

# نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر مؤسوعة شاححة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يُوسُفَ أَقْطَدِي زَادَهُ"

المتوفى سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من الصقّين والراغبين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن برفهمن

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد السابع

المحتوى:

سجود القرآن - التقصير - التهجيد -

فضله الصلاة في مسجد مكة والمدينة - العماس في الصلاة -

السهر

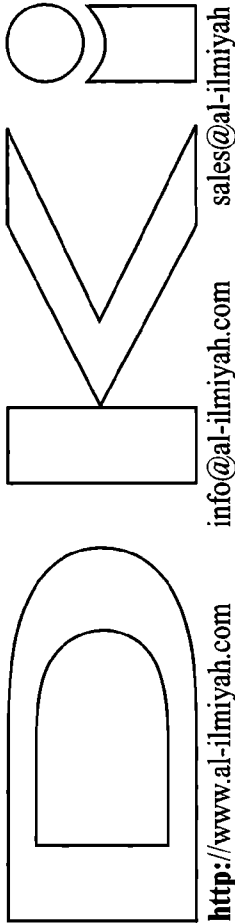


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها مكتبة بيت بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان  
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon  
Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (جزء ٢١ / مجلد ٢١) 23280 (31Parts/31Vols) Pages

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition 1<sup>st</sup> (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً .

**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun  
1871 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,  
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.  
Tel +961 5 804 810/11/12  
Fax: +961 5 804813  
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,  
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية  
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢  
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣  
بيروت-لبنان ص.ب: ٩٤٢٤-١١  
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 17 - كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

### 1 - مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا<sup>(1)</sup>

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وسقطت البسملة في رواية أبي ذر.

## 17 - كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

### 1 - مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا

أَبْوَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ: هكذا في رواية المستملي، وفي رواية غيره: باب: (مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا)، بتأنيث الضمير، أي: سنة سجدة التلاوة، وفي رواية الأصيلي: وسنته، بتذكير الضمير، أي: سنة السجود.

(1) قوله: (سنتها) لم يتعرض الشراح لغرض هذا اللفظ في الترجمة نصًا، وما يظهر من كلامهم أنهم حملوه على إثبات كون السجدة سنة ردًا على من قال بوجوبه، قال القسطلاني: قوله سنتها بناء التأنيث أي: سجدة التلاوة، وفي رواية سنته بتذكير الضمير أي: سنة السجود وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية إلى آخر ما بسط الكلام على المذاهب، وهكذا يفهم من كلام شيخ المشايخ في التراجم، وهذا الغرض ليس بوجه عند هذا الفقير إلى رحمته تعالى لوجهين: الأول: أن الإمام البخاري رضي الله عنه لم يتعرض في الباب لشيء يناسب هذا المعنى، والثاني: أن الإمام البخاري أشار إلى هذا المعنى فيما سيأتي قريبًا في باب من رأى أن الله تعالى لم يوجب السجود، فلو أراد إثبات السنية ههنا لتكررت الترجمة، فالأوجه عندي في غرض الترجمة ههنا أمران:

الأول: الإشارة إلى بدئها، فالترجمة عندي من الأصل التاسع والخمسين من أصول التراجم المذكورة في المقدمة، وعلم من الحديث أن مبدأها من سورة النجم، قال الحافظ: أفاد المصنف في رواية إسرائيل أي: الآية في تفسير سورة النجم: أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة، وهذا هو السر في بدء المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث واستشكل بأن أقرأ أول السور نزولًا، وفيها أيضًا سجدة فهي سابقة على النجم، وأجيب بأن السابق من أقرأ أوائلها وأما بقيتها فنزل بعد ذلك بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي ﷺ عن الصلاة أو الأولية مقيدة بشيء محذوف بينته رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عند ابن مردويه بلفظ: إن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ: والنجم، وله بطريق أخرى عن أبي إسحاق أول سورة تلاها على =



واعلم أن العلماء اختلفوا في أن سجدة التلاوة واجبة، أو سنة، وعلى تقدير

المشركين فذكره، فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهراً على المشركين، اهـ. وهذا غرض الترجمة أوجه عندي لكونه مطابقاً لأصله المطرد في كتابه.

والوجه الثاني: في غرض الترجمة أن المراد بالسنة معناها اللغوي بمعنى الطريقة، وأشار الإمام البخاري بذلك إلى اختلاف الأئمة في طريق أداء سجدة التلاوة فإن الفروع في طريق الأداء مختلفة جداً، قال الموفق: إذا سجد للتلاوة فعليه التكبير للسجود والرفع منه سواء كان في صلاة أو في غيرها، وبه قال ابن سيرين والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وبه قال مالك إذا كان في صلاة، واختلف عنه إذا كان في غير صلاة، ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ قرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه، وكان الشوري يعجبه هذا الحديث، قال أبو داود: يعجبه لأنه كبر ولأنه سجد منفرد فشرع له التكبير، وفي ابتدائه والرفع منه كسجود السهو بعد السلام، ولم يذكر الخرقى التكبير للرفع، وقد ذكره غيره من أصحابنا وهو القياس، ولا يشرع في ابتداء السجود أكثر من تكبيرة واحدة، وقال الشافعي: إذا سجد خارج الصلاة كبر تكبيرتين: للافتتاح واحدة، وللسجود أخرى. ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما وظاهره أن يكبر واحدة، وقياسه على سجد السهو بعد السلام، ويرفع يديه مع تكبيرة السجود إن سجد في غير صلاة وهو قول الشافعي، وإن كان السجود في صلاة: فنص أحمد أنه يرفع يديه، وقياس المذهب أن لا يرفع لأن محل الرفع ثلاثة مواضع ليس هذا منها، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه أنه ﷺ كان لا يفعل في السجود، واحتج أحمد بما روى وائل بن حجر قال: قلت «لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ فكان يكبر إذا خفض» الحديث، واختلفت الرواية عن أحمد في التسليم في سجود التلاوة فرأى أنه واجب، قال صاحب الشرح الكبير هو المشهور عن أحمد، قلت: وعليه اقتصر الخرقى في مته، وروى أنه غير واجب، قال ابن المنذر: قال أحمد أما التسليم فلا أدري. وقال النخعي والحسن وغيرهما ليس فيه تسليم، وروي ذلك عن أبي حنيفة، واختلف قول الشافعي فيه.

وجه الرواية الأولى التي اختارها الخرقى قول النبي ﷺ: تحريمها التكبير وتحليلها التسليم، وهي صلاة ذات إحرام فافتقرت إلى سلام ولا يفقر إلى تشهد نص عليه أحمد، ويجزئه تسليمة واحدة نص عليه أحمد، وقال القاضي: تجزئه رواية واحدة، وقيل فيه رواية أخرى: لا يجزئه: إلا ثنتان، انتهى مختصراً من المغني مع الزيادة عن الشرح الكبير، وفي الأنوار من فروع الشافعية: وكيفيته في غير الصلاة أن ينوي ويكبر للافتتاح ويرفع يديه حذو منكبيه ويكبر للهويّ بلا رفع ويسجد بشرائطها للصلاة ويرفع رأسه مكبراً ويجلس مفترشاً ويسلم ويستحب أن يقوم وينوي قائماً ثم يكبر ويهوي للسجود، وقيل لا يستحب القيام، اهـ.

وفي شرح الإقناع: يكبر المصلي كغيره ندباً للهويّ ولرفع من السجدة بلا رفع يديه في الرفع منها، وأركانها لغير مصل تحرم وسجود وسلام، اهـ.

وقال الدردير: هي سجدة واحدة بشروط الصلاة من الطهارة والاستقبال وغيرهما بلا إحرام أي: بلا تكبير زائد على تكبير الهوي وبلا رفع يديه وبلا سلام، اهـ.

كونها سنة مؤكدة أو غير مؤكدة، فذهب أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وأصحابه إلى أنها واجبة على التالي والسامع، سواء قصد سماعها أو لم يقصد، واستدل صاحب الهداية على الوجوب بقوله ﷺ: «السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها»، ثم قَالَ: وكلمة على للإيجاب، والحديث غير مقيد بالقصد، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهذا الحديث غريب، لم يثبت، وإنما روى ابن أبي شيبة في مصنفه عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ السجدة على من سمعها.

وفي صحيح البخاري: قَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إنما السجود على من استمع، واستدل أيضًا بالآيات بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمْ

وفي الدر المختار هي سجدة بين تكيرتين مسنونتين وبين قيامين مستحيين بلا رفع يديه وتشهد وسلام، قال ابن عابدين: أي تكبير الوضع وتكبير الرفع، وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع، وذكر فيه روايات أخر، ثم قال: قوله بين قيامين أي: قيام قبل السجود ليكون خروراً وهو السقوط من القيام، ثم ذكر الاختلاف في القيام في الرفع منه، وعلم من هذا كله أنهم اختلفوا في سنة سجدة التلاوة أي: طريقتهما في فروع كثيرة، وإلى ذلك الاختلاف أشار عندي الإمام البخاري في الترجمة بلفظ: وستتها.

ثم اختلفوا هنا في مسألة أخرى شهيرة عند العلماء مبسطة في الأوجز، وهي اختلافهم في عدد السجرات، وذكر في الأوجز اثني عشر مذهباً للعلماء في عددها، والمعروفة منها أربعة مذاهب، الأول والثاني مذهب الحنفية والشافعية إذ قالوا: إنها أربع عشرة سجدة إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم في سجدة «ص» إذ قالت بها الشافعية والحنابلة، ولم يقل بها الحنفية والمالكية، والمذهب الثالث هو مذهب الإمام مالك المعروف عنه أنه قال: بإحدى عشرة سجدة بإسقاط الثلاث من المفصل وثانية الحج، وهو القول القديم للشافعي، والرابع المعروف المشهور في شروح الحديث من مذهب الإمام أحمد أنه قال: بخمس عشرة سجدة يعني مع سجدة ص وسجدة الحج لكن المعروف في متون الحنابلة موافقتهم للشافعية، قال الموفق: المشهورة في المذهب أن عزائم السجود أربع عشرة، وعن أحمد رواية أخرى أنها خمس عشرة سجدة منها سجدة ص وهو قول إسحاق، وعلى الرواية الأولى ليست ص من عزائم السجود، وهو قول الشافعي، وقال ابن حزم ثمانية الحج لا نقول بها أصلاً وتبطل بها الصلاة لأنها لم تصح بها سنة عن رسول الله ﷺ ولا أجمع عليها وإنما جاء فيها أثر مرسل، انتهى مختصراً من الأوجز.

وزاد الحافظ في الفتح بعد ذكر عدة أقوال: وقيل يشرع عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سيق مساق المدح، وهذا يبلغ عددًا كثيرًا، وقد أشار إليه محمد بن الخشاب في قصيدته الإلغازية، اهـ.

الْقَرَأَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿٦١﴾ [الانشقاق: 20 - 21]، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ﴿٦٢﴾ [النجم: 62]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: 19]، والأمر للآيتين للوجوب، وقالوا: الذم لا يتعلق إلا بترك واجب، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن حجاج عن إبراهيم ونافع، وسعيد بن جبير، أنهم قالوا: من سمع السجدة فعليه أن يسجد، وعن إبراهيم بسند صحيح: إذا سمع الرجل السجدة، وهو يصلي، فليسجد، وعن الشَّعْبِيِّ: كان أصحاب عبد الله إذا سمعوا السجدة سجدوا في صلاة كانوا أو في غيرها، وقال شُعْبَةُ: سألت حمادًا عن الرجل يصلي فيسمع السجدة، قَالَ: يسجد، وقال الحكم مثل ذلك.

وعن إبراهيم: أنه كان يقول في الجنب إذا سمع السجدة يغتسل، ثم يقرأها فيسجد، فإن كان لا يحسنها قرأ غيرها ثم يسجد.

وعن إبراهيم وحماد وسعيد بن جبير، قالوا: إذا سمع الجنب السجدة اغتسل ثم سجد، وعن سعيد بن المسيب.

عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحائض: تسمع السجدة، قَالَ: تومئ برأسها، وتقول: اللَّهُمَّ لك سجدت.

وعن الحسن في رجل نسي السجدة من أول صلاته، فلم يذكرها حتى كان في آخر ركعة من صلاة، قَالَ: يسجد فيها ثلاث سجعات، فإن لم يذكرها حتى يقضي صلاته، غير أنه لم يسلم، قَالَ: يسجد سجدة واحدة، ما لم يتكلم، فإن تكلم استأنف الصلاة.

وعن إبراهيم إذا نسي السجدة، فليسجدها متى ذكرها في صلاته، وسئل مجاهد في رجل شك في سجدة وهو جالس، لا يدري سجدها أو لا، قَالَ مجاهد: إن شئت فاسجدها، فإذا قضيت صلاتك، فاسجد سجدتين وأنت جالس، وإن شئت فلا تسجدها، واسجد سجدتين وأنت جالس في آخر صلاتك، وذهب الشَّافِعِيُّ ومالك في أحد قوليه وأحمد وإسحاق والأوزاعي وداود إلى أنها سنة مؤكدة، وهو قول عمر وسلمان وابن عباس وعمران بن الحصين رضي الله عنهم، وبه قَالَ الليث وداود، وفي التوضيح وعند المالكية خلاف في كونها سنة أو فضيلة، قولان مشهوران عن مالك، واحتجوا لحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن

اللَّهُ لم يكتب علينا السجود إلا أن نشاء، وهذا ينفي الوجوب، قالوا: قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا القول والصحابة حاضرون والإجماع السكوتي حجة عندكم، واحتجوا أَيْضًا: بحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قرئ على النَّبِيِّ ﷺ (والنجم)، فلم يسجد فيها، وبحديث الأعرابي هل عليّ غيرها، قَالَ: لا، إلا أن تطوع، أخرجه الْبُخَارِيُّ ومسلم، وبحديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه دخل المسجد، وفيه: قوم يقرؤون، فقرأوا السجدة، فسجدوا، فقال له صاحبه: يا أبا عبد الله، لولا أتينا هؤلاء القوم، فقال: ما لهذا عدونا، رواه ابن أبي شيبة، واستدلوا بالمعقول من وجوه:

الأول: أنها لو كانت واجبة لما جازت بالركوع كالصلية.

الثاني: أنها لو كانت واجبة لما تداخلت.

الثالث: أنها لو كانت واجبة لما أدت بالإيماء من راكب يقدر على النزول.

الرابع: أنها تجوز على الراحلة، فصار كالتأمين.

الخامس: أنها لو كانت واجبة لبطلت الصلاة بتركها كالصلية.

والجواب عن حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن معناه أنه لم يسجد على الفور، ولا يلزم منه أنه ليس في (النجم) سجدة، ولا فيه نفي الوجوب، وعن حديث الأعرابي أنه في الفرائض، ونحن لم نقل إن السجدة فرض، وما روي عن سلمان وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فموقوف، وهو ليس بحجة عندهم، فافهم.

وأما الجواب عن دليلهم العقلي:

أما عن الأول: فإن أداءها في ضمن شيء لا ينافي وجوبها في نفسها كالسعي إلى الجمعة يتأدى بالسعي إلى التجارة.

وأما عن الثاني: فإن المقصود من السجدة إظهار الخضوع والخشوع، وذلك يحصل بمرة واحدة.

وأما عن الثالث: فإنه أداها كما وجبت، فإن تلاوتها على الدابة مشروعة، فكان كالشروع في التطوع على الدابة.

وأما عن الرابع: فإن تلاوتها مشروعة على الراحلة، فلا ينافي الوجوب.

وأما عن الخامس: فإن القياس على الصلابة فاسد، لأنها جزء الصلاة وسجدة التلاوة ليست كذلك، والله أعلم.

ثم إن سبب وجوب سجدة التلاوة في حق التالي والسماع في حق السامع، وقال بعض أصحابنا: لا خلاف في كون التلاوة سبباً، وإنما الخلاف في سببية الاستماع، فقال بعضهم: هو سبب لقوله ﷺ: «السجدة على من سمعها»، وهو اختيار شيخ الإسلام خواهر زاده، وقال بعضهم: ليس السماع بسبب، وقال الوبري: سبب وجوب سجدة التلاوة: التلاوة والسماع والافتداء بالإمام، وإن لم يسمعها ولم يقرأها، وقالت الشافعية: إنها في حق السامع من غير قصد مستحب، ولا يتأكد في حقه، وهو الصحيح المنصوص في البويطي، وقال بعضهم: هو كالمستمع، وقال الآخرون منهم: لا يسن له وبه قطع أبو حامد، ثم اعلم أنهم اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولاً:

الأول: مذهبنا أنها أربع عشرة سجدة في آخر (الأعراف)، و(الرعد) و(النحل)، و(بني إسرائيل)، و(مريم)، والأولى في (الحج)، و(الفرقان)، و(النمل)، و(الم، تنزيل)، و(ص)، و(حم) السجدة، و(النجم)، و﴿إذا السماء انشقت﴾، و﴿اقرأ باسم ربك﴾.

الثاني: إحدى عشرة بإسقاط الثلاث من المفصل، وبه قال الحسن، وابن المسيب، وابن جبير، وعكرمة، ومجاهد، وعطاء، وطاوس، ومالك في ظاهر الرواية، والشافعي في القديم، وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

الثالث: خمس عشرة، وبه قال المدنيون عن مالك مكملتها ثانية الحج، وهو مذهب عمر، وابنه عبد الله رضي الله عنهما، وبه قال الليث، وإسحاق، وابن المنذر، وهو رواية عن أحمد، واختاره المروزي، وابن شريح الشافعيان.

الرابع: أربع عشرة، بإسقاط (ص)، وهو أصح قولي الشافعي وأحمد.

الخامس: أربع عشرة بإسقاط سجدة النجم، وهو قول أبي ثور.

السادس: اثنتا عشرة بإسقاط ثانية (الحج)، و(ص)، و(الانشقاق)، وهو قول مسروق، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه.

السابع: ثلاث عشرة، بإسقاط ثانية (الحج) و(الانشقاق)، وهو قول عطاء الخراساني.

الثامن: أن عزائم السجود خمس، (الأعراف)، و(بني إسرائيل)، و(النجم)، و(الانشقاق)، و(اقرأ باسم ربك)، وهو قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن أبي شيبة عنه.

التاسع: أن عزائمه أربع، (الم تنزيل)، (حم) تنزيل، و(النجم)، و(اقرأ باسم ربك)، وهو مروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن أبي شيبة عنه أيضًا.

العاشر: أن عزائمه ثلاث، (الم تنزيل)، و(النجم)، و(اقرأ باسم ربك)، قاله سعد بن جبير، رواه ابن أبي شيبة عنه أيضًا.

الحادي عشر: أن عزائمه: (الم تنزيل)، و(الأعراف)، و(حم تنزيل)، و(بني إسرائيل)، وهو مذهب عبد بن عمير.

الثاني عشر: عشر سجداث، قالته جماعة، قَالَ ابن أبي شيبة: نا أسامة، نا ثابت بن عمار، عن أبي تميمه الهجيمي، أن أشياء من الهجيم بعثوا رأسًا لهم إلى المدينة وإلى مكة، فسأل لهم عن سجود القرآن، فأخبرهم أنهم أجمعوا على عشر سجداث، وذهب ابن حزم إلى أنها تسجد للقبلة، ولغير القبلة، وعلى طهارة وغير طهارة، قَالَ: وثانية الحج، لا نقول بها أصلاً في الصلاة، وتبطل الصلاة بها، يعني: إذا سجدت، قَالَ: لأنها لم تصح بها سنة عن رسول الله ﷺ، ولا أجمع عليها، وإنما جاء فيها أثر مرسل.

قَالَ الْعَيْنِي: الظاهر أنه غفل وذهل، بل فيها حديث صحيح، رواه الحاكم عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن العظيم.

ثم اعلم أنه يسجد في (الأعراف) عند آخره: ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [آية: 206]، وفي (الرعد) عند قوله: ﴿بِالْفُؤَادِ وَالْأَصَالِ﴾ [آية: 15]، وفي (النحل) عند قوله: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [آية: 50]، وفي (بني إسرائيل) عند قوله: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [آية: 109]، وفي (مريم) عند قوله: ﴿سُجَّدًا وَبُكْيًا﴾ [آية: 58]، وفي الأولى من (الحج) عند قوله: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آية: 18].

1067 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ غَيْرَ شَيْخٍ .....»

وفي الثانية عند الشافعية عند قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ [الحج: 77]، وفي (الفرقان) عند قوله: ﴿وَرَادَهُمْ تُفُورًا﴾ [آية: 60]، وفي (النمل) عند قوله: ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [آية: 25]، وعند الشافعية والمالكية عند قوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [آية: 26]، وفي (الم سجدة) عند قوله: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [آية: 15]، وفي (ص) عند قوله: ﴿وَأَنَابَ﴾ [آية: 24]، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ ومالك أيضًا، وروي عن مالك عند قوله: ﴿وَحَسَنَ مَنَاقِبَ﴾ [آية: 25]، وفي (حم السجدة) عند قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَمُونُ﴾ [آية: 38]، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ في (الحديد) وأحمد، وقال في القديم عند قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: 37]، وبه قَالَ مالك، وفي (النجم)، عند قوله: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [آية: 62]، وفي (الانشقاق) عند قوله: ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ [آية: 21]، وعند ابن حبيب المالكي في آخر السورة، وفي ﴿أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] عند قوله: ﴿وَأَقْرَبَ﴾ [آية: 19]، وفي مختصر البحر لو قرأ واسجد وسكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة، وقيل: لا يلزمه، لأن وقتها إنما يدخل بتمامها، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة بندار البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة مُحَمَّدُ بن جعفر، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السبيعي عمر بن عبد الله الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ) أي: ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ)، أي: سورة (النجم) حال كونه (بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا) أي: في آخرها، (وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ)، أي: مع النَّبِيِّ ﷺ (غَيْرَ شَيْخٍ) هو أُمَيَّة بن خلف، كما يأتي في تفسير سورة (النجم) أو الوليد بن المغيرة، كما في سير ابن إسحاق، وفيه نظر.

وقيل: عتبة بن ربيعة، وقيل: سعيد بن العاص، وقيل: أبو لهب، وقيل: المطلب بن أبي وداعة، وفيه نظر، لأنه روى النَّسَائِيُّ أنه أسلم ولم يقتل، وقال أبو بزيمة، كان منافقًا.

أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى - أَوْ تُرَابٍ - فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا<sup>(1)</sup>.

وفيه نظر أيضًا: لأن السورة مكية، وإنما المنافقون في المدينة، والأول أصح، لأنه قد قتل يوم بدر كافرًا، ولم يكن أسلم قط.  
(أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى - أَوْ تُرَابٍ - فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ) وفي سورة (النجم)، فسجد عليه، (وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا) قَالَ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَرَأَيْتُهُ)، أي: الشيخ المذكور (بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا) أي: ببدر، ويروى: فرأيته بعد قتل كافرًا، بضم الدال، أي: بعد ذلك، وإنما بدأ بالنجم، لأنها أول سورة أنزلت فيها سجدة، كما عند المؤلف في رواية إسرائيل، فإن قيل: قد أجمعوا على أن سورة (اقرأ) أول ما نزلت.

فالجواب: أن السابق من (اقرأ) أوائلها وأما بقيتها فبعد ذلك بدليل قصة أبي جهل في نهيه النَّبِيِّ ﷺ عن الصلاة فليتأمل، روى النَّسَائِيُّ عن المطلب بن أبي وداعة، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي (النجم)، وسجد الناس معه، قَالَ المطلب: فلم أسجد معهم، وهو يومئذ مشرك، وفي لفظ: فأبيت أن أسجد معهم ولم يكن يومئذ أسلم، فلما أسلم، قَالَ: لا أدع السجود فيها أبدًا.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي، وفيه: رواية الرجل عن زوج أمه، لأن غندر ابن امرأة شُعْبَةَ، وقد أخرج متنه المؤلف في مبعث النَّبِيِّ ﷺ، والمغازي والتفسير أيضًا، وأخرجه أبو داود والنسائي في التفسير أيضًا.

(1) أطرافه 1070، 3853، 3972، 4863 - تحفة 9180.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب سجود التلاوة رقم (576).  
اختلف في اسمه، قال القسطلاني ملخصًا لكلام الحافظ: هو أمية بن خلف كما يأتي في سورة النجم، أو الوليد بن مغيرة، أو عتبة بن ربيعة، أو أبو أحичة سعيد بن العاصي، أو أبو لهب، أو المطلب بن أبي وداعة، والأول أصح، اهـ.

قلت: بل هو المتعين كما وقع النص بذلك في حديث ابن مسعود الآتي في تفسير سورة النجم، بلفظ إلا رجلًا رأيت أخذ كفًا من تراب فسجد عليه فرأيت بعد ذلك قتل كافرًا، وهو أمية بن خلف، وسط الحافظ الكلام على هذه الأقاويل المذكورة ههنا وفي التفسير وقال في آخره: ولا يفسر الذي في حديث ابن مسعود إلا بأمية، اهـ.



## 2 - باب سَجْدَةِ ﴿تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ

1068 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴿آلَ﴾ تَنْزِيلُ ﴿السَّجْدَةِ﴾ وَهَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ»<sup>(1)</sup>.

## 3 - باب سَجْدَةِ ﴿صَّ﴾

1069 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو النُّعْمَانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا

## 2 - باب سَجْدَةِ ﴿تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ

(باب سَجْدَةِ ﴿تَنْزِيلُ﴾) بالجر على الإضافة، وبالرفع على الحكاية (السَّجْدَةُ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن هرمل الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: ﴿آلَ﴾ تَنْزِيلُ»)، بضم اللام على الحكاية، وقوله: (السَّجْدَةُ)، منصوب على أنه عطف بيان، يعني: في الركعة الأولى بعد الفاتحة، (وَ) يقرأ في الركعة الثانية: (﴿هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾)، ولم يصرح بالسجود هنا، فمطابقته للترجمة غير ظاهرة، نعم في المعجم الصغير للطبراني بإسناد ضعيف من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة، وقد ذكر هذا الحديث في باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، وقد مضى الكلام فيه هناك مستوفى، وفي رواية الإسماعيلي: الم تنزيل، وهل أتاك، وقال زاد الحسن حديث (الغاشية)، وقال: لم يذكر السجدة.

## 3 - باب سَجْدَةِ ﴿صَّ﴾

(باب سَجْدَةِ) سورة (﴿صَّ﴾).

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ)، بفتح الحاء المهملة وسكون الراء، وفي آخره موحدة، (وَأَبُو النُّعْمَانِ)، بضم النون مُحَمَّدُ بن الفضل السدوسي، (قَالَا: حَدَّثَنَا

حَمَادُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ﴿صَّ﴾ لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا» (1).

حَمَادُ وَيُرْوَى: حماد بن زيد، وفي رواية: هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ)، السخيتاني، (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ﴿صَّ﴾) أي: سجدة ﴿صَّ﴾ (لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ) أي: ليست من السجديات المأمور بها، والعزم في الأصل عقد القلب على الشيء، ثم استعمل في كل أمر محتوم، وفي الاصطلاح ضد الرخصة التي هي ما ثبت على خلاف الدليل لعذر، أو معناه ليست حقًا من حقوق السجود ولا واجبًا من واجباته، كما قاله الْعَيْنِيُّ، والأول أظهر معنى.

(وَقَدْ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا») لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن سورة ﴿صَّ﴾ فيها سجدة، وإنما الخلاف في كونها من العزائم أو لا، فعند الشافعيي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة شكر، مستحب في غير الصلاة، ويحرم فيها على الأصح، وهذا هو المنصوص عنده، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم، وبه قال ابن شريح، وأبو إسحاق المروزي، وهو قول مالك أيضًا، وعن أحمد قولان، والمشهور منهما كقول الشافعيي، ومثله قال داود عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا سجود فيها، وقال: هي توبة نبي، وروي مثله عن عطاء وعلقمة، واحتج الشافعيي، ومن معه بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا، ولابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حديث آخر في هذا الباب، أخرجه النسائي من رواية عمر بن ذر عَنْ أَبِيهِ، عن سعيد بن جبيرة عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي ﴿صَّ﴾، فقال: سجدها داود عليه السلام توبة ونسجدها شكرًا، وله حديث آخر أخرجه النسائي أيضًا في الكبرى، ولفظه: رأيت النبي ﷺ يسجد في ﴿صَّ﴾، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْهُمْ أَقْتَدِ﴾ [الأنعام: 90]، ووقع عند المؤلف في تفسير سورة ﴿صَّ﴾ من طريق مجاهد، قَالَ: سألت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من أين سجدت، فقال: أو ما تقرأ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ﴾ [الأنعام: 84] ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْهُمْ أَقْتَدِ﴾، فاستنبط مشروعية السجود فيها من الآية، وفي

حديث الباب أنه أخذه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ولا تعارض بينهما، لا احتمال أن يكون استفاده من الطريقين، وزاد في أحاديث الأنبياء من طريق مجاهد أيضًا، فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نبيكم ممن أمر أن يقتدي بهم، فاستنبت منه وجه سجود النَّبِيِّ ﷺ فيها من الآية، والمعنى: إذا كان نبيكم مأمورًا بالافتداء بهم فأنت أولى وإنما أمره بالافتداء بهم ليستكمل جميع فضائلهم الجميلة وخصائلهم الحميدة، وهي نعمة ليس وراءها نعمة، فيجب عليه الشكر لذلك، واللَّهُ أعلم.

وقال الْعَيْنِيُّ: وهذه كلها حجة لنا، والعمل بفعل النَّبِيِّ ﷺ أولى من العمل بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمة، وسجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكرًا لما أنعم الله على داود عليه السلام بالغفران والوعد بالزلفى وحسن المآب، ولهذا قَالَ بعضهم يسجد عند قوله تعالى: ﴿وَحُسْنَ مَتَابٍ﴾ [ص: 25]، لا عند قوله: ﴿وَأَنَابَ﴾ [ص: 24]، وسجدة التلاوة ما كان سبب وجوبها التلاوة وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية التي فيها الإخبار عن هذه النعمة الكائنة لداود عليه السلام، وإطماننا في نيل مثله، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح على شرط البخاري، قَالَ: قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر ﴿صَّ﴾، فلما بلغ السجدة نزل فسجد.

وروى الطبراني في «الأوسط» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النَّبِيَّ ﷺ سجد في ﴿صَّ﴾، وروى الدارقطني أيضًا كذلك، وفي المصنف عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ﴿صَّ﴾ سجدة.

وقال الزُّهْرِيُّ: كنت لا أسجد في ﴿صَّ﴾ حتى حدثني السائب أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سجد فيها.

وعن سعيد بن جبير أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان يسجد في ﴿صَّ﴾، وكان طاوس يسجد في ﴿صَّ﴾، وسجد فيها الحسن والنعمان بن بشير ومسروق وأبو عبد الرحمن السلمي والضحاك بن قيس.

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سجدت مع النَّبِيِّ ﷺ في ﴿صَّ﴾، وعن عقبة بن عامر فيها السجود.

## 4 - بَابُ سَجْدَةِ النَّجْمِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

1070 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ

الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ، فَسَجَدَ بِهَا فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصَى - أَوْ تُرَابٍ - فَرَفَعَهُ إِلَى وَجْهِهِ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا»، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قُتْلِ كَافِرًا<sup>(1)</sup>.

## 4 - بَابُ سَجْدَةِ النَّجْمِ

(بَابُ سَجْدَةِ) سُورَةِ (النَّجْمِ).

(قَالَهُ)، أَي: رَوَى السُّجُودُ فِي سُورَةِ (النَّجْمِ)، فَتَذَكِيرُ الضَّمِيرِ بِاعْتِبَارِ السُّجُودِ.

(ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَأْتِي فِي الْبَابِ التَّالِي.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين الحوضي الأزدي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبْعِيِّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ، فَسَجَدَ بِهَا)، وَفِي نَسْخَةٍ: فِيهَا.

(فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ) الْحَاضِرِينَ بِمَجْلِسِ الْقِرَاءَةِ الَّذِينَ اطَّلَعَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (إِلَّا سَجَدَ) مَعَهُ ﷺ.

(فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ) أُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ أَوْ غَيْرُهُ (كَفًّا مِنْ حَصَى - أَوْ تُرَابٍ -) شَكَّ مِنَ الرَّاوي، (فَرَفَعَهُ إِلَى وَجْهِهِ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا)، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (فَلَقَدْ) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(رَأَيْتُهُ)، أَي: الرَّجُلَ (بَعْدَ)، بضم الدال على البناء (قُتِلَ كَافِرًا)، وَأَمَّا مِنْ سَجَدَ مَعَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَدْ أَسْلَمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَخْرَمَةَ بْنِ نُوْفَلٍ، قَالَ: لَمَّا أَظْهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامَ أَسْلَمَ

5 - باب سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ  
مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ  
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ».

أهل مكة كلهم، وذلك قبل أن يفرض الصلاة حتى إن كان ليقرأ السجدة، فيسجدون حتى ما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل بن هشام وغيرهما، وكانوا بالطائف في أرضهم، فقالوا: تدعون دين آبائكم هكذا رواه الطبراني في المعجم الكبير، فقال الشيخ زين الدين العراقي: لا يصح هذا، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة.

ثم هذا الحديث قد مر في أول أبواب سجود القرآن، وقد أخرجه أيضًا في أحاديث الأنبياء، وأخرجه أبو داود، والترمذي في الصلاة والنسائي في التفسير.

5 - باب سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ  
مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ

(باب سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ) وفي نسخة: سجدة المسلمين (مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ)، بفتح الجيم وكسرهما، وقال ابن التين: ضبطناه بالفتح، وقال القزاز: إذا قالوه مع الرجس، قالوا: رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم. والنجس كل مستقذر (لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ) صحيح، لأنه ليس أهلاً للعبادة.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْجُدُ) في غير الصلاة (عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ) هكذا في رواية الأكثرين، وفي رواية الأصيلي: بحذف غير، وهذا هو الأليق بحاله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنه لم يوافق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحد على جواز السجود من غير وضوء إلا الشَّعْبِيُّ، ولكن الأصح رواية على غير وضوء، لما روى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد ابن جبير، قَالَ: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ينزل عن راحلته فيهرق الماء، ثم يركب فيقرأ السجدة، فيسجد وما يتوضأ، وذكر ابن أبي شيبة عن وكيع عن زكريا عن الشَّعْبِيِّ في الرجل يقرأ السجدة وهو على غير وضوء، فقال: يسجد.

وروي أيضًا: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي

عبد الرحمن، قَالَ: كان يقرأ السجدة فيسجد وهو على غير وضوء، وهو على غير القبلة، فإن قيل روى البيهقي بإسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر.

فالجواب: أنه محمول على الطهارة الكبرى أو يكون هذا على حالة الاختيار، وذلك على حالة الضرورة، قَالَ ابن بطال معترضاً على المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إن أراد الاحتجاج على قول ابن عمر بسجود المشركين، فلا حجة فيه، لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة لله تعالى، وإنما كان لما ألقى الشيطان على لسانه ﷺ تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهم ترتجى بعد قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ آلَكَاتٍ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: 19 - 20]، فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم، فلما علم ﷺ ما ألقى على لسانه حزن له، فأنزل الله يسليه عما عرض له: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: 52]، أي: إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته، فلا يستنبط من سجودهم جواز السجود على غير الوضوء، لأن المشرك نجس لا يصح له الوضوء ولا السجود إلا بعد عقد الإسلام، وإن أراد الرد على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: والمشرک نجس ليس له وضوء، فهو أشبه بالصواب.

وأجاب ابن رشيد: بأن مقصود البُخَارِيِّ تأكيد مشروعية السجود بأن المشرك قد أقر على السجود، وسمى الصحابي فعله سجوداً مع عدم أهليته، فالمتأمل لذلك أحرى بأن يسجد على كل حالة، ويؤيده ما في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الذي لم يسجد عوقب بأن قتل كافراً، فلعل كل من وفق يومئذ ختم له بالحسن، فأسلم ببركة هذا السجود، انتهى.

وقال العيني: فيه بحث من وجوه:

الأول: أن تقريرهم على السجود لم يكن لاعتبار سجودهم، وإنما كان طمعاً في إسلامهم.

الثاني: أن تسمية الصحابي فعله سجوداً بالنظر إلى الصورة مع علمه بأن سجوده كلا سجود، لأن السجود طاعة، والطاعة موقوفة على الإيمان.

الثالث: أن قوله: فلعل كل من وفق إلى آخره ظن وتخمين، فلا يبنى عليه

حكم، ثم الذي قاله ابن بطال لم يثبت إلا من ثلاثة طرق لا يحتج بشيء منها :

أحدها : ما رواه البزار في مسنده، قَالَ : حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا أَحْسَبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِمَكَّةَ، فَقَرَأَ سُورَةَ (النجم)، حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم : 19 - 20]، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ تِلْكَ الْغَرَائِقِ الْعَلَى الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ تَرْجِي، قَالَ : فَسَمِعَ ذَلِكَ مُشْرِكُوا أَهْلَ مَكَّةَ، فَسَرَوْا بِذَلِكَ، فَاشْتَدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَخَّأَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج : 52]، ثُمَّ قَالَ الْبَزَارُ : وَلَا نَعْلَمُهُ، يَرُوى بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ لِيَجُوزَ ذِكْرُهُ، وَلَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا أُمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ وَغَيْرُهُ يَرْسِلُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ : وَإِنَّمَا يَعْرِفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي تفسير أبي بكر بن مردويه عن سعيد بن جبير : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ (النجم)، فَلَمَّا بَلَغَ : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾، أَلْقَى الشَّيْطَانُ عَلَى لِسَانِهِ تِلْكَ الْغَرَائِقِ الْعَلَى وَشَفَاعَتِهَا تَرْتَجِي، فَلَمَّا بَلَغَ آخِرَهَا سَجَدَ وَسَجَدَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَخَّأَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج : 52 - 55]، قَالَ : يَوْمَ بَدْر.

والطريق الثالث : ما رواه ابن مردويه في تفسيره، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَمِي، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ آيَةُ الْعَرَبِ، فَسَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ يَتْلُوها، وَقَالُوا : إِنَّهُ يَذْكُرُ آلِهَتَنَا بِخَيْرٍ، فَدَنُوا، فَبَيْنَمَا هُوَ يَتْلُوها أَلْقَى الشَّيْطَانُ تِلْكَ الْغَرَائِقِ الْعَلَى مِنْهَا الشَّفَاعَةُ تَرْتَجِي، فَعَلَقَ يَتْلُوها، فَنَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَنَسَخَهَا، ثُمَّ قَالَ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ﴾، الْآيَةُ، وَظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ عَلَى مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ أَلْقَى عَلَيْهِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِقَ يَتْلُوها بظن

أنها أنزلت، وأنه اشتد عليه ما ألقاه الشيطان بوحى الملك إليه، وهذا ممتنع في حقه ﷺ أن يدخل عليه فيما حقه البلاغ، وكيف يشبهه عليه مزج الذم بالمدح، فأخر الكلام وهو قوله تعالى: ﴿الْكُفْرُ وَلَهُ الْأُنْفُ﴾ [النجم: 21]، الآيات، رد لما ألقاه الشيطان على زعمهم.

وهذه المسانيد الثلاثة: لا يحتاج بشيء منها.

أما الإسناد الأول: وإن كان رجاله ثقات، فإن الراوي شك فيه، كما أخبر عن نفسه، فإما أن يشك في رفعه، فيكون مَوْقُوفًا، أو في وصله، فيكون مرسلاً، وكلاهما ليس بحجة خصوصاً فيما فيه قدح في حق الأنبياء عليهم السلام، بل لو جزم الثقة برفعهم ووصله حملناه على الغلط والوهم.

وأما الإسناد الثاني: فإن مُحَمَّدَ بن السائب الكلبي ضعيف بالاتفاق منسوب إلى الكذب، وقد فسر الكلبي في روايته الغرانة العلى بالملائكة لا بالهة المشركين كما يقولون إن الملائكة بنات الله، وكذبوا على الله، فرد الله ذلك عليهم بقوله: ﴿الْكُفْرُ وَلَهُ الْأُنْفُ﴾ [النجم: 21]، فعلى هذا فلعله كان قرآناً، ثم نسخ، وقد توهم المشركون بذلك مدح آلهتهم.

وأما الإسناد الثالث: فإن مُحَمَّدَ بن سعد هو العوفي، وهو ابن سعد بن مُحَمَّدَ بن الحسن بن عطية العوفي، تكلم فيه الخطيب، فقال كان لينافي الحديث وأبوه سعد بن مُحَمَّدَ بن الحسن بن عطية، قَالَ: فيه أحمد، لم يكن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك، وعم أبيه هو الحسن بن الحسن بن عطية، ضعفه ابن معين والنسائي وابن حبان وغيرهم والحسن بن عطية، ضعفه البُخَارِيُّ وأبو حاتم، وهذه سلسلة ضعفاء، ولعل عطية العوفي سمعه من الكلبي، فإنه كان يروي عنه ويكنيه بأبي سعيد لضعفه، ويوهم أنه أبو سعيد الخُدْرِيّ.

وقال القاضي عياض في الشفاء: هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل وإنما أولع به، وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم هذا، قَالَ الْعَيْنِيّ: والأمر كذلك، فإن غالب هؤلاء ليس عندهم تمييز يخططون



1071 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ،

خبط عشواء، ويمشون في ظلمة ظلماء، وكيف يقال مثل هذا والإجماع منعقد على عصمة النَّبِيِّ ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، ولو وقعت هذه القصة لوجدت قريش على المسلمين بها الصولة، ولأقامت عليهم اليهود بها الحجة، كما علم من عادة المنافقين وعناد المشركين، كما وقع في قصة الإسراء حتى كانت في ذلك لبعض الضعفاء ردة انتهى.

وقد سئل عنه الإمام مُحَمَّد بن إِسْحَاق جامع السير النبوية، فقال هذا من وضع الزنادقة.

وقيل: إنه لما ذكر آلهتهم خشوا أن يذمها، فبدأ بعضهم، فقال تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهم ترتجى، فسمعه من سمعه، وظنوا أن ذلك من قراءة النَّبِيِّ ﷺ، وهذا بعيد، وأبعد منه ما قيل: إن إبليس لعنه الله هو الذي قَالَ ذلك حين وصل النَّبِيُّ ﷺ إلى هذه الآية، فظنوا أنه ﷺ هو الذي قَالَ فإن ذلك باطل قطعاً، فإنه إذا كان لا يستطيع أن يتشبه به في النوم، كما أخبر به النَّبِيُّ ﷺ بذلك في الحديث الصحيح، وهو قوله ﷺ: «من رَأَى فقد رَأَى، فإن الشيطان لا يتشبه بي»، أو لا يتمثل بي، فإذا كان لا يقدر على التشبه به في المنام والنائم ليس في محل التكليف والضبط، فكيف يتشبه به في حال استيقاظ من يسمع قراءته، هذا من المحال الذي لا يقبله قلب مؤمن، والظاهر أنه إنما كان سجود المشركين لأنهم سمعوا ذكر أصنامهم في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: 19 - 20]، فتوهموا أنه مدح لها، لا لما قيل مما لا يصح، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ)، هو ابن سعيد. (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ)، هو السخثياني، (عَنْ عِكْرِمَةَ)، مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ)، أي: في آخر سورة (النجم)، وزاد الطبراني في «الأوسط» من هذا الوجه بمكة، ويستفاد من ذلك أن قصة ابن مسعود السابقة وابن عباس رضي الله عنهم متحدة، قيل: وإنما

وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ <sup>(1)</sup> وَالْإِنْسُ

سجد النبي ﷺ لما وصفه الله تعالى في مفتتح السورة بأنه ما ﴿يَطُوقُ عِزَّ الْهَوَىٰ﴾ (٣) إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْدِي يُوحَىٰ ﴿١﴾ [النجم: 3-4]، وذكر بيان قربه منه تعالى، وأنه رأى من آيات ربه الكبرى، وأنه ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: 17]، فشكر الله تعالى على هذه النعمة العظمى، فسجد (وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ) الحاضرون من الفريقين، وقد تقدم من وجوه سجود المشركين مع المسلمين ما هو حق، وما هو باطل.

وقال القاضي عياض: كان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود رضي الله عنه أنها أول سجدة أنزلت، واستشكل ذلك كما تقدم بأن أول سورة أنزلت: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، بالاتفاق، وفيها أيضًا سجدة، فهي سابقة على (النجم).

وأجيب كما سبق أيضًا: بأن السابق من هذه السورة أوائلها، وأما بقيتها فنزلت بعد ذلك، بدليل قصة أبي جهل في نهيه النبي ﷺ عن الصلاة، أو المراد أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ: (والنجم)، كما رواه ابن مردويه في تفسيره.

وقوله: (وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ)، هو إجمال بعد تفصيل، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196]، قاله الكرماني، وزاد صاحب اللامع الصبيح أو تفصيل بعد إجمال، لأن كلاً من المسلمين والمشركين شامل للإنس والجن، فإن قيل من أين علم الراوي أن الجن سجدوا؟

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون علمه بإخبار الرسول، ويحتمل أن يكون علمه بإزالة الحجاب، لأن رؤية الإنس للجن جائزة عند أهل السنة، وأنكرت المعتزلة ذلك، واستدل بعضهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرْتَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا رَأَوْهُمْ﴾ [الأعراف: 27]، مع قوله: ﴿إِلَّا إِلَيْسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: 50].

(1) قال الحافظ قوله: والجن كان ابن عباس رضي الله عنه استند في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إما مشافهة له وإما بواسطة، لأنه لم يحضر القصة لصغره وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجوز أن كشف له ذلك بعيد لأنه لم يحضر القصة، اهـ. وأشار الحافظ بذلك الرد على الكرماني إذ قال: فإن قلت من أين علم الراوي أن الجن سجدوا؟ قلت إما بإخبار الرسول أو بإزالة الله الحجاب، اهـ.

وأجاب أهل السنة: بأن هذا خرج مخرج الغالب في عدم رؤية الإنس الجن أو الشياطين، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة رؤية النَّبِيِّ ﷺ الشيطان الذي أراد أن يقطع عليه صلاته، وأنه خنقه حتى وجد برد لسانه، وأنه قَالَ: لولا دعوة سليمان لربطته إلى سارية من سواري المسجد، الحديث.

وثبت في الصحيح رؤية أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما دخل ليسرق ثمر الصدقة، وقول النَّبِيِّ ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تدري من تخاطب منذ ثلاث، وقال فيه: صدقك، وهو كذوب، لكن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى في صورة مسكين على هيئة الإنس، وهو دال على أن الشياطين والجن يتشكلون في غير صورهم، كما يتشكل الملائكة في هيئة آدميين، وقد نص الله تعالى في كتابه على عمل الجن لسليمان عليه السلام ومخاطبتهم له في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَايْتُكَ بِهِ﴾ [النمل: 39] الآية.

ومثل هذا لا ينكر مع تصريح القرآن بذلك، وثبت الأحاديث الصحيحة، ثم إنه احتج بهذا الحديث أَبُو حَنِيفَةَ والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الله بن وهب وابن حبيب المالكي على أن سورة (النجم) فيها سجدة.

وقال سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعكرمة وطاوس ومالك: ليس في سورة (النجم) سجدة، واحتجوا بحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي في الباب التالي، وسنذكر الجواب عنه عند ذكره.

وروي في هذا الباب عن جماعة منهم: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد، قَالَ: سجد النَّبِيُّ ﷺ والمسلمون في (النجم)، إلا رجلين من قريش، أراد بذلك الشهرة، ورجال إسناده ثقات.

ومنهم: أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه الترمذي من رواية أم الدرداء عنه، قَالَ: سجدت مع النَّبِيِّ ﷺ إحدى عشرة سجدة، منها التي في (النجم).

ومنهم: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه الطبراني في الكبير من رواية مصعب بن ثابت عن نافع عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ: (والنجم) بمكة، فسجد وسجد الناس معه حتى إن الرجل ليرفع إلى جبينه شيئاً

من الأرض فيسجد عليه، وحتى يسجد على الرجل، ومصعب بن ثابت مختلف فيه ضعفه أحمد وابن معين، ووثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم صدوق كثير الغلط.

ومنهم: المطلب بن أبي وداعة، أخرج حديثه النَّسَائِيُّ بإسناد صحيح من رواية ابنه جعفر بن المطلب عنه قَالَ: قرأ رسول الله ﷺ بمكة سورة (النجم)، فسجد وسجد من معه، فرفعت رأسي وأبيت أن أسجد ولم يكن يومئذ أسلم المطلب.

ومنهم: عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه من رواية عبد الله بن منين، عنه، أن النَّبِيَّ ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن، منها ثلاث في المفصل.

ومنهم: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرج حديثها الطبراني في «الأوسط» من رواية عبد الرحمن بن بشير عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قرأ رسول الله ﷺ بالنجم، فلما بلغ السجدة سجد وعبد الرحمن بن بشير منكر الحديث.

ومنهم: عمرو الجني، أخرج حديثه الطبراني أيضًا من رواية عثمان بن صالح، قَالَ: حدثني عمرو الجني، قَالَ: كنت عند النَّبِيِّ ﷺ، فقرأ سورة (النجم) فسجد فيها.

قَالَ الشيخ زين الدين العراقي وعثمان بن أبي صالح شيخ البُخَارِيِّ، لم يدرك أحدًا من الصحابة، فإنه توفي سنة تسع عشرة ومائتين، إلا أنه ذكر أن عمرًا هذا من الجن.

وقد نسب أبو مُوسَى في ذيله في الصحابة عمرو بن طلق، وقال الذهبي عمرو الجني قيل هو ابن طلق، وقال: والعجب أنهم يذكرون الجن من الصحابة، ولا يذكرون جبريل وميكائيل.

وقال: الْعَيْنِيُّ: الجن آمنوا برسول الله ﷺ، وهو مرسل إليهم والملائكة ينزلون بالرسالة إلى رسول الله ﷺ، ثم حديث الباب أخرجه المؤلف في التفسير

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ<sup>(1)</sup>.

## 6 - باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

1072 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ،

أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ثم الظاهر: أن حديث الباب من مراسيل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الصحابة رضي الله عنهم، فإنه لم يشهد تلك القصة خصوصًا إن كانت قبل فرض الصلاة، لكن مراسيل الصحابة مقبولة على الصحيح، والظاهر أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سمعه من النَّبِيِّ ﷺ يحدث به، والله أعلم.

### خاتمة:

روى البزار عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَتْ عِنْدَهُ سُورَةُ (النجم)، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ سَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ، وَسَجَدَتِ الدَّوَاةُ وَالْقَلَمُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وروى الدارقطني من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ بآخر النجم والجن والإنس والشجر.

(وَرَوَاهُ) أَي: هَذَا الْحَدِيثُ ابْنُ طَهْمَانَ بَفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الْهَاءِ، وَبِالنُّونِ، هُوَ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ)، كَمَا فِي نَسْخَةٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ تَعْلِيقِ الْقَنُو فِي الْمَسْجِدِ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِيِّ، وَأَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مُتَابِعَتَهُ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ عَنْهُ.

## 6 - باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

(باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ) أَي: آيَةُ السَّجْدَةِ، (وَلَمْ يَسْجُدْ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّامَ لِلْعَهْدِ، وَالْمُرَادُ السَّجْدَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ (النجم)، بِقِرْنَةِ الْحَدِيثِ الْآتِي.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ)، بَفَتْحِ الرَّاءِ الزَّهْرَانِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَقَدْ

قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَزَعَمَ «أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا»<sup>(1)</sup>.

تقدم في باب علامات المنافق، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) أَبُو إِبرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ)، هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة، ويزيد من الزيادة، وخصيفة بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة وسكون الياء، وقد مر في باب رفع الصوت في المسجد، (عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ)، بضم القاف، وفتح السين المهملة وسكون الياء، وبالطاء المهملة، هو يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ)، وقد تقدم غير مرة (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ)، أي: أن عطاء أخبر ابن قسيط (أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عن السجود في آخر النجم.

(فَرَزَعَمَ) أي: فأخبر (أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمَ) أي: سورتها، (فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا) أي: لم يسجد النَّبِيُّ ﷺ في سجدة النجم.

احتج به مالك في المشهور عنه، والشافعي في القديم، وأبو ثور على أنه لا يسجد للتلاوة في آخر النجم، وهو قول عطاء بن أبي رباح والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب وعكرمة وطاوس، ويحكي ذلك عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأجاب الطَّحَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا سُجُودَ فِيهَا، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَضوءَ فَلَمْ يَسْجُدْ لِذَلِكَ.

ويحتمل أن يكون تركه، لأنه كان في وقت لا يحل فيه السجود.

ويحتمل أن يكون تركه لأن الحكم عنده بالخيار إن شاء سجد، وإن شاء

ترك.

1073 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، .....

ويحتمل أن يكون تركه لأنه لا سجود فيها، فلما احتمل هذه الاحتمالات يحتاج إلى شيء آخر من الأحاديث يلتمس منه حكم هذه السورة، هل فيها سجود أو لا، فوجدنا حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه تحقيق السجود فيها، قَالَ: والأخذ به أولى.

وأجيب أيضًا: بأنه ﷺ لم يسجد على الفور، ولا يلزم منه أن لا يكون فيها سجدة، ولا نفى الوجوب، وقد روى البزار والدارقطني بإسناد رجاله ثقات عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سجد في سورة النجم وسجدنا معه.

وعند ابن مردويه في التفسير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه رأى أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسجد في خاتمة النجم، فسأله، فقال إنه رأى النَّبِيَّ ﷺ يسجد فيها، واستدل به بعضهم أيضًا على أن المستمع لا يسجد إلا إذا سجد القارئ لآية السجدة، وبه قَالَ أحمد وإليه ذهب القفال.

وقال الشيخ أبو حامد والبغداديون: يسجد المستمع وإن لم يسجد القارئ، وبه قالت المالكية، وعند أصحابنا يجب على القارئ والسامع جميعًا، ولا يسقط عن أحدهما بترك الآخر، واستدل به البيهقي وغيره أيضًا على أن السامع لا يسجد ما لم يكن مستمعًا، قَالَ: وهو أصح الوجهين، واختاره إمام الحرمين، وهو قول المالكية والحنابلة.

وقال الشَّافِعِيُّ في مختصر البويطي: لا أؤكد عليه كما أؤكد على المستمع، إن سجد فحسن، ومذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وجوبه على السامع والمستمع والقارئ وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ السجدة على من سمعها.

ومن تعليقات البُخَارِيِّ، قَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما السجود على من استمع، والله أعلم.

ورجال إسناده حديث الباب مدينون إلا شيخ المؤلف، وقد أخرج مثله مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي، وقال حسن صحيح والنسائي.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ)، بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) بالذال المعجمة، مُحَمَّدٌ بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي

قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا»<sup>(1)</sup>.

المدني، (قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا»)

هذه طريق أخرى لحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم الكلام فيه آنفاً، وحديث زيد بن ثابت من أدلة المالكية في إسقاطهم سجدة النجم، وكذا أسقطوا سجدة الانشقاق وسجدة اقرأ باسم ربك، وقالوا: ليس في المفصل سجدة، وكذا قَالَ الشَّافِعِيُّ في القديم ثم قطع في الجديد بإثبات السجود في المفصل في رواية المزني ومختصر البويطي والربيع.

### تتمة:

قيل: ظاهر سياق الحديث الأول يومهم أن المسؤول عنه السجود في النجم، وليس كذلك، إذ قد بينه مسلم عن علي بن حجر عن إِسْمَاعِيلَ بن جعفر بهذا الإسناد، وقال: سألت زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وزعم أنه قرأ النجم، الحديث، فحذف المصنف الموقوف، لأنه ليس من غرضه في هذا المكان، ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن قوله: يومهم ليس في محله، بل يحقق أن المسؤول عنه السجود في النجم، وذلك لأن حسن تركيب الكلام أن يكون بعضه ملتئماً ببعض، ورواية الْبُخَارِيِّ هكذا يقتضي ذلك.

الثاني: أن قوله: فحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان كلام واه، لأنه يقتضي أن يكون الْبُخَارِيُّ يتصرف في متن الحديث بالزيادة والنقصان لأجل غرضه، فهو بريء من ذلك، وإنما الْبُخَارِيُّ روى هذا الحديث عن أبي الربيع سليمان ومسلم روى عن أربعة أنفس يَحْيَى بن يَحْيَى،

(1) طرفه 1072 - تحفة 3733.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب سجود التلاوة رقم (577).



7 - باب سَجْدَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿١﴾

1074 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، .....

ويحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، وهم وسليمان اتفقوا على روايتهم عن إسماعيل بن جعفر، فسليمان روى عنه بالسياق المذكور، والأربعة رَوَوْا عنه بالزيادة المذكورة، وما الداعي للبخاري أن يحذف تلك الزيادة لأجل غرضه، فلا ينسب ذلك إلى البخاري، وحاشاه من ذلك.

الثالث : أن قوله : ولأنه يخالف زيد بن ثابت كلام مردود أيضًا ، لأن مخالفته لزيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام لا يستدعي حذف ما قاله زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لأن هذا الموضوع ليس موضع بيان قراءة المقتدي خلف الإمام وإنما الكلام والترجمة في سجدة سورة النجم ، وليس من الأدب أن يقال يخالف البُخَارِيُّ مثل زيد بن ثابت ، كذا بالتصريح حتى لو سئل البُخَارِيُّ أأنت تخالف زيد بن ثابت في قوله هذا ، لكان يقول زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذهب إلى شيء لما ظهر عنده ، وأنا ذهبت إلى شيء لما ظهر عندي ، وكان يراعي الأدب ولا يصرح بالمخالفة . وأما متن حديث مسلم فهكذا حَدَّثَنَا يَحْيَى بن يَحْيَى ويحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن حجر ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وقال الآخرون حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل ، وهو ابن جعفر عن يزيد بن خصيفة ، عن ابن قشيط عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء ، وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ : ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ ، فلم يسجد ، وفي رواية مسلم أجاب زيد بن ثابت عما سأله عطاء بن يسار وأفاده بفائدة أخرى زائدة على ما سأله ، ورواية البُخَارِيِّ إما وقعت مختصرة أو كان سؤال عطاء ابتداء عن سجدة النجم ، فأجاب عن ذلك مقتصرًا عليه ، وكلا الوجهين جائزان ، فلا يتكلف في تصرف الكلام بالتعسف .

7 - باب سَجْدَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿١﴾

(بَابُ سَجْدَةِ) سورة (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ).

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ الْقَصَابُ الْبَصْرِيُّ، وَيُرْوَى حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ  
بِدُونِ النَّسْبَةِ، (وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ أَبُو زَيْدُ الزَّهْرَانِيُّ

قَالَا: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَرَأَ: ﴿إِذَا أَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الانشقاق: 1]، فَسَجَدَ بِهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: «لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدُ»<sup>(1)</sup>.

البصري، (قَالَا: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ)، هو ابن أبي عبد الله الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام، هو ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَرَأَ) سورة: (﴿إِذَا أَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ فَسَجَدَ بِهَا)، أي: فيها، كما في رواية الكشميهني، فالباء ظرفية، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ، (فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟) استفهام استخبار لا استفهام إنكار، كما قاله البعض.

(قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ)، وفي رواية: سجد بلفظ الماضي بدل المضارع.

(لَمْ أَسْجُدُ) واحتج بهذا الحديث أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه والشافعي وأحمد والقاضي عبد الوهاب المالكي على أن في سورة ﴿إِذَا أَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ سجدة تلاوة.

وأما ما رواه أبو داود، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، نا أَزْهَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا مُحَمَّدٌ، رَأَيْتَهُ بِمَكَّةَ، نا أَبُو قَدَامَةَ، عن مطر الوراق، عن عكرمة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة، وذهب إليه مجاهد والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وبعض الشافعية، فقالوا: قد كان رسول الله ﷺ يسجد في المفصل بمكة، فلما هاجر إلى المدينة ترك ذلك، واحتجوا بهذا الحديث، فقال الطحاوي الحديث ضعيف، ولو ثبت لكان فاسداً، وذلك أن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رويناه عنه، وأشار به إلى الحديث المذكور في هذا الباب وغيره، على ما سيذكر عن قريب إن شاء الله تعالى، وإسلام أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولقاؤه ﷺ إنما كان بالمدينة قبل وفاته بثلاث سنين، فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه أهل تلك المقالة.

وقال عبد الحق في أحكامه: إسناد حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا

ليس بقوي، ويروى مرسلًا، والصحيح حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال ابن عبد البر: هذا حديث منكر، وأبو قدامة ليس بشيء.

وقال ابن القطان في كتابه، وأبو قدامة الحارث بن عبيد قَالَ: فيه ابن حنبل مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين.

وقال الساجي: صدوق وعنده مناكير.

وقال أبو حاتم: كان شيخًا صالحًا وكثر وهمه، ومطر الوراق كان سيئ الحفظ كان يشبهه في سوء الحفظ بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد عيب على مسلم إخراج حديثهم، ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري ويمني ومدني، وروي عنه من طرق كثيرة:

فأخرج البُخَارِيُّ ومسلم وأبو داود والنسائي من رواية بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع، واسمه نفيح، قَالَ: صليت مع أَبِي هُرَيْرَةَ العتمة، فقرأ إذا السماء انشقت فسجد، فقلت ما هذه، قَالَ: سجدت بها خلف أبي القاسم، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه.

وأخرجه مسلم والنسائي من رواية عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا.

وأخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية سعيد بن مينا، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سجدنا مع رسول الله ﷺ في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿وَأَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾.

وأخرجه مسلم من رواية صفوان بن سليم وعبيد الله بن أبي جعفر عن عبد الرحمن الأعرج أَيضًا، وروي في هذا الباب غير أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخرج البزار وأبو يعلى في مسنديهما من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رأيت النَّبِيَّ ﷺ يسجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، واختلف فيه على أبي سلمة بن عبد الرحمن، واختلف في سماع أبي سلمة عَنْ أَبِيهِ، وروى الطبراني في الكبير من رواية زر بن حبیش عن صفوان بن عسال أن النَّبِيَّ ﷺ سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وإسناده ضعيف.

## 8 - بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَتَمِيمِ بْنِ حَذَلَمٍ - وَهُوَ غُلَامٌ - فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً، فَقَالَ: «اسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا».

## 8 - بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ

(بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ) وحكمه أنه ينبغي أن يسجد بسجود القارئ حتى قَالَ ابن بطال: أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لزم المستمع أن يسجد، كذا أطلق، ولكن فيه خلاف، كما ذكر فيما مضى.

وقال الحافظ العسقلاني: وفي الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع.

وتعقبه العيني: بأن سجدة السامع سواء كان من حيث الوجوب أو من حيث السنة لا تتعلق بسجدة القارئ، بل بسماعه، يجب عليه أو يسن على الخلاف، وسواء في ذلك سجود القارئ وعدمه.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَتَمِيمِ بْنِ حَذَلَمٍ) بفتح التاء في تميم، وبفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة وفتح اللام في حذلم، وهو أَبُو سَلَمَةَ الضبي، وهو تابعي، روى عنه ابنه أبو الخير، وفي تذهيب التذهيب تميم ابن حذلم أَبُو سَلَمَةَ الضبي أدرك أبا بكر وعمر وصحب ابن مسعود رضي الله عنهم روى عنه إبراهيم النخعي والعلاء بن بدر وآخرون، وروى له البخاري في كتاب الأدب.

(وَهُوَ غُلَامٌ) جملة حالية.

(فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً، فَقَالَ)، أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اسْجُدْ) أنت نسجد نحن أيضًا، (فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا) أي: متبوعنا، لتعلق السجدة بنا من جهتك وليس معناه إن لم تسجد لا نسجد وذلك لأن السجدة، كما تتعلق بالتالي تتعلق بالسامع أيضًا، فإن لم يسجد التالي لا يسقط من السامع، وهذا مذهب أصحابنا الحنفية.

وقالت المالكية: يسجد المستمع دون السامع.

وقالت الحنابلة: لا يسجد المستمع إلا إذا سجد القارئ، وقال البيهقي في

الخلافيات إذا لم يسجد التالي فلا يسجد السامع في أصح الوجهين، فإن كان القارئ لها في الصلاة يسجد منفردًا كان أو إمامًا، ويسجد السامع إن كان مأمومًا معه وسجد إمامه، فإن لم يسجد إمامه لم يسجد بلا خلاف، فإن سجد بطلت صلاته عندهم، وعند أبي حنيفة يسجد بعد فراغه من الصلاة بناء على أصله، فإن سجدها في الصلاة لا تبطل، ولم يجزئه عن الوجوب، وكان عليه إعادتها خارج الصلاة.

وقال صاحب الهداية: وفي النواذر أنه تفسد صلاته بالسجود فيها في هذه الحالة، قال: وقيل هو قول مُحَمَّد بن الحسن، وقالت المالكية يسجد المنفرد لقراءة نفسه في النافلة، وكذا إذا كان إمامًا فيها دون الفريضة، ثم هذا التعليق وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم، قال تميم بن حذلم: قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام، فمررت بسجدة، فقال عبد الله أنت إمامنا فيها، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه، ثنا ابن فضيل عن الأعمش عن أبي إسحاق عن سليم بن حنظلة، قال: قرأت على عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سورة بني إسرائيل، فلما بلغت السجدة، قال عبد الله اقرأها، فلتك إمامنا فيها.

وقال البيهقي: نا علي بن مُحَمَّد بن بشران، أنا أبو جعفر الرازي، نا مُحَمَّد ابن عبيد الله، نا إسحاق الأزرق، أنا سُفْيَان عن أبي إسحاق عن سليم بن حنظلة، قال: قرأت السجدة عند ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فنظر إلي، فقال: أنت إمامنا، فاسجد نسجد معك، وفي سنن سعيد بن منصور من حديث إِسْمَاعِيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قرأ رجل عند النَّبِيِّ ﷺ سجدة، فلم يسجد، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «أنت قرأتها، ولو سجدت سجدنا معك»، وروى البيهقي من حديث عطاء بن يسار، قال: بلغني أن رجلًا قرأ عند رسول الله ﷺ آية من القرآن فيها سجدة، فسجد الرجل وسجد النَّبِيُّ ﷺ معه، ثم قرأ آخر آية فيها سجدة عند النَّبِيِّ ﷺ، فانتظر الرجل أن يسجد النَّبِيُّ ﷺ، فلم يسجد، فقال الرجل: يا رسول الله، قرأت السجدة فلم تسجد، فقال ﷺ: «أنت إمامنا، فلو سجدت سجدنا معك»، وقد سقط قوله: وقال ابن مسعود إلى آخره عند الأصيلي.

1075 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ، فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ»<sup>(1)</sup>.

### تكميل:

قد مر أن السجدة كما تتعلق بالقارئ تتعلق بالسامع الغير القاصد السماع والمستمع القاصد السماع، وأيضاً تتعلق بقراءة محدث وصبي وكافر وامرأة ومصل وتارك لها، لكنها من المستمع والسامع عند سجود القارئ أكد منها عند عدم سجوده، لما قيل إن سجودهما يتوقف على سجوده، وإذا سجد معه فلا يرتبطان به، ولا ينويان الاقتداء به، ولهما الرفع من السجود قبله، ذكره في الروضة.

وقال القاضي: ولا سجود لقراءة محدث وسكران، أي: لأنها غير مشروعة لهما، زاد الإسنوي في الكوكب: ولا ساه ولا نائم، لعدم قصدتهما التلاوة، وقال الزركشي: وينبغي السجود لقراءة ملك أو جني لا لقراءة درة ونحوها، لعدم القصد، انتهى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) بضم العين على صيغة التصغير، هو ابن عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويروى: حَدَّثَنَا عبيد الله، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ)، مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ، فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا)، أي: بعضنا لا كل واحد ولا واحد معين.

(مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ)، أي: موضعاً يضع جبهته عليه لكثرة الساجدين وضيق المكان، ويستفاد منه أن السجدة واجبة عند قراءة آية السجدة، سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة على القارئ والسامع، وقال ابن بطال: وفيه الحرص على فعل الخير والمساابقة إليه، وفيه لزوم متابعة أفعاله ﷺ.

(1) طرفاه 1076، 1079 - تحفة 8144.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب سجود التلاوة رقم (575).

## 9 - باب اُزْدِحَام النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ

1076 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، فَتَزْدَجِمُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا لِحَبْثِهِ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ»<sup>(1)</sup>.

## 9 - باب اُزْدِحَام النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ

(باب اُزْدِحَام النَّاسِ) لكثرتهم وضيق المكان، (إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ). (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَدَمَ)، بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة، الضرير أبو عبد الله البغدادي، بصري الأصل، وليس له في الْبُخَارِيِّ إلا هذا الحديث الواحد، وفي طبقته بشر بن آدم بن يزيد بصري أيضًا، وهو ابن بنت أزهر السمان، وفي كل منهما مقال، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء، وقد مر في باب مباشرة الحائض، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر المذكور في الباب السابق، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ) أَي: آيَتِهَا (وَنَحْنُ عِنْدَهُ) جملة حالية.

(فَيَسْجُدُ) ﷺ، (وَنَسْجُدُ) نحن (مَعَهُ، فَتَزْدَجِمُ) لكثرتنا وضيق المكان (حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا لِحَبْثِهِ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ)، جملة في محل النصب، لأنها وقعت صفة لقوله مَوْضِعًا، وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قَالَ: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه، أي: بغير إذنه مع أن الأمر فيه يسير، ولا بد من إمكانه على هيئة الساجد بأن يكون مرتفعًا، والمسجود عليه منخفضًا، وبذلك قَالَ الثوري والكوفيون والشعبي وأحمد وإسحاق، وأبو ثور، وقال نافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يومئ إيماء، وقال عطاء والزهري: يمسك عن السجود، فإذا رفعوا سجد هو، وهو قول مالك وجميع أصحابه، وقال مالك إن سجد على ظهر أخيه يعيد الصلاة، وذكر ابن شعبان في مختصره عن مالك، لا يعيد في الوقت وبعده، وقال أشهب يعيد في الوقت، وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسجد ولو على ظهر أخيك، فعلى قول من أجاز

## 10 - بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ

السجود في صلاة الفريضة من الزحام على ظهر أخيه، فهو أجوز عنده في سجود القرآن، لأن السجود في الصلاة فرض بخلافه، وعلى قول عطاء والزهري ومالك يحتمل أن يكون عندهم سجدة التلاوة على ظهر رجل كقول الجمهور، ويحتمل خلافه، واحتمال وفاقهم أشبه لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والله أعلم.

ثم هذا طريق آخر في الحديث المذكور في الباب السابق، ذكره هنا لأجل هذه الترجمة، كما هو دأب المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

## 10 - بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ

(بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ) لحديث الباب الآتي إن شاء الله تعالى، ولحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق أنه قرأ على النَّبِيِّ ﷺ: والنجم، فلم يسجد فيها، فكان من رأى ذلك يحمل الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم: 62]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: 19]، على النذب، أو على أن المراد به سجود الصلاة، أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب، وفي سجدة التلاوة على النذب على قاعدة الشافعي في حمل المشترك على معنييه، وأوجه الحنفية، لأن آيات السجدة كلها دالة على الوجوب، لاشتغال بعضها على الأمر بالسجود، واحتواء بعضها على الوعيد الشديد على تركه وانطواء بعضها على استنكاف الكفرة عن السجود والتحرز عن التشبه بهم واجب، وذلك بالسجود وانتظام بعضها على الإخبار عن فعل الملائكة والاقتران بهم لازم، لأن فيه تبرؤاً من الشيطان حيث لم يقتد به، والجواب عن الحديث الآتي سيجيء إن شاء الله تعالى.

وأما حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد تقدم أنه لا ينفي الوجوب، لأنه لا يقتضي إلا تركها متصلة بالتلاوة، وأما الأمر في الآيتين للوجوب لتجرده عن القرينة الصارفة عن الوجوب، وحمل السجود على سجود الصلاة يحتاج إلى دليل، واستعماله في الصلاة المكتوبة على الوجوب، وفي سجدة التلاوة على النذب استعمال المفهومين المختلفين في حالة واحدة، وهو ممتنع، وذهب



وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا»، قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا كَأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ عَلَيْهِ» وَقَالَ سَلْمَانُ: «مَا لِهَذَا غَدَوْنَا».

الطَّحَاوِيُّ إِلَى النَّدْبِ وَاحْتِجَ لَهُ بِأَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا سَجُودُ التَّلَاوَةِ مِنْهَا مَا هُوَ بِصَيِّغَةِ الْخَبَرِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بِصَيِّغَةِ الْأَمْرِ، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الَّتِي بِصَيِّغَةِ الْأَمْرِ، هَلْ فِيهَا سَجُودٌ أَوْ لَا، وَهِيَ ثَانِيَةُ الْحَجِّ وَخَاتِمَةُ النِّجْمِ، وَاقْرَأْ، فَلَوْ كَانَ سَجُودُ التَّلَاوَةِ وَاجِبًا لَكَانَ مَا وَرَدَ بِصَيِّغَةِ الْأَمْرِ أَوْلَى أَنْ يَتَّفَقَ عَلَى السَّجُودِ فِيهِ مِمَّا وَرَدَ بِصَيِّغَةِ الْخَبَرِ.

(وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ)، بِكسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِضْمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَفِي آخِرِهِ نُونٌ عَلَى صَيِّغَةِ التَّصْغِيرِ فِي الثَّانِي صَحَابِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَتِ الْمَلَائِكَةُ تَسْلِمُ عَلَيْهِ مِنْ جَوَانِبِ بَيْتِهِ فِي مَرَضِهِ، وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ التَّيْمَمِ.

(«الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا»): أَيُّ: وَلَمْ يَجْلِسْ لَاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ آيَةِ السَّجْدَةِ.

(قَالَ) عِمْرَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَرَأَيْتَ) أَيُّ: أَخْبَرَنِي (لَوْ قَعَدَ لَهَا)، أَيْ جَبَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ لِلإِنْكَارِ، وَجَوَابُ لَوْ مُحَذُوفٌ، يَعْنِي: لَوْ جَلَسَ لَهَا، وَكَانَ مُسْتَمْعًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا، قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (كَأَنَّهُ)، أَيُّ: عِمْرَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يُوجِبُهُ) أَيُّ: السَّجُودُ (عَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى الَّذِي قَعَدَ لِلِاسْتِمَاعِ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُسْتَمِعِ، فَعَدَمُ وَجُوبِهِ عَلَى السَّامِعِ أَوْلَى وَيُعَارِضُ هَذَا أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَلِمَةٌ عَلَى لِلِإِجَابِ، وَهُوَ مُطْلَقٌ عَنْ قَيْدِ الْقَصْدِ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ سَامِعٍ، سِوَاءَ كَانَ قَاصِدًا لِلِاسْمَاعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ أَثَرُ عِمْرَانَ الَّذِي عُلِقَ الْمُؤَلِّفُ قَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنِّفِهِ بِمَعْنَاهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مَطْرَفٍ، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتِمَارَى فِي السَّجْدَةِ أَسْمَعَهَا أَوْ لَمْ يَسْمَعَهَا، قَالَ: وَسَمِعَهَا، فَمَاذَا ثُمَّ قَالَ مَطْرَفٌ سَأَلْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَدْرِي أَسْمَعُ السَّجْدَةَ أَمْ لَا، قَالَ: وَسَمِعَهَا، فَمَاذَا.

(وَقَالَ سَلْمَانُ)، هُوَ الْفَارَسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا لِهَذَا غَدَوْنَا) وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ أَثَرِ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ

وَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا، فَإِذَا سَجَدَتْ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ، فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا

عن أبي عبد الرحمن، قَالَ: دخل سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المسجد، وفيه قوم يقرءون، فقرؤوا سجدة، فسجدوا، فقال له صاحبه يا أبا عبد الله، لو أتينا هؤلاء، قَالَ: ما لهذا غدونا، أي: ما غدونا لأجل السماع، فكأنه أراد بيان أنا لم نسجد، لأننا ما كنا قاصدين للسماع.

وأخرجه البيهقي أيضًا، وأخرجه عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، قَالَ: مر سلمان على قوم قعود، فقرؤوا السجدة، فسجدوا، ف قيل له فقال ليس لهذا غدونا.

(وَقَالَ عُثْمَانُ) ابن عفان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا»)  
لا على من سمعها، والفرق بينهما على ما قَالَ الْكُرْمَانِيُّ أَنَّ الْمُسْتَمَعَ مَنْ كَانَ قَاصِدًا لِلْسَّمَاعِ مَصِيعًا إِلَيْهِ، وَالسَّامِعُ مَنْ اتَّفَقَ سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّبَقَاصَ، فَقَرَأَ سَجْدَةً لِيَسْجُدَ مَعَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا السُّجُودُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ، ثُمَّ مَضَى وَلَمْ يَسْجُدْ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكَيْعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ جَلَسَ لَهَا، قَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذِهِ الْآثَارُ الثَّلَاثَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِ السَّجْدَةِ عَلَى التَّالِيِ وَالتَّرْجُمَةِ تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، فَلَا مِطَابَقَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَايَةُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ السَّجْدَةِ عِنْدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْجَالِسِ لَهَا سِوَاءِ قَصْدِ السَّمَاعِ أَوْ لَمْ يَقْصُدْ.

(وَقَالَ) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ: لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا)، بِالْفَوْقِيَةِ فِيهِمَا وَسُكُونِ الدَّالِ، وَيُرْوَى بِالْمِثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ فِيهِمَا وَرَفْعِ الدَّالِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِأَدَاءِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ، وَفِيهِ خِلَافُ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالشَّعْبِيِّ، كَمَا مَرَّ.

(فَإِذَا سَجَدْتَ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ، فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا)، أَي: فِي

فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ». وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: «لَا يَسْجُدُ لِسُجُودِ الْقَاصِّ».

1077 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ،

سفر، لأنه قسيم الحضرمي، وقال الكرماني: والركوب كناية عن السفر، لأن السفر مستلزم له.

وتعقبه العيني: بأنه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة واستلزام السفر للركوب غير مسلم، لأن السفر قد يكون بالمشي كما أن الركوب قد يكون في الحضرمي أيضًا.

(فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ) أي: فلا بأس عليك أن لا تستقبل القبلة عند السجود، وهذا هو موضع الترجمة، لأن الواجب لا يؤدي على الدابة في الأمن.

(وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ) ابن سعيد الكندي، ويقال الليثي، ويقال الأزدي، ويقال الهذلي المعروف بابن أخت النمر والنمر هو خال أبيه يزيد أبو زيد الصحابي المشهور، مات سنة إحدى وتسعين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم، وقد مر ذكره في باب استعمال فضل وضوء الناس.

(«لَا يَسْجُدُ لِسُجُودِ الْقَاصِّ»)، بتشديد الصاد المهملة الذي يقص الناس، ويقرأ القصص والأخبار والمواظ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ولعل سببه أنه ليس قاصداً لقراءة القرآن.

وقال العيني: ولعل سببه أن لا يكون قصده السماع أو كان يسمعه ولم يكن يستمع أو كان لم يجلس له فلا يسجد، وقال الحافظ العسقلاني ولم أقف على هذا الأثر موصولاً.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد التميمي الفراء أبو إسحاق الرازي المعروف بالصغير، (قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) أبو عبد الرحمن الصنعاني اليماني قاضيها، مات سنة سبع وتسعين ومائة باليمن (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ)، هو ابن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي (أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالإنفراد (أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ)، بضم الميم وفتح اللام، اسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله، أبو مُحَمَّدٍ الأحول، كان قاضياً

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ التَّيْمِيِّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رَبِيعَةُ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، عَمَّا حَضَرَ رَبِيعَةَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِسُورَةِ النَّحْلِ حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ نَزَلَ، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ، فَقَدْ أَصَابَ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ،

لا بن الزبير، ومؤذناً له، وقد مر في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.  
(عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عثمان بن عبد الله بن عبيد الله (التَّيْمِيِّ) القرشي، (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ) بضم الهاء وفتح الدال المهملة وسكون المثناة التحتية، وفي آخره راء أبو عثمان (التَّيْمِيِّ) القرشي المدني، التابعي الجليل، مات سنة أربع وخمسين، وقال ابن سعد ولد ربعة في عهد النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْكَلَابَازِيُّ رَوَى عَنْهُ حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ فِي بَابِ سُجُودِ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي مَلِيكَةَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ)، هو ابن أبي مليكة المذكور: (وَكَانَ رَبِيعَةُ)، أي: ابن عبد الله ابن الهدير (مِنْ خِيَارِ النَّاسِ)، وهي جملة مقدمة، وقوله: (عَمَّا حَضَرَ رَبِيعَةَ) متعلق بقوله أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ، وقوله: عن عثمان، وكذا قوله عن ربعة متعلق بمحذوف لا بأخبرني المذكور، لأن حرفي جر بمعنى واحد لا يتعلقان بفعل واحد، والتقدير أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ رَاوِيًا عَنْ عُثْمَانَ، عن ربعة عن حضوره، فكلمة ما مصدرية وربعة بالرفع فاعل حضر (مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أي: مجلسه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِسُورَةِ النَّحْلِ حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ)، أي: آيتها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ﴿٤٩﴾ بِحَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾ [النحل: 49 - 50] (نَزَلَ) من المنبر، (فَسَجَدَ) على الأرض (وَسَجَدَ النَّاسُ) معه (حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةُ قَرَأَ بِهَا) أي: بسورة النحل أَيْضًا (حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ)، وفي رواية جاءت السجدة.

(قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا)، وفي رواية: إنما بالميم بعد النون (نَمُرُّ بِالسُّجُودِ)، أي: بآية السجود، (فَمَنْ سَجَدَ، فَقَدْ أَصَابَ) السنة، (وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ

فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ»<sup>(1)</sup>.

فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)، قالوا: هذا صريح في عدم الوجوب، وهذا كان بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، ولم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً سكوتياً على ذلك، والجواب عنه المنع، لم لا يجوز أن يكون معناه فمن سجد فقد أصاب، حيث أدى الواجب على الفور، ومن لم يسجد على الفور فلا إثم عليه في تأخيرته من ذلك الوقت.

(وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أي: في ذلك الوقت لعارض مثل انتقاض الوضوء، أو للإشارة إلى أنه ليس على الفور، وقد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يؤكد ما ذهبنا إليه من الوجوب، وهو ما رواه الطحاوي، نا أبو بكرة، قَالَ: نا أبو داود، وروح، قالا: نا شُعْبَةُ، قَالَ: أنبأني سعد بن إبراهيم، قَالَ: سمعت ابن أخت لنا يقال له عبد الله بن ثعلبة، قَالَ: صلى بنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصبح، فيما أعلم، ثم قَالَ سعد صلى بنا الصبح، فقرأ الحج، وسجد فيها سجدتين، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر، عن شُعْبَةَ إلى آخره، نحوه، وهذا الحديث من أفراد البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي إسناده توثيق أحد الرواة، شيخ شيخه الذي روى عنه، وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض، وهم أَبُو بَكْرٍ وعثمان وربيعة.

وفيه: أن عثمان بن عبد الرحمن من أفراد البُخَارِيِّ، ورواه أَبُو نُعَيْمٍ من حديث حجاج بن مُحَمَّدٍ، عن ابن جريج من طريقين، وأخرجه سعيد بن منصور أيضاً، والإسماعيلي من طريق ابن جريج، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بن أبي مليكة، أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره، وقوله: عبد الرحمن بن عثمان مقلوب، والصحيح عثمان بن عبد الرحمن.

(وَزَادَ نَافِعٌ)، مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ)، وفي رواية: لم يفرض علينا السجد (إِلَّا أَنْ نَشَاءَ)، أي: السجود بقراءة آية السجدة، أي: قَالَ ابن جريج، وزاد، وهذا

موقوف لا مرفوع إلى رسول الله ﷺ، كذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ، وقال الْحُمَيْدِيُّ: هذا معلق، وكذا علم عليه الْحَافِظُ الْمَزِي علامة التعليق، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قوله وزاد نافع متصل بالإسناد الأول، وقد بين ذلك عبد الرزاق، قَالَ فِي مَصْنَفِهِ عن ابن جريج، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ فذكره، وقال فِي آخِرِهِ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ، وزادني نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَفْرَضْ عَلَيْنَا السُّجُودُ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ، وكذلك رواه الإسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج بن مُحَمَّدٍ، عن ابن جريج، فذكر الإسناد الأول، قَالَ: وقال حجاج، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ، وزاد نافع فذكره، ثم قَالَ ذَلِكَ الْحَافِظُ، وفي هذا رد على الْحُمَيْدِيِّ فِي زَعْمِهِ أَنَّ هَذَا مَعْلُوقٌ، وكذا على الْحَافِظِ الْمَزِي، حيث علم عليه علامة التعليق.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن رواية عبد الرزاق لا تشهد باتصاله، بل تشعر بخلافه، لأن ابن جريج يقول زادني نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، معناه أَنَّهُ زَادَنِي عَلَى رِوَايَتِي، عن أبي بكر، عن عثمان، عن ربيعة، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نافع عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَفْرَضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ، إِلَّا أَنْ نَشَاءَ، والمزيد هو قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا ينادي بصوت عال أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِثْلُ مَا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ، ومعلق مثل ما قَالَ الْحَافِظَانِ الْكَبِيرَانِ الْحُمَيْدِيُّ وَالْمَزِي، ثم قَالَ الْعَيْنِيُّ وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْعَسْقَلَانِيُّ أَنَّ الضمير فِي قَوْلِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ يَعُودُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جزم بذلك الترمذي فِي جامعِهِ، حيث نسب ذلك إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، انتهى.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: لم يجزم الترمذي بذلك، ولا ذكر ما زاده نافع لابن جريج، وإنما لفظ الترمذي فِي جامعِهِ فِي بَابٍ مِنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ، أَي: فِي النَجْمِ بَعْدَ رِوَايَتِهِ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال بعض أهل العلم إنما السجدة على من أراد أن يسجد فيها والتمس فضلها، واحتجوا بالحديث المرفوع، ثم قَالَ: واحتجوا بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ سَجْدَةً عَلَى الْمَنْبَرِ، فَنَزَلَ فَسَجَدَ، ثم قرأها فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فقال إنها لم تكتب

علينا إلا أن نشاء، فلم يسجد، ولم يسجدوا، انتهى، فهذا لفظ التَّرمِذِيّ، فليُنظر من له بصيرة وذوق من دقائق تراكيب الكلام، هل تعرض التَّرمِذِيّ في ذلك إلى زيادة نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو ذكر أن الضمير في قوله قال يعود إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولو قال مثل ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر الترمذي عن عمر رضي الله عنه لكان له وجه، ثم قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ واستدل بقوله لم يفرض علينا على عدم وجوب سجدة التلاوة، وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرضية لا يستلزم نفي الوجوب وتعقب: بأنه اصطلاح جديد لهم، وما كان الصحابة رضي الله عنهم يفرقون بينهما، ويغني عن هذا قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن لم يسجد، فلا إثم عليه، انتهى.

وقد أجاب الْعَيْنِيّ عن التعقب المذكور: أنا لا نسلم أنه اصطلاح جديد، وكيف وأهل اللغة قد فرقوا بين الفرض والواجب، ومنكر هذا معاند ومكابر والأحكام الشرعية إنما تؤخذ من الألفاظ العربية، وأما قوله: وما كان الصحابة يفرقون بينهما دعوى بلا برهان والصحابة هم كانوا أهل اللغة والتصرف في الألفاظ العربية، وهذا القول فيه نسبة الصحابة رضي الله عنهم إلى عدم المعرفة بلغات لسانهم.

وأما قوله: ويغني عن هذا قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن لم يسجد فلا إثم عليه، فقد أجابنا عن هذا فيما مضى بأن معناه لا إثم عليه في تأخيرهِ عن وقت السماع، فإن قيل روى البيهقي من طريق ابن بكير، نا مالك، عن هشام بن عروة عَنِ أَبِيهِ، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قرأ السجدة، وهو على المنبر يوم الجمعة، فنزل فسجد وسجدوا معه، ثم قرأ يوم الجمعة الأخرى، فتهيؤوا للسجود، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء ونراها، ولم يسجد، ومنعهم، فترك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السجود. ومنع من حضر معه دليل على عدم الوجوب، ولا يجوز أن يكون واجباً عند بعضهم، ويسكت عن الإنكار على قوله ومن لم يسجد فلا إثم عليه، فكان إجماعاً سكوئياً، فالجواب أن عروة لم يدرك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاظٍ، وفي سنة ثلاث وعشرين آخر خلافة عمر

## 11 - بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

1078 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ .....

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولد عروة بن الزبير، عن مصعب بن الزبير، ولد عروة لست سنين خلت من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيكون منقطعاً، وهو غير حجة على أن ترك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السجود، فقد مر أنه لمعنى من المعاني التي ذكرت فيما مضى، نقلاً عن الطَّحَاوِيِّ، وأما منعه لهم عن السجود على تقدير تسليم صحته، فيحتمل أنه كان يرى أن التالي إذا لم يسجد لا يسجد السامع أيضاً، فيكون معنى المنع، أنا ما سجدت، فلا تسجدوا أنتم أيضاً، وروي عن مالك أنه قَالَ إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا عمل به أحد بعده، ثم قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: واستدل بقوله إلا أن نشاء على أن المرء مخير في السجود، فلا يكون واجباً، وأجاب من أوجبه بأن المعنى إلا أن نشاء قراءتها، فيجب ولا يخفى بعده، ويرده تصريح عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: ومن لم يسجد فلا إثم عليه، فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختاراً يدل على عدم وجوبه، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: لا شك أن مفعول نشاء محذوف، فيحتمل أن يكون السجود، ويحتمل أن يكون القراءة يعني إلا أن نشاء قراءة السجدة، فلا يترجح أحد الاحتمالين إلا بمرجح، والأحاديث الواردة في هذا الباب تنفي التخيير، فيترجح المعنى الآخر، والجواب عن قوله: ويرده تصريح عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلخ، فقد مر، وهو أن معناه لا إثم عليه في تأخيره عن وقت السماع.

## 11 - بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

(بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ)، أي: آيتها، (فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا) أي: بتلك السجدة، أو في الصلاة، وحكمه أنه لا يكره قراءة السجدة في الصلاة والسجود فيها خلافاً لمالك في الصلاة المفروضة الجهرية والسرية منفرداً أو في جماعة، وكذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن إطلاق البُخَارِيِّ يتناول الفريضة والنافلة، فافهم، وفي رواية قد سقط قوله فسجد بها.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) على صيغة اسم الفاعل هو ابن سليمان التيمي، وقد مر في باب من خص بالعلم قومًا، (قَالَ: سَمِعْتُ)،



أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿١﴾ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: «سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ۖ فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: حدثني بالافراد (أبي) سليمان بن طرخان التيمي، (قَالَ: حَدَّثَنِي)، بالافراد أيضًا (بَكْرٌ) هو ابن عبد الله المزني، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ)، نفع، بضم النون وفتح الفاء، (قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْعَتَمَةَ)، أي: صلاة العشاء، (فَقَرَأَ) سورة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿١﴾ فَسَجَدَ عند آخر آية السجدة منها، (فَقُلْتُ) له: (مَا هَذِهِ؟) السجدة التي سجدت بها في الصلاة، (قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ۖ) أي: في داخل الصلاة، كما في رواية أبي الأشعث، عن معمر.

(فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ) بالقاف، أي: حتى أموت، لأن المراد لقاء رسول الله ﷺ، وذلك لا يكون إلا بالموت، استدل به الثوري وأبو حنيفة، والشافعي وأحمد، على أن من قرأ سجدة في صلاته لا بأس أن يسجد فيها، وكره مالك ذلك في الفريضة الجهرية والسرية.

وقال ابن حبيب: لا يقرأ الإمام السجدة فيما يسر به، ويقرأها فيما يجهر فيه، وذكر الطبري عن أبي مجلز أنه كان لا يرى السجود في الفريضة، وزعم أن ذلك زيادة في الصلاة، ورأى أن السجود فيها غير الصلاة، وحديث الباب يرد عليه، وعمل السلف من الصحابة وعلماء الأمة، وروي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلى الصبح، فقرأ والنجم، فسجد فيها، وقرأ مرة في الصبح الحج، فسجد فيها سجدتين.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في السورة: يكون آخرها سجدة إن شئت سجدت بها، ثم قمت وقرأت فركعت، وإن شئت ركعت بها، وقال الطحاوي: إنما قرأ الشارع السجدة في العتمة والصبح، وهذا فيما يجهر فيه، وإذا سجد في قراءة السر لم يدر أسجد للتلاوة أم لغيرها.

وقال صاحب الهداية: وإذا قرأ الإمام آية السجدة سجدتها وسجد المأموم

معه وإذا تلا المأموم وسمعها الإمام والقوم لم يسجد الإمام ولا المأموم في الصلاة بالاتفاق، ولا بعد الفراغ عند أَبِي حَنِيفَةَ وأبي يوسف، وقال مُحَمَّدٌ يسجدونها بعد الفراغ، انتهى.

ويستدل بسجوده ﷺ في الصلاة بسجدة التلاوة على التسوية بين الفريضة والنافلة، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد، وفرق المالكية بين صلاة الفرض والنافلة، فإن كان في النافلة يسجد لقراءة نفسه، سواء كان منفردًا أو إمامًا إن أمن التخليط عليهم، فإن لم يأمن التخليط عليهم لا يسجد، وأما الفريضة فالمشهور عندهم أنه لا يسجد فيها، سواء كانت سرية أو جهرية، وسواء كان منفردًا أو في جماعة، وقال البيهقي في الخلافات، وحكي عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يسجد للتلاوة في الصلاة السرية.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: هذا مشكل مع قول أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بوجوب سجود التلاوة، فإن كان يقول إنه لا يسجد لقراءتها، كما حكاها البيهقي عنه، فهو مشكل، وإن قَالَ إنه لا يقرأ آية السجدة، كما حكاها ابن العربي عنه، فهو أقرب، إلا أن الحنفية قالوا إنه يكره أن يقرأ السورة التي فيها السجدة ولا يسجد بها في صلاة كانت أو في غيرها، لأنه كالاستنكاف عن السجود، فعلى هذا، فالاحتياط على قولهم أنه لا يقرأ في الصلاة السرية سورة فيها سجدة، وفي الهداية قَالَ لا بأس أن يقرأ آية السجدة، ويدع ما سواها.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وأحب إليّ أن يقرأ قبلها آية وآيتين دفعا لتوهم التفضيل واستحسن المشايخ إخفاءها شفقة على السامعين، وفي المحيط إذا كان التالي وحده يقرأ كيف شاء، جهر أو أخفى، وإن كان معه جماعة قَالَ مشايخنا إن كانوا متهيئين للسجود ووقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداؤها ينبغي أن يجهر حتى يسجد القوم معه، وإن كانوا محدثين ونظر أنهم لا يسجدون أو يشق عليهم أداؤها ينبغي أن يقرأها في نفسه، ولا يجهر تحرزا عن تأثيم المسلم، هذا وكل ذلك مبني على وجوب سجدة التلاوة، ثم إنه استدل بأحاديث سجود التلاوة على أنه لا يقوم الركوع مقام سجود التلاوة، وبه قَالَ مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يقوم الركوع مقام سجود التلاوة استحساناً لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: 24]، وفي الينابيع: إن كانت السجدة في آخر السورة، فالأفضل أن يركع بها، وإن كانت في وسطها، فالأفضل أن يسجد، ثم يقوم فيختم السورة، ثم يركع، وإن كانت في أواخر السورة وبعدها آيتان أو ثلاث، فإن شاء أتم السورة وركع، وإن شاء سجد ثم قام فأتى السورة، فإن ركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع بها، فإن لم يوجد منه النية عند الركوع بها، لا يجزئه عن السجدة، ولو نوى في ركوعه، فقليل يجزئه، وقيل: لا يجزئه، واستدل أيضاً بأحاديث سجود المستمع لآية السجدة على أنه لا فرق بين أن يسمعها من هو أهل للإمامة أو لا، كما لو سمعها من امرأة أو صبي أو خنثى مشكل، أو كافراً، ومحدث، وهذا قول أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وعند الشافعية كذلك على ما ذكره النووي في الروضة، وقال: هو الأصح، وليس في عبارة الرافعي تصريح بالتصحيح له، ولكنه لما ذكر عبارة الغزالي في الوجيز، قَالَ: ظاهر اللفظ يشمل قراءة المحدث والصبي والكافر، ويقتضي شرعية السجود للمستمع لقراءته.

وحكى الرافعي قبل هذا عن صاحب البيان: أنه لا يسجد المستمع لقراءة المحدث، ثم ذكر بعد ذلك عن الطبري في العدة أنه لا يسجد المستمع لقراءة الكافر والصبي، وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي وأحمد وإسحاق أنه لا يسجد لقراءة المرأة والخنثى المشكل رواية واحدة، وحكى عن أحمد وجهان فيما إذا كان القارئ صبيّاً، وذهبت المالكية أيضاً إلى أنه لا يسجد لاستماع قراءة من ليس أهلاً للإمامة.

وقال الثوري: إذا سمع آية السجدة من امرأة تلاها السامع وسجد، وقال الليث: إذا سمعها من غلام سجد.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: ذكر بعض أصحابنا أن القارئ إذا كان ممن يمتنع عليه القراءة كالجنب والسكران لم يسجد المستمع لقراءته، وبه جزم القاضي حسين في فتاواه، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون، وقد أخرج منته مسلم أيضاً في الصلاة، وكذا أبو داود والنسائي.

## 12 - بَابُ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الرَّحَامِ

1079 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ»<sup>(1)</sup>.

## 12 - بَابُ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الرَّحَامِ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ)، وَزَيْدٌ فِي رَوَايَةٍ: (مَعَ الْإِمَامِ)، (مِنْ) أَجَلَ (الرَّحَامِ) أَي: مَاذَا يَفْعَلُ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا فِي سَجُودِ الْفَرِيضَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَسْجُدُ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ، وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ عَطَاءُ وَالزَّهْرِيُّ: يُوْخِرُ حَتَّى يَرْفَعُوا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ: وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي سَجُودِ الْفَرِيضَةِ فَيَجْرِي مِثْلُهُ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ بِقَدَرِ اسْتَطَاعَتِهِ، وَلَوْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ)، بِالْمَهْمَلَتَيْنِ وَالْقَافِ الْمَفْتُوحَاتِ، وَفِي رَوَايَةٍ: صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى) وَيُرْوَى: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَي: الْقَطَانُ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ)، بَضْمِ الْعَيْنِ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ، هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ، (عَنْ نَافِعٍ)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ، وَزَادَ عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَنَحْنُ عَنْهُ، وَقَدْ مَضَى قَبْلَ بَابِ.

(فَيَسْجُدُ) ﷺ (وَنَسْجُدُ) نَحْنُ، وَزَادَ الْكَشْمِيهَنِيُّ: مَعَهُ (حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ) يَعْنِي: مِنَ الرَّحَامِ وَكَثْرَةِ الْخَلْقِ، وَزَادَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ حِينَئِذٍ، وَلِلذَلِكَ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ كَمَا مَضَى، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمَكَّةَ لَمَّا قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ، وَزَادَ فِيهِ حَتَّى يَسْجُدَ الرَّجُلُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا يَفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ صَنِيعِ الْمُؤَلِّفِ

من أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه، ثم سياق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مرارًا، ويحتمل أن تكون رواية الطبراني بينت مبدأ ذلك، ويؤيده ما رواه الطبراني أيضًا من رواية المسور بن مخرمة، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَظْهَرَ أَهْلَ مَكَّةَ الْإِسْلَامَ، يَعْنِي: فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُ وَمَا يَسْتَطِيعُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَسْجُدَ مِنَ الزَّحَامِ، حَتَّى قَدِمَ رُؤَسَاءُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانُوا فِي الطَّائِفِ، فَرَجَعُوهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ.

### خاتمة:

اشتملت أبواب السجود على خمسة وعشرين حديثًا، اثنان منها معلقان، والمكرر منها فيها وفيما مضى تسعة أحاديث، والخالص ستة عشر، وافقه مسلم على تخريجها، سوى حديثي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ﴿صَّ﴾، وفي النجم، وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي التَّخْيِيرِ فِي السَّجُودِ. وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم سبعة آثار، والله أعلم.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 18 - كِتَابُ التَّقْصِيرِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وفي رواية سقطت البسملة.

### 18 - كِتَابُ التَّقْصِيرِ

أَبْوَابُ التَّقْصِيرِ: وفي رواية أبواب تقصير الصلاة، وفي بعض النسخ: (كتاب التَّقْصِيرِ)، يقال: قَصَرْتُ الصلاةَ بالتخفيف قصرًا، وقَصَرْتُها بالتشديد تَقْصِيرًا،

(1) قال الكاندهلوي: ذكر في الأوجز في مبدأ هذا الباب بحثًا لطيفًا حاصله أن قصر بفتحتين قصرًا، وأقصرتها من الإفعال وقصرتها بالتشديد من التفعيل، كل ذلك جائز في اللغة، والأول أشهر، وقرأ ابن عباس تقصروا من أقصر وهذا دليل على اللغات الثلاث، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين ولا قصر في الصبح والمغرب إجماعًا، وقال ابن رشد في البداية: السفر له تأثير في القصر باتفاق، فقد اتفق العلماء على جواز القصر إلا قول شاذ عن عائشة رضي الله عنها: «أن القصر لا يجوز إلا للخائف» واختلفوا من ذلك في خمسة مواضع: أحدها: في حكم القصر، والثاني: في المسافة التي يقصر فيها، والثالث: في السفر الذي يقصر فيه، والرابع: في الموضع الذي يبدأ منه القصر، والخامس: في مقدار الزمان الذي يقصر فيه المسافر إذا قام في موضع، انتهى مختصرًا.

ولم يتعرض الشيخ قدس سره لهذا المباحث بشيء لما تقدم الكلام عنه فيها في تقريري الترمذي وأبي داود لأن البخاري كان ثالثًا في الدرس، وأذكر ههنا بحثين تكميلًا للفائدة:

الأول: في حكم القصر، ففي الأوجز عن ابن رشد اختلفوا على أربعة أقوال: فمنهم: من رأى أن القصر هو فرض للمسافر المتعين عليه، ومنهم: من رأى أن القصر والإنمام كلاهما فرض مخير له كالخيار في واجب الكفارة، ومنهم: من رأى أن القصر سنة، ومنهم: من رأى أنه رخصة والإتمام أفضل، وبالأول: قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم أعني أنه فرض متعين، وبالثاني: قال بعض أصحاب الشافعي، وبالثالث: أعني سنة قال مالك في أشهر الروايات، وبالرابع: أعني أنه رخصة قال الشافعي في أشهر الروايات عنه وهو المنصور عند أصحابه، اهـ. وفي هامش الكوكب ملخصًا من الأوجز: اختلفوا في حكم القصر، أما الحنفية فقالوا بوجوبه قولًا واحدًا، واختلفت الروايات عن الإمام الشافعي وأشهرها أنه رخصة، وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام مالك فروى عنه أشهب أنه فرض وأشهرها أنه سنة عنده، وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام أحمد فروى عنه أنه فرض، وعنه، أنه سنة، وعنه أنه أفضل، وعنه: إني أحب العافية عن هذه المسألة، اهـ. وبسط في =

وأقصرتها إقصارًا، والأول أشهر في الاستعمال، وهو لغة القرآن، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في الصباح، ولا في المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز التقصير في كل سفر مباح، وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم خصه بسفر حج أو عمرة أو جهاد، وبعضهم اشترط كونه سفر طاعة، وعن إمامنا الأعظم والثوري في كل سفر، سواء كان سفر طاعة أو معصية، والأصل فيه مع ما سيأتي إن شاء الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، قال ابن أمية، قلت لعمر رضي الله عنه، قال الله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: 101]، وقد أمن الناس، فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته، رواه مسلم.

الأوجز الكلام على دلائل الأئمة في حكم القصر والإتمام فارجع إليه لو شئت. والبحث الثاني في مبدأ القصر، وبسط الكلام على ذلك أيضًا في الأوجز، وسيأتي في البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «الصلاة أول ما فرضت ركعتان فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضرة» قال الدولابي: نزل إتمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء اثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر بعد مقدمه ﷺ بشهر وأقرت صلاة السفر، وفي المحلى: والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين إلا المغرب، ثم زيد عقيب الهجرة إلا الصبح، ثم بعد أن استقر فرض الرباعية نصف منها في السفر عند نزول الآية، قال الحافظ: ذكر ابن الأثير أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أنه نزول الآية كان فيها، وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه، وقيل: بعد الهجرة بأربعين يومًا، وقال الحافظ: والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة إلا الفجر والمغرب، ثم خفف عنها في السفر عند نزول الآية، انتهى مختصرًا من الأوجز. وفي الدر المختار: صلى أي المسافر الفرض الرباعي ركعتين وجوبًا لقول ابن عباس رضي الله عنه: «إن الله فرض على لسان نبيكم صلاة المقيم أربعًا والمسافر ركعتين» ولذا عدل المصنف عن لفظ قصر لأن الركعتين ليستا قصرًا حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه، وفي شروح البخاري: أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء فذكر ما تقدم في كلام الحافظ وغيره، وتعقبه ابن عابدين إذ قال: ما ذكره من شروح البخاري من الجمع في الروايات مبني على مذهب الشافعي من أنها قصر لا تمام، وهذا خلاف مذهبنا وينافي حديث عائشة يعني أقرت صلاة السفر فإنه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلًا، وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئتها في الخوف، انتهى مختصرًا.

## 1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

1080 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا .....

## 1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ) يَوْمًا (يُقِيمُ)، أي: يمكث المسافر، (حَتَّى يَقْصُرَ)، أي: لأجل القصر، فكم استذكر بمعنى، أي: عدد، ولا يكون تمييزه إلا مفردًا، خلافًا للكوفيين، ويكون منصوبًا، ولا يجوز جره مطلقًا، كما عرف في موضعه، ولفظة حتى هنا للتعليل، لأنها تأتي في كلام العرب لأحد ثلاثة معانٍ، لانتها الغاية، وهو الغالب، وللتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها، ولفظة يقيم معناها يمكث، وليس المراد منه ضد السفر بالمعنى الشرعي، وجواب كم محذوف، تقديره تسعة عشر يومًا، كما في حديث الباب، فإن فيه أقام النَّبِيُّ ﷺ تسعة عشر يومًا يقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر يومًا قصرنا، وإن زدنا أتممنا، فيكون مكث المسافر في سفره تسعة عشر يومًا، سببًا لجواز قصر الصلاة، فإذا زاد على ذلك لا يجوز له القصر، لأن المسبب ينتفي بانتفاء السبب، كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ، وحاصله أن المسافر إذا مكث في موضع تسعة عشر يومًا من غير نية بالإقامة الشرعية فيه يقصر الصلاة في تلك الأيام، فإذا زاد مكثه عليها أتمها، لا أن المعنى أنه إذا سافر مدة تسعة عشر يومًا يقصر الصلاة فإنه إذا سافر مدة ثلاثة أيام يجوز له القصر على ما سيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى، فاندفع به ما قاله الْكُرْمَانِيُّ من أنه لا يصح كون الإقامة سببًا للقصر، ولا القصر غاية للإقامة، ولا حاجة إلى ما أجاب به من أن عدد الأيام سبب لمعرفة جواز القصر، أي: الإقامة، إلى تسعة عشر يومًا سبب لجوازه لا الزيادة عليها، ولا إلى ما أجاب به غيره من أن المعنى وكم إقامته المغية بالقصر، بل هذا لا يصح أصلاً، لأن كم الاستفهامية على هذا تلبس بالخبرية، ولا إلى ما قيل من أن المراد كم يقصر حتى يقيم، أي: حتى يسمى مقيمًا، فانقلب اللفظ، وهذا أيضًا غير صحيح، لأن المراد منه ليس ذلك، لأنه خلاف ما يقتضيه التركيب على أن فيه نسبة التركيب إلى الخطأ، وأبعد من ذلك كله أن يقال إن حتى بمعنى حين، أي: كم يقيم حين قصر، وذلك لأنه لم ينقل عن أحد من أهل اللسان أن حتى تعجب بمعنى حين، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي أَبُو سَلَمَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا



أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، وَحُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ،

أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الإشكري، (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان الأحول، وقد مر في كتاب الرضوء.

(وَحُصَيْنٍ)، بضم المهملة وفتح الصاد على صيغة التصغير، هو ابن عبد الرحمن السلمي، وقد مر في أواخر كتاب مواقيت الصلاة، كلاهما (عَنْ عِكْرِمَةَ)، مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ)، وفي رواية: أقام رسول الله ﷺ)، أي: بمكة، حين فتحها على ما رواه الْبُخَارِيُّ في المغازي من وجه آخر، عن عاصم، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن ابن الأصبهاني، عن عكرمة.

(تِسْعَةَ عَشَرَ)، أي: يوماً بليته، حال كونه (يَقْصُرُ) الصلاة الرباعية، لأنه كان ﷺ يتوقع فراغ حاجته يوماً فيوماً، حتى مضى هذا القدر، ولفظة يقصر، بفتح المثناة التحتانية وضم الصاد المهملة المخففة، وضبطها المنذري بضم الياء وكسر الصاد المشددة من التقصير، وقد أخرج الحديث أبو داود من هذا الوجه بلفظ سبعة عشر، بتقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم، ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين، غزوت مع رسول الله ﷺ الفتح، فأقام بمكة ثمانين عشرة لا يصلي إلا ركعتين، وله من طريق ابن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ عن عبيد الله عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة، وجمع البيهقي بين هذه الروايات بأن من قَالَ: تسع عشرة عد يومي الدخول والخروج، ومن قَالَ: سبع عشرة حذفهما، ومن قَالَ: ثمانين عشرة عد أحدهما.

وأما رواية خمس عشرة فضعفها النووي في الخلاصة، حيث قَالَ: إنها ضعيفة مرسلة، وليس كذلك، فإن رواها ثقات، فإن قَالَ النووي بضعفها لأجل ابن إسحاق، فابن إسحاق لم ينفرد به، بل رواه النَّسَائِيُّ من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا إسناد جيد، ومن حفظ زيادة على ذلك قبل منه، لأنه زيادة ثقة، وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة، لكونها أقل ما ورد، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً، وأخذ

فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصْرْنَا، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا»<sup>(1)</sup>.

الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، لَكِنْ مَحَلُّهُ عِنْدَهُ فَيَمْنُ لَمْ يَرِ مَعَ الْإِقَامَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ، فَإِنْ أَزْمَعَ الْإِقَامَةَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ عَلَى خِلَافِ بَيْنِ أَصْحَابِهِ فِي دُخُولِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ فِيهَا أَوْ لَا، وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي يَلِيهِ، كَذَا قَالَه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَانْتَظِرْ.

(فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ) يَوْمًا (قَصْرْنَا) الصَّلَاةُ الرَّبَاعِيَّةُ، (وَإِنْ زِدْنَا) عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا (أَتَمَمْنَا) الصَّلَاةُ الرَّبَاعِيَّةُ أَرْبَعًا ظَاهِرُهُ أَنَّ السَّفَرَ إِذَا زَادَ عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا لَزِمَ الْإِتِمَامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَرَادٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا فَأَقَمْنَا فِي مَوْضِعٍ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا قَصْرْنَا الصَّلَاةَ، وَإِنْ زِدْنَا فِي الْإِقَامَةِ عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَمْنَا أَرْبَعًا، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو يَعْلَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَفْظُهُ إِذَا سَافَرْنَا فَأَقَمْنَا فِي مَوْضِعٍ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَيُؤَيِّدُهُ صَدْرُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَقَامَ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَاصِمٍ، فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَاتِنَا أَرْبَعًا، وَالْأَحَادِيثُ يَفْسِرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنَّمَا أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ، لِأَنَّهُ كَانَ مُحَاصِرًا لِلطَّائِفِ أَوْ حَرْبَ هَوَازِنَ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذِهِ الْمُدَّةَ حَدًّا لِلْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ، وَهَذَا مَذْهَبُ تَفَرُّدِ هُوَ بِهِ، وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَهَمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ ﷺ كَانَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى الْإِسْتِقْرَارِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَنْتَظِرُ الْفَتْحَ، ثُمَّ يَرْتَحِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَرَاكَ نِيَّتَهُ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَكَذَا يَقُولُونَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي بِإِقَامَتِهِ ﷺ بِمَكَّةَ لَمْ تَكُنْ اسْتِطَاعًا لَهَا، لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ رَجُوعًا عَنِ الْمَعْجِزَةِ، انْتَهَى.

وفيه نظر لأن الحافظ العسقلاني قد نقل آنفاً عن الشافعي أنه يقول إذا مضت المدة المذكورة وجب الإتمام وإن لم يرفع الإقامة فليتأمل.

وأما بيان المدة التي إذا نوى المسافر الإقامة فيها لزمه الإتمام، فسيجيء تفصيلها إن شاء الله تعالى، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي ومدني، وفيه ثلاثة من التابعين، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضًا، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة في الصلاة.

1081 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا»<sup>(1)</sup>.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو المنقري المقعد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد أبو عبيدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ) الحضرمي، مات سنة ست وثلاثين ومائة، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)، وفي رواية مع رَسُولُ ﷺ (مِنَ الْمَدِينَةِ) يوم الخميس لست بقين من ذي القعدة على ما أفاده ابن حزم الفارسي في رسالة حجة الوداع. (إِلَى مَكَّةَ) أي: إلى الحج، كما في رواية شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عند مسلم، ودخل مكة يوم الأحد صبيحة رابعة ذي الحجة، وبات بالمحصب ليلة الأربعاء، وفي تلك الليلة اعتمرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وخرج من مكة صبيحتها، وهو الرابع عشر، فيكون مدة إقامته ﷺ بمكة عشرًا، كما سيجيء. (فَكَانَ) ﷺ (يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) الظهر والعصر والعشاء والفجر لا المغرب، فإنه يصليها ثلاثًا على حالها، وفي رواية البيهقي من طريق علي بن عاصم عن يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا الْمَغْرِبَ. (حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ) قَالَ يَحْيَى، (قُلْتُ) لَأَنسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَقَمْتُمْ) بحذف همزة الاستفهام، أي: أَأَقَمْتُمْ (بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا) ونواحيها (عَشْرًا)، أي: عشرة أيام، وإنما حذفت التاء مع أن اليوم مذكر، لأن المميز إذا لم يذكر جاز في العدد التذكير والتأنيث ولا يعارض ذلك حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث قَالَ: أَقام النَّبِيُّ ﷺ تسعة عشر إذ كان ذلك في فتح مكة، وحديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حجة الوداع، وسيأتي بعد باب من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قدم النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه مكة لصبح رابعة من ذي الحجة، وخرج من مكة صبح الرابع عشر، فتكون مدة إقامته بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها، كما قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة

(1) طرفه 4297 تحفة 1652.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها رقم (694).

أيام، لأنه خرج منها في اليوم الثامن، فصلى الظهر بمنى، وقال ابن رشيد، أراد الْبُخَارِيُّ أن يبين أن حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ داخل في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لأن إقامته عشرة داخله في إقامته تسع عشرة، وأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزائد متعين، وفيه نظر، لأن ذلك إنما يستقيم إذا اتحدت القصتان والحق أنهما مختلفتان، فالمدة التي في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة، بل كان متردداً متى يتهيأ له فراغ حاجته، ويرحل والمدة التي في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستدل بها على من نوى الإقامة، لأنه ﷺ في أيام الحج كان جازماً بالإقامة تلك المدة.

ووجه الدلالة من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لما قاله أن الأصل في المقيم الإتمام، فلما لم يجئ عنه ﷺ أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة:

منها: ما ذهب إليه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من أن المسافر إذا أقام ببلدة أربعة أيام قصر، لأن إقامة النبي ﷺ بمكة كانت أربعة أيام، كما مر، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور، وقال الرافعي والنووي: الأصح أن المراد بالأربعة غير يومي الدخول والخروج، وحكى إمام الحرمين عن الشافعي أربعة أيام ولحظة، وعن الشافعي في قول إذا أقام أكثر من أربعة أيام كان مقيماً، وإن لم ينو الإقامة، وقال الطحاوي ما قاله الشافعي مخالف للإجماع، لأنه لم ينقل عن أحد قبله أن يصير المسافر مقيماً بنية أربعة أيام، وفيه نظر، فقد قال أحمد بنحو ما قال الشافعي أيضاً، وهي رواية عن مالك، وعن الشافعي في قول إذا أقام أكثر من أربعة أيام كان مقيماً، وإن لم ينو الإقامة، وقال الطحاوي ما قاله الشافعي مخالف للإجماع، لأنه لم ينقل عن أحد قبله أن يصير المسافر مقيماً بنية أربعة أيام، وفيه نظر، فقد قال أحمد بنحو ما قال الشافعي أيضاً، وهي رواية عن مالك.

ومنها: ما قاله أبو حنيفة وأصحابه والثوري والليث بن سعد، وحكاه ابن أبي شيبة عن ابن المسيب، أنه إن نوى أقل من خمسة عشر يوماً قصر صلاته، لأن مدة الإقامة خمسة عشر يوماً، كمدة الطهر لما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالوا: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر

وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يومًا ، فأكمل الصلاة وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها ، رواه الطحاوي ، وروى ابن أبي شيبه في مصنفه ، نا وكيع ، نا عمر بن ذر ، عن مجاهد ، أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يومًا أتم الصلاة ، وروى هشيم عن داود بن أبي هند ، عن ابن المسيب ، أنه قَالَ إذا أقام المسافر خمسة عشر أتم الصلاة وما كان دون ذلك فليقصر ، ثم اعلم أن المسافر إنما يصير مقيمًا بنية الإقامة إذا سافر ثلاثة أيام ، فأما إذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيمًا ، وإن كان في المفازة كذا ذكره فخر الإسلام ، وفي المجتبى لا يبطل السفر إلا بنية الإقامة أو دخول الوطن أو الرجوع إليه قبل الثلاث ، وبه قَالَ الشافعي في الأظهر ، ونية الإقامة إنما تؤثر بخمسة شرائط :

أحدها : ترك السير .

وثانيها : صلاحية الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح .

وثالثها : اتحاد الموضع ، حتى لو نوى الإقامة خمسة عشر يومًا في موضعين نحو مكة ومنى لم يصير مقيمًا .

ورابعها : المدة .

وخامسها : الاستقلال بالرأي حتى لو نوى من كان تبعًا لغيره لا يعتبر كالجندي والزوجة والرقيق والأجير والتلميذ مع أستاذه ، والغريم المفلس مع صاحب الدين ، إلا إذا نوى متبوعه ، ولو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم بها التابع ، فهو مسافر حتى يعلم كالوكيل إذا عزل ، وهو الأصح ، وعن بعض أصحابنا يصيرون مقيمين ويعيدون ما أدوا في مدة عدم العلم .

ومنها : ما ذكره ابن حزم عن سعيد بن جبير أنه قَالَ : إذا وضعت رحلك بأرض فأتى ، وهو في المصنف عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وطاوس بسند صحيح ، وعن أبي العالية ، قَالَ : إذا اطمأن صلى أربعًا ، يعني : نزل ، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله .

ومنها : إقامة يوم وليلة ، حكاه ابن عبد البر عن ربيعة ، ومنها ثلاثة أيام ، قاله ابن المسيب .

ومنها : إقامة اثنتين وعشرين صلاة ، قَالَ ابن قدامة في المغني هو مذهب أحمد .

ومنها : عشرة أيام ، وروي ذلك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية مُحَمَّد بن علي بن الحسين عنه رواه ابن أبي شيبة .

ومنها : إقامة اثني عشر يوماً ، قَالَ أبو عمر روى مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه كان يقول أقل صلاة المسافر ما لم يجمع مكثا اثنتي عشرة ليلة ، قَالَ : وروي عن الأوزاعي مثله ، ذكره الترمذي في جامعه ، منها ثلاثة عشر يوماً ، قَالَ أبو عمر : روي ذلك عن الأوزاعي .

ومنها : ستة عشر يوماً ، روي ذلك عن الليث .

ومنها : سبعة عشر يوماً ، وهو قول الشافعي أيضًا .

ومنها : تسعة عشر يوماً ، قاله إسحاق بن إبراهيم فيما ذكره الطوسي عنه .

ومنها : عشرون يوماً ، قاله ابن حزم .

ومنها : أنه يقصر حتى يأتي مصرًا من الأمصار ، قَالَ أبو عمر : قاله الحسن ابن أبي الحسن ، قَالَ : ولا أعلم أحدا قاله غيره .

ومنها : إحدى وعشرون صلاة ، ذكره ابن المنذر عن الإمام أحمد .

ومنها : خمسة أشهر ، قَالَ ابن أبي شيبة : ثنا جرير عن مغيرة ، عن سماك بن سلمة ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : إن أقمت في بلد خمسة أشهر ، فقصر الصلاة .

ومنها : أكثر من خمسة عشر يوماً ، قَالَ سعيد بن جبیر : إذا أراد أن يقيم أكثر من خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ، ذكر أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح ، ثم في الحديث أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة ، وفيه أيضًا إطلاق اسم البلد على ما جاورها ، وقرب منها ، لأن منى وعرفة ليسا من مكة ، إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم ، وقال المحب الطبري أطلق على ذلك إقامته بمكة ، لأن هذه المواضع مواضع النسك ، وهي في حكم التابع ، ثم إنه استشكل إقامته ﷺ المدة المذكورة يقصر الصلاة على ما ذهب إليه الشافعي ، مع ما تقرر عند الشافعية أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع بعينه انقطع سفره بوصول ذلك الموضع ،

بخلاف ما لو نوى دونها، وزاد عليه ولا ريب أنه ﷺ كان جازماً بالإقامة بمكة المدة المذكورة، وأجيب بأنه ﷺ قدم مكة لأربع خلون من ذي الحجة، فأقام بها غير يومي الدخول والخروج إلى منى، ثم بات بمنى، ثم سار إلى عرفات ورجع، فبات بمزدلفة، ثم سار إلى منى، ففضى نسكه، ثم إلى مكة، فطاف ثم رجع إلى منى، فأقام بها ثلاثاً يقصر، ثم نفر منها بعد الزوال في ثالث أيام التشريق، فنزل بالمحصب، وطاف في ليلته للوداع، ثم رجع من مكة قبل صلاة الصبح، فلم يبق بها أربعاً في مكان واحد، والله أعلم.

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجة، وأخرجه النسائي فيها وفي الحج، والله أعلم.

#### فائدة:

ذكر الضحاك في تفسيره أن النبي ﷺ صلى في جدة الإسلام الظهر ركعتين والعصر ركعتين والمغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين، والغداة ركعتين، فلما أنزلت آية القبلة تحول للكعبة، وكان قد صلى هذه الصلوات نحو بيت المقدس، فوجهه جبريل عليه السلام بعدما صلى ركعتين من الظهر نحو الكعبة، وأومى إليه بأن صل ركعتين وأمره أن يصلي العصر أربعاً والعشاء أربعاً، والغداة ركعتين، وقال: يا مُحَمَّد، أما الفريضة الأولى فهي للمسافرين من أمتك والغزاة.

وروى الطبراني: نا المثنى، نا إسحاق، نا عبد الله بن هاشم، نا سيف، عن أبي روقا، عن أيوب، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ قَوْمٌ مِنَ التَّجَارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَضْرِبُ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ نَصْلِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾، ثُمَّ انْقَطَعَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَوْلِ تَحْوِيلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَقَدْ أَمَكْنَكُمْ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ مِنْ ظُهُورِهِمْ، هَلَا شَدَدْتُمْ عَلَيْهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 101]، وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، نا معاذ بن هشام، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِقْصَارِ الصَّلَاةِ، أَيَّ يَوْمٍ:

## 2 - بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنْى

1082 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ.....»

أنزل، أو أي يوم هو، فقال: انطلقنا نتلقى عيراً لقريش آتية من الشام حتى إذا كنا ننجل، فنزلت آية القصر، وفي شرح المسند لابن الأثير كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة، وفي تفسير الثعلبي، قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أول صلاة قصرت صلاة العصر، قصرها النَّبِيُّ ﷺ بعسفان في غزوة ذي أنمار، والله أعلم.

## 2 - بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنْى

(بَابُ) حَكَمُ (الصَّلَاةِ بِمَنْى) بكسر الميم، يذكر ويؤنث، بحسب قصد الموضع والبقعة، قيل: فإذا ذكر صرف وكتب بالألف، وإذا أنث لم يصرف وكتب بالياء، والمختار تذكيره، وذكر الكلبي إنما سمي منى لما يمنى فيه، أي: يراق من الدماء، وقد مُنِيَ فيه الكبش الذي فدي به إِسْمَاعِيلُ عليه الصلاة والسلام، ويقال إن جبريل عليه السلام لما أتى آدم عليه السلام قَالَ له تمن، وقال البكري: هو جبل بمكة معروف، وقال أبو علي الفارسي لأمه ياء من منيت الشيء إذا قدرته، وقال الفراء: الأغلب عليه التذكير، ويقال: امتنى القوم إذا أتوا منى.

وقال ابن الأعرابي: يقال أمني القوم، والمراد الصلاة بها في أيام الرمي، وإنما لم يذكر المصنف المسألة لقوة الخلاف فيها، وإنما خص منى بالذكر، لأنها المحل الذي وقع فيه ذلك قديماً، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين على صيغة التصغير، هو ابن عمر بن جعفر العمري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (نَافِعٌ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى) وفي رواية مسلم عن سالم عَنْ أَبِيهِ بمنى وغيره (رَكْعَتَيْنِ) لأجل السفر، (وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أي: وكذا معهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَمَعَ عُثْمَانَ)، ذي



صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا»<sup>(1)</sup>.

النورين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ) بكسر الهمزة، أي: في أول خلافته، وكانت مدتها ثمانين سنين أو ست سنين (ثُمَّ أَتَمَّهَا)، أي: بعد ذلك، لأن القصر والإتمام جائزان، ورأى ترجيح طرف الإتمام لما فيه من المشقة، وفي رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم ثم إن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى أربعاً، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلى وحده صلى ركعتين، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمنى تفصيلاً في باب يقصر إذا خرج من موضعه، قَالَ ابن بطال: اتفق العلماء على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة فيها، وبمنى وبسائر المشاهد، لأنه عندهم في سفر، لأن مكة ليست دار إقامة، إلا لأهلها، أو لمن أراد الإقامة بها، وكان المهاجرون قد فرض عليهم ترك المقام بها، فلذلك لم ينو رسول الله ﷺ الإقامة بها ولا بمنى، قَالَ: واختلف العلماء في المكي، فقال مالك: يتم بمكة، ويقصر بمنى، وكذلك أهل منى يتمون بمنى، ويقصرون بمكة وعرفات، قَالَ: وهذه المواضع مخصوصة بذلك، لأن النَّبِيَّ ﷺ لما قصر بعرفات لم يميز من وراءه، ولا قَالَ لأهل مكة أتموا، وهذا موضع بيان، وممن روي عنه أن المكي يقصر بمنى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسالم، والقاسم، وطاوس، وبه قَالَ الأوزاعي وإسحاق.

وقال بعض المالكية: لو لم يجز لأهل مكة القصر بمنى، لقال لهم النَّبِيُّ ﷺ أتموا، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، فدل على أنهم قصرُوا للنسك، وما رواه التِّرْمِذِيُّ من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ كان يصلي بمكة ركعتين، ويقول: يا أهل مكة، أتموا، فإذا قوم سفر، فكانه ترك إعلامهم بمنى استغناء بما تقدم بمكة، فقالوا إنه ضعيف، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، ولو صح، فالقصة كانت في الفتح، وقصة منى كانت في حجة الوداع، فكان لا بد من إعلامهم بذلك بمنى، ولا يستغنى بما تقدم بمكة لبعده العهد، ولا يخفى أن أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومنى ليست مسافة قصر، وهو من محال الخلاف، كما

(1) طرفه 1655 - تحفة 8151.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب قصر الصلاة بمنى رقم (694).

1083 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ .....

سيأتي بعد باب إن شاء الله تعالى.

وقال أكثر أهل العلم منهم: عطاء والزهري والثوري والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا يقصر الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات، لانتفاء مسافة القصر، وقال الطَّحَاوِيُّ: وليس الحج موجباً للقصر، لأن أهل منى وعرفات إذا كانوا حجاجاً أتموا، وليس هو متعلقاً بالموضع، وإنما هو متعلق بالسفر، وأهل مكة مقيمون هناك لا يقصرون، فكما أن المقيم لا يقصر لو خرج إلى منى، كذلك لا يقصر من خرج منهم حجاجاً، وأما ذكر المسافة التي يقصر فيها فسيجيء في باب في كم يقصر الصلاة إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (شُعْبَةُ)، هو ابن الحجاج، قَالَ: (أَنْبَأَنَا) من الإنباء، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث، كما تقدم في بابه (أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي، (قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بفتح الواو الخزاعي، زاد البرقاني في مستخرجه رجلاً من خزاعة، وهو أبو عبيد الله، أخو عبد الله بن عمر ابن الخطاب لأمه بنت عثمان بن مظعون، سمع النَّبِيَّ ﷺ، (قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ)، وفي رواية: ما كانت بتاء التأنيث، وآمن أفعل التفضيل من الأمن، وكلمة ما مصدرية، ومعناه الجمع، لأن ما أضيف إليه أفعل يكون جمعاً، فالمعنى على التذكير صلى بنا حال كونه في آمن أكوانه، ومعنى التأنيث صلى بنا حال كون الصلاة في آمن أكوانها، وعلى التقديرين إسناد الأمن إلى الكون مجاز.

وفي رواية مسلم عن حارثة بن وهب قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى آمن ما كان الناس وأكثره ركعتين، وفي رواية له: صليت خلف رسول الله ﷺ بمنى، والناس أكثر ما كانوا، فصلّى ركعتين، وسيأتي في باب الصلاة بمنى، من كتاب الحج عن آدم عن شُعْبَةَ، بلفظ عن أبي إسحاق، وقال في روايته: ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه، وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره: ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت، ولا أكثر أمنا، وهذا يستدرك به على ابن مالك، حيث قَالَ: استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما خفي على كثير من النحويين، وقد جاء في

بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

هذا الحديث بدون النفي، وقال الْكُرْمَانِيُّ: وآمنه بالرفع، ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله الله تعالى، وضمير المفعول يعود إلى النَّبِيِّ ﷺ، والتقدير: وآمن الله نبيه حينئذ، ولا يخفى بعد هذا الإعراب.

(بِمَنْى)، الباء فيه ظرفية تتعلق بقوله: صلى (رَكَعَتَيْنِ)، مفعول صلى، وروى التِّرْمِذِيُّ وصححه النَّسَائِيُّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ خرج من المدينة إلى مكة، لا يخاف إلا الله، يصلي ركعتين، وفي الحديث أنه يجوز القصر من غير خوف، كما هو مذهب الجمهور، ففيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 101].

وقد ذكر أبو جعفر في تفسيره بإسناده عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تقول في السفر: أتموا صلاتكم، وقالوا: إن رسول الله ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين، فقالت: إن رسول الله ﷺ كان في الحرب، وكان يخاف، فهل تخافون أنتم.

والجواب: أن الشرط في الآية خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب، وبقي الحكم كالرمل في الطواف، وقد أوضح هذا ما في صحيح مسلم عن يعلى بن أمية، قَالَ: قلت لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 101]، وقد آمن الناس، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته، فهذا ظاهر في أن الصحابة رضي الله عنهم فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مُطْلَقاً لا قصرها في الخوف خاصة، فما قيل من أن المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة مردود أيضاً.

وروى السراج من طريق إِسْمَاعِيلَ بن أَبِي خَالِدٍ عن أَبِي حَنْظَلَةَ، وهو الحذاء، لا يعرف اسمه، قَالَ: سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الصلاة في

(1) طرفه 1656 - تحفة 3284.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب قصر الصلاة بمَنْى رقم (696).

1084 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: صَلَّى بِنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقِيلَ: ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَرْجَعَ، .....

السفر، فقال ركعتان فقلت إن الله عزَّ وجلَّ، قَالَ: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ ونحن آمنون، فقال سنة النَّبِيِّ ﷺ، وفي تاريخ أصبهان لأبي نعيم، حَدَّثَنَا سليمان، نا مُحَمَّد بن سهل الرباطي، نا سهل بن عثمان، عن شريك، عن قيس بن وهب، عن أبي الكنود، سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن صلاة السفر، فقال ركعتان، نزلت من السماء فإن شئتم فردوها، وأما الحديث الذي رواه أبو جعفر، فحديث حارثة بن وهب يرده، وأما كونه رخصة أو عزيمة فسيأتي في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى.

وقال الطيبي فيه؛ أي: في حديث الباب تعظيم شأن الرسول ﷺ، حيث أطلق ما قيده الله تعالى، ووسع على عباد الله تعالى، ونسب فعله إلى الله عزَّ وجلَّ، ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري وواسطي وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وأبو داود في الحج، وكذا الترمذي والنسائي.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ)، وفي رواية قتيبة (ابنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ)، وفي رواية: عبد الواحد (ابنُ زَيْدٍ)، من الزيادة العبدى أبو عبيدة، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: حدثني، بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) النخعي لا التيمي، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ) من الزيادة النخعي أخو الأسود بن يزيد، مات سنة ثلاث وستين وتسعين.

(يَقُولُ: صَلَّى بِنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) المكتوبة الرباعية (بِمِنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ)، وكان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج، حال إقامته بمِنَى للرمي، كما سيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد بايين.

(فَقِيلَ: ذَلِكَ) وفي رواية في ذلك، أي: فيما ذكر من صلاة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربع ركعات.

(لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَرْجَعَ) أي: قَالَ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ﴾

ثُمَّ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ»، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ<sup>(1)</sup>.

رَجُوعُونَ ﴿[البقرة: 156]، كراهة مخالفته للنبي ﷺ في إيجاب القصر على ما ذهب إليه الحنفية، أو كراهة مخالفته للأفضل الذي هو القصر، لا لكونه ترك الواجب على ما ذهب إليه غير الحنفية على ما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) المكتوبة (بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ) وفي رواية زيادة الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْى)، وسقط قوله بمنى هنا في أصل. (رَكَعَتَيْنِ)، زاد الثوري عن الأعمش، ثم تفرقت بكم الطرق أخرجه المؤلف في الحج من طريقه.

(فَلَيْتَ حَظِّي) بالحاء المهملة والطاء المعجمة، أي: نصيبى (مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ) وليس في رواية الأصيلي ركعات.

(رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ)، وكلمة من في قوله من أربع للبدل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرْضِيئُكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38]، وقال الداوودي: معناه: إن صليت أربعاً، وتكلفتها، فليتها تتقبل كما تقبل الركعتان، وفيه تعريض لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أي: ليتة صلى ركعتين بدل أربع، كما كان رسول الله ﷺ وصاحبا يفعلون وهو إظهار لكراهة مخالفة ما كانوا عليه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا الحديث يدل على أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يرى الإتمام جائزاً وإلا لما كان له حظ من الأربع، ولا من غيرها، فإنها كانت تكون فاسدة كلها، وإنما استرجع لما وقع عنه من مخالفة الأولى، ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى أربعاً، فقليل له: عبت على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم صليت أربعاً، فقال الخلاف شر، وفي رواية للبيهقي: إني لأكره الخلاف، ولأحمد من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل الأول، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب، كما قَالَ الحنفية، ووافقهم القاضي

(1) طرفه 1657 - تحفة 9383، 9824 - 54/2.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب قصر الصلاة بمنى رقم (695).

إِسْمَاعِيلَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ وَالْقَصْرِ عِنْدَهُ أَفْضَلُ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِمَا يُوَافِقُ غَرَضَهُ، أَمَا قَوْلُهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرَى الْإِتِمَامَ جَائِزًا فَيُرَدُّ مَا قَالَهُ الدَّائِدِيُّ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرَى الْقَصْرَ فَرْضًا، ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ وَغَيْرُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ رَكْعَتَانِ لَا يَصِحُّ غَيْرُهُمَا، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُ يَلْغِيهَا، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حِجِّي إِذَا صَلَّى أَرْبَعًا مُتَعَمِّدًا عَادَهَا، إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ الشَّيْءُ الْيَسِيرَ، فَإِنْ طَالَ ذَلِكَ مِنْهُ وَكَثُرَ فِي سَفَرِهِ لَمْ يَعُدَّ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا عَمْدًا بَتَسٍّ مَا صَنَعَ وَقَضَيْتَ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا أَبَا لَكَ أَتَرَى أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ تَرَكُوهَا، لِأَنَّهَا ثَقُلَتْ عَلَيْهِمْ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، وَأَمَا قَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى أَرْبَعًا، فَإِنَّهُ أَجَابَ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ الْخِلَافُ شَرٌّ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَصْرُ عِنْدَهُ وَاجِبًا لَمَا اسْتَرْجَعَ، وَلَمَا أَنْكَرَ بِقَوْلِهِ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَا قَوْلُهُ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، فَيُعَارِضُهُ مَا قَالَهُ الْأَثَرَمُ، قُلْتُ لِأَحْمَدَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا فِي السَّفَرِ، قَالَ: لَا مَا يَعْجِبُنِي ذَلِكَ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَشْرَافِ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ أَنَا أَحَبُّ الْعَافِيَةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ الْأَوَّلَى الْقَصْرَ لِيُخْرِجَ عَنِ الْخِلَافِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْعَمَلُ عَلَى مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ الْقَصْرُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَحْنُونٍ، وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَحَمَادٍ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهَذَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ بِأَنَّ الْمَسَافِرَ إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْمَقِيمِ صَلَّى أَرْبَعًا بِاتِّفَاقِهِمْ، وَلَوْ كَانَ فَرْضُهُ الْقَصْرَ لَمْ يَأْتُمْ مَسَافِرٌ بِمَقِيمٍ، انْتَهَى.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنَّ صَلَاةَ الْمَسَافِرِ أَرْبَعًا عِنْدَ اقْتِدَائِهِ بِالْمَقِيمِ، لِإِلْتِمَامِهِ

المتابعة، فيتغير فرضه للتبعية، ولا يتخير في الركعتين الأخيرتين، لأن ما كان فرضاً لا بد من إتيانه كله، وليس له خيار في الإتيان ببعضه أو بجميعه، وإنما كان التخيير مختصاً بالتطوع، كذا قال الطحاوي، وتعقبه ابن بطال بأنا وجدنا واجباً يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه، وهو الإقامة بمنى، وفيه أن الإقامة بمنى باختياره، وليس هو مما نحن فيه، لا يقال إن اقتداء المسافر بالمقيم باختياره، لأننا نقول نعم باختياره، ولكن عند الاقتداء يزول اختياره لضرورة التزام التبعية، فافهم، فإن احتج الخصم بقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] بأن لفظ: لا جناح يدل على الإباحة، لا على الوجوب، فدل على أن القصر مباح، فالجواب عنه بأن المراد من القصر المذكور هو القصر في الأوصاف من ترك القيام إلى القعود، وترك الركوع والسجود إلى الإيماء لخوف العدو، بدليل أنه علق ذلك بالخوف، إذ قصر الأصل غير معلق بالخوف بالاجتماع بل معلق بالسفر، وعندنا قصر الأوصاف عند الخوف مباح لا واجب مع أن رفع الجناح في النص لدفع توهم النقصان في صلاتهم بسبب دوامهم على الإتمام في الحضر، وذلك مظنة توهم النقصان، وإن احتج بما رواه مسلم والأربعة عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الحديث، وقد مضى عن قريب ووجه الاحتجاج به أنه علق القصر بالقبول، وسماه صدقة، والمتصدق عليه مخير في قبول الصدقة، فلا يلزمه القبول حتماً.

فالجواب عنه: أنه دليل لنا، لأنه أمر بالقبول والأمر للوجوب، على أن هذه صدقة واجبة في الذمة، فليس لها حكم المال، فيكون إسقاطاً محضاً، ولا يرتد بالرد، كالصدقة بالقصاص، والطلاق، والعناق يكون إسقاطاً محضاً، ولا يرتد بالرد، فكذا هذا، ولنا أحاديث:

منها: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر، رواه البخاري ومسلم، ومنها حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة، رواه مسلم، ورواه الطبراني بلفظ افترض رسول الله ﷺ ركعتين في السفر، كما افترض في الحضر أربعاً.

## 3 - باب: كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ؟

1085 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ،

ومنها: حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلاة السفر ركعتان وصلاة الضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الْجُمُعَةِ ركعتان، تام غير قصر، على لسان مُحَمَّدٍ ﷺ، رواه النَّسَائِيُّ وابن ماجة وابن حبان في صحيحه، ومنها حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ أَتَانَا وَنَحْنُ هُنَاكَ، يَعْلَمُنَا، فَكَانَ فِيمَا عَلَّمَنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا أَنْ نَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

ومنها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَتَمِّمُ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ كَالْمَقْصُرِ فِي الْحَضَرِ»، رواه الدارقطني في سننه وفي التمهيد من حديث أبي قلابة عن رجل من بني عامر أنه أتى النبي ﷺ فقال له إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصُّومَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ وَعِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ صَحِيحًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ مِنْ تَرْكِ السَّنَةِ كُفْرٌ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَيُظْهِرُ أَثَرَ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَاتُهُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ فَاسِدَةٌ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فَصَحِيحَةٌ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ السَّبَبِ فِي إِتِمَامِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ بَابَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## 3 - باب: كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ؟

(باب) بالتونين (كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ؟) أي: في حجة الوداع، كما في نسخة، والمراد من يوم قدومه مكة، إلى أن خرج منها.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ)، أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، (قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) مُصْغَرٌ وَهَبٌ هُوَ ابْنُ خَالِدِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ مِنْ أَجَابِ الْفَتْيَا فِي الْعِلْمِ، (قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ السَّابِقُ ذَكَرَهُ مَرَارًا، (عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ) مِنَ الْعُلُوِّ بِالْمَهْمَلَةِ (الْبَرَاءِ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِالْمَدِّ كَانَ يَبْرِي النُّبْلَ أَوِ الْقَصْبَ، وَاسْمُهُ زِيَادُ بْنُ فَيْرُوزَ عَلَى الْأَصَحِّ، قَالَ الْغَسَّانِيُّ أَبُو الْعَالِيَةِ



عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلْبُونُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ» .....

اثنان تابعيان بصريان يرويان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أحدهما اسمه رفيع بضم الراء وفتح الفاء الرياحي، ويتميز أبو العالية زياد بالبراء، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ) مكة يوم الأحد (لِصُبْحِ رَابِعَةٍ)، أي: وقت صبح ليلة رابعة من ذي الحجة (يُلْبُونُ بِالْحَجِّ)، أي: حال كونهم محرمين بالحج، فالتلبية كناية عن الإحرام.

(فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا)، أي: يجعلوا حجتهم (عُمْرَةً) وليس هذا من باب الإضمار قبل الذكر، لأن قوله بالحج يدل على الحجة، كما في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، أي: (إِلَّا مَنْ مَعَهُ)، وفي رواية: إلا من كان معه (الْهَدْيُ)، معرفاً باللام، ما يهدي إلى الحرم من النعم، تقريباً إلى الله تعالى.

وفي رواية: الهدي، بفتح الهاء وسكون الدال، وإنما استثنى صاحب الهدي، لأنه لا يجوز له التحلل حتى يبلغ الهدي محله، وقد مضى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَقَامَهُ ﷺ بِمَكَّةَ فِي حَجَّتِهِ كَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَبَيْنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدِمَ مَكَّةَ رَابِعَةَ ذِي الْحِجَّةِ، وَكَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ فَصَلَّى الصُّبْحَ بِذِي طَوًى، وَاسْتَهْلَ ذِي الْحِجَّةِ فِي ذَلِكَ الْعَامَ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ لَيْلَةَ الْأَحَدِ إِلَى لَيْلَةِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ نَهَضَ ضَحْوَةَ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى مَنًى، فَأَقَامَ بِهَا بَاقِيَ نَهَارِهِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَهَضَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى عَرَفَاتٍ، أَي: بَعْدَ الزَّوَالِ، وَخَطَبَ بِقَرَبِ عَرَفَاتٍ، وَبَقِيَ بِهَا إِلَى الْغُرُوبِ، ثُمَّ أَفَاضَ لَيْلَةَ السَّبْتِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ، فَأَقَامَ بِهَا إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَفَاضَ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَهُوَ يَوْمُ الْأَضْحَى، وَالنَّفَرُ إِلَى مَنًى، فَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ضَحْوَةَ، ثُمَّ نَهَضَ إِلَى مَكَّةَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ الزَّوَالِ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْ يَوْمِهِ إِلَى مَنًى، فَأَقَامَ بِهَا بَاقِيَ يَوْمِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَاءِ، ثُمَّ أَفَاضَ بَعْدَ ظَهْرِ الثَّلَاثَاءِ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَى الْمُحَصَّبِ، فَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ، وَبَاتَ فِيهِ لَيْلَةُ الْأَرْبَعَاءِ، وَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ اعْتَمَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، ثُمَّ طَافَ طَوَافَ الْوُدَاعِ سَحَرًا قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، وَهُوَ صَبِيحَةُ رَابِعِ عَشْرَةَ، وَأَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامَ،

كما ذكر في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبهذا يطابق الحديث للترجمة، وكان خروجه من المدينة إلى مكة لأربع بقين من ذي القعدة، وصلى الظهر بذى الحليفة، وأحرم بأثرها، وهذا كله مستنبط من قوله قدم النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه لصبح رابعة من ذي الحجة، ومن الحديث الذي جاء فيه أن يوم عرفة كان يوم جُمُعَة، وفيه نزلت: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]، واستدل بهذا الحديث أحمد وداود وأصحابه على جواز فسخ الحج للعمرة، وهو مذهب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لأنه روى أنه ﷺ أمرهم أن يجعلوا حجّتهم عمرة إلا من كان ساق الهدى، ولا يجوز ذلك عند جمهور العلماء من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم، قال ابن عبد البر ما أعلم من الصحابة من يجيز ذلك إلا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتابعه أحمد وداود، وأجاب عنه الجمهور بأن ذلك خص به أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وأنه لا يجوز اليوم والدليل على أن ذلك خاص بالصحابة الذين حجوا مع رسول الله ﷺ دون غيرهم ما رواه أبو داود، نا النفيلي، قال: نا عبد العزيز بن مُحَمَّد، قال: أَخْبَرَنِي ربيعة بن عبد الرحمن، عن الحارث بن بلال ابن الحارث، عَنْ أَبِيهِ، قال: قلت: يا رسول الله، فسخ الحج لنا خاصة، أو لمن بعدنا، قال: بل لكم خاصة، وأخرجه ابن ماجة والطحاوي أيضًا.

وروى الطَّحَاوِيُّ أيضًا: نا ابن أبي عمران، قال: نا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: نا عيسى بن يُونُس، عن يَحْيَى بن سعيد الأنصاري عن المرقع بن صيفي، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: إنما كان فسخ الحج للركب الذين كانوا مع النَّبِيِّ ﷺ، وأخرج الطَّحَاوِيُّ هذا من سبع طرق، وأخرجه ابن حزم من طريق المرقع، وقال المرقع مجهول وقد خالفه ابن عباس وأبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فلم يريا ذلك خاصة، ولا يجوز أن يقال في سنة ثابتة إنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص قرآن أو سنة صحيحة.

وقال الْعَيْنِيُّ: هذا مردود بأن سائر الصحابة رضي الله عنهم ما وافقوه على هذا، والمرقع معروف غير مجهول، وقد روى عنه مثل يَحْيَى بن سعيد الأنصاري ويونس بن أبي إسحاق وموسى بن عقبة، وعبد الله بن ذكوان، ووثقه ابن حبان، واحتج به أبو داود والنسائي وابن ماجة، وعن أحمد حديث أبي ذر من أن فسخ

#### 4 - باب: فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمًا وَلَيْلَةً سَفَرًا» .....

الحج في العمرة خاصة للصحابه رضي الله عنهم صحيح.

(تَابَعُهُ) أي: تابع أبا العالية (عطاء) هو ابن أبي رباح في روايته (عَنْ جَابِرٍ)،  
أي: ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج البخاري هذه المتابعة موصولة في  
باب التمتع والقران والإفراد من كتاب الحج، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

#### 4 - باب: فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ

(باب) بالتنوين، (فِي كَمْ) مدة (يَقْصُرُ) المصلي (الصَّلَاةُ) يريد بيان المسافة  
التي إذا أراد المسافر الوصول إليها يسوغ له قصر الصلاة، بحيث لا يجوز له  
ذلك إذا قصد أقل من تلك المدة، فلفظة كم استفهامية مميزها محذوف، وقد  
قدرناه، وقوله: يقصر يجوز أن يكون على بناء الفاعل، وأن يكون على بناء  
المفعول فعلى الأول لفظ الصلاة منصوب، وعلى الثاني مرفوع، وفي رواية  
تُقْصَرُ الصلاة بضم الفوقية وسكون القاف وفتح الصاد المخففة، وفي أخرى  
بضم الفوقية وفتح القاف وتشديد الصاد المفتوحة على البناء للمفعول في  
كلتيهما، ومسافة القصر من المواضع التي انتشر فيها الخلاف حتى حكى ابن  
المنذر فيها نحوًا من عشرين قولًا، فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة، وأكثره ما دام  
غائبًا عن بلده، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى، وقد أورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ  
الترجمة بلفظ الاستفهام، وأورد ما يدل على اختياره أقل مسافة القصر يوم وليلة.

(وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمًا وَلَيْلَةً سَفَرًا»)، وفي رواية السفر يومًا وليلة،  
والأول أنسب يقال سميت فلانا زيدًا، وفي كل منهما تجوز، والمعنى: وسمى  
النَّبِيُّ ﷺ مدة اليوم واللييلة سفرًا، وكأنه يشير إلى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
المذكور في الباب، وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وقد تعقب بأن في بعض طرقه  
ثلاثة أيام، كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي بعضها يوم وليلة،

(1) أطرافه 1564، 2505، 3832 - تحفة 6565، 2448.

أخرجه مسلم في الحج باب جواز العمرة في أشهر الحج رقم (1240).

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقْضِرَانِ، وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ

وفي بعضها يوم، وفي بعضها ليلة، وفي بعضها برید، فإن حمل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل، أي: يوم بليته أو ليلة بيومها قل الخلاف واندرج في الثلاث، فيكون أقل المسافة يوماً وليلة.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب، (وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقْضِرَانِ)، بفتح المثناة التحتية وضم الصاد المهملة، (وَيُفْطِرَانِ) بضم التحتانية وكسر الطاء.

(فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ) وصله ابن المنذر والبيهقي من رواية يزيد بن أبي جيب عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك، قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا معروف من نقل الثقات متصل الإسناد عنه من وجوه، وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عَنْ ابْنِ عُمَرَ نحوه، وروى الشافعي عن مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عن سالم، أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ركب إلى ذات النصب، فقصر الصلاة، قَالَ مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد، وروى عبد الرزاق عن مالك هذا، فقال بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً، وفي الموطأ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عن سالم عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْصِرُ فِي مَسِيرَةِ الْيَوْمِ التَّامِ، وَمِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سئل أقصر الصلاة إلى عرفة، قَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى عَسْفَانَ أَوْ جَدَةَ أَوْ الطَّائِفَ، وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ وَعَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، لَا تَقْصِرُوا الصَّلَاةَ فِي أَدْنَى مِنْ أَرْبَعَةِ بَرْدٍ، وَهُوَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَسْفَانَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْذِبُهُ، وَرَوَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَا تَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ وَلَا تَقْصِرُ فِيمَا دُونَ الْيَوْمِ، وَلَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ صَحِيحٍ عَنْهُ، قَالَ: تَقْصِرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّ مَسَافَةَ أَرْبَعَةِ بَرْدٍ يُمْكِنُ سِيرَهَا فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْآتِي فِي الْبَابِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اخْتِيَارِهِ، حَيْثُ كَانَ يَقْصِرُ فِي مَسِيرَةِ الْيَوْمِ التَّامِ بِأَنَّ الْمَسَافَةَ وَاحِدَةً، وَلَكِنْ السَّيْرُ مُخْتَلَفٌ، أَوْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ مَا سَبَقَ لِأَجْلِ بَيَانِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، بَلْ

لنهي المرأة عن الخروج وحدها، وقد اختلف عن ابن عمر رضي الله عنهما في تحديد ذلك، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج، أَخْبَرَنِي نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما، كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير وبين المدينة وخير ستة وتسعون ميلاً، وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قَالَ: يقصر من المدينة إلى السويداء وبينهما اثنان وسبعون ميلاً، وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أنه سافر إلى ريم، فقصر الصلاة، قَالَ عبد الرزاق، وهي على ثلاثين ميلاً من المدينة، وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن مسعر عن محارب، سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر.

وقال الثوري: سمعت جبلة بن سحيم، سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة، وإسناد كل من هذه الآثار صحيح، وهذه أقوال متغايرة جداً، وأصح ما روي عنه ما رواه ابنه سالم ونافع أنه كان لا يقصر إلا في اليوم التام، فما قاله الحافظ العسقلاني من أن في تمسك الحنفية بحديث ابن عمر رضي الله عنهما على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكالاً، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى، ولو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في اليوم التام منظور فيه على أن هذا لا يشبه أن يكون رأياً، وإنما يشبه أن يكون توفيقاً، على أن أصحابنا أيضاً اختلفوا في هذا الباب اختلافاً كثيراً، فالذي ذكره صاحب الهداية أن السفر الذي تتغير به الأحكام أن يقصد مسيرة ثلاثة أيام ولياليها سير الإبل ومشى الأقدام، وقدر أبو يوسف بيومين وأكثر الثالث، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، ورواية ابن سماعة عن محمد.

وقال المرغيناني وعامة المشايخ: قدروها بالفراسخ، فقيل: أحد وعشرون فرسخاً، وقيل: ثمانية عشر فرسخاً، قَالَ المرغيناني: وعليه الفتوى، وقيل خمسة عشر فرسخاً، وما ذكره صاحب الهداية هو مذهب عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة رضي الله عنهم، وفي التمهيد وحذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وأبي قلابة وشريك بن عبد الله، وابن جبير وابن سيرين والشعبي والنخعي

وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسًا.

والثوري والحسن بن رجاء، ثم إنهم لم يريدوا به السير ليلاً ونهاراً، لأنهم جعلوا النهار للسير والليل للاستراحة، ولو سلك طريقاً هي مسيرة ثلاثة أيام وأمكنه أن يصل إليها في يوم من طريق أخرى قصر، (وَهِيَ): أي: البرد الأربعة، (سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسًا)، يقيناً أو ظناً ولو باجتهاد، وهذا من كلام البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، والبرد بضم الموحدة جمع بريد، وقد اختلف في البريد، فقليل: هو أربعة فراسخ وكل فرسخ ثلاثة أميال، فيكون أربعة برد، ستة عشر وثمانية وأربعين، وهذا هو الذي اختاره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو المشهور عن مالك، وكأنه احتج بما رواه الدارقطني من حديث عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه، وعطاء بن أبي رباح عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد مر آنفاً، وهو قول أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا، وعن مالك أَيْضًا خمسة وأربعون ميلاً وللشافعي سبعة نصوص:

1- ثمانية وأربعون ميلاً.

2- ستة وأربعون ميلاً.

3- أكثر من أربعين.

4- أربعون.

5- يومان.

6- ليلتان.

7- يوم وليلة، وهذا الآخر قَالَ به الأوزاعي، قَالَ أبو عمر، قَالَ الأوزاعي عامة العلماء يقولون به، وقال ابن سيدة: البريد فرسخان.

وقيل: ما بين كل منزلين بريد، وفي الواعي البريد سكة من السكك، وفي الجمهرة البريد معروف عربي، والفرسخ قَالَ ابن سيدة هو ثلاثة أميال، وقد مر أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح، كأنه سكن، والفرسخ السكون كذا ذكره ابن مندة.

وقيل: إنما سمي فرسخاً لسعته، والفرسخ السعة.

وقيل: الفرسخ المكان إذا لم يكن فيه فرجة.

وقيل: الفرسخ الشيء الطويل، وفي مجمع الغرائب فراسخ الليل والنهار

ساعاتهما وأوقاتهما، وفي الصحاح هو فارسي معرب، والميل من الأرض منتهى مد البصر، لأن البصر يميل عنه على وجه الأرض، حتى يعي إدراكه، وبذلك جزم الجوهري.

وقيل: حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مصطحبة، فلا يدري أهو آت أم ذاهب، أو أرجل هو أم امرأة، وقال أبو نصر هو قطعة من الأرض ما بين العلمين. وقيل: ليس له حد معلوم.

وقيل: هو ثلاثة آلاف ذراع، ويقال الميل عشر غلوات والغلوة طلق الفرس، وهو مائتا ذراع، وفي المغرب للمطرزي الغلوة ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة.

وقيل: هي قدر رمية سهم، وقال ابن عبد البر أصح ما قيل في الميل أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة. وقيل: أربعة آلاف ذراع. وقيل: ألف خطوة بخطوة الجمل.

وقيل: أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاث أقدام، فيكون اثني عشر: ألف قدم بقدم الإنسان، وقال النووي: الميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون إصبعًا معترضة معتدلة، والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة، والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون، انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: ثم إن الذراع الذي ذكر النووي تحريره قد حرره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن بمصر والحجاز في هذه الأعصار، فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن، فعلى هذا فالمراد بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعًا، وهذه فائدة نفيسة، قل من نبه عليها، انتهى.

فمسافة القصر بالبرد أربعة، وبالفراسخ ستة عشر، وبالأميال ثمانية وأربعون، وبالأقدام خمسمائة ألف، وستة وسبعون ألفًا، وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفًا، وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة واثنان عشر ألفًا، وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنان وسبعون ألفًا،

وبالشعرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف، واثنان وثلاثون ألفًا، وبالزمن يوم وليلة.

وقيل: يوم وليلة، لكن مع المعتاد من النزول والأكل والصلاة، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: يقصر الصلاة في سفر يوم وليلة، رواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح، وذلك مرحلتان بسير الأثقال وديبب الأقدام.

وقيل: ثلاثة أيام وقد تقدم، ثم ضبطهما بذلك تحديد لها لثبوت تقديرها بالأميال عن الصحابة، كما مر، ولأن القصر على خلاف الأصل، فيحتاج فيه بتحقيق تقدير المسافة، بخلاف تقدير القلتين ونحوهما، ثم البحر كالبر في تقدير المسافة إذا اعتدلت الريح بين السرعة والبطء.

وفي رواية: وهو ستة عشر بالتذكير، وفي رواية أخرى سقط ذلك كله، ثم إنه حكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال، وكأنهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر الصلاة، وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك، وأصرحه، وقد حملة من خالفه على أن المراد به المسافة التي يبتدأ منها القصر، لا غاية السفر، ولا يخفى بعد هذا الحمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه، أن يَحْيَى بن يزيد رواه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سألت أنسًا عن قصر الصلاة، وكنت أخرج إلى الكوفة، يعني: من البصرة، فأصلي ركعتين ركعتين، حتى أرجع، فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فذكر الحديث، فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يبتدئ القصر منه، ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة، بل بمجاوزة البلد الذي يخرج منها، ورده القرطبي بأنه مشكوك فيه، فلا يحتاج به، فإن كان أنه لا يحتاج به في التحديد بثلاثة أميال، فمسلم لكن لا يمنع أن يحتاج له في التحديد بثلاثة فراسخ، فإن الأميال الثلاثة مندرجة فيها، فيؤخذ بالأكثر احتياطًا، وقد روى ابن أبي شيبه عن حاتم بن إِسْمَاعِيل، عن عبد الرحمن بن حرملة، قَالَ: قلت لسعيد ابن المسيب أقصر الصلاة وأفطر في بريد من المدينة، قَالَ: نعم، وعن داود يقصر في طويل السفر وقصيره، زاد ابن حامد حتى لو خرج إلى بستان له خارج



1086 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....»

البلد قصر، وزعم أبو مُحَمَّد أنه لا يقصر عندهم في أقل من ميل، وروي الميل أيضًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روي عنه أنه قَالَ: لو خرجت ميلاً لقصرت، كما مر، وعنه ثلاثة أميال، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعة أميال، وفي المصنف حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ، وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى النَّخِيلَةِ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْ يَوْمِهِ، قَالَ: أُرِدْتُ أَنْ أَعْلَمَكُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَكَانَ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي مَاءٍ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْمَدَائِنِ، وَعَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ، وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ شَرْحَبِيلِ بْنِ السَّمْطِ إِلَى قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَيْلًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ رَأَيْتَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةَ اخْتِلَافًا كَثِيرًا بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيْبَانِيُّ حَيْثُ قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، فَهُوَ إِمَّا ابْنُ رَاهُوِيَه، وَإِمَّا ابْنُ نَصْرِ السَّعْدِيِّ، وَإِمَّا ابْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ أَخْرَجَ عَنْهُمْ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، لَكِنْ إِسْحَاقُ هُنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مَخْلَدٍ (ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) يَعْرِفُ بَابْنَ رَاهُوِيَه (الْحَنْظَلِيُّ) الْمُرُوزِي، لِأَنَّهُ سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِهِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ سَنَدًا وَمُتَنًا، وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، (قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ)، هُوَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ اللَّيْثِي، وَقَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ)، هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ عَاصِمِ الْعَمَرِيِّ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ التَّحْمِيلِ قَوْلُ الشَّيْخِ، نَعَمْ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَهُ حَدَّثَكُمْ فَلَانْ بِكَذَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ فِي مُسْنَدِ إِسْحَاقَ فِي آخِرِهِ، فَأَقْرَبُهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَقَالَ: نَعَمْ. (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ) بِكُسْرِ الرَّاءِ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَي: سَفَرُ كَانَ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)، أَي: بِلَيَالِيهَا، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ نَافِعٍ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ لَيَالٍ، أَي:

إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»<sup>(1)</sup>.

بأيامها، وبهذا يحصل التوفيق بين الروایتين، وفي رواية: فوق ثلاثة أيام، وفي أخرى: ثلاثاً (إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ) بفتح الميم وسكون الحاء، والمراد به من لا يحل له نكاحها، وفي حديث سعيد عند مسلم وأبي داود إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها، أو ذو محرم منها، أخرجاه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه، واحتج بهذا الحديث إمامنا الأعظم أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه وفقهاء أصحاب الحديث على أن المحرم شرط في وجوب الحج على المرأة إذا كانت بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، وبه قَالَ النخعي والحسن البصري والثوري والأعمش، وكذا احتجوا بما رواه مسلم من حديث أبي معبد، قَالَ: سمعت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يخطب لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، فقام رجل، فقال: يا رسول الله، إن امرأتي حاجة وإنني اكتتبت في غزوة كذ وكذا، اكتتبت، أي: نذرت، قَالَ: انطلق، فحج مع امرأتك، فدل ذلك على أنها لا ينبغي لها أن تحج إلا به، ولولا ذلك لقال رسول الله ﷺ: «وما حاجتها إليك لأنها تخرج مع المسلمين وأنت فامض لوجهك فيما اكتتبت»، ففي ترك النَّبِيِّ ﷺ أن يأمره بذلك، وأمره أن يحج معها، دليل على أنها لا يصح لها الحج إلا به.

وروى ابن حزم حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا في المحلى بسنده كما مر، غير أن لفظه: إنني نذرت أن أخرج في جيش كذا عوض قوله إنني اكتتبت في غزوة كذا، ثم قَالَ: ولم يقل ﷺ، لا تخرج إلى الحج إلا معك، ولا نهاها عن الحج، بل ألزمه ترك نذره الجهاد، وألزمه الحج معها، فالفرض في ذلك عليه لا عليها، هكذا قَالَ ابن حزم توجيهها لمذهبه في أن المرأة تحج من غير زوج ومحرم، فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها، وليس كما فهمه، بل الحديث في نفس الأمر حجة عليه، لأنه لما قَالَ له فاخرج معها، وأمر بالخروج معها دل ذلك على عدم جواز سفرها إلا به، أو بمحرم، وإنما ألزمه بترك نذره لتعلق جواز سفرها به، فإن قلت فعلى هذا إذا امتنع الزوج أو المحرم عن

(1) طرفه 1087 - تحفة 7829.

أخرجه مسلم في الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره رقم (1338).

الخروج معها في الحج ينبغي أن يجبر على ذلك، ومع هذا فأنتم تقولون بعدم الجبر عليه، فالجواب أن هذا الأمر ليس للوجوب، وإنما هو للندب والغرض هو التنبيه على أن المرأة لا تسافر إلا بزوجها أو بمحرم من محارمها، فافهم.

وذهب الشافعي ومالك رحمهما الله: إلى أن المرأة تسافر للحج الفرض بلا زوج ولا محرم، وإن كان بينها وبين مكة مدة سفر أو لم يكن، وخصاً النهي الوارد في ذلك بالأسفار الغير الواجبة، ومذهب عطاء وسعيد بن كيسان وطائفة من الظاهرية أنه يجوز سفر المرأة فيما دون البريد بلا محرم، فإن كان بريداً فصاعداً، فليس لها أن تسافر إلا بمحرم، واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر امرأة بريداً إلا مع زوج أو ذي محرم»، وأخرجه البيهقي أيضاً، ولفظه: لا تسافر المرأة بريداً إلا مع ذي محرم، وأخرج أبو داود نحوه.

وذهب الشافعي وطاوس وقوم من الظاهرية: إلى أن المرأة لا يجوز لها أن تسافر مطلقاً، سواء كان السفر قريباً أو بعيداً، إلا ومعها ذو محرم لها، واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي أيضاً بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم، قال الطحاوي: اتفقت الآثار التي فيها مدة الثلاث كلها في تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة بغير محرم، واختلفت فيما دون الثلاث، فنظرنا في ذلك، فوجدنا النهي عن السفر بلا محرم مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً ثابتاً بهذه الآثار كلها، وكان توقيته ثلاثة أيام في ذلك لإباحة السفر فيما دون الثلاث لها بغير محرم، ولولا ذلك لما كان لذكر الثلاث معنى، ولنهى نهياً مطلقاً، ثم ما روي عنه ﷺ في منعها من السفر دون الثلاث في اليوم واليومين والبريد إن كان بعد النهي عن سفر الثلاث، فهو ناسخ، وإن كان خبر الثلاث هو المتأخر عنه، فهو ناسخ، فقد ثبت أن خبر الثلاث لا يخلو من وجهين، إما أن يكون هو المتقدم أو يكون هو المتأخر، فإن كان هو المتقدم فقد أباح السفر بأقل من ثلاث بلا محرم، ثم جاء بعده النهي عن السفر بأقل من ثلاث بغير محرم، فحرم ما حرم الحديث الأول، وزاد عليه حرمة أخرى، وهي حرمة السفر بما دون الثلاث، فوجب استعمال الثلاث على ما

أوجبه الأثر المذكور فيه، وإن كان هو المتأخر، فهو ناسخ لما تقدمه من جواز السفر بأقل من الثلاث، فلم يجب العمل به، فحديث الثلاث واجب العمل به على الأحوال كلها، وأما ما خالفه فقد يجب العمل به إن كان هو المتأخر، ولا يجب العمل به إن كان هو المتقدم، فالذي قد وجب العمل به في كلا الوجهين، فالأخذ به أولى مما يجب العمل به في حال ولا يجب في حال أخرى، انتهى.

وقال القاضي عياض: وقوله في رواية ثلاث ليال، وفي أخرى يومين، وفي أخرى: أكثر من ثلاث، كلها عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثلاثًا، وفي رواية عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مسيرة ثلاثة، وفي أخرى عنه يوم وليلة، وفي أخرى عنه ثلاثًا ليس يتنافر ولا يختلف، فيكون ﷺ منع من ثلاث ومن يومين، ومن يوم الليلة، وهو أقلها، وذلك خرج على اختلاف السائلين، كأن سألًا سأل هل تسافر المرأة يومًا وليلة بغير محرم، فقال: لا، ثم سأل آخر عن ذلك في يومين، فقال: لا، ثم سأل آخر عن مثله في ثلاثة أيام، فقال: لا في مواطن مختلفة، ونوازل متفرقة، فحدث كل من سمعها بما بلغه منها وشاهده، فلا تعارض بينها، بل إن حدث بها واحد، فحدث مرات على اختلاف ما سمعها يكون الأمر كذلك، على أن مفهوم العدد لا اعتبار به، كما قاله الْكُرْمَانِيُّ، وبحسب اختلاف هذه الروايات اختلف الفقهاء في مدة القصر وأقل السفر، فإن قيل قد روى الطَّحَاوِيُّ من حديث بكير أن نافعًا حدثه أنه كان يسافر مع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مواليات له ليس معهن ذو محرم، فالجواب أنه يجوز أن يكون سفرهن من غير محرم هو السفر الذي لم يدخل في النهي، والمواليات بضم الميم، أي: نساء مواليات من الموالاة، وعقد الموالاة أن يسلم أحد على يد آخر، فيواليه فيقول أنت مولاي، ترثني إذا مت، وتعقل عني إذا جنيت، فهذا عقد صحيح، وكذا لو أسلم على يد رجل ووالى غيره، فإن قيل روي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تسافر بغير محرم، فأخذ به جماعة وجوزوا سفرها بغير محرم. فالجواب: أنه كان الناس لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا محرمًا، لأنها أم المؤمنين، فمع أيهم سافرت فقد سافرت بمحرم، وليس الناس لغيرها من النساء كذلك، والله أعلم.

1087 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» تَابَعَهُ أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) العمري، (عَنْ نَافِعٍ) وفي رواية: قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ) بكسر الراء على الجزم (ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ)، وفي رواية: إِلَّا مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ بدون الواو، وفي أخرى: إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ كَأَبِيهَا وَابْنِهَا وَأَخِيهَا وَابْنِ أَخِيهَا وَابْنِ أُخْتِهَا وَعَمُّهَا وَخَالَهَا، وَكَأَخِيهَا مِنَ الرِّضَاعِ وَابْنِ أَخِيهَا وَابْنِ أُخْتِهَا مِنْهُ، وَنَحْوَهُمْ، وَكَأَبِي زَوْجِهَا وَابْنِ زَوْجِهَا وَلَا كِرَاهَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ مَالَكًا كَرِهَ سَفَرَهَا مَعَ ابْنِ زَوْجِهَا لِفُسَادِ النَّاسِ بَعْدَ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُوْلَاءِ الْخُلُوةُ بِهَا، وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ بِشَهْوَةٍ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ أَنَّ الْأَوَّلَ مُشْعِرٌ بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ، وَالثَّانِي بِأَنَّهَا مَتَبُوعَةٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى.

(تَابَعَهُ): أَي: عبيد الله (أَحْمَدُ)، هو ابن مُحَمَّدٍ المروزي، أحد شيوخ المؤلف، يكنى: أبا العباس، ويلقب مردويه، وزعم الدارقطني أنه أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت، وقيل: إنه أحمد بن محمد بن موسى المروزي، وهو غير صحيح، لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك.

(عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ) عبد الله، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أي: مَرْفُوعًا.

«مثله»، وإنما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المتابعة دفعًا لمن قَالَ إنه موقوف، على الدارقطني، قَالَ: يَحْيَى بن سعيد القطان ما أنكرت على عبيد الله ابن عمر إلا هذا الحديث، قَالَ: ورواه عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابْنِ عُمَرَ موقوفًا، انتهى.

وعبد الله ضعيف، فلذا ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المتابعة تقوية لرفعه،

1088 - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ، تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ».

وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم، فاعتمده البُخَارِيُّ لذلك.

(حَدَّثَنَا آدَمُ)، هو ابن أبي إياس، وهو من أفراد البُخَارِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ)، هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم أبي ذئب هشام العامري المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (سَعِيدٌ)، هو ابن أبي سعيد (المَقْبُرِيُّ)، بضم الموحدة، نسبة إلى مقبرة بالمدينة، كان مجاوراً بها، قَالَ النووي: يقال لكل واحد من الأب والابن المقبري، وإن كان الأصل هو الأب، وكنيته أبو سعيد، (عَنْ أَبِيهِ)، أبي سعيد كيسان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ)، وفي رواية عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ، تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ظاهره أن هذا قيد يخرج الكافرات، كتابية كانت أو حربية، كما ذهب إليه البعض، وليس كذلك، بل هو وصف لتأكيد التحريم، لأنه تعريض أنها إذا سافرت بغير محرم، فإنها تخالف شرط الإيمان بالله واليوم الآخر، لأن التعرض لوصفها بذلك إشارة إلى التزام الوقوف عندما نهيت عنه، وأن الإيمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك، ويقال إن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به، وينقاد له، فلذلك قيد به.

(أَنْ تُسَافِرَ)، أي: لا يحل لامرأة مسافرتها، فكلمة أن مصدرية.

(مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ)، حال كونها (لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ)، بضم الحاء وسكون الراء، أي: رجل ذو حرمة منها، كما في رواية مسلم، واستدل بهذا الحديث الأوزاعي والليث على أن المرأة ليس لها أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا بذئب محرم، ولها أن تسافر في أقل من ذلك، وقد مر الكلام فيه مستقصى.

**تنبيه:**

قال الشيخ ابن الملقن<sup>(1)</sup> تبعاً لشيخه مغلطاي صاحب التلويح، الهاء في قوله مسيرة يوم وليلة للمرة الواحدة، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة

(1) ابن الملقن صاحب التوضيح كلاهما في الحديث.

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يوم وليلة، وهذا تصرف عجيب ولا سلف له في هذا الإعراب، ومسيرة إنما هي مصدر ميمي بمعنى السير كالمعيشة بمعنى العيش، وليست التاء فيه للمرة وما كل تاء تدخل المصدر تدل على الوحدة.

(تَابَعَهُ)، أي: تابع ابن أبي ذئب (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، بالمثلثة، (وَسُهَيْلٌ)، هو ابن أبي صالح، (وَمَالِكٌ) الإمام، (عَنِ الْمَقْبُرِيِّ)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْمَزِي، يعني: تابعه في قول مسيرة يوم وليلة، انتهى.

وأشار بهذا إلى أن متابعة هؤلاء ابن أبي ذئب عن سعيد في لفظ المتن لا في ذكر سعيد عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فهي متابعة في المتن لا في الإسناد، ولكن لم يختلف على يَحْيَى في روايته عن سعيد عَنْ أَبِيهِ، لأن الطحاوي روى هذا الحديث من طريق يَحْيَى، وفيه عَنْ أَبِيهِ، حيث قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَسَافِرَ يَوْمًا فَمَا فَوْقَهُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» وأخرجه أحمد في مسنده، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَسَافِرَ يَوْمًا فَمَا فَوْقَهُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو حَرَمَةٍ»، واختلف في ذلك على سهيل ومالك، أما الاختلاف على سهيل، فقال أبو داود حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى عَنْ جَرِيرٍ عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ، وفيه: أَنَّ تَسَافَرَ بِرَيْدًا بَدَلَ يَوْمًا، وأخرجه الطحاوي: نَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَمْرٍو الضَّرِيرُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: نَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسَافِرُ امْرَأَةٌ بِرَيْدًا إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ»، وأخرجه البيهقي أيضًا نحوه، فهذه ليس فيها ذكر عَنْ أَبِيهِ، وروى مسلم، نَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، قَالَ: نَا بَشَرٌ، يعني: ابن مفضل، قَالَ: نَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا

يحل لامرأة أن تسافر ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم»، فهذا في روايته أبداً سعيداً بأبي صالح، وخالف في اللفظ أيضاً، فقال: أن تسافر ثلاثاً، ويحتمل أن يكون الحديثان معاً عند سهيل، ولذلك صحح ابن حبان الطريقين عنه، وقال ابن عبد البر رواية سهيل مضطربة في الإسناد والمتن، وأما الاختلاف على مالك، ففي رواية مسلم عنه ذكر عَنْ أَبِيهِ، حيث قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عَنْ أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ، قَالَ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة، إلا مع ذي محرم منها»، ففي روايته: تسافر بدون ذكر أن أيضاً، لكن هذا ليس باختلاف في الحقيقة، لأن أن مقدرة فيها.

وقال أبو داود: نا عبد الله بن مسلمة والنفيلي عن مالك، قَالَ: وحدثنا الحسن بن علي، قَالَ: نا بشر بن عمر، قَالَ: حدثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، وقال الحسن في حديثه عَنْ أَبِيهِ، قَالَ أبو داود: ولم يذكر النفيلي والقعنبي عَنْ أَبِيهِ.

وقال الدارقطني في الغرائب رواه بشر بن عمر وإسحاق بن مُحَمَّد الفروي، عن مالك، عن سعيد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك، مثل حديث بشر بن عمر، وقال الدارقطني في استدرأكه على الشيخين أخرجاه من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عَنْ أَبِيهِ، وقال الصواب عن سعيد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من غير ذكر عَنْ أَبِيهِ، واحتج بأن مالكا ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا عن سعيد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهذا الدارقطني رجح رواية إسقاط عَنْ أَبِيهِ، كما رواه معظم رواة الموطأ، ولكن في رواية الشيخين، عَنْ أَبِيهِ زيادة من الثقة، وهي مقبولة، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله عَنْ أَبِيهِ الليث بن سعد في رواية أبي داود عنه، قَالَ: نا قتيبة بن سعيد، قَالَ: نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد، عَنْ أَبِيهِ، أن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو حرمة منها»، والليث بن سعد وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد، نعم روى مسلم قَالَ نا قتيبة بن سعيد، قَالَ: نا ليث عن سعيد بن



## 5 - باب: يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ هَذِهِ الْكُوفَةُ قَالَ: «لَا حَتَّى نَدْخُلَهَا».

أبي سعيد، عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا»، ففيه ذكر عَنْ أَبِيهِ، فَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَتَانِ يَكُونُ عَلَى اللَّيْثِ أَيْضًا اخْتِلَافٌ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## 5 - باب: يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

(باب) بالتَّوْنِينِ (يَقْصُرُ) الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ الرَّبَاعِيَّةَ (إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ) قَاصِدًا سَفَرًا، وَهِيَ أَيْضًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، كَمَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَي: مِنَ الْكُوفَةِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، (فَقَصَرَ) الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ، (وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ) جَمْلَةً حَالِيَةً، أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ يَرَى بُيُوتَ الْكُوفَةِ.

(فَلَمَّا رَجَعَ)، أَي: مِنْ سَفَرِهِ هَذَا (قِيلَ لَهُ هَذِهِ الْكُوفَةُ) فَهَلْ نَتِمَّ الصَّلَاةَ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ قَوْلِهِ لَهُ، (قَالَ: لَا) أَي: لَا نَتِمَّ (حَتَّى نَدْخُلَهَا)، لِأَنَّا فِي حُكْمِ الْمَسَافِرِينَ حَتَّى نَدْخُلَهَا، وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنْ وَقَاءِ ابْنِ إِيَاسٍ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْوَاوِ بَعْدَهَا قَافٌ، ثُمَّ مَدَّةٌ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَصَرْنَا الصَّلَاةَ وَنَحْنُ نَرَى الْبُيُوتَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ وَقَاءِ بْنِ إِيَاسٍ بَلْفَظٍ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَوَجِّهِينَ هَهُنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى إِذَا رَجَعْنَا وَنَظَرْنَا إِلَى الْكُوفَةِ، حَضَرَتِ الصَّلَاةَ، قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْكُوفَةُ أَنْتُمْ الصَّلَاةَ، قَالَ: لَا حَتَّى نَدْخُلَهَا، وَوَقَاءُ بْنُ إِيَاسٍ فِيهِ كَلَامٌ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍاءُ رَوَى مِثْلَ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وَجْهِ شَتَّى، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنِّفِهِ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ أَبِي حَارِثِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّثْلِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَنَا لَوْ جَاوَزْنَا هَذَا الْخَصَّ لَصَلَّيْنَا رَكْعَتَيْنِ.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ رَأَى خَصَا، قَالَ: لَوْلَا هَذَا الْخَصُ لَصَلِينَا رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ: وَمَا الْخَصُ، قَالَ: بَيْتٌ مِنْ قَصَبٍ، أَقُولُ هُوَ بَضْمُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، قَالَ: أَبُو عَمْرٍاءُ رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى صَفِينٍ، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْجِسْرِ وَالْقَنْطَرَةِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَعِنْدُنَا إِذَا فَارَقَ الْمَسَافِرُ بِيوتَ الْمِصْرِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ يَقْصُرُ، وَفِي الْمَبْسُوطِ يَقْصُرُ حِينَ يَخْلُفُ عِمْرَانَ الْمِصْرَ، وَفِي الذَّخِيرَةِ إِنْ كَانَتْ لَهَا مَحَلَّةٌ مُنْتَبِذَةٌ مِنَ الْمِصْرِ، وَكَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ مُتَّصِلَةً بِهَا، فَإِنَّهَا لَا يَقْصُرُ مَا لَمْ يَجَاوِزْهَا، يَخْلُفُ دَوْرَهَا، بِخِلَافِ الْقَرْيَةِ الَّتِي تَكُونُ بِفَنَاءِ الْمِصْرِ، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ، وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْهَا، وَفِي التَّحْفَةِ الْمَقِيمِ إِذَا نَوَى السَّفَرَ وَمَشَى أَوْ رَكَبَ لَا يَصِيرُ مَسَافِرًا، مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِمْرَانَ الْمِصْرِ، لِأَنَّ بَنِيَّةَ الْعَمَلِ لَا يَصِيرُ عَامِلًا مَا لَمْ يَعْمَلْ، كَمَا أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا نَوَى الْفِعْلَ لَا يَصِيرُ مَفْطَرًا، وَفِي الْمَحِيطِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ مَجَاوِزَةَ عِمْرَانَ الْمِصْرَ، إِلَّا إِذَا كَانَ ثَمَّةَ قَرْيَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِرَبْضِ الْمِصْرِ، فَحِينَئِذٍ يَعْتَبَرُ مَجَاوِزَةَ الْقَرْيَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْبَلَدِ يَشْتَرِطُ مَجَاوِزَةَ السُّورِ لَا مَجَاوِزَةَ الْأَبْنِيَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسُّورِ خَارِجِهِ، وَحَكَى الرَّافِعِيُّ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ مَجَاوِزَةَ الدَّوْرِ، وَرَجَحَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْوَجْهَ فِي الْمَجْرَدِ وَالْأَوَّلُ فِي الشَّرْحِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جِهَةِ خُرُوجِهِ سُرٌّ، أَوْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ يَشْتَرِطُ مَفَارِقَةَ الْعِمْرَانِ حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتٌ مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ لَا الْخَرَابَ الَّذِي لَا عِمَارَةَ وَرَاءَهُ، وَلَا الْبَسَاتِينَ وَالْمَزَارِعَ الْمُتَّصِلَةَ بِالْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْوُوتَةً، وَفِي الْمَغْنِيِّ لِابْنِ قِدَامَةَ: لَيْسَ لِمَنْ نَوَى السَّفَرَ الْقَصْرَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بِيوتِ مِصْرِهِ، أَوْ قَرْيَتِهِ، وَيَخْلُفُهَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، قَالَ: وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ<sup>(1)</sup>

(1) وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنُ الْخِيَامِ كَالْأَعْرَابِ مَجَاوِزَةَ الْحَلَةِ وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ يَشْتَرِطُ فِي ابْتِدَاءِ الْقَصْرِ أَنْ يَجَاوِزَ الْبَلَدِي، الْبَلَدَ وَالْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ الَّتِي فِي حَكْمِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَدُونَةِ وَعَنْ مَالِكٍ إِنْ كَانَتْ قَرْيَةٌ جَمْعَةٌ فَتَحَهَا يَجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ وَأَنْ يَجَاوِزَ سَاكِنُ الْبَادِيَةِ حَلَّتَهُ وَهِيَ الْبِيوتُ الَّتِي يَنْصَبُهَا مِنْ شَعَرٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَأَوْ إِمَّا بِقَرْبِهِ لَا بِنَاءَ بِهَا وَلَا بَسَاتِينَ فَبِحُجَّةِ الْإِنْفِصَالِ عَنْهَا.

1089 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ».....

وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على هذا .  
وعن عطاء وسليمان بن موسى: أنهما كانا يبيحان القصر في البلد لمن نوى السفر .

وعن الحارث بن أبي ربيعة: أنه أراد سفرًا، فصلّى بالجماعة في منزله ركعتين، وفيهم الأسود بن يزيد وغير واحد من أصحاب عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .  
وعن عطاء: أنه قَالَ: إذا دخل عليه وقت صلاة بعد خروجه من منزله قبل أن يفارق بيوت المصر يباح له القصر .  
وقال مجاهد: إذا ابتدأ السفر بالنهار لا يقصر حتى يدخل الليل، وإن ابتدأ بالليل لا يقصر حتى يدخل النهار .

#### تنبيه:

وقد فهم ابن بطال من قوله في التعليق، فقال: لا حتى ندخلها أنه امتنع عن الصلاة، حتى يدخل الكوفة، قَالَ: لأنه لو صلى فقصر ساغ له ذلك، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت، انتهى .

وقد تبين من سياق أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطال، وأن المراد بقولهم هذه الكوفة، أي: فأتَم الصلاة، فقال: لا، حتى ندخلها، أي: لا نزال نقصر حتى ندخلها، فإنما لم ندخلها في حكم المسافرين .

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ)، الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري، كما نص عليه المزي في الأطراف، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ) بلفظ اسم الفاعل من الانكدار ابن عبد الله القرشي التيمي المدني، مات سنة ثلاثين ومائة، قاله الواقدي .

(وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة، الطائفي المكي، (عَنْ أَنَسٍ)، وفي رواية: عن أنس بن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)،

بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ<sup>(1)</sup>.

وفي رواية: مع رسول الله ﷺ (بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا)، أي: أربع ركعات، (وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ)، بضم المهملة وفتح اللام وإسكان التحتانية، ماء لبني جشم، قَالَ القاضي عياض موضع على سبعة أميال من المدينة.

وقال ابن قرقول على ستة أميال منها، وهي ميقات أهل المدينة (رَكْعَتَيْنِ)، قَالَ ابن حزم والمراد بركعتين صلاة العصر، كما جاء مبينًا في رواية أخرى، وهي: صليت الظهر مع النَّبِيِّ ﷺ بالمدينة أربعًا والعصر بذِي الحليفة ركعتين وقال ابن حزم وكان ذلك يوم الخميس لست بقين من ذي القعدة وقال ابن سعد يوم السبت لخمس ليال بقين من ذي القعدة وفي صحيح مسلم لخمس بقين من ذي القعدة وذلك لسنة عشر للحج، وهي رواية الكشميهني، رواية مسلم أيضًا، وكذا في رواية أَبِي قَلَابَةَ عن أنس عند المصنف في الحج.

واستدل به على استباحة قصر الصلاة في السفر القصير، لأن بين المدينة وذِي الحليفة ستة أميال أو سبعة أميال، ولا دلالة فيه على ذلك، لأن ذا الحليفة لم يكن منتهى سفر النَّبِيِّ ﷺ، وإنما خرج إليها يريد مكة، فاتفق نزوله بها، وكانت صلاة العصر أول صلاة حضرت بها، فقصرها، واستمر على ذلك إلى أن رجع، ومناسبة أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدل على أن القصر شرع بفراق الحضر، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك، لأنه يدل على أنه ﷺ ما قصر حتى فارق المدينة، وكذا مناسبه لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الآتي من حيث أن فيه تعليق الحكم بالسفر والحضر، فحيث وجد السفر شرع القصر، وحيث وجد الحضر شرع الإتمام، قَالَ صاحب التوضيح: أورد الشَّافِعِيُّ هذا الحديث مستدلًا على أن من أراد سفر أو صلى قبل خروجه، فإنه يتم، كما فعل الشارع في الظهر بالمدينة، وقد نوى السفر، ثم صلى العصر بذِي الحليفة ركعتين، فالحاصل أن من نوى السفر، فلا يقصر، حتى يفارق بيوت مصره، وقد ذكر الخلاف فيه آنفًا، وفيه حجة على من يقول يقصر إذا أراد السفر، ولو في بيته، وعلى مجاهد في قوله: لا يقصر، حتى يدخل الليل.

(1) أطرافه 1546، 1547، 1548، 1551، 1712، 1714، 1715، 2951، 2986 - تحفة

1090 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ» .....

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أبو جعفر المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ)، عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: الصَّلَاةُ) بالافراد، وفي رواية الكشميهني: الصلوات بالجمع، واستشكل ذلك من حيث اقتصار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على قولها ركعتان، لوجوب التكرير في مثله، وقد حذف، فافهم.

(أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ) برفع أول على أنه بدل من الصلاة، أو مبتدأ ثان وخبره قوله: (رَكَعَتَيْنِ)، بالنصب على أنه ظرف ويجوز بالرفع، أي: في أول ما فرضت، وفي رواية: ركعتين ركعتين، فعلى هذه الرواية يكون ركعتين ركعتين منصوبًا على الحال، وقد سد مسد الخبر، أو الخبر محذوف، وأصل الكلام: الصلاة فرضت ركعتين في أول أزمنا فرضها، فهو ظرف للخبر المقدر، وما مصدرية، والمضاف محذوف، قَالَ أبو عمر: كل من رواه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ فِيهِ: فرضت الصلاة، إلا أبا إسحاق الحربي، قَالَ: نا أحمد بن الحجاج، ثنا ابن المبارك، ثنا ابن عجلان، عن صالح بن كيسان، عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين، الحديث، انتهى.

وفي مسند عبد الله بن وهب، بسند صحيح، عن عروة عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين، الحديث، وعند السراج بسند صحيح، فرض الصلاة على رسول الله ﷺ أول ما فرضها ركعتين، ح، وفي لفظ كان أول ما افترض على رسول الله ﷺ من الصلاة ركعتين، إلا المغرب وسنده صحيح، وعند البيهقي من حديث داود بن أبي هند، عن عامر، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: افترض الله الصلاة على رسول الله ﷺ بمكة ركعتين ركعتين، إلا المغرب، فلما هاجر إلى المدينة زاد إلى كل ركعتين ركعتين، إلا صلاة الغداة.

(فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ) ركعتين، (وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ) أربعًا، قَالَ الدولابي: نزل إتمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء ثماني عشرة ليلة، خلت

من شهر ربيع الآخر بعد مقدمه ﷺ بشهر، وأقرت صلاة السفر ركعتين، وقال المهلب: إلا المغرب فرضت وحدها ثلاثاً، وما عداها ركعتين ركعتين، وقال الأصيلي: أول ما فرضت الصلاة أربعاً على هيئتها اليوم، وأنكر قول من قال فرضت ركعتين، وقال: لا يقبل في هذا خبر الآحاد، وأنكر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال أبو عمر بن عبد البر: رواه مالك عن صالح بن كيسان، عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال: حديث صحيح الإسناد عند جماعة أهل النقل لا يختلف أهل الحديث في صحة إسناده، إلا أن الأوزاعي قَالَ فِيهِ عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم يروه مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ولا عن هشام، إلا أن شيخنا يسمى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عِبَادِ بْنِ هَانِئٍ، رواه عن مالك، وابن أخي الزُّهْرِيِّ جميعاً، عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا لا يصح عن مالك، والصحيح في إسناده عن مالك ما في الموطأ، وطرقه عَنْ عَائِشَةَ متواترة، وهو عنها صحيح، ليس في إسناده مقال، إلا أن أهل العلم اختلفوا في معناه.

فذهب جماعة منهم: إلى ظاهره وعمومه وما يوجه لفظه فأوجبوا القصر في السفر فرضاً محتملاً رخصة يجوز الإتمام أيضاً، وقالوا: لا يجوز لأحد أن يصلي في السفر إلا ركعتين ركعتين في الرباعية، كما هو مقتضى حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ألا يرى أن المصلي في الحضر لا يجوز له أن يزيد في صلاة من الصلوات الخمس، ولو زاد لفسدت، فكذلك المسافر لا يجوز له أن يصلي أربعاً، لأن فرضه في السفر ركعتان، ومن ذهب إلى هذا عمر بن عبد العزيز إن صح عنه أنه قَالَ الصلاة في السفر ركعتان، لا يصح غيرهما، ذكره ابن حزم، وكذا حماد بن أبي سليمان، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وقول بعض أصحاب مالك، وروي عن مالك أيضاً، وهو المشهور عنه أنه قَالَ من أتم في السفر أعاد في الوقت، وقد مضى تفصيل لذلك في باب الصلاة بمنى، وذهب جماعة أخرى إلى أن معناه فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليها، فزيد في الحضر ركعتان على سبيل التحتم، وأقرت صلاة السفر على جواز الإتمام، كذا قَالَ النووي.

ومنهم: من حمل قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فرضت على معنى قدرت، قَالَ

ابن بطال الفرض قد يأتي لغير الإيجاب، كما يقال فرض القاضي النفقة، أي: قدرها، وقال بعض المفسرين قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم، أي: بين لكم كيف تكفرون عنها، وقال الطبري معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه كالحاج فإنه مخير في النفر في اليوم الثاني والثالث وأي فعل فقد قام بالفرض وكان صواباً.

وقيل: من أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا كونها كانت تتم في السفر.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: لا دلالة للحنفية في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لأنه لو كان الحديث مجرى على ظاهره لما جاز لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إتمامها، ثم إنه خبر واحد لا يعارض لفظ القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101]، وهو صريح في أنها كانت في الأصل زائدة عليه، إذ القصر معناه التنقيص، ثم إن الحديث عام، مخصص بالمغرب وبالصبح، وحجية العام المخصص مختل فيها، ثم إن راوية الحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد خالفت روايتها، وإذا خالف الراوي روايته لا يجب العمل بروايته عندهم، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن لا نسلم أنه لا دلالة لهم فيه، لأنه ينبئ بأن صلاة المسافرين التي هي الركعتان فرضت في الأصل هكذا، والزيادة عليهما طارئة، ولم يستقر الزيادة إلا في الحضر، وبقيت صلاة المسافر فرضاً على أصلها، وهي الركعتان، فكما لا يجوز الزيادة في الحضر بالإجماع، فكذا المسافر لا يجوز له الزيادة، ولفظ فرضت وإن كان على صيغة المجهول، لكن الله هو الذي فرض، كما مر صريحاً في الأحاديث المذكورة آنفاً.

وأما قوله: لأنه لو كان الحديث مجرى على ظاهره لما جاز لعائشة إتمامها، فجوابه في نفس الحديث، وهو قول عروة الآتي، تأولت ما تأول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أما المغرب فخارجة مُطْلَقاً، إذ هي ثلاث ركعات في الأصل أيضاً، وأما الصبح فليس فيها الزيادة في الحضر، تركت صلاة الفجر على الأصل في الحضر، لطول القراءة فيها، وصلاة المغرب على الأصل في السفر، لأنها وتر النهار، كما رواه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله : ثم إنه خبر واحد لا يعارض لفظ القرآن إلى آخره، فلا نسلم ذلك أيضًا على الوجه الذي ذكره، لأن نفي الجناح في القصر إنما هو في الزيادة على الركعتين، لأن الصلاة فرضت بمكة ركعتين، وزيدت عليها ركعتان في المدينة، والآية مدنية، نزلت في إباحة القصر للمسافرين الضاربين في الأرض، فدل على أن إباحة القصر في الزيادة الطارئة، لا في الأصل، لأن الإجماع منعقد على أن المسافر لا يصلي في سفره أقل من ركعتين، إلا ما شذ من قول من قَالَ إن المسافر يصلي ركعة عند الخوف، فلا يعتد به .

وقد جاء في الحديث المشهور : أنه ﷺ صلى الظهر بأهل مكة في حجة الوداع ركعتين، ثم أمر مناديًا ينادي يا أهل مكة، أتموا صلاتكم، فإنا قوم سفر، ولو كان فرض المسافر أربعًا لم يحرمهم فضيلة الجماعة معه، وعند مسلم في رواية ابن عمر، صلى النَّبِيُّ ﷺ بمنى صلاة المسافر وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم .

وفي رواية له صلى في السفر، ولم يقل بمنى، وفي رواية له صحبت رسول الله ﷺ في السفر، فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر رضي الله عنه، فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت عمر رضي الله عنه، فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت عثمان رضي الله عنه، فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله، فإن قيل : روى النسائي من رواية العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة قالت يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قصرت، فأتممت وأفطرت فصمت، قَالَ : أحسنت يا عائشة، وما عاب عليها، قَالَ البيهقي : إسناده صحيح، موصول، فهذا يدل على أن القصر غير واجب، إذ لو كان واجبًا لأنكر النبي ﷺ على عائشة في إتمامها، فالجواب أنه قد اختلف فيه على العلاء بن زهير، فرواه أبو نعيم عنه هكذا، ورواه محمد بن يوسف الفريابي، عن العلاء بن زهير، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، فعلى هذا يكون الإسناد غير موصول، فإن قيل روى البزار من رواية المغيرة بن زياد عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يسافر، فيتم



الصلاة، ويقصر، ورواه الدارقطني، وقال: هذا إسناد صحيح، ووافقه البيهقي على صحة إسناده، فالجواب أنه كيف يحكم بصحته.

وقد قال أحمد: المغيرة بن زياد منكر الحديث، أحاديثه مناكير، وقال أبو حاتم وأبو زرعة شيخ لا يحتج بحديثه، وأدخله البخاري في الضعفاء، وعادة البيهقي التصحيح عند الاحتجاج لإمامه، والتضعيف عند الاحتجاج لغيره.

وأما قوله ثم إن الحديث عام مخصص بالمغرب، والصبح فغير سديد، لأن المراد من قولها فرضت الصلاة هي الصلاة المعهودة في الشرع، وهي الصلوات الخمس، ومسامها معلوم، فكيف يصدق عليه حد العام، وهو ما ينتظم جمعاً من المسميات، وكيف يقول مخصص بالمغرب والصبح، وهو غير صحيح، لأن التخصيص إخراج بعض ما تناوله العام، فكيف يخرج المغرب التي هي ثلاث ركعات من أصل الفرض الذي هو ركعتان، وأما الصبح فعلى الأصل، فلا يتصور فيها الإخراج، وقوله: وحجية العام المخصوص مختلف فيها غير وارد علينا، لأننا لا نقول بالعموم والخصوص، فكيف يرد علينا ما قاله، ولئن سلمنا العموم فلا نسلم الخصوص على الوجه الذي ذكره، ولئن سلمنا العموم والخصوص فلا نسلم ترك الاحتجاج بالعام المخصوص مطلقاً.

وأما قوله: ثم إن راوية الحديث عائشة رضي الله عنها، إلى آخره، فغير وارد علينا أيضاً، لأننا لا نقول إن عائشة رضي الله عنها خالفت ما روته، بل نقول إنها تأولت كما قال عروة، ومما يؤيد ذلك ما رواه البيهقي بإسناد صحيح من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أختي، لا يشق عليّ، فهذا يدل على أنها تأولت القصر، ولم تنكره وتأويلها إياه لا ينافي وجوبه في نفس الأمر، مع أن الإنكار لم ينقل عنها صريحاً، فافهم، وبعد كل ذلك فنحن ما اكتفينا في الاحتجاج فيما ذهبنا إليه بهذا الحديث وحده، بل لنا في ذلك دلائل أخرى، قد ذكرت في باب الصلاة بمنى، وقال أبو عمر وغيره: قد اضطربت الآثار عن عائشة رضي الله عنها في هذا الباب، انتهى.

فلذلك ما اكتفى أصحابنا به في الاحتجاج.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟ قَالَ: «تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ»<sup>(1)</sup>.

(قَالَ) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ)، يعني: أن الزُّهْرِيَّ لما روى هذا الحديث عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ظهر له أن الركعتين هو الفرض في حق المسافر، لكن أشكل عليه إتمام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من حيث إنها أخبرت بفرضية الركعتين في حق المسافر، ثم إنها كيف أتمت فسأل عروة، حيث قَالَ: (فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ) ابن الزبير: (مَا) وفي رواية: فما، بالفاء (بَالُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تُتِمُّ)، وفي نسخة: تتمم، أي: الصلاة، (قَالَ: «تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ» ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وللعلماء في ذلك أقوال منها، أنه أتمها بمنى خاصة، قَالَ أبو عمر: قَالَ قوم أخذنا حد الجائزين من القصر والإتمام، إذ للمسافر أن يقصر، ويتم كماله أن يصوم ويفطر، وقال الزُّهْرِيُّ فيما رواه الطَّحَاوِيُّ وغيره عنه إنما صلى بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا أكثروا في ذلك العام بأن الصلاة أربع. وروى معمر عن الزهري أن عثمان رضي الله عنه إنما صلى بمنى أربعاً، لأنه أزمع الإقامة بعد الحج، وروى يُونُسُ عنه لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها، صلى أربعاً، وروى مغيرة عن إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: صلى أربعاً، لأنه كان اتخذها وطناً، وقيل: استجد له أرضاً بمنى، وقال البيهقي: وذلك مدخول، لأنه لو كان إتمامه لهذا المعنى لما خفي ذلك على سائر الصحابة رضي الله عنهم، ولما أنكروا عليه ترك السنة، ولما صلى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في منزله.

وقال ابن القطان الوجوه التي ذكرت عن الزُّهْرِيَّ كلها ليست بشيء، أما الوجه الأول: فقد قَالَ الطَّحَاوِيُّ الأعراب كانوا بأحكام الصلاة أجهل في زمن الشارع ﷺ، فلم يتم، ولم يكن عثمان ليخاف عليهم ما لم يخفه الشارع، لأنه بهم رؤوف رحيم.

وأما الوجه الثاني: فلأن المهاجرين فرض عليهم ترك المقام بمكة، فكيف أزمع الإقامة فيها، وقد صح عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ويسرع الخروج من مكة، خشية أن يرجع في هجرته التي هاجر لله تعالى، وقد ثبت عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضاً أنه قَالَ لما حاصروه، وقال له المغيرة اركب رواحك إلى مكة، لمن أفارق دار هجرتي.

وقال ابن التين: لا يمتنع ذلك إذا كان له أمر أوجب، ذلك لضرورة، وأما الوجه الثالث ففيه بعد، إذ لم يقل أحد إن المسافر إذا مر بما يملكه من الأرض ولم يكن له فيها أهل أن حكمه حكم المقيم، وقيل: إنما كان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يتم، لأن أهله كانوا معه بمكة، ويرد هذا أن الشارع ﷺ كان يسافر بزوجاته، وكنّ معه بمكة، ومع ذلك كان يقصر، فإن قيل روى عبد الله ابن الحارث بن أبي ذباب عَنْ أَبِيهِ، وقد عمل الحارث لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صلى بنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعاً، فلما سلم أقبل على الناس، فقال: إني تأهلت بمكة، لما قدمت وإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: من تأهل ببلدة فهو من أهلها، فليصل أربعاً، وعزاه ابن التين إلى رواية ابن سنجر أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى بمنى أربعاً، فأنكروا عليه، فقال: يا أيها الناس إني لما قدمت مكة تأهلت بها، وإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إذا تأهل الرجل ببلدة، فليصل بها صلاة المقيم».

فالجواب: أن هذا الحديث منقطع، أخرجه البيهقي من حديث عكرمة ابن إبراهيم وهو ضعيف عن ابن أبي ذباب، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويرده قول عروة إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تأولت ما تأول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا جائز أن تتأهل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أصلاً، فدل على وهاء ذلك الخبر، وقال ابن حزم إن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أمير المؤمنين، فحيث كان من بلد فهو عمله، وللإمام تأثير في حكم الإتمام كما له تأثير في إقامة الجُمُعَة، إذا مر بقوم، فإنه يجمع بهم الجُمُعَة، ويرده أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سار مع الشارع ﷺ إلى مكة وغيرها، وكان مع ذلك يقصر، وإذا كان له تأثير في ذلك، فالشارع كان أولى بذلك، ومع ذلك لم يفعله، فقد صح أنه ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين إلى أن قبضه الله تعالى، ومع ذلك لا يستقيم هذا التأول أيضاً في حق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كما لا يخفى، إلا أن يقال مراد عروة بقوله تأولت، كما تأول عثمان هو التشبيه بعثمان في الإتمام بتأول لا في اتحاد تأويلهما.

وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء، أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت

تصلي في السفر أربعاً، فإذا احتجوا عليها تقول إن النَّبِيَّ ﷺ كان في خوف، وكان يخاف، فهل تخافون أنتم، وقد قيل في تأويل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إنها إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذان القولان باطلان، ولا سيما الثاني، أقول: وحاشاها من ارتكاب شيء تعلم أنها معصية، وإنما هو اجتهد منها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن سائر الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ولعل القول الأول هو السبب في قول حارثة بن وهب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى بنا النَّبِيُّ ﷺ آمن ما كان، وقد مضى قبل بابين، وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عَنْ أَبِيهِ، عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه أتم بمنى، ثم خطب، فقال إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه، ولكنه حدث طعام بفتح الطاء المهملة والغين المعجمة، فخفت أن يستنوا.

وقال ابن بطال: والوجه الصحيح في ذلك والله أعلم أن عثمان وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانا يريان أن النَّبِيَّ ﷺ إنما قصر، لأنه لما خير بين القصر والإتمام اختار الأيسر من ذلك لأمته، وقد قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما خير رسول الله ﷺ في أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فأخذت هي وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أنفسهما بالشدة، وتركوا الرخصة إذ كان ذاك مباحاً لهما بحكم التخيير فيما أذن الله فيه، ويدل على ذلك إنكار ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الإتمام على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم صلى خلفه وأتم، فكلم في ذلك، فقال الخلاف شر، وقد جاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سبب الإتمام صريحاً، وهو فيما أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ، أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أختي، لا يشق عليّ، وإسناده صحيح، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل، ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سافر مع النَّبِيِّ ﷺ، ومع أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فكلهم كان يصلي ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة، حتى يرجع إلى المدينة في المسير، وفي المقام بمكة، والله أعلم.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والمعول في ذلك أن سبب إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ

## 6 - باب: يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ

1091 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ .....

عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْقَصْرَ مَخْتَصًّا بِمَنْ كَانَ شَاخِصًا سَائِرًا، وَأَمَّا مَنْ أَقَامَ فِي مَكَانٍ فِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ فَلَهُ حُكْمُ الْمُقِيمِ، فَيَتِمُّ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَاجًّا صَلَّى بِنَا الظَّهْرَ رَكَعَتَيْنِ بِمَكَّةَ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى دَارِ النَّدْوَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِرْوَانَ وَعُمَرُو بْنُ عَثْمَانَ، فَقَالَا: لَقَدْ عَبَتَ أَمْرُ ابْنِ عَمِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ، قَالَ: وَكَانَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهَا الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى وَعَرَفَةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ، وَأَقَامَ بِمَنَى أَتَمَّ الصَّلَاةَ، انْتَهَى.

وقال محمود بن أحمد العُيَيْنِيُّ: وهذا الذي ذكره يؤيد ما ذهبنا إليه من وجوب القصر، لِأَنَّهُ قَالَ كَانَ يَرَى الْقَصْرَ مَخْتَصًّا بِمَنْ كَانَ شَاخِصًا سَائِرًا وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْقَصْرَ وَاجِبًا لِلْمَسَافِرِ، وَكَانَ يَرَى حُكْمَ الْمُقِيمِ لِمَنْ أَقَامَ، وَنَحْنُ أَيْضًا نَرَى ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ الْمَسَافِرَ مَتَى يَكُونُ مُقِيمًا فِيهِ خِلَافٌ، وَقَدْ مَرَّ فِيمَا قَبْلَ، وَلَا يَضُرُّنَا هَذَا الْخِلَافُ فِي دَعْوَانَا وَجُوبِ الْقَصْرِ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ، بَقِيَ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ ادَّعَى أَنَّ إِسْنَادَ حَدِيثِ أَحْمَدَ حَسَنٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ رِجَالَهُ حَتَّى يَنْظُرَ فِيهِمْ، انْتَهَى.

وهذا هو الموعود بذكره فيما قبل ببابين، والحمد لله تعالى على ذلك، رَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ مَا بَيْنَ بَخَارِيِّ وَمَكِّيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

## 6 - باب: يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ

(باب) بالتَّوْنِ، (يُصَلِّي) الْمَسَافِرَ (الْمَغْرِبَ) أَي: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ (ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ) كَالْحَضَرِ، وَأَنَّهَا لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْقَصْرُ عَلَى مَا سَيَأْتِي.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (سَالِمٌ، عَنْ) أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَأَيْتُ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ<sup>(1)</sup>.

1092 - وَزَادَ اللَّيْثُ، .....

رَسُولَ اللَّهِ، وَيُرْوَى النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ أَي: اسْتَحْتَهُ وَجَعَلَهُ عَجَلَانِ فِيهِ، وَقِيدَ فِي السَّفَرِ يَخْرُجُ مَا إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي الْحَضَرِ، كَأَن يَكُونَ خَارِجَ الْبَلَدِ فِي بَسْتَانٍ أَوْ كَرَمِهِ مَثَلًا، (يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ)، أَي: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ إِلَى وَقْتِ الْعِشَاءِ (حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ) جَمَعَ تَأْخِيرَ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْسَّائِرِ، أَي: فَيُصَلِّيهِمَا ثَلَاثًا كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ) أَبِي (عَبْدُ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي رَوَايَةٍ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَدُونَ لَفْظِ ابْنِ عَمَرَ (يَفْعَلُهُ)، أَي: تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ إِلَى وَقْتِ الْعِشَاءِ (إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ).

(وَزَادَ اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ، وَقَدْ وَصَلَ الْإِسْمَاعِيلِي، فَقَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ ابْنُ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِيهِ زَنْجَوِيهِ، وَأَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ، عَنِ الْكِرْمَادِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِي رَأَى الْبُخَارِيَّ الْإِسْرَافَ مِنَ اللَّيْثِ أَقْوَى مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ وَلَمْ يَسْتَجِزْ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ الْعَيْنِيُّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ فِي صَحِيحِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّسُهُ، فَيَقُولُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا يَنْسِبُهُ بِأَنْ يَقُولَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، نَعَمْ، قَدْ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ فِيهِ قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، فَذَكَرَهُ، وَلَكِنْ هَذَا عِنْدَ ابْنِ حُمَوِيهِ السَّرْحَسِيِّ دُونَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ فِي تَذْهِيبِ التَّهْذِيبِ، وَقَدْ صَرَحَ ابْنُ حُمَوِيهِ عَنِ الْفَرَبْرِجِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَوَّلًا تَعْلِيْقًا، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْمَتْنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بِهِ ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَن ظَاهِرَ سِيَاقِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ جَمِيعَ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ، وَزَادَ اللَّيْثُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي رَوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ رَوَايَةَ شُعَيْبٍ عَنْهُ تَأْتِي بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ فِي بَابِ هَلْ

(1) أطرافه 1092، 1106، 1109، 1668، 1673، 1805، 3000 - تحفة 6844.

قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَالِمٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ» قَالَ سَالِمٌ: وَأَخْرَأَبْنُ عُمَرَ الْمَغْرِبَ، وَكَانَ اسْتُضْرِحَ عَلَى امْرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ، فَقَالَ: سِرٌّ، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ، فَقَالَ: سِرٌّ، حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى،

يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء، وفيها أكثر ذلك، وإنما الزيادة في قصة صفية، وفعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خاصة، وفي التصريح بقوله قَالَ عبد الله رأيت رسول الله ﷺ فقط.

(قَالَ حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ)، هو ابن يزيد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ سَالِمٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ»)، ورواه أسامة عنه ﷺ بلفظ جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء.

(قَالَ سَالِمٌ: وَأَخْرَأَبْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (الْمَغْرِبَ) حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ.

(وَكَانَ اسْتُضْرِحَ) بضم التاء على صيغة المجهول من الصراخ، أي: استغيث بصوت مرتفع، والمصرخ المغيث، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ﴾ [إبراهيم: 22].

(عَلَى امْرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ)، هي أخت المختار بن أبي عبيد الثقفي، أي: أخبر بموتها، وكان هذا بطريق مكة، كما بين ذلك في كتاب الجهاد من رواية أسلم، مولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في باب السرعة في السير.

(فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ) بالنصب على الإغراء، ويجوز الرفع على الابتداء، أي: الصلاة حضرت، أو على الخبرية، أي: هذه الصلاة، أي: وقت الصلاة.

(فَقَالَ) عبد الله لسالم: (سِرٌّ)، وهو أمر من سار يسير، قَالَ سَالِمٌ: (فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ)، وفي رواية: فقلت له الصلاة، (فَقَالَ) عبد الله له: (سِرٌّ)، حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً) شك من الراوي، وقد مضى أن الميل ثلث فرسخ، وهو أربعة آلاف خطوة.

(ثُمَّ نَزَلَ) بعد غروب الشفق، (فَصَلَّى)، أي: المغرب والعشاء، جمع

ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ» وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ، فَيُصَلِّيهَا ثَلَاثًا، .....»

بينهما، يدل عليه أنه أخرجه المؤلف في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد، من رواية أسلم، مولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كنت مع عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بطريق مكة، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع، فأسرع السير، حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب، والعتمة جمع بينهما، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين، وأفاد النَّسَائِيُّ في روايته أنها كتبت إليه معلمة بذلك، ولمسلم نحوه من رواية نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه، وسار حتى غاب الشفق، وصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعًا، وللنسائي من هذا الوجه حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب، ثم أقام العشاء، وقد توارى الشفق، فصلى بنا، فهذا محمول على أنها قصة أخرى، ويدل عليه أن في أوله خرجت مع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في سفر يريد أرضًا له، وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة، فدل على التعدد.

(ثُمَّ قَالَ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ)، ويروى رسول الله ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ)، أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ)، من التأخير، وفي رواية: يعتم، بضم الياء وسكون العين المهملة وكسر المثناة الفوقية، أي: يدخل في العتمة، وفي رواية: يقيم، بالقاف من الإقامة.

(فَيُصَلِّيهَا)، أي: المغرب (ثَلَاثًا)، أي: ثلاث ركعات، إذ لا يدخل القصر فيها، وفي الباب عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البزار من رواية الحارث عنه، قَالَ: صليت مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثًا، وعن عمران بن حصين رواه أحمد من رواية أبي نضرة أن فتى من أسلم سأل عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن صلاة رسول الله ﷺ، فقال: ما سافر رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين إلا المغرب، وعن خزيمة ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه الطبراني في الأوسط، من رواية عبد الله بن يزيد



ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَمًا يَلْبِثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ<sup>(1)</sup>.

عنه، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يجمع المغرب والعشاء ثلاثاً واثنتين بإقامة واحدة، وقال ابن بطال لم يقصر المغرب في السفر عما كانت عليه في أصل الفريضة، لأنها وتر صلاة النهار، قَالَ: وهذا تمام في كل سفر، فمن ادعى أن ذلك في بعض الأسفار فعليه الدليل، فإن قيل ما وجه تسمية صلاة المغرب بوتر الصلاة، وهي صلاة ليلية جهرية اتفاقاً، فالجواب أنها لما كانت عقب آخر النهار وندب إلى تعجيلها عقب الغروب أطلق عليها وتر النهار لقربها منه، ليطمئن عن الوتر المشروع في الليل، وهذا كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «شهرًا عيد لا ينقضيان، رمضان وذو الحجة»، وعيد الفطر إنما هو من شوال، ولكن لما كان عقب رمضان سمي رمضان شهر عيد، لقربه منه.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: بلغني أن الملك الكامل سأل الحافظ أبا الخطاب بن دحية عن المغرب، هل تقصر في السفر، فأجاب بأنها تقصر إلى ركعتين، فأنكر عليه ذلك، فروى حديثاً بسنده فيه تقصر المغرب إلى ركعتين، ونسب إلى أنه اختلقه، والله أعلم، هل يصح وقوع ذلك منه، وما أظنه يقع إلا أنه اتهم، قَالَ الضياء المقدسي لم يعجبني حاله، كان كثير الوقعة في الأئمة، وقال ابن واصل قاضي حماة كان ابن دحية مع فرط معرفته بالحديث، وحفظ الكثير منه متهمًا بالمجازفة في النقل، وقال ابن نقطة كان موصوفًا بالمعرفة والفضل، إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها، وذكره الذهبي في الميزان، فقال: متهم في نقله، مع أنه كان من أوعية العلم، دخل فيما لا يعنيه.

(ثُمَّ يُسَلِّمُ) مِنْهَا ﷺ (ثُمَّ قَلَمًا يَلْبِثُ) كلمة ما مصدرية، أي: قل لبثه (حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ) مِنْهَا، (وَلَا يُسَبِّحُ) أي: لا يصلي سبحة (بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ)، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وهو حجة للشافعي في جواز الجمع بين المغربين بتأخير الأولى إلى الثانية.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه ليس المراد منه أن يصليهما في وقت العشاء، ولكن

(1) أطرافه 1091، 1106، 1109، 1668، 1673، 1805، 3000 - تحفة 6995.

أخرجه مسلم في الصلاة المسافرين وقصرها باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر. وفي الحج باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة رقم (703).

## 7 - بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّابَّةِ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

1093 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا

مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ،

المراد أن يؤخر المغرب إلى آخر وقتها، ثم يصليها، ثم يصلي العشاء، وهو جمع بينهما صورة لا وقتاً، وسيجيء تحقيق الكلام في بابه إن شاء الله تعالى، وفي الحديث تأكيد قيام الليل، لأنه ﷺ كان لا يتركه في السفر، فالحضر أولى. قال الحافظ العسقلاني: وفي قوله سر جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب.

وقال العيني: لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإن كان وقت الخطاب وقت الحاجة، فلا يجوز ذلك، وهذا إذا وقع في كلام الشارع دون غيره على ما عرف في موضعه، والله أعلم.

## 7 - بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّابَّةِ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

(بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّابَّةِ) بالافراد، وفي رواية: على الدواب بالجمع (حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ) وزاد في رواية به قَالَ ابن رشيد: أورد فيه الصلاة على الراحلة ليرجم بأعم، لأن لفظ الدابة أعم من الراحلة، وفي الباب حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: وهو راكب في غير القبلة، وهذا اللفظ يتناول الراحلة وغيرها، وقال الزين ابن المنير: إنه ترجم بالدابة تنبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم، كما تقدم في أبواب الوتر.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) ابن عبد الأعلى، أبو مُحَمَّد، وقد مر في باب المسلم من سلم المسلمون، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ) ابن ربيعة، كذا في رواية رأى النَّبِيِّ ﷺ وهو صغير، مات سنة خمس وثلاثين، (عَنْ أَبِيهِ) عامر بن ربيعة العنزي، بفتح العين المهملة والنون، وبالنزاي، حليف آل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كان من المهاجرين الأولين، وشهد بدرًا، مات بعيد مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس له في هذا الصحيح سوى هذا الحديث، وآخر في الجنائز، وآخر علقه في

قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»<sup>(1)</sup>.

الصيام، وفي رواية عقيل عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الآتية بعد باب أن عامر بن ربيعة أخبره.

(قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي)، أي: النافلة، كما بين ذلك في رواية عقيل (عَلَى رَاحِلَتِهِ)، وهي الناقة التي تصلح، لأن ترحل، وكذا الرحول، ويقال الراحلة المركب من الإبل، ذكرًا كان أو أنثى، وقال ابن الأثير: الراحلة من الإبل البعير القوي على الأسفار والأحمال، والذكر والأنثى فيه سواء، والتاء فيها للمبالغة.

(حَيْثُ تَوَجَّهَتْ)، وفي رواية: حيث ما توجهت (بِهِ)، أي: حيث توجهت الدابة إلى قبل القبلة، أو غيرها، فصوب الطريق بدل من القبلة، وقال الترمذي: والعمل عليه عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافًا، لا يرون بأسًا أن يصلي الرجل على راحلته تطوعًا، حيث ما كان وجهها إلى القبلة أو غيرها، وهذا بالإجماع في السفر، واختلفوا في الحضر، فجوزه أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من الشافعية، وأهل الظاهر.

وعن بعض الشافعية يجوز التنفل على الدابة في الحضر، لكن مع استقبال القبلة في جميع الصلاة، وفي وجه آخر يجوز للراكب دون الماشي.

واستدل أبو يوسف ومن معه على جواز التنفل على الدابة في الحضر بعموم حديث الباب، لأنه لم يصرح فيه بذكر السفر، ومنع أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله من ذلك في الحضر، واحتجوا عليه بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الآتي في باب الإيماء على الدابة عقيب هذا الباب، لأن السفر فيه مذكور.

وفي إحدى روايات مسلم: كان رسول الله ﷺ يصلي، وهو يقبل من مكة إلى المدينة على راحلته، حيث كان وجهه، ومما يستنبط منه أنه يجوز ذلك للراكب دون الماشي، لأن ذلك رخصة والرخصة لا يقاس عليها، وجزم أصحاب الشافعية بترخيص الماشي في السفر بالتنفل إلى جهة مقصده، إلا أن

(1) طرّفاه 1097، 1104 - تحفة 5033.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر رقم (701).

1094 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ،

مذهبهم اشتراط استقبال القبلة في تحرمه، وعند الركوع والسجود، ويشترط كونهما على الأرض، ولا يشترط استقباله في السلام على الأصح، ومما يستنبط بقوله على راحلته أن راكب السفينة ليس كراكب الدابة، لتمكنه من الاستقبال، سواء كانت السفينة واقفة أو سائرة.

وقال الرافعي: وقيل يجوز للملاح، وحكاه عن صاحب العدة، وزاد النووي في زيادات الروضة وفي شرح المذهب حكايته، عن الماوردي وغيره. وفي التحقيق للنووي: الجواز للملاح في حال تسييرها.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: المعتبر توجه الراكب إلى جهة مقصده لا توجه الدابة حيث لو كانت الدابة متوجهة إلى جهة مقصده، وركبها هو معترضاً أو مقلوباً، فإنه لا يصح إلا أن يكون ما استقبله هو جهة القبلة، فيصح على الصحيح.

وقيل: لا يصح، لأن قبلته جهة مقصده.

#### تنبيه:

قال الزين ابن المنير قوله، حيث توجهت به مفهومه أن يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها، ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة، فتقديره يصلي على راحلته إلى حيث توجهت به، فعلى هذا يتعلق قوله حيث توجهت بقوله يصلي، ويحتمل أن يتعلق بقوله على راحلته، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية، يعني: رواية عقيل، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بلفظ وهو على الراحلة يسبح قبل، أي: وجهة توجهت، وكذا لمسلم من رواية يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بلفظ السبحة، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مديني وبصري ومدني، وفيه رواية صحابي عن صحابي، وقد أخرج مته مسلم أيضاً في الصلاة.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّحْوِي، (عَنْ يَحْيَى)، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنُ ثَوْبَانَ، بفتح المثلثة العامري المدني، (أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ»<sup>(1)</sup>.

1095 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى

ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَيُؤْتِرُ عَلَيْهَا»، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ»<sup>(2)</sup>.

(أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ») وفي الرواية الآتية على راحلته نحو المشرق، وزاد، وإذا أراد أن يصلي المكتوبة، نزل فاستقبل القبلة، وبين في المغازي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه، عن جابر أن ذلك كان في غزوة أنمار، وكانت أرضهم قبل المشرق، لمن يخرج من المدينة، فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم، وزاد الترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بعثني النَّبِيُّ ﷺ في حاجة، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع، وروى أحمد في مسنده من رواية ابن أبي ليلى عن عطاء أو عطية، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يصلي على راحلته في التطوع، حيث ما توجهت به يومئ إيماء يجعل السجود أخفض من الركوع.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ الرَّسِّي الباهلي البصري، وقد مر في باب الجنب يخرج في الغسل، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو، هو ابن خالد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بن عقبة) ابن أبي عباس الأسدي، وقد مر في باب إسباغ الوضوء، (عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ) في السفر، وصرح به في حديث الباب الذي بعده.

(وَيُؤْتِرُ)، أي: يصلي الوتر (عَلَيْهَا)، أي: على الراحلة، (وَيُخْبِرُ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ)، أي: ما ذكر، وقد احتج عطاء بن أبي رباح والحسن البصري، وسالم بن عبد الله، ونافع، مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بهذا الحديث.

وأمثاله: على أن المسافر يجوز له أن يصلي الوتر على راحلته، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، ويروى ذلك عن علي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(1) أطرافه 400، 1099، 4140 - تحفة 2588.

(2) أطرافه 999، 1000، 1096، 1098، 1105 - تحفة 8477 - 2/56.

وكان مالك يقول لا يصلي على الراحلة إلا في سفر يقصر فيه الصلاة، وقال الأوزاعي والشافعي قصير السفر وطويله سواء في ذلك يصلي على راحلته.

وقال ابن حزم: يوتر المرء قائماً وقاعداً لغير عذر إن شاء، وعلى دابته.

وقال أصحابنا رحمهم الله: لا يجوز الوتر على الراحلة، ولا يجوز إلا على الأرض كما في الفرائض، وبه قال مُحَمَّد بن سيرين وعروة بن الزبير وإبراهيم النخعي، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله في رواية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واحتجوا في ذلك بما رواه الطَّحَاوِيُّ، قَالَ: ثنا يزيد بن سنان، قَالَ: ثنا أبو عاصم، قَالَ: ثنا حنظلة بن أبي سُفْيَانَ، عن نافع ويزيد بن سنان شيخ النَّسَائِيِّ أَيْضًا، وأبو عاصم النبيل شيخ الْبُخَارِيِّ وحنظلة، روى له الجماعة، بإسناده عن نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر بالأرض، ويزعم أن رسول الله ﷺ كذلك كان يفعل وإسناده صحيح، فهذا يعارض حديث الباب وأمثاله، ويؤيد هذا ما روي عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من غير هذا الوجه من فعله، روى الطَّحَاوِيُّ، قَالَ: نا أبو بكرة، قَالَ: نا عثمان ابن عمر، وبكر بن بكار، قالا: حَدَّثَنَا عمر بن ذر، عن مجاهد، أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يصلي في السفر على بعيره أينما توجه به، فإذا كان في السحر نزل فأوتر، وإسناده صحيح، وأخرجه أحمد أَيْضًا في مسنده من حديث سعيد بن جبير، أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يصلي على راحلته تطوعاً، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض، فإذا كان الأمر كذلك لا يبقى لأهل المقالة الأولى حجة، ولا سيما الراوي إذا فعل بخلاف ما روى، فإنه يدل على سقوط ما روى، فإن قيل صلاة ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الوتر على الأرض لا يستلزم عدم جوازه عنده على الراحلة، لأنه يجوز له أن يفعل كذلك، وله أن يوتر على الراحلة، ويحتمل أن ينزل فعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على حالين، فحيث أوتر على الراحلة كان مجداً في السير، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك.

فالجواب: أن ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من وتره على الراحلة كان قبل أن يحكم أمر الوتر، ويغلظ شأنه، فإنه كان أولاً كسائر التطوعات، ثم أكد بعد ذلك، فنسخ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فمن هذه الجهة ثبت نسخ الوتر على الراحلة، وكان ما فعله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من وتره على الراحلة

## 8 - باب الإيماء عَلَى الدَّابَّةِ

1096 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ يَوْمِي» .....

قبل علمه بالنسخ، ثم لما علمه رجوع عند، وترك الوتر على الراحلة، ويجوز أن يكون الوتر عنده كالتطوع، فله أن يصلي على الراحلة وعلى الأرض، فإن قيل ما وجه هذا النسخ.

فالجواب: أنه إذا كان أحد النصين معارضاً للآخر بأن يكون أحدهما: موجباً للحظر، والآخر: للإباحة، ولم يعلم بالتاريخ جعل الموجب للحظر متأخراً عن الموجب للإباحة، لئلا يلزم تكرار النسخ على ما عرف في موضعه، والله أعلم.

فإن قيل روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ثلاث من عليّ فرائض، وهن: لكم تطوع الوتر»، وفي رواية: «والنحر، والتهجد، وركعتا الفجر»، رواه أحمد في مسنده، والحاكم في مستدركه والدارقطني والطبراني والبيهقي ولفظ البيهقي: وركعتا الضحى، فإذا كان واجباً عليه بالخصوصية صح فعله على الراحلة، ولو كان واجباً على العموم لم يصح على الراحلة كالظهر، وقد ثبت فعله على الراحلة، فالجواب أن في إسناده أبا جناب الكلبي، واسمه يَحْيَى بن أبي حية، وهو ضعيف، ولما رواه الحاكم سكت عليه، ولئن سلمنا صحته وخصوصية النَّبِيِّ ﷺ بوجوبه في زمان، فلا نسلم عموم وجوبه بعد زمان كما مر، على أنه يحتمل أن يكون فعله على الراحلة من باب الخصوصية أيضاً.

## 8 - باب الإيماء عَلَى الدَّابَّةِ

(باب الإيماء) في صلاة النفل (عَلَى الدَّابَّةِ) للركوع والسجود.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) أَبُو زَيْدِ الْقَسْمَلِيِّ الْمَرْوَزِيُّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُصَلِّي) الْنَفْلَ (فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ) بِهِ، حَالُ كَوْنِهِ (يَوْمِي) بِالْهَمْزِ، أَي: يَشِيرُ

وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ<sup>(1)</sup>.

## 9 - باب: يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ

1097 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ

شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ غَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ .....

برأسه إلى الركوع والسجود من غير أن يضع جبهته على ظهر الراحلة، وكان يومئذ للسجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما، وليكون البدل على وفق الأصل، هذا ما قاله الفقهاء، ولكن ليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه، نعم في حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود والترمذي بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حسن صحيح.

(وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ)، أي: ابن عمر رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ)، أي: الإيماء الذي يدل عليه قوله يومئذ، وإنما جاز ذلك في النافلة تكثيراً لها، لأن ما سهل فعله كثر عمله، وهذا الحديث قد مضى في باب الوتر في السفر من أبواب الوتر عن موسى بن إسماعيل، عن جويرية، عن نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً صَلَاةَ اللَّيْلِ، إِلَّا الْفَرَاخُضَ، وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَانْظُرِ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ.

## 9 - باب: يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ

(باب) بالتنوين (يَنْزِلُ) الراكب (لِلْمَكْتُوبَةِ) أي: لأجل صلاة المكتوبة، قَالَ ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط النزول للمكتوبة، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة على الدابة من غير عذر، إلا ما ذكر في صلاة شدة الخوف.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، وفتح الكاف، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، فقيه مصر، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، هو ابن خالد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ أَبَاهُ (غَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ



أَخْبَرَهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يَوْمِي بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ.....

أَخْبَرَهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، ويروى: النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، جملة حالية، كقوله: (يُسَبِّحُ)، أي: يصلي النافلة، وقد تكرر في الحديث كثيراً، وسيأتي قريباً في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سبحة الضحى، وقال الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ التَّسْبِيحُ حَقِيقَةٌ فِي قَوْلِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فإذا أُطْلِقَ عَلَى الصَّلَاةِ، فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلي منزله لله سبحانه وتعالى بإخلاص العبادة والتسبيح التنزيه، فيكون من باب الملازمة، وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعي، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: فيه أن التسبيح في الحقيقة التنزيه من النقائص، ثم يطلق على غيره من أنواع الذكر مجازاً، كالتمجيد والتمجيد وغيرهما، وقد يطلق على صلاة التطوع، فيقال: سبحة الضحى، وهو من أنواع المجاز من قبيل إطلاق الجزء على الكل.

وأما قوله: فيكون من باب الملازمة، ففيه أنه ليت شعري ما مراده من الملازمة، فإن كانت اصطلاحية فهي تستدعي اللازم، والملزوم، فما اللازم وما الملزوم هنا، وإن أراد غير ذلك فعليه بيانه، وأما قوله: وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعي، فمحتاج إلى التحرير وتحريره ما قاله ابن الأثير، وإنما خصت النافلة بالسبحة، وإن شاركتها الفرائض في معنى التسبيح، لأن التسبيحات في الفرائض نوافل، فقليل: لصلاة النافلة سبحة، لأنها نافلة كالتسبيحات والأذكار في أنها غير واجبة، انتهى، وفيه بحث.

أما أولاً: فإن قوله حقيقة في قول سبحان الله، لا ينافي أن يكون حقيقة في التنزيه من النقائص، لأن سبحان علم للتنزيه البليغ، فما لهما واحد.

وأما ثانياً: فلأن قوله: فيكون من باب الملازمة معناه من إطلاق اسم اللازم على الملزوم، ولأن صلاة التطوع تستلزم تنزيه الله تعالى بإخلاص العبادة له تعالى على ما قال، والله أعلم.

(يَوْمِي) بالهمز (بِرَأْسِهِ)، إلى الركوع والسجود والسجود أخفض من الركوع (قَبْلَ)، بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة، (أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»<sup>(1)</sup>.

1098 - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ، وَهُوَ مُسَافِرٌ مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»<sup>(2)</sup>.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ) أَي: المفروضة، وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) ابن سعد، وقد وصله الإسماعيلي بالإسنادين المذكورين قبل ما بين.

(حَدَّثَنِي يُونُسُ) هو ابن يزيد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما في رواية: (يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ)، أي: في الليل، (وَهُوَ مُسَافِرٌ مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ) وفي رواية حيث ما كان وجهه بزيادة ما.

(قَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ)، أي: يصلي النافلة (عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا)، أي: على الراحلة، وفي نسخة: سقط لفظ عليها، (غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ) قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّين: قد يتمسك بهذا الحديث على أن الصلاة المكتوبة لا تصلى على الراحلة، وليس بقوي في الاستدلال، لأنه ليس فيه إلا ترك الفرض على الراحلة، وليس الترك بدليل على عدم الجواز، وقد يجاب عنه بأن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر، فتركها على الراحلة دائماً مع فعل النوافل عليها يشعر بالفرق بينهما في الجواز وعدمه، واللَّهِ أَعْلَمُ.

قال القسطلاني: ولو صليت على هودج عليها وهي واقفة صحت، وكذا لو كان في سرير يحمله رجال، وإن مشوا به، بخلاف الدابة السائرة، لأن سيرها منسوب إليها، بدليل جواز الطواف عليها، وفرق المتولي من الشافعية بينها وبين الرجال السائرين بالسريير أن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة، فلا تراعي

(1) أطرافه 1093، 1104 - تحفة 5033.

(2) أطرافه 999، 1000، 1095، 1096، 1105 - تحفة 6978.

1099 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»<sup>(1)</sup>.

الجهة، بخلاف الرجال، قَالَ: حتى لو كان للدابة من يأخذ لجامها، ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة، جاز ذلك، انتهى.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ)، بفتح الفاء والضاد المعجمة الزهراني، (قَالَ: ) حَدَّثَنِي بالإنفراد، وفي نسخة: (حَدَّثَنَا) بالجمع (هشام) الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ) بالمثلثة المفتوحة العامري. (قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي) التطوع (عَلَى رَاحِلَتِهِ)، وهي سائرة (نَحْوَ الْمَشْرِقِ) وفي رواية جابر الثالثة، وهو راكب في غير القبلة، (فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ) عن راحلته (فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) فهذا ونحوه من الأحاديث يخصص قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144] بالفرائض، وبين أن قوله تعالى: ﴿فَإَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115] في النوافل، وذلك، لأن الله تعالى من كمال لطفه وكرمه جعل باب النفل أوسع، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فقهاء الأمصار، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير، حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبي سبرة، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة، ثم صلى حيث وجهت ركابه، أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني.

واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة، فذهب الجمهور: إلى جواز ذلك في كل سفر غير مالك، فخصه بالسفر الذي يقصر فيه الصلاة، قَالَ الطبري: لا أعلم أحدا وافقه على ذلك، قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يتفق على ذلك عنه، وحجته أن الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم ينقل عنه أنه سافر سفرا قصيرا، فصنع ذلك، وحجة الجمهور إطلاق الأخبار في ذلك، واحتج الطبري للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر.

## 10 - بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ

1100 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ،

وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل، ونيته العود إلى منزله لا إلى سفر آخر، ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم، قَالَ: فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التنفل على الدابة، لاشتراكهما في الرخصة، انتهى.

وكان السر فيما ذكر تيسير تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها، تعظيماً لأجورهم رحمة من الله لهم، وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك، فجوزه في الحضر أيضاً، وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخري، واستدل بقوله، حيث كان وجهه على أن جهة الطريق يكون بدلاً عن القبلة، حتى لا يجوز الانحراف عنها عامداً قاصداً لغير حاجة المسير، إلا إن كان سائراً في غير جهة القبلة، فانحرف إلى جهة القبلة، فإن ذلك لا يضره على الصحيح، واستنبط من جواز التنفل للراكب جواز التنفل للماشي، ومنعه مالك، مع أنه أجازه لراكب السفينة، وقال الحافظ العسقلاني: واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لإيقاعه إياه على الرحلة، وقال العيني: ما حاصله أنه لا يلزم من ذلك عدم وجوبه إذ للنبي ﷺ أن يصلي ما هو فرض على الرحلة إن شاء فيكون من خصائصه ﷺ.

## 10 - بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ

(باب) حكم (صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ) إنما أفرد هذا الباب بالذكر، وإن كان داخلاً في باب صلاة التطوع على الدابة، وفي باب الإيماء على الدابة، إشارة إلى أنه لا يشترط أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، بل الباب في المركوبات واحد، لكن يشترط أن لا يماس الراكب ما كان غير طاهر منها، كما قاله ابن رشيد، وتنبهها على طهارة عرق الحمار، لأن ملاسته مع التحرز منه متعذر، لا سيما إذا طال الزمان في ركوبه، كما قاله ابن دقيق العيد، وكان الأصل أن يكون عرقه كلحمه، لأنه متولد منه، ولكن خص بطهارته لركوب النبي ﷺ إياه، وعن هذا قال أصحابنا كان ينبغي أن يكون عرقه مشكوكاً، لأن عرق كل شيء معتبر بسؤره، لكن لما ركبه النبي ﷺ معروفاً لحر حر الحجاز والثقل ثقل النبوة، حكم بطهارته، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ) ابن صخر بن سليمان بن سعيد بن قيس بن عبد الله

قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: اسْتَقْبَلَنَا  
 أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ .....

أبو جعفر الدارمي المروزي، مات بنيسابور سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وروى عنه مسلم أيضًا، وفي شرح الكُرْمَانِيِّ أحمد بن يوسف أبو حفص الدارمي، وهذا غلط، والظاهر أنه من الناسخ، وليس في مشايخ البُخَارِيِّ في هذا الكتاب أحمد ابن يوسف، كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة، وبالنون، ابن هلال أبو حبيب ضد العدو الباهلي البصري، وقد مر في باب فضل صلاة الفجر، (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ)، بفتح الهاء وتشديد الميم، هو ابن يَحْيَى العودي، بفتح العين المهملة، وقد تقدم في كتاب الوضوء، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ)، أخو مُحَمَّد بن سيرين، وقد مر في باب هل يصلي الإمام بمن حضر.

(قَالَ: اسْتَقْبَلَنَا) بسكون اللام، على صيغة المتكلم مع الغير (أَنَسًا)، وفي رواية: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية مسلم تلقينا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ)، وكان أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سافر إلى الشام، يشكو من الحجاج الثقفي إلى عبد الملك بن مروان، وكان ابن سيرين خرج إليه من البصرة، ووقع في رواية مسلم حين قدم الشام وغلطوه بأن أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ إنما تلقاه لما رجع من الشام، فخرج ابن سيرين من البصرة ليلقاه، ويمكن توجيهه بأن المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك، كما تقول: فعلت كذا لما حججت، وقال النووي رواية مسلم صحيحة، ومعناها: تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام، على أنه وجدت في نسخة صحيحة لمسلم من الشام، فعلى هذا فلا كلام.

(فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ) بالتاء المثناة الفوقية، قَالَ البكري في معجم ما استعجم. عين التمر، موضع بطريق العراق مما يلي الشام، وبكنيسة عين التمر وجد خالد ابن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الغلطة من العرب الذين كانوا رهناً في يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر العالم النسابة، وجد ابن أبي إسحاق الحضرمي النحوي، وجد مُحَمَّد بن إسحاق صاحب المغازي ومن سبي عين التمر، الحسن بن أبي الحسن البصري، وسيرين مولى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انتهى.

فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ» - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - .....

وقال الحافظ العسقلاني: وكانت بعين التمر وقعة شهيرة في أول خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين خالد بن الوليد والأعاجم، انتهى.

وتعقبه العيني: بأنه غلط، لأن وقعة عين التمر كانت في السنة الثانية عشرة من الهجرة في خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم مات أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واختلف في وقت وفاته، قيل: يوم الجمعة، وقيل: ليلة الجمعة، وقيل: ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء الآخرة لثمانى ليال بقين من جمادى الآخرة من سنة ثلاث عشرة من الهجرة، وأما تلك الوقعة، فهي أنه لما فرغ خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من وقعة اليمامة أرسله أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى العراق، ففتح في العراق فتوحات منها الخيرة والأيلة، والأنبار وغيرها، ولما انتقل من الأنبار استناب عليها الزبرقان ابن بدر، وقصد هو عين التمر، وبها يومئذ مهرا بن بهرام في جمع عظيم من العرب، وعليهم عفة بن أبي عفة، فتلقى خالدًا، فأسره خالد وانهزم جيش عفة من غير قتال، ولما بلغ ذلك مهرا بن نزل من الحصن، وهرب وتركه رجعت فلول نصارى الأعراب إلى الحصن، فدخلوه واحتموا به، فجاءهم خالد، فأحاط به، وحاصروهم أشد الحصار، فأخرو الأمر سألوا الصلح، فأبى خالد إلا أن ينزلوا على حكمه، فنزلوا على حكمه، فجعلهم في السلاسل، وتسلم الحصن، فضرب رقبة عفة، ومن كان أسر معه، والذين نزلوا على حكمه أيضًا أجمعين، وغنم جميع ما كان في الحصن، ووجد في الكنيسة التي به أربعين غلامًا يتعلمون الإنجيل، وعليهم باب مغلق، فكسره خالد، وفرقهم في الأمراء، فكان فيهم حمران، صار إلى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنهم سيرين والد مُحَمَّد بن سيرين، أخذه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجماعة آخرون من الموالي إلى آخرين من المشاهير، أراد الله بهم خيرًا.

(فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ) أي: التطوع، وفي رواية: على الحمار، (وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ) أي: إلى هذا الجانب، (يَعْنِي: عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ) ولم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره في الموطأ، عن يَحْيَى بن سعيد، قَالَ: رأيت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو يصلي على حمار، وهو متوجه إلى غير

فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ»  
رَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، .....

القبلة، يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع جبهته على شيء.  
(فَقُلْتُ) له: (رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ) فيه إشعار بأنه لم ينكر على أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَاتَهُ عَلَى الْحِمَارِ، ولا غير ذلك من هيئة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما أنكر عليه عدم استقبال القبلة فقط.

(فَقَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مجيباً له: (لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) يَفْعَلُهُ، أي: ترك الاستقبال الذي أنكره عليه أو المراد أعم من ذلك حتى يشمل صَلَاتَهُ عَلَى الْحِمَارِ، وفي رواية: (فَعَلَهُ) بصيغة الماضي.

(لَمْ أَفْعَلْهُ)، وقال الإسماعيلي خبر أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنما هو في صلاة النَّبِيِّ ﷺ رَاكِبًا تَطَوُّعًا لغير القبلة، فإفراد البخاري الترجمة في الحمار من جهة السنة، لا وجه له عندي، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: ليس هذا محل المناقشة، بل لا وجه لما قاله، لأن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يفعلهُ لم أفعله، وكانت رؤيته إياه ﷺ حين كان يفعلهُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ يشهد بذلك كون أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى حِمَارٍ، ويؤيده ما رواه السراج من طريق يَحْيَى بن سعيد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه رأى النَّبِيَّ ﷺ يصلي على حمار، وهو ذاهب إلى خيبر وإسناده حسن، ويشهد لهذا ما رواه مسلم من طريق عمرو بن يَحْيَى المازني، عن سعيد بن يسار عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار، وهو متوجه إلى خيبر.

وقال ابن بطال: لا فرق بين التنفل في السفر على الحمار والبغل وغيرهما، ويجوز له إمساك عنانها، وتحريك رجله، إلا أنه لا يتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قربوس سرجه، بل يكون السجود أخفض من الركوع، وهذا رحمة من الله تعالى على عباده ورفق بهم.

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون، إلا شيخ المؤلف فمروزي، وقد أخرج منته مسلم أيضًا.

(رَوَاهُ)، أي: روى الحديث المذكور (ابْنُ طَهْمَانَ)، ويروى: إبراهيم بن

عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(1)</sup>.  
**11 - بَاب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبَّرَ الصَّلَاةُ وَقَبَّلَهَا<sup>(2)</sup>**

طهمان، بفتح المهملة وسكون الهاء، أبو سعيد الهروي، (عَنْ حَجَّاجٍ)، وهو ابن حجّاج الباهلي البصري الأحول الأسود الملقب بزق العسل، مَات سنة إحدى وثلاثين ومائة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ)، أي: ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، كما في رواية، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يسق المصنف المتن، ولا وقفنا عليه موصولاً من طريق إِبْرَاهِيمَ، نعم وقع عند السراج من طريق عمر بن عامر عن الحجّاج بن الحجّاج بلفظ أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته، حيث توجهت به، فعلى هذا كان أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاس الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار.

وفي الحديث من الفوائد: أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة، لأن الدابة لا تخلو من نجاسة، ولو على منفذها. وفيه أَيْضًا: الرجوع إلى أفعاله، كالرجوع إلى أقواله من غير عرضة للإعراض.

وفيه أَيْضًا: سؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله، والجواب بالدليل. وفيه: التلطف في السؤال، والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب.

### 11 - بَاب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبَّرَ الصَّلَاةُ وَقَبَّلَهَا

(بَاب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبَّرَ الصَّلَاةُ وَقَبَّلَهَا) بضم المهملة والموحدة،

(1) تحفة 232.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على ظهر الدابة في السفر رقم (702).

(2) اعلم أولاً: أن الروايات في صلاة التطوع في السفر مختلفة جداً، يظهر من الروايات الكثيرة أنه ﷺ كان يتطوع في السفر، وفي كثير منها أنه ﷺ لا يتطوع في السفر، فأراد البخاري رضي الله عنه بهاتين الترجمتين الجمع بين مختلف ما ورد في ذلك، وثانياً: أن نسخ البخاري مختلفة في ذكر هاتين الترجمتين هذه والآتية في ذكر لفظ قبلها، ففي النسخ الهندية المطبوعة كلها لفظ قبلها موجودة في البابين وعليه بنى الشيخ قدس سره كلامه، وعلى هذه النسخة =



## 1101 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ،

ويجوز إسكان الموحدة أَيضًا، أي: عقيب الصلاة، ويروى: دبر الصلوات بالجمع، وزاد الحموي في روايته: وقبلها، والأرجح رواية الأكثر، كما سيأتي في الباب الذي بعده.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن يَحْيَى، أبو سعيد الجعفي الكوفي، سكن

فالجمع بين الروايات المختلفة في ذلك أن روايات الإثبات مبنية على غير الرواتب وروايات النفي على الرواتب سواء كانت قبلية أو بعدية، ويشكل على هذا ذكر ركعتي الفجر في الترجمة الثانية فيؤول بأن ذكرهما بمنزلة الاستثناء يعني أن النفي في الرواتب قبلية لما عدا ركعتي الفجر فإنهما لتأكدهما مستثناة عن ذلك، والنسخة الثانية حذف لفظ قبلها عن البابين معًا، وعلى هذه النسخة بنى الحافظان ابن حجر والعيني شرحهما وعلى هذه النسخة لا إشكال في ذكر ركعتي الفجر في الباب الآتي لأنهما أيضًا من جملة غير الدبر، ولذلك رجح الحافظ هذه النسخة إذ قال بعد الترجمة الأولى: وزاد الحموي في روايته وقبلها، والأرجح رواية الأكثر لما سيأتي في الباب الذي بعده، وقال بعد الترجمة الثانية: هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعده الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر وغيرهما، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالإقامة وانتظار الإمام غالبًا ونحو ذلك، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها، اهـ.

وههنا نسخة ثالثة ذكرها القسطلاني في شرحه إذ قال بعد الترجمة الثانية: وسقط عند أبي الوقت وابن عساكر والأصيلي لفظ في غير دبر الصلاة وقبلها، اهـ. ثم قال الحافظ: نقل النووي تبعًا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال: المنع مطلقًا، والجواز مطلقًا، والفرق بين الرواتب والمطلقة، وهو مذهب ابن عمر رضي الله عنهما وأغفلوا قولًا رابعًا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة، وخامسًا وهو ما فرغنا عن تقريره، اهـ.

وأشار بقوله: ما فرغنا إلى ما تقدم قريبًا من الفرق بين البعدية وغيرها، وزاد في الأوجز ههنا قولًا سادسًا وهو مختار ابن القيم في الهدى: وهو التطوع بالوتر وركعتي الفجر دون غيرها من الرواتب، وبسط في الأوجز الكلام على المسألة، وحكى فيه عن النووي قال: اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة واختلفوا في استحباب الرواتب، واستحبها الشافعي والجمهور، وقال الترمذي: اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ في ذلك فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم ير طائفة من أهل العلم أن يصلى قبلها ولا بعدها ومعنى ذلك قبول الرخصة، وقال السرخسي في المبسوط: لا قصر في السنن وتكلموا في الأفضل، قيل الترك ترخيصًا وقيل الفعل تقريبًا، وقال الهندي: الفعل أفضل في حال النزول والترك أفضل في حالة السير ورجحه كثير من الحنفية، انتهى مختصرًا. وبسط الكلام فيه على الروايات المختلفة في الباب والجمع بينها.

قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَافَرَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]»<sup>(1)</sup>.

مصر، ومات بها سنة ثمان، ويقال سبع وثلاثين ومائتين، وقد مر ذكره في كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنِي)، بالافراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (ابْنُ وَهْبٍ) وهو عبد الله بن وهب، وقد مر ذكره غير مرة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن زيد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب العسقلاني، كان ثقة، جليل مرابطاً، من أطول الرجال، مات بعد سنة خمس وأربعين ومائة.

(أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ، قَالَ: سَافَرَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وفي رواية: سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أي: هل يصلي الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها في السفر.

(فَقَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ)، حال كونه (يُسَبِّحُ)، أي: يتنفل بالنوافل الرواتب، التي قبل الفرائض وبعدها (فِي السَّفَرِ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾) أي: قدوة (﴿حَسَنَةٌ﴾)، وخصلة صالحة من حقها أن يؤتسى بها، فاقتدوا به، وهو ﷺ في نفسه قدوة يحسن التأسى به، كقولك في البيضة عشرون منا حديداً، أي: هي نفسها هذا القدر من الحديد، وقال الترمذي اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ في ذلك، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم ير طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها، ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة، ومن تطوع فله في ذلك فضل كبير، وهو قول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر، وقال السرخسي في المبسوط والمرغيناني: لا قصر في السنن، وتكلموا في الأفضل قيل الترك ترخصاً، وقيل: الفعل تقريباً، وقال الهمداني: الفعل أفضل في حال النزول والترك في حال السير، قَالَ هشام: رأيت محمداً لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها، ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب، ولا رأيت

1102 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ،

يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء، ويصلي العشاء، ثم يوتر، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين كوفي ومصري، بالميم، ومدني، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد الأسدي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو القطان، (عَنْ عِيسَى بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات سنة خمس أو سبع وخمسين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) حفص ابن عاصم (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ)، قَالَ ابن دقيق العيد: هذا اللفظ يحتمل أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض، فيكون كناية عن نفي الإتمام، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر.

ويحتمل أن لا يزيد نفلاً، ويمكن أن يراد ما هو أعم من ذلك، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويدل على الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف، ولفظه صحبت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في طريق مكة، فصلى بنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه، حتى جاء رجله، وجلسنا معه، فحانت منه التفاتة، فرأى ناساً قياماً، فقال ما يصنع هؤلاء، قلت: يسبحون، قَالَ: لو كنت مسبحاً لأتممت، فذكر المرفوع، كما ساقه المصنف.

قَالَ النووي: أجابوا عن قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هذا بأن الفريضة محتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها.

وأما النافلة: فهي إلى خيرة المصلي، فطريق الفرق به أن تكون مشروعة ويخبر فيها، انتهى.

وتعقب: بأن مراد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: لو كنت مسبحاً لأتممت، يعني: أنه لو كان مخيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة، لكان الإتمام أحب إليه، لكنه فهم من القصر التخفيف، فلذلك كان لا يصلي الراتبة، ولا يتم، والله أعلم.

وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(1)</sup>.

(و) صحبت (أَبَا بَكْرٍ) الصديق (وَعُمَرَ)، أي: ابن الخطاب، (وَعُثْمَانَ) ابن عفان (كَذَلِكَ)، أي: كما صحبتَه ﷺ في السفر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين، وفي ذكر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إشكال، لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة، وكيف قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يزيد في السفر على ركعتين.

وأجيب: بأنه يحمل على الغالب، أو المراد أنه كان لا يتنفل في أول أمره، ولا في آخره وإن كان يتم، فإن قيل قَالَ التِّرْمِذِيُّ نا علي بن حجر، نا حفص بن غياث، عن الحجاج، عن عطية، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صليت مع النَّبِيِّ ﷺ الظهر في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين، وقال: هذا حديث حسن، وقال: نا مُحَمَّدُ بن عبد، أبو يعلى الكوفي، نا علي بن هشام، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، ونافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صليت مع النَّبِيِّ ﷺ في الحضر والسفر، فصليت معه في الظهر أربعًا، وبعدها ركعتين، وصليت معه الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين، ولم يصل بعدها شيئًا والمغرب في الحضر والسفر ثلاث ركعات، لا نقص في الحضر ولا في السفر، وهي وتر النهار وبعدها ركعتين، قَالَ أبو عيسى: هذا حديث حسن، سمعت محمدًا يقول ما روى ابن أبي ليلى حَدَّثَنَا أعجب إلي من هذا، فما التوفيق بين هذا وبين حديث الباب، فالجواب ما قاله الشيخ زين الدين العراقي، إن النفل المطلق وصلاة الليل لم يمنعهما ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا غيره، فأما السنن الرواتب فيحمل حديثه المتقدم يعني حديث الباب على الغالب من أحواله في أنه لا يصلي الرواتب، وحديثه في هذا الباب، أي: الذي رواه التِّرْمِذِيُّ على أنه فعله في بعض الأوقات لبيان استحبابها في السفر، وإن لم يتأكد فعلها، كتأكده في الحضر، أو أنه كان نازلاً في وقت الصلاة ولا شغل له يشتغل به عن ذلك، أو سائرًا، وهو على راحلته، ولفظه في الحديث المتقدم، يعني: حديث الباب بلفظ كان، وهو لا يقتضي الدوام، بل ولا التكرار على الصحيح، فلا تعارض بين حديثيه.

## 12 - باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ، فِي غَيْرِ دُبْرِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا

وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ».

قَالَ الْعَيْنِيُّ: عَلَى أَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ تَفْرِدُ بِإِخْرَاجِهِمَا التِّرْمِذِيُّ، فَحَدِيثُ الْبَابِ أَرْجَحُ، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى التِّرْمِذِيُّ، نَا قُتَيْبَةَ، نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ أَبِي بَشَرَ الْغَفَارِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَفَرًا، فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ رَكَعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ قُتَيْبَةَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَعَارِضُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي رَوَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رَأَاهُ تَرَكَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا كَذَلِكَ، عَلَى أَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّ هَاتَيْنِ الرَكَعَتَيْنِ مِنَ السَّنَنِ الرَّوَاطِبِ، وَإِنَّمَا هِيَ سَنَةُ الزَّوَالِ الْوَارِدَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## 12 - باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ، فِي غَيْرِ دُبْرِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا

(باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ، فِي غَيْرِ دُبْرِ الصَّلَاةِ) أَي: فِي غَيْرِ عَقْبِهَا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هَذَا مَشْعُرٌ بِأَنْ نَفِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً، فَلَا يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَهَا وَلَا مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهَا مِنَ النَّوَافِلِ الْمَطْلُوقَةِ، كَالضُّحَى وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا أَنَّ التَّطَوُّعَ قَبْلَهَا لَا يَظُنُّ مِنْهَا، لِأَنَّهُ يَنْفَصِلُ عَنْهَا بِالْإِقَامَةِ وَانتِظَارِ الْإِمَامِ غَالِبًا وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ فِي الْغَالِبِ يَتَصَلُّ بِهَا، فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْهَا، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِغَيْرِهِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي التَّنْفُلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: الْمَنْعُ مُطْلَقًا وَالْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّوَاطِبِ وَالْمَطْلُوقَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يَصْلِي تَطَوُّعًا عَلَى دَابَّتِهِ، حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، فَإِذَا كَانَتْ الْفَرِيضَةُ نَزَلَ فَصَلَّى، وَأَغْفَلُوا قَوْلًا رَابِعًا: وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْمَطْلُوقَةِ، وَخَامِسًا: وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا قَبْلَ الصَّلَاةِ وَمَا بَعْدَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ») سَنَةُ الْفَجْرِ، وَرَدَّ ذَلِكَ فِي

1103 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: مَا أَنْبَأَ أَحَدٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ ذَكَرَتْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا، فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، .....

حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح، فيه ثم صلى ركعتين قبل الصبح، ثم صلى الصبح، كما كان يصلي، وعند أبي داود: فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر، وعند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في هذه القصة أيضًا، ثم دعا بماء، فتوضأ، ثم صلى سجدتين، أي: ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى صلاة الغداة، الحديث، ولا بن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة، فأمر بلالاً، فأذن، ثم توضأ، فصلوا ركعتين، ثم صلوا الغداة ونحوه، للدارقطني من طريق الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

قَالَ صاحب الهدى: لم يحفظ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى سَنَةَ الصَّلَاةِ قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا فِي السَّفَرِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَنَةِ الْفَجْرِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيُردُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَفَرًا، فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ رَكَعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ عِنْدَهُ، لَكِنِ التَّرمِذِيُّ اسْتَغْرَبَهُ، وَنَقَلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رَأَاهُ حَسَنًا، وَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى سَنَةِ الزَّوَالِ إِلَّا عَلَى الرَّابَةِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحَوْضِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) ابْنِ مُرَّةٍ، بضم الميم وتشديد الراء، هو ابن عبد الله الجملي، بفتح الجيم والميم، الكوفي الأعشى، وقد مر في باب تسوية الصفوف، (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عبد الرحمن الأنصاري المدني الكوفي، وقد مر في باب حد إتمام الركوع. (قَالَ:) مَا أَخْبَرَنَا، وفي رواية: (مَا أَنْبَأَ أَحَدٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ)، بالنون، ثم الهمزة، واسمها فاخنة، وقيل: هند بنت أبي طالب، أخت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وقد مر ذكرها في باب التستر، وغير مرفوع على أنه بدل من أحد، ويجوز النصب أيضًا. (ذَكَرَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا، فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ)،

فَمَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ»<sup>(1)</sup>.

بفتح النون وكسرهما من غير ياء، استغناء بكسر النون، وفي رواية: ثمانية بإثبات الياء، وتحقيقه أنه في الأصل منسوب إلى الثمن، وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية، فهو ثمنها، وفتحوا أوله، لأنهم يغيرون النسب، وحذفوا منها إحدى ياءي النسب، وعوضوا منها الألف، وقد يحذف منه الياء، ويكتفي بكسر النون، وقد تفتح تخفيفاً، قالت أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَمَا رَأَيْتُهُ) ﷺ (صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا)، أي: من هذه الثمانية (غَيْرَ أَنَّهُ) ﷺ (يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ)، وهذا الدفع توهم من يظن أن إطلاق لفظ أخف يقتضي التنقيص في الركوع والسجود.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إن صلاة النَّبِيِّ ﷺ صلاة الضحى كانت نافلة في السفر، وأنه صلاها على الأرض، ولم يكن في دبر صلاة من الصلوات المفروضة، قَالَ ابن بطال: لا حجة في قول ابن أبي ليلى هذا، ويرد عليه ما روي أن النَّبِيَّ ﷺ صلى الضحى وأمر بصلاتها من طرق جملة:

منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي فِي بَابِ صَلَاةِ الضَّحَى فِي الْحَضَر، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةُ الضَّحَى وَنَوْمٌ عَلَى وَتَرٍ.

ومنها: حديث أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ، قَالَ: أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثٍ، فَذَكَرَ رَكْعَتِي الضَّحَى.

ومنها: حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامِي مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيَجْزِي مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضَّحَى».

ومنها: حديث ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الضحى ركعتين، حين بشر برأس أبي جهل وبالفتح.

(1) طرفاه 1176، 4292 - تحفة 18007.

أخرجه مسلم في الحيض باب تستر المغسل بثوب ونحوه رقم (336).

ومنها : حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التِّرْمِذِيِّ من حديث ثمامة بن أنس بن مالك عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة ، بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة » ، وأخرجه ابن ماجه أيضًا .

ومنها : حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد وأبي يعلى ، أن رسول الله ﷺ قَالَ : إن الله عَزَّ وَجَلَّ يقول : يا ابن آدم ، اكفني أول النهار بأربع ركعات أكفك من آخر يومك ، هذا لفظ أحمد ، ولفظ أبي يعلى أيعجز أحدكم أن يصلي أربع ركعات من أول النهار ، وفي التلويح وعن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي ركعتي الضحى بسورتيهما بالشمس وضحاها والضحى .

ومنها : حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند الحاكم سئلت كم كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : أربع ركعات ، ويزيد ما شاء الله ، وأخرجه مسلم والنسائي في الكبرى وابن ماجه والترمذي في الشمائل ، وعند أحمد من حديث أم ذر ، قالت : رأيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تصلي الضحى ، وتقول : ما رأيت النَّبِيَّ ﷺ يصلي إلا أربع ركعات .

ومنها : حديث نعيم بن همار عند أبي داود من رواية كثير بن مرة ، عنه ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يا ابن آدم ، لا تعجزني من أربع ركعات في أول النهار أكفك آخره » ، وهمار بفتح الهاء وتشديد الميم وفي آخره راء ، ويقال : ابن هبار ، بالموحدة موضع الميم ، ويقال ابن هدار بالبدال المهملة ، ويقال ابن همام بميمين ، ويقال : ابن خمار بالخاء المعجمة ، ويقال : ابن خمار ، بكسر الخاء المهملة ، وفي آخره راء ، الغطفاني السامي ، وقوله : لا تعجزني بضم التاء ، وهذا كناية عن تسويف العبد عمله لله تعالى ، والمعنى : لا تسوف صلاة أربع ركعات لي من أول نهار ، أكفك آخر النهار من كل شيء من الهموم والبلايا ونحوهما ، وقوله : أكفك مجزوم لأنه جواب النهي .



ومنها: حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني في الكبير من رواية القاسم عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ»، والقاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور وضعفه بعضهم.

ومنها: حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن خزيمة في صحيحه، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الْإِنْسَانِ سِتُونَ وَثَلَاثُمِائَةَ مَفْصَلٍ: «فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصَلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ»، فذكر حديثا فيه، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَرَكْعَتَا الضَّحَى تَكْفِيكَ.

ومنها: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني في الأوسط من رواية قيس ابن سعد عن طاوس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ سَلَامِي مِنْ بَنِي آدَمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ، وَتَجْزِي مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكَعَتَا الضَّحَى».

ومنها: حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التَّسَائِي فِي سَنَنِ الْكَبْرَى، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ عَاصِمَ بْنَ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي مِنَ الضَّحَى، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

ومنها: حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَهْلِ قَبَاءَ، وَهُمْ يَصَلُونَ الضَّحَى بَعْدَمَا أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنْ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ كَانَتْ إِذَا رَمَضَتِ الْفَصَالُ».

ومنها: حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند الحاكم، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي صَلَاةَ الضَّحَى ثِنْتِي عَشْرَ رَكَعَةٍ، وَفِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

ومنها: حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التِّرْمِذِيِّ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِي الضَّحَى، حَتَّى نَقُولُ إِنَّهُ لَا يَدْعُهَا وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ إِنَّهُ لَا

يصلِّيها، قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ التِّرْمِذِيُّ.

ومنها: حَدِيثُ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَابِرٍ، أَنَّ أَبَا أَمَامَةَ وَعَتَبَةَ بْنَ عَبْدِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ ثَبَتَ حَتَّى يَسْبَحَ اللَّهُ بِسَبْحَةِ الضُّحَى، كَانَ لَهُ أَجْرُ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ».

ومنها: حَدِيثُ مَعَاذِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَعَدَ فِي مَصَلَاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى يَسْبَحَ رَكْعَتِي الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا غُفِرَتْ لَهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ»، قَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ فِي سَنَدِهِ كَلَامٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ رِيَانَ بْنَ قَائِدٍ، ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ، وَلَكِنْ أَبُو دَاوُدَ لَمَّا رَوَاهُ سَكَتَ عَلَيْهِ، وَسَكَوَتُهُ دَلِيلُ رِضَاهُ بِهِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ رِيَانٌ صَالِحٌ.

ومنها: حَدِيثُ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَرَّةِ بَنِي مُعَاوِيَةَ، فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، طَوَّلَ فِيهِنَّ.

ومنها: حَدِيثُ أَبِي مَرَّةٍ الطَّائِفِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ مَكْحُولٍ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ابْنُ آدَمَ لَا تَعْجِزُنِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، أَكْفَكَ آخِرَهُ»، قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: هَكَذَا وَقَعَ فِي الْمُسْنَدِ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ سَقَطَ بَعْدَ أَبِي مَرَّةٍ، ذَكَرَ الصَّحَابِيُّ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي مَرَّةٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَّا مِنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَمَّا أَبُو مَرَّةٍ فَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ، وَقَالَ إِنَّهُ وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا صَحْبَةَ لَهُ، وَأَبُوهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ مِنْ

كبار الصحابة رضي الله عنهم، وقد وقع في المسند سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كما تقدم، والله أعلم.

ومنها: حديث أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني في الأوسط من رواية عبد الله بن عياش، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من صلى الضحى أربعاً، بني له بيت في الجنة»، وعياش بتشديد المثناة التحتية، وآخره شين معجمة.

ومنها: حديث عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد من رواية محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك، أن النَّبِيَّ ﷺ صلى في بيته سبحة الضحى، وقصة عتبان بن مالك في صلاة النَّبِيِّ ﷺ في بيته في الصحيح، لكن ليس فيها ذكر سبحة الضحى، وإنما ذكره الْبُخَارِيُّ في الترجمة، تعليقاً، فقال: باب صلاة الضحى في الحضر، قاله عتبان عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومنها: حديث النّوأس بن سمعان، عن الطبراني في الكبير، من رواية أبي إدريس الحولاني، قَالَ: سَمِعْتُ النّوأس بن سمعان، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ابن آدم، لا تعجز من أربع ركعات في أول النهار، أكفك آخره»، وإسناده صحيح.

ومنها: حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد من رواية أبي عبد الرحمن الحبلي، قَالَ: بعث رسول الله ﷺ سرية، فغنموا وأسرعوا إلى رجعة، فتحدث الناس بقرب مغزاهم، وكثرة غنيمتهم، وسرعة رجعتهم، فقال رسول الله ﷺ: «ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى، وأكثر غنيمة، وأوشك رجعة من تَوْضاً، ثم خرج إلى المسجد لسبحة الضحى، فهو أقرب منهم مغزى، وأكثر غنيمة، وأوشك رجعة»، ورواه الطبراني أيضاً في الكبير.

ومنها: حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن عدي في الكامل من رواية عمرو بن عبيد عن الحسن، عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي الضحى، فجاء الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو غلام، فلما

1104 - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»<sup>(1)</sup>.

1105 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ .....

سجد ركع ظهره، الحديث، وعمر بن عبد مترك.

ومنها: حديث أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند مسلم، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعًا من غير فريضة، إلا بنى الله له بيتًا في الجنة»، ذكر ضياء الدين المقدسي صلاة الضحى اثنتا عشرة ركعة، ثم ذكر هذا الحديث، وسيأتي الكلام فيها في باب صلاة الضحى في السفر إن شاء الله تعالى، والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة، وقد تقدم في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة، فكان حكمه حكم المسافر، ثم حديث الباب، أخرجه المؤلف في المغازي أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

(وَقَالَ اللَّيْثُ): هو ابن سعد: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ)، هو ابن يزيد الإيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ)، الزُّهْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ) ابن ربيعة، كما في رواية، وهو العنزي: (أَنَّ أَبَاهُ) عامر بن ربيعة (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى) وفي نسخة: يصلي (السُّبْحَةَ)، أي: النافلة (بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ) وسقط في رواية قوله به، وقد تقدم هذا الحديث قبل بابين موصولاً من رواية الليث، عن عقيل، ولكن بلفظ الروایتين مختلف، ورواية يُونُسَ هذه وصلها الذهلي في الزهريات، عن أَبِي صَالِحٍ عنه.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، ابن شهاب، (قَالَ أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ

يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ<sup>(1)</sup>.

يُسَبِّحُ)، أي: يتنفل (عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ)، حال كونه (يُؤْمِي بِرَأْسِهِ) إلى الركوع والسجود، وهو أخفض من الركوع.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَفْعَلُهُ)، وقد تقدم في باب الإيماء على الدابة من وجه آخر، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكن هناك ذكره مَوْقُوفًا، ثم عقبه بالمرفوع، وهنا ذكره مَرْفُوعًا، ثم عقبه بالموقوف.

وفائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع، أن يبين أن العمل استمر على ذلك، ولم يتطرق إليه نسخ، ولم يلحقه معارض ولا راجح، فإن قيل ذكر في باب من لم يتطوع في السفر عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ صَحِبَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فلم أره يسبح في السفر، وههنا قَالَ كَانَ يَسْبَحُ، فالجواب أن معنى لم أره يسبح في السفر لم أره يصلي النافلة على الأرض في السفر، ومعنى يسبح يصلي راکبًا، ويكون تركه ﷺ التنفل في السفر على الأرض لإعلام أمته أنهم في أسفارهم بالخيار في التنفل، كذا جمع ابن بطلال، وقال أيضًا وقد روي أنه ﷺ كان يقوم جوف الليل في السفر، ويتهجد فيه، وليس قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لم أره يسبح حجة على من رآه، لأن من نفى شَيْئًا، فليس بشاهد، والمثبت مقدم على النافي.

وقال النووي تبعًا لغيره: لعل النَّبِيَّ ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز، انتهى.

وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الراتبة التي بعد المكتوبة:

فالأول: لما قبل المكتوبة.

والثاني: لما له وقت مخصوص من النوافل، كالضحى.

والثالث: لصلاة الليل.

والرابع: لمطلق النوافل، والله أعلم.

## 13 - باب الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

1106 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ»<sup>(1)</sup>.

## 13 - باب الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

(باب) حكم (الجمْع في السَّفَرِ بَيْنَ) صلاتي (الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) وكذا بين صلاتي الظهر والعصر، لا الصبح مع غيرها، ولا العصر مع المغرب، لعدم ورود الأثر في ذلك، والله أعلم.

تنبيه:

أورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في أبواب التقصير أبواب الجمع، لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان، ثم أبواب صلاة المعذور قاعداً، لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال، ويجمع الجميع الرخصة للمعذور.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) جمع تأخير (إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ) أي: اشتد، قاله في المحكم، وقال ابن الأثير، أي: إذا اهتم به وأسرع فيه، يقال: جد يجد، ويجد بالضم والكسر، وجد به الأمر، وأجد وجد فيه، وأجد، إذا اجتهد.

وقال القاضي عياض: جد به السير أسرع، وكأنه نسب الإسراع إلى السير توسعاً، وإنما اقتصر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ذكر المغرب والعشاء دون جمع الظهر والعصر، لأن الواقع له جمع المغرب والعشاء، وهو ما سئل عنه، فأجاب به حين استصرخ على امرأته صفية، فاستعجل، فجمع بينهما جمع تأخير، كما سبق في باب يصلي المغرب ثلاثاً، وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة، وكذا النَّسَائِيُّ، والكلام في هذا الباب على نوعين:

الأول: فيمن روى الجمع بين الصلاتين من الصحابة رضي الله عنهم، فمنهم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخرج حديثه أبو داود بسند لا بأس به، كان إذا سافر سافر بعدما تغرب الشمس، حتى تكاد أن تظلم، ثم ينزل فيصلّي المغرب، ثم يصلي العشاء، ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع، وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي أسامة عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جده، أن علياً رضي الله عنه كان يصلي المغرب في السفر، ثم يتعشى، ثم يصلي العشاء على إثرها، ثم يقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع، وطريق آخر رواه الدارقطني، قال: نا أحمد بن مُحَمَّد بن سعيد، نا المنذر بن مُحَمَّد، نا أبي، نا مُحَمَّد بن الحسن بن علي بن الحسن، حدثني أبي عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه، قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا ارتحل حين تزول الشمس جمع الظهر والعصر، فإذا مد له السير آخر الظهر وعجل العصر، ثم جمع بينهما، ولا يصح إسناده، وشيخ الدارقطني هو أبو العباس بن عقدة، أحد الحفاظ، لكنه شيعي، وقد تكلم فيه الدارقطني وحمزة السهمي وغيرهما، وشيخه المنذر بن مُحَمَّد بن المنذر، ليس بالقوي أيضاً، قاله الدارقطني أيضاً، وأبوه وجده يحتاج إلى معرفتهما.

ومنهم: أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرج حديثه البخاري، وسيأتي إن شاء الله تعالى، ومنهم عبد الله بن عمرو، أخرج حديثه ابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد في مسنده من رواية حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق، وقال أحمد يوم غزا بني المصطلق، وفي رواية جمع بين الصلاتين في السفر، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، وهو مختلف في الاحتجاج به.

ومنهم: عائشة رضي الله عنها، أخرج حديثها ابن أبي شيبة في المصنف، وأحمد في مسنده، كلاهما عن وكيع، نا مغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، أن النَّبِيَّ ﷺ كان يؤخر الظهر، ويعجل العصر، ويؤخر المغرب، ويعجل العشاء في السفر، ومغيرة بن زياد ضعفه الجمهور، ووثقه ابن معين وأبو زرعة، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما، أخرج حديثه مسلم من

رواية أبي الزبير، قَالَ: نا سعيد بن جبير، قَالَ: نا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلوات في سفرة سافرهما في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قَالَ سعيد: فقلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ما حملة على ذلك، فقال: أراد أن لا يخرج أمته، وقد روى مسلم أيضًا بهذا الإسناد، قَالَ: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا في غير خوف ولا سفر، وفي رواية له صلى الظهر والعصر جميعًا بالمدينة من غير خوف ولا سفر.

ومنهم: أسامة بن زيد، أخرج حديثه الترمذي في كتاب العلل، قَالَ: نا أبو السائب عن الحريري، عن أبي عثمان، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا جد به السير جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم قَالَ: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال الصحيح إنه موقوف عن أسامة ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولأسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث آخر في جمعه بعرفة ومزدلفة، أخرجه البخاري، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

ومنهم: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه أبو داود والنسائي من طريق مالك، عن أبي الزبير، أن النبي ﷺ غابت له الشمس بمكة، فجمع بينهما بسرف، وروى أحمد في مسنده من رواية ابن لهيعة، عن أبي الزبير، قَالَ: سألت جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هل جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء؟ قَالَ: نعم، عام غزونا بني المصطلق، وروى مسلم وأبو داود وابن ماجه في حديث جابر الطويل في صفة حجه ﷺ من رواية مُحَمَّد بن علي بن الحسين، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فوجد القبة قد ضربت بنمرة، وفيه أذن، ثم أقام، فصلى الظهر والعصر، ولم يصل بينهما شيئًا، وفيه حتى أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئًا.

ومنهم: خزيمة بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه الطبراني عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن خزيمة بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلى النبي ﷺ يجمع المغرب والعشاء ثلاثًا واثنين بإقامة واحدة.

ومنهم: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه ابن أبي شيبة في مصنفه من



رواية ابن أبي ليلى، عن هذيل، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ جمع بين الصلاتين في السفر، ورواه الطبراني في الكبير بلفظ كان يجمع بين المغرب والعشاء، يؤخر هذه في آخر وقتها، ويعجل هذه في أول وقتها.

ومنهم: أبو أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه البُخَارِيُّ، وسيأتي إن شاء الله تعالى، ومنهم أبو سعيد الخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه الطبراني في الأوسط، عن أبي نضرة عنه أن النَّبِيَّ ﷺ كان يجمع بين الصلاتين في السفر.

ومنهم: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج حديثه البزار عن عطاء بن يسار، عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر.

**النوع الثاني:** في بيان مذاهب الأئمة في هذا الباب، فذهب قوم إلى ظاهر هذه الأحاديث وأجازوا الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر في وقت أحدهما، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق، وقال ابن بطال: قَالَ الجمهور المسافر يجوز له الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء مُطْلَقًا، وقال الشيخ زين الدين العراقي: وفي المسألة أقوال:

**أحدها:** جواز الجمع مثل ما قَالَ ابن بطال، وروى ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وسعيد ابن زيد، وأسامة بن زيد، ومعاذ بن جبل، وأبو مُوسَى، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قَالَ جماعة من التابعين، منهم عطاء بن أبي رباح، وطاوس ومجاهد وعكرمة، وجابر بن زيد، وربيعة الرأي، وأبو الزناد، ومحمد بن المنكدر، وبه قَالَ جماعة من الأئمة، منهم سُفْيَانُ الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، ومن المالكية أشهب، وحكاه ابن قدامة، عن مالك أيضًا، والمشهور عن مالك تخصيص الجمع بجدا السير.

**والقول الثاني:** أنه إنما يجوز الجمع إذا جد به السير، روي ذلك عن أسامة ابن زيد، وابن عمر رضي الله عنهم، وهو قول مالك في المشهور عنه.

**والقول الثالث:** أنه يجوز إذا أراد قطع الطريق، وهو قول ابن حبيب من المالكية، وقال ابن العربي وأما قول ابن حبيب، فهو قول الشَّافِعِيِّ، لأن السفر نفسه إنما هو لقطع الطريق.

والقول الرابع: أنه يجوز جمع التأخير لا جمع التقديم، وهو اختيار ابن حزم.

والقول الخامس: أنه لا يجوز مُطْلَقًا بسبب السفر، وإنما يجوز بعرفة والمزدلفة، وهو قول الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي والأسود وأبي حنيفة وأصحابه، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، واختاره، وفي التلويح.

وذهب أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه إلى منع الجمع في غير هذين المكانين، وهو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما ذكره ابن شداد في كتابه دلائل الأحكام وابن عمر في رواية أبي داود وابن سيرين وجابر بن زيد ومكحول وعمر بن دينار، والثوري، والأسود وأصحابه، وعمر بن عبد العزيز، وسالم، والليث بن سعد، وقال ابن أبي شبة في مصنفه، نا وكيع، نا أبو هلال، عن حنظلة السدوسي، عن أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قَالَ: الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر، قَالَ صاحب التلويح: وأما قول النووي: إن أبا يوسف ومحمدًا خالفا شيخهما، وأن قولهما كقول الشافعي وأحمد، فقد رده عليه صاحب<sup>(1)</sup> الغاية في شرح الهداية بأن هذا لا أصل له عنهما، قَالَ الْعَيْنِي: والأمر كما قاله وأصحابنا أعلم بحال أئمتنا الثلاثة رحمهم الله.

واستدل أصحابنا بما رواه البُخَارِيُّ ومسلم عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع، فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى صلاة الصبح في الغد قبل وقتها، وبما رواه مسلم عن أبي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى».

والجواب عن هذه الأحاديث التي فيها الجمع في غير عرفة، وجمع ما قاله الطَّحَاوِيُّ في شرح معاني الآثار: أنه صلى الأولى في آخر وقتها، والثانية: في أول وقتها، لا أنه صلاهما في وقت واحد، ويؤيد هذا المعنى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب

(1) وهو السروجي.

والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر، رواه مسلم، وفي لفظ قَالَ: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما أراد من ذلك، قَالَ: أراد أن لا يخرج أمته، قَالَ: ولم يقل أحد منا ولا منهم بجواز الجمع في الحضر، فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه من تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية في أول وقتها، فإن قيل لفظ مسلم في حديث الباب أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، ويقول إن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء، وهذا صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين، وقال النووي: وفيه إبطال تأويل الحنفية في قولهم إن المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية في أول وقتها.

فالجواب: أن الشفق نوعان أحمر وأبيض، واختلف فيه الصحابة والعلماء، فيحتمل أنه جمع بينهما بعد غياب الأحمر، فيكون المغرب في وقتها على قول من يقول الشفق هو الأبيض، وكذلك العشاء تكون في وقتها على قول من يقول الشفق هو الأحمر، ويطلق عليه أنه جمع بينهما بعد غياب الشفق، والحال أن كل واحدة منهما وقعت في وقتها على اختلاف القولين في الشفق، وهذا يسمى جمعا صورة لا وقتا، فإن قيل فما تقول في لفظ النَّسَائِيِّ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه جمع بين الظهر والعصر حين كان بين الصلاتين، وبين المغرب والعشاء حين اشتبكت النجوم.

فالجواب: أن أول وقت العصر أيضًا مختلف فيه، وهو بصيرورة ظل كل شيء مثله أو مثليه، فيحتمل أنه آخر الظهر إلى أن صار ظل كل شيء مثله، ثم صلاها، وصلى عقيبها العصر، فيكون قد صلى الظهر في وقتها على قول من يرى أن آخر وقت الظهر بصيرورة ظل كل شيء مثليه، ويكون قد صلى العصر في وقتها على قول من يرى أن أول وقتها بصيرورة ظل كل شيء مثله، ويصدق على من فعل هذا أنه جمع بينهما، وأما النجوم فتشتبك بعد غياب الحمرة، وهو وقت المغرب على قول من يقول الشفق هو البياض، فإن قيل قد ذكر البيهقي في باب النجم بين

الصلاتين في السفر، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه سار حين غاب الشفق إلى آخره، ثم قَالَ: رواه معمر، عن أيوب وموسى بن عقبة، عن نافع، وقال في الحديث آخر المغرب بعد ذهاب الشفق، حتى ذهب هوى من الليل، ثم نزل، فصلى المغرب والعشاء.

فالجواب: أنه لم يذكر سنده لينظر فيه، وقد أخرجه النَّسَائِيُّ بخلاف هذا قَالَ أنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن مُوسَى بن عقبة، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كان ﷺ إذا جد به أمر أوجد به السير جمع بين المغرب والعشاء، فإن قيل قَالَ البيهقي ورواه يزيد بن هارون، عن يَحْيَى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، فذكر أنه سافر قريباً من ربع الليل، ثم نزل، فصلى، فالجواب أنه أسنده في الخلافات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور، ولفظه فسرنا أميلاً، ثم نزل فصلى، فلفظه مضطرب، كما ترى على وجهين، فاقصر البيهقي في السنن على ما وافق مقصوده، فإن قيل روى التِّرْمِذِيُّ فقال نا هناد، نا عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه استغيث على بعض أهله، فجد به السير، وأخر المغرب، حتى غاب الشفق، ثم نزل، فجمع بينهما، ثم أخبرهم أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك إذا جد به السير، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وعند أبي داود، حتى غربت الشمس، وبدت النجوم، وفي حديث سُفْيَانَ بن سعيد، عن يَحْيَى بن سعيد، أخرها إلى ربع الليل، وفي لفظ حتى إذا كان قبل غيوب الشفق، نزل فصلى المغرب، ثم انتظر حتى غاب الشفق، وصلى العشاء، وفي لفظ عند ذهاب الشفق نزل فجمع بينهما، وعند ابن خزيمة: فسرنا حتى كان نصف الليل، أو قريباً من نصفه، نزل فصلى.

فالجواب: أن الكلام في الشفق قد مر، وأما رواية ابن خزيمة ففيها مخالفة للحفاظ من أصحاب نافع، فلا يمكن الجمع بينهما، فيترك ما فيها المخالفة للحفاظ، ويؤخذ برواية الحفاظ، وروى أبو داود، عن قتيبة، ثنا عبد الله بن نافع، عن أبي مردود، عن سليمان بن أبي يَحْيَى، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ما جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء قط في سفر إلا مرة، وقال أبو داود: هذا يروى عن أيوب عن نافع، مَوْقُوفًا على ابن عمر أنه لم ير ابن عمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جمع بينهما قط، إلا تلك الليلة، يعني: ليلة استصرخ على صفية، وروي من حديث مكحول، عن نافع، أنه رأى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعل ذلك مرة أو مرتين، فإن قيل روى أبو داود، نا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الرملي الهمداني، نا المفضل بن فضالة، والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن ابن الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك، إذا زاغت الشمس، قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك إن غاب الشفق، قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما، قَالَ أبو داود: رواه هشام بن عروة، عن حسين بن عبد الله، عن كريب، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نحو حديث المفضل والليث.

فالجواب: أنه حكى عن أبي داود أنه أنكر هذا الحديث، وحكى عنه أيضًا أنه قَالَ ليس في تقديم الوقت حديث قائم، وحسين بن عبد الله هذا لا يحتج بحديثه، قَالَ ابن المديني تركت حديثه، وقال أبو جعفر العجلي وله غير حديث لا يتابع عليه، وقال أحمد بن حنبل له أشياء منكورة، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم ضعيف، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النَّسَائِيُّ: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المسانيد.

وقال الخطابي في الرد على تأويل أصحابنا: أن الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقًا من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة، فضلًا عن العامة، ومن الدليل على أن الجمع للرخصة قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أراد أن لا يخرج أمته، كما أخرجه مسلم، وقال ابن قدامة: إن حمل الجمع بين الصلاتين على الجمع الصوري فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه جاء الخبر صريحًا في أنه كان يجمعهما في وقت إحداهما.  
والثاني: أن الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أشد ضيقًا،

1107 - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ

وأعظم حرجًا من الإتيان بكل صلاة في وقتها، قَالَ: ولو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر والمغرب والعشاء والصبح، قَالَ: ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك، قَالَ: والعمل بالخبر على الوجه السابق منه إلى الفهم أولى من هذا التكلف الذي يصابن كلام الرسول ﷺ من حملة عليه.

والجواب عنه: سلمنا أن الجمع رخصة، ولكن حملناه على الجمع الصوري، حتى لا يعارض الخبر الواحد الآية القطعية، وهو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238]، أي: أدوها في أوقاتها، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، أي: فرضًا موقتًا، وما قلناه هو العمل بالآية والخبر، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية، ويلزمهم على ما قالوا من الجمع المعنوي رخصة أن يجمعوا العذر المطر والخوف في الحضر، ومع هذا لم يجوزوا ذلك، وأولوا حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جمع رسول الله ﷺ الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف، ولا مطر، الحديث بتأويلات مردودة، وفيما ذهبنا إليه العمل بالكتاب، وبكل حديث جاء في هذا الباب من غير حاجة إلى تأويلات، وأما قول الخطابي لأن أوائل الأوقات إلى آخره غير مسلم، لأن الصلاة من أعظم أمور الدين، فالمسلم الكامل كيف يخفى عليه أمور تتعلق بأعظم أمور دينه، ويرد على ابن قدامة أيضًا بما ذكرنا، وقياسه على الجمع بين العصر والمغرب وبين العشاء والصبح باطل، لا وجه له أصلًا، لعدم الملازمة، وليس فيما قلنا ترك صون كلام الرسول ﷺ، بل فيما قلنا صون كلام الرسول ﷺ لأجل ما رواه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وللتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها معارض، فليتأمل.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ) بالتعريف، وفي رواية: عن حسين بالتنكير، هو ابن ذكوان العودي، من أهل البصرة، (المُعَلَّمِ)، بكسر اللام المشددة من التعليم، وقد مر في آخر كتاب الغسل.

(عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ)، بالمثلثة، (عَنْ عِكْرِمَةَ)، مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ

صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ<sup>(1)</sup>.

1108 - وَعَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ» .....

صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، أي: جمع تأخير.

(إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ)، بإضافة ظهر إلى سير في رواية الأكثرين، ولفظ ظهر مقحم، كما في قوله الصدقة، عن ظهر غنى، والظهر قد يزداد في مثله إشباعاً للكلام، وتوكيداً كان سيره ﷺ مستنداً إلى ظهر قوي من الراحة ونحوها، وقيل: جعل السير ظهراً لأن الراكب ما دام سائراً، فكأنه راكب ظهر، وفي رواية الكشميهني على ظهر يسير بالتنوين، ويسير بلفظ المضارع من سار سيراً، والمراد من الظهر المركوب، وعلى هذا الوجه يكون محل يسير نصباً على الحال.

(وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) وهذا التعليق وصله البيهقي قَالَ أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو علي الحافظ أحمد بن محمد بن عبدوس، ثنا أحمد بن حفص بن راشد، حدثني أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن حسين المعلم، فذكره.

(وَعَنْ حُسَيْنٍ) المعلم، ومعطوف على الذي قبله، والتقدير: وقال إبراهيم ابن طهمان، عن حسين، وبذلك جزم أبو نُعَيْم في المستخرج، ويحتمل أن يكون تعليقاً عن حسين لا بقيد كونه من رواية ابن طهمان عنه.

(عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ»)

لم يقيده بالجد في السير، ولا بعده، لكن من يشترط الجد فيه يقول هو مطلق، يحمل على المقيد، وقد وصله الإسماعيلي في كتابه مجموع حديث يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أنا أبو يعلى الموصلي، نا أبو معمر، إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ، نا عبد الله بن معاذ، عن معمر، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن حفص بن عبيد الله، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر.

وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَحَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

#### 14 - باب: هَلْ يُؤَدَّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؟

1109 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ»، قَالَ سَالِمٌ:

(وَتَابَعَهُ)، بِالْوَاوِ، وَفِي رَوَايَةٍ: تَابَعَهُ، بِدُونِ الْوَاوِ، أَي: تَابَعَ حَسِينًا الْمَعْلَمَ (عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ)، الْبَصْرِي، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

(و) تَابَعَهُ أَيْضًا (حَرْبٌ)، هُوَ ابْنُ شَدَادٍ الْيَشْكِرِي، (عَنْ يَحْيَى)، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (عَنْ حَفْصٍ)، هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ، (عَنْ أَنَسٍ)، هُوَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ)، أَمَا مُتَابَعَةُ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، فَوَصَلَهَا أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ فَارَسٍ عَنْهُ، وَأَمَا مُتَابَعَةُ حَرْبٍ، فَوَصَلَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَقَدْ تَابَعَهُمْ مَعْمَرٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبَانَ ابْنُ يَزِيدَ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

#### 14 - باب: هَلْ يُؤَدَّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؟

(باب) بِالتَّنْوِينِ (هَلْ يُؤَدَّنُ) الْمَسَافِرُ الْمَصْلِي (أَوْ يُقِيمُ) مَنْ غَيْرِ أَذَانٍ أَوْ مَعَهُ (إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؟) وَكَذَا بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابْنُ شَهَابٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ، وَفِي رَوَايَةٍ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ) يُقَالُ: أَعْجَلَهُ إِعْجَالًا وَعَجَّلَهُ تَعْجِيلًا، إِذَا اسْتَحْتَهُ (فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ) لَمْ يَبِينَ إِلَى مَتَى يُؤَخَّرُ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِأَنَّهُ إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

(حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ، قَالَ سَالِمٌ) بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ:



«وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ وَيُقِيمُ الْمَغْرِبَ، فَيُصَلِّيَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَمًا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَلَا يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا بِرَكَعَةٍ، وَلَا بَعْدَ الْعِشَاءِ بِسَجْدَةٍ، حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»<sup>(1)</sup>.

1110 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، .....

(وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي رواية: ثبت لفظ ابن عمر. (يَفْعَلُهُ)، أي: التأخير والجمع بين الصلاتين (إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ وَيُقِيمُ الْمَغْرِبَ) يحتمل أن يكون معناه ما يقام به الصلوات في أوقاتها من الأذان والإقامة، ويحتمل أن يراد الإقامة وحدها، وقال ابن رشيد ولم يرد بالإقامة نفس الأداء وإنما أراد يقيم للمغرب، يعني: يأتي بالإقامة لها، فعلى هذا كان مراده بالترجمة هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة، انتهى.

وكذلك الأمر في الاحتمال الثاني المذكور آنفاً. (فَيُصَلِّيَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ) منها، (ثُمَّ قَلَمًا يَلْبَثُ) كلمة ما للمدة، أي: ثم قل مدة لبثه، وذلك اللبث لقضاء بعض حوائجه مما هو ضروري، كما وقع في الجمع بمزدلفة من إناخة الرواحل.

(حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ) منها، (وَلَا يُسَبِّحُ)، أي: ولا يتنفل (بَيْنَهُمَا)، أي: بين المغرب والعشاء (بِرَكَعَةٍ) أراد بها الركعتين من باب إطلاق الجزء على الكل، كما في قوله الآتي بسجدة.

(وَلَا) يسبح أيضاً (بَعْدَ) صلاة (الْعِشَاءِ بِسَجْدَةٍ، حَتَّى)، أي: إلى أن (يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ) فيه كان يسبح، أي: يتنفل، والحاصل أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما كان يتطوع في السفر لا قبل الصلاة ولا بعدها، وكان يصلي في جوف الليل، كما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن هشيم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها، وروي عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كان يتطوع في السفر.

وقد مرَّ اختلاف العلماء فيه في باب من لم يتطوع في السفر في دبر الصلاة. (حَدَّثَنَا)، بالجمع، وفي رواية: حدثني، بالإنفراد (إِسْحَاقُ)، ذكره غير

حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»، يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ<sup>(1)</sup>.

15 - باب: يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

منسوب، ويحتمل أن يكون هو إسحاق بن منصور الكوسج، لأن البُخَارِيَّ قَالَ فِي بَابِ مُقَدِّمِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَفِي كِتَابِ الدِّيَاتِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه، لِأَنَّهُ كَلَّا مِنْهُمَا يَرْوِيَانِ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ وَالبُخَارِيِّ، يَرْوِي مِنْ كُلِّ مَنِهْمَا، وَقِيلَ: جَزَمَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ أَنَّهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه.

(حَدَّثَنَا)، وَفِي رَوَايَةٍ: أَخْبَرَنَا (عَبْدُ الصَّمَدِ) وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، هُوَ التَّنُورِيُّ، (حَدَّثَنَا حَرْبٌ)، ضَدَّ الصَّلَحِ، هُوَ ابْنُ شَدَادٍ أَبُو الْخَطَّابِ الْيَشْكُرِيُّ، (حَدَّثَنَا يَحْيَى)، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (حَفْصُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ)، بَضْمُ الْعَيْنِ (ابْنُ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»، يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ)، قَدْ يَسْتَفَادُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الصَّلَاتَيْنِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الصَّلَاتَانِ بِأَرْكَانِهِمَا وَشُرُوطِهِمَا وَسُنَنِهِمَا مِنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَغَيْرِهِمَا، لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مِطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ، وَرِجَالُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَيَمَانِي وَمُرُوزِي.

15 - باب: يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ

(بَاب) بِالتَّنْوِينِ (يُؤَخَّرُ) الْمَسَافِرُ (الظُّهْرَ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ)، أَي: تَمِيلُ (الشَّمْسُ) وَذَلِكَ إِذَا قَامَ الْفَيءُ، يَقَالُ: زَاغَ عَنِ الطَّرِيقِ، إِذَا عَدَلَ عَنْهُ. (فِيهِ)، أَي: فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ رَوَى (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

1111 - حَدَّثَنَا حَسَّانُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيغَ الشَّمْسُ آخَرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا،

أنا ابن جريج، أَخْبَرَنِي حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ، وَكَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَلَا أَخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: كَانَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ فِي مَنْزِلِهِ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ، وَإِذَا لَمْ تَزْغْ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْعَصْرُ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ التَّاجِرِ الْمُرُوزِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَى آخِرِهِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذَكَرَهُ الْمِزِّي فِي الْأَطْرَافِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ عَسَاكِرَ.

(حَدَّثَنَا حَسَّانُ) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، بِالتَّشْدِيدِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ الْكِنْدِيُّ الْمِصْرِيُّ (الْوَاسِطِيُّ)، أَبُوهُ، فَقَدِمَ مِصْرَ، فَوُلِدَ لَهُ بِهَا حَسَّانُ الْمَذْكُورُ وَاسْتَمَرَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ وَمِائَتِينَ، وَفِي الرِّوَاةِ: حَسَّانُ الْوَاسِطِيُّ الْآخَرُ، لَكِنَّهُ حَسَّانُ بْنُ حَسَّانٍ، يَرْوِي عَنْ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ، ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَوَهُمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ هُنَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ الْمِصْرِيِّينَ. (قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ)، بِلَفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّفْضِيلِ.

(ابْنُ فَضَالَةَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ الْمَخْفُفَةُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْقَتْبَانِيُّ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمَثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَبِالْمَوْحِدَةِ وَبِالنُّونِ، قَاضِي مِصْرَ، إِمَامٌ مُجَابِ الدَّعْوَةِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، (عَنْ عُقَيْلٍ)، بِضَمِّ الْعَيْنِ، هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْإِيلِيِّ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيغَ) أَي: تَمِيلَ (الشَّمْسُ آخَرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا) فِي وَقْتِ الْعَصْرِ.

وَفِي رِوَايَةٍ قَتِيبَةَ عَنِ الْمُفَضَّلِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عُقَيْلٍ، يُوْخِرُ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ،

وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ<sup>(1)</sup>.

فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق، وله من رواية شابة عن عقيل حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما. (وَإِذَا زَاغَتْ) الشمس، أي: أن يرتحل ولا بد من تقييده بهذا القيد، كما في الرواية التي تأتي، وإذا زاغت.

وفي بعض النسخ: فإذا زاغت، بالفاء (صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ) واستدل من يرى الجمع بهذا الحديث على أن من كان نازلاً في وقت الأولى، فالأفضل أن يجمع بينهما بضم العصر إلى الظهر، وأنه إذا كان سائراً فالأفضل تأخير الأولى حتى يجمع بينها وبين العصر إذا وثق بنزوله، ووقت العصر باق، وأما إذا كان سائراً في وقتيهما جميعاً فله أن يجمع على ما يراه من التقديم أو التأخير، ولكن الأفضل أن يؤخر الأولى إلى الثانية للخروج من خلاف من خالف في التقديم من الأئمة.

وقال ابن بطال: اختلفوا في وقت الجمع، فقال الجمهور إن شاء جمع بينهما في وقت الأولى، وإن شاء جمع في وقت الثانية، قَالَ: وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه يصلي الظهر في آخر وقتها، ثم العصر في أول وقتها، ولا يجوز الجمع في وقت أحدهما إلا بعرفة والمزدلفة، وهذا قول بخلاف الآثار، انتهى.

وقد مر أن في هذا الباب أقوالاً وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لم يخالف الآثار قط، فإنه احتج فيما ذهب إليه بالكتاب والسنة والقياس.

وحمل أحاديث الجمع على الجمع الصوري، ففيما قاله عمل بجميع الآثار، وفيما قاله ابن بطال ومن رأى الجمع المعنوي إهمال للبعض مع أنه فيما نقل عن الجمهور مخالفة للحديث المذكور، وهو ظاهر فترقب.

ورجال إسنادهما هذا الحديث ما بين مصري بالميم وأيلي ومدني، وقد أخرج منه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة أيضاً.

(1) طرفه 1112 - تحفة 1515.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر رقم (704).

16 - باب: إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَمَا  
زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

1112 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ»<sup>(1)</sup>.

16 - باب: إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَمَا  
زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

(باب) بالتونين (إِذَا ارْتَحَلَ) المسافر (بَعْدَمَا زَاغَتِ)، أي: مالت (الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ) ولم يذكر فيه العصر، لأن في حديث الباب كذلك، ويفهم من هذه الترجمة والتي قبلها أن الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذهب إلى أن جمع التأخير يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ)، وفي رواية: قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ)، هو المذكور سابقاً، (عَنْ عُقَيْلٍ)، بضم العين، ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ويروى: النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ) عن راحلته، (فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ) وفي رواية: فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ) وهذا الحديث بعينه هو الحديث المذكور فيما قبل، غير أنه أخرج هناك عن حسان الواسطي، عن المفضل ابن فضالة، وهنا عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عن المفضل، ولم يذكر في الطريقتين العصر، والمحفوظ عن عقيل الراوي في الكتب المشهورة هكذا بدون ذكر العصر.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما، وبه احتج من أبى جمع التقديم.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأننا لا نسلم أن مقتضى الحديث ما ذكره، بل مقتضاه الذي

يقتضيه التركيب أنه لا يجمع إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس، بل يصلي الظهر في وقته، ثم يركب ولا يصلي العصر عقيب الظهر، بل يصلي العصر بعد ذلك في وقتها، وعن هذا حكى عن أبي داود أنه قَالَ ليس في تقديم الوقت حديث قائم، فإن قيل قد روى إسحاق بن راهويه هذا الحديث عن شابة بن سوار، عن الليث عن عقيل، عن الزُّهْرِيِّ، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ ارْتَحَلَ، قَالَ النُّووي: وإسناده صحيح.

فالجواب: أن أبا داود أنكره على إسحاق، وأخرجه الإسماعيلي، وأعله بتفرد إسحاق عن شابة وشابة وإن كان من رجال الجماعة، ولكنه يدعو إلى الإرجاء، قاله زكريا بن يَحْيَى التياحي، وقال مُحَمَّد بن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئًا.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس ذلك بقادح، يعني: تفرد إسحاق عن شابة، فإنهما إمامان حافظان، وقد وقع نظيره في الأربعين للحاكم، عن أبي العباس مُحَمَّد بن يعقوب هو الأصم، عن مُحَمَّد بن إسحاق الصنعاني، وهو أحد شيوخ مسلم، عن حسان بن عبد الله الواسطي عن المفضل بن فضالة، عن عقيل، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ رَكَبَ، انْتَهَى.

وفيه: أن في ثبوت هذه الزيادة نظرًا، ألا يرى أن الحاكم لم يورده في مستدركه مع شهرته في تساهله في التصحيح والبخاري مع تتبعه في أشياء على الحنفية لم يذكر هذه الزيادة، كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ، فإن قيل له طريق آخر رواه الطبراني في الأوسط، نا مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن نصر بن منذر الأصبهاني، ثنا هارون بن عبد الله الجمال، نا يعقوب بن مُحَمَّد الزُّهْرِيُّ، نا مُحَمَّد بن سعدان، نا ابن عجلان، عن عبد الله بن الفضل، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَزَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي أَوَّلِ الْعَصْرِ،

وكان يفعل ذلك في المغرب والعشاء، وقال: تفرد به يعقوب بن مُحمَّد.

فالجواب: أنه قالَ أحمد يعقوب بن مُحمَّد ليس بشيء، وقال أبو زرعة واهي الحديث، وقال صالح عن ابن معين، أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي، فإن قيل في الباب عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه أحمد، ولفظه كان إذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب الحديث، ورواه الشافعي والبيهقي أيضًا.

فالجواب: أن في سنده حسين بن عبد الله، وهو ضعيف جدًا كما مر.

وقال الحافظ العسقلاني: والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ أبي داود: حَدَّثَنَا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الرملي الهمداني، نا المفضل بن فضالة، والليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر وإن ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر، حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك إن غاب الشفق قبل أن يرتحل، جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما.

وقال العيني: أنكر أبو داود هذا الحديث، وهشام بن سعد ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد لم يكن بالحافظ، وأبو الزبير اسمه مُحمَّد بن مسلم بن تدرس، وأبو الطفيل اسمه عامر بن واثلة، فإن قيل قد روى أبو داود أيضًا، وقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر، حتى يجمعها إلى العصر، فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى يصلها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء، فصلاها مع المغرب.

فالجواب أنه قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا قَتِيبَةُ وَحْدَهُ، يَعْنِي: تَفَرَّدَ بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ قَتِيبَةُ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرَهُ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثٌ مُعَاذٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ الْحَافِظُ لَمْ يَحْدِثْ بِهِ إِلَّا قَتِيبَةُ، وَيُقَالُ إِنَّهُ غَلَطَ، وَوَضَعَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ مَوْضِعَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّ الْحَدِيثَ مُوَضَّوعٌ، وَقَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَحَكَى عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ لِقَتِيبَةَ بْنُ سَعِيدٍ مَعَ مَنْ كَتَبْتَ عَنِ اللَّيْثِ بْنُ سَعْدٍ حَدِيثَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، فَقَالَ: كَتَبْتُهُ مَعَ خَالِدِ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَكَانَ خَالِدُ الْمَدَائِنِيِّ يَدْخُلُ الْأَحَادِيثَ عَلَى الشُّيُوخِ، انْتَهَى وَخَالِدُ الْمَدَائِنِيِّ هَذَا هُوَ أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَدَائِنِيُّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: لَهُ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَاللَّيْثُ بَرِيءٌ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدٍ عَنْهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَوَرَدَ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ حَدِيثٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ تَعْلِيْقًا وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنْزَلًا فِي السَّفَرِ، فَأَعْجَبَهُ، أَقَامَ فِيهِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْتَحِلُ، فَإِذَا لَمْ يَتَّهِأْ لَهُ الْمَنْزَلُ مَدَّ فِي السَّيْرِ، فَسَارَ حَتَّى يَنْزِلَ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مُوقُوفٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُجْزِئًا بِوَقْفِهِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

### فَائِدَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ مِنْ جَوْزِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ، تَقْدِيمُ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الْوَقْتَ لَهَا حَقِيقَةٌ، وَلِلثَّانِيَةِ تَبَعًا، فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مُتَبَوِّعِهَا، وَأَنَّ يَنْوِي الْجَمْعَ فِي الْأَوَّلَى، وَأَنَّ يُوَالِيَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْجَمْعَ يَجْعَلُهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِنَمْرَةٍ وَآلَى بَيْنَهُمَا، وَتَرَكَ الرُّوَاقِبَ، نَعَمْ، لَا يَضُرُّ، فَصَلَ سَيْرَ فِي الْعَرَفِ، وَإِنْ جَمَعَ تَأْخِيرًا فَلَا يَشْتَرُطُ إِلَّا نِيَّةَ التَّأْخِيرِ لِلْجَمْعِ فِي



## 17 - باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ

1113 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا»<sup>(1)</sup>.

وقت الأولى ما بقي قدر ركعة، فإن أخرجها حتى فات وقت الأداء بلا نية للجمع عصى وقضى، كذا ذكره القسطلاني.

## 17 - باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ

(باب) حكم (صَلَاةِ الْقَاعِدِ) وإنما أطلق الترجمة ليتناول صلاة المتنفل قاعدًا لعذر ولغير عذر، وصلاة المفترض عند الفجر، سواء كان المصلي إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وفي رواية سقط لفظ ابن سعيد، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ)، أي: والحال، أنه (شَاكٍ)، بالتنوين وأصله شاكٍ، فاعل إعلال قاض، أي: مريض، كأنه يشكو عن مزاجه انحرافًا عن الاعتدال.

وفي رواية: شاكٍ، بإثبات الياء، وفيه شذوذ.

(فَصَلَّى جَالِسًا) لكونه خدش شقه الأيمن على ما سيأتي.

(وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ ﷺ (إِلَيْهِمْ أَنْ) هي المفسرة لوقوعها بعد معنى القول (اجْلِسُوا) وهذا منسوخ بصلاته ﷺ في مرض موته جالسًا، والناس خلفه قِيَامًا، كما مر في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ من صلاته (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أي: ليقتمد به، (فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ) رأسه من الركوع (فَارْفَعُوا) أنتم أيضًا، وزاد في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وإذا قَالَ: سمع الله لمن

1114 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَسٍ فَخُدَشَ - أَوْ فَجُحِشَ - شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ »<sup>(1)</sup>.

1115 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ،

حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون، وقد مر أنه منسوخ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ)، هو سُفْيَانُ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شُهَاب، (عَنْ أَنَسٍ)، ويروى عن أنس بن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَسٍ)، ويروى: عن فرس، (فَخُدَشَ) بضم الخاء المعجمة وكسر الدال وآخره شين معجمة، أي: انقشر جلده، (أَوْ فَجُحِشَ) شك من الراوي، وهو بضم الجيم وكسر الحاء المهملة، وآخره شين معجمة أيضًا، ومعناها واحد، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ، أي: انخدش جلده، وخدش الجلد قشره يعود يخدشه خدشًا وخدوشًا.

(شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ) من الركوع (فَارْفَعُوا) معه، (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا) وفي رواية: فقولوا: اللَّهُمَّ ربنا (وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو، وقد أخرج البُخَارِيُّ هذا الحديث في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وقد مر الكلام فيه مستقصى.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) أي: ابن بهرام الكوسج أبو يعقوب، (قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) بفتح الراء في الأول، وبضم العين وتخفيف الموحدة في الثاني، وقد مر في باب اتباع الجنائز من الإيمان.

(أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ) المعلم كما صرح به في الباب الذي بعده.

(1) أطرافه 378، 689، 732، 733، 805، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684 - تحفة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ،  
أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ،  
عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - وَكَانَ مَبْسُورًا - .....

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة، ابن حصيب وقد مر في آخر كتاب  
الحيض، (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وقد سبق ذكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
في التيمم.

(أَنَّهُ سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ)، قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَأَخْبَرَنَا، وفي نسخة: وحدثني، وفي أخرى: (أَخْبَرَنَا) بدون الواو  
(إِسْحَاقُ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والمراد به إسحاق بن منصور شيخه في  
الإسناد الذي قبله، وقال الْعَيْنِيُّ: هو إسحاق بن إبراهيم، نص عليه الكلاباذي  
والمزي في الأطراف، وفي رواية: وزاد إسحاق، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن  
عبد الوارث، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) عبد الوارث بن سعيد التنوري، (قَالَ: حَدَّثَنَا  
الْحُسَيْنُ) بالألف واللام للمح الصفة الأصلية، وهو المعلم المذكور سابقاً.

(عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ) عبد الله المذكور، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عِمْرَانُ بْنُ  
حُصَيْنٍ) بالتنكير، وفي رواية الحصين بالتعريف، ففيه التصريح بسماع عبد الله  
ابن بريدة، عن عمران، واستغنى به عن تكلف ابن حبان في إقامة الدليل على أن  
ابن بريدة معاصر عمران، حيث قَالَ في صحيحه هذا إسناد قد توهم من لم يحكم  
صناعة الأخبار ولا تفقه في صحيح الآثار أنه منفصل غير متصل، وليس كذلك،  
فإن عبد الله بن بريدة ولد في السنة الثالثة من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلما  
وقعت واقعة عثمان رضي الله عنه خرج بريدة بابنيه عبد الله وسليمان فسكن  
البصرة وبها إذ ذاك عمران بن حصين وسمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسمع  
منهما.

(وَكَانَ مَبْسُورًا) بسكون الموحدة بعدها سين مهملة، أي: كان معلولاً  
بالباسور، وهي علة تحدث في المقعدة واحد البواسير، وهي في عرف الأطباء  
نفاطات تحدث على نفس المقعدة، ينزل منها كل وقت مادة، قَالَ الْحَافِظُ  
الْعَسْقَلَانِيُّ: يقال بالموحدة، وبالنون، أو الذي بالموحدة ورم في باطن  
المقعدة، والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد.

قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ»<sup>(1)</sup>.

(قَالَ: سَأَلْتُ)، وفي رواية أنه سأل (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ)، أي: النفل أو الفرض على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى، ثم سؤال عمران عن الرجل خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، بل الرجل والمرأة في ذلك سواء. (قَاعِدًا، فَقَالَ) ﷺ: (إِنْ صَلَّى) حال كونه (قَائِمًا، فَهُوَ أَفْضَلُ) وأكثر ثوابًا، (وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا) بالنون من النوم، أي: مضطجعًا على هيئة النائم، كما يدل عليه قوله ﷺ في رواية أبي داود والنسائي قم، فإن لم يستطع، فعلى جنب، وقد ترجم له النسائي باب صلاة النائم، ويدل عليه أيضًا ما رواه أحمد في مسنده، نا عبد الوهاب الخفاف، عن سعيد، عن حسين المعلم، قَالَ: وقد سمعته عن حسين، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كنت رجلًا ذا أسقام كثيرة، فسألت رسول الله ﷺ عن صلاتي قاعدًا، فقال: صلاتك قاعدًا على النصف من صلاتك قائمًا، وصلاة الرجل مضطجعًا على النصف من صلاته قاعدًا، فهذا فسر أن معنى قوله نائمًا بالنون مضطجعًا، وأنه في حق من به سقم، بدلالة قوله: كنت رجلًا ذا أسقام كثيرة.

(فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ) يستثنى من عمومهِ النَّبِيُّ ﷺ، فإن صلاته قاعدًا لا ينقص أجرها عن صلاته قائمًا، لحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بلغني أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ قَائِمًا»، فأتيته، فوجدته يصلي جالسًا، فوضعت يدي على رأسي، فقال ما لك يا عبد الله، فأخبرته، فقال: أجل، ولكني لست كأحد منكم، أخرجني مسلم وأبو داود والنسائي، وهذا ينبئ أن المتكلم داخل في عموم خطابه، وهو الصحيح، وقد عد الشافعية هذه المسألة من خصائصه ﷺ، وقال القاضي عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعدًا، قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله: لست كأحد منكم، فيكون هذا مما خص به، قَالَ الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع، يعني: للقادر، لكن قوله: ومن صلى نائمًا يفسده، لأن

المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، فإني لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك، قَالَ: فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ بَعْضُ الرِّوَاةِ أَدْرَجَهَا فِي الْحَدِيثِ قِيَاسًا مِنْهُ لِلْمُضْطَجِعِ عَلَى الْقَاعِدِ، أَوْ اعْتِبَارًا بِصَلَاةِ الْمَرِيضِ، فَالْتَطَوُّعُ لِلْقَاعِدِ عَلَى الْقَعُودِ جَائِزٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، كَمَا يَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَتَطَوُّعَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْقَعُودَ شَكْلٌ مِنْ أَشْكَالِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْاضْطِجَاعِ، وَأَمَّا أَمْرُ قِيَاسِ صَلَاةِ الصَّحِيحِ بِصَلَاةِ الْمَرِيضِ، فَظَاهِرٌ فَسَادُهُ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَرِيضَ الْمَفْتَرَضَ الَّذِي يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَحَامَلَ فَيَقُومُ مَعَ مَشَقَّةٍ، فَجَعَلَ أَجْرَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ الْقَائِمِ تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْقِيَامِ، مَعَ جَوَازِ قَعُودِهِ، انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهُوَ حَمْلٌ مَتَّجٍ، وَيُؤَيِّدُهُ صَنِيعُ الْبُخَارِيِّ، حَيْثُ أَدْخَلَ فِي الْبَابِ حَدِيثِي عَائِشَةَ وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُمَا فِي صَلَاةِ الْمَفْتَرَضِ قِطْعًا، فَمَنْ صَلَّى فَرْضًا قَاعِدًا، وَكَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ أَجْزَأَهُ، وَكَانَ هُوَ وَمَنْ صَلَّى قَائِمًا سَوَاءً، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنْسَ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَوْ تَحَامَلَ هَذَا الْمَعْذُورُ وَتَكَلَّفَ الْقِيَامَ، وَلَوْ شَقَّ عَلَيْهِ كَانَ أَفْضَلَ لِمَزِيدِ أَجْرِ تَكَلُّفِ الْقِيَامِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ عَلَى ذَلِكَ كَنْظِيرَ أَجْرِهِ عَلَى أَصْلِ الصَّلَاةِ، فَيَصِحُّ أَنْ أَجْرُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى النِّفْلَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ أَجْزَأَهُ، وَكَانَ أَجْرُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ الْقَائِمِ بَغَيْرِ إِشْكَالٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْبَاجِي إِنْ الْحَدِيثَ فِي الْمَفْتَرَضِ وَالْمَتَنَفِّلِ مَعًا فَإِنْ أَرَادَ بِالْمَفْتَرَضِ مَا قَرَّنَاهُ، فَذَلِكَ وَإِلَّا فَقَدْ أَبَى ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَابْنِ الْمَاجْشُونِ، وَإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي وَابْنَ شُعْبَانَ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّ وَالْداوودِيَّ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّهُمْ حَمَلُوا حَدِيثَ عِمْرَانَ عَلَى الْمَتَنَفِّلِ، وَكَذَا نَقَلَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: وَأَمَّا الْمَعْذُورُ إِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَائِمِ، قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَشْهَدُ لَهُ يَشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجِهَادِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ لَهُ صَالِحٌ مَا كَانَ يَعْمَلُ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ، وَلِهَذَا الْحَدِيثُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ، سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَاعِدَةُ تَغْلِيْبِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَبُولُ عَذْرِ مَنْ لَهُ عَذْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه، قال: قدم النبي ﷺ المدينة، وهي محمة، فحم الناس، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود، فقال: صلاة القاعد نصف صلاة القائم، رجاله ثقات، وعند النسائي متابع له من وجه آخر، وهو وارد في المعذور، فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه هذا، ثم إن نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعا، قد تبعه ابن بطال على ذلك، بل زاد، حيث ادعى أن الرواية من صلى بإيماء على أنه جار ومجرور، وأن المجرور مصدر أومئ، قال: وقد غلط النسائي في حديث عمران ابن حصين رضي الله عنه، وصحفه وترجم له باب صلاة النائم، وظن أن قوله ﷺ: «من صلى نائماً إنما هو من صلى نائماً»، قال: والغلط فيه ظاهر، لأنه ثبت عن النبي ﷺ، أنه أمر المصلي إذا غلبه النوم أن يقطع الصلاة، ثم بين ﷺ معنى ذلك، فقال: لعله يستغفر، فيسب نفسه، فكيف يأمره بقطع الصلاة، وهي مباحة له، وله عليها نصف أجر القاعد، قال: والصلاة لها ثلاثة أحوال أولها القيام، فإن عجز عنه فالقعود ثم إن عجز عنه فالإيماء، قال: وليس النوم من أحوال الصلاة، وقال الشيخ زين الدين العراقي أما نفي الخطابي وابن بطال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا للقادر، فمردود، فإن في مذهبنا<sup>(1)</sup> وجهين: الأصح منهما الصحة، وعند المالكية فيه ثلاثة أوجه، حكاها القاضي عياض في الإكمال:

أحدها: الجواز مُطلقاً في الاضطرار والاختيار للصحيح والمريض لظاهر الحديث، وهو الذي صدر به القاضي كلامه.

والثاني: منعه مُطلقاً لهما، إذ ليس من هيئة الصلاة.

والثالث: إجازته لعدم قوة المريض فقط، وقد روى الترمذي بإسناده عن الحسن البصري جوازه، حيث قال: نا مُحَمَّد بن بشار، نا ابن أبي عدي، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، قال: إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع

قائماً وجالساً ومضطجعاً، فكيف يدعي مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق، وأما ما ادعاه ابن بطل على النَّسَائِيَّ من أنه صحفه، فقال: نائماً، وإنما الرواية بإيماء على الجار والمجرور، فلعل التصحيف من ابن بطل وإنما الجأه إلى ذلك حمل قوله نائماً على النوم حقيقة الذي أمر المصلي إذا وجده أن يقطع الصلاة، وليس المراد ههنا إلا الاضطجاع لمشابهته بهيئة النائم، وحكى القاضي عياض في الإكمال أن في بعض الروايات مضطجعاً مكان نائماً، وبه فسرهُ أحمد بن خالد الوهبي، فقال: نائماً يعني: مضطجعاً، وقال الشيخ زين الدين العراقي وبه فسرهُ البُخَارِيُّ في صحيحه، فقال بعد إيراده للحديث، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نائماً عندي مضطجعاً.

وقال أيضًا: وقد بوب عليه النَّسَائِيُّ فضل صلاة القاعد على النائم، ولم أر فيه باب صلاة النائم كما فعله ابن بطل، هذا، وقال التِّرْمِذِيُّ يحمل الحديث عند بعض أهل العلم على صلاة التطوع.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: كذلك حمّله أصحابنا على صلاة النفل، حتى استدّلوا به في جواز صلاة النفل قاعداً، مع القدرة على القيام، وقال صاحب الهداية: ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام، لقوله ﷺ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»، وحكى عن الباقي من أئمة المالكية أنه حمّله على المصلي فريضة لعذر أو نافلة لعذر، أو لغير عذر، وقيل: في حديث عمران حجة على أبي حنيفة من أنه إذا عجز عن القعود سقطت الصلاة، حكاه الغزالي، عن أبي حنيفة في الوسيط، قَالَ الْعَيْنِيُّ: لا يصح هذا، ولم ينقل هذا أحد من أصحابنا عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، ولهذا قال الرافعي لكن هذا النقل لا يكاد يلغى في كتبهم، ولا في كتب أصحابنا، وأما الثابت عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إسقاط الصلاة إذا عجز عن الإيماء بالرأس، واستدل بحديث عمران من قَالَ لا يتنقل المريض بعد العجز عن الصلاة على الجنب والإيماء بالرأس إلى فرض آخر من الإيماء بالطرف، وحكى ذلك عن أبي حنيفة ومالك، إلا أنهما اختلفا، فأبو حنيفة يقول: يقضي بعد البرء، ومالك يقول لا قضاء عليه، وحكى صاحب البيان عن بعض الشافعية وجهها مثل مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال جمهور الشافعية: إن عجز عن الإشارة بالرأس، أو مأ بطرفه، فإن لم يقدر على تحريك الأجنان أجرى أفعال الصلاة على لسانه، فإن اعتقل لسانه أجرى القرآن والأذكار على قلبه، وما دام عاقلاً لا تسقط عنه الصلاة، فجعلوا مناصب الصلاة حصول العقل، فحيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بها، فيأتي بما يستطيعه بدليل قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم»، هكذا استدل به الغزالي، وتعقبه الرافعي بأن الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه الأمور به، والقعود لا يشتمل على القيام، وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتي بالقعود أتى بما استطاعه من القيام مثلاً، ولكننا نقول يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض، فإذا عجز عن الأعلى أتى بالأدنى.

وقال الترمذي: وقال سُفْيَانُ الثوري في هذا الحديث من صلى جالساً فله نصف أجر القائم، قَالَ: هذا للصحيح، ولمن ليس له عذر، فأما من كان له عذر من مرض أو غيره، فصلى جالساً فله مثل أجر القائم.

وقال النووي: إذا صلى قاعداً صلاة النفل مع القدرة على القيام، فهذا له نصف ثواب القائم، فأما إذا صلى النفل قاعداً لعجزه عن القيام، فلا ينقص ثوابه، بل يكون كثوابه قائماً.

وأما الفرض فإن صلاته قاعداً مع القدرة على القيام لا يصح فضلاً عن الثواب، وإن صلى قاعداً لعجزه عن القيام أو مضطجعا، لعجزه عن القعود، فثوابه كثوابه قائماً، لا ينقص، وفي شرح الترمذي إذا صلى الفرض قاعداً مع قدرته على القيام لا يصح.

وقال أصحابنا وإن استحله يكفر، وجرت عليه أحكام المرتدين، كما لو استحل الزنا أو الربا أو غيره من المحرمات الشائعة التحريم.

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون إلا شيخ المؤلف وابن بريدة فمروزيان وقد أخرج مثله المؤلف في الباين التاليين أيضاً وكذا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.



## 18 - باب صلاة القاعد بالإيماء

1116 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ - وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ مَرَّةً: عَنْ عِمْرَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» .....

## 18 - باب صلاة القاعد بالإيماء

(باب) حكم (صلاة القاعد بالإيماء) ظاهره كان آتياً بما استطاع من الصلاة، وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لشرعية الصلاة بها، وهو محل النزاع أن المؤلف يختار جواز الإيماء، وهو أحد الوجهين للشافعية، والموافق للمشهور عند المالكية من جوازه قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود والأصح عند المتأخرين عدم الجواز للقادر وإن جاز التنفل مضطجعا، بل لا بد من الإتيان بهما حقيقة.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ)، بفتح الميمين بينهما عين ساكنة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ) بكسر اللام المشددة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة (أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا) بالموحدة الساكنة.

(وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ) شيخ المؤلف (مَرَّةً: عَنْ عِمْرَانَ) ابنِ حُصَيْنٍ بدل قوله إن عمران بن حصين، (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ)، أي: والحال أنه (قَاعِدٌ، فَقَالَ: مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ) من القاعد، (وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النائم لا يقدر على الإتيان بالأفعال، فلا بد له من الإشارة إليها، فإن النوم بمعنى الاضطجاع كناية عنه، وقال الإسماعيلي معترضاً على المؤلف رَجَمَهُ اللَّهُ ترجم بالإيماء، ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم، فكأنه صحف نائماً بإيماء الذي هو مصدر أوماً هذا، وليس كذلك، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «نَائِمًا عِنْدِي مُضْطَجِعًا هَا هُنَا»<sup>(1)</sup>.

### 19 - باب: إِذَا لَمْ يُطِيقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ

وَقَالَ عَطَاءٌ: «إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ، صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)، يعني: الْبُخَارِيُّ نفسه قوله: (نَائِمًا عِنْدِي)، أي: (مُضْطَجِعًا هَا هُنَا)، فكان الْبُخَارِيُّ كوشف بذلك.

وقد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث، قَالَ عبد الوارث النائم المضطجع أخرجه الإسماعيلي، وقال معنى قوله نائماً، أي: على جنب، وزعم ابن التين أن في رواية الأصيلي ومن صلى بإيماء، فلذلك بوب عليه الْبُخَارِيُّ باب صلاة القاعد بالإيماء، قَالَ الْعَيْنِيُّ: إن صحت هذه الرواية فالمطابقة بين الحديث والترجمة ظاهرة جداً، فلا يحتاج إلى التكلف المذكور، والله أعلم.

### 19 - باب: إِذَا لَمْ يُطِيقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ

(باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُطِيقْ) أي: المصلي أن يصلي (قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ).

(وَقَالَ عَطَاءٌ)، هو ابن أبي رباح: (إِنْ) وفي رواية: إِذَا (لَمْ يَقْدِرْ) لمانع شرعي من مرض وغيره (أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ، صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ) وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه بمعناه، ومطابقته للترجمة من حيث إن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك، وبيان ذلك أن الترجمة تدل على أن المصلي إذا عجز عن الصلاة قاعداً يصلي على جنبه، والأثر يدل على أنه إذا عجز عن التحول إلى القبلة يصلي إلى أي جهة كان وجهه، فالعجز جامع بين الأثر والترجمة.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة يسقط عنه الصلاة، وقد حكاه الغزالي عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وتعقب: بأنه لم يوجد في كتب الحنفية.

1117 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبُ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(1)</sup>.

وقال العيني: وليس هذا بأول ما قَالَ الغزالي في أَبِي حَنِيفَةَ، وهو غير صحيح، ولا هو منقول عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد مر هذا عن قريب.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب لعبد الله بن عثمان المروزي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المبارك وليس في رواية لفظ ابن المبارك، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (الحُسَيْنُ) بلام التعريف، وفي رواية: حسين بدونها.

(المُكْتَبُ)، اسم فاعل من الإكتاب، وقيل: من التكتيب، وهو صفة الحسين، وهو ابن ذكوان المعلم الذي يعلم الصبيان الكتابة، وقد مر ذكره.

(عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ) هو عبد الله المار ذكره، (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ) أي عن صلاة المريض، كما في رواية الترمذي، ويدل عليه قوله: كانت بي بواسير.

(فَقَالَ) ﷺ: (صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ) أن تصلي قائمًا (فَقَاعِدًا)، أي: فصل قاعدًا، (فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ) أن تصلي قاعدًا (فَعَلَى جَنْبٍ) أي: فصل مضطجعًا على جنبك، لأنه ﷺ خاطب عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، وقال أولاً في جوابه صل قائمًا، ولكن لم يبين فيه على أي جنب وهو بظاهره يتناول الأيمن والأيسر.

وبه جزم الرافعي، وقال: إلا أنه لو اضطجع على جنبه الأيسر ترك السنة، وكأنه أشار بهذا إلى ما رواه الدارقطني من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ صل على جنبك الأيمن مستقبل القبلة بوجهك الحديث.

واستدل بعضهم على استحباب كونه على الجنب الأيمن، بالحديث الصحيح المتفق عليه من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي

رسول الله ﷺ إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، الحديث.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: وفي قوله: فإن لم يستطع فعلى جنب حجة لأصح الوجهين لأصحابنا، أي: القولين للشافعية أنه يضطجع على شقه الأيمن مستقبل القبلة، وهو قول أحمد بن حنبل، كما يوجه الميت في اللحد لقوله عليه الصلاة والسلام في أثناء حديث البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً.

والوجه الثاني: أن يستلقي على ظهره، ويجعل رجله إلى القبلة، ويومئ بالركوع والسجود إلى القبلة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

وفي المسألة وجه ثالث حكاه الرافعي، وضعفه: أنه يضطجع على جنبه الأيمن وأخمصاه إلى القبلة.

وقال العيني: اختلفت الروايات عن أصحابنا في القعود إذا عجز عن القيام كيف يقعد، فروى مُحَمَّد، عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجلس كيف شاء، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا افتتح الصلاة يتربع وإذا ركع يفرش رجله اليسرى، ويجلس عليها.

وعن أبي يوسف: أنه يتربع في جميع صلاته.

وعن زفر: أنه يفرش رجله اليسرى في جميع صلاته، والصحيح رواية مُحَمَّد، لأن عذر المريض يسقط الأركان عنه فلأن يسقط عنه الهيئات أولى، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه، وإن فعل ذلك وهو يخفض رأسه أجزأه، ويكون مسيئاً.

وفي البنايع: إن وجد منه تحريك رأسه يجوز وإلا لا، وإن لم يستطع القعود استلقى على ظهره، وجعل رجله إلى القبلة، وأوماً بالركوع والسجود.

وقال الشيخ حميد الدين الضرير: يوضع وسادة تحت رأسه، حتى يكون شبهه القاعد، ليتمكن من الإيماء بالركوع والسجود، إذ حقيقة الاستلقاء تمنع

الأصحاء عن الإيماء، فكيف المرضى .

واختلفت الروايات عن أصحابنا في كيفية الاستلقاء، ففي ظاهر الرواية يصلي مستلقيًا على قفاه ورجلاه إلى القبلة .

وروى ابن كأس عنهم : أنه يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة، فإن عجز عن ذلك استلقى على قفاه، وهو قول الشَّافِعِيِّ، وقول مالك وأحمد كظاهر الرواية المذكورة، ثم قوله : فإن لم تستطع استدل به من قَالَ لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام وقد حكاه القاضي عياض عن الشَّافِعِيِّ .

وعن مالك وأحمد وإسحاق : لا يشترط العدم، بل وجود المشقة والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام، أو خوف زيادة المرض أو الهلاك، ولا يكفي بأدنى مشقة، ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة، وخوف الغرق، لو صلى قائمًا فيها، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامنًا في الجهاد، ولو صلى قائمًا لرآه العدو، فتجوز له الصلاة قاعدًا أو لا فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز، لكن يقضي لكونه عذرًا نادرًا .

واستدل به على تساوي عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال، خلافًا لمن فرق بينهما كإمام الحرمين، ويدل للجمهور أيضًا حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبراني بلفظ يصلي قائمًا، فإن نالته مشقة فجالسًا، فإن نالته مشقة صلى نائمًا، الحديث، فاعتبر في الحالين وجود المشقة، ولم يفرق كذا ذكره الحافظ العسقلاني .

قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن من يلقيه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر اقرأ الفاتحة قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة يلقيه ذلك تلقينًا وهو يفعل جميع ما يقوله له بالنطق أو الإيماء .

## 20 - باب: إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ، أَوْ وَجَدَ خِفَةً، تَمَّمَ مَا بَقِيَ

## 20 - باب: إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ، أَوْ وَجَدَ خِفَةً، تَمَّمَ مَا بَقِيَ

(باب) بالتنوين (إِذَا صَلَّى) المريض العاجز عن القيام، (قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ) في أثناء صلاته بأن خلصت له عافية، (أَوْ وَجَدَ خِفَةً) في مرضه، بحيث وجد قدرة على القيام، (تَمَّمَ مَا بَقِيَ) من صلاته، وفي رواية: يتم بضم المثناة التحتية وكسر الفوقية، وفي أخرى يتم بضم التحتية وكسر الميم الأولى.

ولا يستأنف في الوجهين، وهذه الترجمة بهذين الوجهين أعم من أن يكون في الفرض أو النفل، لا كما قاله البعض أن قوله ثم صح يتعلق بالفريضة، وقوله: أو وجد خفة يتعلق بالنافلة، لأن هذه دعوى بلا برهان، لأن الذي حمله على هذا لا يخلو إما أن يكون لبيان أن حكم الفرض في هذا خلاف حكم النفل، وإما لأجل المطابقة بين الترجمة وحديثي الباب، فإن كان الوجه الأول فليس فيه خلاف عند الجمهور منهم أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والشافعي وأبو يوسف، حيث قالوا إن المريض إذا صلى قاعداً، ثم صح، أو وجد قوة مقدار ما يقدر بها على القيام، فإنه يتم صلاته قائماً، خلافاً لمحمد بن الحسن، فإنه قال: يستأنف صلاته، ففي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على القول بالاستئناف، وأغرب ابن المنير، حيث قال أراد البخاري بهذه الترجمة دفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبعض، فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً، ثم استطاع القيام، فإن قيل أليس هذا بناء القوي على الضعيف، فالجواب لا، لأن تحريمته لم تنقعد للقيام لعدم القدرة عليه وقت الشروع في الصلاة، وإن كان الوجه الثاني فلا يحتاج فيه إلى التفرقة لبيان وجه المطابقة بأن يقال إن الشق الثاني من الترجمة يطابق حديث الباب، لأنه في النفل، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الأول بالقياس عليه، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض الصلاة قاعداً وبعضها قائماً، وهذا كله تعسف، وما أوقع الشراح في هذه التعسفات إلا قول ابن بطل هذه الترجمة تتعلق بالفريضة، وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يتعلق بالنافلة، وتقييد ابن بطل المطلق بلا دليل تحكم، بل الترجمة على عمومها، وإن كان حديث الباب في النفل، لأنه قد ذكر غير مرة أن أدنى ملاءمة بين الترجمة والحديث كاف، وذلك أن القيام في حق المتنفل غير

وَقَالَ الْحَسَنُ<sup>(1)</sup>: «إِنْ شَاءَ الْمَرِيضُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَائِمًا وَرَكَعَتَيْنِ قَاعِدًا».

متأكد، وله أن يتركه من غير عذر، والدليل عليه ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلة طويلة، قاعداً، رواه مسلم والأربعة، وفي حق المريض العاجز عن القيام يكون كذلك، لأن تحريمته لا تنعقد لذلك، كما مر، فيكون المتنفل والمفترض سواء في ذلك، ففتناولهما الترجمة من هذه الحثية.

(وَقَالَ الْحَسَنُ)، أي: البصري: (إِنْ شَاءَ الْمَرِيضُ صَلَّى) الفرض (رَكَعَتَيْنِ) حال كونه (قَائِمًا وَرَكَعَتَيْنِ)، حال كونه (قَاعِدًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبه بمعناه.

وتعقبه العيني: بأن الذي ذكره ابن أبي شيبه ليس بمعناه، ولا قريباً منه، لأنه قَالَ حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عن مغيرة، وعن يونس عن الحسن أنه قَالَ يصلي المريض على الحالة التي هو عليها، انتهى.

ومعناه: إن كان عاجزاً عن القيام يصلي قاعداً، وإن كان عاجزاً عن

(1) قال الحافظ: قوله قال الحسن إن شاء المريض أي: في الفريضة صلى ركعتين قائماً وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبه بمعناه، ووصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر، وتعقبه ابن التين: بأنه لا وجه للمشبهة ههنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه إلا إن كان يريد بقوله إن شاء أي: بكلفة كثيرة، قال الحافظ: والذي يظهر لي أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء بأن يبيني على ما صلى وإن شاء استأنفهما فاقتضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور، اهـ.

وتعقب كلامه العيني إذ قال: وقال بعضهم هذا الأثر وصله ابن أبي شيبه بمعناه، قلت: الذي ذكره ابن أبي شيبه ليس بمعناه ولا قريباً منه، لأنه قال: حدثنا هشيم عن مغيرة وعن يونس عن الحسن أنهما قالاً: يصلي المريض على الحالة التي هو عليها، اهـ.

ومعناه إن كان عاجزاً عن القيام يصلي قاعداً وإن كان عاجزاً عن القعود يصلي على جنبه كما في الحديث الذي روي عن عمران، والذي ذكره البخاري عنه هو أن يصلي المريض إن شاء ركعتين قاعداً وركعتين قائماً، فالذي يظهر منه أنه إن صلى ركعتين قاعداً لعجزه عن القيام ثم قدر على القيام يصلي الركعتين اللتين بقيتا قائماً ولا يستأنف صلاته، فحينئذ تظهر المطابقة بين الترجمة وبين هذا الأثر، وقال صاحب التلويح: هذا الأثر رواه الترمذي في جامعة بسنده إلى الحسن: إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجعاً، قلت: هذا أيضاً غير قريب مما ذكره البخاري لا يخفى ذلك على المتأمل، انتهى كلام العيني مختصراً.

وقال القسطلاني: قوله: وقال الحسن مما وصله ابن أبي شيبه بمعناه ولفظه «يصلي المريض على الحالة التي هو عليها» نازع العيني في كونه بمعنى ما ذكر.

1118 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا «لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَفْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً - .....

القعود يصلي على جنبه، كما في الحديث الذي روي عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحالته لا تخلو عن ذلك، والذي ذكره الْبُخَارِيُّ عنه هو أن يصلي المريض إن شاء ركعتين، قائما وركعتين قاعداً، والذي يظهر منه إذا صلى ركعتين قاعداً لعجزه عن القيام ثم قدر على القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء، بأن يبني على ما صلى، وإن شاء استأنفها، فاقترضى ذلك جواز البناء، كما هو قول الجمهور، وبهذا يظهر المطابقة بين الترجمة وبين هذا الأثر، ويسقط ما قاله ابن التين من أنه لا وجه للمشية هنا، لأن القيام لا يسقط عمن قدر عليه، إلا إن كان يريد بقوله إن شاء، أي: بكلفة كثيرة، انتهى، فليتأمل.

وقال صاحب التلويح: هذا التعليق يعني الذي ذكره عن الحسن، رواه التِّرْمِذِيُّ في جامعهم، عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ، نا ابن أبي عدي، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع، قائماً وجالساً، ومضطجعاً، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه أيضاً غير قريب مما ذكره الْبُخَارِيُّ، كما لا يخفى على المتأمل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ، قيدت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بها ليخرج الفريضة.

(قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ)، أي: دخل في السن، قيدت بقولها حتى أسن، ليعلم أنه إنما فعل ذلك إبقاء على نفسه، ليستديم الصلاة، وأفادت أنه كان يديم القيام، وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك.

(فَكَانَ يَفْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً،



أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً - ثُمَّ رَكَعٌ<sup>(1)</sup>.

أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعٌ) وفي رواية: ثم يركع، وقوله: أو أربعين آية شك من الراوي أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت أحدهما، ويحتمل أنها قالت: كليهما معاً، بحسب وقوع ذلك منه مرة كذا، ومرة كذا، وبحسب طول الآيات وقصرها، ووجه مطابقة الحديث للترجمة ما مر، وقد أخرجه أبو داود أيضاً، قَالَ: نا أحمد بن عبد الله بن يونس، نا زهير، نا هشام بن عروة، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً قط، حتى دخل في السن، فكان يجلس، فيقرأ حتى إذا بقي أربعون أو ثلاثون آية، قام فقرأها، ثم سجد، وقد روي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صلاة النَّبِيِّ ﷺ جالساً في التطوع جماعة آخرون من التابعين، منهم الأسود بن يزيد، أخرج حديثه النسائي من رواية عمر بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق عن الأسود، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: ما كان النَّبِيُّ ﷺ يمتنع من وجهي وهو صائم، وما مات حتى كان أكثر صلاته قاعداً.

وروى مسلم من رواية عبد الله بن عروة عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: لما بدن رسول الله ﷺ، وثقل كان أكثر صلاته جالساً، ومنهم علقمة بن وقاص، أخرج حديثه مسلم بلفظ قلت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كيف كان رسول الله ﷺ يصنع في الركعتين وهو جالس، قالت: كان يقرأ فيهما فإذا أراد أن يركع قام فركع، ومنهم عمرة أخرج حديثها مسلم والنسائي، وابن ماجه من رواية أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ وهو قاعد، فإذا أراد أن يركع قام قدر ما يقرأ الإنسان أربعين آية.

وفي الحديث: جواز الركعة الواحدة بعضها من قيام وبعضها من قعود، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وعامة العلماء، وسواء في ذلك قام ثم قعد أو قعد ثم قام، ومنعه بعض السلف وهو غلط، ولو نوى القيام، ثم أراد أن يجلس جاز عند الجمهور، وجوزه المالكية ابن القاسم ومنعه ابن أشهب.

وفيه أيضاً: تطويل القراءة في صلاة الليل، والأصح عند الشافعية أن تطويل القيام أفضل من تكثير الركوع والسجود مع تقصير القراءة، وكذا عندنا طول

(1) أطرافه 1119، 1148، 1161، 1168، 4837 - تحفة 17167.

1119 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَأَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ - أَوْ أَرْبَعِينَ - آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ: فَإِنْ كُنْتُ يَقْطِي .....»

القراءة أفضل من كثرة الركوع والسجود، وقال أبو يوسف إن كان له ورد من الليل، فالأفضل أن يكثر عدد الركعات وإلا فطول القيام أفضل.

وقال مُحَمَّدٌ: كثرة الركوع والسجود أفضل، لقوله ﷺ: «عليك بكثرة السجود».

وفيه أيضًا: جواز صلاة النافلة قاعدًا مع القدرة على القيام، وهو مجمع عليه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة المخزومي المدني الأعور، (وَأَبِي النَّضْرِ) بفتح النون وسكون المعجمة، اسمه سالم بن أبي أمية القرشي المدني (مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين فيهما ابن معمر التيمي، وقد مر في باب المسح على الخفين، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ) بالرفع وهو واضح، ويروى نحوه بالنصب مفعول به للمصدر المضاف إلى الفاعل، أعني: القراءة على أن من في قوله من قراءته زائدة على مذهب الأخفش، أو على أن من قراءته صفة لفاعل بقي قامت مقامه لفظًا، وانتصب نحوًا على الحال.

(مِنْ ثَلَاثِينَ) وزيد في رواية لفظ آية، (أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً)، وفيه إشارة إلى أن الذي كان قرأه قبل أن يقوم أكثر، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل.

(قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ) وفي رواية: ثم ركع بصيغة الماضي، (ثُمَّ يَسْجُدُ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ) المذكور من قراءة ما بقي قائمًا وغيره.

(فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ) وفرغ منها (نَظَرَ: فَإِنْ كُنْتُ) أنا (يَقْطِي)، من البيقطة

تَحَدَّثَ مَعِيَ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ<sup>(1)</sup>.

(تَحَدَّثَ مَعِيَ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ) للراحة من تعب القيام، ولا منافاة بين حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبين حديث حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي رواه التِّرْمِذِيُّ، وقال: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، نا معن، نا مالك، عن أنس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة السهمي، عن حفصة زوج النَّبِيِّ ﷺ، أنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في سبحة قاعدًا، حتى كان قبل وفاته بعام، فإنه كان يصلي في سبحة قاعدًا، ويقرأ بالسورة ويرتلها حتى تكون أطول من أطول منها، وقال حديث حسن صحيح، وذلك لأن قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان يصلي جالسًا لا يلزم منه أن يكون صلى جالسًا قبل وفاته بأكثر من عام، فإن لفظة كان لا تقتضي الدوام، بل ولا التكرار على أحد قولي الأصوليين، وعلى تقدير أن يكون صلى في تطوعه جالسًا قبل وفاته بأكثر من عام، فلا ينافي حديث حفصة، لأنها إنما نفت رؤيتها لا وقوع ذلك في الجملة.

وفي الباب عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرج حديثها التَّسَائِيَّ وابن ماجه من رواية أبي إسحاق السبيعي عن أبي سلمة عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: والذي نفسي بيده ما مات رسول الله ﷺ، حتى كان أكثر صلاته قاعدًا إلا المكتوبة، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج حديثه أبو يعلى، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، نا حفص بن عمر، قاضي حلب، نا مختار بن فلفل، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ صلى على الأرض في المكتوبة قاعدًا، وقعد في التسبيح في الأرض فأومأ إيماءً، وحفص بن عمر ضعيف، وعن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه مسلم من رواية حسن بن صالح، عن سماك ابن حرب، عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ لم يمت حتى صلى قاعدًا، وعن عبد الله بن الشخير، أخرج حديثه الطبراني في الكبير من رواية زيد ابن الخباب، عن شداد بن سعيد، عن غيلان بن جرير، عن مطرف بن عبد الله ابن الشخير، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وهو يصلي قائمًا وقاعدًا، وهو يقرأ:

(1) أطرافه 1118، 1148، 1161، 1168، 4837 - تحفة 17732، 17709.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا رقم (731).

﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: 1]، حتى ختمها، ثم في حديث الباب أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعدًا أن يركع قاعدًا أو قائمًا أن يركع قائمًا، وسيأتي البحث في ذلك في باب قيام النَّبِيِّ ﷺ من أبواب التهجد.

وقد اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثًا المعلق منها ستة عشر حديثًا، والبقية موصولة المكرر منها فيه، وفيما مضى اثنان وثلاثون، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قدر الإقامة بمكة.

وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التطوع راكبًا إلى غير القبلة، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجمع بين المغرب والعشاء.

وحديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صلاة القاعد، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم، فمن بعدهم ستة آثار.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 19 - كِتَابُ التَّهَجُّدِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وسقطت البسملة في رواية.

## 19 - كِتَابُ التَّهَجُّدِ

(1) قال الكرمانى: التهجد: التيقظ من النوم بالليل والهجود النوم فمعناه التجنب عن النوم، واسهر بلفظ تفسير للفظ تهجد، اهـ.

وقال ابن عابدين: التهجد إزالة النوم بتكلف مثل تأثم فإنه تحفظ عن الإثم، اهـ.  
وقال الحافظ في المجاز لأبي عبيدة قوله: «فتهجد به» أي اسهر بصلاة وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة وهو من الأضداد، ويقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام، حكاه الجوهري وغيره ومنهم من فرق بينهما فقال: هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وغيره، وعلى هذا فأصل الهجود النوم ومعنى تهجدت طرحت عني النوم، وقال الطبري: التهجد السهر بعد نومه، ثم ساقه عن جماعة من السلف، وقال ابن فارس: المتهجد المصلي ليلاً، وقال كراع: التهجد صلاة الليل خاصة، اهـ.

وزاد العيني عن الجامع: الهاجد النائم وقد يكون الساهر من الأضداد، فأما التهجد فأكثر ما يستعمل في السهر، وأكثر الناس على أن: هجد نام، اهـ.

ولا اختلاف بينهم في أن بدء فرضية التهجد كان نزول سورة المزمل، واختلف في نسخها متى وقعت ما ذكره البخاري في «باب ما نسخ من قيام الليل» وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّزُلُ ۝﴾ الآية، قال الحافظ: في الباب المذكور كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: «إن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة يعني ﴿يَأْتِيهَا الرُّزُلُ ۝﴾ فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً حتى أنزل الله في آخر السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة» ولم يذكره البخاري لكونه على غير شرطه، وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل عن ابن عباس شاهداً لحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ قيام الليل إلا ما يسر منه ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس، واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية، نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة، وقوى محمد بن نصر =

هذا القول بما أخرجه عن جابر: إن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش العسرة وكان ذلك بعد الهجرة لكن في إسناده علي بن يزيد بن جدعان وهو ضعيف، اهـ. والذي أشار إليه الحافظ من استحكال محمد بن نصر هو صلاة مفروضة إلا ما كان الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد.

وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم فذكر ما تقدم، قال: واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على أن قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَكْتَرُ﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها: ﴿وَالْآخَرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة، وما استدلل به غير واضح لأن قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: 20] ظاهر في الاستقبال، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع، اهـ.

ثم اختلفوا في غرض الترجمة، وقال الحافظ: قصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه، وقد أجمعوا إلا شذوذاً من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريباً، اهـ.

والأوجه عندي: أن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الاختلاف المشهور في تهجده ﷺ، هل كان واجباً عليه أو مندوباً كما يدل عليه تبويبه بالآية الشريفة، وكلا الفريقين لما كانوا تمسكوا بالآية الشريفة على الاختلاف بينهم في معنى قوله: ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾ [الإسراء: 79] فجعل البخاري الآية ترجمة للتبني على الاختلاف في معناه، قال العيني: وقوله تعالى بالجر عطف على ما قبله داخل في الترجمة، اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم في الهدى: قد اختلف السلف والخلف في أنه هل كان فرضاً عليه أم لا؟ والطائفتان احتجوا بقوله تعالى ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ نَافِلَةٌ لَّكَ إلى آخر ما بسطه من أقوال السلف في ذلك، قال الكرمانى: قوله ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾ أي: عبادة زائدة لك على الفرائض الخمس، وهذا من خصائصه لأنه سنة على غيره، اهـ.

وقال العيني: ذكر ابن بطلان عن البعض: إنما خص سيدنا رسول الله ﷺ لأنها كانت فريضة عليه ولغيره تطوع، ومنهم من قال: إن صلاة الليل كانت واجبة ثم نسخت فصارت نافلة أي: تطوعاً، وذكر في كونها نافلة أن الله تعالى غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فكل طاعة يأتي بها سوى المكتوبة تكون زيادة في كثرة الثواب، فلهاذا سمي نافلة، بخلاف الأمة فإن لهم ذنباً محتاجة إلى الكفارات فثبت أن هذه الطاعات إنما تكون زوائد ونوافل في حق سيدنا رسول الله ﷺ لا في حق غيره، وأما الذين قالوا: إن صلاة الليل كانت واجبة عليه، قالوا: معنى كونها نافلة على التخصيص أي: أنها فريضة لك زائدة خصصت بها من بين أمتك. اهـ.

وقال القسطلاني قوله «نافلة لك» أي: فريضة زائدة لك خصصت بها من بين أمتك، وروى الطبراني بسند ضعيف عن ابن عباس: أن النافلة للنبي ﷺ خاصة لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته، لكن صحيح النووي أنه نسخ عنه التهجد كما نسخ عن أمته، قال: ونقله =

## 1 - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :

## 1 - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

(باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ) وفي رواية من الليل ، وهو أوفق بلفظ القرآن ، وفي بعض النسخ كتاب التهجد بالليل .

(وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ) ، بالجر عطف على ما قبله داخل في الترجمة .

الشيخ أبو حامد عن النص وهو الأصح أو الصحيح إلى آخر ما بسط في حقيقة الإيجاب في حقه عليه السلام ، وقال العيني : عدم وجوب قيام الليل هو إجماع في حق الأمة وكذا في حق سيدنا محمد عليه السلام على الأصح ، اهـ .

وهذا كله في حق سيد البشر ، وأما في حق الأمة فمسيب به الإمام البخاري قريباً بباب «التحريض من غير إيجاب» ولما لم يتعرض له الشيخ قدس سره في تقريره لظهور المسألة ، وقد تقدم قريباً عن الحافظ أنه قال : قد أجمعوا إلا شذوذاً من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة ، وتقدم أيضاً ما قال العيني : هو إجماع في حق الأمة ، اهـ . يعني أنه لم يلتفت إلى قول من شذ بذلك .

وقال ابن العربي في شرح الترمذي : قد اختلف الناس في صلاة الليل فمال البخاري إلى وجوبها وتعلق بقوله عليه السلام : «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد» الحديث الآتي قريباً ، قلت : يشكل عليه تصريح الإمام البخاري في «باب التحريض من غير إيجاب» ثم رأيت الحافظ أنه تعقب على ابن العربي إذ قال ادعى ابن العربي أن البخاري أوماً هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله «يعقد الشيطان» وفيه نظر ، فقد صرح البخاري في خامس الترجمة بخلافه إذ قال : من غير إيجاب ، وأيضاً فما تقدم تقريره أن البخاري حمل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي أيضاً ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين .

وقال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ونقله غير عن الحسن وابن سيرين ، ونقل الترمذي عن إسحاق ابن راهويه أنه قال : «إنما قيامه سنة لمواظبته عليه السلام عليها» والإجماع على نسخ الوجوب في حق الأمة ، وشذ عبيدة السلماني التابعي فأوجه بقدر حلب شاة .

وقال النووي : هذا غلط مردود وقيام الليل أمر مندوب وسنة مؤكدة ، وقال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن : ما في الأوجز . وفي الدر المختار : ومن المندوبات صلاة الليل .

قال ابن عابدين : وهي أفضل من صلاة النهار كما في الجوهرة وغيرها ، وقد صرحت الآيات والأحاديث بفضلها والحث عليها ، وقد روى الطبراني مرفوعاً : «لا بد من صلاة الليل ولو حلب شاة» وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ، وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالتنفل بعد العشاء قبل النوم ، ثم بسط الكلام على أنه يختص بالصلاة بعد النوم أو يحصل قبله وهل يختص بالتطوع أو يشمل من صلى قضاء الفرائض في هذا الوقت فارجع إليه .



﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: 79].

(﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾)، أي: وفي بعض الليل (﴿فَتَهَجَّدْ﴾)، أي: اترك الهجود، وهو النوم للصلاة به، أي: ملتبساً بالقرآن، أي: بقراءته، وزاد أبو ذر في روايته تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَهَجَّدْ﴾ (﴿بِهِ﴾)، أي: اسهر به، وحكاه الطبري أيضاً، وفي كتاب المجاز لأبي عبيدة فتهجد به، أي: اسهر بصلاة يقال تهجدت، أي: سهرت، وهجدت، أي: نمت، فيكون معنى التهجد التجنب عن النوم، كالتأثم، فمعنى قوله: تهجدت، تجنبت عن النوم وطرحته عني، وفي الموعب لابن التبان عن صاحب العين: هَجَدَ الْقَوْمُ هُجُودًا، أي: ناموا وتهجدوا، أي: استيقظوا لصلاة أو لأمر، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾، أي: انتبه بعد النوم، واقرأ القرآن.

وقال قطرب: التهجدُ القيامُ، وقال كراع: التهجد صلاة الليل خاصة، وفي الجامع الهاجد النائم، وقد يكون الساهر، فهو من الأضداد، فأما التهجد فأكثر ما يستعمل في السهر، وأكثر الناس على أن هجد نام، وقيل: الهاجد والهجود المصلي بالليل كالمتهجد.

(﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾)، النافلة في اللغة الزيادة، وذكر ابن بطال إنما خص سيدنا رسول الله ﷺ، لأنها كانت فريضة عليه ﷺ، ولغيره تطوع، وروى الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النافلة للنبي ﷺ خاصة، لأنه أمر بقيام الليل، وكتب عليه دون أمته وإسناده ضعيف، وعلى هذا يكون معنى كونها نافلة على التخصيص أنها فريضة زائدة على الصلوات الخمس، خصصت بها من بين أمتك، ومنهم من قال بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ، ثم نسخت، فصارت نافلة، أي: تطوعاً، وذكر في كونها نافلة له ﷺ أن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب، وتطوعه ﷺ يقع خالصاً له، لأن الله قد غفر له من ذنوبه ما تقدم، وما تأخر، فكل طاعة يأتي بها سوى المكتوبة تكون زيادة في كثرة الثواب، فلهذا سمي نافلة في حق سيدنا ﷺ، فإن قيل هو ﷺ معصوم لا ذنب له ولا عيب، فكيف يستقيم أن الله تعالى قد غفر له من ذنوبه، فالجواب أن معناه على ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: 3]، أن الله قد غفر له ما عساه أن يقع، لولا عصمة الله تعالى إياه، وأما ما نقل عن بعض السلف أنه يجب على الأمة من قيام الليل ما يقع عليه الاسم، ولو حلب شاة، فقال النووي: إنه

1120 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ .....

غلط مردود، نعم قيام الليل أمر مندوب وسنة متأكدة، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجہ مسلم في صحيحه أفضل الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل، فإن قسمت الليل نصفين، فالنصف الأخير أفضل، وإن قسمته أثلاثاً، فالأوسط أفضلها، وأفضل منه السدس الرابع والخامس، لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صلاة داود عليه الصلاة والسلام، ويكره أن يقوم كل الليل لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «بلغني أنك تقوم الليل»، قلت: نعم، قَالَ: «لكنني أصلي وأنا»، فمن رغب عن سنتي فليس مني، فإن قيل ما الفرق بينه وبين صوم الدهر غير أيام النهي، فإنه لا يكره.

فالجواب: أن صلاة كل الليل تضر بالعين وسائر البدن، بخلاف الصوم، فإنه يستوفي في الليل ما فاته من أكل النهار، ولا يمكنه نوم النهار إذا صلى الليل كله، لما فيه من تفويت مصالح دينه وعياله، وأما قيام بعض الليالي مثل العشر الأواخر من رمضان وليلي العيد، فلا يكره.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، المعروف بابن المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو الثوري، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ)، المكي الأحول، خال عبد الله ابن أبي نجيع، وأبو مسلم يقال اسمه عبد الله.

(عَنْ طَاوُسٍ)، هو ابن كيسان أنه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ)، وفي رواية مالك عن أبي الزبير، عن طاوس إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يتهجّد، وظاهر الكلام أنه كان يدعو بهذا الدعاء أول ما يقوم إلى الصلاة، ويخلص الشاء على الله عزَّ وجلَّ بما هو أهله، والإقرار بوعده ووعيده، وفي رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين بات عند ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ لما استيقظ تلا العشر الآيات من أواخر آل عمران، فيحتمل تعدد القصة أو سكّت هو عنه في هذه الرواية، أو نسيه الناقل، والله أعلم، وساق ابن خزيمة من طريق قيس بن سعد، عن طاوس، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ، قَالَ بعدما

قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ،

يكبر: اللهم لك الحمد إلى آخره، وهذا يقتضي أن يقوله بعد التكبير، وسيأتي في الدعوات من طريق كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث مبنيته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة رضي الله عنها، وفي آخره: وكان في دعائه: «اللَّهُم اجعل في قلبي نوراً»، الحديث، وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح، كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه رضي الله عنهما.

(قَالَ) في موضع نصب على أنه خبر كان، أي كان: ﷺ عند قيامه من الليل متهجداً يقول، وقال الطيبي: الظاهر إن قَالَ جواب إذا، والجملة الشرطية خبر كان.

(اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ) وفي بعض النسخ سقط قوله: أنت، ولكنه مقدر، لأن قيم السموات مرفوع على أنه خبر مبتدأ مذكور أو مقدر، وفي رواية أبي الزبير المذكورة أنت قيام السموات والأرض، والقيم والقيام والقيوم بمعنى واحد، وهو الدائم القيام بتدبير الخلق المعطى له ما به قوامه، أو القائم بنفسه المقيم لغيره.

وقال الزمخشري: وقرئ القيام والقيم، وقيل: قرأ بهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما القيوم الذي لا يزول، وقيل: هو القائم على كل نفس، ومعناه مدبر أمرها، وقيل: قيام على المبالغة من قام بالشيء إذا هيأ له ما يحتاج إليه، وقيل: قيوم السموات والأرض خالقهما وممسكهما أن تزولا، وقرأ علقمة الحي القيم، وأصله: قيوم، على وزن فيعل فاعل إعلال صيب.

وقال ابن الأنباري في كتابه الزاهر: أصل القيوم: القيوم، وأصل القيام: القيوم، وقال قتادة: معنى القيم: القائم على خلقه بأجلهم وأعمالهم وأرزاقهم، وقال الكلبي: هو الذي لا بديل له.

وقال أبو عبيدة: القيوم القائم على الأشياء، وقيل: القيم معناه القائم بأمور الخلق، ومدبرهم، ومدبر العالم في جميع أحواله، ومنه قيم الطفل والقيوم هو

وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ.....

القائم بنفسه مُطْلَقًا، ويقوم به كل موجود، حتى لا يتصور وجود شيء، ولا دوام وجوده إلا به، وقال التوربشتي: والمعنى أنت الذي تقوم بحفظهما وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه، تؤتي كلاً ما به قوامه، وتقوم على كل شيء من خلقك بما تراه من تدبيرك، وعبر بكلمة من في قوله: ومن فيهن دون ما تغليباً للعقلاء على غيرهم.

(وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ) وقد سقط في رواية لفظ أنت (نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وَمَنْ فِيهِنَّ أَي: منورها، وقد قرئ: الله نور السموات والأرض على صيغة الماضي من التنوير، ونصب السموات والأرض، وقيل: معناه ذو نور السموات والأرض، يعني: أن كل شيء استنار منها، فبقدرتك وجودك، والأجرام النيرة بدائع قدرتك والعقل والحواس خلقك وعطيتك، وقيل: سمي بالنور لما اختص به من إشراق الجلال وسبحات العظمة التي تضمحل بها الأنوار، ولما هياً للعالمين من النور ليهتدوا به في عالم الخلق، فهذا الاسم لا استحقاق لغيره فيه، بل هو المستحق له المدعو به، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هادي أهلهما، وقيل: منزّه عن كل عيب، ومبرأ من كل ريبة، يقال: هو نور، أي: مبرأ من كل عيب، وقيل: هو اسم مدح، يقال: فلان نور البلد، وشمس الزمان، وقال أبو العالية مزين السماوات بالشمس والقمر والنجوم ومزين الأرض بالأنبياء والعلماء والأولياء، وقال ابن بطال: معناه أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، أي: بنورك يهتدي من في السموات والأرض.

وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: لك ملك السموات والأول أشبه بالسياق.

(وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ)، أي: المتحقق وجوده، وكل شيء صح صح وجوده، وتحقق فهو حق، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1]، أي: الكائنة حقاً بغير شك، قَالَ القرطبي: وهذا الوصف لله تعالى بالحقيقة والخصوصية، ولا ينبغي لغيره، إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم وما عداه مما يقال فيه ذلك فهو بخلافه، وقال ابن التين: يحتمل أن يكون معناه أنت

وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ،

الحق بالنسبة إلى من يدعي فيه أنه إله، أو بمعنى أن من سماك إلهًا، فقد قال الحق، وقال السهيلي في الروض الأنف الحق من لا يجوز عليه الزوال، وهو القديم الذي عدمه محال، ولذلك قَالَ ﷺ: «أنت الحق» بالالف واللام.

(وَوَعْدُكَ الْحَقُّ)، أي: الثابت المتحقق، لا يدخله خلف، والوعد يطلق، ويراد به الخير والشر كلاهما، والخير أو الشر خاصة، قَالَ تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ [البقرة: 268]، وقيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم: 22]، أي: وعد الجنة من أطاعه ووعد النار من كفر به، ويحتمل أن يريد أن وعده حق بمعنى أنه وعد بالحق بالبعث والحشر والثواب والعقاب إنكارا لقول من أنكر وعده بذلك، وكذب الرسل بما بلغوه من وعده ووعيده، وإنما عرف الحق في الموضعين، وهما أنت الحق ووعدك الحق، ونكر في البواقي لأن المسافة بين المعرف باللام الجنسية والنكرة قريبة، بل صرحوا بأن مؤداهما واحد، لا فرق بينهما إلا بأن في المعرف إشارة إلى أن الماهية التي دخلت عليها اللام معلومة للسامع، وفي النكرة لا إشارة إليه، وقال الطيبي: عرفهما للحصر، لأن الله هو الحق الثابت الباقي وما سواه في معرض الزوال، قَالَ لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، وكذا وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره، والتكثير في البواقي للتعظيم، وقال السهيلي في الروض الأنف: التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة، إذ هو مقتضى هذه الأداة، وكذا في وعدك الحق، لأن وعده كلامه وكلامه قديم، وليس بمخلوق، فبيد ونكرت البواقي، لأنها أمور محدثة، والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته، وبقاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق، لا من جهة استحالة فنائه، وتعقب بأنه يرد عليه قوله في هذا الحديث، وقولك حق مع أن قوله كلامه القديم، نعم في صحيح مسلم، وقولك الحق بالتعريف فيه أيضًا.

(وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ)، اللقاء هو البعث، أو رؤية الله تعالى، وقيل: الموت، وفيه ضعف، وقد أبطله النووي، فإن قيل إن ذلك داخل تحت الوعد، فما وجه ذكره، فالجواب أنه تخصيص بعد التعميم، كما أن ذكر القول تعميم بعد التخصيص. (وَقَوْلُكَ حَقٌّ)، أي: مدلوله ثابت، فإن قيل القول يوصف بالصدق والكذب

وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ،

يقال قول صدق أو كذب، ولهذا قيل الصدق هو بالنظر إلى القول المطابق للواقع والحق هو بالنظر إلى الواقع المطابق للقول، فالجواب أنه قد يقال أيضًا قول حق، أي: ثابت، وهما متلازمان.

(وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ)، أي: كل منهما موجود، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق إن شاء الله تعالى، وقال ابن التين: أي: أن الخبر عنهما بذلك حق لا يدخله كذب.

(وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ)، وإنما خص محمدًا ﷺ من بين النبيين، وإن كان داخلا فيهم تعظيمًا له وعطفه عليهم إيدانًا بالتغاير، وأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة به، فإن تغير الوصف ينزل منزلة تغير الذات، ثم جرده عن ذاته، كأنه غيره، ووجب عليه الإيمان به، وتصديقه مبالغة في إثبات نبوته، كما في التشهد.

(وَالسَّاعَةُ حَقٌّ)، أي: يوم القيامة، وأصل الساعة القطعة من الزمان، ثم أطلق على يوم القيامة، كأنها ساعة خفيفة، يحدث فيها أمر عظيم، ثم تكرير الحمد للاهتمام بشأنه، وليناط به كل مرة معنى آخر، وتقدير الجار والمجرور للتخصيص، وكأنه ﷺ خص الحمد بالله تعالى، فقيل: لم ذلك التخصيص، فقال: لأنك أنت الذي تقوم بحفظ المخلوقات إلى غير ذلك، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها مما يجب أن يصدق بها، وتكرار لفظ حق للمبالغة في التأكيد، ثم إنه ﷺ لما نظر إلى المقام الإلهي، ومرتبة الربوبية عظم شأنه، وفخمت منزلته، ولما رجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب في مطاوي الانكسار، فقال: (اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ)، أي: انقذت وخضعت لأمرك ونهيك، واستسلمت بجميع ما أمرت به، ونهيت عنه.

(وَبِكَ آمَنْتُ) أي: صدقت بك، وبما أنزلت من أخبار وأمر ونهي، وظاهره أن الإيمان ليس بحقيقة الإسلام، وإنما الإيمان التصديق، قَالَ القاضي أَبُو بَكْرٍ الإيمان المعرفة بالله، والأول أشهر في كلام العرب، قَالَ تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ

وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، .....

يُؤْمِنُ لَنَا ﴿يوسف: 17﴾، أي: بمصدق، إلا أن الإسلام إذا كان بمعنى الانقياد والطاعة، فقد ينقاد المكلف بالإيمان، فيكون مؤمناً مسلماً، وقد يكون مصداقاً في بعض الأحوال دون بعض، فيكون مسلماً لا مؤمناً، وقال الخطابي: المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال دون بعض، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم بمؤمن، وقد مر البحث فيه مستوفى في كتاب الإيمان.

(وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ)، أي: فوضت الأمر إليك، قاطعاً للنظر عن الأسباب العادية، ويقال، أي: تبرأت من الحول والقوة، وصرفت أمري إليك، وأيقنت أنه لن يصيبني إلا ما كتبت لي وعليّ، ففوضت أمري إليك، ونعم المفوض إليه أنت، قَالَ الْفَرَاء: الوكيل الكافي.

(وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ)، أي: رجعت إليك في تدبير أمري، والإنابة الرجوع، أي: رجعت إليك مقبلاً بالقلب عليك، أو معناه: رجعت إلى عبادتك.

(وَبِكَ خَاصَمْتُ)، أي: بما أعطيتني من البرهان والسنان، خاصمت المعاند وقمعته بالحجة والسيف.

(وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ) أي: كل من جحد الحق، أي: بما آتيتني من البراهين والحجج، خاصمت من خاصمني من الكفار أو بتأييدك ونصرتك قاتلت، حاكمته إليك، وجعلتك الحاكم بيني وبينه لا غيرك مما كانت تحاكم إليه الجاهلية من صنم وكاهن، ونار، ونحو ذلك، والمحكمة رفع القضية إلى الحاكم، وقيل: ظاهره أن لا يحاكمهم إلا الله، ولا يرضى إلا بحكمه، قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: 89]، وأنت خير الفاتحين، وقال تعالى: ﴿أَفْغِيْرَ اللَّهُ أَجْتَنِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: 114]، ثم من قوله: لك أسلمت، إلى قوله: وإليك حاكمت، قدم صلات الأفعال المذكورة فيه للإشعار بالتخصيص، وإفادة الحصر، وكذلك في قوله: ولك الحمد في أربعة مواضع، فافهم.

(فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ)، أي: ما فعلته قبل هذا الوقت.

(وَمَا أَخَّرْتُ) عنه، (وَمَا أَسْرَرْتُ) أي: أخفيت، (وَمَا أَعْلَنْتُ) أي:

أَنْتَ الْمُقَدَّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ - أَوْ: لَا إِلَهَ غَيْرُكَ - « قَالَ سُفْيَانُ:

أظهرت، أو المعنى ما حدثت به نفسي، ما تحرك به لساني، وزاد في التوحيد من طريق ابن جريج، عن سليمان، وما أنت أعلم به مني، وهو من العام بعد الخاص، وإنما قَالَ ذَلِكَ ﷺ مع أنه مغفور له لوجهين، أحدهما: أنه قَالَ ذَلِكَ للتواضع، وهضم النفس والإجلال لله تعالى والتعظيم له عَزَّ وَجَلَّ، والثاني: أنه قَالَ ذَلِكَ تعليمًا لأمته ليقْتَدُوا به في أصل الدعاء والخضوع وحسن التضرع والرغبة والرغبة، والمغفرة هي تغطية الذنب، وكل ما غطى فقد غفر، ومنه المغفر، وقد يقال إن استغفار الأنبياء عليهم لما يكون من غفلة تعتري البشر من حيث إنه بشر، والله أعلم.

(أَنْتَ الْمُقَدَّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ) قَالَ ابن التين، أي: أنت الأول وأنت الآخر، فعلى هذا يكون كلاهما على صيغة اسم المفعول، وقال ابن بطلال، يعني أنه ﷺ المقدم في البعث في الآخرة المؤخر في البعث إلى الناس في الدنيا، كما قَالَ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ»، فعلى هذا يكون كلاهما بلفظ اسم الفاعل. (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ: لَا إِلَهَ غَيْرُكَ)، شك من الراوي، وزاد ابن جريج في الدعوات قبل قوله: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ إِلَهِي.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: هذا الحديث من جوامع الكلم، إذ لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجوهر، وقوامه منه، والنور إلى أن الإعراض منه، والملك إلى أنه حاكم عليها إيجابًا وإعدامًا يفعل ما يشاء، وكل ذلك من نعم الله على عباده، فلهذا قرن كلاً منها بالحمد، وخصص الحمد به، ثم قوله: أنت الحق إشارة إلى المبدأ والقول ونحوه إلى المعاش والساعة إلى المعاد، وفيه إشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثوابًا وعقابًا.

وفيه: وجوب الإسلام والإيمان والتوكل والإنابة والتضرع إلى الله تعالى، والاستغفار وغيره، انتهى.

وفيه: زيادة معرفة النَّبِيِّ ﷺ بعظمة ربه، وعظمة قدرته، ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه، والاعتراف لله بحقوقه والإقرار بصدق وعده وووعده.

وفيه: استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به ﷺ.

(قَالَ سُفْيَانُ)، هو ابن عُيَيْنَةَ المذكور في سند الحديث كما بينه أَبُو نُعَيْمٍ،



وَرَزَادُ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

قيل: هذا موصول بالإسناد الأول، ووضع المزي على هذا علامة التعليق، لكن قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَوَهُمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَعْلُقٌ.

(وَرَزَادُ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ)، هو كنية عبد الكريم بن أبي المخارق البصري المعلم، وأبو المخارق اسمه قيسر، مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(«وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»)، قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ: قَدْ اسْتَشْهَدَ الْبُخَارِيُّ بِابْنِ أَبِي الْمَخَارِقِ هَذَا فِي بَابِ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ، فَقَالَ: وَقَالَ سُفْيَانُ، يَعْنِي: ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَالَ الْمَقْدِسِيُّ فِي كِتَابِ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ فِيمَنْ اسْمُهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ، سَمِعَ مُجَاهِدًا فِي الْحَجِّ رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنَةٍ وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجَلَالَهَا، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازَرَ مِنْهَا، وَقَالَ: نَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا، فَهَذَا كَمَا رَأَيْتُ كَلَامَ الْمُنْذِرِيِّ يَقُومُ مَا مَالَ إِلَيْهِ الْمَزِي مِنْ أَنَّهُ مَعْلُقٌ وَأَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَكَلَامَ الْمَقْدِسِيِّ يَصْرَحُ بِأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَبِهَذَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ يَرِيدُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَيْسَ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ هَذَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْبُخَارِيُّ التَّخْرِيجَ لَهُ، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ لَا يَعْدُونَهُ فِي رِجَالِهِ، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ عَنْهُ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ لِدَاتِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَ سُفْيَانُ): هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ أَيْضًا، (قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ) الْأَحْوَلُ الْمَذْكُورُ فِي السَّنَدِ: سَمِعْتُ، وَفِي رِوَايَةٍ: (سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَهَذَا مَوْصُولٌ أَيْضًا، وَأَرَادَ سُفْيَانُ بِذَلِكَ بَيَانَ سَمَاعِ سُلَيْمَانَ لَهُ مِنْ طَاوُسٍ، لِأَنَّهُ أَوْرَدَهُ أَوَّلًا بِالْعَنْعَنَةِ، وَصَرَحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْحَمِيدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: نَا سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلُ، خَالَ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ، سَمِعْتُ طَاوُسًا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ هُنَا، قَالَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَ سُفْيَانُ إِلَى آخِرِهِ وَخَشْرَمُ بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ

(1) أطرافه 6317، 7385، 7442، 7499 - تحفة 5702 - 61/2.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم (769).

## 2 - باب فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ

المعجمتين، وفتح الراء آخره ميم.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولعل هذه الزيادة عن الفربري، فإن علي بن خشرم لم يذكره في شيوخ البُخَارِيِّ وأما الفربري فقد سمع من علي بن خشرم، كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة مُوسَى والخضر عليهما السلام، فكأن هذا الحديث أيضًا كان عنده عاليًا، عن علي بن خشرم، عن سُفْيَانَ، فذكره لأجل العلو، والله أعلم.

## 2 - باب فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ

(باب فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ) أخرج فيه مسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»، وهذا يدل على أنها أفضل من ركعتي الفجر، وقواه النووي في الروضة، لكن الحديث اختلف في وصله وإرساله، وفي رفعه ووقفه، ومن ثمة لم يخرج المصنف، والمعتمد تفضيل ركعتي الفجر على غيرها ما عدا الوتر، لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المروي في الصحيحين، لم يكن النَّبِيُّ ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدًا منه على ركعتي الفجر، وحديث مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها، وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل، وحملوا حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق على أن النفل المطلق المفعول في الليل أفضل من المطلق المفعول في النهار.

وقد مدح الله تعالى المتجهدين في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: 17]، وذلك تفسير لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ كَأَنَّهُمْ قَلِيلٌ ذَاكَ مُحْسِنٌ﴾ [الذاريات: 16]، قد أحسنوا أعمالهم، وما مزيدة، أي: يهجعون في طائفة من الليل، فيكون قليلًا ظرفًا أو يهجعون هجوعًا، فيكون قليلًا صفة للمصدر، أو مصدر، أو موصولة، أي: في قليل من الليل هجوعهم، أو ما يهجعون فيه، ولا يجوز أن تكون نافية، لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وفيه مبالغت لتقليل نومهم واستراحتهم ذكر القليل والليل الذي هو وقت السبات والهجوم الذي هو الغرار، أي: القليل من النوم وزيادة كلمة ما، ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: 18]، أي: أنهم مع قلة هجوعهم وكثرة تهجدهم إذا

أسحروا أخذوا في الاستغفار كأنهم أسلفوا في ليلهم الجرائم، وفي بناء الفعل على الضمير إشعار بأنهم أحقاء بذلك لوفور علمهم بالله، وخشيتهم منه.

وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: 64]، أي: في الصلاة، وتخصيص البيوتة، لأن العبادة بالليل أحسن وأبعد من الرياء وتأخير القيام للروي، وهو جمع قائم أو مصدر أجرى مجراه، وكقوله تعالى: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ [السجدة: 16]، ترتفع وتنتحي عن المضاجع الفرش، مواضع النوم يدعون ربهم، داعين إياه، خوفًا من سخطه وطمعًا في رحمته.

وعن النبي ﷺ في تفسيرها قيام العبد من الليل، وعنه ﷺ: إذا جمع الله الأولين والآخرين، جاء مناد ينادي بصوت يسمع الخلائق كلهم سيعلم أهل الجمع اليوم من أولى بالكرم، ثم يرجع، فينادي ليقيم الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع، فيقومون وهم قليل، ثم يرجع، فينادي ليقيم الذين كانوا يحمدون الله في البأساء والضراء، فيقومون، وهم قليل فيسرحون جميعًا إلى الجنة، ثم يحاسب سائر الناس، وقيل: كان ناس من الصحابة رضي الله عنهم يصلون من المغرب إلى العشاء، فنزلت فيهم: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: 16]، في وجوه الخير، فلا تعلم نفس، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ما أخفي لهم من قرة أعين، مما تقر به عيونهم وعنه ﷺ يقول الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بله<sup>(1)</sup> ما اطلعتم عليه، اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾»، وقرئ في الشواذ من قرات أعين، لاختلاف أنواعها، والعلم بمعنى المعرفة، وما موصولة، أو استفهامية معلق عنها الفعل، ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، أي: جزوا جزاء، أو أخفي للجزاء، فإن إخفاءه لعلو شأنه، وقيل: هذا القوم أخفوا أعمالهم فأخفى الله ثوابهم، فمن عرف فضيلة قيام الليل بسماع الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه، واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه، ولذة مناجاته بربه وخلوته به هاجه الشوق وطرد عنه النوم، قال بعض الكبراء من القدماء أوحى الله تعالى إلى بعض الصديقين أن لي عبدًا يحبوني وأحبهم، ويشتاقون

(1) بله: أي: اترك ودع.

1121 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا رَأَى رُؤْيَا فَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا، فَأَقْصَّهَا .....

إلي وأشتاق إليهم، ويذكرونني وأذكرهم، فإن حذوت طريقهم أحببتك، قَالَ: يا رب، وما علاماتهم، قَالَ: يحنون إلى غروب الشمس، كما تحن الطير إلى أوكارها، فإذا جتَّهم الليل نصبوا إلي أقدامهم وافترشوا إلي وجوههم، ناجوني بكلامي، فبين صارخ وباك، ومتأوه وشاك، يتحملون من أجلي ويشكون من حبي أول ما أعطيتهم أن أقذف من نوري في قلوبهم، فيخبرون عني، كما أخبر عنهم، ذكره الإمام القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ أَنْ تجعلنا منهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجعفي المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ)، هو ابن يوسف الصنعاني، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، هو ابن راشد، (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (مَحْمُودٌ)، هو ابن غيلان، المروزي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) المذكور، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ)، اللام للجنس، ولا مفهوم له، وإنما ذكر للغالب، فالمرأة كذلك.

(فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا رَأَى رُؤْيَا)، على وزن فعلى، بالضم بلا تنوين، كالرجعى، وهو يختص بالمنام، كما أن الرأي يختص بالقلب، والرؤية تختص بالعين.

(فَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، من قصص على رسول الله ﷺ، من قصصت الرؤيا على فلان، إذا أخبرته بها، أقصها قصًّا، والقص البيان.

(فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى)، وفي رواية الكشميهني: أَنِّي أَرَى (رُؤْيَا)، وزاد في التعبير من وجه آخر، فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء، ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها.

(فَأَقْصَّهَا)، بفاء قبل الهمزة، أي: أخبره بها، وفي نسخة: أقصها بدون الفاء

عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي، فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِثْرِ وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَقِينَا مَلِكَ آخَرَ فَقَالَ لِي: لَمْ تُرْعَ<sup>(1)</sup>.

(عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ)، ويروى: نبي الله (ﷺ)، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي، فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ)، أي: مبنية الجوانب (كَطَيِّ الْبِثْرِ)، فإذا لم تبعد تسمى قليبا، وفي رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا كأن اثنين أتيا بي أرادا أن يذهبا بي إلى النار، فتلقاهما ملك، فقال: لم ترع خليا عنه، وظاهر هذا أنهما لم يذهبا به، ويجمع بحمل الثاني على إدخاله فيها، فالتقدير أن يذهبا بي إلى النار، فيدخلاني فيها، فلما نظرتها، فإذا هي مطوية، ورأيت من فيها، واستعدت، فلقينا ملك آخر.

(وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ)، بفتح القاف، أي: جانبان وقرنا الرأس جانباه، والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناءان تُمد عليهما الخشبة العارضة التي تعلق فيها الحديدية التي فيها البكرة، فإن كانا من بناء فهما القرنان، وإن كانا من خشب فهما الزرنوقان، بزاي منقوطة قبل المهملة، ثم نون، ثم قاف، وقد يطلق على الخشبة أيضًا القرنان، وحكى الكُرماني أن في نسخة قرنين، فأعربها بالنصب أو الجر على أن فيه شيئا مضافا وحذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه، وتقديره: وإذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: 67]، بجر الآخرة، أي: يريد عرض الآخرة، أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان، أي: فإذا وجدت لها قرنين، وهو كما يقول الكوفيون كنت أظن أن العقرب أشد لسعا من الزنبور، فإذا هو إياها، أي: فإذا وجدته إياها.

(وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ)، بضم الهمزة (قَدْ عَرَفْتُهُمْ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: لم أقف على تسمية أحد منهم (فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَقِينَا مَلِكَ آخَرَ فَقَالَ لِي: لَمْ تُرْعَ)، بضم المثناة الفوقية وفتح الراء وسكون العين

1122 - فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ فَقَصَّصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(1)</sup>.

المهملة، أي: لم تخف، والمعنى: لا خوف عليك بعد هذا، وقال الجوهري: لا ترع معناه لا تخف، ولا يلحقك خوف، وفي رواية الكشميهني: لن ترع بإثبات الألف، وللقاسبي: لن ترع بحذف الألف، واستشكل من جهة أن لن حرف نصب، ولم ينصب هذا، وأجيب بأنه مجزوم بأن على اللغة القليلة المحكية عن الكسائي، قال القزاز: لا أعلم له شاهدا، وتعقب بقول الشاعر: لن نجب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة وبقول الآخر:

ولم يحل للعينين بعدك منظر  
أو سكنت العين للوقف، ثم شبه بسكون المجزوم، فحذف الألف قبله، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، قاله ابن مالك، والله أعلم.  
وزاد الكشميهني فيه: إنك رجل صالح.  
(فَقَصَّصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَصَّصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَقَالَ: نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمر، إن عبد الله رجل صالح.

(لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ)، كلمة لو للتمني، لا للشرط، ولذا لم يذكر الجواب، قَالَ سَالِمٌ: (فَكَانَ)، أي: أبي عبد الله، وفي رواية: وكان، بالواو (بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا)، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو ممدوح، لأنه عرض على النار، ثم عوفي منها، وقيل له لا روع عليك، وذلك لصلاحه، غير أنه لم يكن يقوم من الليل، فحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل ما يتقى به النار، والدنو منها، فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك، وقال المهلب: إنما فسر هذه الرؤيا بقيام الليل، لأنه نظر رسول الله ﷺ في أحواله، فلم ير شيئاً يغفل عنه من الفرائض، فيذكر بالنار، وعلم مبيته في

(1) أطرافه 1157، 3739، 3741، 7016، 7029، 7031 - تحفة 15805.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رقم (2479).

المسجد، ومن حق المسجد أن يتعبد فيه، فعبر بأنه منه على قيام الليل فيه، وفي الحديث: جواز قص الرؤيا على العالم، وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، كما نطق به النبي ﷺ، وفيه القصص على المرأة، وتبليغ المرأة. وفيه: قبول خبر المرأة.

وفيه: استحياء الشاب عن قص الرؤيا على العالم الكبير. وفيه: تمنى الرؤيا الصالحة، لتعرف صاحبها ما له عند الله، وتمني الخير والعلم والحرص عليه.

وفيه: جواز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عند الشافعي، وقال الترمذي: وقد رخص قوم من أهل العلم فيه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا تتخذوه مبيتاً ومقيلاً، وذهب إليه قوم من أهل العلم أيضاً، وقال ابن العربي: وذلك لمن كان له مأوى، وأما الغريب فهو داره، والمعتكف فهو بيته، ويجوز للمريض أن يجعله الإمام في المسجد، لما كانت المرأة صاحبة الوشاح ساكنة في المسجد، وقد ضرب الشارع ﷺ قبة لسعد رضي الله عنه في المسجد، حين سال الدم من جرحه، ومالك وابن القاسم يكرهان المبيت فيه للحاضر القوي، وجوزه ابن القاسم للضعيف الحاضر.

وفيه أيضاً: رؤيا الملائكة في المنام، وتحذيرهم للرأي. وفيه أيضاً: الستر على مسلم، وترك غيبته، وذلك من قوله: وإذا فيها أناس قد عرفتهم، حيث أخبرهم على الإجمال لينزجروا، وسكت عن تعيينهم، لئلا يغتابهم إن كانوا مسلمين، وليس ذلك مما يحتم عليهم بالنار، ويجوز أن يكون تحذيراً، كما حذر ابن عمر رضي الله عنهما.

وفيه أيضاً: فضيلة قيام الليل، وعليه ترجم البخاري رحمه الله.

وفيه أيضاً: أن قيام الليل ينجي من النار، وفيه فضل عبادة الشاب.

وفيه: كراهة كثرة النوم بالليل، وقد روى سنيد عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، قالت أم سليمان لسليمان يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل يدع الرجل فقيراً يوم القيامة،

### 3 - باب طُول السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

1123 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً، قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ،

وقال القسطلاني: وكان بعض الكبراء يقف على المائدة، ويقول: معاشر المريدين لا تأكلوا كثيراً، فتشربوا كثيراً، فترقدوا كثيراً، فتتحسروا عند الموت كثيراً، وهذا هو الأصل الكبير، وهو تخفيف المعدة عن ثقل الطعام، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في باب نوم الرجال في المسجد، كما سبق، وفي باب فضل من تعار من الليل، وفي مناقب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، وأخرجه مسلم أَيْضًا في فضائل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

### 3 - باب طُول السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (شُعَيْبٌ)، هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالإنفراد، وفي رواية: حدثني (عُرْوَةُ) ابن الزبير (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ) أي: الإحدى عشرة ركعة (صَلَاتُهُ) بالليل، بنى الشافعي عليه مذهبه في الوتر، وقال: إن أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة، وقد مر الكلام فيه في باب ما جاء في الوتر.

(يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ) والتعريف في السجدة للجنس، فيشمل كل سجدة من سجديات تلك الركعات، والتاء التي فيها لا تنافيه.

(قَدْرَ) منصوب بنزع الخافض، أي: بقدر، ويصح جعله وصفا لمصدر محذوف، أي: سجوداً قدر، أو يمكث مكثاً قدر (مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً، قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ) من السجدة، وهذا هو موضع الترجمة، وقد تقدم من حديثها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أبواب صفة الصلاة أنه ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك، اللهم اغفر لي، وفي مسند أحمد من طريق



وَيَرْكُعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ<sup>(1)</sup>.

#### 4 - بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ

1124 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ

جُنْدَبًا،

مُحَمَّدَ بْنَ عِبَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي سَجُودِهِ سُبْحَانَكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَمَا طَوَّلَ سَجُودَهُ ﷺ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ، فَذَلِكَ لِاجْتِهَادِهِ ﷺ فِيهِ بِالِدَعَاءِ وَالتَضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ ذَلِكَ أَبْلَغُ أَحْوَالِ التَّوَاضُّعِ وَالتَّذَلُّلِ إِلَيْهِ، وَمَنْ ثَمَّةَ كَانَ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَكَانَ ذَلِكَ شُكْرًا عَلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ كَانَ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَفِيهِ الْأَسْوَةُ الْحَسَنَةُ، وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ كَانَ ابْنُ الزَّبِيرِ يَسْجُدُ حَتَّى تَنْزِلَ الْعَصَافِيرُ عَلَى ظَهْرِهِ، كَأَنَّهُ حَائِطٌ.

(وَيَرْكُعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) لِلْإِسْتِرَاحَةِ مِنْ مَكَابِدَةِ اللَّيْلِ، وَمَجَاهِدَةِ التَّهَجُّدِ.

(حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ)، أَيُ: لَصَلَاةِ الصَّبْحِ.

#### 4 - بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ

(بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ)، أَيُ: قِيَامِ اللَّيْلِ، (لِلْمَرِيضِ).

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ)، الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، أَيُ: الثَّوْرِيُّ، وَكَذَلِكَ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ الْآتِي سُفْيَانُ، هُوَ الثَّوْرِيُّ، نَصَّ عَلَيْهِ الْمَزْيِيُّ فِي الْأَطْرَافِ، وَصَرَّحَ فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ بِأَنَّهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَكُلُّهُمَا ثِقَةٌ.

(عَنِ الْأَسْوَدِ) هُوَ ابْنُ قَيْسٍ، (قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا)، بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَفَتْحِ الدَّالِ أَوْ ضَمِّهَا، وَبِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ النُّحْرِ فِي الْمَصْلِيِّ فِي كِتَابِ الْعِيدِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُؤَلَّفِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ

يَقُولُ: «اَشْتَكَى النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

في: والضحي جندب بن سُفْيَان، وهو جندب بن عبد الله بن سُفْيَان، إلا أنه تارة ينسب إلى أبيه، وتارة ينسب إلى جده، ولا يظن أن جندب بن سُفْيَان غير جندب ابن عبد الله.

(يَقُولُ: اَشْتَكَى النَّبِيَّ ﷺ) أي: مرض، وكذلك شكَا، قَالَ الجوهرى: اشتكى عضوًا من أعضائه، وتشكى بمعنى وأصله من الشكو، قَالَ ابن الأثير: الشكو والشكوى والشكاوة والشكاية: المرض، وفي الصحاح: شكوت فلانًا أشكوه شكوى وشكاية وشكية وشكاوة، إذا أخبرته عنه بسوء فعله، والاسم الشكوى، ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيأتي التنبيه عليها بلفظ مرض، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكاية، لكن وقع عند الترمذي من طريق ابن عُيَيْنَةَ عن الأسود في أول هذا الحديث عن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كنت مع النَّبِيِّ ﷺ في غار، فدميت أصبعه، فقال: هل أنت إلا أصبع دميت، وفي سبيل الله ما لقيت، قَالَ: وأبطأ عليه جبريل عليه السلام، فقال المشركون: قد ودع مُحَمَّدٌ، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: 3]، انتهى.

فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح، وليس كما ظن، فإن في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة، وجندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يصحب النَّبِيَّ ﷺ إلا متأخرا، كما حكاه البغوي في معجم الصحابة عن الإمام أحمد، فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب، إحداها مرسله والأخرى موصولة، لأن الأولى لم يحضرها، فروايتها لها من مراسيل الصحابة، والثانية: شهدها، كما ذكر أنه كان مع النَّبِيِّ ﷺ، ولا يلزم من عطف إحداها على الأخرى في رواية سُفْيَان اتحادهما، والله أعلم.

(فَلَمْ يَقُمْ) من القيام، أي: لم يقم لصلاة الليل (لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ) نصب على الظرفية، هكذا وقع مخصصًا ههنا، وقد ساقه في فضائل القرآن ما أخرجه عن أبي نعيم شيخه فيه، فقال: نا أَبُو نَعِيمٍ، نا سُفْيَان، عن الأسود بن قيس، قَالَ:

(1) أطرافه 1125، 4950، 4951، 4983 - تحفة 3249.

1125 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اِحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»،

سمعت جندبًا يقول: اشتكى النَّبِيُّ ﷺ، فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة، فقالت: يا مُحَمَّد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾ [الضحى: 1 - 3]، وفي كتاب التفسير في سورة (الضحى)، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زهير، ثنا الأسود، قَالَ: سمعت جندبًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اشتكى رسول الله ﷺ، فلم يقم ليلتين أو ثلاثًا، فجاءت امرأة، فقالت: يا مُحَمَّد، إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره يأتك منذ ليلتين أو ثلاثًا، فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾ [الضحى: 1].

ورجال إسناده هذا الحديث كوفيون، وقد أخرج منته المؤلف في قيام الليل، وفي فضائل القرآن والتفسير أيضًا، وأخرجه مسلم في المغازي، والترمذي والنسائي في التعبير.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ)، بالمثلثة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)، هو الثوري (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) البجلي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: (اِحْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: عن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ابن التين: ذكر احتباس جبريل عليه السلام في هذا الباب ليس في موضعه، لأنه لا يلائم الترجمة.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن هذا الحديث من تمة الحديث السابق، لاتحاد مخرجه، وإن كان السبب مختلفًا، انتهى.

وكان جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: اشتكى النَّبِيُّ ﷺ، فلم يقم ليلة أو ليلتين، واتفق أن احتبس جبريل عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فمكث رسول الله ﷺ أيامًا لا ينزل عليه وحي، واختلفوا في قدر مدة انقطاع الوحي، قَالَ ابن جريج: اثني عشر يومًا، وقال الكلبي: خمسة عشر يومًا، وقال السدي ومقاتل: أربعين يومًا، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: خمسة وعشرين يومًا، واختلفوا أيضًا في سبب احتباس جبريل عليه السلام، فذكر ابن إسحاق أن مشركي قريش أرسلوا إلى يهود المدينة وسألوهم عن أمر مُحَمَّد ﷺ، فقالت لهم اليهود: سلوه عن أصحاب

الكهف، وعن قصة ذي القرنين، وعن الروح، فإن أخبركم بقصة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، ولم يخبركم عن أمر الروح، فاعلموا أنه صادق، فجاء المشركون وسألوه عنها، فقال ﷺ لهم: «ارحوا، سأخبركم غداً»، ولم يستثن، فاحتبس عنه الوحي، فقال المشركون: قد ودع مُحَمَّدٌ ﷺ، فنزل عليه بعد بطئه والضحي، السورة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۚ﴾ [الكهف: 23 - 24]، أي: ولا تقولن لأجل شيء تعزم عليه إنني فاعله فيما يستقبل إلا بأن يشاء الله، أي: ملتبساً بمشيئته، قائلاً إن شاء الله، وإلا وقت أن يشاء الله أن يقوله، بمعنى أن يأذن لك فيه، وقال الواحدي: وعن خولة خادم النبي ﷺ أن جرواً دخل البيت، فدخل تحت السرير، فمات هناك، فمكث النبي ﷺ أياماً لا ينزل عليه الوحي، فقال: يا خولة، ما حدث في بيتي أن جبريل عليه السلام، لا يأتيني، قالت خولة: فهيات البيت، وكنته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فإذا جرو ميت، فألقيته خلف الجدار، قالت: فجاء رسول الله ﷺ يرعد لحياه، وكان إذا نزل عليه الوحي، استقبلته الرعدة، فقال ﷺ: يا خولة، دثرتني، فأنزل الله تعالى: ﴿وَالصُّحُفِ﴾ [الضحى: 1]، وزاد ابن إسحاق، فقال النبي ﷺ لجبريل عليه السلام لما نزل ما أخرك، فقال: أما علمت أنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة.

وفي تفسير النسفي: قَالَ ابن جرير، قَالَ المشركون: إن محمداً ودعه ربه وقلاه، ولو كان أمره من الله لتتابع عليه، كما كان يفعل بمن كان قبله من الأنبياء عليهم السلام، وقال المسلمون: يا رسول الله، أما ينزل عليك الوحي، فقال: وكيف ينزل عليّ الوحي وأنتم لا تنقون براجمكم، ولا تقلمون أظفاركم، فأنزل جبريل عليه السلام بهذه السورة، فقال النبي ﷺ: يا جبريل، ما جئت حتى اشتقت إليك، فقال جبريل عليه السلام: وأنا كنت إليك أشد شوقاً، ولكنني عبد مأمور ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: 64]، وهو ما نحن فيه من الأماكن أو الأحيين، لا تنتقل من مكان إلى مكان، أو لا ننزل في زمان دون زمان إلا بأمره ومشيئته.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، تاركاً لك، أي: ما كان عدم النزول إلا لعدم الأمر

فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، .....

به، ولم يكن ذلك عن ترك الله لك، وتوديعه إياك، كما زعمت الكفرة، وإنما كان لحكمة رآها فيه، وروي أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهدى إلى رسول الله ﷺ عنقود عنب، فجاء سائل فأعطاه، ثم اشترى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدرهم فقدمه إلى رسول الله ﷺ ثانياً، ثم عاد السائل فأعطاه، ففعل ذلك ثلاثاً، فقال ﷺ ملاطفاً للسائل لا غضبان عليه أسائل أنت يا فلان، أم تاجر، فتأخر عنه الوحي أياماً، ثم نزلت: والضحي.

ويناسبه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 10].

(فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ)، بالرفع فاعل أبطأ، وقد روى شعبة عن الأسود بلفظ آخر أخرجه المؤلف رَجَمَهُ اللَّهُ فِي التفسير، قَالَ: قالت امرأة يا رسول الله، ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك.

وقال الحافظ العسقلاني: وهذه المرأة فيما يظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سُفْيَانَ، لأن هذه عبرت بقولها يا رسول الله وتلك عبرت بقولها: يا مُحَمَّد، وهذه عبرت بقولها صاحبك، وتلك عبرت بقولها شيطانك، كما مر، وسياق الأولى يشعر بأنها قالت تأسفاً وتوجعاً، وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكمًا، وشماتة، وأما المرأة التي عبرت بالشیطان فهي أم جميل العوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وهي أخت أبي سُفْيَانَ بن حرب، وامرأة أبي لهب حمالة الحطب، كما روى الحاكم من حديث عبد الله بن مُوسَى، أنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، قَالَ: لما نزلت: ﴿تَبَتَّ يَدَايَ إِلَىٰ لَهَبٍ﴾، واسم أبي لهب: عبد العزى، كناه أبا لهب لحسن وجهه، قَالَ السهيلي: وذلك مقدمة إلى ما يصير إليه من اللهب، جاءت امرأة أبي لهب، فقالت: يا مُحَمَّد على ما تهجونى، فقال: ما هجوتك، ما هجاك إلا الله تعالى، ومكث رسول الله ﷺ أياماً لا ينزل عليه وحي، فأنته، فقالت: يا مُحَمَّد، ما أرى شيطانك إلا قد قلاك، فنزلت: والضحي، ورجاله ثقات، وفي تفسير الطبري من طريق مفضل بن صالح، عن الأسود في حديث الباب، فقالت امرأة من أهله، أو من قومه: ولا شك أن أم جميل من قومه، لأنها من بني عبد مناف، وعند ابن عساكر أنها إحدى عماته، وقد أخرج قيس بن الربيع في مسنده، عن الأسود بن

قيس راويه، وأخرجه الفريابي شيخ البُخَارِيِّ في تفسيره عنه، ولفظه: فأتته إحدى عماته أو بنات عمه، فقالت: إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك، وقد حكى ابن بطلال عن تفسير بقي بن مخلد، قَالَ: قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطأ عنه الوحي إن ربك قد قلاك، فنزلت: والضحي.

وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإنكار، لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها، لكن إسناد ذلك قوي، أخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره، وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد، وهو من صغار الصحابة رضي الله عنهم، والإسناد إليه صحيح، وأخرجه أبو داود أيضًا من طريق هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها شيطانك، وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر، وفي رواية إسماعيل وغيره، ما أرى صاحبك بدل ربك، والظاهر أنها عنت بذلك جبريل عليه السلام، وأغرب سنيد ابن داود فيما حكاه ابن بشكوال، فروى في تفسيره عن وكيع، عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت للنبي ﷺ ذلك، وغلط سنيد في ذلك، فقد رواه الطبري عن أبي كريب، عن وكيع، فقال فيه: قالت خديجة، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية، عن هشام، والله أعلم.

وفي تفسير ابن عباس في رواية إسماعيل بن أبي زياد، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أبطأ الوحي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أربعين يومًا، فقال كعب بن الأشرف قد أطفأ الله نور مُحَمَّد، وأبطأ الوحي عنه، فهبط جبريل عليه السلام بعد أربعين يومًا، فقال النَّبِيُّ ﷺ: ما أبطأك عني، فنزلت: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 64]، وأنزل سورة (الضحى)، تكذيبا لكعب بن الأشرف، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [الصف: 8]، أي: يريدون أن يطفئوا، واللام مزيدة لما فيها من معنى الإرادة، تأكيدًا كما زيدت لما فيها من معنى الإضافة، تأكيدًا لها في لا أبا لك أو يريدون الافتراء ليطفئوا، يعني: دينه أو كتابه بطعنهم فيه، وإطفاء نور الله بأفواههم تهكم بهم في إرادتهم إبطال الإسلام بقولهم في القرآن هذا سحر مثلت حالهم بحال من ينفخ في نور الشمس بفيه ليطفئه، والله متم نوره مبلغ غايته

فَنَزَلَتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾

بنشره وإعلانه، ولو كره الكافرون، إرغاماً لهم.

(فَنَزَلَتْ) سورة: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١﴾، أي: ووقت ارتفاع الشمس، وهو صدر النهار، فسر الضحى بذلك بقرينة عطف الوقت، وهو الليل عليه، وهو مجاز بعلاقة الحلول والظرفية، أو على تقدير المضاف، وفسر في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝١﴾ [الشمس: 1]، بضوء الشمس ونورها بقرينة إضافة الضحى إلى الشمس، لأن إضافة وقت ارتفاع الشمس إليها لا معنى له، بخلاف إضافة النور إليها، لكن الأظهر الأنسب لقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝١﴾ أن يفسر هنا بوقت ضوء الشمس حين أشرقت وألقت شعاعها، والله أعلم.

ووجه تخصيصه من بين أوقات النهار، أن النهار يقوى فيه ويعتدل من الحر والبرد في الشتاء والصيف، أو أنه كلم الله فيه موسى عليه السلام، فكان له بذلك شرف ومناسبتة بحال المقسم لأجله، أو أنه ألقى فيه السحرة سجداً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: 59]، ويجوز أن يكون المراد من الضحى النهار كله مجازاً من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل بقرينة مقابلته بقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾، فإن المراد به الليل كله، فناسب ذلك أن يراد بالضحى النهار كله، كما فسر الضحى بالنهار في قوله تعالى: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى﴾ [الأعراف: 98]، بقرينة وقوعه في مقابلة قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا﴾ [الأعراف: 97]، أي: بائتين داخلين في المساء، ثم إن الله تعالى إذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به، ولا يجوز لنا إلا القسم به تعالى فحسب، وقيل التقدير فيه، وفي أمثاله تقدير الرب، أي: ورب الضحى، فافهم.

(﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾)، أي: سكن أهلها وركد ظلامه من سجي البحر سجواً، إذا سكنت أمواجه، فإسناد السجي إلى الليل مجازي من قبيل إسناد الفعل إلى زمانه مثل صام نهاره، أو من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فسكون الليل، إما عبارة عن سكون أهلها أو استقرار ظلامه، وكونه بحيث لا يزداد بعد ذلك، ولكل واحد من الليل والنهار أثر عظيم في نظام العالم أو صلاحه، فأقسم بهما، لكن قدم الليل في السورة المتقدمة لسبقه وأصالته، لأن النهار إنما يحدث بطلوع النير، وبغروبه يعود الهواء إلى الحالة الأصلية،

مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿٢﴾ [الضحى : 1 - 3] <sup>(1)</sup>.

فلذلك قدم الظلمة في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام : 1] ، وقدم النهار في هذه السورة ، لأن له فضيلة الشرق والاستنارة ، فإن قيل ما السبب في أنه ذكر الضحى ، وهو ساعة من النهار ، وذكر الليل بكليته .

فالجواب : أنه وإن كان ساعة من النهار ، لكنه يوازي جميع الليل ، كما أن محمداً ﷺ يوازي جميع الأنبياء عليهم السلام ، ويقال إن النهار وقت السرور والليل وقت الوحشة ، والغم ، فهو إشارة إلى أن عموم الدنيا أدوم من سرورها ، فإن الضحى ساعة والليل ساعات .

وروي : أن الله تعالى لما خلق العرش أظلت غمامة سوداء عن يساره ، ونادت ماذا أمطر ، فأجبت أن أمطري الهموم والأحزان مائة سنة ، ثم انكشف ، فأمرت مرة أخرى بذلك ، وهكذا إلى تمام ثلاثمائة سنة ، ثم بعد ذلك أظلت عن يمين العرش غمامة بيضاء ، ونادت : ماذا أمطر ، فأجبت أن أمطري السرور ساعة ، فهذا السبب ترى الغموم والأحزان دائمة ، والسرور قليلاً ، ونادراً .

﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ جواب القسم ، أي : ما قطعك قطع المودع ، والمعنى : ما قطع عنك وحيه قطع التارك لك ، وإنما أخره لحكمة ، والتوديع أصله الودع وبناء التفعيل للمبالغة فيه ، لأن من ودع مفارقاً فقد بالغ في الترك ، وقرئ في الشواذ ما ودعك ، بالتخفيف ، وهو قليل الاستعمال ، فإن العرب أماتوا ماضي يدع ويذر ، قال المبرد : لا يكادون يقولون ودع ووذر لثقل الواو في أول الكلمة واستغنوا عنها بترك الماضي ، وقد استعملوا مضارعيهما لعدم الثقل .

وقال ابن التين : معنى التشديد ما هو آخر عهدك بالوحي ، ومعنى التخفيف ما تركك ، والمعنى واحد .

﴿وَمَا قَلَى﴾ ، أي : وما أبغضك ، من القلى بكسر القاف وتخفيف اللام ، وهو البغض ، فإن فتحت القاف مددت ، وهي لغة طي ، وحذف المفعول استغناء بذكره من قبل ، ومراعاة للفواصل ، ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ ، فإنها باقية خالصة عن الشوائب ، وهذه فانية مشوبة بالمضار ، وذكر في وجه اتصال هذه الآية بما قبلها أمران :

(1) أطرافه 1124 ، 4950 ، 4951 ، 4983 - تحفة 3249 .



الأول: أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: 3]، وكان ذلك في معنى أن ربك لا يزال يواصلك بالوحي، وأنواع الكرامة في الدنيا وحصل له ﷺ بذلك تشريف عظيم، فكأنه ﷺ استعظم هذا التشريف، فقال الرب عز شأنه: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [١]، أي: هذا التشريف وإن كان عظيماً، إلا أن ما لك عند الله في الآخرة خير وأعظم.

والثاني: أن المعنى لا تظن أن ربك ودعك وتركك، وقطع عنك وحيه أياماً، لذلك بل نهاية أمرك خير من بدايته، فإنه لا يزال يتصاعد في الرفعة والكمال، فمن جملة أحوالك أنه احتبس عنك الوحي مرة بعد تواتره وتعاقبه، فقال الأعداء فيك ما قالوا، وقلنا في ردهم مؤكداً بالقسم: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [٢]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [٣]، وهذه الكرامة والموعدة خير لك مما كان قبل من تواتر الوحي وتعاقبه، فالآخرة في هذا الوجه ليست هي الآخرة المتعارفة المقابلة للدنيا، كما في الوجه الأول، بل هي بمعنى الحالة الآتية، كأنه تعالى سيزيده كل يوم عزا إلى عز، وشرفاً إلى شرف، وحالاً خيراً مما كان في اليوم السابق.

وقيل في وجه اتصالها بما قبلها: أن انقطاع الوحي لا يجوز أن يكون مبنياً على أنه تعالى تركه وعزله عن النبوة. غاية ما في الباب أن انقطاع الوحي يدل على الموت بناء على حصول الاستغناء عن أمر الرسالة لبلوغ الحكمة فيها إلى غايتها، فانفهمت منه قرب الموت، فالموت خير لك، فإن ما لك عند الله في الآخرة أفضل مما لك في الدنيا، واللام في قوله وللآخرة لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة.

وقال المولى عصام الدين: والأظهر أنه جملة حالية، أي: ما ودعك ربك وما قلاك، والحال أن الآخرة خير لك من الدنيا، وأنت تختارها عليها ومن حاله كذلك لا يتركه ربه، ففيه إرشاد للمؤمنين إلى ما هو ملاك قرب العبد بالرب وتوبيخ المشركين بما هم فيه من التزام أمر الدنيا والإعراض عن الآخرة، وحينئذ، معنى قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [٤]، أنه سوف يعطيك الآخرة، ولا يخفى حينئذ كمال اشتباك الجمل، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [٥] [الضحى: 5]،

وعد شامل لما أعطاه من كمال النفس، وظهور الأمر وإعلاء الدين، ولما ادخر له مما لا يعرف كنهه سواه، روي عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له في الجنة ألف قصر من لؤلؤ أبيض ترابه المسك، والشمول مستفاد من حذف المفعول الثاني ليعطيك، واللام فيه للابتداء، دخل الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: ولأنت سوف يعطيك، لا للقسم، فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة.

كذا قَالَ البيضاوي: وفيه أنه قَالَ ابن هشام في المغني تارة يجب اللام، ويمتنع النون، وذلك مع حرف التنفيس كالأية، ومع فصل معمول الفعل بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَكِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158] ومع كون الفعل للحال، نحو: لأقسم، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي، نحو ﴿وَتَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: 85]، وتارة تجبان، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: 57]، انتهى.

فحينئذ، يجوز أن تكون اللامان لامي القسم، فأقسم الله تعالى على أربعة أشياء، اثنان منفيان توديعه وقلاه، واثنان مثبتان، مؤكداً، وهما كون الآخرة خيراً له من الدنيا، وأنه سوف يعطيه ربه ما يرضيه، ثم جمع اللام مع سوف للدلالة على أن العطاء كائن لا محالة، وإن تأخر لحكمة، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [١]، تعديد لما أنعم عليه تنبيهاً على أنه كلما أحسن إليه فيما مضى يحسن فيما يستقبل، ويجدك من الوجود بمعنى العلم، أي: ألم يعلمك الله يتيماً، فيكون يتيماً مفعوله الثاني، أو بمعنى المصادفة، فيكون يتيماً حالاً، فأوى، أي: جعل لك ما تأوي إليه، يقال: أوى فلان إلى منزله يأوي أوياً وآويته أنا إيواء، والمأوى مكان يأوي إليه شيء ليلاً أو نهاراً، يقول تعالى حين كنت صبيّاً ضعيفاً ما تركناك، بل ربيناك ورقيناك إلى حيث صرت مشرفاً على شرفات العرش، وقلنا لك لولاك لما خلقت الأفلاك، أتظن أنا بعد هذه الحالة سنهجرك ونتركك، وكان يتمه أن أباه عبد الله بن عبد المطلب توفي وأم رسول الله ﷺ حامل به تم لها شهران وبه جزم ابن اسحاق وصححه الذهبي.

وقال ابن كثير: إنه المشهور وابن الجوزي إنه قول الجمهور والقسطلاني إنه الراجح وصح عند الحاكم في مستدركه، وذلك إنه خرج إلى الشام في غير قریش

للتجارة، ثم انصرفوا، فمروا بالمدينة، فمرض، فتخلف عند أخواله من بني النجار، فمات، ودفن بدار النابغة.

وقيل: بالأبواء، وهو ابن خمس وعشرين على ما ذكره الواقدي، وقال ابن حجر كالعلائي ابن ثمانى عشرة، وقيل: مات وله ﷺ عامان وثلاث عام، وقيل: بالنقصان، فقيل: أقل من عامين، وقيل: تسعة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: شهران، والكل ضعيف.

ثم ولد رسول الله ﷺ، فكان مع جده عبد المطلب، وأمه آمنة، فهلكت أمه آمنة وهو ابن ست سنين، ثم مات جده بعد أمه بسنتين، ورسول الله ﷺ ابن ثمانى سنين، ولما أشرف جده عبد المطلب على الموت أوصى به ﷺ أبا طالب، وهو وعبد الله كانا من أم واحدة، فكان أبو طالب هو الذي يكفل رسول الله ﷺ بعد جده، فقام بنصره مدة مديدة، وأحبه حباً عظيماً، وكان لا ينام إلا بجنبه، ويخصه بأنفس الطعام، وكان عياله إذا أكلوا جميعاً أو فرادى لم يشبعوا، فإذا أكل معهم المصطفى ﷺ شبعوا، وكان يؤخر الغداء والعشاء حتى يحضر فيأكل معهم، فيفضل من الطعام، وإن لم يكن معهم لم يكفهم، فيقول أبو طالب إنه لمبارك، ثم توفي أبو طالب وبعد ذلك لم يظهر على رسول الله ﷺ يتم البتة، فذكره إليه هذه النعمة<sup>(1)</sup>، ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾، أي: عن علم الحكم والأحكام، أي: وجدك غافلاً عن معالم النبوة وأحكام الشريعة، فهدى، أي: فعلمك بالوحي والإلهام والتوفيق للنظر، وهذا كقوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: 52].

وقيل: وجدك ضالاً في الطريق حين خرج بك أبو طالب إلى الشام، وذلك أنه روي أنه ﷺ خرج مع عمه أبي طالب في قافلة ميسرة غلام خديجة

(1) وفي الفتوحات السبحانية للإمام المناوي قال العوفي كانت نساء قريش يرين إرضاع أولادهن عاراً وقيل كنَّ يفعلنه لأن الغلام إذا تربى يتيماً يكون أنجب وأفصح وقيل لتتفرغ النساء لأزواجهن وهذا منتف هنا وفي تفسير أبي حيان عن جعفر الصادق وإنما يتم لثلاث يكون لمخلوق عليه منه. وفي كشف الأسرار لابن العماد إنما ربي يتيماً لينظر إذا وصل إلى مدارج عزه في أوائل أمره فيعلم أن العزيز من أعزه الله وأن قوته ليست بالآباء والأمهات ولا بالمآثر والنجاة.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فبينما هو راكب ناقته ذات ليلة ظلماً وهو نائم، فجاء إبليس، فأخذ بذيام الناقة، فعدل به عن الطريق، فجاء جبريل عليه السلام، فنفخ إبليس نفخة، فوقع منها إلى الحبشة، وقيل: إلى أرض الهند، ثم رده إلى القافلة.

وقيل: وجدك ضالاً حين فطمتك حليلة، وجاءت بك ليردك على جدك، فأزال ضلالك على جدك، ووجدك عائلاً، فقيراً ذا عيال، يقال: عال يعيل عيلة وعيولاً، أي: افتقر وأعال الرجل، إذا كثر عياله، أي: من ينفق عليهم.

وقيل: العائل ذو العيال، ثم أطلق على الفقير وإن لم يكن له عيال، والمشهور أن المراد بالعائل هنا الفقير، ويؤيده ما وجد في مصحف عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ووجدك عديماً فأغناك، فأغنى بما حصل لك من ربح تجارة سفر الشام مع ميسرة، بمال خديجة، وبترية أبي طالب، وبمال أبي بكر، ثم أمره بالهجرة فأغناه بإعانة الأنصار، ثم أمر بالجهاد فأغناه بالغنيمة، ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾، ﴿فَلَا تَغْلِبْهُ عَلَى مَا لَهُ لُضْعْفُهُ، وَقُرْئ: فَلَا تَكْهَرْ، أَي: فَلَا تَعْبَسْ فِي وَجْهِهِ، ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾، ﴿فَلَا تَزْجِرْ، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا رَدَدْتَ السَّائِلَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرْجِعْ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَزْبِرَهُ، أَي: تَزْجِرَهُ.

وقيل: إنه ليس بالسائل المستجدي، ولكن طالب العلم إذا جاءك فلا تنهره. ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: 11]، فإن التحدث بها شكرها، والمراد نعمة الإيواء والهداية والإغناء وغيرها.

وقيل: المراد بالنعمة النبوة والتحدث بها تبليغها، قوبلت الامتنانات الثلاثة بثلاثة تكاليف، ولما قدم ما يقابل المقدم عقب بذكر ما يقابل الأخير لمراعاة الفواصل، ولأن في تأخير ما يقابل الثانية ترقياً إلى الأشرف الأعلى لشموله النعم الدينية والدنيوية، ولأن التحلية بعد التخلية، وتقديم الثاني عند ذكر الامتنانات على الثالث، لأن ابتداءه بعد زمان اليتيم وقت التكليف، فإنه ﷺ كان موفقاً للنظر الصحيح حينئذ، ولهذا لم يعبد صنماً.

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا: تضمنت هذه السورة من كرامة الله تعالى له، وتنويهه به، وتعظيمه إياه ستة أوجه:

الأول: القسم له عما أخبره به من حاله بقوله: ﴿وَالْضُّحَى﴾ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا

سَجَنَ ﴿٢﴾ ، وهذا من أعظم درجات المبرة .

الثاني : بيان مكانته عنده ، وحظوته لديه بقوله : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ﴿٣﴾ [الضحى : 3] ، أي : ما تركك وما أبغضك .

وقيل : ما أهملك بعد أن اصطفاك .

الثالث : قوله : ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ ﴿٤﴾ [الضحى : 4] ، قَالَ ابن إسحاق ، أي : مالك في مرجعك عند الله أعظم مما أعطاك من كرامة الدنيا ، وقال سهل ، أي : ما ذخرت لك من الشفاعة والمقام المحمود خير لك مما أعطيتك في الدنيا .

الرابع : قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ ﴿٥﴾ [الضحى : 5] ، وهذه آية جامعة لوجوه الكرامة ، وأنواع السعادة وشتات الأنعام في الدارين والزيادة .

قَالَ ابن إسحاق : يرضيه بالفلج في الدنيا والثواب في الآخرة ، الفلج : الفوز بجميع المباغي والمقاصد .

وقيل : يعطيه الحوض والشفاعة ، وروي عن بعض آل النبي ﷺ أنه قَالَ : ليس آية في القرآن أرجى منها ، ولا يرضى رسول الله ﷺ أن يدخل أحد من أمته النار .

الخامس : ما عده تعالى عليه من نعمه ، وقرره من آلائه في بقية السورة من هدايته إلى ما هداه أو هداية الناس به على اختلاف التفاسير ولا مال له ، فأغناه بما آتاه أو بما جعله في قلبه من القناعة والغنى ، ويتيما فحذب ، أي : عطف وأشفق عليه عمه وآواه إليه .

وقيل : آواه إلى الله وقيل : يتيماً لا مثال لك ، فأواك إليه .

وقيل المعنى : ألم يجدك فهدى بك ضالاً ، وأغنى بك عائلاً وآوى بك يتيماً ، ذكره بهذه المنن ، وأنه على المعلوم من التفسير لم يهمله في حال صغره ، وعيلته ويطمه ، وقبل معرفته به ، ولا ودعه ولا قلاه ، فكيف بعد اختصاصه واصطفائه .

السادس : أمره بإظهار نعمته عليه ، وشكر ما شرفه بنشره وإشارة ذكره بقوله ﴿وَأَمَّا نِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ﴿١١﴾ ، فإن من شكر النعمة التحدث بها ، وهذا خاص له عام لأمره ، انتهى .

5 - بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ  
عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ  
وَطَرَقِ النَّبِيِّ ﷺ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَيْلَةً لِلصَّلَاةِ.

5 - بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ  
عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ

(بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ) أمته والمؤمنين (عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ) وفي رواية :  
على قيام الليل ، (وَالنَّوَافِلِ) ، جمع نافلة ، عطف على صلاة الليل من عطف العام  
على الخاص ، وعلى رواية قيام الليل يحتمل أن يكون المراد من قيام الليل  
الصلاة فقط ، فيكون من عطف العام على الخاص أَيْضًا ، ويحتمل أن يكون  
المراد منه أعم من الصلاة والقراءة والذكر والشكر والتفكير في الملكوت العلوية  
والسفلية ، فحينئذ يكون من عطف الخاص على العام ، (مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ) ، قَالَ  
ابن المنير : اشتملت الترجمة على أمرين : التحريض ونفي الإيجاب ، فحديث أم  
سلمة وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للأول ، وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للثاني .

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ،  
ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من قولها كان يدع العمل وهو  
يحبها ، لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه ، لولا ما عارضه من خشية  
الافتراض ، انتهى .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ بِأَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يدل على نفي  
الإيجاب ، بل ظاهره يوهم الإيجاب على ما لا يخفى على المتأمل ، وظاهره  
التحريض أَيْضًا ، وَلَا نَسْلَمُ أَيْضًا استلزام المحبة التحريض ، وكذلك ظاهر  
حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوهم الإيجاب ، بدليل قوله ﷺ حين ولي وكان  
الإنسان أكثر شيء جدلاً ، وظاهره التحريض أَيْضًا .

(وَطَرَقَ) من الطروق ، وهو الإتيان بالليل ، يعني : أتى (النَّبِيَّ ﷺ فَاطِمَةَ  
وَعَلِيًّا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَيْلَةً) ، ففي لفظ طرق تجريد ، كما في قوله تعالى : ﴿أَسْرَى  
يَعْبُدُهُ لَيْلًا﴾ [الإسراء : 1] .

(لِلصَّلَاةِ) ، أي : للتحريض على القيام للصلاة .

1126 - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ؟»

(حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ)، وفي رواية: بذكر مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا، وفي رواية: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ)، هو ابن المبارك، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ)، هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، ابن شهاب، (عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ)، وقد تقدم ذكرها في باب العظة بالليل، (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً، فَقَالَ) متعجباً: (سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ)، كالتقرير والبيان لما سبق، لأن كلمة ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم والليلة ظرف للإنزال.

(مِنَ الْفِتْنَةِ) بالافراد، وفي رواية: من الفتن بالجمع.

(مَاذَا أُنْزِلَ)، وفي رواية: وما نزل من النزول.

(مِنَ الْخَزَائِنِ)، عبر به عن الرحمة بالخزائن لكثرتها وعزتها، قَالَ تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 100]، وعن العذاب بالفتن، لأنها أسباب مؤدية إليه، والمراد من الإنزال إعلام الله تعالى لملائكته بالأمر المقدور الذي سيكون من الرحمة والعذاب، أو إحياء الله تعالى لنبهه بذلك، فعبر عنه بالإنزال، ويمكن أن يكون المعنى أن النَّبِيَّ ﷺ رأى في تلك الليلة مناماً، وفيه أنه سيقع بعده فتن، وتفتح لأمته الخزائن، وعرف عند الاستيقاظ حقيقته، إما بالتعبير أو بالوحي إليه في اليقظة بعد النوم، أو قبله، فأخبره، فهو من المعجزات، فقد وقعت الفتن المشهورة وفتحت الخزائن، حيث تسلطت الصحابة رضي الله عنهم على فارس والروم وغيرهما، فوقع ما أخبر به، كما أخبر.

(مَنْ يُوقِظُ)، أي: ينبه (صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ)، وزاد في رواية شعيب عن الزُّهْرِيِّ في الأدب وغيره في هذا الحديث يريد أزواجه حتى يصلين، وبذلك يظهر المطابقة بين الحديث والترجمة، فإن فيه التحريض على صلاة الليل وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك إلزامهن بذلك، وجرى فيه على عادته في الحوالة على ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده، وإنما خصهن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حينئذ، أو هو من باب ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول.

يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ»<sup>(1)</sup>.

1127 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

..... عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ،

(يَا)، أي: يا قوم، فالمنادى محذوف (رُبَّ)، هو في الأصل للتقليل، ويستعمل كثيراً للتكثير.

(كَاسِيَّةٌ فِي الدُّنْيَا)، أي: مكسوة، كما في قول الحطيئة، واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي، وكما في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21]، لأنه يقال: كسى العريان، ولا يقال: كسا.

(عَارِيَّةٌ فِي الْآخِرَةِ) بالجر صفة كاسية، والفعل الذي يتعلق به رب يجب أن يكون ماضياً، ويحذف غالباً، كما هنا، أي: رب كاسية عارية عرفتها، والمراد: إما أن اللاتي يلبسن رقيق الثياب التي لا تمنع من إدراك البشرة معاقبات في الآخرة بفضيحة التعري، وإما أن اللابسات بعض الثياب الرفيعة النفيسة عاريات عن الحسنات في الآخرة.

وقيل: المعنى: رب لابسة للثياب الرفيعة عارية عن شكر المنعم، وقال الطيبي: هذه الجملة كالبيان لموجب استيقاظ الأزواج، أي: لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة، ويعتمدن على كونهن أهالي رسول الله ﷺ، أي: رب كاسية حلة الزوجية المشرفة عارية عنها في الآخرة، إذا لم تضم إليها العمل، كما قال تعالى: ﴿فَلَا أَصَابَ بَيْنَهُمْ تَوْعِيدٌ﴾ [المؤمنون: 101].

ثم هذا الحديث وإن صدر في حق أزواجه عليهن السلام، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، والتقدير: رب نفس أو نسمة كاسية، ثم إن كثيراً من السلف أثروا القلة على الغنى خوف فتنه المال، وقد استعاذ عليه السلام من فتنه الغنى، كما استعاذ من فتنه الفقر وفي الحديث أن الصلاة تنجي من الفقر، ومن شر الفتن، ويعتصم بها من المحن.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هُوَ ابْنُ أَبِي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ) ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ



أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةً، فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ، .....

أبي طالب المشهور بزين العابدين، وقد تقدم في باب من قَالَ في الخطبة: أما بعد في الجمعة.

(أَنَّ) أَبَاهُ (حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ)، أي: أَنَاهُ لَيْلًا، (وَفَاطِمَةَ) بالنصب عطفًا على الضمير المنصوب في طرقة.

(بِنْتُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةً)، أي: ليلة من الليالي، ذكرها تأكيدًا وإلا فالطروق كما عرفت هو الإتيان لَيْلًا، ويحتمل التجريد، وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة، أي: مرة واحدة.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا وجه له، لأن أحدا لم يقل إن التئوين فيه للمرة، فظن أن كون ليلة على وزن فعلة، يدل على المرة، وليس كذلك.

(فَقَالَ) ﷺ حثًا وتحريضًا لهما («أَلَا تُصَلِّيَانِ؟»)، فكلمة ألا للحث والتحريض والخطاب لعلي وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ) اقتباس من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: 42]، كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وفيه نظر، كما نبه عليه الْعَيْنِيُّ، ثم هو من المتشابه، وفيه طريقان: التأويل والتفويض، وفي رواية حكيم بن حكيم، قَالَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دخل النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ وعلى فاطمة من الليل، فأيقظنا للصلاة، ثم رجع إلى بيته، فصلى هويًا من الليل، فلم يسمع لنا حثًا، فرجع إلينا، فأيقظنا، قَالَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فجلست وأنا أعرك، أي: أدلك عيني، وأنا أقول: واللّه ما نصلي إلا ما كتب الله لنا، إنما أنفسنا بيد الله، وفيه إثبات المشيئة لله تعالى، وأن العبد لا يفعل شيئًا إلا بإرادة الله تعالى.

قَالَ الطبري: لولا ما علم النَّبِيُّ ﷺ من عظيم فضل الصلاة في الليل، ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جعله الله لخلقهم سكنًا، لكنه اختار لهما إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: 132]، الآية.

فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٌّ يَضْرِبُ فِخْذَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: 54]<sup>(1)</sup>.

(فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا) بفتح المثلثة فيهما أي إن شاء الله أن يوقظنا أيقظنا، وأصل البعث إثارة الشيء من موضعه.

(فَانْصَرَفَ) رسول الله ﷺ عنا معرضًا مدبرًا (حِينَ قُلْنَا)، وفي رواية: حين قلنا (ذَلِكَ)، إشارة إلى قوله: أنفسنا بيد الله.

(وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا)، بفتح الياء في يرجع، ورجع يجيء لازمًا، ومتعديًا، والمعنى لم يجبني بشيء.

(ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٌّ)، أي: والحال أنه معرض مدبر حال كونه (يَضْرِبُ فِخْذَهُ) ويفعل ذلك عند التأسف، (وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ﴾) يتأتى منه الجدل.

(﴿جَدَلًا﴾) خصومة، بالباطل، قَالَ النووي: المختار أن ضرب الفخذ، وقوله ذلك، كان تعجبًا من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذر به، وقيل: إنما ضرب، وقال ذلك تسليمًا لعذره، وأنه لا عتب عليه، وقال ابن التين: كره احتجاجه بالآية المذكورة، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه، وقال ابن بطال: وأما ضربه فخذَه وقراءته الآية، فдал على أنه ظن أنه أخرجهم، وضيق عليهم، وليس ذلك بشأن النوافل، فندم على إنباههم، كذا قَالَ، وليس بواضح.

وفي الحديث: أن السكوت يكون جوابًا، وجواز الإعراض عن القول الذي لا يطابق المراد، وإن كان حقًا في نفسه.

وفيه أيضًا جواز ضرب الفخذ عند التأسف.

وفيه: جواز الانتزاع من القرآن.

وفيه: ترجيح قول من قَالَ: إن اللام في قوله: وكان الإنسان، للعموم لا لخصوص الكفار.

(1) أطرافه 4724، 7347، 7465 - تحفة 10070. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى رقم (775).

1128 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيدْعُ الْعَمَلَ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا» (1).

وفيه: منقبة لعلي رضي الله عنه، حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة، فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتفه.

وفيه: ما نقل ابن بطال عن المهلب أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل، حيث قنع النبي ﷺ بقول علي رضي الله عنه أنفسنا بيد الله، لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل، ولو كان فرضاً ما عذره.

وفيه: إشارة إلى أن نفس النائم ممسكة بيد الله تعالى، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وإسناده زين العابدين من أصح الأسانيد وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده، وقد أخرج متنه المؤلف في الاعتصام والتوحيد أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا النسائي.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ كَانَ) كلمة إن بكسر الهمزة وتخفيف النون مخففة من الثقيلة، وأصله إنه كان، فحذف ضمير الشأن وخففت النون.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيدْعُ)، بفتح اللام المؤكدة، أي: ليرك (الْعَمَلَ، وَهُوَ)، أي: والحال أنه (يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً) بالنصب متعلق بقوله ليدع، أي: لأجل خشية (أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ)، بنصب يفرض عطفاً على يعمل، وسيأتي الكلام عليه في الحديث الآتي، وزاد فيه مالك في الموطأ، قالت: وكان يحب ما خف على الناس.

(وَمَا سَبَّحَ) أي: وما تنفل (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا) أي: لأصلحها، ويروى: وإني لأستحبها من الاستحباب، قَالَ الخطابي: هذا

(1) طوفه 1177 - تحفة 16590.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى. رقم (718).

1129 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ،

من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إخبار عما علمته دون ما لم تعلم، وقد ثبت أنه ﷺ صلى صلاة الضحى يوم الفتح، وأوصى أبا ذر وأبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بها، وقال ابن عبد البر، أما قولها ما سبح سبحة الضحى قط، فليس أحد من الصحابة إلا وقد فاته من الحديث ما أحصاه غيره، والإحاطة ممتنعة، وإنما حصل المتأخرون علم ذلك مذ صار العلم في الكتب، والنبى ﷺ ما كان يكون عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات، فإما مسافر أو حاضر في المسجد أو غيره، أو عند بعض نسائه، فيصح قولها بمعنى ما رأيته يصليها، أو المراد ما صلاها على المواظبة، فيكون نفياً للمداومة لا أصلها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى) صلاة الليل (ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: ليلة من ليالي رمضان (فِي الْمَسْجِدِ) قد تقدم قبل صفة الصلاة من رواية عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنه ﷺ صلى في حجرته، وليس المراد بها بيته، وإنما المراد الحصيرة التي كان يحتجها في المسجد، فيجعله على باب بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فيصلي فيه، ويجلس عليه بالنهار، وقد ورد ذلك مبيئاً من طريق سعيد المقبري، عن أبي سلمة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند المؤلف في كتاب اللباس، ولفظه: كان يحتجر حصيراً بالليل، فيصلي فيه، ويبسطه بالنهار، فيصلي عليه، ولأحمد من طريق مُحَمَّد بن إِبراهيم، عن أبي سلمة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأمرني أن أنصب له حصيراً على باب حجرتي، ففعلت، فخرج الحديث، قَالَ النووي: معنى يحتجر يحوط موضعاً من المسجد بحصير يستره، ليصلي فيه، ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه، وتعبقه الْكَرْمَانِيُّ بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان في المسجد، قَالَ: ولو كان كذلك للزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذي أمر الناس به، حيث قَالَ: فصلوا في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، ثم أجاب: بأنه

فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ، فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ  
الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، .....

إن صح أنه كان في المسجد، فهو إذا احتجر صار كأنه بيت بخصوصه، أو أن السبب في كون صلاة التطوع في البيت أفضل عدم شوبه بالرياء غالبًا، والنبى ﷺ منزله عن الرياء في بيته وفي غير بيته.

(فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ)، أي: من الليلة الثانية، المقبلة، ولفظ معمر عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عند أحمد من المقبلة، وفي رواية من القابل، أي: من الوقت القابل من الليلة القابلة، (فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ)، كذا رواه مالك بالشك، وفي رواية عقيل عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، كما تقدم في الْجُمُعَةِ، فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس، فتحدثوا، وفي رواية مسلم عن يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ يتحدثون بذلك، وفي رواية أحمد عن ابن جريج عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، فلما أصبح تحدثوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صلى في المسجد من جوف الليل، فاجتمع أكثر منهم، زاد يُونُسُ، فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية، فصلوا معه، فأصبح الناس يذكرون ذلك، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج، فصلوا بصلاته، فلما كانت الرابعة عجز المسجد عن أهله، وفي رواية ابن جريج أيضًا حتى كاد المسجد يعجز عن أهله، ولأحمد في رواية معمر عَنِ ابْنِ شِهَابٍ امتلأ المسجد حتى اغتص بأهله، وله من رواية سُفْيَانِ بْنِ حُسَيْنٍ عنه، فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث بيان عدد صلاته في تلك الليالي، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلى بنا رسول الله ﷺ في رمضان ثمانين ركعات، ثم أوتر، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد، ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا، ثم دخلنا فقلنا يا رسول الله، الحديث، فإن كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء في الليلة الثالثة، فلذلك اقتصر على وصف ليلتين، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان، فجئت فقمت إلى جنبه، فجاء رجل، فقام حتى كنا رهطًا، فلما أحس بنا تجوز، ثم دخل رحله، الحديث، فالظاهر أن هذا كان في قصة أخرى، والله أعلم.

فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ.....»

(فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، زاد أحمد في رواية ابن جريج، حتى سمعت ناساً منهم يقولون: الصلاة، وفي رواية سُفْيَانُ بن حسين، فقالوا: ما شأنه، وفي حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي في الاعتصام أن النَّبِيَّ ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله ﷺ ليالي حتى اجتمع إليه ناس، ثم فقدوا صوته ليلة، فظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحّح ليخرج إليهم، فقال: ما زال بكم الذي رأيت من صنعكم، حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قمت به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، وأخرجه أيضًا في الأدب، ولفظه: احتجر رسول الله ﷺ حجرة مخصفة أو حجيرًا، فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها، فتبع إليه رجال، وجاؤوا يصلون بصلاته، ثم جاؤوا ليلة، فحضرُوا وأبْطَأَ رسول الله ﷺ عنهم، فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم، وحصبوا الباب، فخرج إليهم مغضبًا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما زال بكم صنعكم، حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وأخرجه مسلم أيضًا، وفيه: فأبْطَأَ رسول الله ﷺ عنهم، فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم، وحصبوا الباب، الحديث.

وأخرجه أبو داود أيضًا، وفيه حتى إذا كان ليلة من الليالي لم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فتنحّحوا، ورفعوا أصواتهم وحصبوا بابه، الحديث، وأخرجه الطَّحَاوِيُّ أيضًا نحو رواية البُخَارِيِّ.

(فَلَمَّا أَصْبَحَ) ﷺ، (قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ) من اجتماعكم وحرصكم على صلاة الليل، يعني: التراويح، وفي رواية عقيل، فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس، فتشهد، ثم قَالَ: أما بعد، فإنه لم يخف عليّ مكانكم، وفي رواية يُونُسَ وابن جريج: لم يخف عليّ شأنكم، وزاد في رواية أبي سلمة: اكلفوا من العمل ما تطيقون، وفي رواية معمر أن الذي سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ) أي: صلاة

وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ<sup>(1)</sup>.

الليل، تدل عليه رواية يُونس، ولكنني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل، فتعجزوا عنها، وكذا في رواية أبي سلمة قبيل صفة الصلاة، خشيت أن يكتب عليكم صلاة الليل، فدللت هذه الروايات على أن عدم خروجه ﷺ إليهم كان للخشية عن فرضية هذه الصلاة، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين، وقوله: فتعجزوا عنها، أي: تشق عليكم فتتركوها مع القدرة عليها، وليس المراد العجز الكلي، لأنه يسقط التكليف من أصله، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(وَذَلِكَ) أي: ما ذكر كان (فِي رَمَضَانَ) ذكرته لتبين أن هذه القصة كانت في شهر رمضان، ثم إن ظاهر هذا الحديث، أنه ﷺ توقع ترتب افتراض صلاة الليل جماعة على وجود المواظبة عليها، وفي ذلك إشكال، وقد نبأه بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله تعالى أوحى إليه ﷺ أنك إن وازبت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم، فأحب التخفيف عنهم، فترك المواظبة، قَالَ: ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه، كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها، فافترضت، وقيل: خشي أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب، إلى هذا نحا القرطبي، فقال قوله: فتفرض عليكم، أي: تظنونه فرضاً، فتجب على من ظن ذلك، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه، فإنه يجب عليه العمل به، قَالَ: وقيل كان حكم النَّبِيِّ ﷺ أنه إذا وازب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به، فيه أنه يفرض عليه، انتهى.

ولا يخفى بعد هذا الأخير، فقد وازب ﷺ على رواتب الفرض وتابعه أصحابه، ولم تفترض عليهم، وقال ابن بطال: يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته، فيكون معنى قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحديث السابق إن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل، أنه كان يدع عمله لأمتهم ودعاهم إلى فعلهم معه، لا أنها أرادت أنه كان يدع العمل أصلاً، وقد فرضه الله عليه، أو ندبه إليه، لأنه كان أتقى أمته وأشدهم اجتهاداً، ألا يرى أنه لما اجتمع الناس في الليلة الثالثة أو الرابعة لم يخرج

إليهم، ولا شك أنه ﷺ صلى حزبه تلك الليلة في بيته، فخشى إن خرج إليهم والتزموا معه صلاة الليل أن يسوي الله عزَّ وجلَّ بينه وبينهم في حكمها، فيفرضها عليهم من أجل أنها فرض عليه، إذ المعهود في الشريعة مساواة حال الإمام مع المأموم في الصلاة، فما كان منها فريضة فالإمام والمأموم فيه سواء، وكذلك ما كان منها سنة أو نافلة، ويحتمل أن يكون خشي من مواظبتهم على صلاة الليل معه أن يضعفوا عنها، فيعصي من تركها في مخالفته لنبيه وترك اتباعه متوعداً بالعقاب على ذلك، لأن الله تعالى فرض اتباعه، فقال: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158].

وقال في ترك اتباعه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور: 63]، أي: يخالفون ﴿عَنْ أَمْرِهِ﴾ بترك مقتضاه، ويذهبون سمتاً خلاف سمتة، وعن لتضمينه معنى الإعراض ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾، أي: محنة في الدنيا، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة، فخشى ﷺ على تاركها أن يكون كتارك ما فرض الله عليه، لأن طاعة الرسول كطاعته، وكان ﷺ رفيقا بالمؤمنين رحيماً بهم، ثم إنه قد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله سبحانه وتعالى قَالَ هُنَّ خَمْسٌ وَهْنٌ خَمْسُونَ، لا يبدل القول لديّ، فإذا أُمِنَ التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة، وأجاب عنه بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به، فهذا يعني عند المواظبة، فترك الخروج إليهم، لئلا يدخل في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس، ونظيره ما يوجه المرء على نفسه من صلاة نذر وغيرها، فيجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع، ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأن الله تعالى لما فرض الصلاة خمسين، ثم حط معظمها بشفاعته ﷺ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها، والتزمت ما استعفى لهم نبينهم ﷺ متبرعة، لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم، كما التزم فريق من النصاري رهبانية ابتدعوها من قبل أنفسهم ما كتبها الله عليهم، ثم إنهم قصرُوا فيها، فعاب الله عليهم بقوله: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: 27]، فخشى ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك، فقطع العمل شفقة عليهم، وقد تلقى



هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي وغيره، وهو مبني على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ، وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ﷺ، وفي كل من الأمرين نزاع<sup>(1)</sup>، وأجيب عن هذا الإشكال أيضاً بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: 29]، إلا من نقص شيء من الخمس، ولم يتعرض للزيادة، وفيه أن في ذكر التضعيف بقوله هن خمس، وهن خمسون، إشارة إلى عدم الزيادة أيضاً، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر، ودفع بعضهم أصل السؤال بأن الزمان كان قابلاً للنسخ، فلا مانع من خشية الافتراض، وفيه نظر، لأن قوله: لا يبدل القول خبر، والنسخ لا يدخله على الراجح، وليس هو كقوله مثلاً صوموا الدهر أبداً، فإنه يجوز فيه النسخ، وقال الحافظ العسقلاني: وقد فتح الباري لنا بثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل، يعني: جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل، ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتبت عليكم ما قمتم به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فمنعهم من التجميع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه، وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم.

ثانيها: أنه يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل على الكفاية، لا على الأعيان، فلا يكون ذلك زائداً على الخمس، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها.

ثالثها: أنه يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام رمضان خاصة، كما وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان، وقد وقع في رواية سُفْيَانَ بن حسين، خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر، فعلى هذا يرتفع الإشكال، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة، فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس، وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري هو الأول، والله سبحانه أعلم، انتهى.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز النافلة جماعة، ولكن الأفضل فيها

(1) كرماني في أواخر أبواب الجماعة في باب صلاة الليل.

الانفراد، وفي التراويح اختلف العلماء، فذهب الليث بن سعد وعبد الله بن المبارك، وأحمد وإسحاق إلى أن قيام التراويح مع الإمام في شهر رمضان أفضل منه في المنازل منفردًا.

وقال قوم من المتأخرين من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي، فمن أصحاب أبي حنيفة عيسى بن أبان وبكار بن قتيبة وأحمد بن أبي عمران أحد مشايخ الطحاوي، ومن أصحاب الشافعي إسماعيل بن يحيى المزني، ومحمد ابن عبد الله بن الحكم، ويحكي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعن محمد بن سيرين وطاوس رحمهما الله، وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال صاحب الهداية: يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلّي بهم إمامهم خمس ترويحاً، ثم قال: والسنة فيها الجماعة، لكن على وجه الكفاية، حتى لو امتنع أهل مسجد عن إقامتها كانوا مسيئين، ولو أقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة، لأن أفراد الصحابة يروى عنهم هذا، وروى الطحاوي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يصلي خلف الإمام في شهر رمضان، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يقوم مع الناس في شهر رمضان، قال: وكان القاسم وسالم لا يقومان مع الناس، وذهب مالك والشافعي وربيعة إلى أن صلاته في بيته أفضل من صلاته مع الإمام، وهو قول إبراهيم والحسن البصري والأسود وعلقمة، وقال أبو عمر: اختلفوا في الأفضل من القيام مع الناس أو الانفراد في شهر رمضان، فقال مالك والشافعي: صلاة المنفرد في بيته أفضل، وقال مالك: فكان ربيعة وغير واحد من علمائنا ينصرفون ولا يقومون مع الناس، وقال مالك: وأنا أفعل ذلك، وما قام رسول الله ﷺ إلا في بيته، وإليه مال الطحاوي، وروي ذلك عن ابن عمر وسالم والقاسم ونافع أنهم كانوا ينصرفون ولا يقومون مع الناس، وقال الترمذي، واختار الشافعي أن يصلي الرجل وحده إذا كان قارئاً، ثم إن العلماء اختلفوا في التراويح هل هي سنة أو تطوع مبتدأ، فقال الإمام حميد الدين الضرير نفس التراويح سنة، وأما أداؤها بالجماعة فمستحب.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن نفس التراويح سنة لا يجوز تركها، وقال

الصدر الشهيد هو الصحيح، وفي جوامع الفقه التراويح سنة مؤكدة، والجماعة فيها واجبة، وفي روضة الحنفية: الجماعة فضيلة، وفي الذخيرة، وعن أكثر المشايخ أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية، ثم إن عددها عشرون ركعة، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد، ونقله القاضي عن جمهور العلماء، وحكي أن الأسود بن يزيد كان يقوم بأربعين ركعة، ويوتر بسبع، وعند مالك ست وثلاثون ركعة غير الوتر، واحتج على ذلك بعمل أهل المدينة، واحتج أصحابنا الحنفية والشافعية والحنابلة بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد الصحابي، قَالَ: كانوا يقومون على عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعشرين ركعة، وعلى عهد عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله، وفي المغني عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر رجلاً أن يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة، قَالَ: وهذا كالإجماع، فإن قيل قَالَ في الموطأ عن يزيد بن رومان، قَالَ: كان الناس في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة.

فالجواب: ما قاله البيهقي أن الثلاث وتر، ويزيد: لم يدرك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيكون منقطعاً، والجواب عما قاله مالك أن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحتين، ويصلون ركعتي الطواف، ولا يطوفون بعد الترويقة الخامسة، فأراد أهل المدينة مساواتهم، فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات، فزادوا ست عشرة ركعة، وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ أحق وأولى أن يتبع، ثم إن وقتها بعد العشاء قبل الوتر عندنا، وهو قول عامة مشايخ بخاري، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده، وفي المبسوط المستحب فعلها إلى نصف الليل أو ثلثه كما في العشاء، وفي المحيط لا يجوز قبل العشاء، ويجوز بعد الوتر ولم يحك فيه خلافاً، ثم إن أكثر المشايخ على أن السنة فيها الختم، فلا يترك لكل القوم.

وقيل: يقرأ مقدار ما يقرأ في المغرب تخفيفاً، قَالَ شمس الأئمة: هذا غير مستحسن.

وقيل: يقرأ من عشرين آية إلى ثلاثين، كما أمر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد الأئمة الثلاثة على ما رواه البيهقي بإسناده عن أبي عثمان النهدي، قَالَ: دعا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بثلاثة من القراء، فاستقرأهم، فأمر أسرعهم قراءة أن يقرأ

## 6 - بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «حَتَّى تَفْطَرَ قَدَمَاهُ» .....

للناس بثلاثين آية في كل ركعة وأوسطهم بخمس وعشرين آية، وأبطأهم بعشرين آية، ثم من فوائد الحديث المذكور جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة، وهذا مذهب الجمهور، إلا رواية من الشافعي.

ومنها أيضًا: أنه إذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحتان اعتبر أهمها، لأنه ﷺ كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لبيان الجواز، أو أنه كان معتكفاً، فلما عارضه خوف الافتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التي تخاف من عجزهم وتركهم الفرض.

ومنها أيضًا: أن الإمام أو كبير القوم إذا فعل شيئاً خلاف ما يتوقعه أتباعه، وكان له عذر فيه يذكره لهم تطيباً لقلوبهم وإصلاحاً لذات البين، لئلا يظنوا خلاف هذا، وربما ظنوا ظن السوء، ومنها أيضًا جواز الفرار من قدر الله إلى قدر الله، قاله المهلب.

ومنها أيضًا: ما كان عليه النبي ﷺ من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها، والشفقة على أمته والرفقة بهم.

ومنها أيضًا: ترك الأذان والإقامة للنوافل إذا صليت جماعة، وقال ابن بطال: وفيه: أن قيام رمضان بالجماعة سنة، وليس كما يزعم بعضهم أنه سنة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وأجمعوا على أنه لا يجوز تعطيل المساجد عن قيام رمضان، فهو واجب على الكفاية، والله أعلم.

## 6 - بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ

(بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ) وزيد في رواية: (اللَّيْلَ)، وزيد في رواية أخرى: (حَتَّى)، أي: إلى أن، (تَرِمَ)، بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما، ومعنى ورم انتفخ، (قَدَمَاهُ)، فاعل ترم.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): قام النبي، وفي رواية: رسول الله ﷺ، وفي رواية الكشميهني: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ يَقُومُ النَّبِيُّ ﷺ (حَتَّى تَفْطَرَ قَدَمَاهُ)، قلها برفع الراء، كذا ضبطه العيني والقسطلاني، وفي رواية: حتى

وَالْفُطُورُ: الشُّقُوقُ ﴿أَنْفَطَرْتُ﴾ [الانفطار: 1]: انْشَقَّتْ.

1130 - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ لِيُصَلِّيَ حَتَّى تَرُمَ قَدَمَاهُ - أَوْ سَأَقَاهُ - فَيَقَالَ لَهُ .....

تنفطر على وزن تفعل بتشديد العين، وهو يحتمل أن يكون ماضياً، فتكون الراء مفتوحة، ويحتمل أن يكون مضارعاً، بحذف إحدى التاءين، فتكون الراء مضمومة، فافهم، وهذا التعليق أخرجه البُخَارِيُّ في التفسير مُسْنَدًا في سورة الفتح. (وَالْفُطُورُ: الشُّقُوقُ)، كذا فسرهُ أبو عبيد في المجاز.

(﴿أَنْفَطَرْتُ﴾، انْشَقَّتْ)، كذا فسرهُ الضحَّاك فيما رواه ابن أبي حاتم عنه موصولاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ)، الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ)، بكسر الميم، وسكون السين المهملة، هو ابن كدام العامري الهلالي، وقد مر في باب الوضوء بالمد، (عَنْ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية، هو ابن علاقة التغلبي، وقد مر في آخر كتاب الإيمان.

(قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ)، أي: ابن شُعْبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: إِنْ) مخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف، والتقدير: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ)، بفتح اللام للتأكيد (لِيُصَلِّيَ)، بكسر اللام، أي: للصلاة، وفي يصلي بدون اللام (أو) ليصلي، بفتح اللام بدل ليقوم، وهو شك من الراوي.

(حَتَّى تَرُمَ)، بالنصب، أي: إلى أن ترم، ويجوز الرفع، وفي رواية خلاد بن يَحْيَى حتى ترم، أو تنتفخ، وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذِيِّ، حتى انتفخت، وفي رواية للبخاري في تفسير الفتح، حتى تورمت، وللنسائي من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى تزلع بزاي وعين مهملة، ولا اختلاف بين هذه الروايات في الحقيقة، فإنه إذا حصل الانتفاخ والورم حصل الزلع والتشقق. (قَدَمَاهُ)، وقد مر تفسيره، (أَوْ سَأَقَاهُ)، شك من الراوي، وفي رواية خلاد قدماه من غير شك.

(فَيَقَالَ لَهُ)، لم يذكر المقول، ولم يسم القائل من هو، وفي تفسير الفتح فقيل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ

فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»<sup>(1)</sup>.

رضي الله عنه أخرجه البزار، فقيـل له: يا رسول الله، أتفعل هكذا، وقد جاءك من الله أن قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الصغير، فقيـل يا رسول الله قد غفر الله لك، وفي حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الأوسط، فقيـل له يا رسول الله، أو ليس الله قد غفر لك.

وفي حديث أبي جحيفة رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الكبير، فقيـل: يا رسول الله، قد غفر الله لك، وفي رواية أبي عوانة فقيـل له: أتتكلف هذا، وأما القائل ففي حديث عائشة رضي الله عنها، فقالت عائشة رضي الله عنها، لم تصنع هذا يا رسول الله، وقد غفر الله لك.

(فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»)<sup>(1)</sup> وفي حديث عائشة رضي الله عنها، أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا، وزادت فيه: فلما كثر لحمه صلى جالسا، الحديث، والفاء في قوله أفلا أكون، للسببية، وهي منبئة عن محذوف، أي: أترك قيامي وتهجدي، لما غفر لي، فلا أكون عبدا شكورا، والمعنى أن المغفرة سبب لأن أقوم وأتهجد شكرا له، فكيف أتركه، يعني: ألا أشكره وقد أنعم عليّ، وخصني بخير الدارين، فإن الشكور من أبنية المبالغة تستدعي نعمة خطيرة، وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الإكرام، والقرب من الله تعالى، ومن ثمة وصفه به في مقام الإساءة، ولأن العبودية تقتضي صحة النسبة، وليست إلا بالعبادة، والعبادة عين الشكر، قال ابن بطال: وفي هذا الحديث أخذ الإنسان على نفسه بالشدة في العبادة، وإن أضر ذلك ببدنه، وله أن يأخذ بالرخصة، ويكلف نفسه بما سمحت، إلا أن الأخذ بالشدة أفضل، لأنه ﷺ إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له، وبأنه قد غفر له، فكيف بمن جهل حاله، وأثقلت ظهره الأوزار، ولا يأمن عذاب النار، لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يفض إلى الملal، لأن حال النبي ﷺ كانت أكمل الأحوال، فكان لا يمل من عبادة ربه، وإن أضر ذلك ببدنه، بل صح أنه قال: وجعلت قرة عيني في الصلاة، كما

(1) طرفاه 4836، 6471 - تحفة 11498.

أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم باب إكثار الأعمال والاجتهاد. رقم (2819).

أخرجه النَّسَائِيُّ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأما غيره ﷺ، فإذا خشي الملال لا ينبغي له أن يكذب نفسه، وعليه يحمل قوله ﷺ: «خذوا من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا».

وفي الحديث أيضًا: مشروعية الصلاة للشكر.

وفيه أيضًا: أن الشكر يكون بالعمل، كما يكون باللسان، كما قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 13]، فإذا وفقه الله تعالى لعمل صالح شكر ذلك بعمل آخر، ثم يكون شكر ذلك العمل الثاني بعمل ثالث، فيتسلسل إلى غير نهاية، ولذلك قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13].

وقال القرطبي: ظن من سأل عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفا من الذنوب، وطلبًا للمغفرة والرحمة، فمن تحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك، فأفادهم أن هناك طريقًا آخر للعبادة، وهو الشكر على المغفرة، وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئًا، فيتعين كثرة الشكر على ذلك، والشكر الاعتراف بالنعمة، والقيام بالخدمة، فمن كثر ذلك منه سمي شكورًا، ومن ثمة قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾.

وفيه أيضًا: ما كان النَّبِيُّ ﷺ عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه، قال العلماء: إنما ألزم الأنبياء عليهم السلام أنفسهم شدة الخوف، لعلمهم بعظيم نعمة الله عليهم، وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها، فبدلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره، فإن حقوق الله تعالى أعظم من أن يقوم بها العباد، والله أعلم.

### تتمة:

قال بعض العلماء ما ورد في القرآن والسنة من ذكر ذنب لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: 121]، ونحو ذلك، فليس لنا أن نقول ذلك في غير القرآن والسنة، حيث ورد ويؤول ذلك على ترك الأولى، وسميت ذنوبًا لعظم مقدارهم، كما قال بعضهم حسنات الأبرار سيئات المقربين، وعلى هذا فوجه قول من سأل من الصحابة رضي الله عنهم بقوله: أتتكلف هذا، وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، أنه إنما أراد به ما

## 7 - بَاب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحْرِ

1131 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

وقع في سورة (الفتح)، ولعل بعض الرواة اختصر عزو ذلك إلى الله تعالى، كما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تفعل ذلك، وقد جاءك من الله أن قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، ولك أن تقول دل قوله وما تأخر على انتفاء الذنب، لأن ما لم يقع إلى الآن لا يسمى ذنبًا في الخارج، وأراد الله تعالى تأمينه بذلك لشدة خوفه، حيث قَالَ ﷺ: «إِنِّي لأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشْيَةً»، فأراد سبحانه وتعالى أن لو وقع منك ذنب، لكان مغفورًا، ولا يلزم من فرض ذلك وقوعه، والله أعلم.

ورجال إسناده حديث الباب كوفيون، وهو من الرباعيات، وفيه مسعر، عن زياد، وللمؤلف في الرقاق عن خلاد بن يَحْيَى، عن مسعر، حَدَّثَنَا زياد بن علاقة، والحفاظ من أصحاب مسعر، روى عنه زياد، وخالفهم مُحَمَّد بن بشر وحده، فرواه عن مسعر، عن قَتَادَةَ، عن أنس، أخرجه البزار، وقال: الصواب عن مسعر، عن زياد، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أَبِي قَتَادَةَ الحراني عن مسعر، عن علي بن الأقرم، عن أبي جحيفة، وأخطأ أيضًا، والصواب مسعر عن زياد بن علاقة، كذا قَالَ الْحَافِظ الْعَسْكَلَانِيُّ، وقال الْعَيْنِيُّ: مسعر، كما روى عن زياد قد روى أيضًا عن علي بن الأقرم، فما وجه التخطئة، ولم يبين مدعيها، وقد أخرج مثله المؤلف في التفسير أيضًا، وأخرجه مسلم في أواخر الكتاب، والترمذي في الصلاة، وكذا النَّسَائِيُّ وابن ماجه.

## 7 - بَاب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحْرِ

(بَاب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحْرِ) وهو بفتحتين قبيل الصبح، وهو غير منصرف، إذا أردت به سحر ليلتك بعلّة العدل، والمعرفة، لأنه معدول عن السحر، تقول: لقيته سحر، وإن أردت نكرة صرفته، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْتَنُّهُمْ سَحْرٌ﴾ [القمر: 34]، وفي رواية الأصيلي والكشميهني عند السجود، وهو بالفتح ما يتسحر به، وهو أيضًا لا يكون إلا قبيل الصبح، ولكل منهما وجه، لكن الأول أوجه وأقرب.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، المعروف بابن المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)



قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، .....»

هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الواو، وهو عمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي المكي الطائفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ العسقلاني: هو تابعي كبير، ووهم من ذكره في الصحابة، وإنما الصحبة لأبيه، وذكر الذهبي عمرو بن أوس في تجريد الصحابة، وقال عمرو بن أوس الثقفي الطائفي له وفادة ورواية روى عنه ابنه عثمان، مات سنة أربع وتسعين و عمرو في الموضوعين بالواو.

(أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ)، أي: لعبد الله بن عمرو: (أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ)، أي: أكثر ما يكون محبوباً إليه، وبناء أفعال التفضيل للمفعول قليل، وإطلاق المحبة في حق الله تعالى كناية عن إرادة الخير.

(صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ) تعالى (صِيَامُ دَاوُدَ)، وفي رواية: وأحب الصوم إلى الله صوم داود عليه السلام.

(وَكَانَ) داود عليه السلام (يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ)، في الوقت الذي ينادي فيه الرب، هل من سائل فأعطيه سؤله، هل من مستغفر فأغفر له.

(وَيَنَامُ سُدُسَهُ) ليستريح به من نصب القيام في بقية الليل، وفي رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عند مسلم كان يرقد شطر الليل، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره، قَالَ ابن جريج: قلت لعمر بن دينار عمرو بن أوس، هو الذي يقول يقوم ثلث الليل، قَالَ نعم، انتهى. وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي، فيكون في رواية البُخَارِيِّ إدراج، ويحتمل أن يكون قوله عمرو بن أوس ذكره بسنده، فلا يكون مدرجاً، وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك بشم، ففيه رد على من أجاز في حديث الباب أن يحصل السنة بنوم السدس الأول مثلاً، وقيام الثلث ونوم النصف الأخير والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب.

وَيَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا»<sup>(1)</sup>.

وإنما صارت هذه الطريقة أحب إلى الله تعالى من أجل الأخذ بالرفق بالنفس التي يخشى منها السامة التي هي سبب إلى ترك العبادة، وقد قال ﷺ: «إن الله لا يملّ حتى تملّوا»، والله يحب أن يديم فضله ويوالي إحسانه، وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن، ويذهب ضرر السهر، وذبول الجسم، بخلاف السهر إلى الصباح، وفيه من المصلحة أيضًا استقبال صلاة الصبح، وأذكار النهار بنشاط وإقبال وأنه أقرب إلى عدم الرياء، لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون سليم القوى، فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضي على من يراه، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد، وحكى عن قوم أن معنى قوله: أحب الصلاة، هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك، وهو من شق عليه قيام أكثر الليل، وعمدة هذا اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل، لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجملة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام، ومقدار ذلك الفأث مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا، فالأولى أن يجري الحديث على ظاهره وعمومه، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة، فمقدار تأثير كل منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا، فالطريق أنا نفوض الأمر إلى صاحب الشرع، ونجري على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكر من قوة الظاهر هنا، وقال ابن التين هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره، فهو في حق الأمة، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ ﴿١﴾ فَرِّ آلِيلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾﴾ [المزمل: 1 - 2]، انتهى.

وفيه نظر، لأن هذا الأمر قد نسخ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَيَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا)، وإنما كان هذا أحب، لأن المكلف لم يتعب بالصيام خاصة، بل به، وبالبحج والجهاد، وغير ذلك، فإذا استفرغ جهده في الصوم خاصة انقطعت قوته، فأمر أن يستبقي قوته لسائر العبادات أيضًا، وقال ابن المنير كان داود عليه السلام يقسم ليله ونهاره لحق ربه، وحق نفسه، فأما

(1) أطرافه 1152، 1153، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 3418،

3419، 3420، 5052، 5053، 5054، 5199، 6134، 6277 - تحفة 8897.

أخرجه مسلم في الصيام باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقًا رقم (1159).

1132 - حَدَّثَنِي عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَشْعَثَ، سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: «الدَّائِمُ»، قُلْتُ: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: «كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ»<sup>(1)</sup>.

الليل فاستقام له فيه ذلك، وأما النهار، فلما تعذر عليه أن يجزئه بالصيام، لأنه لا يتبعض جعل عوضاً من ذلك أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، فينزل ذلك منزلة التجزئة في شخص اليوم، ورجال إسناد هذا الحديث مكيون، إلا شيخ المؤلف، فمدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في أحاديث الأنبياء أيضاً، وأخرجه مسلم في الصوم، وكذا أبو داود وابن ماجة والنسائي فيه، وفي الصلاة أيضاً.

(حَدَّثَنِي عَبْدَانُ)، اسمه عبد الله وعبدان لقبه، وقد مر في كتاب الوحي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي)، وهو عثمان بن جبلة، بفتح الجيم والموحدة الأزدي العتكي، وقد مر في باب تضييع الصلاة في وقتها، (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، وقد تكرر ذكره، (عَنْ أَشْعَثَ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة، وفتح العين المهملة، وفي آخره ثاء مثناة، قَالَ: (سَمِعْتُ أَبِي)، هو أبو الشعثاء، سليم بن أسود المحاربي، وقد مر في باب التيمن في الوضوء، (قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا) هو ابن الأجدع، (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ)، وفي رواية: إلى رسول الله ﷺ، قَالَتْ: «الدَّائِمُ»، خبر مبتدأ محذوف، هو هو والمراد من الدوام هو العرفي، وهو الملازمة العرفية، لا شمول الأزمنة، لأنه متعذر، وما ذاك إلا تكليف ما لا يطاق، ويقال: إن الدوام إنما يكون على العمل القليل، وأما إذا تكلف المشقة في العمل انقطع عنه، قَالَ مَسْرُوقٌ: (قُلْتُ) لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (مَتَى كَانَ يَقُومُ؟) ﷺ، (قَالَتْ: ) إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ وفي رواية قالت: («كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ»)، وهو الديك، لأنه يكثر الصياح في ثلث الليل، والصرخة: الصيحة الشديدة، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ، وأول ما يصيح الديك نصف الليل غالباً.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَشْعَثِ .....

وقال ابن التين: هو موافق لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نصف الليل، أو قبله بقليل أو بعده بقليل، وقال ابن بطال: الصارخ عند ثلث الليل، فكان داود عليه السلام يتحرى الوقت الذي ينادي الله فيه هل من سائل إلى آخره، والمراد من الدوام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدوام المطلق، كما مر، وبهذا يجاب عما يقال قوله إذا سمع، الصارخ يدل على عدم الدوام، فيكون مناقضاً لقوله الدائم.

وفي الحديث: الحث على المداومة على العمل، وإن قليله الدائم خير من كثير ينقطع، وذلك لأن ما يداوم عليه بلا مشقة تكون النفس به أنشط، والقلب منشراحاً، بخلاف الأعمال الكثيرة الشاقة، فإنها بصدد أن يتركها الفاعل كلها أو بعضها، أو يفعلها بغير انشراح، فيفوته خير كثير.

وفيه أيضاً: الاقتصاد في العبادة، وترك التعمق فيها، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين مروزي وواسطي وكوفي.

وفيه: رواية تابعي عن تابعي عن صحابية.

وفيه: رواية الابن عن أبيه، وقد أخرج منته المؤلف في الرقاق أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والنسائي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ)، بتخفيف اللام، وفي رواية أبي داود عن أبي مُحَمَّد، السرخسي مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ، بتقديم الألف على اللام، قَالَ الْجِيَانِي، قَالَ لِي أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ، فَقَالَ لِي أَرَاهُ ابْنَ سَلَامٍ، وَسَهَا فِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْخِ الْبَخَارِيِّ أَحَدٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ، هَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَالْأَصِيلِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بِدُونِ النِّسْبَةِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)، سلام بن سليم الكوفي، وقد مر في باب النحر بالمصلى، (عَنِ الْأَشْعَثِ) ابن أبي الشعثاء، يعني: بإسناده المذكور، وظن بعضهم أنه موقوف على الأشعث، فأخطأ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السري، وأبو داود عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الرَّازِيِّ، كلاهما عن أبي الأحوص بهذا الإسناد بلفظ سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن صلاة رسول الله ﷺ، فقلت لها، أي: حين كان يصلي، قالت: إذا سمع الصارخ قام فصلى، وزاد

قَالَ: إِذَا سَمِعَ الصَّارِخُ قَامَ فَصَلَّى.

1133 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا» .....

مسلم في أوله: فقالت كان يحب الدائم، وللإسماعيلي من رواية خلف بن هشام، عن أبي الأحوص بالإسناد المذكور سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أي العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ، قالت: أدومه.

(قَالَ)، أي: الأشعث بإسناده إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِذَا سَمِعَ الصَّارِخُ)، أي: صراخ الديك، وفي رواية: إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ (قَامَ فَصَلَّى)، وأفادت هذه الرواية ما كان يصنع إِذَا قَامَ، بخلاف رواية شُعْبَةَ، فإنها مجملة، ودلت على أن قيامه ﷺ كان في الثلث الأخير من الليل، لأن الديك لا يكثر الصباح، إلا في ذلك الوقت، وإنما اختار ﷺ هذا الوقت، لأنه وقت نزول الرحمة ووقت السكون، وهدوء الأصوات.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق الزُّهْرِيُّ، كان على قضاء بغداد، (قَالَ: ذَكَرَ أَبِي) سعد بن إِبْرَاهِيمَ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وقد رواه أبو داود، عن جُمُعَةَ بن عبد الله، عن إِبْرَاهِيمَ بن سعد، عَنْ أَبِيهِ، عن عمه أبي سلمة بن عبد الرحمن، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا أَلْفَاهُ)، بالفاء، أي: ما وجد النَّبِيُّ ﷺ، يقال: أَلْفَيْتَ الشيء، أي: وجدته وتلافيته، أي: تداركته، وقوله: (السَّحَرُ)، مرفوع على أنه فاعل الفاء (عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا)، فإن قيل وقت السحر يطلق على قبيل الصبح عند أهل اللغة وأيضًا اشتقاق السحور منه، لأنه لا يجوز إلا قبل انفجار الصبح، فهل كان نومه في هذا الوقت أو في غيره، قلت: قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: المراد نومه بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جمعًا بينه وبين رواية مسروق التي قبلها، وقال الْعَيْنِيُّ: والذي يظهر لي أنه اضطجاعه بعد ركعتي الفجر، وعلى هذا ترجم مسلم، فقال: باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، ثم روى الحديث المذكور، فقال نا أبو كريب، قَالَ: نا ابن بشر عن مسعر، عن سعد، عن أبي سلمة، عَنْ عَائِشَةَ

تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَا أَلْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّحْرَ عَلَى فَرَاشِي أَوْ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا، وَهَلْ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ النَّوْمِ أَوْ اضْطِجَاعُهُ عَلَى جَنْبِهِ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: قَوْلُهَا وَإِلَّا نَائِمًا، أَيُّ: مُضْطَجِعًا، لِأَنَّهَا قَالَتْ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، فَإِنْ كُنْتَ يَقْظَانَةً، حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطِجَعَ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَنَادِي لِلصَّلَاةِ.

وَتَعْقِبُهُ ابْنُ رَشِيدٍ: بِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا الْحَمَلِ، بَلِ السِّيَاقُ ظَاهِرٌ فِي حَقِيقَةِ النَّوْمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ رُبَّمَا لَمْ يَنَمْ وَقْتُ السَّحْرِ هَذَا التَّأْوِيلَ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ حَمْلُ الْعُمُومِ عَلَى إِرَادَةِ التَّخْصِيسِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ تَرَجَّمَ بِقَوْلِهِ مِنْ نَامٍ عِنْدَ السَّحْرِ، ثُمَّ تَرَجَّمَ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ مِنْ تَسَحَّرَ، فَلَمْ يَنَمْ، فَأَوْمَأَ إِلَى تَخْصِيسِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِهِ، فَكَانَتْ الْعَادَةُ جَرَتْ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ عِنْدَ السَّحْرِ، إِلَّا فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَتَشَاغَلُ بِالسَّحْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ عَقِبَهُ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: النَّوْمُ وَقْتُ السَّحْرِ كَانَ يَفْعَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي اللَّيَالِي الطَّوَالِ، وَفِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ، لَكِنْ يَحْتَاجُ فِي إِخْرَاجِ اللَّيَالِي الْقَصَارِ إِلَى دَلِيلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(تَعْنِي) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي أَلْفَاءِ، (النَّبِيِّ ﷺ)، وَلَيْسَ بِإِضْمَارٍ قَبْلَ الذِّكْرِ، لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ كَانَ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ نَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَقْتُ السَّحْرِ بَعْدَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، وَكَانَا فِي ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي رَوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ بَشْرٍ عَنْ سَعْدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: مَا أَلْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّحْرَ إِلَى آخِرِهِ، كَمَا تَقْدُمُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بَلَفَظَ مَا أَلْفَى النَّبِيُّ ﷺ، الْحَدِيثُ.

وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ، وَفِيهِ الرُّوَايَةُ بِطَرِيقِ الذِّكْرِ، وَفِيهِ رَوَايَةُ الْإِبْنِ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

(1) تحفة 17715.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا بِأَبِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَعَدَدَ الرُّكَعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ رَقْمَ (742).

## 8 - باب مَنْ تَسَحَّرَ، فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ

1134 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سَحُورِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى»، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَدْرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً<sup>(1)</sup>.

## 8 - باب مَنْ تَسَحَّرَ، فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ

(باب مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنْمَ) وفي رواية: ولم ينم، بالواو، (حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ)، وفي رواية: باب مَنْ تَسَحَّرَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي، (قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء هو ابن عبادة، بضم العين، وتخفيف الموحدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) ويروى سعيد ابن أبي عروبة، بفتح العين وضم الراء مخففة، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسَحَّرَا)، أي: أكلا السحور، (فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سَحُورِهِمَا)، بفتح السين، اسم لما يتسحر به، وقد يضم كالوضوء والوضوء.

(قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ)، أي: صلاة الصبح، (فَصَلَّى، فَقُلْنَا)، الظاهر أن القائل قَتَادَةُ ومن معه، وفي رواية: فقلنا، بالفاء (لَأَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَدْرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً) قَالَ فَضْلُ اللَّهِ التَّوْرِبَشْتِي: هذا التقدير لا يجوز الأخذ به لعامة المسلمين، وإنما أخذ به ﷺ لاطلاع الله تعالى إياه، وقد كان ﷺ معصوماً من الخطأ في أمر الدين.

وقد سبق هذا الحديث، والكلام فيه مستوفى في باب وقت الفجر.

## 9 - باب طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

1135 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرٍ سَوْءٍ»، قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

## 9 - باب طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

(باب طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ) وفي رواية: باب طول الصلاة في قيام الليل. وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وحديث الباب موافق لهذا، لأنه يدل على طول الصلاة، لا على طول قيام الليل بخصوصه، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام، لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام، كما عرف بالاستقراء من صنيعه ﷺ، ففي حديث الكسوف فرقع نحوًا من قيامه. وقال الْعَيْنِيُّ: لا نسلم أن طول الصلاة يستلزم طول القيام، فربما يطول المصلي ركوعه وسجوده أطول من قيامه، وهو غير ممنوع، لا شرعًا ولا عقلاً، فافهم.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ)، أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري، حكى البرقاني عن الدارقطني، أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شُعْبَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، هو ابن الحجاج، (عَنِ الْأَعْمَشِ)، سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ)، بالهمز، شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ)، هو ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وفي رواية: (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)، لَيْلَةً) من الليالي، (فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ)، أي: قصدت (بِأَمْرٍ سَوْءٍ)، بفتح السين، وإضافة أمر إليه، ويجوز أن يكون سوء صفة لأمر.

(قُلْنَا: وَمَا)، وفي رواية سقط الواو (هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ)، من طول قيامه ﷺ، (وَأَذَرَ)، أي: أترك، وهذه اللفظة أمارت العرب ماضيها، كما في يدع.

(النَّبِيِّ ﷺ)، وكونه سوءًا من جهة ترك الأدب وصورة مخالفته له ﷺ، وإلا

(1) تحفة 9249. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل رقم (773).



فالقعود في النفل جائز مع القدرة على القيام قال ابن بطال: وفي الحديث دليل على اختيار النَّبِيِّ ﷺ على طول القيام في صلاة الليل، لأن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان جلدًا قويًا محافظًا على الاقتداء بالنبي ﷺ، وما هم بالقعود، إلا عن طول كثير ما اعتاده، وقد اختلف العلماء، هل الأفضل في صلاة التطوع طول القيام أو كثرة الركعات، فذهب بعضهم إلى أن كثرة الركعات أفضل، واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل الأعمال كثرة الركوع والسجود، قاله النَّبِيُّ ﷺ، ولما سأله ربيعة بن كعب مرافقته في الجنة، قَالَ: أعني على نفسك بكثرة السجود، واحتجوا أيضًا بما رواه ابن ماجة، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ما من عبد يسجد لله سجدة، إلا كتب الله عزَّ وَجَلَّ له بها حسنة، ومحا عنه بها سيئة، ورفع له بها درجة، فاستكثروا من السجود.

وروى ابن ماجة أيضًا من حديث كثير بن مرة، أن أبا فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حدثه، قَالَ: قلت يا رسول الله، أَخْبَرَنِي بعمل أستقيم عليه، وأعمله، قَالَ: عليك بالسجود، فإنك لا تسجد لله سجدة، إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة.

وروى الطَّحَاوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا، فهذا قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بن عبد الحميد، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو الأحوص، وخديج عن أبي إسحاق عن المخارق، قَالَ: خرجنا حجاجًا، فمررنا بالربذة، فوجدنا أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائمًا يصلي، فرأيت أنه لا يطيل القيام، ويكثر الركوع والسجود، فقلت له في ذلك، فقال: ما أَلُوتُ أن أحسن إنني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: من ركع ركعة وسجد سجدة، رفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، وأخرجه أحمد أيضًا في مسنده والبيهقي في سننه، وأبو الأحوص هو سلام بن سليم، وخديج هو ابن معاوية ضعفه النَّسَائِيُّ، وقال أحمد لا أعلم إلا خيرًا، وأبو إسحاق، هو عمرو بن عبد الله السبيعي، والمخارق بضم الميم غير منسوب، قَالَ الذهبي: مجهول، وفي التكميل: وثقه ابن حبان، والربذة قرية من قرى المدينة بها قبر أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسم أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري، وقوله: ما أَلُوتُ، أي: ما قصرت.

وروى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه رأى فتى وهو يصلي، قد أطال صلاته، فلما انصرف منها، قَالَ: من يعرف هذا قَالَ رجل أنا، فقال عبد الله لو كنت أعرفه لأمرته أن يطيل الركوع والسجود، فإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إذا قام العبد يصلي، أتت ذنوبه، فجعلت على رأسه، وعاتقه، فكلما ركع أو سجد تساقطت عنه»، وأخرجه البيهقي أَيْضًا وبهذه المقالة، قَالَ الأوزاعي والشافعي في قول وأحمد في رواية ومحمد بن الحسن، ويحكي ذلك عَنْ ابْنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذهب قوم إلى أن طول القيام أفضل، وبه قَالَ الجمهور من التابعين وغيرهم منهم مسروق وإبراهيم النخعي والحسن البصري وأبو حنيفة رحمهم الله، وممن قَالَ به أبو يوسف والشافعي في قول وأحمد في رواية، وقال أشهب، هو أحب إليّ لكثرة القراءة، واحتجوا في ذلك بحديث الباب، وبما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سئل رسول الله ﷺ، أي الصلاة أفضل؟ قَالَ: «طول القنوت»، وأراد به طول القيام، وبما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن حبش الخثعمي، أن النَّبِيَّ ﷺ سئل: أي الصلاة أفضل؟ قَالَ: «طول القيام»، وهذا يفسر قوله ﷺ القنوت، وإن كان القنوت يأتي بمعنى الخشوع وغيره أَيْضًا.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، ومما يستفاد من الحديث أَيْضًا، أنه ينبغي الأدب مع الأئمة الكبار، وأن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ، قَالَ تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63]، الآية.

### تكملة:

روى مسلم من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلى مع النَّبِيِّ ﷺ ليلة، فقرأ (البقرة) و(آل عمران)، و(النساء) في ركعة، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ، ثم ركع نحوًا مما قام، ثم قام نحوًا مما ركع، ثم سجد نحوًا مما قام، وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين، فلعله ﷺ أحيانًا تلك الليلة كلها، وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة، كما في أخبار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنه كان يقوم قدر ثلث الليل، وأنه كان لا يزيد على

1136 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ»<sup>(1)</sup>.

إحدى عشرة ركعة، فهو مقتضى حاله الأخرى.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث أبو عمر الحوضي، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عبد الرحمن الطحان الواسطي، (عَنْ حُصَيْنٍ) بضم الحاء، وفتح الصاد المهملتين، وفي آخره نون، بصيغة التصغير، هو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الواسطي أيضًا، وقد مر في باب الأذان بعد ذهاب الوقت، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ حُذَيْفَةَ) ابن اليمان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ)، بشين معجمة وصاد مهملة، أي: يدلك (فَاهُ بِالسَّوَاكِ)، قَالَ ابن بطال: هذا الحديث لا دخل له في هذا الباب، لأن

(1) طرفاه 245، 889 - تحفة 3336.

قال الحافظ: أورد فيه حديثًا معلقًا وثلاثة موصولة والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في باب الطيب للجمعة، فإن فيه وأن يستن أي: يدلك أسنانه بالسواك، وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة لولا أن أشق، ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم كل صلاة، وقال الزين بن المنير لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة، وإزالة ما يضر الملائكة وبنو آدم، وثاني الموصولة حديث أنس أكثر، عليكم في السواك، قال ابن رشيد: مناسبتة الذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجاته إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم واحد وهو يوم الجمعة، وثالث الموصولة حديث حذيفة، ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى؛ لأنه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر، اهـ.

وقال العيني في مناسبة الحديث الثاني مطابقته للترجمة من حيث إن الإكثار في السواك الذي هو المبالغة في الحث عليه يتناول فعله عند سائر الصلوات المكتوبة والجمعة أقواها؛ لأنها يوم ازدحام، فكما أن الاغتسال فيه مستحب لتنظيف البدن وإزالة الرائحة الكريهة دفعًا لأذاها عن الناس، فكذلك تطهير النكحة؛ بل هو أقوى على ما لا يخفى، وقد أبعد ابن رشيد في توجيه المطابقة بين الحديث والترجمة واستحسنه بعضهم حتى نقله في كتابه، فمن نظر فيه عرف وجه الاستبعاد فيه، اهـ.

واختار القسطلاني توجيه العيني إذ قال: ومطابقته للترجمة من جهة أن الإكثار في السواك والحث عليه يتناول الفعل عند كل الصلوات، والجمعة أولها؛ لأنه يوم ازدحام فشرع فيه تنظيف الفم تطيبًا للنكحة الذي هو أقوى من الغسل على ما لا يخلو، اهـ.

شوص الفم لا يدل على طول الصلاة، قَالَ: ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ، فكتبه في غير موضعه، أو أن البُخَارِيَّ أعجلته المنية عن تهذيب كتابه، وتصفحه، فإن له فيه مواضع مثل ذلك، تدل على أنه مات قبل تحرير الكتاب.

وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة، والتأهب، وهو دليل طول القيام، إذ التخفيف لا يتهيأ له هذا التهيؤ الكامل، وقال ابن رشيد الذي عندي أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إنما أدخله في هذا الباب لقوله إذا قام للتهجد، أي: إذا قام لعادته، وقد ثبتت عادته في الحديث الآخر، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك في أن في التسويك عوناً على دفع النوم، فهو مشعر بالاستعداد للإطالة، وقال البدر بن جماعة الذي يظهر لي أن البُخَارِيَّ أراد بهذا الحديث استحضار حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم، يعني: ما ذكرناه في التكملة، قَالَ: وإنما لم يخرج له لكونه على غير شرطه، فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو نبه بأحد حديثي

وقال العيني: في الحديث الثالث مطابقته للترجمة من حيث إن قيامه ﷺ في الليل يحتمل أن يكون الصلاة وهو الظاهر وكان يشوص فاه لأجل التنظيف، وقد علم من زيادة اهتمامه بالجمعة في التنظيف، وكانت له مزية فضيلة، وكان السواك مستحباً لكل صلاة، فكانت الجمعة أولى بذلك خصوصاً؛ لأنه يوم ازدحام من الناس، وحضور الملائكة، فدلالة على مطابقته للترجمة من هذه الجهة وإن لم يكن صريحاً؛ لأن الأمور الاعتبارية تراعى في هذه المواضع، اهـ. وقال القسطلاني وإذا كان السواك شرع ليلاً لتجمل الباطن، فللجمعة أخرى، وأولى لمشروعية التجمل ظاهراً وباطناً، اهـ.

وقد رأيت أن توجيه الشيخ قدس سره أطف من توجيه الشراح رحمهم الله تعالى، ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف المفقير إلى رحمته القصوى أن الإمام البخاري رضي الله عنه ذكر هذا الحديث إيماً إلى مسألة خلافية شهيرة وهي حكم السواك يوم الجمعة وغيره، كما بسطت في «الأوجز» والجملة: قال الموفق: أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب ولا نعلم أحداً قال بوجوبه؛ إلا إسحاق وداود، وكذا نقل عنهما الوجوب أبو حامد الاسفراييني وغيره، وحكى عن إسحاق أنه إن تركه عمداً بطلت صلاته، وقال ابن حزم: إنه سنة ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل وهو يوم الجمعة فرض لازم اهـ. مختصراً.

فلا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بذكر هذا الحديث إلى عدم فرضيته يوم الجمعة لأنه إذا لم يفرض في التهجد مع شدة اهتمامه ﷺ به فيه، فعدم فرضيته يوم الجمعة أظهر فتأمل، ومع ذلك رأى المصنف شدة اهتمامه في الجمعة كما يدل عليه ما أورد من الرواية في الباب، وذكره الترجمة الآتية بعد ذلك.

10 - باب: كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟

وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟

1137 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، .....

حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْآخِرِ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضم الحديث بعده إلى الحديث الذي قبله، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: ما حاصله أن هذه التوجهات كلها تعسفات لا طائل تحتها، فأما ابن بطلال، فلم يذكر شَيْئًا في توجيه وضع هذا الحديث في هذا الباب، وإنما ذكر وجهين، أحدهما: نسبة هذا إلى الغلط من الناسخ، وهذا بعيد، لأن الناسخ لم يأت بهذا الحديث من عنده، وكتبه هنا، والثاني: أنه اعتذر من جهة الْبُخَارِيِّ بأنه لم يدرك تحريره، وفيه نوع نسبته إلى التقصير، وأما كلام ابن المنير، فإنه لا يجدي شَيْئًا في توجيه هذا الوضع، لأن حاصل ما ذكره من الطول، هو خارج عن ماهية الصلاة، وليس المراد من الترجمة مطلق الطول، وإنما المراد هو الطول الكائن في هيئة الصلاة، وأما ما قاله البدر بن جماعة، فإنه توجيه بعيد، لأن استحضار حديث أجنبي بالوجه الذي ذكره لا يدل على المطابقة، وأما كلام الْعَسْقَلَانِيِّ، فهو احتمال بعيد، لأن تبييض الترجمة لحديث حذيفة لا وجه له أصلاً، لعدم المناسبة، ثم وجهه بما وجه به ابن رشيد، ولم يعزه إليه، بل أوهم أنه من عند نفسه، وكان لم يذكره في التوجيهات التي ذكرها وطعن فيها، فله در من أنصف، فليتأمل، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي، وقد أخرج منته المؤلف في السواك أَيْضًا، كما سبق في الموضوع.

10 - باب: كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟

وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟

(باب) بالتونين (كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟) وفي رواية: بالليل، وفي أخرى سقط لفظة كان الأولى، وفي أخرى باب كيف صلاة الليل، وكيف كان النَّبِيُّ ﷺ يصلي بالليل.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هو ابن

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ»<sup>(1)</sup>.

1138 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ،

أَبِي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أَخْبَرَنَا بالجمع (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا)، وفي المعجم الصغير للطبراني أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو السائل، لكن يعكر عليه ما في مسلم، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّائِلِ، وفي سنن أبي داود، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: مَثْنَى مَثْنَى)، معنى قوله: مثنى: اثنين اثنين، والتكرير للتأكيد، وهو في محل رفع على أنه خبر مبتدأ، أي: صلاة الليل مثنى مثنى، يسلم من كل ركعتين.

(فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ)، أي: دخول وقته، (فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ)، منضمة إلى شفع قبلها، على مذهب إمامنا الأعظم، لأنه قَالَ: لَا تَصِحُّ بِوَاحِدَةٍ، وَلَا تَكُونُ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ صَلَاةً، أَوْ بَرَكَةً مَفْرَدَةً، كما ذهب إليه الإمام الشَّافِعِيُّ، وقد مر تحقيق هذا المبحث في باب ما جاء في الوتر مستقصى، وقد احتج بهذا الحديث أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله، أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وهو أن يسلم في آخر كل ركعتين، وأما صلاة النهار، فقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله أربع، وعند أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَرْبَعٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وعند الشَّافِعِيِّ مَثْنَى فِي النَّهَارِ أَيْضًا، كما في الليل، وقد سبق تفصيله أَيْضًا، ومطابقة هذا الحديث للجزء الأول من الترجمة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى)، هو ابن سعيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو جَمْرَةَ)، بالجيم والراء المهملة نصر بن عمران الضبعي، وليس في المحدثين من يكنى أبا جمرة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً» يَغْنِي بِاللَّيْلِ<sup>(1)</sup>.

1139 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: «سَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ،

سِوَاهُ، فَهُوَ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ أَدَاءِ الْخَمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ) وفي رواية كانت (صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَغْنِي بِاللَّيْلِ)، وقد سبق الحديث في أول أبواب التوتر.

(حَدَّثَنَا)، وفي رواية: حدثني بالافراد (إِسْحَاقُ)، هو ابن راهويه، كما جزم به أَبُو نُعَيْمٍ، لا ابن سيار النصيبيني، كما رواه عنه الإسماعيلي في كتابه، وهو وإن كان صدوقاً ثقة، كما قاله ابن أبي حاتم، لكن ليس له رواية في الكتب الستة، ولا ذكره البُخَارِيُّ في تاريخه الكبير، فتعين أنه الأول.

(قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (عُبَيْدُ اللَّهِ)، بصيغة التصغير، وفي رواية عبید الله بنُ مُوسَى منسوباً، وموسى هو ابن باذام، (قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ)، هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، (عَنْ أَبِي حَصِينٍ)، بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين، هو عثمان بن عاصم الأسدي، (عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ)، بفتح الواو وتشديد المثلثة، وبعد الألف موحدة، (عَنْ مَسْرُوقٍ)، وهو ابن الأجدع، (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ): تارة (سَبْعٌ، وَ) تارة (تِسْعٌ، وَ) أخرى (إِحْدَى عَشْرَةَ)، مرادها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه وقع ذلك منه ﷺ في أوقات مختلفة، فتارة كان يصلي سبعمائة، وتارة تسعمائة، وتارة إحدى عشرة ركعة بحسب النشاط وبيان الجواز، وبحسب اتساع الوقت، وضيقه أو بطول قراءة أو عذر من نوم أو من مرض أو غيره، أو كبر سنه كما قاله القاضي عياض، وقد روى النَّسَائِيُّ من حديث يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ، عَنْ

(1) تحفة 6525.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم (764).

سَوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ»<sup>(1)</sup>.

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ تَسْعًا، فَلَمَّا أَسْن صَلَى سَبْعًا.  
(سَوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ)، وَهُمَا سَنَةُ الْفَجْرِ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً،  
فَإِنْ قِيلَ قَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ مَا  
يَقْرَأُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، بَلْفَظٍ كَانَ يَصَلِي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يَصَلِي إِذَا  
سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، فَظَاهِرُهُ يَخَالِفُ مَا ذَكَرَ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَضَافَتْ إِلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ سَنَةَ الْعِشَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا، لَكُونَهُ ﷺ كَانَ  
يَصَلِّيُهَا فِي بَيْتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَضَافَتْ إِلَيْهَا مَا كَانَ يَفْتَتِحُ بِهِ صَلَاةَ اللَّيْلِ مِنَ  
الرَّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ، فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهَا أَنَّهُ كَانَ  
يَفْتَتِحُهَا بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ رَوَايَةَ أَبِي سَلَمَةَ الَّتِي عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ  
وغيره يَصَلِي أَرْبَعًا، ثُمَّ أَرْبَعًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، فَدَلَّتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَتَعَرَّضْ  
لِلرَّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ، وَتَعَرَّضَتْ لِهَمَا فِي رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْحَافِظِ الثَّقَةِ  
مَقْبُولَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَضَافَتْ إِلَيْهَا الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ، كَمَا تَقْدُمُ فِي أَبْوَابِ  
الْوُتْرِ، لَكِنْ فِيهِمَا اخْتِلَافٌ، هَلْ هُمَا رَكْعَتَانِ الْفَجْرِ أَوْ صَلَاةٌ مُفْرَدَةٌ بَعْدَ الْوُتْرِ، فَإِنْ  
قِيلَ رَوَى فِي بَابِ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَمَضَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ  
سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: مَا كَانَ يَزِيدُ فِي  
رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَصَلِي أَرْبَعًا لَا تَسْأَلُ عَنْ حَسَنَتَيْنِ  
وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يَصَلِي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَسَنَتَيْنِ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يَصَلِي ثَلَاثًا،  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَسِيتَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، أَوْ مَا عَدْتَهُمَا مِنْهَا،  
فَإِنْ قِيلَ فَمَا تَقُولُ فِي رَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْهَا، كَمَا سَيَأْتِي عَقِيبَ حَدِيثِ مَسْرُوقٍ عَنْهَا  
كَانَ يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَفِي رَوَايَةِ  
مُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَانَتْ صَلَاتُهُ عَشْرَ رَكْعَاتٍ وَيُوتِرُ بِسُجْدَةٍ وَيَرْكَعُ رَكْعَتِي  
الْفَجْرِ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَالْجَوَابُ أَنَّ حَدِيثَ الْقَاسِمِ عَنْهَا مُحْمُولٌ عَلَى

(1) تحفة 17654.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا بِبَابِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَعَدَدِ رَكْعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ  
رقم (738).



1140 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا الْوُتْرُ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ»<sup>(1)</sup>.

أن ذلك كان غالب حاله ﷺ، وأما حديث مسروق عنها، فكما مر أن مرادها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة.

وقال القرطبي: أشكلت روايات عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على كثير من أهل العلم، حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحداً، أو أخبرت عن وقت واحد، وقال ابن عبد البر وأهل العلم يقولون كأنها أخبرت بذلك في أوقات متعددة، وأحوال مختلفة.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة، كما في رواية عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن التهجد يختص بصلاة الليل، وفرائض النهار إحدى عشرة ركعة للظهر أربع وللعصر أربع، وللمغرب ثلاث وتر النهار، فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً.

وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح، لكونها نهارية إلى ما بعدها، انتهى، وفيه تأمل.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى)، بصيغة التصغير، العبسي الكوفي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ) ابن أبي سُفْيَانَ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَوِيِّ الْقُرَشِيِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، مات سنة إحدى وخمسين ومائة، وقد مر في أول كتاب الإيمان.

(عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا»)، أي: من ثلاث عشرة (الْوُتْرُ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ)، وفي بعض النسخ وركعتي الفجر بالنصب، ووجه النصب كونه مفعولاً معه وقد سبق ما يتعلق به آنفاً، وقد أخرج هذا الحديث مسلم في الصلاة، وأخرجه أبو داود والنسائي فيها أيضاً، والله أعلم.

## 11 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَنَوْمِهِ، وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الزَّمْلُ﴾ (1) .....

## 11 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَنَوْمِهِ، وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

(باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: صلاته (باللَّيْلِ، وَنَوْمِهِ) بالواو، وفي رواية: من نومه، أي: قيامه من نومه للصلاة، (وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ)، عطف على مدخل باب، كقوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الزَّمْلُ﴾) (المزمّل: 1)، أي: الملتف في ثيابه، وأصله: الْمُتَزَمِّلُ، وهو الذي يَتَزَمَّلُ في الثياب، وكل من التف بثوبه فقد تزمّل، وقلبت التاء زايًا، فأدغمت، كما هو مقتضى القياس الصرفي، وقرئ (الْمُتَزَمِّلُ) على الأصل، و(الْمَزْمَلُ بتخفيف الزاي، وفتح الميم وكسرها، على أنه اسم فاعل أو مفعول من زمّله، وهو الذي زمّله غيره، أو زمّل نفسه، نودي ﷺ به، لأنه ﷺ كان نائمًا بالليل، متزملًا في قطيفة، فنبه ونودي بها.

قَالَ السَّهْلِيُّ: وهو تأنيس وملاطفة معه ﷺ والعرب إذا قصدت الملاطفة بترك المعاتبة نادوه باسم مشتق من حالته التي هو عليها، كقوله ﷺ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين غاضب فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد نام ولصق بجنبه التراب: «قم أبا تراب» ملاطفة، وإشعارًا له أنه غير عاتب عليه، لا كما قاله الزمخشري، وتبعه البيضاوي أنه نودي به تهجينًا للحالة التي كان ﷺ عليها من التزمّل في قطيفة واشتغاله في النوم، كما يفعل من لا يهمله أمر ولا يعنيه شأن، فإنه سوء أدب في حقّه ﷺ على ما قاله المولى الفاضل السعدي.

نعم، أمره الله تعالى أن يختار على الهجود التهجد، وعلى التزمّل التشمير للعبادة، والمجاهدة في الله عَزَّ وَجَلَّ، فلا جرم أن رسول الله ﷺ قد تشمّر لذلك مع أصحابه رضي الله عنهم حق التشمر بعد ذلك، وأقبلوا على إحياء لياليهم، ورفضوا الرقاد والدعة وجاهدوا فيه حتى انتفخت أقدامهم واصفرت ألوانهم، وظهرت السيما في وجوههم، وترقى أمرهم إلى حد رحمهم له ربهم، فخفف عنهم كما نطقت به هذه السورة: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ (المزمّل: 20)،

﴿فَرَأَى إِلَهًا كَلِيلًا﴾

وقيل عن ابن عباس رضي الله عنهما، دخل على خديجة رضي الله عنها أول ما أتاه جبريل عليه السلام في جبل حراء، وبوادره ترعد، فقال: «زملوني»، وحسب أن به مسًا من الجن، فبينما هو كذلك، إذ جاءه جبرائيل، وناداه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ﴾ (١)، وقال النخعي، عن عائشة رضي الله عنها، أنها سألت ما كان تزميله، قالت: كان مرطًا (١) طوله أربع عشرة ذراعًا، ونصفه عليّ وأنا نائمة، ونصفه عليه وهو يصلي، فسئلت ما كان، فقالت: والله ما كان خزًا ولا قزًا ولا مرعزًا ولا إبريسمًا، ولا صوفًا، وكان سداه شعرًا، ولحمته وبرًا، وعلى هذا فكان الله عز وجل أمره بالدوام على الحالة التي كان ﷺ عليها، نقله القرطبي عن الثعلبي، عن النخعي، وقال ابن العراقي: لم أقف عليه، وقال أبو حيان: هذا كذب صراح، لأن نزول: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ﴾ (١) بمكة في أوائل بعثته وتزويجه عائشة رضي الله عنها كان بالمدينة، انتهى.

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون ﷺ قد بات في بيت الصديق رضي الله عنه ذات ليلة، وكان بعض المرط على عائشة رضي الله عنها وهي طفلة، والباقي لطوله على النبي ﷺ، فحككت ذلك أم المؤمنين رضي الله عنها، إذ لا دلالة فيه على أنها حكاية، حال كانت بعد البناء بها، روي أنه ﷺ تزوجها في شوال، سنة عشر من النبوة قبل الهجرة بثلاث سنين، وأعرس بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ﴾ (١)، أي: يا محمد، قد زملت القرآن، وعن عكرمة أن المعنى: يا أيها الذي زمل أمرًا عظيمًا، أي: حملة، والزمل: الحمل، وتزمله احتمله.

(﴿فَرَأَى إِلَهًا كَلِيلًا﴾) أي: قم إلى الصلاة أو داوم عليها على الوجهين السابقين، وعامة القراء على كسر الميم، لالتقاء الساكنين، وقرئ بضمها اتباعًا لحركة القاف وبفتحها طلبًا للخفة، والليل ظرف القيام، وإن استغرقه الحدث الواقع فيه، وحد الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر.

(﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾) أي: منه، أي: من الليل، وهل الأمر للندب أو للوجوب فيه للعلماء أقوال:

(١) والمرط: كساء من صوف يؤتزر به وقيل: الجلباب وقيل: الملحفة.

الأول: أنه ليس بفرض يدل على ذلك قوله: ﴿يَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ ③ أو زِدْ عَلَيْهِ ④، وليس كذلك يكون الفرض، وإنما هو ندب.

والثاني: أنه حتم.

والثالث: أنه فرض على النَّبِيِّ ﷺ وحده، روي ذلك عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الحسن وابن سيرين صلاة الليل فريضة على كل مسلم، ولو قدر حلب شاة، وقال إسماعيل بن إسحاق: إنما قَالَ ذلك لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20]، وقال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت بعض العلماء يقول: إن الله تعالى أنزل فرضاً في الصلاة قبل الصلوات الخمس، فقال: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمَلُ﴾ ① ﴿فُرِ أَيْلٌ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ② [المزمل: 1 - 2]، ثم نسخ هذا بقوله: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20]، ثم احتمل قوله: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾، أن يكون فرضاً ثانياً، لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: 79]، فوجب طلب الدليل من السنة على أحد المعنيين، فوجدنا سنة النَّبِيِّ ﷺ أن لا واجب من الصلوات إلا الخمس، قَالَ أبو عمر: قول بعض التابعين قيام الليل فرض، ولو قدر حلب شاة، قول شاذ متروك لإجماع العلماء أن قيام الليل نسخ بقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾.

وروى النَّسَائِيُّ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا افترض قيام الليل أول هذه السورة على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه حولاً قد انتفخت أقدامهم وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً، ثم نزل التخفيف في آخرها، فصار قيام الليل تطوعاً بعد أن كان فريضة، وهو قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد وزيد بن أسلم، وآخرين فيما حكى عنهم النحاس، وفي تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قم الليل، يعني: ﴿فُرِ أَيْلٌ﴾ كله ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منه، فاشتد ذلك على النَّبِيِّ ﷺ، وعلى أصحابه، وقاموا الليل كله، ولم يعرفوا ما حد القليل، فأنزل الله: ﴿يَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ ③ [المزمل: 3]، فاشتد ذلك أيضاً على النَّبِيِّ ﷺ وعلى أصحابه، فقاموا الليل كله، حتى انتفخت أقدامهم، ففعلوا ذلك سنة، فأنزل الله تعالى ناسختها، فقال: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾ [المزمل: 20]، يعني: قيام الليل من الثلث والنصف، وكان هذا قبل أن يفرض الصلوات الخمس، فلما

نَصْفُهُ، أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٢﴾ أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَتَّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴿١﴾ .....

فرضت الخمس نسخت هذا، كما نسخت الزكاة كل صدقة وصوم رمضان كل صوم، وفي تفسير الجوزي: كان الرجل يسهر طول الليل مخافة أن يقصر فيما أمر به من قيام ثلثي الليل أو نصفه وثلثه، فشق عليهم ذلك، فخفف الله عنهم بعد سنة، ونسخ وجوب التقدير بقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَنَّابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، أي: صلوا ما تيسر من الصلاة، ولو قدر حلب شاة، ثم نسخ وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى، فكان بين الوجوب والتخفيف سنة، وبين الوجوب والنسخ بالكلية سنتان.

(﴿نَصْفُهُ﴾)، بدل من قليلا، وقلته بالنسبة إلى الكل، فيكون تخييرًا بين ثلاث من قيام النصف بتمامه ومن قيام الناقص من النصف كالثلث، كما هو مقتضى قوله تعالى: (﴿أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾)، ومن قيام الزائد على النصف، كالثلاثين، كما هو مقتضى قوله تعالى: (﴿أَوْ زِدَ عَلَيْهِ﴾) فالضمير في منه وعليه للنصف، وبهذا الاحتمال جزم الطبري وأسند ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني، ويحتمل أن يكون قوله نصفه بدلًا من الليل بدل البعض من الكل، وقوله: إلا قليلاً استثناء من النصف، كأنه قال: قم أقل من النصف كالثلث، والضمير في منه وعليه للنصف المستثنى منه القليل، وهو الأقل من النصف، فيكون تخييرًا بين الأقل من النصف كالثلث، وبين الأقل منه، كالربع والأكثر منه كالنصف، أو الضمير في منه وعليه للنصف، فيكون تخييرًا بين أمرين، أن يقوم أقل من النصف على البت، وأن يختار أحد الأمرين النقصان من النصف، والزيادة عليه، ويحتمل أن يكون الاستثناء من أعداد الليل لا من أجزائه، فإن الليل عام ولا عهد، فيحمل على الاستغراق، أي: قم كل ليل إلا قليلاً من أعداده، فالتخيير يكون بين قيام النصف والناقص عنه والزائد عليه، كما في الاحتمال الأول.

(﴿وَرَتَّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾) أي: اقرأه على تودة، وتبيين حروف وإشباع الحركات، بحيث يتمكن السامع من عدّها من قولهم ثغر رتل<sup>(1)</sup> ورتل بفتح التاء وكسرهما، أي: ثنّيا مفلجة متباعد بينهما بعد استواء نباتها، مثل: نور الأقحوان، وترتيلًا مصدر مؤكد لفعله الدال على إيجاب الترتيل، وقد أفاد أنه لا بد للقارئ

(1) يقال: ثغر رتل إذا كان بين الثنّيا افتراق قليل.

إِنَّا سَأَلْنِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾

منه ليتمكن هو ومن حضره من التأمل في حقائق تلك الآيات، ودقائقها، فعند الوصول إلى ذكر الله تعالى يستشعر عظمته وجلاله، وعند الوصول إلى الوعد والوعيد يقع في الرجاء والخوف فحينئذ يستنير القلب بنور معرفة الله تعالى، وتفتح عليه أسرار الكلام الإلهي، روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يؤتى بقارئ القرآن يوم القيامة فيوقف في أول درجة الجنة»، ويقال: اقرأ وأرق، وترتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأها.

وقال الحسن: بينه إذا قرأته، وقال الضحاك: اقرأ حرفاً حرفاً، وروى مسلم من حديث حفصة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها، وعن مجاهد: رتل بعضه على أثر بعض، على تؤدة، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: بينه بيانا، وعنه اقرأه على هينتك.

وقال قتادة: ثبت فيه تثبيتاً، وقيل: فصله تفصيلاً، ولا تعجل في قراءته، وقال أبو بكر بن طاهر دبر في لطائف خطابه، وطالب نفسك بالقيام بأحكامه، وقلبك بفهم معانيه، وسرك بالإقبال عليه، والكل متقارب.

﴿إِنَّا سَأَلْنِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (٥)، يعني: القرآن، لما فيه من التكاليف الشاقة الثقيلة على النفوس المكلفة، سيما على رسول الله ﷺ، إذ كان عليه أن يتحملها، ويحملها أمته، فهي أثقل عليه وأنهض له، وهذا معنى قول الحسن لثقل العمل، كما رواه ابن أبي حاتم عنه، والحمل على هذا اعتراض بين قوله يسهل التكليف بالتهجد، ويدل على أن التكليف بقيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة التي يشتمل عليها القرآن، فكأنه تعالى قال: لا تستثقل الأمر بالقيام، فإنك سيلقى إليك قول ثقل، وتكاليف شاقة، يسهل عندها قيام الليل، وإن كان لا يخلو من الثقل ومضادة الطبع، وإنما أمرتك بقيام الليل، لأن تستأنس، لثلا يثقل عليك أمثاله، أو المراد من الثقل الثقل في الميزان يوم القيامة، كما رواه ابن أبي حاتم، عن الحسن أيضاً، أو ثقل نزوله، وتلقيه لقول عائشة رضي الله عنها رأيت يترتل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه، أي: ينجلي وإن جبينه ليرفض، أي: يترشح عرقاً، وقد قال تعالى: ﴿لَوْ أَرْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَسِيعًا مُّصَدَّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: 21]، وعلى هذا يجوز أن يكون

﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ ﴿٧﴾ إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا ﴿٨﴾ [المزمل: 1 - 7]

صفة للمصدر، أي: إلقاء ثقيلاً، أو المراد أنه ثقیل على الكفار والفجار، أو ثقیل على المتأمل فيه لافتقاره إلى مزيد تصفية للسر وتجريد للنظر، أو المعنى أنه رصين محكم ثابت لرزانة لفظه ومتانة معناه، والجملة على هذه الأوجه الخمسة مستأنفة للتعليل، فإن التهجد يعد للنفس ما يعالج به ثقله، كذا قال البيضاوي، لكن لا يظهر تمشي التعليل في بعضها، كما يظهر بالتأمل.

﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾، أي: أن النفس التي تنشأ وتنهض من مضجعها إلى العبادة من نشأ من مكانه إذا نهض، أو المعنى أن قيام الليل على أن الناشئة مصدر من نشأ إذا قام ونهض على فاعلة كالعاقبة والعافية، أو المعنى أن العبادة التي تنشأ بالليل، أي: تحدث فيها، والإنشاء بمعنى الإحداث، وقال أبو عبيد في الغريبين إن كل ما حدث بالليل وبدأ فهو ناش، وقد نشأ، وبعضهم خصه بما بعد العشاء، وقال السمرقندي: يعني ساعات الليل، وهي مأخوذة من نشأت، أي: ابتدأت شيئاً بعد شيء، فكأنه قَالَ إن ساعات الليل الناشئة، فاكتفى بالوصف عن الاسم.

﴿هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾، أي: كلفة أو ثبات قدم، وقال السمرقندي: يعني: أثقل على المصلي من ساعات النهار، فأخبر عَزَّ وَجَلَّ أن الثواب على قدر الشدة، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وطاء بكسر الواو ومد الألف، أي: مواطأة، أي: من جهة موافقة قلبها لسانها إن فسرت الناشئة بالنفس، أو من جهة موافقة قلب القائم لسانه فيها إن فسرت بالساعات، أو من جهة كونها موافقة لما يراد من الخشوع والإخلاص إن فسرت بقيام الليل، وأخرج عبد بن حميد من طريق مجاهد، قَالَ أَشَدُّ وَطْأً أَنْ يُوَافِقَ سَمْعَكَ وَبَصْرَكَ وَقَلْبَكَ بَعْضُهَا بَعْضًا.

﴿وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾، أسد مقال وأثبت قراءة لحضور القلب وهدوء الأصوات، وعن الحسن أبلغ في الخير، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قرأ وأصوب قِيلاً، فقليل له يا أبا حمزة، إنما هي أقوم، فقال: إنه أقوم وأصوب وأهنأ وأحذر، وفي تفسير النسفي أقوم قِيلاً أصح قولاً، وأشد استقامة وصواباً بالفراغ القلب، وقيل: أعجل إجابة للدعاء.

﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا﴾ ﴿٧﴾، تصرفاً وتقلباً في مهامك، وشواغلِكَ

وَقَوْلُهُ: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ فَنَابَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾.....

واشتغالا بها، فعليك بالتهجد، فإن مناجاة الحق تستدعي فراغا، وقال السمرقندي سبحا فراغا طويلا تقضي حوائجك فيه، ففرغ نفسك لصلاة الليل، وعن السدي سبحا طويلا، أي: تطوعا كثيرا، كأنه جعله من السبحة، وهي النافلة، وقرئ سبحا بالخاء المعجمة، فهي استعارة من سيخ الصوف، وهو نقشه ونشر أجزائه لانتشار الهم، وتفرق القلب بالشواغل، فكلفه بقيام الليل، لأنه أعون على المواطأة وأسد للقراءة لهدوء الرجل وخفوت الصوت، وأنه أجمع للقلب وأهم لنشر الهم من النهار، لأنه وقت تفرق الهموم وتوزع الخواطر والتقلب في حوائج المعاش والمعاد.

(وَقَوْلُهُ): بالجذر، عطفاً على مدخول الباب أيضاً ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾ (أي: علم الله أن لن تطيقوا قيام الليل، وقيل الضمير المنسوب يعود إلى مصدر يقدر في قوله تعالى: ﴿يُقَدِّرُ أَلِيلٌ وَالنَّهَارُ﴾، أي: لا يعلم مقادير ساعاتهما، كما هي إلا الله، والمعنى أن الله تعالى علم أن لن تحصوا تقدير الأوقات ولن تستطيعوا ضبط الساعات، ولا يتأتى لكم حسابها بالتعديل والتسوية، إلا أن يأخذوا بالأوسع للاحتياط، وذلك شاق عليكم، ثم هو مرتبط بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلثِي أَلَيْلٍ وَنِصْفَهُ وَلَئِنَّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾، استعار الأدنى للأقل، لأن الأقرب إلى الشيء أقل بعدا منه، وقرأ ابن كثير والكوفيون ونصفه وثلثه بالنصب عطفاً على أدنى. ﴿وَمَا يَفْقَهُ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ ويقوم ذلك جماعة من أصحابك.

(﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾) رخص لكم في ترك القيام المقدر، ورفع التبعة فيه، ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (أي: فصلوا ما يسر عليكم من صلاة الليل عبر عن الصلاة بالقراءة، لأنها بعض أركانها، كما عبر عنها بسائر أركانها من القيام، والركوع والسجود، وقد سبق أنه قيل كان التهجد واجبا على التخير المذكور، فعسر عليهم القيام به، فنسخ بقوله تعالى: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20]، ثم نسخ هذا بالصلوات الخمس، لما ورد في الأحاديث ما يدل على أن لا واجب من الصلاة إلا الخمس منها ما روي أن الزيادة على الصلوات الخمس تطوع، ولأنه لما بين مواقيت الصلاة بمثل قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السُّمُوسِ﴾ [الإسراء: 78]، الآية، وقوله تعالى: ﴿فَسَبَّحْنِ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ



عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَّحِيٌّ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....

وَمِنْ نُصِيْحُونَ ﴿٤﴾ [الروم: 17]، الآية، وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238]، الآية، سقطت فرضيته ما تيسر من الصلاة، وقيل المراد قراءة القرآن بعينها، ومدارسته في غير حال الصلاة ليحصل الأمن من النسيان والفوز برضى الملك المنان وليقف القارئ بقراءته على إعجازه، وما فيه من دلائل التوحيد، وبعث الرسول وأحوال الآخرة، وإذا قرأه بحيث حصلت له هذه الأمور، لا يجب عليه حفظه، فإن حفظه من القرب المستحبة، فالأمر بقراءته خارج الصلاة، قيل: للوجوب، وقيل: للاستحباب، وقيل قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20]، هو على حقيقة القراءة في صلاة الليل، وقيل في كل صلاة، واختلف العلماء في قدر ما يلزمه من القراءة في الصلاة، فقال مالك والشافعي فاتحة الكتاب، ولا يجوز العدول عنها ولا الاقتصار على بعضها، وقدره أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بآية واحدة من أي القرآن أية آية كانت، وعنه ثلاث آيات، لأنها أقل سورة.

#### فائدة:

قيل: من قرأ مائة آية في ليلة لم يحاجه القرآن، وقيل: من قرأ مائة آية كتب من القانتين، وقيل: خمسين آية، ذكره العيني.

(﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَّحِيٌّ﴾) لا يقدرون على قيام الليل استئناف بيبين حكمة أخرى مقتضية للترخيص والتخفيف، ولذلك كرر الحكم بقوله: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ مرتباً عليه بالفاء فيما بعد.

(﴿وَأَخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾) يسافرون فيها (﴿يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) يعني: يسافرون للتجارة وتحصيل المعاش، (﴿وَأَخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾)، قد سوى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين في سبيل الله والمكتسبين للمال الحلال للإتفاق على نفسه وعياله، والإحسان إلى ذوي الحاجات، حيث جمعها في قرن واحد، فدل على أن التجارة بمنزلة الجهاد، وقد روي عن النبي ﷺ ما من جالب يجلب طعاماً من بلد إلى بلد، فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند

فَاقْرَءُوا مَا يَنْسَرُ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴿[المزمل: 20]﴾،

اللَّهُ منزلة الشهداء، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَالْآخَرُونَ يُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

(﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْسَرُ مِنْهُ﴾)، أي: من القرآن، قيل في صلاة المغرب والعشاء.

(﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾) المفروضة، (﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾) الواجبة، وقيل زكاة الفطر، لأنه لم يكن بمكة زكاة، وإنما وجبت بعد ذلك ومن فسرهما بالزكاة الواجبة جعل آخر السورة مدنيًا.

(﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾)، يريد به، الأمر بسائر الإنفاقات في سبيل البر والخير من الصدقات المستحبة، وقيل: تصدقوا بنية خالصة من مال حلال، أو بأداء الزكاة على أحسن وجه، وهو إخراجها من أطيب الأموال وأكثرها نفعًا للفقراء ومراعاة النية وابتغاء وجه الله والصرف إلى أحوج الفقراء من الصالحين، ووجه هذا التفسير أن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾، أمر بمجرد إعطائها على أي وجه كان، وقوله: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، ليس كذلك، بل هو الأمر بالإعطاء المقيد بكونه حسنًا، وتسمية الإنفاق ابتغاء لوجه الله إقراضًا استعارة تشبيهًا له بالإقراض من حيث إن ما أنفقه يعود إليه مع زيادة، وفيه تأكيد للجزاء، ثم رغب الله تعالى في الإنفاق بوعده العوض، فقال: (﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾) يعني: ما تعملونه من الأعمال الصالحة وتتصدقون به بنية خالصة.

(﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾) يعني: تجدون ثوابه في الآخرة، وقوله: (﴿هُوَ﴾) فصل بين المفعولين، أحدهما: الضمير المنصوب، والثاني: قوله: (﴿خَيْرًا﴾)، وجاز ذلك، وإن لم يقع بين معرفتين، لأن أفعل من كالمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه.

(﴿وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾) من الذي تؤخرونه إلى الوصية عند الموت، أو من متاع الدنيا، فعلى هذا يكون التفضيل على سبيل الفرض والتقدير.

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ في مجامع أحوالكم، فإن الإنسان لا يخلو عن تقريط.

﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لمن تاب، ﴿رَحِيمٌ﴾ لمن استغفر.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَشَأَ. قَامَ بِالْحَبَشِيَّةِ. وَطَاءً، قَالَ: مُوَاطَّاةُ الْقُرْآنِ أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ .....

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وفي رواية: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَيُّ: الْبُخَارِيِّ نَفْسَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (نَشَأَ) مَهْمُوزًا مَعْنَاهُ: (قَامَ بِالْحَبَشِيَّةِ)، أَيُّ: بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ الْكُحَيْفِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. إِنْ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ، قَالَ: هُوَ بِكَلَامِ الْحَبَشَةِ نَشَأَ، قَامَ، وَأَنْبَأْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَاشِئَةُ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: 6]، فَقَالَ: إِذَا قَمْتَ فِي اللَّيْلِ، فَقَدْ نَشَأْتَ، وَفِي تَفْسِيرِهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، قَالَ: هُوَ كَلَامُ الْحَبَشَةِ نَشَأَ قَامَ، وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ قِيَامُ اللَّيْلِ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ نَاشِئَةٌ وَعَنْ قَتَادَةَ وَالْحَسَنَ وَأَبِي مَجْلَزٍ كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ نَاشِئَةٌ وَقَالَ مُجَاهِدٌ: إِذَا قَمْتَ مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ نَاشِئَةٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَيُّ: سَاعَةٌ تَهْجُدُ فِيهَا، وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ هِيَ قِيَامُ اللَّيْلِ، وَعَنْ عَاصِمٍ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ مَهْمُوزَةٌ الْيَاءِ، وَفِي الْمَجَازِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ: نَاشِئَةُ اللَّيْلِ أَنْاءُ اللَّيْلِ نَاشِئَةٌ بَعْدَ نَاشِئَةٍ. وَفِي الْمُنْتَهَى لِأَبِي الْمَعَاذِيِّ: نَاشِئَةُ اللَّيْلِ أَوَّلُ سَاعَاتِهِ، وَيُقَالُ: أَوَّلُ مَا يَنْشَأُ مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الطَّاعَاتِ، فَهُوَ النَّشِئَةُ، وَفِي الْمَحْكَمِ النَّاشِئَةُ أَوَّلُ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ، وَقِيلَ النَّاشِئَةُ وَالنَّاشِئَةُ إِذَا نَمْتَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ نَوْمَةً ثُمَّ قَمْتَ، وَفِي كِتَابِ الْهَرَوِيِّ كُلُّ مَا حَدَثَ بِاللَّيْلِ وَبَدَأَ فَهُوَ نَاشِئٌ، وَقَدْ نَشَأَ وَاجْتَمَعَ نَاشِئَةٌ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ، هَلْ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ بَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ كَسَجِيلٍ، وَفَرْدُوسٍ، وَنَاشِئَةٍ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ بَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ تَوَافُقِ اللَّغَتَيْنِ فَعَلَى هَذَا لَفْظُ نَاشِئَةٍ، إِمَّا مُصَدَّرٌ عَلَى وَزْنِ فَاعِلَةٍ كَعَاقِبَةٍ مِنْ نَشَأَ، إِذَا قَامَ أَوْ هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ صِفَةً لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ النَّفْسُ النَّاشِئَةُ كَمَا مَرَّ.

(وَطَاءً) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ، (قَالَ) الْمَوْلُفُ رَجِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ: (مُوَاطَّاةُ الْقُرْآنِ) بِالإِضَافَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: مُوَاطَّاةُ الْقُرْآنِ، أَيُّ: لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ لِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ خُشُوعًا لِأَجْلِ حُضُورِ الْقَلْبِ وَاجْتِمَاعِ الْحَوَاسِ، وَقَوْلُهُ: (أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ) كَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِكُونِهِ أَشَدَّ مُوَاطَّاةً لِلْقُرْآنِ، وَهَذَا أَيْضًا وَصَلَهُ

﴿لِيُؤَاطِفُوا﴾ [التوبة: 37] لِيُؤَافِقُوا.

1141 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ».....

عبد بن حميد من طريق مجاهد، قَالَ: أَشَدُّ وَطَاءً، أَي: يوافق سمعك وبصرك وقبلك بعضه بعضاً، وقد مر الكلام فيه، ثم ذكر ما يؤيد هذا التفسير، فقال:

﴿لِيُؤَاطِفُوا﴾ (في قوله تعالى في سورة (التوبة): ﴿يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُحْكَمُونَهُ عَامًا لِيُؤَاطِفُوا﴾ [التوبة: 37]، معناه: (لِيُؤَافِقُوا)، وقد وصله الطبري عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكن بلفظ ليشابهوا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يَحْيَى، أَبُو الْقَاسِمِ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي)، بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) بن أبي كثير، المدني، وقد مر في باب الحيض، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا)، ويروى: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ)، أَي: من الشهر، وزاد الأصيلي: شَيْئًا.

(وَ) كَانَ ﷺ (يَصُومُ) فِيهِ (حَتَّى نَظْنَ أَنْ لَا يُفْطِرَ)، ويروى: أَنَّهُ لَا يَفْطِرُ (مِنْهُ) شَيْئًا)، كما في رواية.

(وَكَانَ) ﷺ (لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتُهُ) مُصَلِّيًا، (وَلَا) تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ (نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ) نَائِمًا، أَي: ما أردت منه ﷺ أمراً إلا وجدته عليه من الصلاة والنوم، وهذا يدل على أَنَّهُ ربما نام كل الليل، وهذا سبيل التطوع، فلو استمر الوجوب في قوله قم الليل لما أخل بالقيام، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وأيضاً يستفاد منه أن صلاته ونومه ﷺ كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتاً معيناً، بل بحسب ما تيسر له القيام، فإن قيل يعارضه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ، فَالْجَوَابُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ بِحَسَبِ مَا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ، لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ كَانَتْ تَقَعُ مِنْهُ غَالِبًا فِي الْبَيْتِ، وَخَبَرَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَقَدْ مَضَى فِي حَدِيثِهَا فِي أَبْوَابِ الْوُتْرِ مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ حُمَيْدٍ<sup>(1)</sup>.

قد أوتر، فدل على أنه لم يكن يخص الوتر بوقت بعينه، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مدني وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم أيضًا.

(تَابَعَهُ) أي: تابع مُحَمَّدُ بن جعفر في روايته، عن حميد.

(سُلَيْمَانُ)، هو ابن بلال أبو أيوب، ويقال: أبو مُحَمَّدٍ القرشي التيمي، كما جزم به خلف، (وَأَبُو خَالِدٍ) عطف على سليمان، أي: وتابع مُحَمَّدُ بن جعفر عن حميد أيضًا، أبو خالد سليمان بن حيان (الْأَحْمَرُ) وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن تكون الواو زائدة، فإن أبا خالد الأحمر اسمه سليمان أيضًا، وتعبه الْعَيْنِيُّ بأن زيادة واو العطف نادرة، خلاف الأصل سيما الحكم بذلك بالاحتمال. (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل المذكور، أما متابعة سليمان، فقد ذكرها الْبُخَارِيُّ في باب ما يذكر من صوم النَّبِيِّ ﷺ، وأما متابعة أبي خالد، فقد ذكرها أيضًا في كتاب الصيام.

### تتميم:

كان المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر الآيات الكريمة المذكورة في هذا الباب، إشارة إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: إن الله تعالى افترض قيام الليل في أول هذه السورة، يعني: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ﴾<sup>(1)</sup>، فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة، ولم يورد هذا الحديث لكونه على غير شرطه، واستغنى عنه بما رواه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن فيه ولا تشاء أن تراه من الليل نائماً إلا رأيته، فإنه يدل على أنه ربما نام كل الليل كما سبق، وقد روى مُحَمَّدُ بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شاهد لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أن بين الإيجاب والنسخ سنة، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن، وعكرمة وقتادة، بأسانيد صحيحة عنهم، ومقتضى ذلك أن النسخ كان بمكة، لأن الإيجاب مقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء، وكان قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح، والله أعلم.

(1) أطرافه 1972، 1973، 3561 - تحفة 742، 682، 680.

## 12 - بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ

1142 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ.....»

## 12 - بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ

(بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ) أي: على قفاه، والقفا مقصوراً على مؤخر العنق، أو على مؤخر الرأس أو وسطه، وقافية كل شيء آخره، قاله الأزهري وغيره، ومنه: قافية القصيدة، وسيأتي إن شاء الله تعالى ما هو المراد من العقد (إِذَا لَمْ يُصَلِّ) أي: إذا نام ولم يصل (بِاللَّيْلِ)، أعم من أن لا يصلي العشاء أو غيرها من صلاة الليل، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ)، التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ)، إمام الأئمة، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ)، بالزاي والنون، عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ)، عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ)، أي: جنس الشيطان، ويكون فاعل ذلك القرين أو غيره من أعوان إبليس، ويحتمل أن يراد إبليس، فإن قيل يعكر عليه شيان: أحدهما: أن النائمين عن قيام الليل كثير، لا يحصى، فكيف يلحقهم بذلك إبليس، مع أنه واحد والآخر: أن مردة الشياطين يصفدون في شهر رمضان، وأكبرهم إبليس عليه اللعنة.

فالجواب: أنه يجوز أن ينسب ذلك إليه، لكونه الأمر لأعوانه بذلك، وهو الداعي إليه.

(عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ)، أي: مؤخر عنقه، وقد ذكر أن قافية كل شيء آخره، ثم العقد اختلف العلماء فيه، فقال بعضهم هو على الحقيقة يعني يسحر الإنسان ويمنعه من القيام كما يعقد الساحر من يسحره، وأكثر من يفعل ذلك النساء تأخذ أحدهن الخيط فتعقد منه عقدة، وتكلم عليها بالكلمات السحرية، فيتأثر المسحور عند ذلك بمرض وتحرك قلب ونحو ذلك، كما أخبر الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: 4]، فالذي

خذه الله يعمل فيه، والذي وفق يصرف عنه، وعلى هذا، فالمعقود شيء عند قافية الرأس، لا قافية الرأس نفسها، وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره الأقرب هو الثاني، إذ ليس لكل أحد شعر، ويؤيد كونه على الحقيقة ما رواه ابن ماجه، ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد، وروى أحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريز، وروى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً ما من ذكر ولا أنثى، إلا على رأسه جريز معقود حين يرقد، الحديث، والجريز بفتح الجيم، هو الحبل.

وقيل: هو على المجاز، كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده، كان هذا مثله من الشيطان للنائم، الذي لا يقوم من نومه.

وقيل: هو من عقد القلب وتصميمه على الشيء، كأنه يوسوس له بأنه بقي من الليل قطعة طويلة، فيتأخر عن القيام بالليل، وانحلال العقد على هذا كناية عن علمه بكذبه فيما وسوس به.

وقيل: العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور، ومنه عقدت فلانا عن امرأته، أي: منعه عنها، وقال صاحب النهاية: المراد منه تثقيله في النوم، كأنه قد شد عليه شداً وعقد عقداً، وقال ابن بطال قد فسر رسول الله ﷺ معنى العقد بقوله عليك ليل طويل، فكأنه يقولها إذا أراد النائم الاستيقاظ، ثم إن ظاهر قوله أحدكم التعميم في المخاطبين، ومن في معناهم، لكن يعكر عليه ما روي أن أبا بكر وأبا هريرة رضي الله عنهما كانا يوتران أول الليل، وينامان آخره، وكذا من ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء، ومن يتناوله قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42]، ومن قرأ آية الكرسي عند نومه، فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح، وقد روي أنه ﷺ، قال: ما من امرئ يكون له صلاة بليل فغلبه عليها نوم، إلا كتب له أجر صلاته، وكان نومه صلاة، ذكره ابن التين، وروى أيضاً ابن حبان في صحيحه في باب من نوى

إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ:

أن يصلي من الليل من حديث شُعْبَةَ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ أَوْ أَبُو الدَّرْدَاءِ شَكَ شُعْبَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما من عبد يحدث نفسه بقيام ساعة من الليل، فينام عنها إلا كان نومه صدقة تصدق الله بها عليه، وكتب له أجر ما نوى»، وكذا ورد في حق من صلى العشاء في جماعة، أنه لا يعقد عليه، فالحق أن الأمور المذكورة مخصوصة من عموم هذا الحديث.

(إِذَا هُوَ نَامَ)، هكذا رواية الأكثرين بصيغة الماضي، ويروى إذا هو نائم، بصيغة الفاعل، وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: والأول أصوب، وهو الذي في الموطأ، وقال الْعَيْنِيُّ: رواية الموطأ لا تدل على أن ذلك أصوب، بل الظاهر أن رواية اسم الفاعل أصوب، لأنها جملة اسمية، والخبر فيها اسم، انتهى، فليتأمل. (ثَلَاثَ عُقَدٍ) بالنصب مفعول يعقد، وعقد بضم العين، جمع عقدة، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الحكمة في الاختصار على الثلاث أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر، فإن اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات، لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل، وقال البيضاوي: التقييد بالثلاث إما للتأكيد، أو لأنه يريد أن يقطعه عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة، فكأنه منع عن كل واحد منها بعقدة عقدها على رأسه، وكان تخصيص القفا بذلك، لكونه محل الواهمة، ومجال تصرفها، وهي أطوع القوى للشيطان، وأسرعها إجابة لدعوته، انتهى.

وهذا كما ترى إنما يستقيم على قول من يثبت الحواس الخمس الباطنة، وفي كلام الشيخ الملوي أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من الحافظة، وهي الكنز المحصل من القوى ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به، وهذا أيضًا كما ترى.

(يَضْرِبُ) بيده على (كُلِّ عُقْدَةٍ) منها، وفي رواية كل عقدة بحذف على، وفي أخرى على مكان كل عقدة، وفي أخرى: عند مكان كل عقدة، ومعناه يضرب بيده على كل عقدة تأكيداً أو إحكاماً، لما يفعله، وقيل: معناه يحجب الحس عن النائم حتى لا يستيقظ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ﴾ [الكهف: 11]، أي: حجبنا الحس أن يلج في آذانهم فيتنبهوا، وفي حديث أبي سعيد ما أحد ينام إلا ضرب على سماخه بجريز معقود، أخرجه المخلص في فوائده والسماخ بكسر المهملة، وآخره معجمة، ويقال بالصاد المهملة بدل



عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، .....

السين، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جرير قدر سبعين ذراعًا.

(عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ)، أي: يضرب قائلاً عليك ليل طويل، بارتفاع ليل بالابتداء، وعليك خبره مقدماً أي: باق عليك طويل، ويجوز أن يكون ارتفاع ليل بفعل محذوف، تقديره بقي عليك ليل طويل، ويروى عليك بليل طويل، وقال القاضي عياض رواية الأكثرين عن مسلم عليك ليلاً طويلاً بالنصب على الإغراء، وقال القرطبي: الرفع أولى من جهة المعنى، لأنه أمكن في الغرور من حيث إنه يخبره عن طول الليل، ثم يأمره الرقاد بقوله: (فَارْقُدْ)، أي: إذا كان كذلك فارقد لا تعجل بالقيام، فالوقت متسع وإذا نصب على الإغراء، لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد، وحينئذ يكون قوله فارقد ضائعاً هذا، وقال العيني: لا نسلم أنه يكون ضائعاً، بل يكون تأكيداً، ثم إن مقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام والإلباس عليه، وقال بعضهم: المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم، لأن من أكثر الأكل والشرب كثر نومه، واستبعده المحب الطبري، لأن الحديث يقتضي أن تلك العقد تقع عند النوم، فهي غيرها، والله أعلم.

(فَإِنْ اسْتَيْقَظَ) من نومه (فَذَكَرَ اللَّهَ) بشيء مما يصدق عليه الذكر، كتلاوة القرآن، وقراءة الحديث، والاشتغال بالعلم الشرعي، وأولى ما يذكر به ما سيأتي بعد ثمانية أبواب في باب فضل من تعار من الليل.  
(انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ)، بالافراد، أي: واحدة من الثلاث.

(فَإِنْ تَوَضَّأَ)، هذا باعتبار الغالب، وإلا فالجنب يلزمه الاغتسال، وكذا التيمم يقوم مقامهما.

(انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ) أخرى ثانية، (فَإِنْ صَلَّى) الفريضة أو النافلة (انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ) الثلاث كلها، بلفظ الجمع، ولا خلاف فيه في رواية البُخَارِيِّ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالافراد، وكلاهما صحيح، ويؤيد الأول ما سيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ عقده كلها، وفي رواية مسلم انحلت العقد، وظهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة، وهو كذلك في حق من لم يحتج إلى الطهارة، لكن

فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ<sup>(1)</sup> النَّفْسِ

نام متمكنا مثلاً، ثم انتبه، وصلى من قبل أن يذكر الله، ويتطهر، لأن الصلاة تستلزم الطهارة، وتتضمن الذكر، وفي رواية أحمد فإن ذكر الله انحلت عقدة واحدة، وإن قام فتوضاً أطلقت الثانية، فإن صلى أطلقت الثالثة، وكأنه محمول على الغالب، وهو من ينام مضطجعا، فيحتاج إلى الوضوء، إذا انتبه، فيكون لكل عقدة فعل يحلها، وعلى هذا فيكون معنى قوله: فإن صلى انحلت عقده كلها، بانحلال العقدة الأخيرة التي بها يتم انحلال العقد.

(فَأَصْبَحَ نَشِيطًا) لسروره بما وفقه الله تعالى من الطاعة، وما وعده به من الثواب، وبما زال عنه من عقد الشيطان.

(طَيِّبَ النَّفْسِ) لما بارك الله تعالى له في نفسه، وتصرفه في كل أموره، كذا قيل، وقال الحافظ العسقلاني: والظاهر أن في صلاة الليل سرّاً في طيب النفس، وإن لم يستحضر المصلي شيئاً مما ذكر، وإلى ذلك الإشارة بقوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل: 6]، وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك ثم عاد إلى النوم يعود إليه الشيطان بالعقد المذكورة ثانياً، واستثنى بعضهم ممن يقوم يذكر ويتوضأ ويصلي من لم ينه ذلك عن الفحشاء والمنكر، بل يفعل ذلك من غير أن يقلع، والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصر.

(وَإِلَّا)، بأن ترك الذكر والوضوء والصلاة، وقيل: بأن ترك ما اعتاده أو أرادته من فعل الخير.

(أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ)، وقال ابن عبد البر: زعم قوم أن هذا الحديث

(1) قال الكاندهلوي: يشكل عليه ما ورد من النهي أن يقول الرجل خبثت نفسي، قال ابن عبد البر: زعم قوم أن حديث الباب يعارض قوله ﷺ: «لا تقولن أحدكم خبثت نفسي» وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المرء ذلك إلى نفسه كراهية لتلك الكلمة وهذا الحديث وقع دماً لفعله، ولكل من الحديثين وجه، وقال الباجي: ليس بين الحديثين اختلاف لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه ينهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن، وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل الناسي ويحصل الانفصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفير والتحذير، اهـ.

كَسْلَان»<sup>(1)</sup>.

يعارض قوله ﷺ: «لا يقولن أحدكم خبثت نفسي»، وليس كذلك، لأن النهي إنما ورد عن إضافة المرء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة، وهذا الحديث وقع ذماً لفعله، ولكل من الحديثين وجه.

وقال الباجي: ليس بين الحديثين اختلاف، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس، لكون الخبث بمعنى الفساد في الدين، ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيراً منها وتنفيراً، وحاصل الإشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس، وكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن، وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة، فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل التأسي، وحاصل الجواب أن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفير والتحذير، والله أعلم.

(كَسْلَان) لبقاء أثر تثبيط الشيطان ولشؤم تفريطه وظفر الشيطان به بتفويته الحظ الأوفر من قيام الليل، فلا يكاد يخف عليه صلاة ولا غيرها من القربات، ثم مقتضى قوله وإلا أصبح إلخ، أن من لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان، وإن أتى ببعضها، وهو كذلك، لكن يختلف ذلك بالكثرة والقلة والقوة والخفة، فمن ذكر الله مثلاً كان أخف ممن لم يذكر أصلاً وفي فوائد المخلص من حديث أبي سعيد فإن قام فصلى حلت العقد كلهن وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها وبال الشيطان في أذنه، وقد سبق أن هذا الذم يختص بمن لم يقم ولم يرد القيام حين نام، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو النافلة بالليل فغلبته عيناه، فقد ثبت أن الله تعالى يكتب له أجر صلاته، ونومه عليه صدقة على ما ذكره ابن عبد البر، ثم إن ذكر الليل في قوله عليك ليل طويل ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ولا يبعد أن يجيء مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلاً، ولا سيما على تفسير البُخَارِيِّ: من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة، ثم إنه قال ابن التين وغيره كالمأزري: إن مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة، لأن الحديث مطلق، فإنه

(1) طرفه 3269 - تحفة 13825. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح رقم (776).

دال على أنه يعقد على رأس من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى ينحل عقده ، بخلاف من لم يصل ، والترجمة مقيدة بمن لم يصل ، وأجاب ابن رشيد بأن مراد البُخَارِيُّ باب بقاء عقد الشيطان ، فعلى هذا يجوز أن يقرأ لفظ عقد بلفظ الفعل ولفظ الجمع ، وقد يعتذر عنه أيضًا بما اعتذر به المازري ، وهو أن مراده أن استدامة العقد إنما تكون على ترك الصلاة ، وجعل من صلى وانحلت عقده كمن لم يعقد عليه لزوال أثره .

وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ : ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء ، فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ، ولا سيما في الجماعة ، وكان هذا هو السر في إيراد حديث سمرة عقب هذا الحديث ، لأنه قَالَ فِيهِ وينام عن الصلاة المكتوبة ، ولا يعكر على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضاعيف صلاة الليل ، لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق سمرة مُطْلَقًا غير مقيد بالمكتوبة والوعيد علامة الوجوب ، فكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل ، حملاً للمطلق على المقيد ، قَالَ : ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوي وقواه بما ذكرته من حديث سمرة ، فحمدت الله على التوفيق لذلك ، ويقويه ما ثبت عنه ﷺ أن من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف ليلة ، لأن مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل ، فصار من صلى العشاء في جماعة ، كمن قام الليل في حل عقد الشيطان ، انتهى .

وقال العَيْنِيُّ : قوله : إذا لم يصل أعم من أن لا يصلي العشاء أو غيرها من صلاة الليل ولا قرينة لتقييدها بالعشاء ، وظاهر الحديث يدل على أن العقد يكون عند النوم ، سواء صلى قبله أو لم يصل ويؤيد هذا ما رواه ابن زنجويه في كتاب الفضائل من حديث ابن لهيعة ، عن أبي عشانة ، سمع عقبه بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، لا يقوم أحدكم من الليل يعالج طهوره وعليه عقد ، فإذا وضأ

يده انحلت عقدة، وإذا وضأ وجهه انحلت عقدة، وإذا مسح برأسه انحلت عقدة، وإذا وضأ رجله انحلت عقدة، ومن حديث ابن لهيعة أيضًا عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: ليس في الأرض نفس من ذكر أو أنثى، إلا وعلى رأسه جرير معقد، فإن استيقظ فتوضأ حلت عقدة، وإن استيقظ وصلى حلت العقد كلها، وإن لم يصل ولم يتوضأ أصبحت العقد كما هي، وفي كتاب الثواب لآدم بن أبي إياس العسقلاني من حديث الربيع بن صبيح، عن الحسن قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ما من عبد ينام، إلا وعلى رأسه ثلاث عقد، فإذا هو تعار من الليل فسبح الله وحمده وهله وكبره، حلت عقدة، وإذا عزم الله له فقام وتوضأ وصلى ركعتين، حلت العقد كلها، وإن لم يفعل شيئًا من ذلك حتى يصبح أصبح العقد كلها كما هي.

#### تنبيه:

ادعى ابن العربي أن البُخَارِيَّ أوماً هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله يعقد الشيطان، وفيه نظر، فقد صرح البُخَارِيَّ في خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه، حيث قَالَ من غير إيجاب، وأيضًا فما تقدم تقريره من أنه حمل الصلاة على المكتوبة هنا يدفع ما قاله ابن العربي، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين.

وقال ابن عبد البر: شذ بعض التابعين، فأوجب قيام الليل، ولو قدر حلب شاة، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ وغيره عنه، أنه قيل له ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلي المكتوبة، فقال لعن الله هذا، إنما يتوسد القرآن، فقيل له قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20]، قَالَ: نعم، ولو قدر خمسين آية، فكان هذا مستند من نقل عن الحسن الوجوب.

ونقل التِّرْمِذِيُّ عن إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه، أنه قَالَ: إنما قيام الليل على أصحاب القرآن، وهذا يخص ما نقل عن الحسن، وهو أقرب وليس فيه

1143 - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

تصريح بالوجوب أيضًا، ثم إنه قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتي في الوكالة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه أن قارئ آية الكرسي عند نومه لا يقربه شيطان معارضة، وليس كذلك، لأن العقد إن حمل على الأمر المعنوي، والقرب على الأمر الحسي، وكذا العكس، فلا إشكال، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلاً، أن يماسه، كما لا يلزم من مماسه أن يقربه بسرقة، أو أذى في جسده، ونحو ذلك، وإن حمل على المعنويين أو العكس، فيجانب بادعاء الخصوص في عموم أحدهما، والأقرب أن المخصوص حديث الباب، كما تقدم تخصيصه، ثم إنه ذكر الشيخ الحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ بن الحسين العراقي في شرح التَّرْمِذِيِّ أن السر في استفتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين، كما ورد الأمر بصلاتهما عند مسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المبادرة إلى حل عقد الشيطان، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتمام الصلاة، وهو واضح، لأنه لو شرع في صلاة ثم أفسدها لم يساو من أتمها، وكذا الوضوء، فكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة، وينتهي بانتهاؤها، وما ورد من أن الركعتين المذكورتين مما فعله ﷺ، كما تقدم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو منزّه عن عقد الشيطان، فيمكن أن يقال فعل ذلك ﷺ تعليمًا لأمته، وإرشاد إلى ما يحفظهم من الشيطان، وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر الحديث، فحلوا عقد الشيطان، ولو بركتين.

(حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ)، بفتح الميم الثانية المشددة على صيغة اسم المفعول البصري، ختن شيخه إِسْمَاعِيلُ ابن علي، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)، ويروى: إِسْمَاعِيلُ ابن علي، بضم العين المهملة وفتح اللام وتشديد المثناة التحتية، اسم أمه واسم أبيه إِبْرَاهِيمُ بن سهم الأسدي البصري، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة ببغداد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ)، هو الأعرابي، وقد مر في باب اتباع الجنائز من الإيمان، (قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بخفة الجيم وبالمدة عمران بن ملحان العطاردي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ)، بفتح الدال وضمها، وقد مر في آخر كتاب الحيض (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)

فِي الرُّؤْيَا، قَالَ: «أَمَّا الَّذِي يُثْلَغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ، فَيَرْفُضُهُ، وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»<sup>(1)</sup>.

فِي الرُّؤْيَا)، التي رآها رسول الله ﷺ، المذكور فيها أمور متعددة .  
وسياتي حديث هذه الرؤيا بتمامه في باب ما قيل في أولاد المشركين من كتاب الجنائز.

(قَالَ: أَمَّا الَّذِي يُثْلَغُ)، بضم الياء وسكون المثلثة، وفتح اللام، وبالغين المعجمة، أي: يكسر، قَالَ الجوهرى، ثلغ رأسه يثلغه، بفتح اللام فيهما ثلغاً، أي: شدخه، والشدخ كسر الشيء الأجوف (رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ، فَيَرْفُضُهُ)، بكسر الفاء وضمها وبالضاد المعجمة، أي: يترك حفظه والعمل به .

قيل: وأما الذي يترك حفظ حروفه ويعمل بمعانيه فليس برافض له وأما الذي يرفض كليهما فذاك لعقد الشيطان فيه، فوقعت العقوبة في موضع المعصية.

(وَيَنَامُ) ذاهلاً (عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ)، أي: المفروضة، حتى يخرج وقتها، وأراد صلاة العشاء، وقيل: أراد صلاة الصبح، لأنها التي تفوت بالنوم، زعم الإسماعيلي أن حديث سمرة هذا لا دخل له في هذا الباب، لأن رفض القرآن ليس ترك الصلاة بالليل، وفيه أنه حفظ شيئاً وغاب عنه ما هو أعظم منه، إذ في الحديث وينام عن الصلاة المكتوبة، والمراد بها صلاة العشاء الأخيرة، فأى مناسبة يطلب بأكثر من هذا .

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون، وقد أخرج متنه المؤلف بتمامه في أواخر كتاب الجنائز، وفي البيوع والجهاد، وبدء الخلق، والأدب، وأحاديث الأنبياء عليهم السلام، وفي التفسير، والتعبير، وأخرجه مسلم في الرؤيا مختصراً، وكذا الترمذي والنسائي فيه بتمامه، وفي التفسير بأكثره.

(1) أطرافه 845، 1386، 2085، 2791، 3236، 3354، 4674، 6096، 7047 تحفة

### 13 - باب: إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ<sup>(1)</sup>

1144 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، .....

### 13 - باب: إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ

(باب) بالتنوين (إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ) وسيجيء ما هو المراد من الصلاة، وفي رواية وقع باب فقط بدون الترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب السابق وتعلقه به ظاهر، حيث سبق في الحديث السابق وينام عن الصلاة المكتوبة، وفي الحديث الآتي ما زال نائماً حتى أصبح. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ)، بمهملتين سلام بن سليم، وقد مر في باب النحر بالمصلى.

(قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (مَنْصُورٌ)، هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ)، شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ)، أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه، لكن

(1) قال العيني: زعم الإسماعيلي أن حديث سمرة هذا لا يدخل في هذا الباب لأن رفض القرآن ليس ترك الصلاة بالليل، قلت: حفظ شيئاً وغاب عنه ما هو أعظم منه ففي الحديث «وينام عن الصلاة المكتوبة» والمراد ههنا العشاء الآخرة. ثم قال العيني في قوله: «وينام عن الصلاة» أي: ذاهلاً عنها حتى يخرج وقتها وتفتت منه وأراد منها صلاة العشاء، وقيل: أراد بها صلاة الصبح لأنها التي تبطل بالنوم، اهـ. وقال الحافظ: الظاهر أن المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث قبله، اهـ.

وبكلا الاحتمالين العشاء أو الصبح فسرهما القسطلاني: وأياً ما كان المراد فلايراد الإسماعيلي موجه لأنه لا يطابق الترجمة فالأوجه ما أفاده الشيخ قدس سره في المطابقة بين الحديث والترجمة، ومن دأب البخاري المعروف ذكر الأضداد في التراجم كما تقدم في الأصل التاسع والستين من أصول التراجم، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي قوله فيرفضه أي: فيتركه ولا يأتي به في التهجد أيضاً، ثم الوعيد المذكور مرتب على مجموع الأمرين من ترك التهجد والصلاة المكتوبة كلتيهما لا بالتهجد حتى يلزم أن يكون واجباً وإن كان للتهجد فيه دخلا في الجملة بأن الوعيد يترتب على ترك القرآن مطلقاً ومن إفراده ترك التهجد، ثم المطابقة بالترجمة أن عقد الشيطان غفلة وانقياد له فهو حاصل ههنا في ترك التهجد، اهـ.



فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ، مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ»<sup>(1)</sup>.

أخرج سعيد بن منصور، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يؤخذ منه أنه هو ولفظه بعد سياق الحديث بنحوه، وأيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة، يعني: نفسه.

(فَقِيلَ)، أي: قَالَ رجل ممن كان في المجلس: (مَا زَالَ)، أي: هذا الرجل (نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ) وفي رواية جرير عن منصور في بدء الخلق رجل نام ليلة حتى أصبح، (مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) اللام للجنس، ويحتمل أن تكون للعهد، ويراد بها صلاة الليل أو المكتوبة، ويؤيده قول سُفْيَانَ فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عبد نام عن الفريضة، وهذا يبين مناسبة الحديث لما قبله.

(فَقَالَ) ﷺ: ((بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ))، وقد تقدم في حديث أبي سعيد الذي تقدم ذكره من فوائد المخلص أصبحت العقد كلها كهيتها، وبال الشيطان في أذنه فيستفاد منه وقت بول الشيطان في أذنه، ومناسبة هذا الباب للذي قبله، وفي رواية جرير في أذنيه بالثنية، والأذن بضم الهمزة والذال، ويجوز إسكان الذال، واختلفوا في معنى قوله بال الشيطان، فقيل هو على حقيقته، قَالَ القرطبي وغيره لا مانع من ذلك، إذ لا إحالة فيه، لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينكح، فلا مانع من أن يبول، وقال الخطابي: هو تمثيل شبه ثاقل نومه وإغفاله عن الصلاة بحال من يبال في أذنه، فيثقل سمعه ويفسد حسه، قَالَ: وإن كان المراد حقيقة البول من الشيطان نفسه، فلا ينكر ذلك إن كانت له هذه الصفة، وقال الطَّحَاوِيُّ هو استعارة عن تحكمه فيه وانقياده له، وقال التوربشتي: يحتمل أن يقال إن الشيطان ملأ سمعه بالأباطيل، فأحدث في أذنه وقرا عن استماع دعوة الحق، وقيل: هو كناية عن استهانة الشيطان والاستخفاف به، كأنه يتخذه كالكنيف المعد للبول، إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه، وقال ابن قتيبة: معناه أفسد، يقال بال في كذا، أي: أفسد، والعرب تكني عن الفساد

(1) طرفه 3270 - تحفة 9297.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح رقم (774).

## 14 - بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

وَقَالَ: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ❶ أَي: مَا يَنَامُونَ ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ ❷ [الذاريات: 17، 18].

بالبول، قَالَ الراجز بال سهيل في الفضيح، ففسد، وكنى بذلك عن طلوع سهيل، لأنه وقت إفساد الفضيح، فعبر عنه بالبول، ووقع في رواية الحسن عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ، قَالَ الْحَسَنُ: إِنَّ بَوْلَهُ وَاللَّهُ لَثَقِيلٌ، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَسْبَ رَجُلٍ مِنَ الْخَبِيَةِ وَالشَّرِّ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يَصْبَحَ وَقَدْ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ خَصَّ الْأُذْنَ بِالذِّكْرِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ أَنْسَبَ بِالنَّوْمِ إِشَارَةً إِلَى ثِقَلِ النَّوْمِ، فَإِنَّ الْمَسَامِعَ هِيَ مَوَارِدُ الْإِنْتَبَاهِ، وَخَصَّ الْبَوْلَ مِنَ الْأَخْيَثِينَ، لِأَنَّهُ أَسْهَلُ مَدْخَلًا فِي التَّجَاوِيفِ، وَأَسْرَعَ نَفُوذًا فِي الْعُرُوقِ، فَيُورِثُ الْكَسْلَ فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ.

## 14 - بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

(بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ) بَوَاوِ الْعُطْفِ، وَفِي رِوَايَةٍ: فِي الصَّلَاةِ (مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ).

(وَقَالَ) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ بِدُونِ الْوَاوِ، وَفِي أُخْرَى: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِنْ جُمْلَةِ التَّرْجُمَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.

(﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ❶، أَي: مَا يَنَامُونَ) وَفِي رِوَايَةٍ: أَي: يَنَامُونَ، وَقَوْلُهُ: مَا يَهْجَعُونَ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَلِيلًا، وَكَلِمَةُ مَا مُصَدَّرِيَّةٌ، أَي: كَانُوا قَلِيلًا هَجُوعَهُمْ أَوْ مَوْصُولَةٌ أَي: مَا يَهْجَعُونَ فِيهِ، وَالْهَجُوعُ هُوَ النَّوْمُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ مَا زَائِدَةً، وَيَهْجَعُونَ خَبَرٌ كَانَ، وَقَوْلُهُ: قَلِيلًا ظَرْفُ زَمَانٍ، أَي: زَمَانًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مُتَعَلِّقٌ بِيَهْجَعُونَ أَوْ صِفَةُ مُصَدَّرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ كَانُوا يَهْجَعُونَ هَجُوعًا قَلِيلًا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ مِنَ اللَّيْلِ ظَرْفُ زَمَانٍ لِقَوْلِهِ يَهْجَعُونَ، (﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ ❷) أَي: أَنَّهُمْ مَعَ قَلَّةِ هَجُوعِهِمْ وَكَثْرَةِ تَهْجُدِهِمْ إِذَا أَسْحَرُوا أَخَذُوا فِي الِاسْتِغْفَارِ كَأَنَّهُمْ أَسْلَفُوا فِي لِيْلِهِمُ الْجَرَائِمَ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةٍ بَعْدَ يَهْجَعُونَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

1145 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى.....

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن، (وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ) سلمان (الْأَعْرُ)، بالغين المعجمة وتشديد الراء، الثقفى الجهني، والأعر اثنان أبو عبد الله وأبو مسلم، ومن أهل العلم من جعلهما واحداً، لروايتهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث النزول والحق أنهما اثنان، والله أعلم، كلاهما يرويان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى) بفتح الياء، فعل مضارع من نزل، وقال ابن فورك: ضبط لنا بعض أهل النقل هذا الخبر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بضم الياء من الإنزال، وذكر أنه ضبط عمن سمع منه من الثقات الضابطين، فيكون معدى إلى مفعول محذوف، أي: ينزل الله ملكاً.

قَالَ القرطبي: والدليل على صحة هذا ما رواه النَّسَائِيُّ من حديث الأعر عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيَسْتَجَابُ لَهُ»، الحديث، وصححه عبد الحق، وعلى رواية الضم، فلا إشكال في الحديث ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني ينزل الله إلى السماء الدنيا، فيقول: لا أسأل عن عبادي غيري، رواه ابن حبان في صحيحه، لأنه يجوز أن يكون الملك مأموراً بالمناداة، ولا يسأل البتة عما كان يعمل العباد، فهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون، ولا يخفى عليه خافية، وفي رواية مالك عند مسلم ينزل ربنا بزيادة تاء بعد ياء المضارعة، ومعنى ذلك أن مقتضى عظمة الله تعالى وجلاله واستغناءه أن لا يعبأ بحقير ذليل فقير، لكن ينزل بمقتضى كرمه ولطفه، ويقول من يقرض غير عدوم ولا ظلوم، ويكون قوله إلى السماء الدنيا عبارة عن الحالة القريبة إلينا والدنيا بمعنى القربى، وأما على رواية ينزل بفتح الياء، فقد اختلف العلماء في معناه، فمنهم من حمّله على ظاهره، وحقيقته وهو الانتقال من فوق إلى تحت، وممن قَالَ بذلك ابن قتيبة، وابن عبد البر، وحكي أيضاً عن أَبِي مُحَمَّدٍ بن أَبِي زَيْدٍ القيرواني، وأنكر ذلك جمهور العلماء، لأن القول

بالجهة يؤدي إلى تحيز وإحاطة، وقد تعالى الله عن ذلك، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك، وهم الخوارج والمعتزلة، أو أكثرهم، كجهنم بن صفوان وإبراهيم بن صالح ومنصور بن طلحة، وهو مكابرة، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك، وأنكروا ما ورد في الحديث، إما جهلاً أو عناداً.

وذكر البيهقي في كتاب الأسماء والصفات، عن موسى بن داود، قَالَ: قَالَ لي عباد بن عوام، قدم علينا شريك بن عبد الله منذ نحو من خمسين سنة، قَالَ: فقلت يا أبا عبد الله، إن عندنا قومًا من المعتزلة، ينكرون هذه الأحاديث، قَالَ: فحدثني نحو عشرة أحاديث من نحو هذا، وقال: أما نحن، فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين، عن أصحاب النبي ﷺ، فهم عمن أخذوا، وقد وقع بين إسحاق بن راهويه وبين إبراهيم بن صالح المعتزلي وبينه وبين منصور بن طلحة أيضًا منهم كلام بعضه عند عبد الله بن طاهر، وبعضه عند ابنه طاهر بن عبد الله، قَالَ إسحاق بن راهويه، جمعني وهذا المبتدع، يعني: إبراهيم بن صالح المعتزلي مجلس الأمير عبد الله بن طاهر، فسألني الأمير عن أخبار النزول، فسررتها، فقال إبراهيم: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء، فقلت: آمنت برب يفعل ما يشاء، قَالَ: فرضي عبد الله كلامي، وأنكر علي إبراهيم، وقد أخذ إسحاق كلامه هذا من الفضل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ، فإنه قَالَ: إذا قَالَ الجهمي أنا أكفر برب ينزل ويصعد، فقلت: آمنت برب يفعل ما يشاء، ذكره أبو الشيخ ابن حبان في كتاب السنة، وذكر فيه عن أبي زرعة، قَالَ: هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ، وهي عندنا صحاح قوية، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ينزل ولم يقل كيف ينزل، فلا نقول كيف ينزل، نقول كما قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ ابن المبارك حين قَالَ له رجل: كيف ينزل الله تعالى، فقال له بالفارسية توكد خدای کارخویش، أي: ينزل كما يشاء.

وروى البيهقي في كتاب الأسماء والصفات، أنا أبو عبد الله الحافظ، قَالَ: سمعت أبا مُحَمَّد، أحمد بن عبد الله المزني، يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة، وورد في التنزيل ما يصدقه، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، ومنهم من أول

وأفرط في التأويل، حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف.

ومنهجهم: من فصل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب، وبين ما يكون بعيداً مهجوراً، فأولوا في بعض وفوضوا في بعض، ونقل ذلك عن مالك، وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد، والجمهور سلكوا في هذا الباب الطريق الواضحة السالمة، وأجروها على ما ورد مؤمنين به على طريق الإجمال منزهين لله تعالى عن التشبيه والكيفية، ومنهم الزُّهري والأوزاعي وابن المبارك والسفيانان، والليث بن سعد وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم من أئمة الدين، ومنهم الأئمة الأربعة، مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد.

قَالَ البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: قرأت بخط الإمام أبي عثمان الصابوني، عقب حديث النزول.

قَالَ الأستاذ أبو منصور الخمشادي: وقد اختلف العلماء في قوله ينزل الله، فسئل أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: بلا كيف، وقال حماد بن زيد نزوله إقباله، وروى البيهقي في كتاب الاعتقاد بإسناده إلى يُونُس بن عبد الأعلى، قَالَ: قَالَ لي مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِي لا يقال للأصل لم، ولا كيف، وروي بإسناده إلى الربيع بن سليمان، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِي الأصل كتاب أو سنة، أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ أو إجماع الناس.

قَالَ البيهقي: وأسلم الوجه الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد، إلا أن يرد ذلك عن الصادق المصدوق ﷺ، فيصار إليه من الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب، فحينئذ التفويض أسلم.

وقال ابن العربي: حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها، وبه أقول، فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله، لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل عن أمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فإن حملته في الحديث على الحسي، فتلك صفة الملك المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل، ثم فعل، فسمي ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة، انتهى.

والحاصل أنه لا شك أن النزول انتقال الجسم من فوق إلى تحت، والله

تعالى منزّه عن ذلك، فما ورد من ذلك، فهو من المتشابهات والعلماء فيه فرقان:  
**الأولى:** المفوضة يؤمنون بها ويفوضون تأويلها إلى الله عز وجل مع الجزم  
 بتنزيهه عن صفات النقصان.

**والثانية:** المؤولة يؤولونها على ما يليق به، بحسب المواطن، فأولوا قوله  
 ينزل الله بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره، وبأنه استعارة، ومعناه التلطف  
 بالداعين، والإجابة لهم، كما هو ديدن الملوك الكرماء والسادة الرحماء، إذا  
 نزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين، وقال البيضاوي لما ثبت  
 بالقواطع العقلية والنقلية أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول  
 على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، فالمراد دنو رحمته، وقد  
 روي يهبط الله من السماء العليا إلى السماء الدنيا، أي: ينتقل من مقتضى  
 صفات الجلال التي تقتضي الأنفة من الأردال وقهر الأعداء والانتقام من  
 العصاة إلى مقتضى صفات الأكرام من الرأفة والرحمة والعفو، ويقال: لا فرق  
 بين المجيء والإتيان والنزول، إذا أضيف إلى جسم، يجوز عليه الحركة  
 والسكون والنقلة التي هي تفرغ مكان وشغل غيره، وإذا أضيف ذلك إلى من  
 لا يليق به الانتقال والحركة، كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بنعته وصفته  
 تعالى، فالنزول لغة يستعمل لمعان خمسة مختلفة، بمعنى الانتقال، كقوله  
 تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: 48]، وبمعنى الإعلام، كقوله  
 تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: 193]، أي: أعلم به الروح  
 الأمين محمدًا ﷺ، وبمعنى القول سأنزل مثل ما أنزل الله، أي: سأقول مثل  
 ما قال، وبمعنى الإقبال على الشيء، وذلك مستعمل في كلامهم، جار في  
 عرفهم، يقولون: نزل فلان من مكارم الأخلاق إلى دنياه، أي: أقبل، وبمعنى  
 نزول الحكم حتى نزل بنا بنو فلان، أي: حكم، ويقال أيضًا نزل قدر فلان  
 عند فلان إذا انخفض، وذلك كله متعارف عند أهل اللغة، وإذا كان كذلك  
 وجب حمل ما وصف به الرب جل جلاله من النزول على ما يليق به من بعض  
 هذه المعاني، وهو إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستيعاظ بالتذكير  
 والتنبيه الذي يلقي في القلوب والزواجر التي تزعجهم إلى الإقبال على

كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ .....

الطاعة، وقوله: تبارك وتعالى، وفي بعض النسخ عَزَّ وَجَلَّ جملةتان معترضتان بين الفعل وظرفه، لما أسند ما لا يليق إسناده بالحقيقة إلى الله تعالى أتى بما يدل على التنزيه على سبيل الاعتراض.

(كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) أي: القربى إلى وجه الأرض.

(حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ) برفع الآخر بكسر الخاء على أنه صفة للثلث، ولم تختلف الروايات عن الزُّهْرِيِّ في تعيين الوقت، واختلفت الروايات عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: رواية أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ الروايات في ذلك، ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة له اختلف فيها على روايتها، وسلك بعضهم طريق الجمع، وذلك أن ههنا ست روايات:

الأولى: هي التي ههنا، وهي ثلث الليل الآخر.

الثانية: إذا مضى الثلث الأول.

الثالثة: الثلث الأول أو النصف.

الرابعة: النصف.

الخامسة: النصف أو الثلث الأخير.

السادسة: الإطلاق، فأما المطلقة منها فتحمل على المقيدة، وأما التي بأو، فإن كانت أو للشك، فالمجزوم به مقدم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردد بين حالين، فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال، لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند آخرين.

وقال بعضهم: يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني، وقد يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النَّبِيَّ ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت، فأخبر به، ثم أعلم به في وقت آخر، فأخبر به، فنقل الصحابة رضي الله عنهم ذلك عنه، فإن قيل ما وجه التخصيص بالثلث الأخير الذي رجحه جماعة على غيره من الروايات المذكورة، فالجواب أنه وقت التهجد، وغفلة الناس عمن

يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»<sup>(1)</sup>.

يتعرض لنفحات رحمة الله تعالى، واستغراقهم في النوم والاستلذاذ به، ومفارقة اللذة والدعة صعبة، لا سيما لأهل الرفاهية، وفي زمن البرد ولا سيما في قصر الليل، وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة إلى الله تعالى وافرة، وذلك مظنة القبول والإجابة، وهو وقت عبادة أهل الإخلاص، وروي أن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار، وروى محارب بن دثار عن عمه أنه كان يأتي المسجد في السحر، ويمر بدار ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسمعه يقول: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنِي، فَأَطَعْتُ ودَعَوْتَنِي فَأَجَبْتَ، وهذا سحر، فاغفر لي، فسئل ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك، فقال إن يعقوب عليه السلام آخر الدعاء لبيته إلى السحر بقوله سوف أستغفر لكم.

وروي: أن داود عليه السلام سأل جبريل عليه السلام، أي: الليل أسمع، فقال: لا أدري، غير أن العرش يهتز في السحر، (يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ) بالنصب على جواب الاستفهام، وبالرفع على الاستئناف، أي: فأنا أستجيب، وكذا الحكم في فأعطيه، وفي فأغفر له، وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾ [الحديد: 11] الآية، وليست السين في قوله فأستجيب للطلب، بل هو بمعنى أجيب، فإن قيل ليس في وعد الله خلف، وكثير من الداعين لا يستجاب لهم.

فالجواب: أن ذلك لوقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء، كالاحتراز في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعجال الداعي، أو لكون الدعاء بإثم أو قطيعة رحم، أو تحصيل الإجابة، ويتأخر المطلوب إلى وقت آخر يريد الله تعالى وقوع الإجابة فيه، إما في الدنيا أو في الآخرة، لمصلحة العبد، أو لأمر يريده الله تعالى.

(مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ) لم تختلف الروايات عن الزُّهْرِيِّ في الاقتصار على الثلاثة المذكورة، وهي الدعاء والسؤال والاستغفار والفرق بين هذه الثلاثة أن المطلوب إما دفع المضار أو جلب المسار، وذلك إما

(1) طرفاه 6321، 7494 - تحفة 13463، 15241. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل رقم (758).



دنيوي وإما ديني، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول.

وفي السؤال إشارة إلى الثاني.

وفي الدعاء إشارة إلى الثالث، وقال الْكُرْمَانِيُّ: ما حاصله أن الدعاء ما لا طلب فيه، نحو: يا الله، يا رحمن يا أرحم الراحمين، والسؤال هو الطلب، أو المقصود واحد، واختلاف العبارات لتحقيق القضية، وتأكيدا هذا، وزاد سعيد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل تائب فأتوب عليه، وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذي يسترزقني فأرزقه من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه.

وزاد عطاء مولى أم صيبة عنه، ألا سقيم يستشفيني، فيشفى ومعانيها داخله فيما تقدم، وزاد سعيد بن مرجانة عنه من يقرض غير عدوم ولا ظلوم، وفيه تحريض على عمل الطاعة، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها، وزاد حجاج بن منيع عن جده عن الزُّهْرِيِّ عند الدارقطني في آخر الحديث حتى الفجر.

وفي رواية يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم حتى ينفجر الفجر، وفي رواية مُحَمَّد بن عمرو عن أبي سلمة حتى يطلع الفجر، وكذا اتفق معظم الروايات على ذلك إلا أن في رواية نافع بن جببر عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النَّسَائِيِّ حتى ترحل الشمس وهي شاذة.

وزاد يُونُس في روايته عن الزُّهْرِيِّ في آخره أَيْضًا وكانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله، أخرجها الدارقطني أَيْضًا، وله في رواية ابن سمعان عن الزُّهْرِيِّ ما يشير إلى أن قائل ذلك هو الزُّهْرِيُّ، وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة في الترجمة ومناسبة الترجمة التي بعد هذه لهذه، والله أعلم.

وفي الحديث من الفوائد: تفضيل صلاة آخر الليل على أوله، وتفضيل تأخير الوتر، لكن ذلك فيمن طمع أن يتنبه، وأن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: 17]، وأن الدعاء في ذلك الوقت مجاب.

ورجال إسناد هذا الحديث مديون، إلا أن ابن سلمة سكن البصرة، وقد أخرج منته المؤلف في التوحيد والدعوات أَيْضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

## تتمة:

قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَرِفَاعَةَ الْجَهْنِيِّ، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعَثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَعَمْرُو بْنِ عَبْسَةَ، وَأَبِي الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ السَّنَةِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أَمْتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخْرَجْتُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ هَبَطَ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَيَقُولُ أَلَا سَائِلٌ يُعْطَى سَوْلُهُ، أَلَا دَاعٍ يُجَابُ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْبَيْتِ مِنْ رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى ابْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةً مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي سَائِرِ اللَّيَالِي مِنَ الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَأْمُرُ مَلَكًا ينادي هل من سائل فأعطيه، هل من تائب فأَتُوبَ عَلَيْهِ، هل من مستغفر فأغفر له، يا طالب الخير أقبل، يا طالب الشر أقصر»، وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ يَجْهَلُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْرَابِيِّ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ اللَّهَ يَمْهَلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ الثَّلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ رِفَاعَةَ الْجَهْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرواهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارَ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَمْهَلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ نَصْفُهُ أَوْ ثُلَاثُهُ، قَالَ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي»، الْحَدِيثُ، وَرواهُ النَّسَائِيُّ، فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرواهُ النَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ

عنه أن رسول الله ﷺ، قَالَ: «إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من سائل فأعطيه هل من مستغفر فأغفر له»، ورواه أحمد في مسنده من هذا الوجه، وزاد حتى يطلع الفجر.

وأما حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخرجه أحمد من رواية أبي إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قَالَ: «إذا كان ثلث الليل الباقي يهبط الله عَرْزًا وَجَلًّا إلى السماء الدنيا، ثم يفتح أبواب السماء، ثم ييسط يده، فيقول هل من سائل يعطى سؤله»، ولا يزال كذلك حتى يسطع الفجر.

وأما حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه الطبراني في معجمه الكبير والأوسط من رواية زيادة بن مُحَمَّدٍ الأنصاري، عن مُحَمَّد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يقول الله تعالى في آخر ثلاث ساعات بقين من الليل، فينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت، وينظر في الساعة الثانية في جنة عدن، وهي مسكنه الذي يسكن لا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون، وفيها ما لم يره أحد ولا خطر على قلب بشر، ثم يهبط آخر ساعة من الليل، فيقول ألا مستغفر يستغفرني فأغفر له، ألا سائل يسألني فأعطيه، ألا داع يدعوني فأستجيب له»، حتى يطلع الفجر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء 78]، يشهده الله وملائكته، قَالَ الطبراني: وهو حديث منكر.

وأما حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه أحمد والبخاري من رواية علي بن زيد، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ينادي مناد كل ليلة: هل من داع فيستجاب له، هل من سائل فيعطى، هل من مستغفر فيغفر له»، حتى يطلع الفجر، ورواه الطبراني في الكبير بلفظ يفتح أبواب السماء نصف الليل، فينادي مناد، فذكره.

وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه الدارقطني في كتاب السنة وأبو الشيخ ابن حبان أيضًا في كتاب السنة من رواية عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر

ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قَالَ: «إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا لثلاث الليل، فيقول ألا عبد من عبادي يدعوني، فأستجيب له، إلا ظالم لنفسه يدعوني فأغفر له، ألا مقتر عليه فأرزقه، ألا مظلوم يستعزني فأنصره، ألا عان يدعوني فأفك عنه»، فيكون ذلك مكانه حتى يضيء الفجر، ثم يعلو ربنا عَزَّ وَجَلَّ إلى السماء العليا على كرسيه، وهو حديث منكر في إسناده مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الجعفري، يرويه عن عبد الله بن سلمة بن أسلم، والجعفري منكر الحديث، قاله أبو حاتم وعبد الله بن سلمة، ضعفه الدارقطني، وقال أَبُو نُعَيْمٍ: متروك.

وأما حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط من رواية يَحْيَى بن إِسْحَاق، عن عبادة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل، فيقول: ألا عبد من عبادي»، الحديث، نحو حديث جابر، وفي آخره حتى يصبح الصبح، ثم يعلو عَزَّ وَجَلَّ على كرسيه، وفي إسناده فضيل بن سليمان النميري، وهو وإن خَرَّجَ له الشيخان، فقد قَالَ فيه ابن معين ليس بثقة.

وأما حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه الدارقطني من رواية يَحْيَى ابن أبي كثير عنه، قَالَ: أَقْبَلْنَا مع رسول الله ﷺ، فقال: إذا مضى ثلث الليل، أو قَالَ نصف الليل ينزل الله عَزَّ وَجَلَّ إلى السماء الدنيا، فيقول: لا أسأل عن عبادي أحداً غيري، قَالَ الدارقطني، وفيه نظر.

وأما حديث عمرو بن عبسة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه الدارقطني أَيْضاً في كتاب السنة من رواية جرير بن عثمان، قَالَ: نا سليم بن عامر، عن عمرو بن عبسة، قَالَ: أَتَيْت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، الحديث، وفيه أن الرب عَزَّ وَجَلَّ يتدلى من جوف الليل، زاد في رواية الآخر، فيغفر إلا ما كان من الشرك، وزاد في رواية والبغي والصلاة مشهودة حتى تطلع الشمس.

وأما حديث أبي الخطاب أنه سأل النَّبِيَّ ﷺ عن الوتر، فقال: «أحب إلي أن أوتر نصف الليل، إن الله يهبط من السماء العليا إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مذنب، هل من مستغفر، هل من داع»، حتى إذا طلع الفجر ارتفع قَالَ أَبُو أَحْمَد الحاكم، وابن عبد البر أبو الخطاب له صحبة، ولا يعرف اسمه.

## 15 - باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

وَقَالَ سَلْمَانُ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَمْ فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ: قُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».

1146 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، .....  
.....

## 15 - باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

(باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ) بالصلاة أو بقراءة القرآن، أو بالذكر، وفيه إشارة إلى أن القيام كالحياة والنوم كالموت.

(وَقَالَ سَلْمَانُ) الفارسي (لأبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَمْ فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ) سلمان له: (قُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ»)، وهذا التعليق مختصر من حديث طويل، أخرجه المؤلف في كتاب الأدب، من حديث أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فزار سلمان أبا الدرداء، فرأى أم الدرداء مبتذلة، فقال لها ما شأنك، فقال أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا، فجاء أبو الدرداء، فصنع له طعاماً، فقال كل، فإني صائم، قَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلٍ، حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَنَامَ، فَذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَ اللَّيْلِ، قَالَ سَلْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُمْ الْآنَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ»، أَي: فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَفِيهِ مَنْقِبَةٌ عَظِيمَةٌ لِسَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ صَدَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقِيدِ التَّصْدِيقَ بِشَيْءٍ، بَلْ أَجْرَاهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ)، هشام بن عبد الملك الطيالسي، وفي رواية، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ، بصورة التعليق، وقد وصله الإسماعيلي، عن أبي خليفة، عن أبي الوليد، (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، هو ابن الحجاج.

ح، تحويل من إسناد آخر، (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (سُلَيْمَانُ) ابن حرب الواسطي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، عمرو بن عبد الله

عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: «كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ، فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَتَبَّ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ، اغْتَسَلَ وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ»<sup>(1)</sup>.

السبيعي، (عن الأسود)، هو ابن يزيد، (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ)، وفي رواية: كيف كانت، وفي أخرى: كيف كان، وفي أخرى: كيف كان صلاة رسول الله ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ، فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ، أي: فإن كانت به حاجة إلى الجماع جامع ثم ينام، (فَإِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَتَبَّ)، بواو ومثلثة وموحدة، أي: نهض، (فَإِنْ كَانَ)، وفي رواية: فإن كانت (بِهِ حَاجَةٌ) إلى الاغتسال بأن كان جامع قبل أن ينام ثانياً (اغْتَسَلَ)، جواب إن، ولا حاجة إلى أن يقال إلى أنه محذوف، والتقدير فإن كانت به حاجة قضى حاجته، ولفظ اغتسل ليس بجواب، بل دال عليه، كما قاله الْكُرْمَانِيُّ، وتبعه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، والعيني، وهذا ظاهر لمن تأمل، والله أعلم.

(وَالْإِلَا)، أي: وإن لم تكن به حاجة إلى الاغتسال بأن لم يكن جامع (تَوَضَّأَ وَخَرَجَ)، أي: إلى المسجد للصلاة، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، فإن الأخبار الجياد كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، وأمر بذلك من سأل، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم يرد الإسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر، غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحاق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب، من غير أن يمس ماء، وقال الترمذي يرون هذا غلطاً من أبي إسحاق، وكذا قَالَ مسلم في التمييز.

وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عنه ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هارون أنه قَالَ: هو وهم، انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأظن أبا إسحاق اختصره من حديث الباب، لكن

(1) تحفة 16029. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ رقم (739).

## 16 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

1147 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا،

لا يلزم من قولها، فإن كان به حاجة اغتسل، وإلا توضأ، أن لا يكون توضأ قبل أن ينام، كما دلت عليه الأخبار الجياد، ومما يستفاد من الحديث أنه ﷺ كان ينام جنباً قبل أن يغتسل، وأنه ﷺ كان يقضي حاجته من نسائه بعد إحياء الليل بالتهجد، كما تدل عليه كلمة ثم، وهو الجدير بشأنه ﷺ، إذ العبادة مقدمة على غيرها، وأنه ﷺ كان يهتم بالعبادة، ويقبل عليها بالنشاط، كما يدل عليه لفظ الوثوب، ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري وواسطي وكوفي، وقد أخرج متنه مسلم والنسائي أيضاً.

## 16 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

(باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: صلاته (بِاللَّيْلِ فِي) ليالي (رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ)، وسقط في رواية قوله بالليل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ)، بضم الموحدة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي) ليالي (رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ)، وأما ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان عشرين ركعة، والوتر، فإسناده ضعيف، وقد عارضه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا، وهو في الصحيحين، مع كونها أعلم بحاله ﷺ ليلاً من غيرها، وسيجيء ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى.

(يُصَلِّي أَرْبَعًا)، أي: أربع ركعات، وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثني مثني، فمحمول على وقت آخر، والأمران جائزان، وقد مر ما هو الأفضل في باب: كيف كان صلاة النبي ﷺ.

فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا»<sup>(1)</sup>.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

(فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ) أي: أنهن في نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال والوصف.  
(ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا)، وهذا حجة لأصحابنا الحنفية في أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة، لأن ظاهر الكلام يقتضي ذلك، فلا يعدل عنه إلا بدليل، فإن قيل قد ثبت إيتار النبي ﷺ بركعة واحدة، وثبت أيضًا قوله ﷺ: «ومن شاء أوتر بواحدة».

فالجواب: أن المراد أن تلك الركعة الواحدة توتر الشفع المقدم، لا أنها مستقلة يدل عليه ما رواه المؤلف عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل، فقال رسول الله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»، والله أعلم.  
(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقُلْتُ) بفاء العطف، وفي رواية: وقلت بالواو (يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَتَنَامُ)، الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار والاستعلام.

(قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي») فلا أغفل عن أن أوتر ولا يعارض ذلك بنومه ﷺ حتى فاتت صلاة الصبح وطلعت الشمس، كما مضى في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، لأن طلوع الفجر متعلق بالعين، لا بالقلب، إذ هو من المحسوسات، لا من المعقولات، ثم إن ذلك من خصائص الأنبياء عليهم السلام، كما ثبت في الصحيح من قوله ﷺ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم.

وفي الحديث: أن عمله ﷺ كان ديمة شهر رمضان وغيره، وأنه كان إذا عمل عملاً أثبته وداوم عليه.



وفيه : جواز تعميم الجواب عند السؤال عن شيء ، لأن أبا سلمة إنما سأل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن صلاة رسول الله ﷺ في رمضان خاصة ، فأجابت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بأعم من ذلك ، وذلك لثلاث يتوهم السائل أن الجواب مختص بمحل السؤال دون غيره ، فهو كقوله له ﷺ هو الطهور ماؤه ، لما سأله السائل عن حالة ركوب البحر ومع راكمه ماء قليل يخاف العطش إن توضأ ، فأجاب بطهورية ماء البحر ، حتى لا يختص الحكم بمن هذه حاله .

وفيه أيضًا : أن صلاته ﷺ كانت متساوية في جميع السنة ، فإن قيل قد ثبت في الصحيح من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ كان إذا دخل العشر الأواخر يجتهد فيه ما لا يجتهد في غيره ، وفي الصحيح أيضًا من حديثها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المنزر ، وهذا يدل على أنه كان يزيد في العشر الأواخر على عادته .

فالجواب : أن الزيادة في العشر الأواخر تحمل على التطويل دون الزيادة في العدد ، وأما ما يقال من أن الروايات اختلفت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في عدد ركعات صلاة النَّبِيِّ ﷺ ، وفي مقدار ما يجمعه منها بتسليم ، ففي حديث الباب إحدى عشرة ركعة ، وفي رواية هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ ، كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها .

وفي رواية مسروق : أنه سألها عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر ، وفي رواية إبراهيم عن الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أنه كان يصلي من الليل تسع ركعات ، رواه الْبُخَارِيُّ والنسائي وابن ماجه ، وفي رواية : كان يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة ، وفي أخرى : يوتر من ذلك بخمس ، لا يجلس في شيء إلا في آخرها .

وفي أخرى : يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فالجمع بين هذا الاختلاف أن من عدّها ثلاث عشرة أراد مع ركعتي الفجر وأما رواية سبع وتسع ، فهي في حالة كبره ﷺ ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وأما الاختلاف في مقدار ما يجمعه منها بتسليم ، فذلك محمول على أنه فعل ذلك في أوقات مختلفة لبيان الجواز .

1148 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا كَبِرَ قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ

وأما الاختلاف في الأحاديث الواردة في هذا الباب: من الأصحاب رضي الله عنهم، فقد روى زيد بن خالد وابن عباس وجابر وأم سلمة رضي الله عنهم ثلاث عشرة، والفضل بن عباس وصفوان بن المعطل ومعاوية بن الحكم وابن عمر وابن عباس في إحدى الروايتين عنه رضي الله عنهم إحدى عشرة، وأنس رضي الله عنهم ثمان ركعات، وحذيفة رضي الله عنه سبع ركعات، وأبو أيوب رضي الله عنه أربع ركعات، وعلي رضي الله عنه ست عشرة، وهي أكثرها، فذلك الاختلاف بحسب ما شاهد الرواة عنه، فربما زاد، وربما نقص، وربما فرق قيام الليل مرتين أو ثلاثاً، كما ثبت في رواية، ومن عد ذلك تسعاً أسقط الوتر، ومن زاد على ثلاث عشرة، فيكون قد عد سنة العشاء أو ركعتي الفجر أو عدهما جميعاً وعليه يحمل ما رواه ابن المبارك في الزهد والرقاق في حديث مرسل أنه ﷺ كان يصلي من الليل سبع عشرة ركعة، والله أعلم.

وفي الحديث أَيضًا: كراهية النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة رضي الله عنها عن ذلك، كأنه تقرر عندها منع ذلك، فأجابها بأنه ﷺ ليس هو في ذلك كغيره، لكن كراهية ذلك فيمن لم يثق بانتباهه في آخر الليل، كما سبق، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في أواخر الصوم، وفي صفة النبي ﷺ أَيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) المعروف بالزمن، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ هِشَامٍ)، هو ابن عروة، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ) حال كونه (جَالِسًا، حَتَّى إِذَا كَبِرَ) بكسر الموحدة، أي: أسن، وكان ذلك قبل انتقاله ﷺ بعام، وأما كبر بضم الموحدة، فهو بمعنى عظم.

(قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ)، وزيد في رواية آية، (أَوْ

أَرْبَعُونَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَهُنَّ، ثُمَّ رَكَعَ<sup>(1)</sup>.

أَرْبَعُونَ آيَةً) شك من الراوي (قَامَ فَقَرَأَهُنَّ، ثُمَّ رَكَعَ) وفي الحديث: رد على من اشترط على من افتتح النافلة قاعدًا أن يركع قاعدًا، وإذا افتتح قائمًا أن يركع قائمًا، وهو محكي عن أشهب المالكي، والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي سَوَالِهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ. وفيه: كان إذا قرأ قائمًا ركع قائمًا، وإذا قرأ قاعدًا ركع قاعدًا، وهذا صحيح، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط، وعدمه، والله أعلم.

وقد أنكر هشام بن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية، واحتج بما رواه عَنْ أَبِيهِ أَخْرَجَ ذَلِكَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا مَخَالَفَةَ عِنْدِي بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ، لِأَنَّ رَوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا قرأ جميع القراءة قاعدًا أو قائمًا، ورواية هشام بن عروة مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا قرأ بعضها جالسًا وبعضها قائمًا، والله أعلم.

وفيه: جواز النافلة جالسًا، واختلف في كيفية، فعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْعِدُ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ كَمَا يَقْعِدُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَبَّعَ، وَإِنْ شَاءَ احْتَبَى، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْتَبِي، وَعَنْهُ يَتَرَبَّعُ إِنْ شَاءَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَرَبَّعَ، وَعَنْ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْعِدُ كَمَا فِي التَّشَهُّدِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ يَتَرَبَّعُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهَا، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَقْعِدُ كَمَا يَقْعِدُ فِي تَشَهُّدِ الْمَكْتُوبَةِ، وَعَنْهُ يَرْكَعُ مُتَرَبِّعًا، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: الْأَمْرَانِ جَائِزَانِ إِنْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَالْإِقْعَاءُ مَكْرُوهٌ، وَالْإِفْتِرَاشُ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَبُّعِ عَلَى أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ، وَفِي رَوَايَةٍ يَنْصَبُ رُكْبَتَهُ الْيَمْنَى كَالْقَارِئِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَقْرَأِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ يَتَرَبَّعُ ذَكَرَهُ الْقَرَفِيُّ فِي الذَّخِيرَةِ، وَفِي الْمَغْنِيِّ عَنْ أَحْمَدَ يَقْعِدُ مُتَرَبِّعًا فِي حَالِ الْقِيَامِ وَيُنْثِي رِجْلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَالُوا الْقُعُودُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ كَالْقِيَامِ فِي حَالِ الْقُدْرَةِ مُتَرَبِّعًا تَشْرِيقًا لَهُ وَتَخْصِيصًا، وَرَجُلٌ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ بَصْرِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

(1) أطرافه 1118، 1119، 1161، 1168، 4837 - تحفة 17308.

## تتمة:

وفي الباب عن أنس، وجابر بن عبد الله، وحجاج بن عمرو، وحذيفة وزيد ابن خالد، وصفوان بن المعطل، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعلي ابن أبي طالب، والفضل بن عباس، ومعاوية بن الحكم السلمي، وأبي أيوب، وخباب بن الارت، وأم سلمة، وصحابي لم يسم، رضي الله عنهم.

أما حديث أنس رضي الله عنه فرواه الطبراني في الأوسط من رواية جنادة ابن مروان، قال: نا الحارث بن النعمان، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كان رسول الله ﷺ يحيي الليل بثماني ركعات ركوعهن كقراءتهن وسجودهن كقراءتهن، ويسلم بين كل ركعتين وجنادة اتهمه أبو حاتم.

وأما حديث جابر رضي الله عنه فرواه أحمد والبخاري، وأبو يعلى من رواية شرحبيل بن سعد، أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية، الحديث، وفيه: ثم صلى بعدها، أي: بعد العتمة ثلاث عشرة سجدة، وشرحبيل وثقه ابن حبان، وضعفه غير واحد.

وأما حديث حجاج بن عمرو فرواه الطبراني في الكبير والأوسط من رواية كثير بن العباس، عنه، قال أيحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي حتى يصبح أن قد تهجد إنما التهجد الصلاة بعد رقدة، ثم الصلاة بعد رقدة، ثم الصلاة بعد رقدة، تلك كانت صلاة رسول الله ﷺ.

وأما حديث حذيفة فرواه مُحَمَّد بن نصر في كتاب قيام الليل من رواية عبد الملك بن عمير، عن ابن عم حذيفة، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قمت إلى جنب رسول الله ﷺ، فقرأ السبع الطوال في سبع ركعات، الحديث.

وأما حديث زيد بن خالد رضي الله عنه، فرواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، والترمذي في الشمائل من رواية عبد الله بن عيسى بن مخزومه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، أنه قال: لأرمقن صلاة رسول الله ﷺ الليلة، الحديث، وفيه: فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، ثم صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلها، ثم صلى ركعتين،

وهما دون اللتين قبلها، ثم أوتر، فذلك ثلاث عشرة ركعة.

وأما حديث صفوان فرواه أحمد في زياداته على المسند، والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن صفوان بن المعطل السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر، الحديث، وفي آخره حتى صلى إحدى عشرة ركعة.

وأما حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فرواه الأئمة الستة وقد ذكره البخاري في باب كيف صلاة النبي ﷺ.

وأما حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فرواه النسائي في سننه وابن ماجه من رواية عامر الشعبي، قَالَ: سألت عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فقال ثلاث عشرة منها ثمان بالليل ويوتر بثلاث وركعتان بعد الفجر.

وأما حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه أحمد في زياداته على المسند من رواية أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ست عشرة ركعة سوى المكتوبة وإسناده حسن.

وأما حديث الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرواه أبو داود من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بت ليلة عند النبي ﷺ لأنظر كيف يصلي، فقام فتوضأ وصلى ركعتين قيامه مثل ركوعه وركوعه مثل سجوده، ثم نام، فذكره، وفيه: فلم يزل يفعل هذا حتى صلى عشر ركعات، ثم قام فصلى سجدة واحدة فأوتر بها.

وأما حديث معاوية بن الحكم، فرواه الطبراني في الكبير من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلى رسول الله ﷺ إحدى عشرة ركعة واضطجع على شقه الأيمن.

وأما حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه أحمد والطبراني في الكبير من رواية واصل بن السائب عن أبي سورة، عن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ كان إذا قام يصلي من الليل يصلي أربع ركعات، فلا يتكلم ولا

## 17 - بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

1149 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ،

يَأْمُرُ بِشَيْءٍ، وَيَسْلَمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

وأما حديث خباب بن الارت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه النَّسَائِيُّ من رواية عبد الله ابن خباب عَنْ أَبِيهِ، وكان شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ أنه راقب رسول الله ﷺ الليلة كلها، حتى كان مع الفجر، فلما سلم رسول الله ﷺ من صلاته جاءه خباب، فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، لقد صليت الليلة صلاة ما رأيتك صليت نحوها، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجَلُ إِنَّهَا صلاة رغب ورهب .

وأما حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فرواه أبو داود والترمذي في فضائل القرآن والنسائي من رواية ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مهران، أنه سأل أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن قراءة رسول الله ﷺ، فقالت: وما لكم وصلاته كان يصلي وينام قدر ما صلى، ثم يصلي قدر ما نام، ثم وينام قدر ما صلى، حتى يصبح .

وأما حديث الرجل الذي لم يسم، فرواه النَّسَائِيُّ من رواية حميد بن عبد الرحمن أن رجلاً من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قلت وأنا في سفر مع النَّبِيِّ ﷺ، واللَّهِ لأرْمُقَنَّ رسول الله ﷺ للصلاة، حتى أرى فعله، الحديث، ثم قام، فصلى حتى قلت، صلى قدر ما نام، ثم اضطجع، حتى قلت قد نام قدر ما صلى، ثم استيقظ، ففعل كما فعل أول مرة، ففعل رسول الله ﷺ ثلاث مرار قبل الفجر .

## 17 - بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

(بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ) بضم الطاء، أي: الوضوء (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وفي رواية الكشميهني: باب فضل الطهور بالليل والنهار، (وَفَضْلِ الصَّلَاةِ) عند الطهور بالليل والنهار. وفي بعض النسخ: (بَعْدَ الْوُضُوءِ)، بدل: عند الطهور، وفي بعضها: باب فضل الصلاة عند الطهور (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ). وهو الشق الثاني من رواية الكشميهني وعليه اقتصر الإسماعيلي وأكثر الشراح وهو الأنسب لحديث الباب .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ)، هو إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ والبخاري يروي

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ.....»

عنه في الجامع في غير موضع، لكنه تارة يقول إسحاق بن إبراهيم بن نصر، وتارة يقول إسحاق بن نصر، فينسبه إلى جده.

قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ)، حماد بن أسامة، (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) بالمهملة المفتوحة والمثناة التحتية المشددة، يَحْيَى بن سعيد التيمي، ووقع في التوضيح يَحْيَى بن حيان، وهو غلط.

(عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) بضم الزاي وسكون الراء، هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي، وقد تقدم في باب سؤال جبريل من كتاب الإيمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ) هو ابن رباح الحبشي المؤذن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ) إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام، لأن عادته ﷺ، أنه كان يقص ما رآه، ويعبر ما رآه غيره من أصحابه بعد صلاة الفجر على ما سيأتي في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى.

(يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ) على وزن أفعل التفضيل بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل، لأن العمل ليس براج للثواب، وإنما هو مرجو الثواب، وأضيف إلى العمل، لأنه السبب الداعي إليه، والمعنى حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك (عَمِلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ)، وفي رواية مسلم حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام منفعة عندك، (فَإِنِّي سَمِعْتُ)، وفي رواية مسلم زيد قوله الليلة (دَفَّ نَعْلَيْكَ) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء، أي: صوت مشيك فيهما، وقال ابن سيدة الدفيف سير لين دف يدف دفيقًا، ودف الماشي على وجه الأرض إذا جد ودف الطائر وأدف شرب جنيبه بجناحيه، وقيل: إذا حرك بجناحيه ورجلاه على الأرض، وقد فسرهُ المؤلف بالتحريك، كما سيجيء، وقال الحُمَيْدِيُّ: الدف الحركة الخفيفة، والسير اللين، وذكره صاحب التتمة بالذال المعجمة وأصله السير السريع، وفي رواية مسلم حشف نعليك، بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين، وتخفيف الفاء، قَالَ أَبُو عبيد وغيره الحركة الخفيفة، وفي رواية الإسماعيلي خفيف نعليك، وفي رواية الحاكم على شرط الشيخين: يا بلال بم

بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ» قَالَ: «مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا، فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ» .....

سبقتني إلى الجنة، دخلت البارحة، فسمعت خشخشتك أمامي، وعند أحمد الترمذي، فإني سمعت خشخشة نعليك، والخشخشة بمعجمتين مكررتين، الحركة التي لها صوت كصوت السلاح، وفي رواية ابن السكن، دوي نعليك، بضم الدال المهملة بمعنى صوتهما.

(بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي) بفتح الهمزة، وكلمة من مقدرة، قبلها ليكون صلة أفعل التفضيل وثبتت في رواية مسلم، وجاز الفاصلة بالظرف أعني قوله عندي بين أفعل وصلته، وفي رواية الكشميهني: أن بنون خفيفة، بدل أني، أي: ما عملت عملاً أرجى عندي من أني (لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا) بضم الطاء، أي: لم أتوضأ وضوءاً وهو يتناول الغسل أيضًا، وفي رواية مسلم طهوراً تاماً، ويحترز بالتمام عن الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين، لأنه قد يفعل ذلك لطرد النوم.

(فِي سَاعَةٍ) بالتثنية، وقوله: (لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) بالجر بدل من ساعة، وفي بعض الأصول بإضافة ساعة إلى ليل، وفي رواية مسلم من ليل أو نهار (إِلَّا صَلَّيْتُ) وزاد الإسماعيلي لربي (بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ لِي) على صيغة المجهور، وفي رواية ما كتب الله لي (أَنْ أُصَلِّيَ) أي: ما قدر عليّ من الفرائض والنوافل، وقوله: أن أصلي في محل الرفع على رواية البخاري، وفي محل النصب على رواية مسلم، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: ما حاصله أن ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت، ويحتمل أن يكون في اليقظة، لأن النَّبِيَّ ﷺ دخلها ليلة المعراج، وهذا ظاهر كلامه التناقض، ويمكن أن يقال إن قوله لا يدخل أحد الجنة إلا بعد الموت ليس على عمومته، وإنما هو في غير الأنبياء عليهم السلام، أو نقول هذا على عمومته، ولكنه في حق من كان من عالم الكون والفساد والنبي ﷺ لما جاوز السموات السبع وبلغ إلى سدرة المنتهى، خرج من أن يكون من أهل هذا العالم، فلا يمتنع بعد هذا دخوله الجنة قبل الموت، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عن استعمال طست الذهب ليلة المعراج، والله أعلم.



قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «ذَفَّ نَعْلَيْكَ يَغْنِي تَحْرِيكَ»<sup>(1)</sup>.

فإن قيل كيف سبق بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ إلى دخول الجنة والجنة محرمة على من يدخل فيها قبل دخوله ﷺ.

فالجواب: أنه ذكر الْكُرْمَانِي أنه لا يلزم من الحديث أن بلالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخل الجنة لأن قوله في الجنة ظرف للسماع، ويكون الدف بين يديه خارجاً عنها، واستبعده الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِي بأن السياق مشعر بإثبات فضيلة بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة، وإنما ثبت له الفضيلة بأن يكون رثي داخل الجنة لا خارجاً عنها، وقد وقع في حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما سيجيء يا بلال بم سبقتني إلى الجنة، وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة، ويؤيد كونه في المنام حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ذكره التِّرْمِذِي في مناقب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نا الحسن بن حريث أبو عمار المروزي، قَالَ: نا علي ابن الحسين بن واقد، قَالَ: حدثني أبي، قَالَ: حدثني عبد الله بن بريدة، قَالَ: حدثني أبي بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أصبح رسول الله ﷺ، فدعا بلالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: يا بلال، بم سبقتني إلى الجنة، ما دخلت الجنة قط إلا سمعت خشخشتك أمامي، قَالَ: دخلت البارحة الجنة، فسمعت خشخشتك أمامي، فأتيت على قصر مربع مشرف من ذهب، فقلت لمن هذا القصر، قالوا لرجل من العرب، فقلت: أنا عربي لمن هذا القصر، قالوا لرجل من قريش، فقلت: أنا قرشي لمن هذا القصر، قالوا: لرجل من أمة مُحَمَّدٍ ﷺ، فقلت: أنا مُحَمَّدٌ، لمن هذا القصر، قالوا: لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال بلال يا رسول الله، ما أحدثت قط إلا توضأت وصليت ركعتين، وفي رواية ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها، أي: عند الإصابة، ورأيت أن لله عليّ ركعتين، فقال رسول الله ﷺ بهما، والفضيلة لبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثبت بذلك أيضاً، لأن رؤيا الأنبياء وحي، كما رواه التِّرْمِذِي، ولذلك جزم النَّبِيُّ ﷺ بذلك، وأما مشيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين يدي النَّبِيِّ ﷺ، فليس هو من حيث الحقيقة، وإنما هو بطريق التمثيل، لأن عادته في اليقظة أنه كان

(1) تحفة 14928، 2049.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل بلال رضي الله عنه رقم (2458).

يمشي أمامه ﷺ، كما قد يسبق الخادم سيده، فاتفق مثله في المنام، ولا يلزم من ذلك سبق الحقيقي في دخول الجنة، ولا يستدعي ذلك أيضًا فضيلته على العشرة المبشرة بالجنة، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزلته، وفيه منقبة عظيمة له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الحديث استحباب: إدامة الطهارة، ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة، أن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرًا، ومن بات طاهرًا عرجت روحه، فسجدت تحت العرش، كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والعرش سقف الفردوس، كما سيأتي في هذا الكتاب، فإن قيل إن في الحديث أن دخول بلال الجنة وحصول هذه المنقبة له إنما كان بسبب تطهره عند كل حدث وصلاته عند كل وضوء، كما صرح به في آخر حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله بهما، أي: بالتطهر عند كل حدث والصلاة عند كل وضوء، وقد جاء في الحديث أن أحدكم لا يدخل الجنة بعمله، فالجواب أن أصل الدخول برحمة الله تعالى وزيادة الدرجات والتفاوت فيها بحسب الأعمال، كما قيل في الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 32].

وفي الحديث أيضًا: أن الصلاة أفضل الأعمال بعد الإيمان لقول بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ما عمل عملاً أرجى منه، وقد علم من النَّبِيِّ ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال، فاعتقد ذلك.

وفيه: أن عمل السر أفضل من عمل الجهر، وأن الله تعالى يعظم المجازاة على ما يسره العبد بينه وبين ربه، مما لا يطلع عليه أحد، وقد استحَب العلماء ذلك لبعده عن الرياء، ثم الظاهر أن المراد من أرجى عمل أرجى عمل من الأعمال المتطوع بها، وإلا فالمفروضة أفضل قطعًا.

وفيه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة، لأن بلالًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توصل إلى ما ذكر بالاستنباط، فصوبه النَّبِيُّ ﷺ.

وقال ابن الجوزي: وفيه: الحث على الصلاة عقب الوضوء لئلا يبقى الوضوء خاليًا عن المقصود.

## 18 - بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ

1150 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ،

وفيه : سؤال الصالحين عما يهديهم الله به من الأعمال الصالحة ليقنتدي بهم غيرهم في ذلك ، وفيه أيضًا سؤال الشيخ عن عمل تلميذه ليحضه عليه ، ويرغبه فيه إن كان حسنًا ، وإلا فينهاه ، وفيه أن الجنة مخلوقة موجودة الآن خلافًا لمن أنكر ذلك من المعتزلة ، واستدل بهذا الحديث أيضًا على جواز هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله في ساعة بالتنكير ، أي : في كل ساعة ، ورد بأن الأخذ بعموم هذا ليس بأولى من الأخذ بعموم النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة .

وتعقبه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلًا ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الطهور إلى أواخر وقت الكراهة ، لتقع صلاته في غير وقت الكراهة ، لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها ، ولأحمد من حديثه ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين ، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أي وقت كان ، كذا قال الحافظ العسقلاني ، ويجوز أن يكون النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة بعد ورود هذا الحديث .

## 18 - بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ) وهو تحمل المشقة الزائدة في العبادة ، قَالَ ابن بطلال : إنما يكره ذلك لخشية الملل المفضي إلى ترك العبادة ، أي : فيكون كأنه رجع فيما بذله من نفسه وتطوع به .

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو المنقري المقعد ، قَالَ (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد التنوري أبو عبيدة ، (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ) وفي رواية : عن عبد العزيز بن صهيب ، هو البنانى الأعمى ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ) أي : المسجد ، وزاد مسلم في روايته المسجد (فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ) أي : الاسطوانتين ، وكأنهما كانتا معهودتين ، فلذلك ذكرهما بالألف واللام ، وفي رواية مسلم بين ساريتين بالتنكير .

فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟» قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِرَزِينَبَ فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حُلُوهُ لِيُصَلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ،

(فَقَالَ) ﷺ: («مَا هَذَا الْحَبْلُ؟» قَالُوا)، أي: الصحابة الحاضرون، وفي رواية: فقالوا: (هَذَا حَبْلٌ لِرَزِينَبَ)، ذكر الخطيب في مبهمات أن زينب هذه هي زينب بنت جحش الأسدية المدنية، أم المؤمنين، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهي التي أنزل الله في شأنها: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: 37]، ماتت سنة عشرين، وتبعه الْكُرَمَانِيُّ، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر ذلك في شيء من الطرق صريحًا، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين ابن الملقن أن ابن أبي شيبه رواه كذلك، لكنني لم أر في مسنده ولا في مصنفه زيادة على قوله قالوا لزينب أخرجه عن إِسْمَاعِيلَ ابن علي بن عبد العزيز، وكذا أخرجه مسلم عنه، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه، وكذلك رواه أحمد في مسنده، عن إِسْمَاعِيلَ وأخرجه أبو داود عن شيخين له عن إِسْمَاعِيلَ، فقال عن أحدهما زينب ولم ينسبها، وقال عن الآخر حمنة بنت جحش، وهي أخت زينب بنت جحش زوج النَّبِيِّ ﷺ، وروى أحمد من طريق حماد عن حميد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنها حمنة بنت جحش أيضًا، فلعل نسبة الحمل إليها باعتبار أنه ملك لإحدهما، والأخرى هي المتعلقة به، وقيل: يحتمل تعدد القصة.

ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق شُعْبَةَ عن عبد العزيز، فقالوا لميمونة بنت الحارث، وهي رواية شاذة، ووهم من فسرها بجويرية بنت الحارث، فإن لتلك قصة أخرى كما تقدمت في أوائل الكتاب، وزاد مسلم، فقالوا لزينب تصلي (فَإِذَا فَتَرَتْ) بفتح المثناة التحتية، أي: كسلت عن القيام في الصلاة ووقع عند مسلم فإذا فترت أو كسلت بالشك (تَعَلَّقَتْ) به، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لا) يحتمل النفي، أي: لا يكون هذا الحبل، أو لا يمد ويحتمل النهي، أي: لا تفعلوه، وسقطت هذه الكلمة في رواية مسلم.

(حُلُوهُ)، بضم الحاء واللام المشددة، أمر للجماعة من الحل (لِيُصَلَ) بكسر اللام (أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ)، بفتح النون، أي: مدة نشاطه، فيكون انتصابه بنزع الخافض، أو الصلاة التي نشط لها، وقيل: يعني: ليصل الرجل عن كمال الإرادة والذوق، فإنه في مناجاة ربه، فلا يجوز له المناجاة عند الملال، وفي

فَإِذَا فُتِرَ فَلْيَقْعُدْ»<sup>(1)</sup>.

1151 - وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ .....

رواية بنشاطه بزيادة الموحدة، أي: ملتبسا به.

(فَإِذَا فُتِرَ)، وفي رواية أبي داود: فإذا كسل أو فتر (فَلْيَقْعُدْ) ظاهر السياق يدل على أنه إذا عبي عن القيام وهو يصلي فليقعد، ويستفاد منه جواز القعود في أثناء الصلاة بعد افتتاحها قائماً، ويحتمل أن يكون أمراً بالقعود عن الصلاة، أي: لترك ما كان عزم عليه، ولم يشرع فيه بعد من التنفل، ويحتمل أن يكون أمراً بالقطع بعد الدخول فيه إذا فتر، وقد تقدم في باب الوضوء من النوم في كتاب الطهارة حديث إذا نعل أحدكم في الصلاة، فليتم حتى يعلم ما يقرأ، وهو من حديث أنس رضي الله عنه أيضاً، ولعله طرف في هذه القصة، وفيه: حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً، إذا نعل أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم، وفيه: لعله يستغفر فيسب نفسه، وهو لا يشعر، والمالكية منعوا من قطع النافلة بعد التلبس بها، وفي الحديث: الحث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التعمق فيها، والأمر بالإقبال عليها بنشاط.

وفيه: إزالة المنكر باليد لمن يتمكن منه.

وفيه: جواز تنفل النساء في المسجد، فإن زينب كانت تصلي فيه، فلم ينكر عليها.

وفيه: كراهة التعلق بالحبل في الصلاة، وفيه دليل على أن صلاة جميع الليل مكروهة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: 171، المائدة: 77]، واللّه تعالى أرحم بالعبد من نفسه، وهو مذهب الجمهور، وعن جماعة من السلف أنه لا بأس به، وهو رواية عن مالك إذا لم ينم عن الصبح.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) يعني: القعنبني هذا رواية الأكثرين، وفي رواية: حدثنا عبد الله، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكذا رويناه في الموطأ رواية القعنبني، وقال ابن عبد البر: تفرد القعنبني بروايته عن مالك في الموطأ، دون بقية رواته، فإنهم اقتصروا منه على طرف مختصر، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ

(1) تحفة 1033.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب أمر من نعل في صلاته أو رقم (784).

ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: فُلَانَةٌ لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ، فَذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ: «مَهْ عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمْلُؤُوا»<sup>(1)</sup>.

ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ بِتَشْدِيدِ الْيَأْسِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ)، وَفِي رَوَايَةٍ: فَقُلْتُ: (فُلَانَةٌ)، غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، وَاسْمُهَا حَوْلَاءُ، بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِالْمَدِّ، وَكَانَتْ عَطَارَةً (لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ) أَي: فِي اللَّيْلِ، وَيُرْوَى اللَّيْلُ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، قَالَ عُرْوَةُ:

(فَذَكَرَ)، بِالْفَاءِ وَضَمُّ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمَاضِي، وَهُوَ رَوَايَةُ الْكَشْمِيهْنِيِّ، وَفِي رَوَايَةٍ الْمُسْتَمْلِي تَذَكَّرَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمُّ ثَالِثِهِ بِصِيغَةِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَضَارِعِ، وَفِي رَوَايَةٍ الْحَمَوِيِّ بَضَمُ أَوَّلِهِ، وَفَتْحُ ثَالِثِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمَضَارِعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَلَى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ هُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهَا لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ.

(فَقَالَ) ﷺ: (مَهْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ، أَي: اكْفِ (عَلَيْكُمْ)، اسْمُ فِعْلٍ مَعْنَاهُ الزَّمُوا (مَا) وَفِي رَوَايَةٍ: بِمَا (تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ) صَلَاةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا، وَحَمَلَهُ الْبَاجِي وَغَيْرُهُ عَلَى الصَّلَاةِ خَاصَّةً، لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَ فِيهَا، وَحَمَلَهُ عَلَى الْعُمُومِ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بَعْمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

(فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ)، بِفَتْحِ الْمِيمِ، أَي: لَا يَتْرُكُ الْإِثَابَةَ عَلَى الْأَعْمَالِ (حَتَّى تَمْلُؤُوا) عَنْهَا، فَتَتْرَكُوهَا بِسَبَبِ الْمَلَالِ، قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ الْمَلَالُ فَتُورُ تَعَرُّضُ النَّفْسِ مِنْ كَثْرَةِ مَزَاوِلَةِ شَيْءٍ، فَيُورِثُ الْكِلَالَ فِي الْفِعْلِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ، وَأُمَثَالَ ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا تَصَدَّقُ فِي حَقِّ مَنْ يَعْتَرِيهِ التَّغْيِيرُ وَالْإِنْكَسَارُ، فَأَمَّا مَنْ تَنَزَّهَ عَنْ ذَلِكَ فَيَسْتَحِيلُ تَصَوُّرُ هَذَا الْمَعْنَى فِي حَقِّهِ، فَإِذَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ أَوَّلُ مَا هُوَ مُنْتَهَاهُ وَغَايَةُ مَعْنَاهُ كَأَسْنَادِ الرَّحْمَةِ وَالْغَضَبِ وَالْحَيَاءِ وَالضَّحْكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَالْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَعْمَلُوا حَسَبَ وَسْعَتِكُمْ وَطَاقَتِكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعْرَضُ عَنْكُمْ إِعْرَاضَ الْمَلُوكِ، وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُ أَعْمَالِكُمْ مَا بَقِيَ لَكُمْ النِّشَاطُ، فَإِذَا فَتَرْتُمْ فَاقْعَدُوا

## 19 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ

1152 - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي .....

فإنكم إذا مللتم من العبادة، وأتيتم بها على كلال وفطور كانت معاملة الله معكم حينئذ معاملة الملوك مع خدامهم، وقال التوربشتي: إسناد الملal إلى الله تعالى على طريقة الازدواج والمشاكلة والعرب تذكر أحد اللفظين موافقة للآخر وإن خالفتهما معنى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَزُوا سِنَةً سِنَةً وَثَلَاهَا﴾ [الشورى: 40]، وفي الحديث جواز مدح الشخص بعمله الصالح، وإنما كره التشديد في العبادة خشية الفتور والملال، لئلا ينقطع عن عبادة التزامها، فيكون رجوعاً عما بذل لربه من نفسه، وسئل الشافعي عن قيام جميع الليل، فقال: لا أكرهه إلا لمن خشي أن يضر بصلاة الصبح، وقد مر هذا الحديث في باب أحب الدين إلى الله أدومه من كتاب الإيمان.

## 19 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ) وذلك لأنه يشعر بالإعراض عن العبادة.

(حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ) بالموحدة المشددة وبالسین المهملة في الأول، وبالتصغير في الثاني أبو الفضل البغدادي القنطري، مات سنة أربعين ومائتين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجهاد، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُبَشِّرٌ) بضم الميم وفتح الموحدة وتشديد المعجمة بلفظ اسم الفاعل ضد المنذر الحلبي، مات سنة مائتين، وفي رواية مبشر بن إسماعيل منسوباً، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمر.

ح تحويل من إسناد إلى آخر (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ) المروزي المجاور بمكة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف رضي الله عنه، (قَالَ: حَدَّثَنِي)

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»<sup>(1)</sup>.

وَقَالَ هِشَامٌ، .....

بالإفراد أَيْضًا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ)، لم يدر من هو في شيء من الطرق، وكان إبهام مثل هذا لقصد الستر عليه، كالذي تقدم قريبًا في الذي نام، حتى أصبح، ويحتمل أن يكون النَّبِيُّ ﷺ لم يقصد شخصًا معينًا، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور، كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وقال الْعَيْنِيُّ: والظاهر أن الإبهام من أحد الرواة، وأما قصد الستر فغير سديد، لأن قيام الليل لم يكن فرضًا على فلان المذكور حتى يكون بتركه عاصيًا فيستر عليه، وأما كونه ﷺ لم يقصد شخصًا معينًا، ففيه أنه إذا لم يكن معينًا كيف ينفر غيره عن صنيعه، انتهى.

وكل منها محل بحث، كما لا يخفى على من تأمل.

(كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ)، أي: بعضه، وفي رواية: من الليل، أي: فيه، أو بعضه، (فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ)، قَالَ ابن العربي في هذا الحديث: دليل على أن قيام الليل ليس بواجب، إذ لو كان واجبًا لم يكتف لتاركه بهذا القدر، بل كان يذمه أبلغ الذم.

وقال ابن حبان: فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه.

وفيه: استحباب الدوام على ما عتاده المرء من الخير من غير تفريط، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة، وإن لم تكن واجبة، وما أحسن ما عقب المصنف بهذه الترجمة التي قبلها، لأن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها، لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم.

(وَقَالَ هِشَامٌ)، هو ابن عمار الدمشقي الْحَافِظُ خطيب دمشق، مات سنة

(1) أطرافه 1131، 1153، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 3418،

3419، 3420، 5052، 5053، 5054، 5199، 6134، 6277 - تحفة 8961.



حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ مِثْلَهُ. وَتَابَعَهُ عُمَرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ<sup>(1)</sup>.

خمس وأربعين ومائتين، وهو من أفراد البُخَارِيِّ، (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ) بكسر العين والراء بلفظ العدد، وهو عبد الحميد بن حبيب ضد العدو كاتب الأوزاعي كنيته أبو سعيد الدمشقي، ثم البيروتي، وقد تكلم فيه غير واحد. (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية حَدَّثَنَا (يَحْيَى)، هو ابن أبي كثير، (عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ)، بضم العين في الأول وفتح الكاف في الثاني (ابْنُ ثَوْبَانَ) بفتح المثلثة وسكون الواو وبالموحدة والنون الحجازي المدني، مات سنة سبع عشرة ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن (مِثْلَهُ) وفي رواية بهذا مثله، وهذا التعليق رواه الإسماعيلي، عن ابن أبي حسان، ومحمد بن مُحَمَّد، قالوا: نا هشام بن عمار، نا عبد الحميد بن أبي العشرين، نا الأوزاعي، فذكره.

وفائدة ذكره هنا التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم بن ثوبان بين يَحْيَى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد، لأن يَحْيَى قد صرح بسماعه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة، لم يصرح بالتحديث، والله أعلم.

(وَتَابَعَهُ) بواو العطف، وفي رواية: تابعه بإسقاط الواو، أي: تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم.

(عُمَرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ)، بفتح اللام، أبو حفص الشامي، توفي سنة ثنتي عشرة ومائتين، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) وقد وصل هذه المتابعة مسلم عن أحمد بن يوسف الأزدي، قَالَ: نا عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعي قراءة، قَالَ: نا يَحْيَى بن أبي كثير، عن ابن الحكم بن ثوبان، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل، فترك قيام الليل».

## 20 - باب

1153 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟» قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ

## 20 - باب

(باب) هكذا وقع لفظ باب بغير ترجمة، وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، وقد جرت عادة المصنفين أن يكتبوا باباً في حكم من الأحكام، ثم يكتبوا عقبيه فصلاً، فيريدون به انفصال هذا عما قبله، ولكنه متعلق به في نفس الأمر، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكأنه أوماً إلى أن المتن الذي قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النَّبِيِّ ﷺ له في قيام الليل وصيام النهار.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، المعروف بابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو ابن عُيَيْنَةَ، (عَنْ عَمْرٍو)، بفتح العين، هو ابن دينار، (عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ) بالموحدة المشددة، وآخره سين مهملة، هو السائب بالسین المهملة، ابن فروخ بفتح الفاء وضم الراء المشددة وبالخاء المعجمة التابعي المشهور المعروف بالشاعر، وفي رواية الحُمَيْدِيِّ في مسنده عن سُفْيَانَ حَدَّثَنَا عمرو سمعت أبا العباس، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو) ابن العاص (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: (قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: أَلَمْ أُخْبِرْ)، على صيغة المجهول لنفس المتكلم وحده، والهمزة فيه للاستفهام، ولكنه خرج عن الاستفهام الحقيقي، ومعناه هنا حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد الثبوت، لأنه ﷺ لم يكشف بما نقل له عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى لقيه واستثبته فيه، لاحتمال أن يكون قَالَ ذَلِكَ بغير عزم أو علقه بشرط لم يطلع عليه الناقل، ونحو ذلك.

(أَنَّكَ)، بفتح الهمزة، لأنه مفعول ثان للإخبار.

(تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟)، نصب على الظرفية كالليل.

(قُلْتُ) القائل هو عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من

القيام والصيام.

(قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ) بفتح الجيم، أي: غارت أو

عَيْنُكَ، وَنَفَيْتَ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقًّا، وَلَأَهْلِكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ<sup>(1)</sup>.

ضعفت، لكثرة السهر (عَيْنُكَ)، وزاد الداودي: ونحل جسمك، (وَنَفَيْتَ)، بفتح النون وكسر الفاء وحكي فتح الفاء أيضًا، أي: كلت وأعيت، وحكى الإسماعيلي أن أبا يعلى رواه بالمشاة الفوقية، بدل النون، وقال إنه ضعيف.

(نَفْسُكَ)، من التعب والمشقة، (وَإِنَّ لِنَفْسِكَ) عليك حَقًّا بالنصب على أنه اسم أن، وفي رواية بالرفع على أنه مبتدأ، وقوله: لنفسك خبره مقدمًا عليه، والجملة خبر أن، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أن الشأن لنفسك (حَقًّا)، ونظيره قوله ﷺ أن تعطيها ما تحتاج إليه من الضروريات البشرية مما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التي يقوم بها بدنه، ليكون أعون على عبادة ربه، نعم من حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى بالكلية، لكن ذلك يختص بالتعلقات القلبية.

(وَلَأَهْلِكَ) عليك حَقًّا ويروى: (حَقًّا)، بالرفع، كما في السابق، والمراد من الأهل الزوجة، أو أعم من ذلك ممن يلزمه نفقته، وحق الأهل أن ينظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة، وزاد في الصيام من وجه آخر وإن لعينك عليك حقًا، وفي رواية: وإن لزورك عليك حَقًّا، والمراد من الزور الضيف الزائر.

(فَصُمْ)، أي: إذا كان الأمر كذلك، فصم في بعض الأيام، (وَأَفْطِرْ) في بعضها بقطع الهمزة، أي: افعل ذلك لتجمع بين المصلحتين، وكان هذا إشارة إلى صوم داود عليه الصلاة والسلام.

(وَقُمْ)، أي: صل في بعض الليل أو في بعض الليالي، (وَنَمْ)، أي: كذلك، وهذا كله أمر ندب وإرشاد، وفي الحديث جواز ذكر المرء بما عزم عليه

(1) أطرافه 1131، 1152، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 3418، 3419، 3420، 5052، 5053، 5054، 5199، 6134، 6277 - تحفة 8635.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على منع دوام الصيام والقيام لأجل علة عجز البشر عن ذلك. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: منها أن الحكم لا يكون إلا على أكمل وجوه التحقيق والتثبت يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لما أخبر أن هذا الشخص وهو عبد الله بن عمرو قال إنه يقوم الليل ويصوم النهار لم يخبر الشخص بما عليه إلا بعد ما استفهمه عما قيل له وإن كان سيدنا ﷺ يعلم أن الذي أخبره صادق لأن الصحابة كلهم رضي الله عنهم مقامهم مقام الصدق والدين لكن لما بقي وجه من تحقيق الأمر وهو سؤال الشخص نفسه لم يتركه عليه السلام حتى سألوه وتيقن ذلك منه مشافهة =

من فعل الخير، وفيه أيضًا تفقد الإمام أمور رعيته كلياتها وجزئياتها وتعليمهم ما

وفي سؤاله عليه السلام للشخص نفسه من الفقه وجوه منها ما ذكرنا من التحقيق ولتقعد قاعدة شرعية في ذلك ولأجل أن يعلم أيضًا هل كان ذلك الوقت له نية ما نواها ولم يتلفظ بها حتى تنقل عنه أو ليس ولأجل أنه قد يكون أيضًا معلقًا بشرط ما وذلك الشرط قد لا يعرفه القائل أو يعرفه وقاله بغير عزيمة على فعله حتى يرى على ما يعول عليه إلى غير ذلك من الاحتمالات فمن أجل هذا المعنى كان السؤال والله أعلم. ولذلك قال العلماء إن السنة على أنواع عديدة فمنها سنة يجب العمل بها مع عدم تحققها وهو الحكم بشهادة الشاهدين لأن الغلط في حقهما ممكن والصدق كذلك إلا أنه قد أمرنا بإنفاذ الحكم بهما إذا تيقنت عدالتهما فعلى هذا فمن أنفذ حكمًا من الأحكام دون ثبوت الموجب له بالثبات التام بمقتضى الشرع فهو ضلال محض وإن وافق في الغيب عين الحق لأنه ما أمرنا أن نحكم بالغيب إلا في الإيمان به عز وجل حيث أمرنا به.

الوجه الثاني: فيه دليل على جواز التحدث بما يعزم المرء عليه من أفعال البر يؤخذ ذلك من قول النبي ﷺ: «ألم أخبر» فلولاً أن الشخص تكلم بذلك ما كان النبي ﷺ يخبر به.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن كل من كان مسترعى رعية صغرى أو كبرى أنه يسأله عن جزئيات رعيته وأنه يجب على من علم منها شيئًا الإخبار له بها يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «ألم أخبر» فلولاً أنه عليه السلام سأل وكان عندهم مقررًا أنهم يخبرونه بما يعرفون من أحوالهم وأحوال إخوانهم ليعلموا حكم الله في ذلك ما أخبر ﷺ بذلك لأن هيئته له عليه السلام كانت كثيرة حتى إنهم كانوا يودون أن يأتي بدوي فيسأله ﷺ فيسمعون منه ما يقول له فيستفيدون.

الوجه الرابع: فيه دليل على فصاحة الصحابة رضي الله عنهم وقلة تصنعهم وقصدتهم الحقيقة في الأشياء بلا زيادة يؤخذ ذلك من حسن جوابه لسيدنا محمد ﷺ الذي لم يزد على أن قال: «إني أفعل ذلك» فلم يزد في الأخبار عن حقيقة الذي سئل عنه بلا تصنع في ذلك.

الوجه الخامس: فيه دليل على تعليل الحكم لمن فيه أهلية يؤخذ ذلك من تعليل سيدنا ﷺ له بهجوم العين ونفاهة النفس التي طبعت عليه البشرية.

الوجه السادس: فيه دليل على أن الأولى في العبادة تقديم الفرائض يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «إن لنفسك عليك حقًا ولأهلك عليك حقًا» وهنا بحث ما حق النفس وما حق الأهل وما يعني هنا بالأهل أما الحق الذي للنفس فقد اختلف أهل الوجه فقه وأهل المعاملات فأهل الفقه يقولون هو أن تعطيلها حظها مما تحتاج إليه من ضرورة البشرية وترويحها زمانًا ما كما قال ﷺ: «روحوا القلوب ساعة بعد ساعة». وكما قال عليه السلام: «وإن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهر أبقى». وهذا الحظ عند هؤلاء السادة الذين قالوا به بشرط أن يكون على مقتضى السنة. وأهل المعاملات يقولون حق النفس الذي لها عليك أن تقطعها عما سوى مولاهما كقوله عليه السلام: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا». فالظالم أن ترده عن ظلمه ويمكن الجمع بين القولين بأن نقول أن تقطعها عما سوى مولاهما في التعلقات القلبية والأسباب الشرعية وذلك بأن لا يبقى للقلوب تعلق إلا بمولاهما في كل الأحوال ولا تتصرف في الأسباب إلا على لسان العلم المجمع على أنه أرفع الأحوال يشهد لهذه الطريقة من الآثار حديث معاذ مع =

يصلحهم، وفيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك، وفيه أيضًا أن الأولى في

أبي موسى إذ وجههما رسول الله ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس دينهم فترقا لتعليم الناس كما أمرا فلما أن اجتماعا سأل أحدهما الآخر كيف تقرأ القرآن؟ فقال أبو موسى: أقرؤه قائمًا وقاعدًا أو مضطجعًا وأتفوقه تفويقًا ولا أنام وقال الآخر أما أنا فأقوم وأنام وأحسب قومي كما أحسب نومتي فتنازعا في لو لم يسلم أحدهما للآخر في الأفضلية حتى أتيا النبي ﷺ فقصا عليه فقال النبي ﷺ لأبي موسى: «هو أفقه منك» يعني عن معاذ الذي كان يقوم وينام وقد حكى عن بعض من نسب لهذه الطريقة المباركة أنه حصل له حالة مناجاة وإفضال فسأل أن تدام له تلك الحالة ف قيل له أليس أنت بشر وهذه الحالة لا تمكن مع بقاء البشرية لكن إذا رجعت إلى أمرنا ونهينا لم تزل عندنا. وأما قولنا ما يعني هنا بالأهل فيحتمل أن يكون عني به الأولاد والزوجة وكل من تلزمه نفقته شرعا لأنه إن اشتغل بالعبادة تعذرت حقوقهم وهو المسؤول عنها ويحتمل أن يكون عني بالأهل الزوجة لأن من حقها على الزوج الإصابة والصيام والقيام مما يقل ذلك الشأن فيكون يخل بحق عليه وحمله على الأعم أولى لأنه أكبر في الفائدة.

الوجه السابع: فيه دليل على ضعف البشرية وإن تكلف المرء من العمل بزيادة على قدر ما طبعت عليه يقع له الخلل والنقص في الغالب يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «هجمت عينك ونفخت نفسك» ففوة الكلام تعطى أن من طبع على مثل هذا لا يطبق أن يفعل ما عزم هذا الصحابي عليه لضعفه عن ذلك ومثل هذا نهيه ﷺ للصحابة رضي الله عنهم عن الوصال فقالوا له إنك تفعل ذلك فقال: «إني لست كهيتنكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني». أي أنه يمدد بالقوة مثل من يأكل ويشرب لأنه لو كان يأكل محسوسًا ما صدق أن يقال واصل (ولهذا المعنى) كان بعض أهل الصوفية إذا دخل في الوصال يجعل رغيًا من خبز تحت وسادته فلما كان في بعض الأيام قام إلى ضرورة فأخذ بعض الفقراء الرغيف من تحت الوسادة فلما رجع هذا السيد إلى مكانه تفقد الرغيف فلم يجده فقال أين الرغيف فقال يا سيدنا ما حاجة مثلك لرغيف فقال لهم تأدبوا أنظنون ما ترون مني من جيلة جلبت عليها بل ذلك فضل وفيض رباني فإن رددت إلى حال البشرية وجدت الرغيف أذفع به العدو، ولهذا المعنى بنيت الأحكام عليه السلام ما هو الأصل في الأشياء أو الغالب منها كمثل تحليل الميتة بعد ثلاثة أوقات لأن وضع البشرية ما تطبق بسبب ما وضعت عليه من الضعف أكبر من ذلك القدر فإن تحملت أكثر منه وقع معها الخلل وقد يكون مع ذلك الخلل موت وقد قال عز وجل في كتابه: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ [النساء: 147] فإذا أراد المرء على ذلك شيئًا فهو من طريق المن والإفضال عليه لأنه قد جعل الله له بساطًا وهو إجراءه عز وجل العادة الجارية لأهل ذلك الشأن بمقتضى الحكمة كما أجرى عز وجل للغير بالطعام ما أجرى لهم وهي قوة العزم وأن لا يلتفتوا إلى شيء سواه فمن دخل في هذا الشأن وتشبه بالقوم دون هذا البساط وقع مع الخلل وكان من باب: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] إلا أن يكون له حسن ظن في القوم وتصديق بحالهم فيلطف به من أجل حرمتهم إلا أنه لا بد في الغالب أن يجد شيئًا من الشدة في نفسه ثم يحمل عنه للحرمة.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن المندوب في الدين مطلوب على كل حال من فحوى كلامه =

## 21 - بَابُ فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى

العبادة تقديم الواجبات على المندوبات ، وفيه أيضًا أن من تكلف الزيادة ، وتحمل المشقة على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب وربما يغلب ويعجز ، وفيه الحض على ملازمة العبادة من غير تحمل المشقة المؤدية إلى الترك ، لأنه ﷺ مع كراهيته التشديد لعبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على نفسه حض على الاقتصاد في العبادة ، كأنه قَالَ له : ولا يمنعك اشتغالك بحقوق من ذكر أن تؤدي حق العبادة ، بل أجمع بينهما ، ورجال إسناد هذا الحديث مكبون ، وشيخه من أفرادهِ ، وقد أخرج متنهُ المؤلف في الصوم وأحاديث الأنبياء أيضًا ، وأخرجه مسلم في الصوم ، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه .

## 21 - بَابُ فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى

(بَابُ فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ) بفتح المثناة الفوقية والعين المهملة ، وبعد الألف راء مشددة ، أي : اسْتَيْقَظَ وانتَبَهَ ، وقال ابن سيدة : عَرَّ الظِّلْمُ يَعْرِ عِرَارًا ، وعَارًا مُعَارَةً وعِرَارًا صاح ، والتَّعَارَ السهر ، والتمطي ، والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام وصوت ، وقال ابن التين ظاهر الحديث أن تعار ، معناه استيقظ ، لأنه قَالَ من تعار ، فقال فعطف القول بالفاء على تعار ، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما يصوت به المستيقظ ، لأنه قد يصوت بغير ذكر ، فخص الفضل المذكور في الحديث بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انتبه ، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به ، وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته ، وقيل تعار تقلب في فراشه ، ولا يكون إلا يقظة مع كلام يرفع به صوته عند انتباهه وتمطيه ، وقيل الأنين عند التمطي مع الانتباه ، وعن

<sup>=</sup> عليه السلام بقوله : «صم وأفطر وقم ونم» لأن فحوى الكلام عندهم كالنص المنطوق به لا أعرف في ذلك خلافاً فكانه عليه السلام يقول له بمتضمن ذلك الكلام لا تشتغل أيضًا بإعطاء الحقوق وتترك المندوب مرة واحدة لكن اجمع بين فرضك وندبك وعلى هذا الأسلوب تجد قواعد الشريعة كلها إذا استقرت بها فمن أريد به خيراً بصر بعيوب نفسه فأبصر رشده ولذلك قال : نظرك إلى النفس حجاب عما سواها وشغللك بغيرها حجاب عنها فإن عجبت بها فاتك الحظ مما سواها وإن تعاميت عنها نلت خيرها وخير ما سواها .

1154 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

ثعلب اختلف الناس في تعار، فقال قوم: انتبه، وقال قوم: تكلم، وقال قوم: تمطى، وأن (مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى).

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أبو الفضل المروزي، وقد مر في كتاب العلم، وفي رواية: سقط لفظ ابن الفضل، قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ)، وفي رواية هو ابنُ مُسْلِمٍ أبو العباس القرشي الدمشقي، وقد مر في الصلاة، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ)، عبد الرحمن بن عمرو، وفي رواية حَدَّثَنَا، وفي أخرى: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِي، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ)، بتصغير الأول، وبالنون بين الألف والهمزة في الثاني الدمشقي العبسي، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ قَالَ نا مسلمة بن عمرو قال كان عميد بن هانئ يصلي كل يوم ألف سجدة: ويسبح كل يوم مائة ألف تسبيحة قتل سنة سبع وعشرين ومائة، (قَالَ حَدَّثَنِي) بالإنفراد (جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ)، بضم الجيم وتخفيف النون وبالمهملة، وأمية بضم الهمزة وتخفيف الميم، وتشديد التحتانية واسم أبي أمية كثير، وقيل: مالك، الأزدي، ثم الزهراني، ويقال: الدوسي، أبو عبد الله الشامي، اختلف في صحبته ولأبيه أبي أمية صحبة، وقال العجلي جنادة شامي تابعي ثقة من كبار التابعين، سكن الأردن، وقال الواقدي: مات سنة ثمانين، قَالَ: (حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) زاد أَبُو نُعَيْمٍ في الحلية عن علي بن المديني يحيى ويميت، (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) روي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ إِنَّهُ خَيْرَ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي، وروى عنه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عِدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمَحُيْتُ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حَرَزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ، حَتَّى يَمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدًا عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهِ ذَلِكَ.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ)، وزاد في رواية: كريمة (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وكذا

وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا اسْتُجِيبَ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ»<sup>(1)</sup>.

عند الإسماعيلي، ولم تختلف الروايات في البُخَارِيِّ على تقديم الحمد على التسبيح، لكن عند الإسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية بالعكس، والظاهر أنه من تصرف الرواة، لأن الواو لا تستلزم الترتيب، وخرج مالك عن سعيد بن المسيب أنه قَالَ الباقيات الصالحات قول العبد ذلك بزيادة لا إله إلا الله، وروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هي سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، (وَاللَّهُ أَكْبَرُ) جعلها أربعاً، (وَلَا حَوْلَ) أي: عن المعصية، (وَلَا قُوَّةَ)، أي: على الطاعة (إِلَّا بِاللَّهِ) أي: بتوفيقه وعنايته، وزاد النَّسَائِيُّ وابن ماجه وابن السني العلي العظيم.

(ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا)، كذا فيه بالشك، ويحتمل أن تكون كلمة أو للتنويع، ولكن يعضد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ ثم قَالَ رب اغفر لي غفر له، أَوْ قَالَ فدعا استجيب له شك الوليد بن مسلم، واقتصر النَّسَائِيُّ على الشق الأول (اسْتُجِيبَ) لَهُ وفي رواية: سقط قوله له، (فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ) أي: إن صلى.

وفي رواية: فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ، وكذا عند الإسماعيلي، وزاد في أوله: فَإِنْ هُوَ عَزَمَ، فقام فتوضأ فصلّى، قَالَ ابن بطال وعد الله على لسان نبيه ﷺ أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمه يحمد عليه، وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه، وإذا صلى قبل صلاته، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يغتنم العمل به، ويخلص نيته لربه جل وعلا.

قَالَ ابن المنير في الحاشية وجه ترجمة البُخَارِيِّ بفضل الصلاة، وليس في الحديث إلا القبول، وهو من لوازم الصحة، سواء كانت فاضلة أو مفضولة أن القبول في هذا الموطن أرجى منه في غيره، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة، فلاجل قرب الرجاء فيه من اليقين ثبت له الفضل.



1155 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ يَقْضُصُ فِي قَصَصِهِ، وَهُوَ يَذْكُرُ

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة، قَالَ الداوودي: ما محصله من قبل الله له حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الأمور، فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب، ولهذا قَالَ الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ وددت أنني أعلم أن الله تعالى قبل لي سجدة واحدة، وقال الطيبي: وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف، كما في قوله تعالى: ﴿تَنَجَّيْ جُنُودَهُمْ﴾ [السجدة: 16]، إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17].

#### فائدة:

قال أبو عبد الله الفربري الراوي عن البُخَارِيِّ: أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي، ثم نمت، فأتاني آت، فقرأ: ﴿وَهْدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنْكُمُ الْقَوْلَ﴾ [الحج: 24]، الآية، ورجال إسناد الحديث كلهم شاميون إلا شيخ المؤلف فمروزي، وفيه رواية الصحابي عن الصحابي على قول من يقول بصحبة جنادة، وقد أخرج مثله أبو داود في الأدب والنسائي في اليوم والليلة، والترمذي في الدعوات، وابن ماجه في الدعاء.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يَحْيَى بن عبد الله بن بكير، أبو زكريا، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد فقيه مصر، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الإيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (الْهَيْثَمُ)، بفتح الهاء وسكون التحتانية وفتح المثناة وفي آخره ميم (ابْنُ أَبِي سِنَانٍ)، بكسر السين المهملة، وبالنونين بينهما ألف (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَقْضُصُ) أي: حال كونه يذكر الأخبار والحكايات والقصص في اللغة البيان.

(فِي) جملة (قَصَصِهِ)، بكسر القاف جمع قصة، ويجوز الفتح، وهي لغة القرآن، أي: في جملة مواظبة التي كان يذكر بها أصحابه، والجار والمجرور يتعلق بقوله سمع وقوله: (وَهُوَ يَذْكُرُ) جملة حالية أيضاً، أي: والحال أن أبا هُرَيْرَةَ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ<sup>(1)</sup> لَا يَقُولُ الرَّفَثَ» يَعْنِي بِذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ:

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَذْكُرُ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ أَخَا لَكُمْ)، هُوَ الْمَسْمُوعُ لِلْهَيْثَمِ، وَالْقَائِلُ لِهَذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَيْثَمَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَعِظُ وَانْجَرَ كَلَامُهُ إِلَى أَنْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ مَا قَالَهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ (لَا يَقُولُ الرَّفَثَ)» يَعْنِي: الْبَاطِلُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفَحْشَ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ حِينَ أَنْشَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حَسَنَ الشَّعْرِ مَحْمُودٌ كَحَسَنِ الْكَلَامِ، فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شَعْرًا»، إِنَّمَا يَرَادُ بِهِ الشَّعْرُ الَّذِي فِيهِ الْبَاطِلُ وَالْمَعْجِزُ مِنَ الْقَوْلِ، لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ نَفَى عَنْ ابْنِ رَوَاحَةَ بِقَوْلِهِ هَذِهِ الْآيَاتِ قَوْلَ الرَّفَثِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّفَثِ، فَهُوَ فِي حِيزِ الْحَقِّ وَالْحَقُّ مَرْغُوبٌ فِيهِ مَا جُورَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَعَقُّبُهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ مَنْ يَسْتَخْرِجُ الْمُرَادَ مِنْ مَعْنَى التَّرْكِيبِ عَلَى وَفْقٍ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاقِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ مَدَحٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ رَوَاحَةَ، وَبَيَّانٌ أَنَّ مِنَ الشَّعْرِ مَا هُوَ حَسَنٌ، وَأَنَّ كُلَّ الشَّعْرِ لَيْسَ بِمَذْمُومٍ.

(يَعْنِي): أَيُّ قَالَ الْهَيْثَمُ أَوْ الزُّهْرِيُّ يَعْنِي (بِذَلِكَ)، أَيُّ: بِقَوْلِهِ: إِنَّ أَخَا لَكُمْ (عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ)، بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ وَبِالْمَهْمَلَةِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَمْرِئِ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ أَخَا لَكُمْ مَعْنَاهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَطَرَدَ إِلَى حِكَايَةِ مَا قِيلَ فِي وَصْفِهِ فَذَكَرَ كَلَامَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ بِمَا وَصَفَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَقَوْلُهُ إِنَّ أَخَا لَكُمْ هُوَ الْمَسْمُوعُ لِلْهَيْثَمِ وَالرَّفَثُ الْبَاطِلُ أَوْ الْفَحْشُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْقَائِلُ يَعْنِي هُوَ الْهَيْثَمُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ الزُّهْرِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يَفْصَحُ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ بَلِ هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الزُّبَيْدِيِّ الْمَعْلُوقَةُ الْآتِيَّةُ، وَصَلَّ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الصَّغِيرِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ بِلَفْظٍ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ فِي قِصَصِهِ إِنَّ أَخَا لَكُمْ كَانَ يَقُولُ شَعْرًا لَيْسَ بِالرَّفَثِ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَذَكَرَ الْآيَاتِ وَهُوَ يَبِينُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا بِخِلَافِ مَا جُزِمَ بِهِ ابْنُ بَطَالٍ، أَهـ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَوْلُهُ إِنَّ أَخَا لَكُمْ، الْقَائِلُ لِهَذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَيْثَمَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ وَهُوَ يَغْطِ، وَأَنْجَزَ كَلَامَهُ إِلَى أَنْ ذَكَرَ بَعْضَهُمْ: لَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ بَلِ هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ كَلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قُلْتُ: الَّذِي يَسْتَخْرِجُ الْمُرَادَ مِنْ مَعْنَى التَّرْكِيبِ عَلَى وَفْقٍ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو هُرَيْرَةَ نَاقِلٌ =

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِّنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ

القيس بن عمرو الأنصاري الخزرجي البصري من بني الحارث، يكنى: أبا مُحَمَّد، ويقال أبا رواحة، ويقال: أبا عمرو، وكان نقيب بني الحارث بن الخزرج، أي: الخزرجية شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا الفتح وما بعده، فإنه استشهد في غزوة مؤتة، وكان أحد الأمراء فيها، وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة، وكان هو أول خارج إلى الغزوات، وآخر قادم، قَالَ: يمدح النَّبِيَّ ﷺ.

(وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ) أراد به القرآن والجملة حالية.

(إِذَا)، وفي نسخة كما (انْشَقَّ مَعْرُوفٌ) فاعل انشق (مِنَ الْفَجْرِ)، بيان للمعروف.

(سَاطِعٌ) صفة لمعروف، وهو من سطع الصبح إذا ارتفع، وكذا سطعت الرائحة والغبار، والمعنى أنه يتلو كتاب الله وقت انشقاق الفجر الساطع.

له، ثم قال: بعد ذكر وصل رواية الزبيدي المعلقة قال بعضهم: هو يبين إلخ. قلت: يحتمل أن أبا هريرة رضي الله عنه لما كان في أثناء وعظه أجرى ذكر ما قاله ﷺ في مدح عبد الله بن رواحة ولكنه طوى إسناذه إلى النبي ﷺ وكثيرًا ما كانت الصحابة يفعلون هكذا فمثل هذا وإن كان موقوفًا في الصورة ففي الحقيقة هو موصول، اهـ. وقال القسطلاني قوله: إن أخا لكم من قوله أبي هريرة أو من قول النبي ﷺ، اهـ. قال العيني: قوله لا يقول الرفث أي الباطل من القول والفحش إنما قال ذلك حين أنشد ابن رواحة الأبيات المذكورة فدل ذلك أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام فظهر من ذلك أن قوله ﷺ: «لأن يمتلئ أحدكم جوفه قبحًا حتى يريه خيره من أن يمتلئ شعرًا» إنما يراد بالشعر الذي فيه الباطل والهجو من القول لأنه ﷺ قد نفى عن ابن رواحة بقوله هذه الأبيات قول الرفث، فإذا لم يكن من الرفث فهو في حيز الحق والحق مرغوب فيه مأجور عليه صاحبه، اهـ. وقال الحافظ: قال ابن بطال فيه: إن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والأعمال الصالحة كان حسنًا ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر، اهـ.

قلت: ومع ذلك أن لا يغلب عليه الشعر كما بسطه الحافظ في قول البخاري «باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن» وأخرج فيه البخاري حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحًا خيره من أن يمتلئ شعرًا» ثم قال الحافظ في حديث الباب: قال الكرمانى في البيت الأول إشارة إلى عمله وفي الثالث إلى عمله وفي الثاني إلى تكميله غيره ﷺ فهو كامل مكمل، اهـ.

أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعٌ  
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَنَقَلْتُ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ

(أَرَانَا) من الإراءة، وفي رواية: أنار من الإنارة (الهُدَى)، مفعول ثانٍ لأَرَانَا (بَعْدَ الْعَمَى)، أي: بعد الضلالة، فالعمى مستعار لها.

(فَقُلُوبُنَا بِهِ)، أي: بالنبي ﷺ (مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ)، أي: أن الذي قاله من المغيبات (وَاقِعٌ يَبِيتُ) حال كونه (يُجَافِي)، أي: يبعد ويرفع (جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ) ومجاافته جنبه عن الفراش كناية عن صلاته بالليل.

(إِذَا اسْتَنَقَلْتُ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ)، جمع مضجع، وكأنه لمح به إلى قوله تعالى: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: 16]، أي: ترتفع وتتحي جنوبهم عن الفراش ومواضع النوم داعين ربهم عابدين له لأجل خوفهم من سخطه وطمعهم في رحمته.

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تتجافى جنوبهم لذكر الله كلما استيقظوا ذكروا الله، إما في الصلاة، وإما في قيام أو قعودًا، أو على جنوبهم، فهم لا يزالون يذكرون الله، وعن مالك بن دينار سألت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن قوله تعالى: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ [السجدة: 16]، فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان أناس من أصحاب رسول الله ﷺ يصلون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء الآخرة، فأنزل الله تعالى: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: 16]، وعن أبي الدرداء والضحاك: إنها صلاة العشاء والصبح في جماعة، ثم إن البيت الأخير من هذه الأبيات الثلاثة فيه معنى الترجمة، لأن التعار هو السهر والتقلب على الفراش، وكان ذلك إما للصلاة أو للذكر أو لقراءة القرآن، ففي البيت الأول إشارة إلى علمه ﷺ، وفي الثالث إلى عمله، وفي الثاني إلى تكميله الغير، فهو ﷺ كامل مكمل.

#### فائدة:

وقعت لعبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه الأبيات قصة أخرجها الدارقطني من طريق سلمة بن وهرام، عن عكرمة، قال: كان عبد الله بن رواحة مضطجعًا إلى جنب امرأته، فقام إلى جاريته، فرأت امرأته إياه عليها، وجحد ذلك، والتمست منه القراءة، لأن الجنب لا يقرأ، فقال هذه الأبيات،

تَابَعَهُ عَقِيلٌ، وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَالْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

فقالت: آمنت بالله وكذبت بصري، فأعلم النبي ﷺ بذلك، فضحك حتى بدت نواجذه.

ورجال إسناده هذا ما بين مصري وإيلي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في الأدب أيضًا.

(تَابَعَهُ) أي: يونس بن يزيد (عَقِيلٌ)، بضم العين وفتح القاف، هو ابن خالد الأيلي في روايته عن ابن شهاب الزُّهْرِيِّ، عن الهيثم، ورواية عقيل هذه أخرجه الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح، عن عمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب، فذكر مثل رواية يونس.

(وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة، هو مُحَمَّد بن الوليد الحمصي: (أَخْبَرَنِي)، بالافراد (الزُّهْرِيُّ)، مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، (عَنْ سَعِيدٍ)، هو ابن المسيب، (وَالْأَعْرَجِ) هو عبد الرحمن بن هرمز، كلاهما، (عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وأشار المؤلف بهذا إلى أن في الإسناده المذكور اختلافاً على الزُّهْرِيِّ، فإن يونس وعقيلًا اتفقا على أن شيخ الزُّهْرِيِّ فيه هو الهيثم بن أبي سنان، وخالفهما الزبيدي، حيث جعل الشيخ الزُّهْرِيُّ فيه سعيد بن المسيب وعبد الرحمن ابن هرمز، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين، فإنهم حفاظ ثقات، والزهرى صاحب حديث مكثر، ولكن ظاهر صنيع البُخَارِيِّ ترجيح رواية يونس لمتابعة عقيل له بخلاف طريق الزبيدي، وهذا المعلق وصله البُخَارِيُّ في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضًا من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه، ولفظه أن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول في قصصه إن أخاكم كان يقول شعراً ليس بالرفث، وهو عبد الله بن رواحة، فذكر الأبيات.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى إِنَّ أَخَا لَكُمْ من كلام أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا بخلاف ما جزم به ابن بطال. وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه يحتمل أن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كان في أثناء

1156 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقِي، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ، فَقَالَ: لَمْ تُرْعَ خَلِيًّا عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

1157 - فَقَصَّصْتُ حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ، .....

وعظه أجرى ذكر ما قاله ﷺ في مدح عبد الله بن رواحة، ولكنه طوى إسناذه إلى النبي ﷺ وكثيراً ما كانت الصحابة رضي الله عنهم يفعلون هكذا، فمثل هذا وإن كان موقوفاً في الصورة، ففي الحقيقة هو موصول، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ)، مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقِي)، بكسر همزة القطع، هو الديباج الغليظ، فارسي معرب.

(فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ) وفي التعبير بلفظ طارت بي إليه، (وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة بلفظ العدد، وفي رواية آيتين بمد الهمزة وكسر المثناة الفوقية على صيغة اسم الفاعل المثني من الإتيان.

(أَتَيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي)، من الإذهاب من باب الإفعال، ويروى من الذهاب المتعدي بحرف الجر، والفرق بينهما أنه لا بد في الثاني من المصاحبة. (إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ)، بفتح اللام.

(فَقَالَ) لي: (لَمْ تُرْعَ)، بضم الفوقية وفتح الراء مضارع مجهول من الروع، وهو الخوف، أي: لا يكون بك خوف (خَلِيًّا عَنْهُ)، أي: أطلقاه.

(فَقَصَّصْتُ حَفْصَةَ)، أي: فقصصتها على حفصة، فقصت حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ)، اسم جنس مضاف إلى ياء المتكلم، ويروى مثني مضافاً إليه مدغماً، وهو مفهوم من تكرار لفظ رأيت.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ<sup>(1)</sup>.

1158 - وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْضُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَتْ فِي الْعَشْرِ الْوَاحِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِرِ»<sup>(2)</sup>.

## 22 - بَابُ الْمَدَاوِمَةِ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ

1159 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ،

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ»)، قَالَ نَافِعٌ، (فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَكَانُوا)، أي: الصحابة رضي الله عنهم (لَا يَزَالُونَ يَقْضُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا)، أي: أن ليلة القدر (فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِرِ) من رمضان، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَتْ، وروي: (تَوَاطَتْ) هكذا في جميع النسخ وأصله تَوَاطَاتْ مهموزاً على وزن تفاعلت، فخفض بحذف الهمزة، وفي أصل الدمياطي تَوَاطَاتْ بالهمز على الأصل، أي: توافقت (فِي الْعَشْرِ الْوَاحِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا)، أي: طالبها ومجتهداً لها، (فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِرِ)، وفي رواية الكشميهني في العشر الأواخر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في التعبير أيضاً، وأخرجه مسلم في الفضائل، والترمذي في المناقب، والنسائي فيه وفي الرؤيا.

## 22 - بَابُ الْمَدَاوِمَةِ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ

(بَابُ الْمَدَاوِمَةِ عَلَى رَكْعَتَيِ) صلاة (الْفَجْرِ) اللتين قبل فرض الصبح حضراً أو سَفَرًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة أبو عبد الرحمن، وقد مر ذكره في

(1) أطرافه 1122، 3739، 3741، 7016، 7029، 7031 - تحفة 15803.

(2) طوافه 2015، 6991 - تحفة 7563 أ.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنه رقم (2478).

حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَتَيْنِ جَالِسًا، وَرَكَعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَائَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا أَبَدًا»<sup>(1)</sup>.

باب بين كل أذانين صلاة، قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ) مقلّص، بكسر الميم وسكون القاف وبالصّاد المهملة البصري، مات سنة تسع وأربعين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ)، نسبة لجده وأبوه شرحبيل القرشي، مات سنة خمس أو ست وثلاثين ومائة، (عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ)، بكسر العين المهملة، وتخفيف الراء وبالكاف، وقد مر في باب الصلاة على الفراش، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ)، ويروى: رسول الله ﷺ (الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى)، هذه رواية الكشميهني، وفي رواية غيره وصلى بواو العطف (ثَمَانِ رَكَعَاتٍ)، بفتح النون، وهو شاذ، وفي أكثر النسخ ثمانى ركعات بكسر النون، ثم ياء مفتوحة على الأصل.

(وَرَكَعَتَيْنِ) حال كونه (جَالِسًا، وَرَكَعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَائَيْنِ) أذان الصبح وإقامته، وفي رواية الليث ثم يمهّل حتى يؤذن بالأول من الصبح، فيركع ركعتين، ولمسلم في رواية يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح، وليس في هذه الرواية ذكر الوتر، وهو في رواية الليث ولفظه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، تسعًا قائمًا وركعتين وهو جالس.

(وَلَمْ يَكُنْ) ﷺ (يَدْعُهُمَا)، أي: يترك ركعتي الفجر اللتين بين النداءين (أَبَدًا)، تقرر في كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل وأما الماضي فيؤكد بكلمة قط، واستعمل لفظ أبدًا للماضي في الحديث إجراء له مجرى المستقبل، أي: كان ذلك دأبه لا يتركه، وفي الحديث تأكد ركعتي الفجر، وأنهما من أفضل التطوع لمواظبته ﷺ عليهما وملازمته لهما، وعند المالكية خلاف، هل هي سنة أو من الرغائب، والصحيح عندهم أنها سنة، وهو قول جماعة من العلماء، وذهب الحسن البصري إلى وجوبها، أخرج ابن أبي شيبة بلفظ كان الحسن يرى



الركعتين قبل الفجر واجبتين، وهو شاذ لا أصل له، فإن قيل هذا الحديث يدل على الوجوب، كما قاله الحسن، ولهذا ذكر المرغيناني عن أبي حنيفة أيضًا أنها واجبة، وفي جامع المحبوبي روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لو صلى سنة الفجر قاعدًا من غير عذر لم يجز، فالجواب أنا لم نقل بوجوبها، لأنه عليه السلام ساقها مع سائر السنن في حديث المثابرة، قال العيني: هكذا قال أصحابنا وليس فيه ما يشفي الغليل.

وقد رويت أحاديث كثيرة في ركعتي الفجر: منها: ما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل، أي: الفرسان، وهذا كناية عن المبالغة في الحث على مواظبتها، وبه استدل أصحابنا أن الرجل إذا انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر إن ظن أنه يفوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل ولا يتركهما، وأما إذا خشي فوت الفرض، فحينئذ يدخل مع الإمام ولا يصلي، ثم اختلف العلماء في الوقت الذي يقضيها فيه، فأظهر أقوال الشافعي يقضي مؤبدًا ولو بعد الصبح، وهو قول عطاء وطاوس، ورواية عن ابن عمر رضي الله عنهما والقاسم بن محمد، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، ورواه البويطي عن الشافعي، وقال مالك ومحمد بن الحسن يقضيهما بعد الطلوع إن أحب، وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف رحمهما الله لا يقضيهما.

ومنها: ما رواه مسلم من حديث سعد بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها، وروى الترمذي نحوه، فقال: حديث حسن صحيح، وروى مسلم أيضًا من حديث سعد بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن الركعتين عند طلوع الفجر لهما أحب إلي من الدنيا جميعًا.

ومنها: ما رواه أبو داود من حديث أبي زياد الكندي عن بلال رضي الله عنه أنه حدثه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ليؤذنه بصلاة الغداة، الحديث، وفيه: أن بلالًا قال له أصبحت جدًا، قال: لو أصبحت أكثر مما أصبحت لركعتيهما وأحسنتهما وأجملتهما.

## 23 - بَابُ الضُّجْعَةِ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ

1160 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو

الْأَسْوَدَ، .....

ومنها: ما رواه التِّرْمِذِيُّ من حديث يسار مولى ابن عمر، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ»، وقال التِّرْمِذِيُّ: معنى هذا الحديث لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ.

ومنها: ما رواه الطَّبْرَانِيُّ من رواية مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ».

ومنها: ما رواه مسلم والنسائي من رواية زيد بن مُحَمَّدٍ عن نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يَصْلِي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

ومنها: ما رواه ابن عدي في الكامل من رواية رشدين بن كريب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَلْتِلِ فَسِخْتَهُ وَإِدْبَرَ النَّجُومَ﴾ [الطور: 49]، قَالَ: «قَالَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ».

ومنها: ما رواه التِّرْمِذِيُّ من حديث قيس بن فهد، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصْلِي بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا فَصَلَّيْتُهِمَا الْآنَ، فَسَكَتَ ﷺ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، وَخَرَّجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَلَفْظُهُ مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَكْعَتَا الْفَجْرِ، لَمْ أَكُنْ أَصْلِيهِمَا، فَهَاتَانِ، قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ ﷺ.

## 23 - بَابُ الضُّجْعَةِ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ

(بَابُ الضُّجْعَةِ) بكسر الضاد المعجمة أو بفتحها، والفرق بينهما أن الأول للهيئة والثاني للمرة من ضجع يضجع ضجوعًا وضجعًا، إِذَا وَضَعَ جَنْبَهُ بِالْأَرْضِ (عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ).

(حَدَّثَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) من الزيادة، قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ)، مَقْلَاصَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو الْأَسْوَدِ) ضِدَّ الْأَبْيَضِ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَشْهُورِ بَيْتِيمَ عُرْوَةَ النُّوفَلِيِّ، وَقَدْ مَرَّ فِي

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ»<sup>(1)</sup>.

باب: الجنب يتوضأ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ»)، ليستريح من تعب قيام الليل، وإنما كان يضطجع على الأيمن، لأنه ﷺ كان يحب التيمن في شأنه كله، ولأن القلب في جهة اليسار، فلو اضطجع عليه لاستغرق نومًا لكونه أبلغ في الراحة، بخلاف اليمين، لأنه يكون القلب حينئذ معلقًا، فلا يستغرق.

والظاهر أن ذلك كان تشريعًا لنا، لأنه ﷺ كان لا يستغرق نومًا، فإن عينه تنام ولا ينام قلبه، والله أعلم، وفي هذا الحديث أنه كان ﷺ يضطجع بعد ركعتي الفجر، وفي رواية مسلم عنها، كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع، وهذا يدل على أنه تارة يضطجع وتارة لا يضطجع، وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي مضى في باب ما جاء في الوتر يدل على أنه يضطجع قبلهما، فإن فيه ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام فصلى ركعتين، ثم خرج فصلى الصبح، فالجمع بينهما أنه كان تارة يفعل هكذا، وتارة يفعل كذا، والله أعلم.

ثم إنه قد اختلف العلماء في هذه الضجعة، هل هي سنة أو مستحبة، أو واجبة، أو غير ذلك على ستة أقوال:

الأول: أنها سنة، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه، قَالَ النووي في شرح مسلم والصحيح أو الصواب أن الاضطجاع بعد سنة الفجر سنة، لظاهر حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْفَصْلَ بِالْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَكْفِي.

وقال البيهقي في السنن وقد أشار الشافعي إلى أن الاضطجاع المنقول في الأحاديث للفصل بين النافلة والفرض والاضطجاع غير متعين في ذلك، بل يحصل ذلك به، وبالتحدث وبالتحول من مكان إلى مكان آخر، وبغير ذلك أيضًا

(1) أطرافه 626، 994، 1123، 1170، 6310 - تحفة 16396 - 2/70. أخرجه مسلم،

باب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ رقم (736).

هذا، وقال النووي في شرح المذهب المختار الاضطجاع.

الثاني: أنها مستحبة، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة، وهم أبو موسى الأشعري، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك، وأبو هريرة رضي الله عنهم، وإليه ذهب جماعة من التابعين، وهم مُحَمَّد بن سيرين، وعروة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن مُحَمَّد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وكانوا مضطجعين على أيمانهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح.

الثالث: أنها واجبة، لا بد من الإتيان بها، وهو قول أبي مُحَمَّد بن حزم، قَالَ: من ركع ركعتي الفجر لم يجز له صلاة الصبح، إلا بأن يضطجع على جنبه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيره لصلاة الصبح، سواء ترك الضجعة عمداً أو نسياناً، وسواء صلاها في وقتها أو قضاها من نسيان أو نوم وإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع، واستدل لذلك بما رواه أبو داود، نا مُسَدَّد، وأبو كامل وعبيد الله بن عمر بن ميسرة، قالوا: نا عبد الواحد، نا الأعمش، عن أَبِي صَالِح، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»، ورواه التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا، وقال حديث حسن صحيح غريب، وروى ابن ماجه من حديث سهل بن أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجِعْ»، فما رواه أبو داود يخبر عن أمره وما رواه ابن ماجه يخبر عن فعله، وأجابوا عن هذا بأجوبة:

الأول: أن عبد الواحد الراوي عن الأعمش قد تكلم فيه، فعن يَحْيَى أنه ليس بشيء، وعن عمرو بن علي الفلاس سمعت أبا داود، وقال عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها يقول نا الأعمش، نا مجاهد في كذا وكذا. الثاني: أن الأعمش قد عنعن وهو مدلس.

الثالث: أنه لما بلغ ذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

الرابع: أن الأئمة حملوا الأمر الوارد فيه على الاستحباب.

الخامس: أنها بدعة وممن قَالَ به من الصحابة عبد الله بن مسعود وابن عمر

رضي الله عنهم، فروى ابن أبي شيبة في مصنفه من رواية إبراهيم، قَالَ: قَالَ عبد الله، أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ يَتَمَعُكَ كَمَا تَتَمَعُكَ الدَّابَّةُ وَالْحِمَارُ إِذَا سَلِمَ فَقَدْ فَصَلَ، وَرَوَى أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ، قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَمَا رَأَيْتُهُ اضْطَجَعَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَمِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: رَأَى ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَجُلًا يَضْطَجِعُ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ، فَقَالَ أَخْصَبُوهُ، وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُجَازٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ضُجْعَةِ الرَّجُلِ عَلَى يَمِينِهِ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، قَالَ يَتَلَعَّبُ بِكُمْ الشَّيْطَانُ، وَفِي رِوَايَةِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى قَوْمًا اضْطَجَعُوا بَعْدَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، فَنَهَاهُمْ، فَقَالُوا: نَرِيدُ بِذَلِكَ السَّنَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهَا بَدْعَةٌ، وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَقَالَ: هِيَ ضُجْعَةُ الشَّيْطَانِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمِنَ الْأُئِمَّةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْهُ، وَعَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

السادس: أنه خلاف الأولى، روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

السابع: أنه ليس مقصودًا لذاته، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة، إما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك، وهو محكي عن الشافعي كما مر، ثم إنه على قول من يراه سنة أو مستحبًا هل يحصل السنة بالاضطجاع على الشق الأيسر أيضًا، أما مع القدرة على ذلك، فالظاهر أنه لا يحصل به السنة، لعدم موافقته للأمر، وأما من كان به ضرر في الشق الأيمن لا يمكن معه الاضطجاع أو يمكن لكن مع مشقة، فهل يضطجع على اليسار أو يشير إلى الاضطجاع على الجانب الأيمن، لعجزه عن كماله، كما يفعل من عجز عن الركوع والسجود في الصلاة.

قَالَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ أَرِ أَصْحَابَنَا يَعْنِي الشَّافِعِيَّةَ فِيهِ نَصًّا، وَجَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ بِأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى الْاضْطِجَاعِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ وَلَا يَضْطَجِعُ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## 24 - بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ<sup>(1)</sup>

### 24 - بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ

(بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ) أي: ركعتي الفجر (وَلَمْ يَضْطَجِعْ) أشار

(1) قال الحافظ: قوله «باب من تحدث إلخ» أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب وحملوا الأمر بالركعة في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للتهجد، وبه جزم ابن العربي، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول: إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنة ولكنه كان يدأب ليلته فيستريح وفي إسناده راو لم يسم، وقيل: إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح وعلى هذا فلا اختصاص، ومن ثم قال الشافعي: تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشي وكلام وغيره، حكاه البيهقي، وقال النووي: المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة وقد قال أبو هريرة راوي الحديث: إن الفصل بالمشي إلى المسجد لا يكفي، وأفرط ابن حزم فقال: يجب على كل أحد وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح، ورده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال، والحق أنه تقوم به الحجة ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالأيمن ومن أطلق قال يختص ذلك بالقادر، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يومئ بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر لم أقف فيه على نقل إلا أن ابن حزم قال: يومئ ولا يضطجع على الأيسر أصلاً، وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد، وهو محكي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يحصب من فعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبه، وقولها: حدثني وإلا اضطجع ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها وإذا حدثها لم يضطجع، إلى هذا جنح المصنف في الترجمة وكذا ترجم له ابن خزيمة الرخصة: في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، ويعكر على ذلك ما وقع عند أحمد عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث: «كان يصلي من الليل فإذا فرغ من صلاته اضطجع فإن كنت يقظي تحدثت معي وإن كنت نائمة نام» فقد يقال إنه يضطجع على كل حال فإما أن يحدث وإما أن ينام، لكن المراد بقولها نام: اضطجع، وبينه ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ: فإن كنت يقظي تحدثت معي وإن كنت نائمة اضطجع، وقد تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه ﷺ وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً، انتهى مختصراً.

والجملة أن المشهور في ذلك أن للسلف في ذلك ستة مذاهب كما حكاه الشيخ في البذل عن العيني والشوكاني وغيرهما، والحق أن فيها أكثر من ستة مذاهب كما سترى، أما الستة =

المؤلف بهذه الترجمة إلى أن الاضطجاع بعد الركعتين لم يكن إلا للفصل بين

المشهورة كما في الأوجز فهي هكذا :

الأول : أنه سنة وهو مذهب الشافعي وأصحابه قال النووي في شرح مسلم : الصحيح الصواب أن الاضطجاع سنة.

الثاني : أنه مستحب وروي ذلك عن جماعة من الصحابة وفي المغني مستحب عند أحمد، وعنه أنه ليس بسنة لأن ابن مسعود أنكره.

الثالث : أنه واجب مفترض وهو قول ابن حزم فقال : من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على جنبه الأيمن وسواء ترك الضجعة عمدًا أو نسيانًا وسواء صلاها في وقتها أو صلاها قاضيًا لها.

الرابع : أنه بدعة، روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وروى ابن أبي شيبه عن ابن مسعود أنه قال : مما بال الرجل إذا صلى الركعتين يتمعك كما تتمعك الدابة والحمار إذا سلم فقد فصل، وروي عن ابن عمر أنه رأى رجلًا يضطجع فقال : احصبوه، وعن أبي مجلز قال : سألت ابن عمر عن ضجعة الرجل قبل صلاة الفجر قال : يتلعب بكم الشيطان، وعن ابن عمر أيضًا أنها بدعة، وكره ذلك جماعة من التابعين ومن الأئمة مالك بن أنس وحكاة القاضي عنه وعن جمهور العلماء.

الخامس : أنه خلاف الأولى روي عن الحسن.

والسادس : أنه ليس بمقصود وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفرض، حكى عن الشافعي وغيره، وجعل الشوكاني الأولين واحدًا وزاد القول السادس التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره، واختاره ابن العربي فقال : لا يضطجع بعد ركعتي الفجر لا انتظار الصلاة إلا أن يكون قام الليل فيضطجع استحسانًا لصلاة الفجر فلا بأس به، ويشهد لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة أنها كانت تقول : إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنة ولكنه كان يدأب ليلة فيستريح، انتهى ملخصًا ما في الأوجز، فهذه سبعة مذاهب، السابع منها ما جعله الشوكاني سادسًا، والثامن ما يظهر من كلام المشايخ السادة الصوفية أن اضطجاعه ﷺ كان لنزوله إلى الأرض بعد عروجه إلى الملكوتية ومناجاته ﷺ مع ربه عز وجل عند نزوله إلى السماء الدنيا كما أشار إليه المناوي في بحث مزاحه ﷺ إذ قال : قيل لسفيان بن عيينة المزاح محنة فقال : بل سنة لكن الشأن فيمن يحسنه ويضعه مواضعه فقد كان مزاح النبي ﷺ بمصلحة عامة أو تامة من نحو مؤانسة أو تألف لما كانوا عليه من تهيب الإقدام، فكان يمازح تخفيفًا عليهم لما ألقى عليه من المهابة سيما عقب التجليات السبحانية، ومن ثم كان لا يخرج إليهم بعد الفجر إلا بعد الاضطجاع بالأرض أو مكالمته بعض نسائه، إذ لو خرج إليهم عقب المناجاة الفردية والفيوض الرحمانية لما استطاع أحد منهم لقاءه، اهـ.

وقال القسطلاني في المواهب بعد ذكر ما ألقى عليه ﷺ من المهابة : فلولاً أنه ﷺ كان يباسطهم ويتواضع لهم ويؤنسهم لما قدر أحد منهم أن يقعد معه ولا أن يسمع كلامه عليه الصلاة والسلام لما رزقه الله تعالى من المهابة والجلالة، يبين ذلك ويوضحه ما روي أنه عليه الصلاة والسلام =

1161 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى سُنَّةَ الْفَجْرِ فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ .....

ركعتي الفجر، وبين الفريضة وأن الفصل أعم من أن يكون بالاضطجاع أو بالحديث، أو بالتحويل من مكان إلى مكان، كما تقدم، وفيه أيضًا إشارة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب، وحملوا الأمر الوارد في ذلك على الاستحباب.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة وفتح الحاء المهملة والكاف العبدى بسكون الموحدة النيسابوري، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ)، بفتح النون وسكون المعجمة، هو سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ)، هو ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى سُنَّةَ الْفَجْرِ) أي: ركعتي الفجر، (فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي)، ولا يعارضه ما في رواية أبي داود من طريق مالك، أن كلامه ﷺ لعائشة كان بعد فراغه من صلاة الليل، وقبل أن يصلي ركعتي الفجر، لأنه لا مانع من أن يكملهما قبل ركعتي الفجر وبعدهما، وأن بعض الرواة عن مالك اقتصر على هذا، وبعضهم على الآخر.

(وَإِلَّا)، أي: وإن لم أكن مستيقظة (اضْطَجَعَ) للراحة من تعب قيام الليل والنشاط لصلاة الصبح، فعلى هذا لا يستحب ذلك إلا للمتهدج، وبه جزم ابن العربي ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت تقول إن النَّبِيَّ ﷺ لم يضطجع لسنة، ولكنه كان يدأب ليلته فيستريح وفي إسناده راو لم يسم، وقيل: إن فائدة الاضطجاع الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح، فعلى

كان إذا فرغ من ركوع الفجر حدث عائشة إن كانت مستيقظة وإلا اضطجع بالأرض ثم خرج بعد ذلك إلى الصلاة، وما ذاك إلا أنه عليه الصلاة والسلام لو خرج على تلك الحالة التي كان عليها وما حصل له من القرب والتداني في مناجاته وسماع كلام ربه وغير ذلك من الأحوال التي بكل اللسان عن وصف بعضها لما استطاع بشر أن يلقاه ولا يباشره، فكان عليه الصلاة والسلام يتحدث مع عائشة أو جنس أصل الخلقة التي هي الأرض ثم يخرج إليهم، وما ذلك إلا رفقًا بهم «وكان بالمؤمنين رحيماً» قاله ابن الحاج في المدخل، اهـ.



حَتَّى يُؤْذَنَ بِالصَّلَاةِ<sup>(1)</sup>.

هذا لا اختصاص ومن ثمة قَالَ الشَّافِعِيُّ يتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشي أو كلام أو غيره، ثم إن ظاهره أنه كان إذا لم يضطجع حدثها، وإذا حدثها لم يضطجع، وإلى هذا جنح المؤلف في الترجمة، وكذا ترجم له ابن خزيمة الرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، ويعكر على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، عن أبي النضر في هذا الحديث، كان يصلي من الليل، فإذا فرغ من صلاته اضطجع، فإن كنت يقظي تحدث معي، وإن كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال، فيما أن يحدثها، وإما أن ينام، والله أعلم.

(حَتَّى يُؤْذَنَ)، بضم المثناة التحتية وتشديد الذال المعجمة على البناء للمفعول، وضبط في بعض النسخ بضم المثناة التحتية وإسكان الهمزة، وتخفيف الذال المعجمة على صيغة المجهول أيضًا، وفي رواية الكشميهني حتى نودي، من النداء (بِالصَّلَاةِ) واستدل به على استحباب الضجعة، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب، بل يدل تركه لها أحياناً على عدم الوجوب، كما تقدم، وفي الحديث أنه لا بأس بالكلام بعد ركعتي الفجر مع أهله وغيرهم من الكلام المباح، وهو قول الجمهور، وهو قول مالك والشافعي، وقد روى الدارقطني في غرائب مالك بإسناده إلى الوليد بن مسلم، قَالَ: كنت مع مالك بن أنس يتحدث بعد طلوع الفجر، وبعد ركعتي الفجر، ويفتي بأنه لا بأس بذلك، وقال ابن العربي: وليس في السكوت في ذلك الوقت فضل مآثور، وإنما ذلك بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وفي التوضيح اختلف السلف في الكلام بعد ركعتي الفجر، فقال نافع كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ربما يتكلم بعدهما، وعن الحسن وابن سيرين مثله، وكرهه الكوفيون، وكان مالك يتكلم في العلم بعد ركعتي الفجر، فإذا سلم من الصبح لم يتكلم مع أحد حتى يطلع الشمس، وقال مجاهد رأى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلاً يتكلم بعد ركعتي الفجر، فقال: إما أن تذكر الله، وإما أن تسكت، وعن سعيد بن جبير مثله، وقال إبراهيم: كانوا يكرهون الكلام بعدها، وهو قول عطاء، وذكر بعض العلماء أن

25 - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى<sup>(1)</sup>

الحكمة في كلامه ﷺ لعائشة وغيرها من نسائه رضي الله عنهن بعد ركعتي الفجر أن يقع الفصل بين النفل والفرض بكلام أو اضطجاع، ولذلك نهى الذي وصل بين صلاة الصبح وغيرها بقوله الصبح أربعاً، وكما جاء في الحديث الصحيح إذا صلى أحدكم الجمعة فلا يصلها بصلاة حتى يتكلم أو يخرج وكما نهى عن تقدم رمضان بصوم وعن تشييعه بصوم بتحريم صوم يوم العيد ليميز الفرض من النفل. فإن قيل: الفصل يحصل بخروجه من حجر نسائه إلى المسجد، فإنه كان يصلي ركعتي الفجر في بيته، وقد اكتفى في الفصل بين الجمعة والسنة بخروجه من المسجد، فينبغي أن يكتفي فيه أيضاً بخروجه من بيته إلى المسجد. فالجواب: أنه لما كانت حجر أزواجه شارة في المسجد لم ير الفصل بالخروج منها، بل فصل بالاضطجاع أو بالكلام، أو بهما جميعاً.

## 25 - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى

(باب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى) ركعتين ركعتين، يسلم من كل اثنتين،

(1) قال السندي: قوله «باب التطوع مثنى مثنى» أي: مطلقاً ليلاً أو نهاراً فقط وأما ليلاً فغني عن البيان أو قد بين سابقاً، قيل: لم يستدل على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاة الليل مثنى مثنى» بأن يستدل به على النهار بالقياس لأن القياس حينئذ يصير كالمعارض لمفهوم الحديث فإن مفهومه أن صلاة النهار ليست كذلك وإلا سقطت فائدة تخصيص الليل فلا يقبل القياس، ورد بأن ذلك لو لم يكن تخصيص الليل في الحديث لفائدة أخرى، وأما إذا كان لفائدة أخرى فلا مفهوم، وفائدة التخصيص هو أن الليل محل للوتر فيتوهم قياس صلاة الليل على الوتر فنص على الليل دفعاً لذلك القياس، وإذا ظهرت للتخصيص فائدة سوى المفهوم فلا مفهوم فيصح الاستدلال بالقياس.

قلت: هذا تطويل بلا طائل كثير، إذ يكفي لانتفاء المفهوم أن السؤال كان عن صلاة الليل فقط والتخصيص في الجواب إذا كان مبنياً على التخصيص في السؤال فلا مفهوم فافهم، اهـ. والمسألة خلافية شهيرة بسطت في الأوجز، وقد اختلط كلام الشراح ونقله المذاهب في ذكر مسالك الأئمة ههنا وذلك لأن ههنا مسألتين طالما اختلطت إحداهما بالأخرى في نقل المسالك:

الأولى: مسألة النهي عن التبرأ: اتفقت في ذلك الحنفية والمالكية في أنه لا يجوز التنفل بركعة واحدة عندهم، ويجوز التطوع بركعة عند الشافعية والحنابلة كما بسطت مسالكهم عن =

وَيُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وإطلاقه يتناول تطوع الليل والنهار، وفيه تفصيل المذاهب، وقد مر فيما قبل، ثم إن هذا الباب ثابت هنا في الفرع، وأصله وفي أكثر النسخ بعد باب: ما يقرأ في ركعتي الفجر، وعليه شرح الحافظ العسقلاني.

(وَيُذَكِّرُ ذَلِكَ)، وفي رواية قَالَ مُحَمَّدٌ يَرِيدُ الْبُخَارِيَّ نَفْسَهُ، ويذكر ذلك، أي: ما ذكر من التطوع مثنى مثنى، (عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ)، هم الصحابيون رضي الله عنهم، (وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ) أَبِي الشَّعْثَاءِ الْبَصْرِيِّ، (وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) هم التابعيون رحمهم الله، أما عمار، فقد روى عنه الطبراني في الكبير، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أوتر قبل أن تنام»، وصلاة الليل مثنى مثنى، وفي إسناده الربيع بن بدر، وهو ضعيف، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن همام، عن عمار بن ياسر، أنه دخل المسجد، فصلى ركعتين خفيفتين، وأما أبو ذر رضي الله عنه، فقد روى ابن أبي شيبة أيضًا

كتب فروعهم في الأوجز.

والثانية: مسألة الأفضل من ركعات التطوع: فالأفضل عند الشافعية والحنابلة مثنى مثنى في الليل والنهار ويجوز الزيادة عليهما، وأما عند المالكية وهو المتعين ويكره الزيادة عليهما، وأما عند الحنفية فالأفضل عند الإمام أبي حنيفة أربع أربع في الليل والنهار، وعند صاحبه في النهار أربع أربع، وفي الليل مثنى مثنى.

قال صاحب الهداية: ونوافل النهار إن شاء صلى بتسليمة ركعتين وإن شاء أربعًا ونكره الزيادة على ذلك، فأما نافلة الليل قال أبو حنيفة: إن صلى ثماني ركعات بتسليمة جاز وتكره الزيادة على ذلك، وقالوا: لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة، ودليل الكراهة أنه عليه السلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليمًا للجواز، والأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد مثنى مثنى وفي النهار أربع، وعند الشافعي فيهما مثنى مثنى، وعند أبي حنيفة فيهما أربع أربع، وللشافعي قوله عليه السلام: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ولهما الاعتبار بالتراويح، ولأبي حنيفة أنه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء أربعًا روتها عائشة، وكان يواظب على الأربع في الضحى والتراويح تؤدي بجماعة فیراعى فيها جهة التيسير، ومعنى ما رواه شفعًا لا وترًا والله أعلم، اهـ.

إذا عرفت ذلك فترجمته البخاري تحتل أن تكون بيانًا للأفضل فتكون موافقًا للشافعية مخالفًا للحنفية، وتحتل أن تكون نهيًا على الأقل من الركعتين فتكون موافقًا للحنفية مخالفًا لهم، وما أفاده الشيخ قدس سره مبني على مسلك الحنفية.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ مَا أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ أَرْضِنَا إِلَّا يُسَلَّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنَ النَّهَارِ.

من طريق مالك بن أوس عنه أنه دخل المسجد، فأتى سارية فصلى عندها ركعتين، وأما أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد روى عنه المؤلف فيما مضى في باب هل يصلي الإمام بمن حضر، قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ، الْحَدِيثُ، وَأَمَّا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ أَبُو الشَّعْثَاءِ الْبَصْرِيُّ، فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالْعَيْنِيُّ، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ، وَأَمَّا عَكْرَمَةُ، فَروى ابن أبي شيبَةَ عَنْ حَرَمِيِّ بْنِ عِمَارَةَ، عَنْ أَبِي خُلْدَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَكْرَمَةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، وَأَمَّا الزُّهْرِيُّ، فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَكَذَا الْعَيْنِيُّ، لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ مُوَصُولًا عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَوَى عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى».

(وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) ابْنُ قَيْسٍ أَبُو سَعِيدٍ (الْأَنْصَارِيُّ) الْبُخَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، قَاضِي الْمَدِينَةِ، سَمِعَ أَنَسًا بْنَ مَالِكٍ، وَرَوَى مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَقْدَمَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ الْعِرَاقِيُّ وَوَلَاهُ الْقَضَاءُ بِالْهَاشِمِيَّةِ، وَقِيلَ إِنَّهُ تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِبَغْدَادَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً.

(مَا أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ أَرْضِنَا)، أَرَادَ بِهَا الْمَدِينَةَ، وَمِنْ فَقَهَاءَ أَرْضَهُ الزُّهْرِيُّ، وَنَافِعٌ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الصَّادِقُ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَرْمَزٍ، وَآخَرُونَ.

(إِلَّا يُسَلَّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ)، بَتَاءُ التَّائِيثِ، أَيِ: رَكَعَتَيْنِ (مِنَ النَّهَارِ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مُوَصُولًا.

1162 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ .....

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ)، هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي)، بفتح الميم، أبو مُحَمَّد، مولى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي تهذيب الكمال، أن أبا الموالى اسمه زيد، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) ابن عبد الله، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاسْتِخَارَةَ)، أي: صلاة الاستخارة ودعائها، وهي طلب الخيرة على وزن العنبة، اسم من قولك اختاره الله، وفي النهاية أثار الله لك، أي: أعطاك ما هو خير لك، قَالَ: والخيرة بسكون الياء، الاسم منه، وأما بالفتح فهو الاسم من قولك اختاره الله، ومحمد ﷺ خيرة الله من خلقه، يقال بالفتح والسكون، وهي من باب الاستفعال، وهو في لسان العرب يطلق على معان مشهورة منها طلب الفعل، ومعنى أستخيرك أطلب منك الخير فيما هممت به، والخير هو كل معنى زاد نفعه على ضره.

(فِي الْأُمُورِ)، وزيد في رواية كلها جليلها وحقيرها، كثيرها وقليلها، ففيه أن المرء لا يحتقر الأمر الصغير، فيترك الاستخارة فيه، فرب امرئ يستخف بأمر صغير فيكون في الإقدام عليه ضرر عظيم، وكذا في تركه، ولذلك قَالَ ﷺ ليسأل أحدكم ربه حتى شسع نعله.

(كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ) اهتماماً بشأن الاستخارة وإيداناً بأنه متأكد مرغّب فيه، فإن قيل كان ينبغي أن يحب الاستخارة استدلالاً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن، كما استدلل بعضهم على وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن.

فالجواب: أن الذي يدل على وجوب التشهد هو الأمر بقوله فليقل التحيات لله لا التشبيه، فإن قيل هو مشترك الوجود، فإن فيه أيضًا أمرًا، وهو قوله: فليركع ركعتين، ثم ليقُل، فالجواب أن الأمر في هذا معلق بالشرط، وهو قوله: إذا هم أحدكم بالأمر، فإن قلت إن الأمر في ذلك أيضًا معلق بالشرط، وهو قوله: وإذا صلى أحدكم فليقل.

يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ.....»

فالجواب: أن التشهد جزء من الصلاة المفروضة، فيؤخذ الوجوب من قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فأما الاستخارة فيدل على عدم وجوبها الأحاديث الصحيحة الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس، فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن لا يكون الوتر ومع هذا هو واجب، بل المنقول عن أبي حنيفة أنه فرض، فالجواب أنه قد قامت الأدلة الدالة على وجوب الوتر، كما عرف في موضعه، وقد تقدم الكلام فيه في باب ما جاء في الوتر.

(يَقُولُ إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ) أي: قصد أمرًا مما لا يعلم وجه الصواب فيه، أما ما هو معروف خيره، كالعبادات وصنائع المعروف، فلا حاجة إلى الاستخارة فيه، نعم قد يستخار في الإتيان بالعبادة في وقت مخصوص كالحج مثلًا في هذه السنة، لاحتمال عدو أو فتنة، أو حصر عن الحج، وكذلك يحسن أن يستخار في النهي عن المنكر لشخص متمرد عات يخشى بنهيه حصول ضرر عظيم، عام أو خاص، وإن كان جاء في الحديث أن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، لكن إن خشي ضررًا عامًا للمسلمين، فلا ينكر، وإن خشي على نفسه فله الإنكار، ولكن يسقط الوجوب.

(فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ) أي: فليصل ركعتين ندبا في غير وقت كراهة، كذا قال النووي، وقد سبقه إلى ذلك الإمام الغزالي في الإحياء، وكذا عند الشافعية في الأصح، ويقرأ فيهما الكافرون وسورة الإخلاص، أو آية: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الفصص: 68].

واحترز بالركعتين عن الواحدة، فإنها لا تصح عندنا ولا تجزئ عند الشافعية، وأما إذا صلى أربعًا أو أكثر بتسليمة، فيحتمل أن يقال تجزئ لحديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المروي في صحيح ابن حبان وغيره، ثم صل ما كتب الله لك، فإنه دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر، وهذا هو موضع الترجمة.

(مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) بالتعريف، وفي رواية من غير فريضة، فلا يحصل سنة الاستخارة بوقوع الدعاء بعد فرض بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنهما

ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ،

يؤديان بكل صلاة والأظهر أن المراد الوجه الأكمل وهو أن تكون صلاته على حدة من غير فريضة أو سنة مؤكدة والله أعلم.

(ثُمَّ لِيَقُلِ)، بكسر اللام أو إسكانها، وذلك الأمر أيضًا للندب وفيه إشارة إلى أنه لا يضر تأخير دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل.

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ) أي: أطلب منك بيان ما هو خير لي (بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ)، أي: أطلب منك أن تجعل لي قدرة على ما هممت به.

(بِقُدْرَتِكَ)، والباء في بعلمك وبقدرتك للتعليل، أي: بأنك أعلم وأقدر، أو للاستعانة أي: مستعينًا بعلمك فإني لا أعلم فيم خير لي ومستعينًا بقدرتك فإني لا قدرة لي ولا حول ولا قوة إلا بك، أو للاستعطف، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [الفصل: 17]، أي: بحق علمك وقدرتك الشاملين.

(وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ)، أي: بعض فضلك العظيم، وفيه إشارة إلى أن كل ما أعطاه الله للعبد، فهو فضل منه، ليس لأحد عليه حق في نعمة، فكل ما يهب مبتدأ من عنده، لم يقابلها عوض فيما مضى، ولا يقابلها فيما يستقبل، فإن وفق للشكر والحمد فهو أيضًا نعمة منه وفضل يفتقر إلى حمد وشكر، هكذا إلى غير النهاية، ولله در من قال<sup>(1)</sup>:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة عليّ له في مثله يجب الشكر  
وكيف بلوغي الشكر إلا بفضلله وإن طالّت الأيام واتصل العمر  
إذا مس بالسراء عم سرورها وإن مس بالضراء أعقبها الأجر

بخلاف ما يعتقد المبتدعة المعتزلة من أنه يجب على الله تعالى أن يبتدئ العبد بالنعمة، والمعنى: أسألك من فضلك العظيم من غير تعلق بعمل وتوهم علم أو قدرة لي، (فإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ)، استأثرت بها، لا يعلمها غيرك، إلا من ارتضيته، والغيب كل ما غاب عن العيون، سواء كان محصلاً في القلوب أو لا، كذا في النهاية أي: وأنت على كل

اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - .....

شيء قدير فهو من باب الاكتفاء أو الظهور، والمعنى: أنا أطلب منك فيما يستقبل ما لا يعلمه إلا أنت، فهب لي منه ما ترى أنه خير لي في ديني ومعاشي وعاجل أمري، وآجله، وفيه دليل على أن العبد لا قدرة له إلا مع الفعل، لا قبله، كما يقول القدرية، وقال ابن بطال القدرة من صفات الذات، وهي والقوة بمعنى واحد فالباري تعالى لم يزل قادرًا قويًا، ذا قدرة وقوة، قَالَ: وذكر الأشعري أن القدرة والقوة والاستطاعة بمعنى ولا يجوز أن يوصف بأنه مستطيع على طريقة التسمية بناء على أن أسماء الله تعالى توقيفية، وما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا﴾ [المائدة: 112]، فهو إنما خبر عنهم، ولا يقتضي ثبوته صفة له تعالى.

(اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ)، قيل معناه أنك تعلم، فأوقع الكلام موقع الشك على معنى التفويض إليه، والرضا بعلمه فيه، وهذا النوع يسميه علماء البلاغة تجاهل العارف، ومزج الشك باليقين، هذا وقال المولى علي القاري لا خفاء في أنه غير مناسب للترديد الذي بنى أمره على معرفة الله تعالى، وجهل العبد به، فالظاهر أن الشك بالنظر إلى المستخير لأنه ليس بمتيقن عنده، بل هو متردد في أن علمه سبحانه هل تعلق بكون هذا الأمر خيرًا أو شرًا لا في أصل العلم، لأنه المعلوم بالضرورة من الدين.

(أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ)، أي: الأمر المتردد فيه من جهة كونه خيرًا أو شرًا، كالسفر والنكاح، ونحوهما، ويسميه المستخير في أثناء دعائه.

(خَيْرٌ لِي فِي دِينِي)، قدمه لأنه أهم المهمات وأتم المرادات وأقصى الغايات.

(وَمَعَاشِي)، يحتمل أن يكون المراد به الحياة وأن يكون ما يعاش فيه وفي الصحاح العيش الحياة، وقد عاش الرجل معاشًا ومعيشًا، وكل واحد منهما يصلح أن يكون مصدرًا وأن يكون اسمًا، مثل معاب ومعيب.

(وَعَاقِبَةِ أَمْرِي)، أي: عند مماتي وخاتمتي، (أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي)، أي: أمري العاجل، وهو أمر الدنيا، (وَآجِلِهِ)، أي: أمري الآجل، أي: المتأخر من



فَأَقْدَرُهُ لِي

أمر الآخرة شك من الراوي في أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: معاشي وعاقبة أمري، أو قَالَ عاجل أمري وآجله، وقيل في أنه ﷺ قَالَ: «عاقبة أمري»، أو قَالَ بدله: «عاجل أمري وآجله»، ويحتمل أن يكون الشك في أنه ﷺ قَالَ: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري»، أو قَالَ بدل الألفاظ الثلاثة: «في عاجل أمري وآجله»، وربما يؤيده إعادة في قوله أو قَالَ: «في عاجل أمري وآجله»، على ما في بعض النسخ، وعاجل الأمر يشمل الديني والدنيوي والآجل يشملهما والعاقبة كذا قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِي. فليتأمل.

قالوا: إن الخير أربعة أقسام، خير يكون للعبد في دينه دون دنياه، وخير يكون له في دنياه فقط، وهو حظ قليل حقير، وخير يكون له في العاجل دون الآجل، وبالعكس، وهو أولى، والجميع هو الأفضل، فالذي ينبغي للعبد أن يسأل ذلك كله، ومن دعاء النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ دِينِي الَّذِي هُوَ عَصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَالْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، فهذا ربما يؤيد الاحتمال الثاني، أعني: أن الشك في أنه ﷺ قَالَ: «عاقبة أمري»، أو قَالَ بدله: «عاجل أمري وآجله»، وعلى كل حال، فلا شك أن كلمة أو في الحديث ليس من كلام النبوة، وإنما استفيد التخيير في القول من وقوع الشك من الراوي في التعبير.

(فَأَقْدَرُهُ لِي)، بوصل الهمزة وضم الدال، أي: اقض لي به، وهيئه كذا في النهاية، وقيل بكسر الدال أو ضمها، وهو المفهوم من القاموس، حيث قَالَ القدر محركة القضاء والحكم، وقدر الله ذلك عليه يقدره، ويقدره قَدْرًا وَقَدْرًا وقدره عليه أولى، انتهى، وقيل معناه اجعله مقدورًا لي، وأدخله تحت قدرتي، وقال ابن المعلي في منسكه، قَالَ شهاب الدين القرافي في كتابه القواعد من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئناف المشيئة، كمن يقول اقدر لي الخير، لأن الدعاء بوضعه اللغوي، إنما يتناول المستقبل دون الماضي، لأنه طلب والطلب في الماضي محال، فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله تعالى في المستقبل من الزمان، والله تعالى يستحيل عليه استئناف التقدير، بل وقع جميعه في الأزل، فيكون هذا الدعاء يقتضي مذهب من يرى أنه لا قضاء، وأن

وَيَسِّرُهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَافْذُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي .....

الأمر آنف، كما خرجهُ مسلم عن الخوارج، وذلك فسق بالإجماع، فحينئذ يكون المراد بالتقدير ههنا هو التيسير مجازاً، فالداعي إذا أراد هذا المجاز جاز، وإنما يحرم عند عدم النية، أو يقال إنما يحرم إذا أراد تغيير التقدير أو استثنائه لا عند عدم النية، إذ قد ورد هذا الدعاء في السنة، وقد يقال معناه فأظهر تقديرك إياه لي، وبين لي وجه الصواب فيه، ولا يبعد أن يكون مثل هذا الأمر معلّقاً بدعاء العبد، فيقع على مقتضاه، فإن القدر جزئيات لكليات القضاء أو بالعكس، على خلاف فيه، كما حقق في زيادة العمر، ورد القضاء بالدعاء، وفي قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: 39].

(وَيَسِّرُهُ لِي)، أي: سهله لي ووفقني له، وعلى تقدير أن يكون المراد من التقدير هو التيسير، فيكون قوله: ويسره لي عطفاً تفسيراً لقوله: «فاقدره لي».

(ثُمَّ بَارِكْ)، أي: أوقع البركة (لي فيه)، يعني: أدمه وضاعفه، (وَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، أَوْ قَالَ) شك من الراوي أيضاً، (فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْهُ)، أي: ادفع ذلك الأمر (عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ)، أي: لا تعلق بالي به، وبطلبه، ومن دعاء بعض العارفين اللهم لا تتعب بدني في طلب ما لم تقدره لي، ولم يكتف بقوله فاصرفه عني، لأنه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر، ولا يصرف قلبه عنه، بل يبقى متطلعاً متشوقاً إلى حصوله، فلا يطيب له خاطره، وكذا لم يكتف بقوله واصرفني عنه، لأنه ربما يصرف الله المستخير عن ذلك الأمر بأن ينقطع طلبه له، وذلك الأمر الذي ليس فيه خيره يطلبه، فربما أدركه، فإذا صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك أكمل، ولذلك قَالَ في آخره.

(وَافْذُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ)، أي: وجد الخير، (ثُمَّ أَرْضِنِي) به، بهمة قطع من الإرضاء، وفي نسخة: ثم رضني به من الترضية، وهما بمعنى واحد، أي: اجعلني راضياً به، وإنما قَالَ ذلك لأنه إذا قدر له الخير ولم يرض به كان

- قَالَ - وَتُسَمَّى حَاجَتُهُ<sup>(1)</sup>.

منكد العيش، آثماً بعدم رضاه بما قدره الله له، مع كونه خيراً له والرضا سكون النفس إلى القدر والقضاء.

(قَالَ) ﷺ: (وَتُسَمَّى حَاجَتُهُ)، أي: في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكنية

(1) طرفاه 6382، 7390 - تحفة 3055.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على الحض على الاستخارة المذكورة في الحديث. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله: (في الأمور) هل هو على عمومه أو هو عام والمراد به الخصوص محتمل لكن الأظهر أنه عام والمراد به الخصوص بدليل أن الواجبات مطلوبة فإن أتى بها وإلا عوقب تاركها فلا يستخار فيما هو العذاب على تركها والمحرمات أيضاً ممنوع فعلها والعذاب معلق على فعلها وما العذاب معلق على فعله فلا استخارة فيه فالذي تكون فيه الاستخارة أمران إما نوع المباحات وهو ما إذا أراد الشخص أن يعمل أحد مباحين ولا يعرف أيهما خير له جازت له الاستخارة ليرشده من يعلم الأمور وعواقبها على ما هو الأصح في حقه. وإما نوع المندوبات وهو أن يخطر لأحد أن يفعل أحد المندوبات ولا يعرف أيهما خير له فيستخير وأما نوع المكروه فمكروه أن يستخار فيه فعلى هذا هو لفظ عام والمراد به للخصوص كما ذكرنا وهذا هو في اللسان كثير وقوله: «كما يعلمنا السورة من القرآن» احتمال أن يكون الشبه من جهة حفظ حروفه وترتيبها ولا يبدل منها شيء بشيء كما هو القرآن يقرأ بالفاء والواو لأن العلماء لم يختلفوا أن القرآن لا ينقل ولا يتلى إلا على وضعه بالفاء والواو واختلفوا في نقل الحديث فقل هو مثل القرآن وقيل يجوز أن ينقل بالمعنى إذا فهم فيكون مراده عليه السلام بهذا الحديث أن حكمه حكم القرآن لا يغير عن وضعه واحتمل أن يكون أراد منع الزيادة على تلك الألفاظ والنقص منها واحتمل أن يكون الشبه في عدم الفرضية لأن السورة ما عدا أم القرآن تعليمها من طريق المندوب لأن ما في القرآن فرض تعلمه إلا أم القرآن عند من يرى أنها فرض في الصلاة وأم القرآن وإن كان يطلق عليها مقتضى اللغة سورة من القرآن فقد غلب عليها اسمها المختص بها حتى إنه إذا أراد أحد أن ينص عليها ولا يسميها بهذا الاسم لا يفهم عنه وهي قد غلب عليها هذا الاسم ونحوه من الأسماء التي غلب عليها أيضاً كما غلب اسم الثريا عليها وإن كانت من جملة النجوم. واحتمل أن يكون الشبه من طريق الاهتمام بها والتحقيق ببركتها والاحترام لها واحتمل أن يكون الشبه من كونها بوحى من الله تعالى كما أن السورة من الله ليس من عنده عليه السلام واحتمل أن يكون الشبه في التدريس لها والمحافظة عليها والمعاهدة لذلك بما أخبر عليه السلام عن حامل القرآن أنه مثل صاحب الإبل المعقلة إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت واحتمل مجموع ما وجهناه وأكثر. وقوله: (إذا هم أحدكم بالأمر) هنا بحث قوله إذا هم هل هي على وضعها عند أهل الخواطر أو توسعة في المخاطبة فيريد بهم النية احتمال والأظهر والله أعلم أن تكون على بابها ونحن الآن نبين ما ذكره أهل الخواطر وحينئذ نبين لم كان ما ذكرنا هو الظاهر فأما الخواطر عندهم فهي سنة وإن كان قد ذكرناها في أول الكتاب لكن لبعدها احتاج =

عنها، بقوله هذا الأمر، وفي الحديث الاعتراف بأن العلم لله تعالى، كذا القدرة،

الموضع لها فنذكر منها قدر ما تبين به الفائدة في الترجيح الذي ذكرنا فأولها المهمة ثم اللمة ثم الخطرة وهذه الثلاثة عندهم غير مأخوذ بها ثم نية ثم إرادة ثم عزيمة وهذه الثلاثة عندهم مأخوذة بها وبعضها أشد من بعض فيكون فائدة ترجيح المهمة أن يكون الحديث على بابيه لأنه أول ما يخطر له الخاطر وليس له فيه تلك الرغبة القوية فيستخير عند ذلك فيبين له بعد الاستخارة بتوفيق الله الأرجح وإنما قلنا ذلك لأنه إذا تمكن الأمر عنده حتى صار له فيه نية وإرادة فقد حصل له إليه مثل وحب وقد قال ﷺ: «حبك الشيء يعمي ويصم». فهذا لا يظهر له وجه إلا رشد لميله للذي عزم عليه. ولوجه آخر أيضاً لأن فيه إظهاراً لحقيقة العبودية فأول شيء يرد عليه في ذلك لجوؤه بسببه إلى مولاه فلحزمة هذا المقام يُلطف به لأنه عند أهل العلامات أعلى المقامات.

واحتمل أن تكون المهمة بمعنى النية ويكون وجه الفقه فيه أن النفس لا تخلو من الخطرات وأكثرها لا تثبت ولا يعمل عليها فلا يستخير إلا على شيء ينويه ويعزم عليه لئلا يستخير في أمر لا يعبأ به فيكون فيه سوء أدب وعلى هذا التعليل يرجح الثاني الأول ويكون فيه معنى ما من وقوله: (كما يعلمنا السور من القرآن) لأن القرآن لا يقرأ إلا بجمع القلب عليه كما قال ﷺ: «اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفت فقوموا عنه». وقوله عليه السلام: «فليركع ركعتين من غير الفريضة» هنا بحث قد جاء عنه ﷺ أدعية كثيرة ولم يشترط فيها صلاة وهنا جعل من شرطها صلاة تختص بها فهل هذا تعبد لا يعقل له معنى أو له معنى معقول فإن قلنا بأنه تعبد فلا بحث. وإن قلنا بأنه معقول المعنى فنحتاج إذا إلى بيان الحكمة في ذلك وهذا هو الأظهر أن يكون لحكمة إذ بالقطع لا يفعل الشارع شيئاً من الأشياء إلا لحكمة فنقول والله أعلم إن الحكمة هنا هي أنه لما أن كان هذا الدعاء من أكبر الأشياء إذ أنه عليه السلام أراد به الجمع بين صلاح الدين والدنيا والآخرة فطالب هذه الحاجة يحتاج إلى قرع باب الملك بأدب وحال يناسب ما يطلب ولا شيء أرفع مما يقرع به باب المولى من الصلاة لما فيها من الجمع بين التعظيم لله سبحانه والثناء عليه والافتقار إليه حالاً ومقالاً وذكره عز وجل وتلاوة كتابه الذي به مفاتيح الخير من الشفاء والهدى والرحمة وغير ذلك مما هو فيه منصوص. ويرتّب على ذلك من وجوه الحكمة أن يكون طلب الأشياء بواسطة وإلا بحسب ما يقتضيه نسبة مطلبه وقد مضى بين الناس في بعض أمثالهم ما يشبه هذا وهو قولهم من نصب إلى وزه أخذ وزه من نصب إلى عصفور أخذ عصفوراً معناه أن الشبكة التي تحبس الوز لا تحبس العصفور والتي تحبس العصفور لا تحبس الوز فقد ظهر بينهما مناسبة ما من طريق الحكمة لأن مقدمات الأشياء على اختلافها كل على ما يليق بها فهذا هو وضع الحكمة.

وقوله عليه السلام: (ثم هنا دالة على انتقال الفاعل من حال الصلاة عند تمامها إلى حال الدعاء لأنها تدل عليه السلام المهمة وقوله عليه السلام: (اللهم) هذه اللفظة من أرفع ما يستفتح به الدعاء وقد ذكرنا هذا فيما تقدم بما عليه السلام فيه وقوله: «إني أستخيرك بعلمك» معناه أن تنظر لي أنت الخيرة بعلمك الذي أحاط بجميع الأشياء لا بعلمي أنا القاصر عن جميع الأشياء وقوله: «وأستقدرك بقدرتك» أي: أطلب منك أن تقدره أنت لي بقدرتك =

وليس للعبد من ذلك شيء إلا ما خلق له، فكأنه قال: يا رب تقدر أنت قبل أن

=  
الذي لا تعجز عن شيء من الأشياء لا بقدرتي أنا العاجزة عن جميع الأشياء وقوله: (وأسالك من فضلك العظيم) أي: ما سألتك إنما أسأله من فضلك فإنه لا حق واجب عليك فما تفضلت به في مسألتني هذه أو في غيرها فإنما هو من فضلك العظيم والعظيم صفة لفضله عز وجل ولجميع صفاته ولذاته الجليلة وقوله: (فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم) رجع هنا إلى ما أبدناه أولاً بمقتضى قوة الكلام الذي أبداه لنا والفائدة في إبدائه لنا لأن الغالب من الناس عدم فهم ما تقتضيه قوة الكلام لأنه لا يعرف فمن لا يعرفه فلا يحصل له بتلك الألفاظ ذلك التنازل المقصود منه النفس فتسقط فائدة كبرى من الأمر وقد تكون هي أقوى الأسباب في النجاح فأعاده ﷺ لهذه الحكمة وقوله: (وأنت علام الغيوب) هذا زيادة في الثناء على المولى الكريم كأنه بقوة الكلام يقول وإن كنت تعلم الغيب في مسألتني ليس علمك بالغيب فيها بحكم الوفاق ولا لعل من العلل بل إنك أنت علام جميع الغيوب على حد الكمال والجلال وزيادة الثناء على المولى من أنجح الوسائل فهذا هو حقيقة الافتقار والاضطرار وهو الحق الذي لم يبق لنفسه من الدعوى شيئاً ورد الأمر إلى من هو أهله وهو له حق وقوله ثم قال (اللهم) إنما أعاد هذه اللفظة لما فيها من الخير والرغبة وقوله: (إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني) إنما قدم الدين لأنه الأهم في جميع الأمور فإنه إذا سلم الدين فالخير حاصل تعب صاحبه أو لم يتعب وإذا اختل الدين فلا خير بعده وقوله: (ومعاشي) أي: في عيشي في هذه الدار وقوله: «وعاقبة أمري» أي: في آخرتي وقوله: (أو قال في عاجل أمري وآجله) الشك هنا من الراوي والمعنى واحد وإنما قال هذا لما كان فيه وفي جميع الصحابة رضوان الله عليهم من التحري في النقل والصدق وقوله: (فاقدر لي) مأخوذ من القدر وقوله: (ويسره لي) ثم بارك لي فيه) مأخوذ من التيسير مخافة إن ترك في ذلك لنفسه وإن قدر له به فيتعب في تحصيله وقوله ثم يقول: «وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري» أو قال: «في عاجل أمري وآجله» الكلام عليه كالكلام على الذي قبله لكن هنا بحث وهو أنا رأينا أن كل من لازم قوله طلب الخير وقضى له به لا يكون فيه شر فما فائدة إعادة قوله وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني إلى تمام الكلام فنقول فائدة الإعادة لوجهين: أحدهما: ما ذكرناه أولاً وهو أن ما كان يدل بقوة الكلام إعادة نصا للعللة التي ذكرنا، والوجه الآخر: مختلف فيه هل الأمر بالشيء نهى عن ضده أو ليس ووجه ثالث: وهو الإبلاغ في تحسين الحالة وقوله: «فاصرفه عني واصرفني عنه» البحث هنا كالبحث فيما تقدم أنفاً «واقدر لي الخير حيث كان» هذه إشارة إلى تمام قدرة القادر وهو إبلاغ في التنزيه لأن قدرته جل جلاله البعيد والقريب عنده على حالة سواء والإيمان به واجب ومن الدليل على ذلك ما نصّ عز وجل في كتابه في قصة عرض بلقيس الذي أتى به لسليمان عليه السلام لما دعا الذي عنده علم من الكتاب في لمحة البصر وكان من البعد حيث كان ومن الدليل على ذلك من طريق العقل أنه لو عجزت قدرته عز وجل عن ممكن مما صحّ له الكمال والكمال لا بد من وصفه عز وجل به فلا يعجز إذاً عن شيء =

تخلق في القدرة، ومع خلقها وبعد خلقها، وأنت القادر على الحقيقة في الأحوال كلها، وكذلك في العلم، وفيه أيضًا أنه يجب على المؤمن رد الأمور كلها إلى الله تعالى، وصرف أزمتهإ إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وأن لا يروم شيئًا من دقيق الأمور وجليلها حتى يسأل الله تعالى فيه أن يحمله على الخير، ويصرف عنه الشر، إذعائًا بالافتقار إليه في كل أمره، والتزامًا لذلة العبودية له، وتبركًا باتباع سنة سيد المرسلين في الاستخارة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216]، وفيه أيضًا رد على

= من الأشياء وقوله: (ثم ارضني) أي: ارضني به لأنه إذا قضى له ما فيه الخير ولم يرض فقد تنقص ومن تنقص حاله ما كملت له عافية فهذا من كمال العافية أيضًا، وقد ذكر أهل الصوفية أنه من استخار في شيء ففضى له فيه قضاء ولم يرض فإنه عندهم من الكبائر الذي تجب منه التوبة والاقلاع لأنه من سواء الأدب وما قالوه ليس بخفي لأنه لما رجع هذا البعيد المسكين إلى هذا المولى الجليل ورغب منه أن ينظر له بنظرة فكيف لا يرضى. فهذه صفة تشبه النفاق بل هو النفاق نفسه لأنه أظهر الفقر والافتقار والتسليم ثم أبطن ضد ذلك فأين هذا الحال من قوله أستخيرك بعلمك على ما بيناه أو لا وقد ورد في الحديث ما معناه أنه عز وجل يقول: ما غضبت غضبًا أشد من غضبي على ما استخارني في أمره ففضيت له فيه قضاء كرهه أو كما قال وهنا بحث لم سميت الحاجة وهو عز وجل يعلمها لأنها من جملة الغيوب فالبحث هنا كالبحث في قوله: (وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرّ لي) لكن هذا زيادة لأنه قد يكون في إيمان بعض العوام ضعف فيلحقه الشك هل يعلم أم لا وإن كان جهل بعض العوام ببعض الصفات لا يخرجهم من دائرة الإيمان على ما أجمع عليه أهل السنة لكن لما كان هذا الموضوع من المواضع التي لا يمكن فيها إلا الإيمان الجازم من أجل قضاء الحاجة أتى ﷺ بما يحقق الإيمان أي: هو الأصل في هذه الفائدة لأنه فرق بين البقاء في دائرة الإيمان وقضاء الحاجة لأنه قد يكون في دائرة الإيمان ولا تقضى له حاجة إلا أن يأتي الله بمن يشفع له ولأن دعاءه هو الشفيع له فإذا كان إيمانه ناقصًا لم ينفعه فهذا أقوى دليل لأهل الصوفية الذين يرون وبدوام الفقر والافتقار والتخلي في كل الأنفاس إذ بفقر ساعة يستفيد هذه الفائدة فما بالك به إذا كان دائمًا وقد كان بعض أهل هذا الشأن إذا وقعت لبعض الفقراء حاجة فليجأ فيها إلى الله فيفضل عليه بقضائها فيقول له: يا سيدي ما أجل اللجأ إلى الله فكان جوابه رحمه الله أن يقول لم تحيدوا عنه حتى تحتاجوا الرجوع إليه فانظر عباراتهم كيف تخرج مع أصول الشريعة على حدّ سواء وإن كان بعضهم لا يعرف القاعدة في ذلك الموضوع لأن النبي ﷺ قد قال: من رزق من باب فليلزمه فإذا رأى أن الخير كله في الرجوع إلي فلا يحد عنه حتى يحتاج أن يرجع إليه كما ذكر هذا السيد سواء وقد قال عليه السلام كناية عن مولانا جلّ جلاله: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطته ما أعطي السائلين» فانظر بعين بصيرتك بباب من يقف وأي جهة تقصد.

القدرة الذين زعموا أن الله لا يخلق الشر تعالى الله عما يفترون، فقد بان في هذا الحديث أن الله تعالى هو المالك للشر والخالق له، وهو المدعو لصرفه عن العبد ولا يقدر العبد على اختراعه دون أن يقدر الله عليه، وفي الجامع الصغير برواية الترمذي والحاكم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من سعادة ابن آدم استخارته الله ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله له، ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله، ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضى الله له.

وفي الجامع أيضًا: ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد، رواه الطبراني في الأوسط، عن أنس رضي الله عنه، وقال بعض الحكماء من أعطي أربعاً لم يمنع أربعاً، من أعطي الشكر لم يمنع المزيد، ومن أعطي التوبة لم يمنع القبول، ومن أعطي الاستخارة لم يمنع الخير، ومن أعطي المشورة لم يمنع الصواب، ثم الاستخارة المختصرة ما ورد في حديث اللهم خر لي واختر لي ولا تكن لي إلى اختياري، أخرجه الترمذي في الدعوات عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أمراً، قال: «اللهم خر لي واختر لي»، وقال غريب لا نعرفه، إلا من حديث زنف بن عبد الله، وهو ضعيف عند أهل الحديث.

ونقل عن شيخ الإسلام خواجه عبد الله الأنصاري، ويقال له نديم الباري هذه الاستخارة المنظومة:

يا خائراً لعبيده لا تترك أحد سدى  
خر لي إليك طريقه بيديك أسباب الهدى<sup>(1)</sup>  
وهل يستحب تكرار الاستخارة في الأمر الواحد، إذا لم يظهر له وجه الصواب في الفعل أو الترك، ولم ينشرح صدره، قيل: بلى يستحب تكرار الصلاة والدعاء لذلك، وقد ورد في حديث تكرار الاستخارة سبعاً في عمل اليوم والليل للنسائي من رواية إبراهيم بن البراء، قال: حدثني أبي عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات، ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك، فإن الخير فيه»، قال النووي في الأذكار إسناده

(1) ذكره المولى علي القاري في شرح الحصن.

1163 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رُبَيْعٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

1164 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ .....

غريب، وفيه: من لا أعرفهم، قَالَ الشيخ زين الدين العراقي كلهم معروفون، ولكن بعضهم معروف بالضعف الشديد، وهو إِبْرَاهِيمُ بن البراء والبراء هو ابن النضر بن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ذكره في الضعفاء العقيلي وابن حبان وابن عدي والأزدي، قَالَ العقيلي يحدث عن الثقات بالبواطيل.

وقال ابن حبان: شيخ كان يدور بالشام، يحدث عن الثقات بالموضوعات، لا يجوز ذكره إلا على مثل القدر فيه، وقال ابن عدي ضعيف جداً، حدث بالبواطيل، فعلى هذا فالحديث ساقط، لا حجة فيه.

نعم، قد يستدل للتكرار بأن النَّبِيَّ ﷺ كان إذا دعا دعا ثلاثاً، ورجال إسناد حديث الباب ما بين بلخي، ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في التوحيد والدعوات أيضاً، وأخرجه أبو داود في الصلاة، وكذا الترمذي، وابن ماجه فيه، والنسائي في النكاح، وفي النعوت، وفي اليوم والليلة.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ)، أي: ابن بشر بن فرقد التميمي الحنظلي البلخي، وقد تقدم في باب إثم من كذب على النَّبِيِّ ﷺ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ) ابن أبي هند المدني، مات سنة سبع وأربعين ومائة، (عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ)، بضم السين وفتح اللام (الزُّرْقِيُّ) بضم الزاي، وفتح الراء، وبالقاف، أنه (سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ) الحارث (ابْنَ رُبَيْعٍ) بكسر الراء، وإسكان الموحدة وبالنسبة (الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ) وفي رواية الكشميهني المجلس، (فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ) تحية المسجد ندباً، وقد سبق هذا الحديث في باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين في أوائل كتاب الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ



إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ<sup>(1)</sup>.

1165 - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ<sup>(2)</sup>.

إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ)، زيد بن سهل الأنصاري، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لما دعتة مليكة جدة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لطعام صنعت له، فأكل منه، ثم قَالَ: قوموا فلاصِلْ لكم، قَالَ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فقممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، فنضحت به ماء، فقام رسول الله ﷺ، ووصفت أنا واليتيم والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ (رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ)، وقد تقدم الحديث في باب الصلاة على الحصير.

(حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ)، بضم الموحدة، وفي رواية ثبت لفظ: يَحْيَى، (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)، هو ابن سعد، إمام مصر، (عَنْ عُقَيْلٍ)، بضم العين، ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالافراد (سَالِمٌ عَنْ) أبيه (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) وقد تقدم حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها، قَالَ: نا عبد الله بن يوسف، قَالَ: أنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين في بيته، وبعد العشاء ركعتين، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيصلي ركعتين، فانظر التفاوت بينهما في المتن والإسناد.

(1) أطرافه 380، 727، 860، 871، 874 - تحفة 209 - 71/2.

(2) أطرافه 937، 1172، 1180 - تحفة 6883.

1166 - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - أَوْ قَدْ خَرَجَ - فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

1167 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَكِّيُّ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكُعْبَةَ قَالَ فَأَقْبَلْتُ فَأَجَدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَا عِنْدَ الْبَابِ .....

(حَدَّثَنَا آدَمُ)، هو ابن أبي إياس، (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ)، أي: ابن الحجاج، (أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَهُوَ يَخْطُبُ)، يوم الجمعة (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، أَوْ قَدْ خَرَجَ) أي: المنبر، (فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ) ندبًا، وقد تقدم حديث جابر رضي الله عنه في كتاب الجمعة في باب من جاء والإمام يخطب، وقد تقدم أيضًا أن ذلك كان سنة قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضًا في الخطبة، لأنها شرط صلاة الجمعة، أو شرطها.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَكِّيُّ) المخزومي، وسقط في رواية لفظ ابن سليمان المكي، وقد سبق في باب: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125] مع شرح الحديث المذكور في أول الصلاة.

(سَمِعْتُ مُجَاهِدًا) الإمام المفسر (يَقُولُ أُتِيَ)، بضم الهمزة على البناء للمفعول من الإتيان (ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أي: أتاه رجل (فِي مَنْزِلِهِ) بمكة (فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ قَالَ فَأَقْبَلْتُ فَأَجِدُ) على صيغة المتكلم وحده من المضارع، وكان القياس أن يقول فوجدت، لكن عدل عند استحضاراً لصورة الوجدان، وحكاية عنها.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ) مِنَ الْكَعْبَةِ، (وَأَجِدُ) هَذَا كَسَابِقَهُ (بِلَالًا)، مُؤَذِّنُهُ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عِنْدَ الْبَابِ)، وَفِي رِوَايَةٍ عَلَى الْبَابِ، أَيِ: بَابِ الْكَعْبَةِ، حَالُ

قَائِمًا فَقُلْتُ يَا بِلَالُ، صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ فَأَيْنَ قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ. ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرَكَعَتَيْ الضُّحَى. وَقَالَ عِثْبَانُ غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا امْتَدَّ النَّهَارُ وَصَفَقْنَا وَرَأَاهُ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ<sup>(1)</sup>.

كونه (قَائِمًا فَقُلْتُ يَا بِلَالُ، صَلَّى)، بحذف همزة الاستفهام المنوية، وفي رواية الكشميهني: أصلي، بإثباتها.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ نَعَمْ)، صلى فيها.

(قُلْتُ فَأَيْنَ) صلى فيها، (قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ) بضم الهمزة والطاء. (ثُمَّ خَرَجَ) من الكعبة، (فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ) أي: مواجه بابها، وقوله: ثم خرج إلخ، يحتمل أن يكون من تمتة كلام بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زيادة على الجواب، وأن يكون كلام ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبُخَارِيُّ وقد سقط ذلك في رواية، (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرَكَعَتَيْ الضُّحَى)، هذا قطعة من حديث سيذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في باب صلاة الضحى في الحضر، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر، وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(وَقَالَ عِثْبَانُ) ابن مالك بكسر العين وسكون المثناة الفوقية (غَدَا عَلَيَّ)، بتشديد الياء على أنه ياء المتكلم (رَسُولُ اللَّهِ) ويروى النَّبِيُّ ﷺ (وَأَبُو بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(بَعْدَ مَا امْتَدَّ النَّهَارُ وَصَفَقْنَا وَرَأَاهُ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ) وهذا أيضًا قطعة من حديث وصله المؤلف فيما تقدم في باب المساجد في البيوت مطولاً، وذكره أيضًا مطولاً في باب صلاة النوافل جماعة، وسيأتي الكلام فيه مستقصى إن شاء الله تعالى عن قريب.

(1) أطرافه 397، 468، 504، 505، 506، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400 - تحفة 7400، 2037.

## 26 - بَابُ الْحَدِيثِ يَغْنِي بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ

1168 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي

أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ومَرَادُ الْمُصَنِّفِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ النُّطُوعَ فِي النَّهَارِ يَكُونُ أَرْبَعًا مَوْصُولَةً وَاخْتَارَ الْجُمْهُورُ التَّسْلِيمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ يَخِيرُ فِي صَلَاةِ النَّهَارِ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ، وَكَرَهُوا الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُتْرِ حِكَايَةُ اسْتِدْلَالِ مَنْ اسْتَدَلَ بِقَوْلِهِ صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنَى عَلَى أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّمَا خَصَّ اللَّيْلَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ فِيهِ الْوُتْرَ، لِثَلَا يُقَاسُ عَلَى الْوُتْرِ غَيْرُهُ، فَيَنْتَقِلُ الْمُصَلِّي بِاللَّيْلِ أَوْتَارًا، فَيَبِينُ أَنَّ الْوُتْرَ لَا يَعَادُ، وَأَنَّ بَقِيَّةَ صَلَاةِ اللَّيْلِ مِثْنَى، وَإِذَا ظَهَرَتْ فَائِدَةُ تَخْصِصِ اللَّيْلِ صَارَ حَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّ صَلَاةَ النَّافِلَةِ سِوَى الْوُتْرِ مِثْنَى، فَيَعْمُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، انْتَهَى.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَرْبَعٌ وَصَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنَى، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كِلَاهُمَا أَرْبَعٌ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ كِلَاهُمَا مِثْنَى.

## 26 - بَابُ الْحَدِيثِ يَغْنِي بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ

(بَابُ الْحَدِيثِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ) أَي: سَنَةُ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، الْمَدِينِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، (قَالَ): أَيِ سُفْيَانَ (أَبُو النَّضْرِ) سَالِمٌ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَهُنَا لَفْظُ أَبِي بَعْدَ قَوْلِهِ حَدَّثَنِي عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ حَدَّثَنِي، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَهُوَ غَلَطٌ مُحْضٌ، فَإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا السَّنَدِ قَرِيبًا عَنْ بَشْرِ ابْنِ الْحَكَمِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ (أَبِي سَلَمَةَ)، لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ، وَكَذَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ، ثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَلَيْسَتْ لَوَالِدِ أَبِي النَّضْرِ مَعَ ذَلِكَ رَوَايَةٌ أَصْلًا، لَا فِي الصَّحِيحِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، فَمَنْ زَادَهَا فَقَدْ أَخْطَأَ، انْتَهَى.

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ

النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ذَاكَ<sup>(1)</sup>.

## 27 - بَابُ تَعَاهُدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَمَنْ سَمَّاهُمَا تَطَوُّعًا

1169 - حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو، .....

النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) سنة الفجر، (فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي) وهذا هو موضع الترجمة.

(وَإِلَّا اضْطَجَعَ) قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) ابْنُ عُيَيْنَةَ: (فَإِنْ بَعْضُهُمْ) هُوَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْإِمَامُ، كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِي.

(يَرْوِيهِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ) اللتين قبل الفرض.

(قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ذَاكَ) أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَصَدَقَهُ، وَقَدْ مَرَّ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَقْصًى فِي بَابٍ مِنْ تَحَدُّثِ بَعْدِ الرُّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يُضْطَجَعْ.

## 27 - بَابُ تَعَاهُدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَمَنْ سَمَّاهُمَا تَطَوُّعًا

(بَابُ تَعَاهُدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ) التَّعَاهُدُ وَالتَّعَهُدُ بِمَعْنَى، وَهُوَ التَّحْفُظُ بِالشَّيْءِ وَتَجْدِيدُ الْعَهْدِ بِهِ.

(وَمَنْ سَمَّاهَا) بِأَفْرَادِ الضَّمِيرِ، أَي: سَنَةِ الْفَجْرِ، وَفِي رَوَايَةٍ: وَمَنْ سَمَّاهُمَا بِالثَّنِيَّةِ، أَي: رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (تَطَوُّعًا) نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ لِسَمَائِهَا، أَوْ رَدَّهُ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظِ النَّوَافِلِ وَفِي التَّرْجُمَةِ ذِكْرَ لَفْظِ التَّطَوُّعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّوَافِلِ التَّطَوُّعَاتِ أَوْ إِشَارَةً إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَوْاجِبُهُ رَكَعَتَا الْفَجْرِ، أَوْ هِيَ مِنَ التَّطَوُّعِ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَجَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا تَسْمِيَتَهَا تَطَوُّعًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

(حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية، بالنون،

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُداً عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ»<sup>(1)</sup>.

## 28 - باب مَا يُقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ<sup>(2)</sup>

وبفتح العين المهملة العابد أبو مُحَمَّد، مات سنة ثنتين وعشرين ومائتين.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، (عَنْ عَطَاءٍ)، هو ابن أبي رباح، (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ) بالتصغير فيهما أبو عاصم الليثي المكي، القاص، مات سنة أربع وسبعين، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أنها (قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ) (تَعَاهُداً)، أي: تعهداً وتحفظاً، وفي رواية أشد تعاهداً منه (عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ) وفي رواية ابن خزيمة أشد معاهدة ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر، وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه ولا إلى غنيمة، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بخاري وبصري ومكي، وفيه: رواية التابعي عن التابعي عن الصحابة، وقد أخرج منته المؤلف في باب المداومة على ركعتي الفجر، وقد مرّ الكلام فيه مستقصى وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة، والله أعلم.

## 28 - باب مَا يُقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ

(باب مَا يُقْرَأُ) على البناء للمفعول، ويجوز أن يكون على البناء للفاعل، أي: ما يقرأ المصلي، وليس بإضمار قبل الذكر، لأن القرينة دالة عليه، فكان مذكوراً حكماً (فِي رُكْعَتَيِ)، أي: سنة (الْفَجْرِ).

(1) تحفة 16321 - 2/72.

(2) قال السندي: لم يذكر في الباب ما يدل على تعيين المقروء في ركعتي الفجر بل ذكر ما يدل على تخفيف القراءة فيهما فلذلك قيل كلمة ما للاستفهام عن صفة القراءة، أي: هل هي طويلة أو قصيرة؟ فعلى هذا يجب اعتبار الفصل، أعني يقرأ بمعنى المصدر إما بتقدير أن أو =

بدونها، أي ما القراءة؟ أي ما صفتها؟ وقوله: «هل قرأ» بيان لكمال المبالغة في التخفيف ومثله لا يفيد الشك في القراءة ولا يقصد به ذلك، اهـ.

وقال الحافظ قوله: «ما يقرأ» بضم الباء على البناء للمفعول، اهـ. زاد العيني: ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم أيضًا أي: ما يقرأ المصلي وليس بإضمار قبل الذكر لأن القرينة دالة عليه، اهـ.

قال الإسماعيلي: كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر، قال الحافظ: ولما ترجم به المصنف وجه وجيه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً وهو قول محكي عن أبي بكر الأصم وإبراهيم ابن عليّة فنبه على أنه لا بد من القراءة ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة، فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً أو قراءتها مع شيء يسير غيرها، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما، واختلف في حكمة تخفيفهما فقليل: ليبادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت، وبه جزم القرطبي، وقيل: ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل، اهـ. وتعقب العلامة العيني على كلام الحافظ هذا بأربعة وجوه بسطت في العيني ثم قال بعد الكلام الطويل على الروايات الواردة في القراءة فيهما: اختلف العلماء في القراءة في ركعتي الفجر على أربعة مذاهب حكاها الطحاوي:

أحدها: لا قراءة فيهما كما ذهب إليه جماعة منهم ابن الأصم وابن عليّة وطائفة من الظاهرية. الثاني: يخفف القراءة فيهما بأمر القرآن خاصة روي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو مشهور مذهب مالك.

الثالث: يخفف بقراءة أم القرآن وسورة قصيرة، رواه ابن القاسم عن مالك وهو قول الشافعي. الرابع: لا بأس بتطويل القراءة فيهما روي ذلك عن إبراهيم النخعي ومجاهد، وعن أبي حنيفة: ربما قرأت فيهما حزبين من القرآن وهو قول أصحابنا، وقال شيخنا زين الدين: المستحب قراءة سورة الإخلاص في ركعتي الفجر روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود، ومن التابعين عن ابن سيرين وغيره، ومن الأئمة عن الشافعي فإنه نص عليه في البيهقي، وقال مالك: أما أنا فلا أزيد فيهما على أم القرآن في كل ركعة رواه عنه ابن القاسم، وروى ابن وهب عنه: أنه لا يقرأ فيهما إلا بأمر القرآن، وحكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال: لا بأس أن يقرأ مع أم القرآن سورة قصيرة، قال روى ابن القاسم عن مالك أيضًا مثله، وخص بعض العلماء استحباب التخفيف بمن لم يتأخر عليه بعض حربه الذي اعتاد القيام به في الليل فإن بقي عليه شيء قرأ في ركعتي الفجر، فروى ابن أبي شعبة في مصنفه عن الحسن البصري قال: لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر يقرأ فيهما من حربه بالليل فلا بأس أن يقرأ فيهما ويطول، وقال أبو حنيفة: ربما قرأت في ركعتي الفجر حزبي من الليل وقد ذكرناه عن قريب، وروى ابن أبي شعبة في مصنفه عن سعيد بن جبير مرسلًا قال: «كان النبي ﷺ ربما أطال ركعتي الفجر» ورواه البيهقي.

1170 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ)، إمام دار الهجرة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً) منها الركعتان الخفيفتان اللتان يفتتح بهما صلاته، فلا يعارض ما مضى من طريق أبي سلمة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لم يكن يزيد على إحدى عشرة، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك.

(ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنة الفجر، يقرأ فيهما ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكَاثِرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(2)</sup>، على ما رواه مسلم، أو يقرأ: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: 84] في الركعة الأولى، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنْزِلَتْ﴾ [آل عمران: 53]، في الركعة الثانية على ما رواه أبو داود، وسيجيء إن شاء الله تعالى عن قريب.

قيل: لا مطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة حتى قَالَ الإسماعيلي: كان حق هذه الترجمة أن يكون تخفيف ركعتي الفجر.

وقال الحافظ العسقلاني ولما ترجم به المصنف وجه وجيه، وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً، وهو قول محكي عن أبي بكر الأصبم، وإبراهيم ابن عليه، فنبه على أنه لا بد من القراءة، ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة، فكأنها أرادت قرأ الفاتحة فقط، أو قرأها مع شيء يسير غيرها، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على

<sup>=</sup> أيضًا وفي إسناده رجل من الأنصار لم يسم، انتهى مختصراً. قلت: وبسط الكلام على ذلك في الأوجز، وقد أخرج أبو داود برواية يحيى بن موسى في حديث ابن عباس «فصلی ثلاث عشرة ركعة منها ركعتي الفجر حزرت قيامه في كل ركعة بقدر: ﴿يَتَّابِهَا الْمُرِيدُ﴾<sup>(1)</sup>» [المزمّل: 1] الحديث، وفيه أيضًا في حديث حفصة بلفظ: «صلی ركعتين خفيفتين» قال محمد: وبهذا نأخذ، وفيه روايات أخر أيضًا تدل على تخفيف القراءة فيهما فهو الأولى لكثرة ما ورد فيه من الروايات، ولا بأس بالطول لا سيما لمن بقي عليه حظه كما تقدم في ذلك من الآثار.

(1) أطرافه 626، 994، 1123، 1160، 6310 - تحفة 17150.



شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما، انتهى.

وتعقبه العيني: بأن هذا كلام ليس له وجه أصلاً من وجوه:

الأول: إن قوله أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً، رجم بالغيب، فليت شعري بماذا أشار بما يدل عليه الحديث، أو بالخارج، فالأول: لا يصح، لأن الكلام ما سبق له، والثاني: لا وجه له، لأنه لا يفيد مقصوده.

الثاني: أن قوله على أنه لا بد من القراءة غير صحيح لأنه يقال: أي شيء يدل على أنه لا بد منها، وكون عائشة رضي الله عنها وصفت الركعتين المذكورتين بالخفة لا يستلزم أنه لا بد أن يقرأ فيهما، بل هو محتمل للقراءة وعدمها.

الثالث: أن قوله فكأنها أرادت قرأ الفاتحة فقط، أو قرأها مع شيء يسير غيرها كلام واه، لأنه يقال أي دليل يدل بوجه من وجوه الدلالات على أنها أرادت قراءة الفاتحة فقط، أو قراءتها مع شيء يسير غيرها.

الرابع: أن قوله لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما يقتضي أن لا يترجم بقوله ما يقرأ في ركعتي الفجر، لأن السؤال بكلمة ما عن الماهية وماهية القراءة في ركعتي الفجر يكون بيانها بتعيينها، وليس في الحديث ما يعين ذلك، انتهى، وفيما ذكره من الوجوه نظر لا يخفى على المتأمل حق التأمل.

وقال الكرمانى: قوله خفيفتين هو محل الترجمة، إذ يعلم من لفظ الخفة أنه ﷺ لم يقرأ فيهما إلا الفاتحة فقط، أو مع أقصر قصار المفصل، انتهى.

وتعقبه العيني أيضاً: بأنه من أين يعلم من لفظ الخفة أنه ﷺ قرأ فيهما، وإذا سلمنا أنه قرأ فيهما، فمن أين يعلم أنه قرأ الفاتحة وحدها، أو مع شيء من قصار المفصل، فإن قيل المعهود شرعاً وعادة أن لا صلاة إلا بالقراءة.

فالجواب: أنه ذهب جماعة منهم أبو بكر بن الأصب، وابن عليه، وطائفة من الظاهرية أن لا قراءة في ركعتي الفجر، واحتجوا في ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها الذي يأتي عن قريب، وفيه: حتى إني لأقول هل قرأ بأمر

القرآن، سلمنا أن لا صلاة إلا بالقراءة، ولا يعتبر باختلافهم، ولكن تعيين قراءة الفاتحة فيهما من أين حصل، فإن قالوا بقوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، قلنا يعارضه ما روي في صلاة المسيء، حيث قَالَ له فكبر، ثم اقرأ ما تيسر من القرآن، فهذا ينافي تعيين قراءة الفاتحة في الصلاة مُطْلَقًا، إذ لو كانت قراءتها متعينة لأمره النَّبِيُّ ﷺ بذلك، بل هو صريح في الدلالة على أن الفرض مطلق القراءة، كما ذهب إليه إمامنا الأعظم أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا.

ويمكن أن يوجه المطابقة بين حديث الباب وبين الترجمة بأن كلمة ما في الأصل للاستفهام عن ماهية الشيء مثلاً، إذا قلت ما الإنسان، كأن معناه ما ذاته وحقيقته، فجوابه حيوان ناطق.

وقد يستفهم بها عن صفة الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْؤُوسُ﴾ [طه: 17]، وههنا أيضًا كلمة ما للاستفهام عن صفة القراءة في ركعتي الفجر، هل هي قصيرة أو طويلة، فقوله: خفيفتين يدل على أنها كانت قصيرة، إذ لو كانت طويلة لما وصفت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بقولها خفيفتين، وأما تعيين هذه القراءة فيهما، فقد علم بأحاديث أخرى:

منها: ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه التِّرْمِذِيُّ بسنده إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رمقت النَّبِيُّ ﷺ شهرًا، فكان يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقال حديث حسن.

ومنها: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه ابن ماجه بإسناد قوي، عن عبد الله بن شقيق عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر، وكان يقول نعم السورتان، يقرأ بهما في ركعتي الفجر، ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ومنها: ما رواه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه التِّرْمِذِيُّ أيضًا عنه، قَالَ: ما أحصي ما سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب، وفي الركعتين قبل صلاة الفجر بـ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ومنها: ما رواه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البزار عنه أن النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ورجال إسناده ثقات.

ومنها: ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه مسلم، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه عنه، أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث آخر، رواه أبو داود عنه، أنه سمع النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: 84]، الآية، في الركعة الأولى، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: 53]، أو ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَحَدٍ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119]، شك الدراوردي.

ومنها: ما رواه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عنه، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾، الآية، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64]، الآية.

وفي رواية عنه أنه ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: 136]، التي في البقرة، والأخرى التي في (آل عمران).

ومنها: ما رواه جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابن حبان في صحيحه، من رواية طلحة بن خدّاش، عنه أن رجلاً قام، فركع ركعتي الفجر، فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1]، حتى انقضت السورة، فقال النَّبِيُّ ﷺ: عبد عرف ربه، وقرأ في الآخرة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، حتى انقضت السورة، فقال رسول الله ﷺ: «هذا عبد آمن بربه»، قَالَ طلحة: فأنا أحب أن أقرأ بهاتين السورتين في هاتين الركعتين.

1171 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمَّتِهِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ .....»

ورجال إسناده حديث الباب ما بين بخاري ومصري بالميم، ومكي، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والنسائي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة، وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الملقب بغندر بضم الغين المعجمة وسكون النون، وفتح الدال المهملة وضمها، وفي آخره راء، أبو عبد الله الهذلي الكراش، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن محمد بن عبد الرحمن نسب إلى جده، بن سعد بن زرارة، ويقال ابن أبي زرارة الأنصاري البخاري، كاتب الواقدي، توفي سنة أربع وعشرين ومائة. (عَنْ عَمَّتِهِ عَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، ح)، أي: تحويل من سند إلى سند آخر.

(وَحَدَّثَنَا) بالواو، وفي رواية: حَدَّثَنَا بدون الواو، وهو الظاهر، لأن حاء التحويل تغني عنها، وفي رواية: قَالَ حَدَّثَنَا، وفاعل قَالَ هو المصنف أبو عبد الله البخاري.

(أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ)، أي: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله التميمي اليربوعي، قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ)، على صيغة التصغير، هو ابن معاوية الجعفي، وقد مر في باب لا يستنحي بروت.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) المذكور سابقاً، (عَنْ) عمته (عَمْرَةَ) المذكورة، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ) قراءة وأفعلاً، وهي سنة صلاة الفجر.

حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟»<sup>(1)</sup>.

(حَتَّى إِنِّي) بكسر الهمزة (لَأَقُولُ) بلام التوكيد (هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟) أو لا ، وفي رواية بأَمِّ القرآن، وفي رواية مالك، هل قرأ بأَمِّ القرآن أم لا، والمراد الفاتحة، سميت بها لأن أم الشيء أصله، وهي مشتملة على كليات معاني القرآن، وهي ثلاث:

ما يتعلق بالمبدأ، وهو الثناء على الله تعالى .

وبالمعاش، وهو العبادة .

وبالمعاد، وهو الجزاء، وقال القرطبي ليس معنى قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنِي لَا أَقُولُ هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، أَنَّهَا شَكَتْ فِي قِرَاءَتِهِ ﷺ الفاتحة، وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر، صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات، وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته لقراءتها في غيرها من الصلوات .

وفي الحديث: المبالغة في تخفيف ركعتي الفجر، ولكنها بالنسبة إلى عادته ﷺ من إطالة صلاة الليل .

واختلف العلماء في القراءة في ركعتي الفجر على أربعة أقوال حكاها الطحاوي:

أحدها: أنه لا قراءة فيهما، كما ذكرناه في أول الباب عن جماعة .

الثاني: تخفيف القراءة فيهما بأَمِّ القرآن خاصة، روي ذلك عن عبد الله بن عمر، وابن العاص، وهو مشهور مذهب مالك .

الثالث: تخفيفها بأَمِّ القرآن وسورة قصيرة رواه ابن القاسم عن مالك وهو قول الشافعي .

الرابع: أنه لا بأس بتطويل القراءة فيهما، روي ذلك عن إبراهيم النخعي، ومجاهد، وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ربما قرأت فيهما جزءين من القرآن، وهو قول أصحابنا .

وقال الشيخ زين الدين العراقي المستحب قراءة سورة الإخلاص في ركعتي

الفجر وممن روي عنه ذلك من الصحابة رضي الله عنهم عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ومن التابعين سعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وسويد بن غفلة، وغنيم بن قيس، ومن الأئمة الشافعي، فإنه نص عليه في البويطي .

وقال مالك : أما أنا فلا أزيد فيهما على أم القرآن في كل ركعة، رواه عنه ابن القاسم، وروى ابن وهب، عنه أنه قال : لا يقرأ فيهما، وحكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال : لا بأس أن يقرأ مع أم القرآن سورة قصيرة، قال : وروى ابن القيم عن مالك أيضًا مثله، ثم الحكمة في تخفيفه ﷺ ركعتي الفجر المبادرة إلى صلاة الصبح في أول الوقت وجزم صاحب المفهم، ويحتمل أن يراد به استفتاح صلاة النهار بركعتين خفيفتين، كما كان يستفتح قيام الليل بركعتين خفيفتين، ليتأهب، ويستعد للتفرغ للفرض أو لقيام الليل الذي هو أفضل الصلاة بعد المكتوبة، كما ثبت في صحيح مسلم.

وخص بعض العلماء استحباب التخفيف في ركعتي الفجر بمن لم يتأخر عليه بعض حزه الذي اعتاد القيام به في الليل، فإن بقي عليه شيء قرأ في ركعتي الفجر، فروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، قال : لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر، يقرأ فيهما من حزه إذا فاته، وعن مجاهد أيضًا، قال لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر .

وقال الثوري : إن فاته شيء من حزه بالليل فلا بأس أن يقرأ فيهما، ويطول، وقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ : ربما قرأت في ركعتي الفجر حزبي من الليل، وقد ذكر عن قريب، وروى ابن أبي شيبه في مصنفه مرسلاً من رواية سعيد بن جبير، قال : كان النَّبِيُّ ﷺ ربما أطال ركعتي الفجر، ورواه البيهقي أيضًا، وفي إسناده رجل من الأنصار، لم يسم.

#### فائدة:

التطويل في الصلاة مرغّب فيه، لقوله ﷺ في الصحيح : أفضل الصلاة طول

القنوت، ولقوله ﷺ أيضًا في الصحيح: «إن طول صلاة الرجل مئة من فقهه»، أي: علامة، ولقوله ﷺ أيضًا في الصحيح: «إذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء»، إلا أنه قد استثنى من ذلك مواضع استحب الشارع فيها التخفيف منها ركعتا الفجر، كما مر.

ومنها: تحية المسجد، إذا دخل يوم الجمعة والإمام يخطب ليتفرغ لسماع الخطبة، وهذه مختلف فيها، كما مر.

ومنها: استفتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين، وذلك لتعجيل حل عقد الشيطان، فإن العقدة الثالثة تنحل بصلاة ركعتين، فلذلك أمر به، وإنما فعله ﷺ ذلك للتشريع، ليقترن به، وإلا فهو معصوم محفوظ من الشيطان، وأما تخفيف الإمام فقد علله ﷺ بقوله: «فإن وراءه السقيم والضعيف وذا الحاجة»، والله أعلم.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي، ثم إنه قد زعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أن مُحَمَّد بن عبد الرحمن المذكور في إسناده هذا الحديث هو أبو الرجال مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري البخاري لقب بأبي الرجال، لأن له عشرة أولاد رجال، وجده حارثة بدري، وسبب اشتباه ذلك على أبي مسعود أنه روى عن عمرة، وعمرة أمه، لكنه لم يرو عنها هذا الحديث، ولأنه روى عنه يحيى بن سعيد وشعبة، وقد نبه على ذلك الخطيب، فقال في حديث مُحَمَّد بن عبد الرحمن عن عمته عمرة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الركعتين بعد الفجر من قَالَ في هذا الحديث عن شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّد بن عبد الرحمن، عَنْ أُمِّهِ عمرة، فقد وهم، لأن شُعْبَةَ لم يرو عن أبي الرجال شيئًا، وكذلك من قَالَ عن شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي الرجال مُحَمَّد بن عبد الرحمن.

وذكر الجياني أن مُحَمَّد بن عبد الرحمن أربعة، من تابعي أهل المدينة، أسماؤهم متقاربة وطبقاتهم واحدة، وحديثهم مخرج في الكتابين:

الأول: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر وأبي سلمة، روى عنه يحيى بن كثير.

والثاني: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن نوفل أبو الأسود يتيم عروة.

والثالث: مُحَمَّدُ بن عبد الرحمن، يعني: ابن زرارة.  
والرابع: مُحَمَّدُ بن عبد الرحمن أبو الرجال، والله أعلم.

### تكميل:

ولإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى صلاة التهجد لقربها منها، كما ورد أن المغرب وتر النهار، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل، كما أن الفجر في الشرع من صلاة النهار.

### خاتمة:

اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثاً، المعلق منها اثنا عشر حديثاً، والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثاً، والخالص ثلاثة وعشرون، وافقه مسلم على تخريجها، سوى حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صلاة الليل سبع وتسع وإحدى عشرة، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان يفطر حتى نظن أن لا يصوم، وحديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الرؤيا، وحديث سلمان وأبي الدرداء وعبادة رضي الله عنهم من تعار من الليل، وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شعر ابن رواحة، وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الاستخارة، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عشرة آثار.

قد وقع الفراغ من جمع هذه القطعة الخامسة من شرح صحيح الإمام البُخَارِيِّ عليه رحمة ربه الباري، بعيد ظهر اليوم السابع عشر من أيام جمادى الآخرة المنسلك في سلك شهور السنة الحادية والثلاثين بعد المائة والألف من هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف، على يد جامعها الفقير، إلى عناية ربه القدير، المعترف بالذنب والتقصير، عبد الله بن مُحَمَّدٍ الشهير، بيوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنى وزيادة، وتتلوها القطعة السادسة المبتدأة بأبواب التطوع إن شاء الله تبارك وتعالى.

وأنا أرجو من الله سبحانه إتمام الشرح بكماله، بحرمة النَّبِيِّ وآله، وصلى الله وسلم على سيدنا وسندنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وأصحابه هداة الدين، وحملة شريعة خاتم النبيين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم أجمعين.



## 29 - باب التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمُكْتُوبَةِ

1172 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ،

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أستعين

أبواب التطوع: أي: هذه الأبواب أبواب أحكام التطوع في الصلوات، والتطوع ما رجح الشرع فعله على تركه وجاز تركه، فالتطوع والسنة والمستحب والمندوب والنافلة والمرغب فيه ألفاظ متقاربة المعاني.

والحكمة في مشروعيته: تكميل الفرائض به إن وقع فيها نقصان، ولأن أفضل الأوقات أوقات الصلوات فيها تفتح أبواب السماوات ويقبل العمل الصالح. ولم توجد هذه الترجمة في غالب النسخ.

## 29 - باب التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمُكْتُوبَةِ

أي: المفروضة، واكتفى بقيد البعدية مع أن في أحاديث هذا الباب بيان التطوع قبل الفريضة أيضًا نظرًا إلى احتياج شدة الاهتمام في أداء التطوعات بعد الفرائض، وهو من باب الاكتفاء كما في قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ) أَخْبَرَنِي بالإفراد وفي رواية: (أَخْبَرَنَا نَافِعٌ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) المراد من المعية هذه مجرد المتابعة في العدد، يعني: أنه صلى ركعتين وحده، كما أنه ﷺ صلى ركعتين، لا أنه اقتدى به ﷺ فيهما، فلا حجة فيه لمن قال يجمع في رواتب الفرائض، وسيأتي بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات، فذكرها: (سَجْدَتَيْنِ) أي: ركعتين، عَبَّرَ عن الركعة بالسجدة (قَبْلَ) صلاة (الظُّهْرِ) وسيأتي

وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ، تَابَعَهُ كَثِيرُ ابْنِ فَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ.

ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى، (وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (الْمَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (الْعِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (الْجُمُعَةِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ) أي: سنتاهما (فَفِي بَيْتِهِ) أي: فكان ﷺ يصليهما في بيته المقدس المطهر. وكلمة أما للتفصيل وقسيمها محذوف يدل عليه السياق، أي: وأما الباقية ففي المسجد.

فإن قيل: في رواية عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ: «وَكَانَ لَا يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ» فبين الروایتين تناف ظاهر.

فالجواب: إن قوله: حتى ينصرف، من الانصراف إلى البيت، ولئن سلمنا فلاختلاف إنما كان لبيان جواز الأمرين.

ففي الحديث: أن السنة قبل الظهر ركعتين، ولكن روى الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ».

وروى مسلم وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَطَوُّعِهِ فَقَالَتْ: «كَانَ يَصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا».

وروى التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ». وقال التِّرْمِذِيُّ: حديث عليّ حديث حسن. وقال أيضًا: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ ومن بعدهم يختارون أن يصلي الرجل قبل الظهر أربع ركعات، وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ.

(1) أطرافه 937، 1165، 1180 - تحفة 8164، 8488، 8263، 7534.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا رقم (729).

وروى مسلم وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنسائي وابن ماجه عن أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعاً بنى الله له بيتاً في الجنة».

وزاد التِّرْمِذِيُّ والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وللنسائي في رواية وركعتين قبل العصر بدل وركعتين بعد العشاء، وكذلك عند ابن حبان في صحيحه رواه عن ابن خزيمة بسنده، وكذلك رواه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط مسلم، وجمع الحاكم في لفظه بين الروایتين فقال فيه: «وركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء» وكذلك عند الطبراني في معجمه.

واحتج أصحابنا الحنفية بهذا الحديث أن السنن المؤكدة في الصلوات الخمس اثنتا عشرة، ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء.

وقال الرافعي: ذهب الأكثرون - يعني: من أصحاب الشافعي - إلى أن الرواتب عشر ركعات، وهي: ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء.

قَالَ: ومنهم من زاد على العشر ركعتين آخرين قبل الظهر؛ لقوله ﷺ: «من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة».

وفيه أيضاً: أن السنة بعد الظهر ركعتان ولكن روى أبو داود من رواية عنبسة ابن أبي سفيان قَالَ: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار»، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ والنسائي وابن ماجه أيضاً وقال التِّرْمِذِيُّ: حديث صحيح غريب.

والتوفيق بين الأحاديث في ذلك أن النبي ﷺ صلى قبل الظهر وبعد الظهر ركعتين مرة وأربعاً أخرى بياناً للجواز، إذ اختلاف الأحاديث في الأعداد محمول على توسعة الأمر فيها، وأن لها أقل وأكثر، فيحصل أقل السنة بالأقل، ولكن المختار فعل الأكثر الأكمل، وكان يصلي في بيته اثنتين وفي المسجد اثنتين، وقد عدّ جمع في الشافعية الأربع قبل الظهر من الرواتب.

وحكي عن الرافعي: أنه حكى عن الأكثر أن راتبة الظهر ركعتان قبلها وركعتان بعدها، ومنهم من قَالَ ركعتان في الأربع بعدها راتبة وركعتان مستحبة باتفاق الأصحاب.

ومذهب الشَّافِعِيِّ في هذا الباب: أن السنن عند الصلوات الخمس عشر ركعات قبل الظهر ركعتان وقد مرَّ عن قريب، وبه قَالَ أحمد ومن الشافعية من قَالَ أدنى الكمال ثمان فأسقط سنة العشاء.

وقال النووي: نص عليه في البويطي ومنهم من قَالَ اثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعاً، والأكمل عند الشافعية ثمانى عشرة ركعة زادوا قبل المغرب ركعتين وبعدها ركعتين وأربعاً قبل العصر وفي المهدَّب أدنى الكمال عشر ركعات وأتم الكمال ثمانى عشرة ركعة وفي استحباب الركعتين قبل المغرب وجهان قيل باستحبابهما وقيل بعدم استحبابهما وبه قَالَ أصحابنا ثم الأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا لما روى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء وعند الشَّافِعِيِّ ومالك وأحمد يصليهما بتسليمتين واحتجوا بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِيهِنَّ بِتَسْلِيمَتَيْنِ وَالْجَوَابُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ بِتَسْلِيمَتَيْنِ بِتَشْهَدَيْنِ فَسُمِيَ التَّشْهَدُ تَسْلِيمًا لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَقَدْ رَوَى هَذَا التَّوَائِلُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا أَنَّ السَّنَةَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَانِ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ» الْحَدِيثُ فَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ فَأَجَازَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءَ وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ.

وروي عن جماعة من الصحابة وغيرهم: أنهم كانوا لا يصلونها وقال إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِّي: هي بدعة والحديث محمول على أنه كان في أول الإسلام ليتبين خروج الوقت المنهي عن الصلاة فيه بمغيب الشمس.

وفيه أَيْضًا: أن السنة بعد العشاء ركعتان. وقد روى سعيد بن منصور في سننه في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا كَانَ كَأَنَّمَا تَهَجَّدُ فِي لَيْلَتِهِ وَمَنْ صَلَّاهُنَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ كَانَ كَمَثَلِهِنَّ

في ليلة القدر». وروى البيهقي من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت من صلى أربعاً بعد العشاء كان كمثلهن في ليلة القدر. وفي المبسوط: لو صلى أربعاً بعد العشاء فهو أفضل لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْفُوفًا ومرفوعاً أنه ﷺ قَالَ: «من صلى بعد العشاء أربع ركعات كن كمثلهن من ليلة القدر».

وفيه أيضًا: أن السنة بعد الجمعة ركعتان، لكن روى الترمذي من حديث سهيل بن أبي صالح عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً» وقال هذا حديث حسن صحيح، ورواه مسلم أيضًا، وبقية الأربعة.

وقال الترمذي: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وروى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَرْبَعًا وَذَهَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال إسحاق: إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعاً وإن صلى في بيته صلى ركعتين وممن صلى ركعتين بعد الجمعة من الصحابة عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد.

وقال الشيخ زين الدين العراقي ولم يرد الشافعي وأحمد بذلك إلا بيان أقل ما يستحب وإلا قد استحبوا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة الجمعة والعديد وليس ذلك اختلاف قول عنه وإنما هو بيان الأولى والأكمل كما في سنة الظهر وقد صرح به صاحب المذهب والنووي في شرح مسلم، وأما أحمد فنقل عن ابن قدامة في المغني أَنَّهُ قَالَ إِنْ شَاءَ صَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ وَإِنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ سِتًّا، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالنَّخَعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَنَّ يَصَلِّي بَعْدَهَا أَرْبَعًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعُطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالثَّوْرِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ يَصَلِّي سِتًّا.

وفيه أيضًا: أن فعل النافلة الليلية في البيوت أفضل لقوله فأما المغرب

والعشاء ففي بيته بخلاف رواتب النهار، وقد اختلف في ذلك فروي عن قوم من السلف منهم زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمْ كَانُوا يركعون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم. وقال العباس بن سهل بن سعد لقد أدركت زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّا لَنَسْلَمُ مِنَ الْمَغْرَبِ فَلَا أَرَى رَجُلًا وَاحِدًا يَصْلِيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ كَانُوا يَبْتَدِرُونَ أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ فَيَصْلُونَهُمَا فِي بَيْتِهِمْ. وقال ميمون بن مهران كانوا يؤخرون الركعتين بعد المغرب إلى بيوتهم وكانوا يؤخرونهما حتى تشتبك النجوم وحكي ذلك عن مالك والثوري. وروي عن طائفة أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ النَّوَافِلَ كُلِّهَا فِي بَيْتِهِمْ دُونَ الْمَسْجِدِ، وروي عن عبيدة أَنَّهُ لَا يَصْلِي بَعْدَ الْفَرِيضَةِ شَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلَهُ.

وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر إذ الظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غَالِبًا وبالليل يكون في بيته غَالِبًا. وقال ابن بطال قيل إنما كره الصلاة في المسجد لثلا يرى جاهل عالمًا يَصْلِيهَا فِيهِ فِيرَاهَا فَرِيضَةً أَوْ لثلا يَخْلِي مَنْزِلَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ أَوْ حَذَرًا عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الرِّيَاءِ فَإِذَا سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ فَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ حَسَنَةٌ انْتَهَى.

وقال المولى علي القاري في شرح الحصن: إن السنن الرواتب ملحقة بالفرائض في هذا الزمان لدفع التهمة من أن يكون من أهل البدعة المخالفين لأهل السنة والجماعة انتهى.

وقال مسروق: كنا نقرأ في المسجد فنقوم نصلي في الصف قَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلُّوا فِي بَيْتِكُمْ لَا يَرُونَكُمْ النَّاسُ فَيَرُونَ أَنَّهَا سَنَةٌ. وقد تقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ وكان يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف والحكمة في ذلك أَنَّهُ كَانَ يَبَادِرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى الْقَائِلَةِ بِخِلَافِ الظَّهْرِ فَإِنَّهُ كَانَ يَبْرُدُ بِهَا فَكَانَ يَقِيلُ قَبْلَهَا.

وأغرب ابن أبي لیلی فقال لا يجزئ سنة المغرب في المسجد حكاه عبد الله ابن أحمد عنه عقب روايته بحديث محمود بن لبيد رفعه أَن الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ مِنْ صَلَاةِ الْبُيُوتِ وَقَالَ إِنَّهُ حَكَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ عَنْ أَبِي لَيْلَى فَاسْتَحْسَنَهُ.

## فائدة:

ليس في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في الباب النفل قبل العصر.

وروى أَبُو دَاوُدَ وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا»، ورواه التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا، وقال هذا حديث غريب حسن، ورواه ابن حبان في صحيحه، وروى التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقْرِبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وقال حديث علي حديث حسن، وأخرجه بقية أصحاب السنن مع اختلاف.

وروى الطبراني في حديث مجاهد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جئت ورسول الله ﷺ قاعد في أناس من أصحابه فيهم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَدْرَكَتْ آخِرَ الْحَدِيثِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ لَمْ تَمْسِهِ النَّارُ»، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف، وروى أَبُو نُعَيْمٍ من حديث الحسن عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ غُفِرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَغْفِرَةٌ عَظِيمًا»، والحسن لم يسمع من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وروى أَبُو يَعْلَى من حديث عبد الله بن عنبسة يقول سمعت أم حبيبة بنت أبي سفيان تقول قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». وروى الطبراني في الكبير من رواية عطاء بن أبي رباح عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ حَرَّمَ اللَّهُ بَدَنَهُ عَلَى النَّارِ».

وقال الشيخ زين الدين العراقي: إن أربع ركعات قبل العصر مستحبة، وقال صاحب المذهب إن الأفضل أن يصلي قبلها أربعًا، قَالَ النووي في شرحه إنها سنة وإنما الخلاف في أنها مؤكدة، وقال في شرح مسلم إنه لا خلاف في استحبابها عند أصحابنا، وجزم في التنبيه بأن من الرواتب قبل العصر أربع ركعات.

وممن كان يصليها من الصحابة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال إبراهيم التَّحِيَّيَّ كانوا يصلون أربعًا قبل العصر ولا يرونها من السنة.

1173 - وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ»، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا. تَابَعَهُ كَثِيرٌ بَنُ فَرَقَدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ: عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ<sup>(1)</sup>.

وممن كان لا يصلي قبل العصر شَيْئًا سعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن منصور وقيس بن أبي حازم، وأبو الأحوص، وسئل الشَّعْبِيُّ عن الركعتين قبل العصر فقال إن كنت تعلم أنك تصليهما قبل أن تقام فصل وهذا يدل على أن من ترك الصلاة قبلها إنما كان خشية أن تقام الصلاة وهو في النافلة. وقال مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ والصَّوَابُ عِنْدَنَا أَنَّ الْفَضْلَ فِي التَّنْفِلِ قَبْلَ الْعَصْرِ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لَصَحَّةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَحَدَّثَنِي) أَي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدَّثَنِي (أُخْتِي حَفْصَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ) أَي: رَكَعَتَيْنِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ (خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ) قَالَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَكَانَتْ) أَي: السَّاعَةُ الَّتِي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

(سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا) لَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَشْتَغِلُ فِيهَا بِالْخَلْقِ.

(تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَذْكُورَ.

(كَثِيرٌ بَنُ فَرَقَدٍ) بِالثَّاءِ الْمَثْلَثَةِ ضِدَّ قَلِيلٍ وَفَرَقَدٌ بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ النُّحْرِ بِالْمَصْلِيِّ.

(وَ) تَابَعَهُ أَيْضًا (أَيُّوبُ) السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ نَافِعٍ) وَسَتَأْتِي هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ) بِكسْرِ الزَّايِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ وَأَبُو الزِّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، (عَنْ نَافِعٍ) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ) بَدَلَ قَوْلِهِ فِي بَيْتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ

(1) طرفاه 618، 1181 - تحفة 15801، 8488، 7534، 8263، 8164.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا بِابِ جَوَازِ النَّافِلَةِ قَائِمًا وَقَاعِدًا رَقْمَ (729).



### 30 - باب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

1174 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ جَابِرًا، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيًا جَمِيعًا، وَسَبْعًا جَمِيعًا»، قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَظُنُّهُ آخَرَ الظُّهْرِ، وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَعَجَلَ الْعِشَاءَ، وَآخَرَ الْمَغْرِبَ، قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ<sup>(1)</sup>.

قوله قَالَ ابن الزناد بعد قوله .

### 30 - باب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

للإعلام بأن التطوع ليس يلزم يلزم بتركه ثم.  
(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، (قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وبالثاء المثناة ممدودًا هو كنية جابر بن زيد وقد مر في باب الغسل بالصاع.

(جَابِرًا) أي: جابر بن زيد، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي بعض الأصول مع النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِيًا أي: ثمان ركعات الظهر والعصر (جَمِيعًا) لم يفصل بينهما بتطوع ولو فصل لزم عدم الجمع بينهما فصدق أنه ﷺ صلى الظهر ولم يتطوع بعدها.

(وَسَبْعًا) المغرب والعشاء (جَمِيعًا) لم يفصل بينهما بتطوع وإلا لم يكونا مجتمعين، وأما التطوع بعد الثانية فمسكوت عنه وعدم ذكره يدل على عدمه ظاهرًا وكذا التطوع قبل الأولى وقال عمرو بن دينار.

(قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَظُنُّهُ) ﷺ (آخَرَ الظُّهْرِ، وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَعَجَلَ الْعِشَاءَ، وَآخَرَ الْمَغْرِبَ، قَالَ) أي: أبو الشعثاء (وَأَنَا أَظُنُّهُ) ﷺ فعل ذلك.

وقد مر الحديث في باب المواقيت في باب تأخير الظهر إلى العصر عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صلى بالمدينة سبْعًا وَثَمَانِيًا الظهر والعصر

(1) طرفاه 543، 562 - تحفة 5377 - 2/73. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر رقم (705).

31 - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ<sup>(1)</sup>

والمغرب والعشاء فقال أيوب لعله في ليلة مطيرة قَالَ عسى وقال ابن بطال السنة عند جمع الصلاة ترك التنفل وقيل أراد ﷺ بذلك أن يعلم أمته أن التطوع ليس بلازم الكلام وقد مرّ الكلام فيه مستقصى.

## 31 - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ

أي: هل يصلي فيه أو لا؟، والضُّحَى بالضم والقصر فوق الضُّحوة، وهي ارتفاع أول النهار، والضُّحَاء بالفتح والمد هو إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده ويدل للنفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وللإثبات حديث أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهما حديثا الباب.

(1) قال الحافظ في الفتح: «قوله باب صلاة الضحى في السفر» ذكر فيه حديث مسروق: «قلت لابن عمر أتصلي الضحى» الحديث، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة، وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة، وقال ابن بطال: ليس هو من هذا الباب، وإنما يصلح في باب من لم يصل الضحى وأظنه من غلط الناسخ، وقال ابن المنير: الذي يظهر لي أن البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفياً كحديث ابن عمر هذا وإثباتاً كحديث أبي هريرة في الرخصة له أن يصلي الضحى نزل حديث النفي على السفر وحديث الإثبات على الحضر ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة صلاة الضحى في الحضر، وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول: لو كنت مسبحاً لأتممت في السفر، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر بحسب السهولة لفعلها، وقال ابن رشيد: ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه: ونم على وتر، فعنده يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يفتقر لإيصاء أن لا ينام إلا على وتر، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام، قال ابن رشيد: والذي يظهر لي أن المراد «باب صلاة الضحى في السفر» نفياً وإثباتاً، وحديث ابن عمر ظاهره نفى ذلك حضراً وسفراً وأقل ما يحمل عليه نفى ذلك في السفر لما تقدم في «باب من لم يتطوع في السفر» عن ابن عمر قال: صحبت النبي ﷺ وكان لا يزيد على ركعتين، قال: ويحتمل أن يقال لما نفى صلاتها مطلقاً من غير تقييد بحضر ولا سفر، وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهائراً، قال: وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كما شرعت الضحى وإلا فلا، قال الحافظ: ويظهر لي أيضاً أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما روى أحمد عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ صلى في السفر سبعة الضحى ثماني ركعات «فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاتها أو لا لا يقتضي» رد ما جزم به أنس بل حديث أم هانئ =

1175 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ مُورِقٍ، قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان الأحول، (عَنْ شُعْبَةَ) هو ابن الحجاج، (عَنْ تَوْبَةَ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو وفتح الموحدة هو ابن كيسان ابن المورع بفتح الواو وكسر الراء المشددة وبالمهملة كذا قاله الغساني، وأما صاحب جامع الأصول فقال إنه بالزاي المشددة العنبري البصري تابعي صغير مات سنة إحدى وثلاثين ومائة قَالَ الكلاباذي روى عنه شُعْبَةُ في باب صلاة الضحى وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر.

(عَنْ مُورِقٍ) بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة هو ابن المشمرج بضم الميم وفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الراء وبالجيم كذا ضبطه الكرمانى بفتح الراء وضبطه غيره بكسرها أبو المعتم العجلي البصري وفي رواية غندر عن شعبة عند الإسماعيلي سمعت مورقا العجلي وليس لمورق عند البخاري سوى هذا الحديث.

(قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتُصَلِّي) أي: أَتُصَلِّي كما في رواية صلاة (الضُّحَى؟ قَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَا) أي: لَا أَصَلِّيها قَالَ: (قُلْتُ) له (فَعُمَرُ؟) أي فصلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: لَا) أي: لم يكن يصلي، (قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي: فيصلى أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في ذلك وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والحاكم اهـ.

وتعقب عليه العيني كدأبه مبسوطة ثم وجه من عند نفسه بتوجيه سيأتي قريبا، وقال السندي: قوله «قلت لابن عمر أتصلي الضحى؟» الحديث، وإن كان في نفي صلاة الضحى مطلقا، واستدل بحديث عائشة على نفيه في الحضر لأنه قد يمنع إطلاقه بأن ابن عمر لعلمه ما اطلع عليه بناء على أنه كان يصلي في البيت ثم استدل على إثباته في السفر بحديث أم هانئ وعلى إثباته في الحضر بحديث أبي هريرة فصار حاصل ما ذكر أن أمر صلاة الضحى على التوسع لا حرج فيه فعلا ولا تركا.

قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا إِحَالَهُ<sup>(1)</sup>.

(قَالَ: لَا) أي: لم يكن يصلي، (قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ) أي: فيصلي النبي ﷺ قَالَ: لَا إِحَالَهُ) بكسر الهمزة وهو الأوضح وجاز في جميع حروف المضارعة الكسر إلا الياء فإنه اختلف فيه وبنو أسد يقولون أخال بالفتح وهو القياس وهو من خلت الشيء خيلاً وخيلة ومخيلة وخيلولة أي: ظننته وهو من باب ظننت ومفعوله الثاني محذوف أي: لا أظنه ﷺ مصلياً أو لا أظنه صلى وكان سبب توقف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عمن ذكره وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِنَّهَا مُحَدَّثَةٌ وَإِنَّهَا لَمِنْ أَحْسَنِ مَا أُحْدِثُوا وَسَيَأْتِي فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْعُمْرَةِ فِي وَجْهِ آخِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَالِسٌ إِلَى حَجْرَةٍ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِذَا نَاسٌ يَصَلُونَ الضُّحَى فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ فَقَالَ بَدْعَةٌ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى فَقَالَ بَدْعَةٌ وَنَعِمْتُ الْبَدْعَةَ.

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَقَدْ قَتَلَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا أَحَدٌ يَسْبَحُهَا، وَأَحْدَثَ النَّاسُ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهَا.

وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا صَلَّيْتُ الضُّحَى مِنْذُ أَسْلَمْتُ إِلَّا أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ أَي: فَأَصْلِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لَا عَلَى نِيَّةِ صَلَاةِ الضُّحَى بَلْ عَلَى نِيَّةِ الطَّوَافِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَنْوِيهِمَا مَعًا. وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَصْلِي الضُّحَى إِلَّا يَوْمَ يَقْدُمُ مَكَّةَ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا ضَحَى فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَصْلِي رَكَعَتَيْنِ وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ. وَرَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَصْلِي الضُّحَى إِلَّا أَنْ يَقْدُمَ فِي مَغْبِيهِ وَأَمَّا مَسْجِدُ قُبَاءَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ صَلَاةَ تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ فِي وَقْتِ الضُّحَى لَا صَلَاةَ الضُّحَى وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ يَنْوِيهِمَا مَعًا كَمَا فِي الطَّوَافِ.

1176 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، يَقُولُ: مَا حَدَّثْنَا أَحَدٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ.....

وليس في أحاديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ونظير ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها في حديثها المتفق عليه: ما رأيت رسول الله ﷺ يسبح سبحة الضحى وإنني لأسبحها وفي رواية لأسبحها ومع هذا ثبت عنها في صحيح مسلم أنه ﷺ كان يصلي الضحى أربعاً فمرادها بالنفي عدم المداومة.

وحكى النووي في الخلاصة عن العلماء: أن معنى قول عائشة رضي الله عنها ما رأيته يسبح سبحة الضحى أي: لم يداوم عليها وكان يصليها في بعض الأوقات ويتركها في بعض خشية أن تفرض قال وبهذا يجمع بين الأحاديث.

وقال القاضي عياض وغيره: إنما أنكر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة يعني أن البدعة هي ذلك لا نفسها ألا ترى أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بدعة ونعمت البدعة وقال أيضًا إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا.

وروي عنه أيضًا أنه قَالَ ما ابتدع المسلمون بدعة أفضل من صلاة الضحى وليس مراد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها بدعة مخالفة للسنّة ويؤيده ما رواه ابن شيبّة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه رأى قومًا يصلونها فأنكر عليهم وقال إن كان ولا بد ففي بيوتكم لم تحمّلون عباد الله ما لم يحمّلهم الله وكل ذلك خيفة أن يحسبها الجهال من الفرائض ورجال إسناد حديث الباب بصريون إلا شعبة فإنه واسطي وإلا مورّق فقيّل كوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ) بفتح العين في الأول وبضم الميم وتشديد الراء في الثاني، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، يَقُولُ: مَا حَدَّثْنَا أَحَدٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي) صلاة (الضُّحَى) المشهورة ولم يرد به الظرفية (غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ) فاخته بنت أبي طالب شقيقة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

فَإِنَّهَا قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ، فَأَغْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ،

وليس لها في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وحديث آخر تقدم في الطهارة وغير بالرفع بدل من قوله أحد.

وفي رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى أدركت: الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النَّبِيَّ ﷺ صلى الضحى إلا أم هانئ.

ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قَالَ: سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرني أن النَّبِيَّ ﷺ سبح سبحة الضحى فلم أجد غير أم هانئ بنت أبي طالب حدثتني فذكر الحديث. وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب مذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النَّبِيِّ ﷺ. وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظة سألت في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والناس متوافرون.

(فَإِنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ، فَأَغْتَسَلَ) أي: في بيتها كما هو الظاهر من التعبير بالفاء المقتضية للترتيب والتعقيب ووقع في الموطأ أن أم هانئ ذهبت إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل لحديث وفي حديث سعيد بن أبي هند عن ابن مرة مثل حديث مالك وفيه وهو في قبه بالأبطح وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه بأن يكون صلى في قبه بالأبطح ثماني ركعات وصلى في بيتها ثماني ركعات وأن يكون اغتسل مرتين فلعله بعد أن نزل بالأبطح دخل بيتها فاغتسل وصلى وخرج إلى منزله بالأبطح فاغتسل وصلى الصلاة الأولى صلاة الضحى والثانية صلاة الشكر على الفتح أو ما فاتته من قيام الليل فإنه قد صح أنه ﷺ كان إذا لم يقم في الليل صلى بالنهار اثنتي عشرة ركعة فلعله كان تلك الليلة صلى الوتر فقط ثلاثاً ثم صلى بالنهار ثمانيا ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان وروى ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانئ أن أبا ذر ستره لما اغتسل وفي رواية عنها أن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي التي سترته فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثناؤه والله أعلم.

(وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ) بالياء التحتية وفي رواية ثمان ركعات بحذف الياء وزاد كريب عن أم هانئ يسلم بين كل ركعتين أخرجه ابن خزيمة وفيه رد على من

فَلَمْ أَرِ صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ<sup>(1)</sup>.

تمسك به في صلواتها موصولة سواء صلى ثمانى ركعات أو أقل وعند الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين فسألتها امرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين ورأت أم هانئ بقية الثمانى وهذا يقوى أنه صلاها مفصولة.

(فَلَمْ أَرِ صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا) أي: من صلاة الضحى التي صلاها النبي ﷺ في بيتها، وقد تقدم في أواخر أبواب التقصير بلفظ فما رأيته صلى صلاة أخف منها.

وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكور: لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب.

(غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك للتفرغ لمهمات الفتح من مجيئه إلى المسجد الحرام وخطبته وأمره بقتل من أمر بقتله وغير ذلك، وقد روى ابن أبي شعبة في مصنفه من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ صلى الضحى ثمانى ركعات طَوَّلَ فِيهِنَّ واستدل به أَيْضًا على إثبات سنبة صلاة الضحى، وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أنه ليس في حديث أم هانئ إثبات ذلك قالوا وإنما هي سنة الفتح وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك<sup>(2)</sup> وقيل إنها كانت قضاء عما شغل عن تلك الليلة من حربه فيها وتعقبه النوى بأن الصواب صحة الاستدلال به لما روى أَبُو دَاوُدَ وغيره في طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبحة الضحى، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح ثم صلى ثمانى ركعات سبحة الضحى. وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت قدم رسول الله ﷺ مكة فصلّى ثمانى ركعات فقلت ما هذه الصلاة قَالَ هذه صلاة الضحى.

واستدل به أَيْضًا على أن أكثر الضحى ثمانى ركعات واستبعده السبكي

(1) طرفاه 1103، 4292 - تحفة 18007.

(2) وذلك كان حين فتح الحيرة.

وَوُجَّهَ بِأَن الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَةِ التَّوَقُّفَ وَهَذَا أَكْثَرُ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَدْ وَرَدَ مِنْ فَعْلِهِ دُونَ ذَلِكَ كَحَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي، وَسَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ عَتَبَانَ قَرِيبًا مِثْلَهُ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ كَانَ يَصْلِي الضُّحَى أَرْبَعًا وَحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الضُّحَى سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ كَحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا مِنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَعْرَبَهُ وَلَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الضَّعْفَ.

وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا : مِنْ صَلَّى الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا كَتَبَ مِنَ الْقَانِتِينَ وَمَنْ صَلَّى سِتًّا كَفِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًّا كَتَبَ مِنَ الْعَابِدِينَ وَمَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الْبِزَارُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ أَوْصِنِي قَالَ سَأَلْتَنِي عَمَّا سَأَلْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ صَلَّى الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا كَتَبَ مِنَ الْعَابِدِينَ وَمَنْ صَلَّى سِتًّا لَمْ يَلْحَقْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ذَنْبٌ وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًّا كَتَبَ مِنَ الْقَانِتِينَ وَمَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا لَكِنْ إِذَا ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ قَوِيٌّ وَصَلَحَ لِلْإِحْتِجَاجِ.

فَإِنْ قِيلَ : هَلْ تَزَادُ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً ، فَالْجَوَابُ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي عَدَدِ الضُّحَى أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَعَدَمُ الْوُرُودِ لَا يَسْتَلْزِمُ مَنَعَ الزِّيَادَةِ وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ الْأَسْوَدَ فَقَالَ كَمْ أَصْلِي الضُّحَى قَالَ كَمَا شِئْتَ وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ كَانَ يَصْلِي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : وَالصَّوَابُ أَنَّ يَصْلِي عَلَى غَيْرِ عَدَدٍ يَعْنِي أَنَّهُ لَا حَدَّ لَأَكْثَرِهَا وَبِهِ جِزْمُ الْحَلِيمِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ يَصْلِي أَرْبَعًا لَمَّا رَوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَابْتَهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم : 37] قَالَ ﷺ : «هَلْ تَدْرُونَ



ما وفي وفي عمل يومه بأربع ركعات الضحى». وقال الحاكم صحبت جماعة في أئمة الحديث الحفاظ الأثبات فوجدتهم يختارون هذا العدد ويصلون هذه الصلاة أربعاً لتواتر الأخبار الصحيحة فيه وإليه أذهب.

وذكر الطبري: أن سعد بن أبي وقاص وأبا سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانا يصليان الضحى ثمانياً وكان علقمة والنَّخَعِيُّ وسعيد بن المسيب يختارون الأربع.

وعن الضحاك: أنه كان يختار ركعتين. وقال الروياني من الشافعية أكثرها اثنتا عشرة حكاه الرافعي عنه، وجزم به في المحرر وتبعه النووي في المنهاج وخالف ذلك في شرح المذهب فحكى عن الأكثر أن أكثرها ثمان ركعات. وقال في الروضة أفضلها ثمان وأكثرها اثنتا عشرة ففرق بين الأفضل والأكثر.

قال العيني: وفيه نظر من حيث إن من صلى ثمان ركعات فقد فعل الأفضل فكونه يصلي بعد ذلك ركعتين أو أربعاً يقتضي أن ينقص من أجره المتقدم وهذا في غاية البعد. وقال الحافظ العسقلاني لا يتصور ذلك أي: الفرق بين الأكثر والأفضل إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة ركعة بتسليمة واحدة فإنها تقع نفلاً مُطْلَقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مُطْلَقاً فيكون صلاة اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد، ثم إنه قد اختلف العلماء في أن الأفضل المواظبة عليها أو فعلها في وقت وتركها في وقت. والظاهر هو الأول لعموم الأحاديث الصحيحة من قوله ﷺ: «أحب العمل إلى الله تعالى ما داوم صاحبه عليه وإن قل» ونحو ذلك، وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الضَّحَى» فإذا كان يوم القيامة نادى مناد أين الذين كانوا يداومون صلاة الضحى هذا بابكم فادخلوه برحمة الله وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحَافِظُ عَلَى صَلَاةِ الضَّحَى إِلَّا أَوَابٌ» قَالَ وهي صلاة الأوابين؟ وذهب بعضهم وهذه إحدى الروايتين عن أحمد إلى أن الأفضل أن لا يواظب عليها لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصلّيها أخرجه الحاكم والترمذي. وعن عكرمة كان

## 32 - بَابُ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَهُ وَاسِعًا

1177 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ

ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصْلِيهَا عَشْرًا وَيَدْعُهَا عَشْرًا. وعن سعيد بن جبیر إني لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتمًا عليّ وفيه نظر لأنه ﷺ كان يحب العمل ويتركه مخافة أن يفرض على أمته وقد روى البزار من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ كان لا يترك صلاة الضحى في سفر ولا غيره لكنه ضعيف. ثم إن وقتها يدخل في أول النهار بطلوع الشمس لكن يستحب تأخيرها إلى ارتفاع الشمس حكاها النووي في الروضة. وخالف ذلك في شرح المذهب حيث حكى فيه عن الماوردي أن وقتها المختار إذا مضى ربع النهار إلى الزوال وجزم به في التحقيق.

وروى الطبراني من حديث زيد بن أرقم أنه ﷺ مر بأهل قباء وهم يصلون الضحى حين أشرقت الشمس فقال صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال وهذا يدل على جواز صلاة الضحى عند الإشراق لأنه لم ينههم عن ذلك ولكن أعلمهم أن التأخير إلى شدة الحر أفضل، وقوله: إذا رمضت الفصال معناه أن تحمى الرمضاء وهي الرمل فتبرك الفصال من شدة حرّها وإحراقها إخفافها.

## لطيفة:

روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رسول الله ﷺ أن نصلي الضحى بسور منها والشمس وضحاها والضحى ومناسبة ذلك ظاهرة جدًا. وقد مرّ هذا الحديث وما يتعلق به في باب من تطوع في السفر.

## 32 - بَابُ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَهُ وَاسِعًا

أي: ورأى الضحى أي: صلاة الضحى (وَاسِعًا) مباحًا غير لازم وانتصابه على أنه مفعول ثانٍ لرأى.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس واسمه عبد الرحمن وقيل غير ذلك، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب واسم أبي ذئب هشام القرشي العامري أبو الحارث المدني، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم، (عَنْ عُرْوَةَ) هو ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى»، وَإِنِّي لِأَسْبَحُهَا<sup>(1)</sup>.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى» قد تقدم في باب تحريض النَّبِيِّ ﷺ على قيام الليل أن المراد بالسبحة بضم السين هي النافلة وأصلها من التسبيح وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذي في الفريضة نافلة فقليل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة.

(وَإِنِّي لِأَسْبَحُهَا) بضم الهمزة وكسر الموحدة، وفي رواية مالك عن ابن شهاب لأستحبها من الاستحباب والفرق بين الروایتين أن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يقتضيه.

واعلم أنه قد روي في ذلك عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أشياء مختلفة، فهذا الحديث يدل على نفي السبحة من رسول الله ﷺ مُطْلَقًا، وما رواه مسلم من طريق عبد الله بن شقيق قَالَ قُلْتُ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هل كان النَّبِيُّ ﷺ يصلي الضحى؟ قالت لا إلا أن يجيء في مغيبه يدل على تقييد النفي بغير المجيء من مغيبه، وما رواه مسلم أيضًا في رواية معاذة أنها سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كم كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي صلاة الضحى قالت: أربع ركعات ويزيد ما شاء يدل على الإثبات مُطْلَقًا.

وتكلموا في التوفيق بينهما فمال ابن عبد البر وآخرون إلى ترجيح ما اتفق الشيخان عليه وهو حديث الباب دون ما انفرد به مسلم وقالوا إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع فيقدم من روى عنه من الصحابة الأثبات وقيل سبب عدم رؤيتها أنه ﷺ ما كان يكون عند عائشة رضي الله عنها في وقت الضحى إلا في النادر لكونه أكثر النهار في المسجد أو في موضع آخر وإذا كان عند نسائه فإنها كان لها يوم من تسعة أيام أو ثمانية. وذهب آخرون إلى الجمع بينها فقال البيهقي عندي أن المراد بقولها ما رأيته سبوحها أي: داوم عليها وقولها وإني لأسبوحها أي: أداوم عليها، وفي بقية الحديث الذي تقدم من رواية مالك إشارة إلى ذلك حيث قالت وإن كان ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم انتهى.

## 33 - بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ

قَالَ عَثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وحكى المحب الطبري أنه جمع بين قولها ما كان يصلي إلا أن يجيء من مغيبه وقولها كان يصلي أربعاً ويزيد ما شاء بأن الأول محول على صلاته إياها في المسجد والثاني على البيت. قَالَ ويعكر عليه حديثها الثالث يعني حديث الباب. ويجاب عنه بأن المنفي صفة مخصوصة وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان. وقال القاضي عياض قوله ما صلاها معناه ما رأيته يصليها والجمع بينه وبين قولها كان يصليها أنها أخبرت في الإنكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها، وقيل يحتمل أن يكون نفت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص وأنه ﷺ إنما كان يصليها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص لا يغيره كما قالت يصلي أربعاً ويزيد ما شاء الله. وذهب بعضهم إلى ظاهر الحديث المذكور وأخذوا به ولم يروا صلاة الضحى حتى قَالَ بعضهم إنها بدعة وقد سبق الكلام فيه قريباً.

## تنبيه:

حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يدل على ضعف ما روي عن النَّبِيِّ ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه وعدّها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح وقول الماوردي في الحاوي إنه ﷺ واظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم في حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد لا يقال إن نفي أم هانئ لذلك يلزم منه العدم لأننا نقول يحتاج من أثبته إلى دليل ولو وجد لم يكن حجة لأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبته فلا يستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه، كذا ذكره الحافظ العسقلاني.

## 33 - بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ

(بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ).

(قَالَ عَثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ) بكسر العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وبالموحدة، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد ذكره المؤلف في باب إذا زار الإمام قومًا فأمرهم

1178 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْجُرَيْرِيُّ هُوَ ابْنُ قُرُوحَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي

قَالَ حَدَّثَنَا معاذ بن أسد قَالَ أَخْبَرَنَا عبد الله قَالَ أَخْبَرَنَا معمر عن الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي محمود بن الربيع قَالَ سمعت عتبان بن مالك الأنصاري قَالَ استأذن عليَّ النَّبِيَّ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ فَقَالَ أَيْنَ تَحِبُّ أَنْ أَصْلِي فِي بَيْتِكَ فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبُّ فِقَامٍ وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلِمَ فَسَلِمْنَا أَنْتَهَى.

وليس فيه ذكر الضحى. نعم روى أحمد من طريق الزُّهْرِيِّ عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبحة الضحى فقاموا وراءه فصلوا بصلاته، وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع الأنصاري حدثه أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار أتى رسول الله ﷺ فقال يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي الْحَدِيثَ بَطُولُهُ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ السَّبْحَةِ أَيْضًا وَسَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا بَعْدَ بَابَيْنِ فِي بَابِ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الْأَزْدِيُّ الْقَصَابُ، (أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبَّاسُ) بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ (الْجُرَيْرِيُّ) بضم الجيم وفتح الراء نسبة إلى جرير بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة، (هُوَ ابْنُ قُرُوحَ) بفتح الفاء وضم الراء المشددة وآخره خاء معجمة وسقط هذا في رواية: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ (النَّهْدِيِّ) بفتح النون وسكون الهاء وبالذال المهملة نسبة إلى نهد بن زيد من قضاة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ وَبَصْرِيُّونَ مَا خَلَا شُعْبَةَ فَإِنَّهُ وَاسِطِي وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصُّومِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي) أَرَادَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْخَلِيلُ هُوَ الصَّدِيقُ الْخَالِصُ الَّذِي تَخَلَّلَتْ مَحَبَّتُهُ الْقَلْبَ فَصَارَتْ فِي خِلَالِهِ أَي: فِي بَاطِنِهِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْصَانِي حَبِيبِي عَلَى مَا نَذَرَهُ عَنْ قَرِيبٍ. وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّ الْخَلَّةَ أَقْوَى أَمِ الْمَحَبَّةُ وَهَذَا لَا يَعَارِضُ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ» لِأَنَّ الْمَمْتَنِعَ أَنْ يَتَّخِذَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرَهُ خَلِيلًا لَا الْعَكْسَ.

بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةُ الضُّحَى،

(بِثَلَاثٍ) أَي: بِثَلَاثِ وَصَايَا (لَا أَدْعُهُنَّ) بضم العين أي: لَا أَتْرَكُهُنَّ (حَتَّى) أَي: إِلَى أَنْ (أَمُوتَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ مِنْ جُمْلَةِ الْوَصِيَّةِ أَي: أَوْصَانِي أَنْ لَا أَدْعُهُنَّ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِبْخَارِ الصَّحَابِيِّ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هُوَ إِبْخَارٌ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْهُ قَالَ أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثِ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرُكْعَتِي الضُّحَى وَأَنْ أُتْرَقَ قَبْلَ أَنْ أُرْقَدَ وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ الصَّائِغِ عَنْهُ كَذَلِكَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْهُ كَذَلِكَ فَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ وَمَخْرَجُهُ وَاحِدٌ وَأَقْوَى الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ وَلَفْظُهُ أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثَةٍ لَا أَدْعُهُنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَبَدًا الْحَدِيثُ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَجْرُورَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لثَلَاثٍ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ النِّكَرَةَ فِي الْإِبْهَامِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْحَالِيَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ فِي الْأَصْلِ لَعَدَدٍ مُعَيَّنٍ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اعْتِرَاضِيَّةً.

(صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ) بِالْجَرِّ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ بِثَلَاثٍ وَيَجُوزُ الرِّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَيَّامَ الْبَيْضِ وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ فِي كِتَابِ الصُّومِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْحِكْمَةُ فِي الْوَصِيَّةِ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ تَمَرِينَ النَّفْسَ عَلَى الصِّيَامِ لِيَدْخُلَ فِي وَاجِبِهِ بَانْشِرَاحٍ. وَتَحْصِيلُ ثَوَابِ صَوْمِ الدَّهْرِ كُلِّهَا مَعَ زِيَادَةِ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا فَإِذَا صَامَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ وَصَامَ رَمَضَانَ فَكَأَنَّمَا صَامَ سِتَّةَ كُلِّهَا.

(وَصَلَاةُ الضُّحَى) يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا أَعْنِي الْجَرَّ وَالرِّفْعَ وَكَذَا تَالِيهِ وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهِ إِلَى الْعَدَدِ وَسَيَأْتِي فِي الصِّيَامِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْتِيَّاحِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ بَلَفْظُ وَرُكْعَتِي الضُّحَى، وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَهَمَّا أَقْلَاهَا وَتَجَزَّئَانِ عَنِ الصَّدَقَةِ الَّتِي تَصْبَحُ عَلَى مَفَاصِلِ الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُونَ مَفْصَلًا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنْ أَقْلَاهَا رُكْعَتَانِ وَعَدَمُ مُوََاطَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا لَا يَنَافِي اسْتِحْبَابَهَا لِأَنَّهُ حَصَلَ بِدَلَالَةِ الْقَوْلِ وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْحُكْمِ أَنْ تَتَضَافَرَ عَلَيْهِ أَدَلَّةُ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ لَكِنْ مَا وَاضَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَعْلِهِ مَرَجَحَ عَلَى مَا

وَنَوْمٌ عَلَى وَثْرٍ<sup>(1)</sup>.

لم يواظب عليه ، والحكمة فيها أَيْضًا تمرين النفس على جنس الصلاة لتدخل في واجبها بانسراح ولينجبر بالعلة يقع فيه من نقص. وحكى الشيخ الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح التَّرْمِذِيِّ أنه اشتهر بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعمى فصار كثير من الناس يتركونها أصلًا لذلك وليس لما قالوه أصل بل الظاهر أنه مما ألقاه الشيطان على ألسنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَنَوْمٌ عَلَى وَثْرٍ) بالوجهين فيه أَيْضًا ، وفي رواية المؤلف من طريق أبي التياح على ما يجيء في الصوم وأن أوتر قبل أن أنام ، والحكمة فيه والله أعلم أن وقت الوتر في الليل وهو وقت الغفلة والنوم والكسل ووقت طلب النفس الراحة ، ففي الحديث استحباب تقديم الوتر على النوم لكنه في حق من لم يثق بالاستيقاظ فأما من وثق به فالتأخير في حقه أفضل لحديث مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ويحتمل أن يراد الوتر بين نومين فإن أوتر ثم تهجد لم يعد له حديث أبي داود والتَّرْمِذِيُّ وقال حسن لا وتران في ليلة. ثم إنه يمثل هذه الوصية لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أوصى رسول الله ﷺ لأبي الدرداء رواه مسلم من طريق أبي مرة مولى أم هانئ عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث لن أدعهن ما عشت بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وبأن لا أنام حتى أوتر. وبمثل ذلك أَيْضًا وصى لأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه النَّسَائِيُّ في طريق عطاء بن يسار عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن إن شاء الله تعالى أبدًا أوصاني بصلاة الضحى وبالوتر قبل النوم وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ثم إنه اقتصر في الوصية للثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والقيام أشرف العبادات البدنية ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال ، وخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلاً ونهارًا بخلاف الصيام.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إنه مطلق يتناول الحضر والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهن حتى أموت بل إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وأما حملة

1179 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَكَانَ ضَخْمًا - لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بْنُ جَارُودٍ لَأَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»<sup>(1)</sup>.

على السفر دون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين وقد مرّ في باب أداء الخمس من الإيمان، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، (عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ) أَخِي مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ مولى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ويقال إنه لما ولد ذهب به إلى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فسماه أَنَسًا وكناه أَنَسًا حمزة باسمه وكنيته ومات بعد أخيه محمد ومات محمد سنة عشر ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزاد في رواية: (الْأَنْصَارِيَّ)، (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) هو عتبان بن مالك فيما قيل.

(وَكَانَ ضَخْمًا) سمينًا (لِلنَّبِيِّ ﷺ): إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ) في المسجد، (فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ) أَي: رش عليه ماء تطهيرًا له وتليينًا، (فَصَلَّى عَلَيْهِ) أَي: على الحَصِيرِ وصلينا معه (رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ) وفي رواية: فقال بالفاء (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) أَي: عبد الحميد بن المنذر (ابن جَارُودٍ) بالجيم وبالراء المضمومة وبإهمال الدال وقد مرّ مع شرح الحديث في باب هل يصلي الإمام بمن حضر.

(لَأَنْسِ) ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي) صلاة (الضُّحَى؟ فَقَالَ) بالفاء وفي رواية: قال بدونها.

(مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى) وفي الرواية الماضية يصلي الضحى (غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ) قَالَ ابن رشيد هذا يدل على أن ذلك كان كالمتعارف عندهم وإلا فصلاته ﷺ في بيت الْأَنْصَارِيَّ وإن كانت في وقت الضحى لا يلزم من ذلك نسبتها إلى صلاة الضحى، وقد تقدم في صدر الباب أن عتبان سماها صلاة الضحى فاستقام،



## 34 - باب الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

1180 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا<sup>(1)</sup>.

1181 - حَدَّثَنِي حَفْصَةُ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»<sup>(2)</sup>.

مراد المؤلف وتقييده بالحضر لكونه صلى في بيته.

## 34 - باب الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

(باب الرَّكْعَتَيْنِ) اللتين (قَبْلَ الظُّهْرِ) وفي بعض النسخ باب الركعتان قبل الظهر ووجهه أن يقال هذا باب يذكر فيه الركعتان قبل الظهر، وقد ترجم أولاً بالرواتب التي بعد المكتوبات ثم أورد ما يتعلق بما قبلها فبدأ أولاً بما قبل الظهر. (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح المهملة وسكون الراء وبالموحدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) وفي رواية هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ) رواتب الفرائض.

(رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ) صلاة (الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَكَانَتْ) بالواو وفي رواية: كانت بدونها أي: كانت تلك الساعة (سَاعَةً لَا يُدْخَلُ) على البناء للمفعول (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا) لاشتغاله فيها بربه لا بغيره. (حَدَّثَنِي حَفْصَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ) (كَانَ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) وهذا الحديث ظاهر فيما ترجم له المؤلف وقد مر في باب ما جاء في التطوع مثني مثني هذا الحديث والكلام فيه مستوفى.

(1) أطرافه 937، 1165، 1172 - تحفة 7534.

(2) طرفاه 618، 1173 - تحفة 15801.

1182 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: .....

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عن شُعْبَةَ) ابن الحجاج، (عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى) بضم الميم وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الشين المعجمة وآخره راء هو ابن أخي مسروق الهمداني.

(عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْأَجْدَعِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وفي رواية وكيع عن شُعْبَةَ عن إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ سمعت عائشة أخرجته الإسماعيلي. وحكى عن شيخه أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرِو عَنْ شُعْبَةَ فَأَدْخَلَ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَعَائِشَةَ مَسْرُوقًا وَأَخْبَرَهُ أَنَّ حَدِيثَ وَكَيْعٍ وَهُمْ وَرَدَ ذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ قَدْ وَافَقَ وَكَيْعًا عَلَى التَّصْرِيحِ بِسَمَاعِ مُحَمَّدٍ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثُمَّ سَاقَهُ بِسَنَدِهِ إِلَى شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا وَأَدْخَلَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَسْرُوقًا كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبَغَوِيِّ فَقَالَ ثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرِو بْنِ فَارَسٍ ثَنَا شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَلْفَظٍ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ عَلَى قَوْلِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَامَّةُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ.

وقال الإسماعيلي: قد ذكر سماع ابن المثنى من عائشة غير واحد فإن وكيعاً رواه عن شُعْبَةَ فَقَالَ فِيهِ سَمِعْتُ مِنْ رِوَايَةِ عَثْمَانَ وَأَبِي كَرِيبٍ وَكَذَا قَالَ غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ. وقال صاحب التلويح فالحمل في ذلك على عثمان بن عمر فإن يَحْيَى ابن سعيد لم يكن ليحمل هكذا إن شاء الله تعالى انتهى. وبذلك جزم الدارقطني في العلل وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيد في متصل الأسانيد لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً فيما أن يكون سقط عليه أو على من بعده أو يكون الوهم في زيادته ممن دون عثمان بن عمرو قال صاحب التلويح.

ولقائل أن يقول تصريح أولئك بسماعه من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا ينفي

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ» تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَعَمَرُو، عَنْ شُعْبَةَ<sup>(1)</sup>.

دخول مسروق بينهما لاحتمال أن يكون رواه أولاً بواسطة ثم سمعه بغير واسطة فأدى ما سمعه عنه شُعْبَةُ في الحالتين لأن الطريق في كل منهما صحيحة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ) أي: لا يترك، وأما العرب ماضيه: (أَرْبَعًا قَبْلَ) صلاة (الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ) صلاة (الغَدَاةِ) وقد سبق أنه لا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه يحتمل أنه كان إذا صلى في بيته صلى أربعاً وإذا صلى في المسجد في ركعتين أو كان يفعل هذا مرة وذاك مرة فحكى كل من ابن عمر وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما رأى أو كان الأربع ورداً مستقلاً بعد الزوال لحديث ثوبان عند البزار أنه ﷺ كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار وقال فيه إنها ساعة يفتح فيها أبواب السماء وينظر إلى الله إلى خلقه بالرحمة، وأما سنة الظهر فالركعتان اللتان قَالَ ابن عمر نعم في وجهه عند الشافعية أن الأربع قبلها رتبة عملاً بحديثها وكذا هو عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. قَالَ القرطبي واختلف العلماء هل للفرائض رواتب مسنونة أو لا؟ فذهب الجمهور إلى الأول وقالوا هي سنة مع الفرائض وذهب مالك في المشهور عنه إلى الثاني حماية للفرائض ولا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن من ذلك. (تَابَعَهُ) أي: تابع يَحْيَى بن سعيد.

(ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم وأبو عدي هو كنية إِبْرَاهِيم مولى بني سليم في القاملة البصري يكنى أبا عمرو مات سنة أربع وتسعين ومائة. (وَعَمَرُو) بفتح العين هو ابن مرزوق البصري في باهلة من مضر روى عنه الْبُخَارِيُّ في أول الديات وفي مناقب عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقال مات سنة أربع وعشرين ومائتين وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ.

(عَنْ شُعْبَةَ) وقال الإسماعيلي وتابعه أيضًا ابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شُعْبَةَ بسند ليس فيه مسروق وقد مرّ ما فيه آتِفاً واللّه أعلم.

(1) تحفة 17599.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز النافلة قائماً وقاعداً رقم (730).

## 35 - بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

1183 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزْنِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ»، قَالَ: «فِي الثَّلَاثَةِ لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً»<sup>(1)</sup>.

## 35 - بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

(بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ) صلاة (الْمَغْرِبِ) لم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الصلاة قبل العصر وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوع لفظه رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً، أخرجه أحمد وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ وصححه ابن حبان وورد من فعله ﷺ أَيْضًا حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه التِّرْمِذِيُّ والنسائي وفيه أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً وليس على شرط البُخَارِيِّ.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد يكنى بأبي عبيدة، (عَنِ الْحُسَيْنِ) هو ابن ذكوان المعلم، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ بضم الموحدة وفتح الراء وفي رواية: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المغفل بضم الميم وفتح المعجمة والفاء المشددة (الْمُزْنِيُّ) بضم الميم وفتح الزاي وبالنون، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ» زاد أبو داود في روايته عن القواريري بالإسناد المذكور قوله ركعتين ثم قَالَ صَلُّوا قبل المغرب ركعتين.

(قَالَ) ﷺ: (فِي) المرة (الثَّلَاثَةِ) وهذا يدل على أنه ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قبل المغرب» ثلاث مرات وقد وقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه هذا القول ثلاث مرات، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج صَلُّوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثاً ثم قَالَ (لِمَنْ شَاءَ) أَنْ يَصْلِيَ (كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً) وفي رواية أبي داود: خشية أن يتخذها الناس سنة أي: طريقة لازمة يواظبون عليها. وقال الكرمانى أي: واجبة أو سنة مؤكدة.

وقال المحب الطبري: لم يرد نفي استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يُستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها، وكأن المراد انحطاط

رتبتها عن رواتب الفرائض ولهذا لم يعدها أكثر الشافعية في الرواتب واختلف السلف في التنفل قبل المغرب فأجازته طائفة من الصحابة والتابعين والفقهاء وحجتهم هذا الحديث وأمثاله ، وروي عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنهم كانوا لا يصلونها وقال ابن العربي اختلفت الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيهما ولم يفعلهما أحد بعدهم وقال سعيد بن المسيب ما رأيت فقيهاً يصليهما إلا سعد بن أبي وقاص وذكر ابن حزم أن عبد الرحمن بن عوف كان يصليهما وكذا أبي بن كعب وأنس بن مالك وجابر وخمسة آخرون من أصحاب الشجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعبد الرحمن بن أبي ليلى وقال حبيب بن مسلمة رأيت الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يهتبون إلى صلاة الفريضة وسئل عنهما الحسن فقال حستان لمن أراد بهما وجه الله تعالى .

وقال ابن بطلال : وهو قول أحمد وإسحاق وفي المغني ظاهر كلام أحمد أنهما جائزتان وليستا سنة قَالَ الْأَثَرُمُ قُلْتُ لِأَحْمَدِ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ قَالَ مَا فَعَلْتُهُ قَطْ إِلَّا مَرَّةً حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ قَالَ وَفِيهِمَا أَحَادِيثُ جِيَادٍ وَقَالَ صَحَّاحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ شَاءَ فَمَنْ شَاءَ صَلَّى وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَا يَرْكَعُونَهُمَا وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ تَرْكَعُهُمَا وَمِنْ حَدِيثٍ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا لَا نَدْعُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وقال ابن بطلال : قَالَ النَّخَعِيُّ لَمْ يَصْلُهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ وَهِيَ بَدْعَةٌ قَالَ وَكَانَ خِيَارُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْكُوفَةِ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَحَذِيفَةُ وَعِمَارٌ وَأَبُو مَسْعُودٍ فَأَخْبَرَنِي مَنْ رَمَقَهُمْ كُلَّهُمْ فَمَا رَأَى أَحَدًا مِنْهُمْ يَصْلِي قَبْلَ الْمَغْرِبِ قَالَ هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَفِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ لِأَصْحَابِنَا فِيهَا وَجْهَانِ أَشْهَرُهُمَا لَا نَسْتَحِبُّ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ اسْتِحْبَابُهُمَا .

وقال بعض أصحابنا : إِنْ حَدِيثُ عَبْدِ الْمَزْنِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِيَتَّبِعِينَ خُرُوجَ الْوَقْتِ الْمُنْهِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِمَغِيبِ الشَّمْسِ وَحُلِّ فَعَلَ النَّافِلَةَ وَالْفَرِيضَةَ ثُمَّ اتَّزَمَ النَّاسُ الْمُبَادَرَةَ إِلَى فَرِيضَةِ الْوَقْتِ لَثَلَا يَتَبَاطَأَ النَّاسُ

1184 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيَّ، قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ ابْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ،

بالصلاة عن وقتها الفاضل وادعى ابن شاهين أن الحديث منسوخ بحديث عبد الله ابن بريدة عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكَعَتَيْنِ مَا خِلا الْمَغْرِبَ» ويزيده وضوحاً ما رواه أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ سَأَلَ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فَقَالَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَصْلِيهِمَا وَرَخَصَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ وَهُوَ شُعَيْبٌ يَعْنِي وَهُمْ شُعْبَةُ فِي اسْمِهِ أَيْ: وَهُمْ فِي ذِكْرِهِ بِالْكُنْيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ شُعَيْبٌ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ أَوْ شُعَيْبٍ وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنْ وَكَيْعًا وَابْنَ أَبِي غَيَّةٍ رَوَى عَنْهُ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونَ رَوَى عَنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الطَّنَافِسي وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِي. وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ بَصْرِيُونَ إِلَّا بَرِيدَةً فَإِنَّهُ مَرْوُزِي، وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلَّفُ فِي الْإِعْتَصَامِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ وَزَادَ الْهَرَوِيُّ هُوَ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ بَيْنِ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ) الْخَزَاعِيُّ يَكْنَى أَبَا يَحْيَى وَاسْمُ أَبِي أَيُّوبَ مَقْلَاصٌ، (قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) وَيَكْنَى بِأَبِي رَجَاءٍ وَاسْمُ أَبِي حَبِيبٍ سَوِيدٌ، (قَالَ: سَمِعْتُ مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الشَّاءِ الْمَثْلَثَةِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ (الْيَزَنِيَّ) بَفَتْحِ الْمَثْنَاةِ التَّحْتِيَةِ وَالزَّايِ وَبِالنُّونِ هُوَ نَسَبَةٌ إِلَى يَزْنَ بَطْنٍ مِنْ حَمِيرٍ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ) بَضْمِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ (الْجُهَنِيَّ) بَضْمِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ وَبِالنُّونِ وَالْيَ مَصْرُوقٌ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ حَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَقُلْتُ: أَلَا أُعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: «إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: «الشُّغْلُ»<sup>(1)</sup>.

(فَقُلْتُ: أَلَا أُعْجِبُكَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب.

وتعقبه العيني بأن التعجب من باب التفعّل ولا يأتي الفعل منه على ما قاله وما غره إلا قول الكرمانى: لا أعجبك من التعجب وليس هذا إلا من باب الإعجاب بكسر الهمزة.

ومعناه: أن مرثد بن عبد الله يخبره عقبة بن أبي تميم شيئاً يتعجب منه حاصله أنه يستغربه أقول ونظرت في نسخ الكرمانى فوجدت فيه من التعجب بالياء بعد الجيم من باب التفعّل لا من باب التفعّل.

(مِنْ أَبِي تَمِيمٍ) هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون المثناة التحتية بعدها شين معجمة نسبة إلى جيشان بن عبدان وهو تابعي مخضرم أسلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم قدم في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فشهد فتح مصر وسكنها.

قَالَ ابن يونس: وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك وذكره الذهبي في تجريد الصحابة وكان من العابدين مات سنة سبع وسبعين.

(يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟) وزاد الإسماعيلي حين يسمع أذان المغرب وفيه فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغمصه بغين معجمة وصاد مهملة أي أعيبه، (فَقَالَ عُقْبَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قُلْتُ) وفي رواية: فقلت بالفاء: (فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟) من صلاتهما، (قَالَ: «الشُّغْلُ») بضم الشين والغين ويجوز إسكان الغين أيضًا.

قَالَ قوم: وفيه دلالة على استحباب الركعتين قبل المغرب لمن كان متأهباً بشروط الصلاة كالطهر وستر العورة لثلا يؤخر المغرب عن أول وقتها. وقد مر بيان الخلاف فيه آنفاً، والله أعلم.

ورجال إسناده هذا الحديث مصريون سوى شيخ البخاري وقد دخلها.

36 - بَابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً<sup>(1)</sup>

ذَكَرَهُ أَنَسٌ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

## 36 - (بَابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً)

نصب على نزع لخافض أي بجماعة.

(ذَكَرَهُ) أي: ذكر حكم صلاة النوافل بالجماعة (أَنَسٌ) أي: ابن مالك، (وَعَائِشَةُ) الصديقة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أما حديث أنس رضي الله عنه فذكره البُخَارِيُّ في باب الصلاة على الحصر بسنده أن جدته مليكة الحديث وفيه فقام رسول الله ﷺ وشففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد ذكره في صلاة الكسوف بسنده أيضًا أنها قالت خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ بالناس الحديث. وذكر أيضًا في باب تحريض النبي ﷺ بسنده عنها أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس الحديث.

(1) قال العيني: كره أصحابنا وجماعة آخرون التنفل بالجماعة في غير رمضان وقال ابن حبيب عن مالك لا بأس أن يفعله الناس اليوم في الخاصة من غير أن يكون مشتهرًا مخافة أن يظنها الجهال من الفرائض انتهى، وقال الحافظ: روى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم نفر في النافلة، فأما أن يكون مشتهرًا ويجمع له الناس فلا، وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم اهـ. وقال الموفق: يجوز التطوع جماعة وفردا لأن النبي ﷺ فعل الأمرين كليهما وكان أكثر تطوعه منفردًا، وصلى بحذيفة مرة، وبابن عباس مرة، وبأنس وأمه واليتيم مرة، وأم أصحابه في بيت عتيان مرة وأهمهم ليالي رمضان ثلاثًا، اهـ. وفي الدر المختار: ولا يصلى الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان أي: يكره ذلك لو على سبيل التداعي بأن يقتدي أربعة لواحد كما في الدر، ولا خلاف في صحة الاقتداء إذ لا مانع، اهـ.

قلت: بسط الكلام على ذلك ابن عابدين، وحكى عن الخلاصة أنه إن كان ذلك أحيانًا كان صباحًا غير مكروه وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة لأنه خلاف التوارث، وفي البدائع أن الجماعة في التطوع ليست بسنة إلا في قيام رمضان، وفي حاشية البحر للملي أن التنفل بالجماعة غير مستحب لأنه لم تفعله الصحابة في غير رمضان وهذا كله لو كان الكل متنفلين أما لو اقتدى المتنفلون بمفترض فلا كراهة، انتهى مختصرًا.



1185 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بَثْرِ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ<sup>(1)</sup>.

1186 - فَزَعَمَ مُحَمَّدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عَثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ .....

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية: حدثنا بالجمع (إِسْحَاقُ) هو ابن راهويه فإنه يروي هذا الحديث في مسنده بهذا الإسناد لكن في لفظه بعض المخالفة ويحتمل أن يكون هو ابن منصور لأنه يروي أيضًا عن يعقوب ويروي عنهما البُخَارِيُّ.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) وفي رواية: أَخْبَرَنَا يعقوب بغير نسبة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) إِبْرَاهِيمَ بن سعد بن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ) أَبُو مُحَمَّدٍ (الْأَنْصَارِيُّ) الحارثي توفي سنة تسع وتسعين: (أَنَّهُ عَقَلَ) بفتح الحاء أي: عرف (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا) أي: رمى بها حال كونها (فِي وَجْهِهِ) يداعبه بها استئلافًا لأبويه وإكرامًا للربيع وقد مرَّ في كتاب العلم في باب متى يصح سماع الصغير بلفظ قال عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو (مِنْ بَثْرِ كَانَتْ) أي: البثر وفي رواية: كان بالتذكير أي: الدلو (فِي دَارِهِمْ).

(فَزَعَمَ) أي: أخبر وقال وهو في إطلاق الزعم على القول.

(مُحَمَّدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عَثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ) بكسر العين وحكي ضمها (الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: مع النَّبِيِّ ﷺ (يَقُولُ) إِنِّي (كُنْتُ) وفي رواية: يقول كنت بدون إني (أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ) بموحدين وفي رواية: بني سالم بموحدة واحدة.

(وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ) أي: حين جاءت ويجوز أن تكون إذا للتعليل أي: لأجل مجيء الأمطار، (فَيَشُقُّ) بمثناة تحتية بعد الفاء هكذا في رواية الكشميهني وأما في رواية غيره فشق بصيغة الماضي. وفي

عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ الْوَادِيَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ مِن بَيْتِي مَكَانًا، أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ» فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذْنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ، فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرٍ يُصْنَعُ لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، فَثَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكُ؟ لَا أَرَاهُ.

رواية: يشق بدون الفاء (عَلَيَّ) بتشديد المثناة التحتية (اجْتِيَازُهُ) بجيم ساكنة ومثناة تحتية بعد فوقية وبزاي (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (مَسْجِدِهِمْ)، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ الْوَادِيَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ مِن بَيْتِي مَكَانًا، أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ» وفي الرواية السابقة سأفعل إن شاء الله تعالى قال عتيان (فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ) وفي الرواية السابقة حين ارتفع النهار، (فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذْنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ» وفي رواية: أن نصلي بالنون (مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ) رسول الله ﷺ (فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ، فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الزاي وفي آخره راء طعام من اللحم والدقيق الغليظ (يُصْنَعُ لَهُ) وفي الرواية السابقة: صنعناه له، (فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ) أي: أهل المحلة أن (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، فَثَابَ) أي: جاء (رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكُ؟) هو ابن الدخشن بضم الدال وسكون الخاء وضم الشين وبالنون. وفي الرواية السابقة فقال قائل منهم أين مالك بن الدخشن.

(لَا أَرَاهُ) من الرؤية.

فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَاكَ أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَمَّا نَحْنُ، فَوَاللَّهِ لَا نَرَى وَدَّهَ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ مُحَمَّدُ: فَحَدَّثْتُهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بَأْرُضِ الرُّومِ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ<sup>(1)</sup>، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَا قُلْتُ قَطُّ،

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَاكَ أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَمَّا نَحْنُ، فَوَاللَّهِ لَا نَرَى وَدَّهَ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ مُحَمَّدُ) ابْنُ الرَّبِيعِ: (فَحَدَّثْتُهَا) أَي: الْحِكَايَةُ وَالْقِصَّةُ (قَوْمًا) أَي: رَجَالًا (فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيُّ هُوَ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ (صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ) وَيُرْوَى صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ (فِي غَزْوَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَدَّثْتُهَا.

(الَّتِي تُوقِّي فِيهَا) وَكَانَتْ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَقِيلَ بَعْدَهَا فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ وَوَصَلُوا فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ إِلَى الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَحَاصَرُوهَا ذَكَرَ أَبُو سَعْدٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ تَحْتَ أَقْدَامِ الْخَيْلِ وَيُغَيَّبَ مَوْضِعَ قَبْرِهِ فُدْفِنَ إِلَى جَانِبِ جِدَارِ قُسْطَنْطِينِيَّةِ.

(وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ) ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ (عَلَيْهِمُ) أَي: أَمِيرُ عَلَيْهِمُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِأَرْضِ الرُّومِ) وَهِيَ مَا وَرَاءَ الْبَحْرِ الْمَالِحِ الَّتِي فِيهَا مَدِينَةُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ.

(فَأَنْكَرَهَا) أَي: الْقِصَّةَ أَوِ الْحِكَايَةَ (عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ)، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَا قُلْتُ قَطُّ) وَسَبَبُ إِنْكَارِهِ أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ قَوْلَهُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ

(1) اختلفوا في وجه إنكار أبي أيوب فقال الكرمانى: إن قلت ما سبب إنكار أبي أيوب؟ قلت: =

فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ ابْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِي، فَقَفَلْتُ، فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ.....

حرم النار على من قَالَ لا إله إلا الله لأن ظاهره أن لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة: منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: 23].

ومنها: أحاديث الشفاعة لكن الجمع ممكن بأن يحمل التحريم على الخلود. أو لأنه حكم بباطن الأمر وقال نحن نحكم بالظاهر أو لأنه كان بين أظهرهم ومن أكابرهم ولو وقع مثل هذه القضية لاشتهرت ولنقلت إليه وإما لغير ذلك.

(فَكَبَّرَ) بضم الموحدة، أي: عظم وثقل (ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ) بضم القاف أي: أرجع (مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِي، فَقَفَلْتُ، فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ) شك في الراوي.

(ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ

إما أنه يستلزم أن لا يدخل عصاة الأمر النار، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾، وإما أنه حكم على باطن الأمر وقال نحن نحكم بالظاهر وإما أنه كأنه بين أظهرهم ومن أكابرهم ولو وقع مثل هذه القضية لاشتهرت ولنقلت إليه وإما غير ذلك، اهـ.

وقال الحافظ قد بين أبو أيوب وجه الإنكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور وأما الباعث له على ذلك فقليل إنه استشكل قوله: «إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله» لأن ظاهره أن لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة، منها أحاديث الشفاعة لكن الجمع ممكن بأن يحمل التحريم على الخلود، وقد وافق محمودًا على رواية هذا الحديث عن عتبان أنس بن مالك، كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوي جدًا، وكان الحامل لمحمد على الرجوع إلى عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكر عليه ولذا قنع بسماعه عن عتبان ثاني مرة، اهـ.

ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثْنِيهِ كَمَا حَدَّثْنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ<sup>(١)</sup>.

ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثْنِيهِ كَمَا حَدَّثْنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وكان الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه ولهذا قنع بسماعه من عتبان ثاني مرة والله أعلم.

وفي الحديث خمس وخمسون فائدة:

- (١) أن من عقل رسول الله ﷺ أو من عقل منه فعلاً يعد صحابياً.
- (٢) ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ من الرحمة لأولاد المؤمنين وفعل ذلك ليعقل عنه الغلمان ويعد لهم به الصحبة لينالوا فضلها وناهيك بها.
- (٣) استتلافهم لأبائهم بمزحه مع بنيتهم.
- (٤) مزحة ليكرم به من يمازحه.
- (٥) استراحته في بعض الأوقات ليستعين على العبادة من وقتها.
- (٦) إعطاء النفس حقها ولا يشق عليها في كل الأوقات.
- (٧) اتخاذ الدلو.
- (٨) أخذ الماء منه بالفم.
- (٩) إلقاء الماء في وجه الطفل.
- (١٠) صلاة القبائل الذين حول المدينة في مساجدهم المكتوبة وغيرها.
- (١١) إمامة الضعيف والتخلف عن المسجد في الطين والظلمة.
- (١٢) صلاة المرء المكتوبة وغيرها في بيته.
- (١٣) سؤال الكبير إتيانه إلى بيته ليتخذ مكان صلاته مصلى.
- (١٤) ذكر المرء ما فيه من العلل معتذراً ولا يكون شكوى فيه.
- (١٥) إجابة الشارع من سألته.
- (١٦) سير الإمام مع التابع.

(١) أطرافه 424، 425، 667، 686، 838، 840، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938

- (١٧) صحبة أفضل الصحابة إياه.
- (١٨) تسميته لأبي بكر وحده لفضله.
- (١٩) أن صاحب البيت أعلم بأماكن بيته وهو أدرى به.
- (٢٠) التبرك بآثار الصالحين.
- (٢١) تقديم طلب التعيين من الشارع على الاجتهاد.
- (٢٢) طلب الصلاة في موضع معين ليقوم صلاته فيه مقام الجماعة.
- (٢٣) ترك التطلع في نواحي البيت.
- (٢٤) صلاة النافلة جماعة في البيوت.
- (٢٥) فضل موضع صلاته ﷺ.
- (٢٦) نوافل النهار تصلى ركعتين كالليل.
- (٢٧) المكان المتخذ مسجدًا ملكه باق عليه.
- (٢٨) أن توطن الرجل مكانًا للصلاة إنما يكره في المساجد دون البيوت.
- (٢٩) أن صلاة الضحى مستحبة.
- (٣٠) صنع الطعام للكبير عند إتيانه لهم وإن لم يعلم بذلك.
- (٣١) عدم التكلف فيما يصنع.
- (٣٢) أنه كان ﷺ لا يعيب طعامًا.
- (٣٣) أنه كان ﷺ أدوم على فعل الخيرات.
- (٣٤) الاكتفاء بالإشارة.
- (٣٥) أنه يجوز التلفظ مع الإشارة.
- (٣٦) أنه يعبر عن المحلة التي فيها الدور بالدار كما في الحديث خير دور الأنصار دار بني النجار ثم عدد جماعة وفي آخره وفي كل دور الأنصار خير.

- (٣٧) اجتماع القبيل إلى الموضع الذي يأتيه الكبير ليؤدوا حقه ويأخذوا حظهم منه.
- (٣٨) عيب من حضر على من تخلف ونسبته إلى أمر متهم به هو مالك بن الدخشن وأنه قد شهد بدرًا واختلف في شهوده العقبة فظهر من حسن إسلامه ما ينفي عنه تهمة النفاق.
- (٣٩) كراهة من يميل إلى المنافقين في حديثه ومجالسته.
- (٤٠) أن من رمى مسلمًا بالنفاق لمجالسته لهم لا يعاقب ولا يقال له أثمت.
- (٤١) أن الشارع كان يأتيه الوحي ولا شك فيه.
- (٤٢) أن الكبير إذا علم بصحة اعتقاد من نسب إلى غيره يقول له لا تقل ذلك.
- (٤٣) أن من عيب غيره بما ظهر منه لم يكن غيبة.
- (٤٤) أن من تلفظ بالشهادتين واعتقد حقيقة ما جاء به ومات على ذلك فاز ودخل الجنة.
- (٤٥) اختيار سماع الحديث من صاحب مثله أو غيره ليثبت ما عنده.
- (٤٦) إنكار من روى حديثًا من غير أن يقطع به.
- (٤٧) المراجعة فيه إلى غيره فإن محمود بن الربيع أوجب على نفسه إن سلم أن يأتي عتبان بن مالك فيسأله وكان محمود في الشام.
- (٤٨) الرحلة في العلم.
- (٤٩) أن ذكر ما في الإنسان على وجه التعريف ليس غيبة كذكره عمى عتبان.
- (٥٠) إمامة الأعمى وفيه كلام في الفقه.
- (٥١) الأسرار بالنوافل.
- (٥٢) طلب عين القبلية.
- (٥٣) الاستئذان من صاحب الدار إذا أتى إلى صاحبها لأمر عرض له.
- (٥٤) تولية الإمام أحد السرية أميرًا إذا بعثهم لغزو.
- (٥٥) الجمع بين الحجة وطلب العلم في سفرة واحدة والله أعلم.

## 37 - بَابُ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

1187 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ (1).

## 37 - بَابُ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ) أي: ابن نصر أبي يحيى قال البخاري مات سنة سبع وثلاثين ومائتين، (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) على صيغة التصغير وهو ابن خالد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (وَعُبَيْدِ اللَّهِ) بالجر عطف على أيوب، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ») أي: بعض صلاتكم أو شيئاً من صلاتكم فكلمة من تبعيضية. (وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا) أي: مثل القبور بأن لا يصلى فيها.

(تَابَعَهُ) أي: تابع وهيباً (عَبْدُ الْوَهَّابِ) الثَّقَفِيُّ، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني وهذه المتابعة أخرجها مسلم.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» وعند الطبري من حديث عبد الرحمن بن سابط عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نُورُوا بُيُوتَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَاکْثَرُوا فِيهَا تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا كَمَا اتَّخَذَهَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى».





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 20 - كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

### 1 - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

1188 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ قَزَعَةَ،

## 20 - كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

### 1 - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وإنما لم يذكر في الترجمة بيت المقدس مع كونه مذكوراً معهما لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة أخرى، فإن قيل: ليس في الحديث لفظ الصلاة، فالجواب: أن المراد من الرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها. وظاهر إيراد المؤلف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة النافلة.

ويحتمل أن يريد بها ما هو أعم من ذلك فتدخل النافلة وهذا أوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل مختص بالفريضة كما سيأتي.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث النمري، (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ) هو (ابْنُ عُمَيْرٍ) كما وقع في رواية منسوبة وعمير بضم العين مصغراً. وعبد الملك هو المعروف بالقبطي. وإنما قيل له القبطي لأنه كان له فرس سابق يعرف بالقبطي فنسب إليه وكان على قضاء الكوفة بعد الشَّعْبِيِّ مات سنة ست وثلاثين ومائة وله من العمر يوم مات مائة سنة وثلاث سنين. وقد مر ذكره في باب أهل العلم أولى بالإمامة.

(عَنْ قَزَعَةَ) بالقف والزاي والعين المهملة كلها مفتوحة وقال صاحب جامع الأصول أكثر ما سمعتهم يقولون بسكون الزاي هو ابن يَحْيَى وقيل ابن الأسود

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَرْبَعًا، قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتِي عَشْرَةَ غَزْوَةً - ح (1).

1189 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ،

مولى زياد وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الإسناد وسمعت مولى زياد وهو هذا. وزياد مولاه هو ابن أبي سُفْيَانَ الأمير المشهور ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ) الخدري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَرْبَعًا) أي: يذكر أربع كلمات أو المعنى سمعته يحدث أربعًا وسيأتي هذه الأربع مفصلة بعد خمسة أبواب.

(قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ غَزَا) أي: أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتِي عَشْرَةَ غَزْوَةً) هكذا اقتصر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئًا وذكر بعده حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شد الرحال كما سيأتي فظن الداوودي الشارح أن البُخَارِيَّ ساق الإسناد لهذا المتن. وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مشتمل على أربعة أحكام كما سيأتي وحديث أبي هُرَيْرَةَ مقتصر على شد الرحال فقط لكن لا يمنع ذلك الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البُخَارِيَّ في إجازة اختصار الحديث يعني أن الحديثين لما كانا مشتركين في شد الرحال اقتصر في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما ذكره طلبًا للاختصار.

وقيل كأنه قصد بذلك الإغماض لينبّه على فائدة الحفظ على أنه ما أخلاه عن الذكر فإنه ساقه بتمامه بعد خمسة أبواب.

(ح) تحويل من إسناد إلى إسناد آخر.

(حَدَّثَنَا) الأولى حذف الواو بعد حاء التحويل كما في نسخة.

(عَلِيٍّ) هو ابن المديني وقد تكرر ذكره.

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المسيب كما

في نسخة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، .....

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا تُشَدُّ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ بِلَفْظِ النَّفْيِ بِمَعْنَى النَّهْيِ أَيْ: لَا تُشَدُّوا. وَنَكْتَةُ الْعَدُولِ عَنِ النَّهْيِ إِلَى النَّفْيِ إِظْهَارُ الرِّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ أَوْ حَمْلُ السَّامِعِ عَلَى التَّرْكِ أَبْلَغُ حَمْلٍ بِالطَّفِّ وَجْهٌ. وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ النَّفْيُ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ كَأَنَّهُ قَالَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقْصِدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبَقَاعُ لِاخْتِصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَتْ بِهِ.

(الرَّحَالُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنَ الْقَتَبِ. وَشَدَّ الرَّحْلَ كَنَاءَةٌ عَنِ السَّفَرِ لِأَنَّهُ لَازِمُهُ، وَخَرَجَ ذِكْرُهَا مَخْرَجَ الْغَالِبِ فِي رُكُوبِ الْمَسَافِرِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ رُكُوبِ الرُّوَا حِلِّ وَالْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْمَشْيِ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ إِنَّمَا يَسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ سَلْمَانَ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ فَذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَنَعُ شَدِّ الرَّحْلِ إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِحُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْعِدَدِ وَالْجَمْعِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

(إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ) الْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ وَالتَّقْدِيرُ لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى مَوْضِعٍ أَوْ مَكَانٍ لِأَيِّ أَمْرٍ كَانَ وَيُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَجُوزُ السَّفَرُ إِلَى كُلِّ مَوْضِعٍ غَيْرِهَا حَتَّى لَا يَجُوزَ السَّفَرُ لَزِيَارَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْمَفْرُغِ لَا يَدُلُّ أَنْ يَقْدَرَ أَعْمُ الْعَامِ لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِأَعْمِ الْعَامِ أَعْمَ مَا يَنْسَبُ الْمُسْتَثْنَى نَوْعًا وَوَصْفًا كَمَا إِذَا قُلْتَ مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا كَانَ تَقْدِيرُهُ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا إِلَّا زَيْدًا لَا مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَوْ حَيَوَانًا فَهَذَا تَقْدِيرُهُ لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى مَسْجِدٍ لِلصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ:

(الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) بِالْخَفْضِ عَلَى الْبِدْلِيَّةِ وَيَجُوزُ وَالرَّفْعُ وَالْحَرَامُ بِمَعْنَى الْمَحْرَمِ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هُوَ كَقَوْلِهِمُ الْكِتَابُ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ وَتَعَقُّبُهُ الْعَيْنِي بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ غَيْرَ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْكِتَابَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِالْكَسْرِ وَالْحَرَامُ فَعَالٌ بِالْفَتْحِ فَكَيْفَ يَقَاسُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْحَرَامُ اسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمَحْرَمِ. وَالْمُرَادُ بِهِ جَمِيعُ الْحَرَمِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَاهِهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: 28] وَقِيلَ:

وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى<sup>(1)</sup>.

يختص بالموضع الذي يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم. قَالَ الطبري ويتأيد في الرواية الأخرى بقوله ومسجدي هذا لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى الآخر كذلك. وقيل المراد به الكعبة كما قال تعالى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144] حكاه المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النَّسَائِيُّ بلفظ إلا الكعبة وفيه نظر لأن الذي عند النَّسَائِيِّ إلا مسجد الكعبة حتى لو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم قَالَ بل في الحرم لأنه كله مسجد.

(وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ) اللام فيه للعهد عن سيدنا مُحَمَّدٍ (ﷺ) وفي العدول عن مسجدي إشارة إلى التعظيم ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الآتي ومسجدي.

(وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى) بإضافة الموصوف إلى الصفة وفيه خلاف فجوزه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: 44] والبصريون يؤولونه بإضمار المكان أي: بجانب المكان الغربي ومسجد المكان الأقصى ونحو ذلك، وسمي الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة وقيل: في الزمان وفيه نظر لأنه ورد في الحديث أنه كان بينهما أربعون سنة، واستشكل من حيث إن بين آدم وداود عليهما السلام أضعاف ذلك من الزمان.

وأجيب: بأن الملائكة وضعتهما أولاً وبينهما في الوضع أربعون سنة وأن داود وسليمان عليهما السلام جددا بنيان المسجد الأقصى كما جدد إبراهيم عليه السلام بناء البيت الحرام.

وقال الزمخشري: سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد.

وقيل: لبعده عن الأقدار والخبث.

وقيل: هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه.

(1) تحفة 13130.

أخرجه مسلم في الحج باب لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد رقم (1397).

وقيل : لأنه أقصى موضع من الأرض ارتفاعاً وقرباً إلى السماء يقال قصا المكان يقصو قصواً بعد ويقال فلان بالمكان الأقصى والناحية القصوى.

وبيت المقدس بسكون القاف وكسر الدال وبفتحهما مع التشديد. والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمهما.

ولبيت المقدس أسماء تقرب من العشرين :

منها : إيليا بالمد والقصر وبحذف الياء الأولى.

ومنها : شلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهملة. وشلام بالمعجمة، وسَلِم بفتح المهملة وكسر اللام الخفيفة، وأُورِي شلَم بضم الهمزة وسكون الواو وبكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة.

ومن أسمائه : كورة وبيت إيل وصهيون ومصروح آخره مثلثة وكورسيلا وبابوش بموحدتين ومعجمة .

وفي هذا الحديث : فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء عليهم السلام، ولأن المسجد الحرام قبلة الناس وإليه حجهم ومسجد الرسول أسس على التقوى وبناءه خير البرية عليه الصلاة والسلام ومسجد الأقصى كان قبلة الأمم السالفة.

قال الخطابي : والشد إلى المسجد الحرام فرض للحج والعمرة وكانت تشد الرحال إلى مسجد رسول الله ﷺ في حياته للهجرة وكانت واجبة على الكفاية.

وأما بيت المقدس فإنما هو فضيلة واستحباب واعلم أنه اختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياءً وأمواتاً وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو مُحَمَّد الجويني يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قَالَ عياض وطائفة.

ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن أنه لقي أبو بصيرة الغفاري أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو جاء من الطور فقال : من أين أقبلت؟ قَالَ : من الطور صليت فيه، قَالَ : لو أدركتك قبل أن ترتحل ما ارتحلت أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » الحديث.

ورجال إسناده ثقات فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ووافقه أبو هريرة رضي الله عنه. والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ولا يكره. وأجابوا عن الحديث بأجوبة:

منها: أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز ولا فضيلة فيه وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ لا ينبغي للمطي أن تعمل وهو لفظ ظاهر في غير التحريم.

ومنها: أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة المذكورة فإنه لا يجب الوفاء به.

وأما من أراد الصلاة في مساجد الصالحين والتبرك بها متطوعاً بذلك فمباح بإعمال المطي وغيره ولا يتوجه إليه الذي في هذا الحديث قاله ابن بطال.

وقال الخطابي: اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان في الصلاة من البقاع التي يتبرك بها أي: لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة.

ومنها: أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة فأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم وفي التجارة وفي التنزه وزيارة الصالحين والأقرباء والأصدقاء والمشاهد فلا يدخل في النهي. ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال سمعت أبا سعيد رضي الله عنه وذكرت عنده الصلاة في الطور فقال قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذ» وشهر بن حوشب حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف لكنه وثقه جماعة في الأئمة.

ومنها: أن المراد قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال لا يعتكف في غير هذه الثلاثة قال الحافظ العسقلاني ولم أر عليه دليلاً.

واستدل بهذا الحديث على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه ذلك لأنهما لا فضل لبعضهما على بعض فيكفي صلاته في أي مسجد كان قال مالك رحمه الله نذر صلاة في مسجد لا يصل إليه إلا براحة فإنه

يصلي في بلده إلا أن ينذر ذلك في مسجد مكة أو المدينة أو البيت المقدس فعليه السير إليها وقال النووي لا اختلاف في ذلك إلا ما روي عن اللَّيْث أنه قَالَ يجب الوفاء به وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينعقد نذره وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن مُحَمَّد بن مسلمة المالكي: أنه يلزم في مسجد قباء لأن النَّبِيَّ ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي. واستدل به أيضًا على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قَالَ مالك وأحمد والشافعي في البويطي واختاره أبو إسحاق المروزي. وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يجب مُطْلَقًا.

وقال الشَّافِعِيُّ في الأم: يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين وهذا هو المنصور لأصحاب الشَّافِعِيِّ.

وقال ابن المنذر: يجب إلى الحرمين وأما الأقصى فلا واستأنس بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رجلاً قَالَ للنبي ﷺ إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس قَالَ صَلِّ ههنا .

وقال ابن التين: الحجة على الشَّافِعِيِّ أن إعمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قربة فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام انتهى.

وقال الغزالي عند ذكر إتيان المساجد فلو قَالَ أتى مسجد الخيف فهو كمسجد الحرام لأنه من الحرم وكذلك أجزاء سائر الحرم قَالَ ولو قَالَ أتى مكة لم يلزمه شيء إلا إذا قصد الحج.

وقال الشيخ زين الدين: لا وجه لتفرقه بين مكة وسائر أجزاء الحرم فإنها من أجزاء الحرم قَالَ الرافعي لو قَالَ أمشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام أو إلى مكة أو ذكر بقعة أخرى من بقاع الحرم كالصفا والمروة ومسجد الخيف ومنى ومزدلفة ومقام إِبْرَاهِيم عَلَيْهِ السَّلَام وقبة زمزم وغيرها فهو كما لو قَالَ إلى بيت الله الحرام حتى لو قَالَ أتى دار أبي جهل أو دار الخيزران كان الحكم كذلك لشمول حرمة الحرم له بتنفيذ الصيد وغيره.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه لا يلزمه المشي إلا أن يقول إلى بيت الله الحرام أو قَالَ مكة أو إلى الكعبة أو إلى مقام إِبْرَاهِيم عَلَيْهِ السَّلَام.



وحكى الرافي عن القاضي ابن كج : أنه قال إذا نذر أن يزور قبر النبي ﷺ فعندي أنه يلزمه الوفاء به وجهًا واحدًا قال ولو نذر أن يزور قبر غيره ففيه وجهان عندي.

وقال الكرمانى : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنّف فيها رسائل من الطرفين انتهى.

يريد به ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين ابن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة وحاصلها أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر النبي ﷺ وأنكر ناصروه ذلك.

وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ.

وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه : بأنه ذكره اللفظ إذ بالأصل الزيارة فإنهما من أفضل الأعمال وأجل القرب الموصولة إلى ذي الجلال وأن مشروعيتهما محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب.

وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة.

ومرادي بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكمًا شرعيًا. وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم ونحو ذلك من المندوبات أو المباحات.

قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم. ثم إن رجال الإسناد الأول ما بين بصري وواسطي وكوفي. وفيه رواية الأقران لأن عبد الملك

وقرعة من طبقة واحدة. وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي. وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة ببيت المقدس، وفي الحج، وفي الصوم أيضًا.

وأخرجه مسلم في المناسك والتَّرمِذِيُّ في الصلاة. والنسائي في الصوم. وابن ماجه فيه وفي الصلاة.

ورجال الإسناد الثاني ما بين مكِّي ومدني وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي. وقد أخرج متنه مسلم في الحج. وكذا أَبُو دَاوُدَ فيه، والنسائي في الصلاة.

#### تتمة:

وفي هذا الباب عن بصرة بن أَبِي بصرة رواه ابن حبان عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا» وإلى مسجد إيليا أو بيت المقدس شك أيهما قَالَ.

وعن أَبِي بصرة أيضًا رواه أحمد والبخاري في مسنديهما والطبراني في الكبير والأوسط من رواية عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه قَالَ: لقي أبو بصرة الغفاري أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو جاء من الطور فقال من أين أقبلت قَالَ من الطور صليت فيه قَالَ لو أدركتك قبل أن ترتحل ما ارتحلت أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» الحديث ورجال إسناده ثقات قَالَ الذهبي بصرة بن أَبِي بصرة الغفاري هو أبوه صحابيَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نزلا مصر.

واسم أَبِي بصرة حميل، وقيل: حميل بن بصرة، وحميل بضم الحاء المهملة وقيل: بفتحها والأول هو الأصح.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ومثله رواه ابن ماجه. وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا رواه الطبراني في الأوسط عنه يرفعه: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الخيف، والمسجد الحرام ومسجدي هذا» وقال لم يذكر الخيف في شد الرحال إلا في هذا الحديث.

1190 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا

قَالَ صاحب التلويح وهو لعمرى سند جيد لولا قول البخاري لا يتابع خيشم في ذكر مسجد الخيف ولا يعرف له سماع من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال العيني: خيشم هو ابن مروان ذكره ابن حبان في الثقات وهو الذي روى هذا الحديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد عنه عن رسول الله ﷺ أنه قَالَ: «خير ما ركبت إليه الرواحل مسجدي هذا والبيت العتيق».

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج حديثه البزار من رواية أَبِي العالية عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» الحديث. وفي كتاب العلم المشهور لأبي الخطاب روى حديث موضوع رواه مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْجَنْدِيِّ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَاحِ مَجْهُولٌ عَنْ مَتْرُوكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ لَا تَعْمَلُ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى أَرْبَعَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَإِلَى مَسْجِدِ الْجَنْدِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ التَّنِيسِيُّ وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ) بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً قَالَ الْكَلَابَادِيُّ رَوَى مَالِكٌ عَنْهُ.

(و) عَنْ (عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَى) بَفَتْحِ الهمزة والغين المعجمة وتشديد الراء هو سليمان بن أبي عبد الله شيخ الزُّهْرِيِّ كَانَ قَاصًّا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِمَاعِ إِلَى الْخُطْبَةِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا) يدل على أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذي كان في زمانه مسجدًا دون ما زيد فيه بعده في زمن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم تغليبًا لاسم الإشارة وبه صرح النووي فخص التضعيف بذلك بخلاف المسجد الحرام فإنه لا يختص بل يشمل جميع مكة بل صحح النووي أنه يعم جميع الحرم على ما نقله الحافظ العسقلاني. قَالَ الْعَيْنِيُّ إِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمَاءُ وَالْإِشَارَةُ هَلْ تَغْلِبُ

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>(1)</sup>.

الإشارة أو الاسم فيه خلاف فمال النووي إلى تغليب الإشارة فعلى هذا إذا قَالَ المأموم نويت الاقتداء بزيد هذا فإذا هو عمرو يصح اقتداؤه تغليباً للإشارة وجزم ابن الرفعة بعدم الصحة وقال لأن ما لا يجب تعيينه إذا عَيَّنَهُ وأخطأ في التعيين أفسد العبادة، وأما مذهبن في هذا فالذي يظهر في قولهم أنه إذا اقتدى بفلان بعينه ثم ظهر أنه غيره لا يجزئه إذ الاسم يغلب الإشارة.

(خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) قَالَ الكرمانى الاستثناء يحتمل أموراً ثلاثة أن يكون مساوياً لمسجد الرسول ﷺ وأفضل منه وأدون منه بأن يراد أن مسجد المدينة ليس خيراً منه بألف صلاة بل خير منه بتسعمائة مثلاً ونحوه، وقال ابن بطلال يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد منه فإنه مساوٍ لمسجد المدينة أو فاضل أو مفضل والأول أرجح لأنه لو كان فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل بخلاف المساواة انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وكأنه لم يقف على دليل الثاني وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا».

وفي رواية ابن حبان: وَصَلَاةٌ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ ابن عبد البر: اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه أحفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرأي.

وعند ابن ماجه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ.

وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه فعلى الأول معناه فيما سواه إلا

(1) تحفة 13464.

أخرجه مسلم في الحج باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة رقم (1394).

مسجد المدينة وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات لكنه من رواية عطاء عنه.

قَالَ ابن عبد البر: وجائز أن يكون عند عطاء عنهما ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وروى البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسائة صلاة قَالَ البزار إسناده حسن فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو قول عامة أهل الفقه والأثر وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره فيما رواه ابن عبد البر من طريق يَحْيَى بن يَحْيَى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع صاحب مالك عن تأويل هذا الحديث فقال معناه أن الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من الصلاة في الكعبة بدون ألف صلاة وأفضل من الصلاة في سائر المساجد بألف صلاة وقال بذلك جماعة من المالكيين ورواه بعضهم عن مالك.

قَالَ ابن عبد البر: لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن يكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة وإذا كان كذلك لم يكن للمسجد الحرام فضل على سائر المساجد إلا بالجزء اللطيف وفيه نظر قَالَ وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه.

وتعقب: بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فإنما فضله عليه بمائة صلاة. ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج قَالَ أَخْبَرَنِي سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه يشير إلى مسجد المدينة، وللنسائي من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي آخره إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة. ثم إن هذا الخلاف في أن الصلاة في

أي: المسجدين أفضل مبني على الخلاف في أي البلدين أفضل. فذهب عمر وبعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأكثر المدنيين إلى تفضيل المدينة واستدلوا بقوله ﷺ ما بين قبري ومنبري روضة في رياض الجنة مع قوله ﷺ موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها.

لكن قَالَ ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم إنهم حملوا الاستثناء في قوله إلا المسجد الحرام على معنى فبأقل من الألف.

وذهب الكوفيون والمكيون وابن وهب وابن حبيب وحكي عن مالك أَيْضًا إلى تفضيل مكة. واحتجوا بحديث أبي سلمة عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِي بْنِ الْحَمْرَاءِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفًا على راحلته بمكة وهو يقول واللَّهِ إِنَّكَ لخير أرضِ اللَّهِ وأحب أرضِ اللَّهِ إلى اللَّهِ ولولا أَنِي أَخْرَجْتَ مِنْكَ مَا خَرَجْتَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَغَيْرَهُمْ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ قَالَ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَزُورَةِ فَقَالَ: «عَلِمْتُ أَنَّكَ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَطْيَبُكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبُّكَ إِلَيَّ» الْحَدِيثُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وعند أبي داود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بِالْمَدِينَةِ» وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ بَيْنِي وَبَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ لِرَجَالٍ سَمَاهُمْ فَإِنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ مَكَّةَ وَهِيَ أَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ.

وقال ابن عبد البر: هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه واللَّهِ أعلم وقد رجع عن تفضيل المدينة كثير من المنصفين في المالكية. وقال القاضي عياض أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للعابد وتكون العبادة فيه أفضل وأكثر ثوابًا ولا يعبد في هذا الموضع الشريف. وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود بل يلزم أن لا يكون المصحف نفسه أفضل من غيره

لتعذر العمل به وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة كذا قال الكرمانى وقال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك. وقال ابن عبد البر إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها أما من أقر به وأنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلتها.

وقال غيره: سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضائه الشريفة أنه روي أن المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عندما يخلق رواه ابن عبد البر في أواخر كتابه التمهيد من طريق عطاء الخراساني موقوفاً وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل عليه السلام أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة فعلى هذا فتلك البقعة التي ضمت أعضائه ﷺ من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم.

واختلفوا هل يراد بالصلاة المضاعف ثوابها في المسجدين الفريضة أو العام منها ومن النفل، وإلى الأول ذهب الطحاوي لقوله ﷺ: «أفضل صلة المرء في بيته إلا المكتوبة».

ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة يضاعف على صلاتها في بيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مُطلقاً وقال النووي مذهبنا أنه يعم الفرض والنفل جميعاً. ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الأجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم يجزه إلا عن واحدة.

وقد أوهم كلام المعتري أبو بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى. وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة.

وقد روى ابن ماجه من رواية رزيق الألهاني عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه بخمسائة صلاة

## 2 - بَابُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ

وصلاته في المسجد الأقصى بخمسة آلاف صلاة وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة» وفي سنده أبو الخطاب الدمشقي يحتاج إلى الكشف والله أعلم.

ورجال إسناده حديث الباب ما بين دمشق ومدني.

وفيه : أن شيخه من أفراد.

وفيه : رواية مالك عن شيخين وهما زيد وعبيد الله.

وفيه : رواية الابن عن الأب وقد أخرج متنه مسلم في المناسك. والتِّرْمِذِيُّ في الصلاة والنسائي في الحج وابن ماجه في الصلاة.

## 2 - بَابُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ

(باب) فضل (مَسْجِدِ قُبَاءٍ) بضم القاف وبالموحدة ممدود عند أكثر اللغات وأنكر السكري قصره ولم يحك فيه أبو علي سوى المد لكن صاحب العين حكى القصر فيه ، وهو يصرف ولا يصرف وقال البكري من العرب من يذّكره فيصرفه ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه ، وقال الجوهري : يذكر ويؤنث ، وجزم صاحب المفهم بالتذكير لأنه من قبوت أو من قببت فليست همزته للتأنيث وفي المطالع هو على ثلاثة أميال من المدينة. وقال ياقوت على ميلين منها على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة به أثر بنيان وهناك مسجد التقوى وسمي باسم بئر هناك.

وقال الرشاطي : بينها وبين المدينة ستة أميال ولما نزل بها رسول الله ﷺ وانتقل إلى المدينة اختط الناس بها الخطط واتصل البنيان بعضه ببعض حتى صارت مدينته.

وقال ابن قرقول : على ثلاثة أميال من المدينة. والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ ، روى الطبراني من رواية يَحْيَى بن يعلى حَدَّثَنَا ناصح عن سماك عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لما سأل أهل قباء النَّبِيَّ ﷺ أن يبني لهم مسجداً قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «ليقيم بعضكم فيركب الناقة» فقام أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فركبها فحركها فلم تنبعث



1191 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ الدَّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، .....

فرجع فقعده فقام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فركبها فحركها فلم تنبعث فرجع فقعده فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأصحابه: «ليقم بعضكم فيركب الناقة» فقام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلما وضع رجله في غرز الركاب فثبتت به قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا علي أرخ زمامها فابنوا على مدارها فإنها مأمورة» ويحيى بن يعلى ضعيف وروى الطبراني أيضًا من رواية سويد بن عامر بن يزيد بن حارثة عن الشموس بنت النعمان قالت نظرت إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حين قدم ونزل وأسس مسجد قباء فرأيت أنه يأخذ الحجر أو الصخرة حتى يهصره الحجر فأنظر إلى بياض في التراب على بطنه أو سترته فيأتي الرجل من أصحابه ويقول بأبي وأمي يَا رَسُولَ اللَّهِ أعطني أكفك فيقول لآخذ مثله حتى أسسه ويقول إن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ هو يؤم الكعبة قالت فكان يقال إنه أقوم مسجد قبله.

وسويد ابن عامر ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجاله ثقات أيضًا قَالَ الواقدي عن مجمع بن يعقوب عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قَالَ كَانَ مسجد قباء في موضع الأسطوانة المخلقة الخارجة في رحبة المسجد قَالَ عبد الرحمن حدثني نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا جَاءَ قَبْلَ صَلَاةٍ إِلَى الأسطوانة المخلقة يقصد بذلك مسجد النَّبِيِّ ﷺ الأول وقال أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عبد الرحمن أَنَّ مَا بَيْنَ الصُّومَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ دَارِ الْقَاضِي زِيَادَةَ زَادَهَا عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ عُرْوَةُ كَانَ مَوْضِعُ مَسْجِدِ قَبَاءَ لَامْرَأَةً يُقَالُ لَهَا لَيْةٌ وَكَانَتْ تَرْبُطُ حِمَارًا لَهَا فِيهِ فَاثْنَاهُ سَعْدُ بْنُ خَيْثَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو غَسَّانٍ طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ سَوَاءٌ وَهُوَ سِتُّونَ ذِرَاعًا وَطَوَّلَ ذِرْعَهُ فِي السَّمَاءِ تِسْعَ عَشْرَةِ ذِرَاعًا وَطَوَّلَ رَحْبَتَهُ الَّتِي فِي جَوْفِهِ خَمْسُونَ ذِرَاعًا وَعَرْضُهَا سِتُّونَ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا وَطَوَّلَ مَنَارَتَهُ خَمْسُونَ ذِرَاعًا وَعَرْضُهَا تِسْعَ أَذْرُعَ وَشَبْرٍ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ وَثَلَاثُ وَثَلَاثُونَ أَسْطُوَانَةً وَمَوَاضِعَ قَنَادِيلِهِ لِأَرْبَعَةِ عَشَرَ قَنَدِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) وفي رواية: (هُوَ الدَّورَقِيُّ) نسب إلى دورقا وليس هو ولا أهله من بلد دورقا وإنما كانوا يلبسون قلانس تسمى الدورقية فنسبوا إليها، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ) بضم العين المهملة وفتح اللام وتشديد التحتية هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَهْمٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ وَهِيَ أُمُّهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: حُبِّ الرَّسُولِ مِنَ الْإِيمَانِ.

أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الضُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمَ يَقْدُمُ بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا ضُحَى فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، قَالَ: وَكَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا<sup>(1)</sup>.

1192 - قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»<sup>(2)</sup>.

(أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ) هو ابن كيسان السخيتاني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الضُّحَى) أي: في وقت الضحى أو من جهة الضحى (إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمَ) يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجر على أنه بدل من يومين:

(يَقْدُمُ) وبضم الدال (بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ) أي: فإن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ يَقْدُمُهَا) أي: مكة (ضُحَى) أي: في ضحوة النهار، (فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ) أي: مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

(وَيَوْمَ) بالوجهين المذكورين (يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، قَالَ) أي: نافع: (وَكَانَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهُ) أي: مسجد قباء يوم السبت حال كونه (رَاكِبًا وَمَاشِيًا) أي: بحسب ما تيسر والواو بمعنى أو.

(قَالَ: وَكَانَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ يُصَلِّيَ) بفتح الهمزة لأنها مصدرية والمعنى ولا أمنع أحدا الصلاة وفي رواية: أن يصلي. وفي رواية: إن صلى بكسر الهمزة. (فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا يَتَحَرَّوْا) أي: لا تقصدوا (طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا) فيصلوا في وقتيهما بل في غير هذين الوقتين في أي:

(1) أطرافه 1193، 1194، 7326 - تحفة 7532.

(2) أطرافه 582، 585، 589، 1629، 3273 - تحفة 7532 - 77/2.

ساعة شأؤوا وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذي بها، وفضل الصلاة فيه لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة وفيه أنه يستحب أن تكون زيارة مسجد قباء يوم السبت اقتداء بالنبي ﷺ.

والحكمة في تخصيص زيارته بيوم السبت واللّه أعلم: هو أنه لما كان أول مسجد أسسه في دار الهجرة ثم أسس المدينة بعده وصار مسجد المدينة هو الذي يجمع فيه يوم الجمعة وينزل أهل قباء وأهل العوالي إلى المدينة لصلاة الجمعة ويتعطل مسجد قباء عن الصلاة فيه وقت الجمعة ناسب أن يعقب يوم الجمعة بإتيان مسجد قباء يوم السبت والصلاة فيه لما فاتته من الصلاة فيه يوم الجمعة وكان ﷺ حسن العهد وقال حسن العهد من الإيمان.

ويحتمل أنه لما كان أهل مسجد قباء ينزلون إلى المدينة يوم الجمعة ويحضرون الصلاة معه ﷺ أراد مكافأتهم بأن يذهب إلى مسجدهم في اليوم الذي يليه وكان يحب مكافأة أصحابه حتى كان يخدمهم بنفسه ويقول إنهم كانوا لأصحابي مكرمين فأنا أحب أن أكافئهم.

ويحتمل أنه كان يوم السبت فارغاً لنفسه فكان يشتغل في بقية الجمعة بمصالح الخلق من أول يوم الأحد على القول بأنه أول أيام الأسبوع ويشغل يوم الجمعة بالتجميع بالناس ويتفرغ يوم السبت لزيارة أصحابه والمشاهد الشريفة.

ويحتمل أنه لما كان ينزل إلى الجمعة بعض أهل قباء ويتخلف بعضهم ممن لا تجب عليه أو لعذر فيفوت من لم يحضر معهم يوم الجمعة رؤيته ومشاهدته تدارك ذلك بإتيانه مسجد قباء ليجتمعوا إليه هنالك فيحصل لهم نصيبهم منه ﷺ يوم السبت.

وفيه: دليل على جواز تخصيص الأيام بنوع من القرب وهو كذلك إلا في الأوقات المنهي عنها كالنهي عن تخصيص ليلة الجمعة من بين الليالي وتخصيص يوم الجمعة بصيام من بين الأيام.

= أخرجه مسلم في الحج باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته رقم (1399) وانظر مسلم صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها رقم (828).

وقد روى عمر بن شبة في تأليفه أخبار المدينة من رواية ابن المنكدر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي قَبَاءَ صَبِيحِ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْ رَمَضَانَ.  
وروى من رواية الدراوردي عن شريك بن عبد الله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قَبَاءَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ.

وقال صاحب المفهم: واصل مذهب مالك كراهة تخصيص شيء من الأوقات بشيء من القرب إلا ما ثبت به توقيف وفيه حجة على من كره تخصيص زيارته قباء يوم السبت وقد حكاه القاضي عياض عن مُحَمَّد بن مسلمة من المالكية مخافة أن يظن أن ذلك سنة في ذلك اليوم قَالَ القاضي عياض ولعله لم يبلغه هذا الحديث.

وقد احتج ابن حبيب من المالكية بزيارته ﷺ مسجد قباء رَاكِبًا وَمَاشِيًا عَلَى أَنَّ الْمَدَنِيَّ إِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَحَكَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» وَبَيْنَ كَوْنِهِ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قَبَاءَ.

فالجواب: أن قباء ليس مما يشد إليه الرحال فلأتينا وله الحديث المذكور.  
ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري ومدني وكوفي.  
وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ وَأَبُو دَاوُدَ أَيْضًا.

### خاتمة:

روى الترمذی وابن ماجه من حديث أسيد بن ظهير الأنصاري وكان من أصحاب النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ كَعُمْرَةٍ».  
وروى النسائي وابن ماجه من حديث أمانة بن سهل بن حنيف عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ مَسْجِدَ قَبَاءَ فَيُصَلِّي فِيهِ كَانَ لَهُ عَدْلُ عُمْرَةٍ.  
وروى الطبراني من رواية يزيد بن عبد الملك النوفلي عن سعد بن إسحاق ابن كعب بن عجرة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مَسْجِدِ قَبَاءَ لَا يَرِيدُ غَيْرَهُ وَلَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْغَدْوِ إِلَّا الصَّلَاةَ فِي

### 3 - باب مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ

1193 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ، مَا شِئًا وَرَاكِبًا» وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «يَفْعَلُهُ»<sup>(1)</sup>.

مسجد قباء فصلى فيه أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بأم القرآن كان له كأجر المعتمر إلى بيت الله» ويزيد بن عبد الملك ضعيف.

### 3 - باب مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ

(باب) فضل (مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ يَوْمٍ) (سَبْتٍ) لما كان الباب السابق مشتملاً على الموقوف والمرفوع وكان الموقوف مقيداً بخلاف المرفوع ذكر هذا الباب لبيان تقييد إطلاق ذلك المرفوع بأنه كان كل يوم سبت.

ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَأَنْ أَصْلِي فِي مَسْجِدِ قُبَاءِ رَكْعَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتِيَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ مَرَّتَيْنِ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي قُبَاءِ لَضَرَبُوا إِلَيْهِ أَكْبَادَ الْإِبِلِ.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني (مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف التبوذكي بفتح الفوقية وضم الموحدة وفتح المعجمة وقد مرّ مراراً، (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) القسملي بفتح القاف وسكون المهملة المخففة البصري وقد مر في باب كيف يقبض العلم.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) العدوي المدني مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ، مَا شِئًا» تارة، (وَرَاكِبًا) أخرى بحسب ما تيسر له.

(وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية: وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يَفْعَلُهُ» أي: إتيان مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً.

## 4 - بَابُ إِتْيَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا

1194 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا». زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، «يُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

## 5 - بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ

## 4 - بَابُ إِتْيَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا

أفرد بهذه الترجمة لبيان كيفية الإتيان إلى مسجد قباء من حيث المشي والركوب.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابنُ سَعِيدِ القُطَانِي وِيروى يَحْيَى بن سعيد، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عمر العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ) وفي رواية: يَأْتِي قُبَاءَ (رَاكِبًا) تارة، (وَمَاشِيًا) أخرى. (زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون على صيغة التصغير هو عبد الله بن نمير.

وقد مر ذكره في أوائل التيمم وقد وصلها مسلم وأبو يعلى قالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير (عَنْ نَافِعٍ) أَي: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، «يُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ» قَالَ الطحاوي هذه الزيادة مدرجة وإن أحد الرواة قاله من عنده لعلمه أن النَّبِيَّ ﷺ كان من عادته أنه لا يجلس حتى يصلي.

وقال الكرمانى فيه أن صلاة النهار مثنى مثنى كصلاة الليل. وعورض بحديث سعد بن إسحاق الذي مر آنفاً.

## 5 - بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ

(بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ) الشريف (وَالْمِنْبَرِ) المنيف.

ولما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فضل الصلاة في المسجد الشريف النبوي

1195 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»<sup>(1)</sup>.

المدني أشار بهذه الترجمة إلى أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض وأورد الحديثين بلفظ البيت مع أنه قد ترجم بذكر القبر لأن المراد بيت سكناه والنبى ﷺ دفن في بيت سكناه وقد ورد في بعض طرقه بلفظ: القبر. قَالَ القرطبي: الرواية الصحيحة بيتي ويروى قبري وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه، انتهى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) ابن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم الأنصاري وقد تقدم في باب الوضوء مرتين.

(عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن تميم بن زيد بن عاصم الأنصاري، (عَنْ) عمه (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) ابن عاصم (الْمَازِنِيِّ) بكسر الزاي بعدها نون الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي) الموصول مبتدأ وخبره قوله: (رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) الروضة في كلام العرب المطمئن من الأرض فيه الثبت والعشب.

وحمل كثير من العلماء الحديث على ظاهره فقالوا ينقل ذلك الموضع بعينه إلى الجنة كما قَالَ تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَبَوْا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: 74] ذكر أن الجنة تكون في الأرض يوم القيامة وذلك كالجذع الذي حن إليه ﷺ. ويقال معناه أنها منقولة منها كالحجر الأسود.

ويحتمل أن يراد به أن العمل الصالح في ذلك الموضع يؤدي إلى الجنة فكان العامل فيه في الجنة إذا مآله إليها كما قَالَ ﷺ: «ارتعوا في رياض الجنة» يعني خلق الذكر والعلم لما كانت مؤدية إلى الجنة فيكون مجازاً باعتبار المال كقوله الجنة تحت ظلال السيوف أي: الجهاد مآله إلى الجنة فيكون معناه التحريض

(1) تحفة 5300.

أخرجه مسلم في الحج باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة رقم (1390).

1196 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»<sup>(1)</sup>.

على زيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده ويحتمل أن يكون هو تشبيهاً بليغاً أي: هو كروضة كقولك زيد بحر أي: هو كبحر.

قال الكرمانى وسميت تلك البقعة المباركة روضة لأن زوار قبره ﷺ من الملائكة والإنس والجن لم يزالوا مكبين فيها على ذكر الله تعالى وعبادته.

وقال القسطلاني: هذه البقعة المقدسة روضة من رياض الجنة الآن وتعود إليها ويكون للعامل فيها روضة بالجنة ورجال إسناد هذا الحديث مدنيون إلا شيخ المؤلف فهو تنيسي وهو من أفراد. وقد أخرج متنه مسلم في المناسك والنسائي فيه وفي الصلاة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطاف، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير وفي رواية عن عبيد الله بن عمر أي: العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة بصيغة التصغير وقد مر في باب الصلاة بعد الفجر، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية أن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) لم يثبت خبر عن بقعة أنها من الجنة بخصوصها إلا هذه البقعة المقدسة.

(وَمِنْبَرِي) هذا بعينه (عَلَى حَوْضِي) نهر الكوثر الكائن داخل الجنة لا حوضه

(1) أطرافه 1888، 6588، 7335 - تحفة 12267.

أخرجه مسلم في الحج باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة رقم (1391). قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن ما بين بيته ﷺ ومنبره روضة من رياض الجنة ومنبره على حوضه. والكلام عليه من وجوه: منها: هل تنقل تلك التربة بعينها فتكون في الجنة أو معناها أن العمل فيها يوجب لصاحبه روضة في الجنة اختلف العلماء في ذلك على قولين فمن قائل بالوجه الأول ومن قائل بالوجه الثاني والأظهر والله أعلم الجمع بين الوجهين معاً لأن لكل وجه منهما دليلاً يعضده ويقويه من جهة النظر والقياس أما الدليل على أن العمل فيها يوجب روضة في الجنة فلأنه إذا كانت =



الذي خارجها المستمد من الكوثر يعني أنه تعالى يعيده فيصنعه عليه.

= الصلاة في مسجده عليه السلام بألف فيما سواه من المساجد فلهذا البقعة المذكورة زيادة على باقي البقع كما كان للمسجد زيادة على غيره كما ذكرنا وأما الدليل على كونها بعينها في الجنة وكون المنبر أيضًا على الحوض كما أخبر عليه السلام وأن الجذع في الجنة والجذع في البقعة نفسها فباللغة التي أوجبت للجذع الجنة هي في البقعة سواء على ما أذكره بعد والذي أخبر بهذا فينبغي الحمل على أكمل الوجوه وهو الجمع بينهما لأنه قد تقرر من قواعد الشرع أن البقع المباركة فما فائدة بركتها لنا والإخبار بها لنا إلا لتعميرها بالطاعات فإن الثواب فيها أكثر وكذلك الأيام المباركة أيضًا واحتمل وجهًا ثالثًا وهو أن تكون تلك البقعة نفسها روضة من رياض الجنة كما هو الحجر الأسود من الجنة وكما هو النيل والفرات من الجنة وكما أن الثمار الهندية من الورق التي هبط بها آدم عليه السلام من الجنة فاقتضت الحكمة أن يكون في هذه الدار من مياه الجنة ومن ترابها ومن حجرها ومن فواكهها حكمة حكيم جليل وقد روي أن أول ما خلق من العالم الآدمي طينة سيدنا محمد ﷺ وأن جبريل عليه السلام نزل مع الملائكة في جمع كبير من جلتهم فأخذوا تربة سيدنا ﷺ من موضع قبره ثم صعدوا بها وعجنت بالسلسبيل ثم غمرت في جميع أنهار الجنة حتى رجع لها نور عظيم وطيف بها في العالمين حتى عرفت ثم أكبها الله عز وجل يمين العرش حتى خلق آدم عليه السلام وقد روي عن كعب الأحبار رضي الله عنه أنه لما أراد الجليل جل جلاله أن يخلق محمدًا ﷺ أمر جبريل عليه السلام أن يأتيه بالطينة التي هي قلب الأرض وبهاؤها ونورها قال فهبط جبريل عليه السلام وملائكة الفردوس وملائكة الرفيق الأعلى فقبض قبضة من موضع قبر ﷺ وهي بيضاء منيرة فعجنت بماء التسنيم وغمست في معين أنهار الجنة حتى صارت كالدرة البيضاء ولها نور وشعاع عظيم حتى طافت بها الملائكة حول العرش وحول الكرسي وفي السماوات وفي الأرض والجبال والبحار فعرفت الملائكة وجميع الخلق محمدًا عليه السلام وفضله قبل أن يعرفوا آدم عليه السلام فلما خلق الله آدم عليه السلام وضع في ظهره قبضة رسول الله ﷺ فسمع آدم في ظهره نشيشًا كنشيش الطير فقال آدم يا رب ما هذا النشيش فقال هذا تسبيح نور محمد عليه السلام خاتم الأنبياء الذي أخرجه من ظهرك فخذ بهدي وميثاقي ولا تودعه إلا في الأرحام الطاهرة فقال آدم أي رب قد أخذته بعهدك أن لا أودعه إلا في المطهرين من الرجال والمحصنات من النساء فكان نور محمد يتلألأ في ظهر آدم وكانت الملائكة تقف خلفه صفوفًا لما يرون فلما رأى آدم ذلك قال أي رب ما هؤلاء ينظرون خلفي صفوفًا فقال الجليل له يا آدم ينظرون إلى نور خاتم الأنبياء الذي أخرجه من ظهرك فقال أي رب أرنيه فأراه الله إياه فأمن به وصلى عليه مشيرًا بإصبعه ومن ذلك الإشارة بالإصبع بلا إله إلا الله محمد رسول الله فقال آدم اجعل هذا النور في مقدمي كي تستقبلني الملائكة ولا تستدبرني فجعل ذلك النور في جبهته فكان يرى في غرة آدم دارة كدارة الشمس في دوران فلكها وكالبدر في تمامه وكانت الملائكة تقف أمامه صفوفًا ينظرون إلى ذلك النور ويقولون سبحان ربنا استحسانًا لما يرون ثم إنه آدم عليه السلام قال : يا رب اجعل هذا النور في موضع أراه فجعل الله =

وقيل : إن له هناك منبرًا على حوضه يدعو الناس عليه إليه .

ذلك النور في سبابه فكان آدم عليه السلام ينظر إلى ذلك ثم إن آدم قال : يا رب هل بقي من هذا النور في ظهري شيء فقال : نعم بقي نور أصحابه فقال : أي رب اجعله في بقية أصابعي فجعل نور أبي بكر في الوسطى ونور عمر في البنصر ونور عثمان في الخنصر ونور علي في الإبهام تلك الانوار تتلألأ في أصابع آدم لما كان في الجنة ورجعت إلى ظهره وقد ساق الفقيه الخطيب أبو الربيع رضي الله عنه في كتابه المسمى بشفاء الصدور من هذه الرواية أكثر من هذا فعلى هذا فيكون خلقه ﷺ من الأرض ويكون الأصل من تلك الدار المكرمة بدليل أنه بم يختلف أحد من العلماء أن الموضع الذي ضمّ أعضائه ﷺ أنه أرفع البقع فإذا كان ما بين بيته عليه السلام وبين المنبر من الجنة فكيف يكون ذلك الموضع الذي هو فيه فعلى هذا فيكون الموضع روضة من رياض الجنة الآن ويعود روضة ما كان في موضعه ويكون للعامل بالعمل فيه روضة في الجنة وهو الأظهر لوجهين ؛ أحدهما : لعلو منزلته عليه ، والآخر : ما قدمناه من الدليل ويكون بينه عليه السلام وبين الأبوة الإبراهيمية في هذا شبه وهو أنه لما خصّ الخليل عليه السلام بالحجر من الجنة خصّ الحبيب عليه السلام بالروضة من الجنة .

(وهنا بحث) : لم جعلت البقعة من بين سائر البقع روضة من رياض الجنة فإن قلنا تعبد فلا بحث وإن قلنا لحكمة فحينئذ نحتاج إلى البحث والأظهر أنها لحكمة وهي أنه قد سبق في العلم الرباني بما ظهر أن الله عز وجل فضله على جميع خلقه وأن كل ما كان منه بنسبة ما من جميع المخلوقات يكون له تفضيل على جنسه كما استقر في كل أموره من بدء ظهوره عليه السلام إلى حين وفاته في الجاهلية والإسلام فمنها ما كان من شأن أمه وما نالها من بركته مع الجاهلية الجهلاء حسب ما هو مذكور معلوم ومثل ذلك حليلة السعدية وحتى الأتان وحتى البقعة التي تجعل الأتان يدها عليه تخضر من حينها وما هو من ذلك كله معلوم منقول وكان مشيه عليه السلام حيث ما مشى ظهرت البركات مع ذلك كله وحيث وضع عليه السلام يده المباركة ظهر في ذلك كله من الخيرات والبركات حسا ومعنى ما هو منقول معروف ولما شاء الحكيم أنه عليه السلام لا بد له من بيت ولا بد له من منبر وإنه بالضرورة يكثر تردده عليه السلام بين المنبر والبيت فالحرمة التي أعطي إذا كان من مسة واحدة بمباشرة الواحدة مرارًا في اليوم الواحد طول عمره من وقت هجرته إلى حين وفاته فلم يبق لها من الترفع بالنسبة إلى عالمها أعلى مما وصفنا وهو أنها كانت من الجنة وتعود إليها وهي الآن منها وللعامل فيها مثلها فلو كانت مرتبة يمكن أن تكون أرفع من هذه الدار لكانت لها ولأعلى مرتبة مما ذكرنا في جنسها فإن احتج محتج بأن يقول فينبغي أن يكون ذلك للمدينة بكمالها لأنه عليه السلام كان يطويها بقدمه مرارًا فالجواب أنه قد حصل للمدينة تفضيل لم يحصل لغيرها من ذلك أن ترابها شفاء كما أخبر عليه السلام مع ما شاركت فيه البقعة المكرمة من منعها من الدجال وتلك الفتن العظام وأنه ﷺ أول ما يشفع لأهلها يوم القيامة وإن ما كان بها من البواء والحمى رفع عنها وأنه بورك في طعامها وشرابها وأشياء كثيرة فكان التفضيل لها بنسبة ما أشرنا إليه أولاً فإن تردده عليه السلام في المسجد نفسه أكثر مما في المدينة نفسها وتردده عليه السلام فيما بين =

وعند النَّسَائِيِّ: ومنبري على ترعة من ترع الجنة.

قَالَ الخطابي في هذا الحديث وما قبله: تفضيل المدينة خصوصًا البقعة التي

المنبر والبيت أكثر مما في سواه من سائر المسجد فالبحث تأكد بالاعتراض لأنه جاءت البركة متناسبة لتكرار تلك الخطوات المباركة والتقرب من تلك النسمة المرفعة لا خفاء فيه فالمدينة أرفع المدن والمسجد أرفع المساجد والبقعة أرفع البقع قضية معلومة وحجة ظاهرة موجودة وقوله عليه السلام: (ومنبري على حوضي) هذا لم يختلف أحد من العلماء أنه على ظاهره وأنه حق محسوس موجود على حوضه عليه السلام.

وفيه من الفقه الإيمان بالحوض أنه حق وأن المنبر عليه حق وأن القدرة صالحة ولا عجز فيها عن ممكن لأن هذه الأحاديث وما أشبهها فائدتها التصديق بها لأنه من متضمن الإيمان لقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3] فكل ما أخبر به الصادق عليه السلام من أمور الغيب فالإيمان به واجب. وفيه أيضًا إشارة لطيفة وهي إذا كان الجهاد يشرف به عليه السلام فكيف بالمتبع له حالًا ومقالًا: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17] ولهذه الإشارة كان الخلفاء رضي الله عنهم إذا جلس بإزاء أحدهم في المسجد شخص لا يعرفونه يسألونه ما عنده من القرآن فينظرون له بذلك الحال وينزلوه بتلك المنزلة لأنهم إذ ذاك ما كانت عندهم الرفعة إلا بزيادة القرآن لأن غير ذلك من الفضائل تساوا فيها وتقاربوا. ولذلك لما دون عمر رضي الله عنه الديوان قدم أقربهم إلى النبي ﷺ نسبًا وأقدمهم هجرة ثم باقي الناس بقدر ما عند كل شخص من القرآن حتى إنه ذكر أنه جاء ابنه عبد الله فقال له لم فضلت على عبد الرحمن بن أبي بكر فقال له إن أباه أقدم في الإسلام من أبيك وأقلها منزلة بعدما ذكرنا الحب لله ولرسوله لقوله ﷺ للسائل حين سأله عن الساعة فقال له ﷺ: «ما أعددت لها» فقال والله ما أعددت لها كبير عمل إلا أنني أحب الله ورسوله فقال له اقعد أنت مع من أحببت. تنبيه: واحذر أن يكون حبك دعوى فإنه عليه السلام قد قال: ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان وذكر فيها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما.

وقد تقدم الكلام عليه في أول الكتاب فرفع المنزلة بقدر الإيمان والاتباع فمهيئ نفسه أو مكرم لها.

وفيه دليل على أن ما هو من ضرورة البشر ليس من الدنيا بشيء وإنما هو أجره كله يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (بيتي ومنبري) لأن البيت من ضرورة العبد لأنه يستره من الناس ويكنه من أذى المطر والشمس ويخلو فيه لعبادة ربه فهو أجره صرف وما كان من متاع الدنيا فكذلك كل ما كان منهما مما لا بد للبشرية منه ليستعين به على آخرته فهو أجره لكن بشرط وهو أن يكون قدر الضرورة وإلا فهو لما تشبهه النفس فيكون نفسانيا فيخرج إلى باب آخر ولذلك قال بعض الصحابة حين أدخل عثمان رضي الله عنه بيوت أزواج النبي ﷺ في الزيادة التي زادها في المسجد وددت أنه تركها حتى يأتي آخر هذه الأمة فيرون بيوت نبيهم أي صفة كانت كان علوها قامة وبسطة.

## 6 - بَابُ مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ

1197 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، سَمِعْتُ قَزْعَةَ، مَوْلَى زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْجَبَنِي.....

بين البيت والمنبر فمن لزم طاعة الله في هذه البقعة آلت به الطاعة إلى روضة من رياض الجنة ومن لزم عبادة الله عند المنبر سقي في الجنة من حوض الكوثر.

وقال أبو عمر: قد استدل أصحابنا به على أن المدينة أفضل من مكة ورتبوا عليه قوله ﷺ لموضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها.

وقال أبو عمر: لا دليل فيه لأنه ﷺ أراد ذم الدنيا والترغيب في الآخرة فأخبر أن اليسير من الجنة خير من الدنيا كلها.

وقال أيضًا: الإيمان بالحوض عند جماعة العلماء واجب الإقرار به وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة لأنهم لا يصدقون بالشفاعة ولا بالحوض ولا بالدجال نعوذ بالله من بدعهم.

ورجال إسناده هذا الحديث مدنيون إلا شيخ المؤلف فبصري ومن أفراد، وقد أخرج متنه المؤلف في أواخر الحج والحوض والاعتصام أيضًا وأخرجه مسلم في الحج.

## 6 - بَابُ مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ

بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال وفيه لغات آخر تقدمت.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) هو ابن عمير، (سَمِعْتُ قَزْعَةَ) بفتح القاف والزاي والعين المهملة (مَوْلَى زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ) أي: بأربع كلمات كلها حكم من الأحكام الشرعية، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فَأَعْجَبَنِي) بسكون الموحدة على صيغة الجمع للمؤنث ويروى فأعجبني بصيغة الإفراد والضمير الذي فيه يرجع إلى الأربع.

وَأَتَقَنَّنِي قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يُؤْمِنِينَ إِلَّا مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، .....

(وَأَتَقَنَّنِي) كذلك بلفظ الجمع والإفراد وهو بمد الهمزة وفتح النون وسكون القاف يقال آتقنه إذا أعجبه وشيء موق أي: معجب.

وقال ابن الأثير: الأتق بالفتح الفرح والسرور. والشيء الأنيق المعجب والمحدثون يروونه أيتقني وليس بشيء وقد جاء في صحيح مسلم لا أنيق بحديثه أي: لا أعجب والمعنى هنا وأسرتني وفرحتني.

وضبطه الأصيلي أتنني بالمشناة الفوقية بدل النون من التوق وليس كذلك وإنما الصواب أن يقال من التوق تَوَقَّنِي كما يقال شَوَقَّنِي من الشوق.

(قَالَ) أي: إحداها أنه قَالَ: (لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يُؤْمِنِينَ إِلَّا مَعَهَا زَوْجُهَا) وفي رواية: إلا معها زوجها بدون الواو.

(أَوْ ذُو مَحْرَمٍ) قَالَ النووي المحرم من حرم نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمتها فقوله على التأبيد احتراز من أخت المرأة وقوله بسبب مباح احتراز من أم الموطوءة بالشبهة لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة لأنه ليس بفعل مباح وقوله لحرمتها احتراز عن الملاعنة فإن تحريمها ليس لحرمتها بل عقوبة وتغليظاً.

وقال أصحابنا الحنفية: المحرم كل من لا يحل له نكاحها على التأبيد لقراءة أو رضاع أو صهارة والعبد والحر والمسلم والذمي سواء إلا المجوسي الذي يعتقد إباحة نكاحها والفاسق لأنه لا يحصل به المقصود ولا بد فيه من العقل والبلوغ لعجز الصبي والمجنون عن الحفظ.

وفي هذا الحكم خمسة مذاهب:

الأول: مذهب الحسن البصري والزهري وقتادة فإنهم قالوا لا يجوز للمرأة أن تسافر ليلتين بلا زوج أو محرم فإذا كان أقل من ذلك يجوز، واحتجوا في ذلك بالحديث المذكور.

الثاني: مذهب إبراهيم النخعي والشعبي وطاوس والظاهرية فإنهم قالوا لا يجوز للمرأة أن تسافر مطلقاً سواء كان السفر قريباً أو بعيداً إلا إذا كان معها زوج أو ذو محرم لها واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ:

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ وَسَمِعَ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَسَافِرْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا يَدْخُلْ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَحْجَّ بِامْرَأَتِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْجِجْ مَعَ امْرَأَتِكَ»، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ نَحْوَهُ قَالُوا بِعَمُومِ الْحَدِيثِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ مُطْلَقًا.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ لَا تَسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ عَنْهُ أَيْضًا.

الثالث: مذهب عطاء وسعيد بن كيسان وقوم من الظاهرية فإنهم قالوا: الجواز سفر المرأة فيما دون البريد فإذا كان بريدًا فصاعدًا فليس لها أن تسافر إلا بمحرم. واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي ثم البيهقي من حديث سعيد المقبري عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسَافِرِ امْرَأَةٌ بَرِيدًا إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ».

وأخرجه أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا وَابْرِيدُ فَرَسْخَانَ وَقِيلَ أَرْبَعَةُ فَرَسَخٍ وَالْفَرَسَخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَالْمِيلُ أَرْبَعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ.

الرابع: مذهب الأوزاعي والليث ومالك والشافعي فإنهم قالوا للمرأة أن تسافر فيما دون اليوم بلا محرم وفيما زاد على ذلك لا إلا بزواج أو محرم، لكن عند مالك والشافعي لها أن تسافر للحج الفرض بلا زوج ومحرم وإن كان بينها وبين مكة سفر ولم يكن فإنهما خصا النهي عن ذلك بالأسفار الغير الواجبة. واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم من حديث أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافُّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

الخامس: مذهب الثوري والأعمش وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله فإنهم قالوا ليس للمرأة أن تسافر مسافة ثلاثة أيام فصاعدًا إلا بزواج أو محرم فإذا كان أقل من ذلك فلها أن تسافر بغير محرم.

وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى،

واحتجوا في ذلك بما رواه أبو داود نا أحمد بن حنبل قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ»، وأخرجه الطحاوي أيضًا.

ثم التوفيق بين هذه الروايات وبيان العمل بحديث الثلاث هو أن هذه الأحاديث كلها متفقة على حرمة السفر عليها بغير محرم مسافة ثلاثة أيام فما فوقها وفي تقييده بالثلاث إباحة لما دونها إذ لو لم يكن كذلك لما كان لتقييده بالثلاث فائدة ولكان النهي مطلقاً وكلام الحكيم يسان عن اللغو وعملاً لا فائدة فيه فإذا ثبت بذكر الثلاث وتعيينه إباحة ما دونه يحتاج إلى التوفيق بينه وبين ما روي من اليوم واليومين والبريد فيقال إن خير الثلاث إن كان متأخراً فهو ناسخ وإن كان متقدماً فقد جاءت الإباحة بأقل منه فحرم ما حرمه وزاد عليه حرمة أخرى وهي ما بينه وبين الثلاث فوجب استعمال الثلاث على ما أوجبه في الأحوال كلها فحينئذ الأخذ به أولى من الذي يجب في حال دون حال. وقال القاضي عياض عن أبي سعيد في رواية ثلاث ليال وفي أخرى عنه يومين وفي أخرى أكثر من ثلاث. وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثلاث.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مسيرة ليلة وفي أخرى عنه: ثلاث وهذا كله لا يتنافر ولا يختلف فيكون ﷺ منع من ثلاث ومن يومين ومن يوم وليلة ومن يوم وهو أقلها وقد يكون هذا منه ﷺ في مواطن مختلفة ونوازل متفرقة فحدث كل من سمعه بما بلغه وشاهده وإن حدث بها واحد فحدث مرات على اختلاف ما سمعها والله أعلم.

(و) الثانية أنه (لَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ): يوم عيد (الْفِطْرِ وَ) يوم عيد (الْأَضْحَى) أما صوم يوم عيد الفطر فلكونه عيداً للمسلمين ومن المعلوم أنه لا يصام يوم عيد وليحصل الفصل بين الصوم والفطر ليعلم انتهاء الصوم ودخول الفطر وأما صوم يوم عيد الأضحى فلأنه يوم القربابين وهو يوم ضيافة الله تعالى والصوم فيه إعراض عن ضيافة الله تعالى.

وقد روى الزُّهْرِيُّ عن أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شهدت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في يوم نحر بدأ بالصلاة قبل الخطبة

وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ، إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى

ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ أَمَا يَوْمَ الْفِطْرِ فَفَطَرَكُم مِّنْ صَوْمِكُمْ وَعِيدَ لِلْمُسْلِمِينَ وَأَمَا يَوْمُ الْأَضْحَى فَكَلُوا مِنْ لَحْمِ نَسِكِكُمْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا بَقِيَّةُ السِّتَةِ مِنْ طَرَقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وقوله: فكلوا من لحم نسككم إشارة إلى أنه لو كان يوم صوم لم يؤكل من النسك ذلك اليوم فلم يكن لنحرها معنى.

وقيل: إن العلة في الفطر يوم النحر أن فيه دعوة الله التي دعا عباده إليها من تضييفه وإكرامه لأهل منى وغيرهم لما شرع لهم من ذبح النسك والأكل منها فمن صام هذا اليوم فكأنه رد على الله تعالى ذلك وحكى صاحب المفهم عن الجمهور أن فطرهما شرع غير معلل. وفي أمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالأكل من لحم النسك إشارة إلى مشروعية الأكل من الأضحية وهو متفق على استحبابه واختلف في وجوبه.

وتحريم صوم هذين اليومين أمر مجمع عليه بين أهل العلم وكل منهما غير قابل للصوم عندهم إلا أن الرافعي حكى عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لو نذر صومهما لكان له أن يصوم فيهما. وليس كذلك فإن مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لو نذر صوم يوم النحر أفطر وقضى يوماً مكانه أما الفطر فلأن الصوم فيه معصية وأما القضاء فلأنه نذر بصوم مشروع بأصله والنهي لا ينافي المشروعية كما تقرر في الأصول.

(و) الثالثة أنه (لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ) صَلَاةِ (الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ) صَلَاةِ (العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ) أي: الشمس وقد مرَّ تفصيل هذا الحكم في كتاب الصلاة.

(و) الرابعة أنه (لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ، إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ) قد مرَّ معنى الاستثناء فيما تقدم مفصل: (مَسْجِدِ الْحَرَامِ) بمكة، (وَمَسْجِدِ) المكان (الْأَقْصَى) أي: الأبعد عن المسجد الحرام في المسافة أو عن الأقدار والخبث.

وقد روى ابن ماجه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: وصلاة في



وَمَسْجِدِي»<sup>(1)</sup>.

المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة. وعند الطبراني عن أبي الدرداء رفعه أيضًا والصلاة في بيت المقدس بخمسائة صلاة.

وعند النسائي وابن ماجه عن ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أن سليمان بن داود عليهما السلام لما فرغ من بناء بيت المقدس سأل الله تعالى أن لا يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه. (وَمَسْجِدِي) بطيبة زادها الله شرفاً وفضلاً وشرفنا بزيارتها.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي. وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم أيضًا.

#### خاتمة:

اشتملت أبواب التطوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعلق منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة والمكرر منها فيها وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً والخالص اثنا عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صلاة الضحى وحديث عبد الله بن مغفل في الركعتين قبل المغرب وحديث عقبة بن عامر فيه وفيها من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثرًا وهي الستة المذكورة في الباب الأول وأثر ابن عمر عَنِ أَبِيهِ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ونفسه في ترك صلاة الضحى وأثر أبي تميم في الركعتين قبل المغرب وأثر محمود بن الربيع عن أبي أيوب وكلها موصولة.

(1) أطرافه 586، 1188، 1864، 1992، 1995 - تحفة 4279.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها رقم (827).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 21 - كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ (1)

### 21 - كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كذا ثبتت البسملة هنا في نسخة الصغاني مع قوله :  
أَبْوَابُ حَكَمِ (الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ) وفي غالب النسخ سقط ذلك كلها وثبت فقط قوله :

(1) أجمعت الأمة على أن العمل الكثير مفسد للصلاة والعمل القليل ليس بمفسد ولم يرد في الروايات ضابطة تفصل بينهما ، فائمة الحديث رضي الله عنهم يذكرون الروايات الواردة في فعل بعض الأعمال والروايات التي وردت في الأعمال المانعة عن بعضها ولذا ذكر الإمام البخاري الأبواب المختلفة في هذا المعنى وعند هذا العبد الضعيف من ههنا إلى كتاب الجائز جميع الأبواب داخلة في هذا المعنى ، والأئمة المجتهدون شكر الله مساعيهم يستنبطون من مجموع هذه الروايات ضوابط المنع والإباحة ، قال الشيخ قدس سره في البذل في «باب العمل في الصلاة» أي : العمل الذي ليس من جنس أعمال الصلاة إذا كان قليلاً لا يفسد الصلاة قال في البدائع : ومنها أي : من المفسدات العمل الكثير الذي ليس من أعمال الصلاة في الصلاة من غير ضرورة أما القليل فغير مفسد ، واختلف في الحد الفاصل بين القليل والكثير ، قال بعضهم : الكثير ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، وقال بعضهم : كل عمل لو نظر الناظر إليه من بعيد لا يشك أنه في غير الصلاة هو كثير وكل عمل لو نظر إليه ناظر ربما يشبهه إليه أنه في الصلاة فهو قليل ، وهو الأصح ، وعلى هذا الأصل إذا قاتل في صلاته في غير حالة الخوف أنه تفسد صلاته لأنه عمل كثير إلى آخر ما ذكر من فروع ذلك ، وفي الدر المختار ويفسدها كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها وفيه أقوال خمسة :  
أصحها : ما لا يشك الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس فيها ، قال ابن عابدين : قوله أصحها صححه في البدائع وغيره .

القول الثاني : إن ما يعمل عادة باليدين كثير ، وإن عمل بواحدة كالتعميم وشد السراويل وما عمل بواحدة قليل ، وإن عمل بهما كحل السراويل ولبس القننوسة .  
الثالث : الحركات الثلاث المتوالية كثير وإلا فقليل .  
الرابع : ما كان مقصوداً للفاعل بأن يفرد له مجلساً على حدة .  
الخامس : التفويض إلى رأي المصلي فإن استكثره فكثير وإلا فقليل ، قال القهستاني : وهو شامل للكل وأقرب إلى قول أبي حنيفة فإنه لم يقدر في مثله بل يفوض إلى رأي المبتلى ، انتهى مختصراً .

وقال ابن العربي المالكي في العارضة : العمل اليسير في الصلاة جائز كما عند تناول النبي ﷺ =

## 1 - باب استعانة اليد في الصلاة، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ»

## 1 - باب استعانة اليد في الصلاة، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ

(باب) حكم (استعانة اليد) أراد به وضع اليد على شيء (في الصلاة، إِذَا كَانَ) ذلك (مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ) كما وضع النَّبِيُّ ﷺ يده على رأس ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقتل أذنه وأداره إلى يمينه. فترجم البُخَارِيُّ بما ذكره مستنبطاً منه في استعانة المصلي بما يتقوى به على صلاته. وقيد بقوله إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ لَأَنَّهُ إِذَا استعان بها في غير أمر الصلاة يكون عبثاً والعبث في الصلاة مكروه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ» كيده مثلاً فَإِنْ قِيلَ هَذَا الْأَثَرُ وَالْأَثَرَانِ اللَّذَانِ بَعْدَهُ مُطْلَقَةٌ وَالتَّرْجُمَةُ مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ فَلَا تَطَابُقَ بَيْنَهُمَا .

فالجواب: أَنَّ الْأَثَرِ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَكِنْهَا مُقَيَّدَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بَاطِلٌ قَدْ يُوْدِي إِلَى جَوَازِ الْعَبْثِ وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ قَطْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عنقود الجنة وقد أخذ بذؤابة ابن عباس عن يساره وأداره عن يمينه، وقد صلى النبي ﷺ في بيته وهو شاك جالساً فأشار إليهم أَنْ اجلسوا وأشار النبي ﷺ على أَبِي بَكْرٍ إِذَا جَاءَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ اثْبَتَ مَكَانَكَ وَأشار النبي ﷺ على جارية أم سلمة أَنْ اسْتَأْخِرِي وَأشدَّ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي فِي صَلَاتِي فَدَفَعْتُهُ وَهَمَمْتُ أَنْ أَوْثِقَهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ سُورِي الْمَسْجِدِ» الْحَدِيثُ وَصَلَّى أَبُو بَرَزَةَ وَلِجَامِ دَابَّتِهِ فِي يَدِهِ فَجَعَلَتْ تَنَازَعَهُ الْحَدِيثُ سِيَّاتِي قَرِيبًا فِي الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا هُوَ فِي الْفَرَضِ وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي التَّطَوُّعِ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُحْتَمَلٌ فَتَأَمَّلُوا هَذِهِ الْعَارِضَةَ تَرشُدْكُمْ إِلَى الْغُرْضِ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

وقال الموفق بعد ذكر الروايات المختلفة في الأعمال المتفرقة: لَا بِأَسْ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ فِي الصَّلَاةِ لِلْحَاجَةِ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي وَالْبَابُ عَلَيْهِ مَغْلَقٌ فَجَنَّتْ فَاسْتَفْتَحَتْ فَمَشَى فَفَتَحَ لِي» الْحَدِيثُ ثُمَّ قَالَ: وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَوَالَى وَيَكْثُرَ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا، وَهَكَذَا فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ وَفِي مِطْلَاطِ الصَّلَاةِ مِنْ شَرْحِ الْإِنْفَاقِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ فِي الْعَرَفِ لَا الْقَلِيلِ كَخَلْعِ الْخُفِّ وَلِبَسِ الثَّوْبِ الْخِ، قَالَ الْبَجِيرِيُّ: حَاصِلُهُ أَنَّ الْعَمَلَ مِطْلُوعٌ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ الْكَثِيرِ يَقِينًا الْمُتَوَالِي الثَّقِيلَ الَّذِي لَمْ تَدَعْ إِلَيْهِ حَاجَةً كَصَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالتَّنْفُلِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِذَا احْتِاجَ إِلَى تَحْوِيلِ يَدِهِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ وَإِنْ كَثُرَ وَضَابِطُ التَّوَالِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ أَقَلُّ مِنْ رَكْعَةٍ بِأَخْفِ مُمْكِنٍ أَخَذًا مِنْ حَدِيثِ أَمَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَضَعُهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ظَهْرِهِ فِي الصَّلَاةِ، نَقَلَهُ الشُّوْبَرِيُّ عَنِ التَّهْذِيبِ، وَقِيلَ: ضَابِطُهُ الْعَرَفُ، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ: «قَلَنْسُوْتُهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا» وَوَضَعَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُضْغِهِ الْأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحْكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

(وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ) هو عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي من كبار التابعين قَالَ العجلي كوفي تابعي ثقة سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ مات سنة ست وعشرين ومائة وهو ابن ست وتسعين سنة وهو معدود من جملة مشايخ أَبِي حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(قَلَنْسُوْتُهُ) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة.

(فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا) وفي رواية أو ورفعها على الشك. ووضع القلنسوة ورفعها لا يكون إلا باليد. وقد وقع في نسخة بعد قوله: قلنسوة قوله: بيده وذلك الوضع والرفع، والله أعلم ليسجد على جبهته على ما ينبغي.

(وَوَضَعَ عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَّهُ) الْأَيْمَن (عَلَى رُضْغِهِ الْأَيْسَرِ) بضم الراء وبالصاد قال خليل هو لغة في الرسغ بالسین وقال غيره صوابه بالسین وهو المفصل الفاصل بين الساعد والكف. وفي المحكم الرسغ مجتمع الساقين والقدمين، وقيل: هو مفصل الكف في الذراع ومفصل القدم في الساق وكذلك هو من كل دابة والجمع أرساغ.

(إِلَّا أَنْ يَحْكَّ) أي: لا يزال يضع كذلك إلا أن يحك (جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا) فهو الاستثناء من أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ الْبُخَارِيِّ عن عبد السلام بن أبي حازم عن غروان بن جرير الضبي عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ شَدِيدَ الزُّورِ لِعَلِيٍّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبَّرَ ضَرْبَ يَدِهِ الْيَمْنَى عَلَى رِسْغِهِ الْأَيْسَرِ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْكُعَ إِلَّا أَنْ يَحْكَّ جِلْدًا أَوْ يَصْلِحَ ثَوْبًا. هكذا في السفينة الجرائدية من طريق السِّلْفِيِّ بسنده إلى مسلم بن إبراهيم. وكذلك أخرجه ابن أبي شيبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ بِلَفْظٍ إِلَّا أَنْ يَصْلِحَ ثَوْبَهُ أَوْ يَحْكَّ جِسْدَهُ. وهذا هو الموافق للترجمة ولو كان أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى عند قوله الْأَيْسَرِ لَمَا كَانَ فِيهِ تَعْلُقٌ بِالتَّرْجُمَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى. وقد أخطأ ابن رشيد حيث توهم أنه من كلام الْبُخَارِيِّ مستثنى من قوله إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ يعني أنه استثنى من ذلك جواز ما تدعو إليه الضرورة من حال المرء صح ما في ذلك من دفع التشويش على النفس.

قال: وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدمًا على قوله وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد سبقه إلى دعوى أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه فقال قوله إلا أن يحك لم ينبغي أن يكون من صلة الباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَصَرَّحَ بِكَوْنِهِ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ لَا مِنْ أَثَرِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَلَّامَةِ علاء الدين مغلطاي في شرحه وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه وهو وهم انتهى.

وتعقبه العيني: بأن مغلطاي ما قَالَ ذلك من عنده وإنما نقل عن الإسماعيلي كما لا يخفى على من نظر في شرحه هذا.

والحاصل: أن توهمه الإسماعيلي وتبعه ابن رشيد ونقله مغلطاي في شرحه عن الإسماعيلي. قَالَ ابن بطال اختلف السلف في الاعتماد في الصلاة والتوكؤ على الشيء فقالت طائفة لا بأس أن يستعين في الصلاة بما شاء من جسده وغيره. وذكر ابن أبي شيبة عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يتوكأ على عصا وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله.

وقال عطاء: كان أصحاب مُحَمَّد ﷺ ورضي عنهم يتوكؤون على العصا وأوتد عمرو بن ميمون وتدا إلى الحائط فكان إذا سئم القيام في الصلاة أو شق عليه أمسك بالوتد يعتمد عليه. وقال الشَّعْبِيُّ لا بأس أن يعتمد على الحائط. وكره ذلك غيرهم وعن الحسن أنه كره أن يعتمد على الحائط في المكتوبة إلا من غلبة ولم يره بأسًا في النافلة وقال مالك وكرهه ابن سيرين في الفريضة والتطوع. وقال مجاهد إذا توكأ على الحائط ينقص من صلاته قدر ذلك.

قَالَ: والعمل في الصلاة على ثلاثة أضرب: يسير جدًا كالغمز وحك الجسد والإشارة فهذا لا ينقص عمده ولا سهوه وكذلك التخطي إلى الفرجة القريبة.

الثاني: أكثر من هذا يبطل عمده دون سهوه كالانصراف من الصلاة.

الثالث: المشي الكثير والخروج من المسجد فهذا يبطل الصلاة عمده وسهوه.

وفي مسند أحمد عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نهى رسول الله ﷺ أن

1198 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ خَالَتُهُ - قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرْضِ الْوِسَادَةِ، «وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَتَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ - أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ - ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ، فَمَسَحَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ،

يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده.

وعند أبي داود: رأى رجلاً يتكئ على يده اليسرى وهو قاعد في الصلاة فقال لا تجلس هكذا فإن هكذا يجلس الذين يعذبون.  
وفي رواية: تلك صلاة المغضوب عليهم.

وقال أصحابنا: إن الضعيف أو الشيخ الكبير إذا كان قادراً على القيام متكئاً على شيء يصلي قائماً متكئاً ولا يقعد وفي الصلاة ولا يجوز غير ذلك. وكذا لو قدر على أن يعتمد على عصا أو كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام فإنه يقوم ويتكئ. ولو صلى معتمداً على العصا من غير علة هل يكره أو لا قيل يكره مطلقاً وقيل لا يكره في النافلة هذا قيل وكذا التعلق بالحبل، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ مَخْرَمَةَ) بفتح الميم والراء وسكون الخاء المعجمة بينهما (ابن سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ) بصيغة التصغير (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ) أي: إن مخرمة أخبر كريباً أو أن كريباً أخبره مخرمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً (عِنْدَ مَيْمُونَةَ) الهلالية (أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرْضِ الْوِسَادَةِ) بفتح العين على المشهور.

(وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ) أي: زوجته ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فِي طُولِهَا) أي: في طول الوسادة، (فَتَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ) أي: قبل انتصافه (بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ) أي: على فراشه، (فَمَسَحَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ) بالإنفراد وفي رواية بيديه بالتشية أي: مسح بهما عينيه وهو من باب إطلاق الحال وهو النوم على المحل وهو العين إذ النوم لا يمسح.

ثُمَّ قَرَأَ الْعَشَرَ آيَاتِ خَوَاتِيمِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ دَهَبْتُ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، «فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا بِيَدِهِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ،

(ثُمَّ قَرَأَ) ﷺ (الْعَشَرَ آيَاتِ) بإسقاط لام التعريف وفي رواية: العشر الآيات باللام.

(خَوَاتِيمِ) المشاة التحتية بعد الفوقية ويروى خواتم بإسقاط التحتية.

(سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ) ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى آخر السورة.

(ثُمَّ قَامَ) ﷺ (إِلَى شَنْ) بفتح المعجمة وتشديد النون أي: قرابة خلقة.

(مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ) بأن أتى بواجباته وبمندوباته.

(ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي) صلاة التهجد.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ) رسول الله ﷺ من قراءة العشر الآيات والوضوء.

(ثُمَّ دَهَبْتُ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى) حال كونه (يَفْتُلُهَا بِيَدِهِ) بكسر المشاة الفوقية أي: يذلها وذلك لينبهه عن غفلة أو بالاهتمام وهو القيام على يمين الإمام إذا كان وحده أو ليؤنسه لكون ذلك كان ليلاً وفي باب التخفيف في الوضوء فحولني فجعلني عن يمينه. قَالَ ابْنُ بَطَالٍ اسْتَنْبَطَ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت استعانه في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى.

(فَصَلَّى) ﷺ (رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ) والجملة اثنتا عشرة ركعة.

(ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنة الفجر ولم يتوضأ لأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه فلا ينتقض وضوؤه.

ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ»<sup>(1)</sup>.

## 2 - بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

1199 - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيُرْدُّ عَلَيْنَا،

(ثُمَّ خَرَجَ) ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، (فَصَلَّى الصُّبْحَ).

ورجال إسناده هذا الحديث مدنيون.

وقد أخرج منته المؤلف في اثني عشر موضعاً. وقد تقدم ما يتعلق به مستوفى.

## 2 - بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابُ مَا يُنْهَى) وزيد في رواية: لفظ عنه.

(مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه إشارة إلى أن بعض

الكلام ينهى عنه كما سيأتي حكاية الخلاف فيه.

(حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الهمداني الكوفي ربحانة العراق وكان الإمام أحمد يعظمه تعظيماً عجبياً ونسبه إلى جده لشهرته به مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ) بضم الفاء وفتح المعجمة مُحَمَّدُ الضبي الكوفي وقد مر في باب صوم رمضان في كتاب الإيمان، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران وقد مر غير مرة، (عن إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ) ابن قيس، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وفي رواية أبي وائل كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا.

وفي رواية أبي الأحوص: خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة.

(فَيُرْدُّ) ﷺ السَّلامَ (عَلَيْنَا) وهو في الصلاة.

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 4569، 4570،

4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 6362.



فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ .....

(فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ) بفتح النون وقيل بكسرها وكل من ملك الحبشة يسمى النجاشي كما يسمى كل من ملك الروم قيصر وكل من ملك الفرس كسرى وكل من ملك الترك خاقان وكل من ملك الهند بطلميوس وكل من ملك اليمن تُبَعَّا.

قَالَ ابن إسحاق: لما احتمل المسلمون من أذى الكفار واشتد ذلك عليهم قصد بعضهم الهجرة فرارًا بدينهم قَالَ ولما رأى رسول الله ﷺ ما يصيب أصحابه من البلاء وما هو فيه من العافية بمكانه من الله تعالى ومن عمه أبي طالب وأنه لا يقدر على أن يمنعهم مما هم فيه من البلاء قَالَ لهم لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكًا لا يظلم عنده أحد وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجًا مما أنتم فيه فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله ﷺ إلى أرض الحبشة مخافة الفتنة وفرارًا إلى الله تعالى بدينهم فكانت أول هجرة في الإسلام.

وقال الواقدي: كانت هجرتهم إلى الحبشة في رجب سنة خمس من النبوة وأن أول من هاجر منهم أحد عشر رجلًا وأربع نسوة وأنهم انتهوا إلى البحر ما بين ماضي وراكب فاستأجروا سفينة بنصف دينار إلى الحبشة وهم عثمان بن عفان وامراته رقية بنت رسول الله ﷺ، وأبو حذيفة بن عتبة وامراته سهلة بنت سهيل، والزبير بن العوام، ومصعب بن عمير، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو سلمة بن عبد الأسد وامراته أم سلمة بنت أبي أمية، وعثمان بن مظعون، وعامر بن ربيعة الغنوي وامراته ليلى بنت أبي خيثمة، وأبو سبرة بن أبي درهم، وحاطب بن عمر، وسهيل ابن بيضاء، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال ابن جرير: كانوا اثنين وثمانين رجلًا سوى نسايتهم وأبنائهم وعمّار بن ياسر يشك فيه فإن كان فيهم فقد كانوا ثلاثة وثمانين رجلًا ولما رجعوا من عند النجاشي كان رجوعهم من عنده إلى مكة وذلك أن المسلمين الذين ذكروا أنهم لما هاجروا إلى الحبشة بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أَيْضًا فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلما رجعنا هل أراد الرجوع الأول أو الثاني، فمالت طائفة منهم

سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»<sup>(1)</sup>.

أبو الطيب الطبري إلى الأول وقالوا تحريم الكلام في الصلاة كانوا بمكة وحملوا حديث زيد بن أرقم على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع من أن يتقدم الحكم ثم ينزل الآية بوقفه، وقالت طائفة بالترجيح حيث رجحوا حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه حكى لفظ النَّبِيِّ ﷺ بخلاف زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه لم يحكه.

ومالت طائفة إلى الثاني وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر. وروى الحاكم في مستدركه من طريق أبي إسحاق عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّجَاشِيِّ ثَمَانِينَ رَجُلًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ وَفِي آخِرِهِ فَتَعَجَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَشَهِدَ بَدْرًا، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى الْحَبْشَةِ لَمَّا بَلَغَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَجَعَ مِنْهُمْ إِلَى مَكَّةَ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ رَجُلًا فَمَاتَ مِنْهُمْ رَجُلَانِ بِمَكَّةَ وَحَبَسَ بِهَا مِنْهُمْ سَبْعَةٌ وَتَوَجَّهَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بَدْرًا فَبَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَأَنَّ اجْتِمَاعَهُ بِالنَّبِيِّ ﷺ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا) السلام أي: باللفظ فقد روى ابن أبي شيبة من مرسل ابن سيرين أن النَّبِيَّ ﷺ رد على ابن مسعود في هذه القصة بالسلام بالإشارة وسيأتي القول في رد السلام بالإشارة في الصلاة قريباً إن شاء الله تعالى.

وزاد مسلم في رواية ابن فضيل فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا الحديث وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة.

(وَقَالَ) ﷺ بعد أن فرغ من الصلاة: («إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا») وفي رواية أحمد عن ابن فضيل لشغلاً بزيادة لام التأكيد وهو بضم الشين والغين ويجوز إسكان الغين، والتنكير فيه للتعظيم أي: شغلاً عظيماً لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصح فيها الاشتغال بغيره.

وقال النووي: معناه أن وظيفة المصلي الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا

ينبغي أن يعرّج على غيرها من رد سلام ونحوه أو للتنويع أي : نوعاً من الشغل أي : بقراءة القرآن والذكر والدعاء فلا يليق معه الاشتغال بغيره.

وفي رواية أبي وائل : أن الله يحدث من أمره ما يشاء وأن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة.

وفي رواية كلثوم الخزاعي زيد قوله : ألا بذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت. وفي الحديث أن الكلام كان مباحاً في الصلاة ثم حرم وكذا في حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه الآتي واختلف متى حرم فقال قوم بمكة واستدلوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه ورجوعه من عند النجاشي إلى مكة. وقال الآخرون بالمدينة بدليل حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه فإنه من الأنصار أسلم بالمدينة وسورة البقرة مدنية وقالوا إن ابن مسعود رضي الله عنه لما عاد إلى مكة من الحبشة رجع ثانياً إلى الحبشة إلى النجاشي في الهجرة الثانية ثم ورد على رسول الله ﷺ بالمدينة وهو يتجهز لغزوة بدر.

وقال الخطابي : إنما نسخ الكلام بعد الهجرة بمدة يسيرة. وأجاب الأولون بأنه قال فلما رجعنا من عند النجاشي ولم يقل في المرة الثانية وحملوا حديث زيد على أنه إخبار عن الصحابة المتقدمين كما يقول القائل قتلناكم وهزمناكم يعني الآباء والأجداد فإن قيل قد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي أن في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه مر على النبي ﷺ بمكة قال فوجدته يصلي في فناء الكعبة الحديث فالجواب أنه لم يذكر ذلك أحد من أهل الحديث غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه ولم يجد له البيهقي سنداً مع كثرة تتبعه وانتصاره لمذهب الشافعي وقد ذكر الطحاوي في أحكام القرآن أن مهاجرة الحبشة لم يرجعوا إلا إلى المدينة وأنكر رجوعهم إلى دار قدها جروا عنها لأنهم منعوا من ذلك واستدل على ذلك بقوله ﷺ في حديث سعد لا تردهم على أعقابهم ورد قول الخطابي بتعذر معرفة التاريخ. وفيه نظر لأن في حديث جابر رضي الله عنه الذي رواه مسلم بعثني رسول الله ﷺ في حاجة ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إليّ فلما فرغ قال إنك سلمت آتياً وأنا أصلي فهو الذي منعني أن أكلمك ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أيضاً.

وهذا يرد أيضًا ما قاله ابن حبان من قوله : من لم يحكم صناعة العلم أن نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة لحديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس كذلك لأن الكلام في الصلاة كان مباحًا إلى أن رجع ابن مَسْعُود وأصحابه من عند النجاشي فوجدوا إباحة الكلام قد نسخت وكان نسخ ذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومعنى قول زيد بن أرقم كنا نتكلم أي : كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كان يعلمهم القرآن ويفقههم وكان الكلام بالمدينة مباحًا كما كان بمكة فلما نسخ ذلك بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه فحكى زيد ذلك الفعل أن نسخ الكلام كان بالمدينة ويردّه أيضًا أن الآية مدنية بالاتفاق ، وإن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأن في حديث زيد بن أرقم كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ كذا أخرجه الترمذي فانتفى أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم .

وما قاله ابن حبان أيضًا في موضع آخر : بأن زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أراد بقوله كنا نتكلم من كان يصلي خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين . فمردود أيضًا بأنهم ما كانوا بمكة يجتمعون إلا نادرًا .

وبما رواه الطبراني من حديث أبي إمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاتة فيقضي ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يومًا فدخل في الصلاة فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعًا لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما أسلما بالمدينة ، فإن قيل قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ المصلي إذا سَلَّمَ عليه أحد لا يرد بلفظ ولا بإشارة فما يقول في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي مرَّ آنفًا فالجواب أن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روي بوجوه مختلفة :

منها : ما رواه الطحاوي بسنده عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كنا مع النبي ﷺ في سفر فبعثني في حاجة فانطلقت إليها ثم رجعت إليه وهو على راحلته فسَلَّمْتُ عليه فلم يرد عليّ ورأيت يركع ويسجد فلما سلم رد عليّ فهذا جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخبر أن رسول الله ﷺ لم يرد عليه وأنه لما فرغ في صلاته رد عليه .

وفي رواية عنه : فلما فرغ من صلاته قَالَ أما أنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي ، فدل ذلك على أن تلك الإشارة التي كانت منه في الصلاة لم تكن ردًا وإنما كانت نهياً ، فإن قيل روى الطحاوي أيضًا عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية الأعمش عن أبي سفيان قَالَ سمعت جابرًا يقول ما أحب أن أسلم على الرجل وهو يصلي ولو سلم عليّ لرددت عليه .

فالجواب : أن معنى قوله لرددت عليه أي : بعد فراغي من الصلاة قَالَ الطحاوي وقد دل على أن مذهبه ذلك ما حَدَّثَنَا علي بن زيد قَالَ : حَدَّثَنَا موسى ابن داود قَالَ : حَدَّثَنَا همام قَالَ سأل سليمان بن موسى عطاء أسألت جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الرجل يسلم عليك وأنت تصلي فقال لا ترد عليه حتى تقضي صلاتك فقال نعم. ثم إن الأئمة رحمهم الله اختلفوا في هذا الباب فقال قوم منهم يرد السلام قطعًا وهو المروي عن أبي هريرة والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة وإسحاق ، ومنهم من قَالَ يستحب رده بالإشارة وبه قَالَ الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وقيل يرد في نفسه وروى ذلك عن أبي حنيفة أيضًا .

وقال قوم : يرد بعد السلام وهو قول عطاء والثوري والنخعي وهو المروي عن أبي ذر وأبي العالية وبه قَالَ مُحَمَّد بن الحسن . وقال أبو يوسف لا يرد لا في الحال ولا بعد الفراغ . وقالت طائفة من الظاهرية إذا كانت الإشارة مفهومة قطعت عليه صلاته لما روى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «التسبيح للرجال والتصفيح للنساء» ومن أشار في صلاته إشارة تفهم منه فليعدها رواه الطحاوي ورواه أبو داود أيضًا ولفظه فليعد لها ثم قَالَ وهذا الحديث وهم . وقال إسحاق بن إبراهيم سئل أحمد عن هذا الحديث فقال إسناده ليس بشيء وأعله ابن الجوزي بابن إسحاق في سنده ، وقال وأبو غطفان مجهول وهو في إسناده أيضًا . قَالَ صاحب التحقيق أبو غطفان هو طريف ويقال ابن مالك المري قَالَ عباس الدوري سمعت ابن معين يقول فيه ثقة ، وقال النسائي في الكنى أبو غطفان ثقة قيل اسمه سعد وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له مسلم في صحيحه فحينئذ يكون إسناده الحديث صحيحًا ، وأبو داود لم يبين كيفية الوهم فلا يبنى عليه شيء ، فإن كان قول أبي داود من جهة أبي غطفان فقد بيّن حاله وتعليل ابن الجوزي بابن إسحاق ليس بشيء لأن ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور .

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ<sup>(1)</sup>.

(حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المذكور في الإسناد السابق، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) السَّلُولِيُّ بفتح السين المهملة وبضم اللام الأولى وتخفيفها نسبة إلى سلول قبيلة من هوازن، قَالَ: (حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ) بضم الهاء وفتح الراء مصغّر هرم أبو مُحَمَّدٍ البجلي الكوفي، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النَّخَعِيُّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ) هو ابن قيس، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ) أي: نحو طريق مُحَمَّد بن فضيل عن الأعمش إلى آخره. ورجال إسناد الحديث في الطريقين كلهم كوفيون.

#### تتمة:

أخرجه مسلم أيضًا بالطريقين: أحدهما: طريق ابن فضيل عن الأعمش، والآخر: طريق ابن نمير عن إسحاق بن منصور السلولي، وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي وائل عن ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا إِبَانُ ثَنَا عَاصِمٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا فَقَدِمَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصْلِي فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرِدِ السَّلَامَ فَأَخَذَنِي مَا قَدِمَ وَحَدَّثَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى يَحْدُثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلُمُوا فِي الصَّلَاةِ» فرد عليّ السلام وأخرجه الطحاوي وابن ماجه من طريق أبي الأحوص عنه فقال الطحاوي ثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ ثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ خَرَجْتُ فِي حَاجَةٍ وَنَحْنُ يَسْلُمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا رَجَعْتُ فَسَلِّمْتُ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيَّ وَقَالَ: إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا، وَقَالَ ابْنُ مَاجَةٍ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ثَنَا النُّضْرُ بْنُ

(1) تحفة 9418.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة رقم (538).

1200 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَيْسَى هُوَ ابْنُ يُونُسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ،

شميل ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كنا نسلم في الصلاة ف قيل لنا: إن في الصلاة شغلاً وأبو وائل شقيق بن سلمة وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي وأبو الأحوص عوف بن مالك.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد بن زاذان التميمي الفراء أبو إسحاق وقد مر في الحيض، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَيْسَى هُوَ ابْنُ يُونُسَ) ابن أبي إسحاق السبيعي وقد مر في باب من صلى بالناس وذكر حاجة.

(عَنِ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالد سعد الأحمسي البجلي وقد مر في الإيمان، (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ) بضم الشين المعجمة وفتح الموحدة وسكون التحتية آخره لام البجلي وليس له في البُخَارِيِّ إلا هذا الحديث.

(عَنْ أَبِي عَمْرٍو) بفتح العين هو سعد بن إياس (الشَّيْبَانِيُّ) بفتح المعجمة وليس له في الصحيحين عن زيد بن أرقم غير هذا الحديث وقد مر في باب فضل الصلاة لوقتها.

(قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ) بفتح الهمزة والقاف وسكون الراء الأَنْصَارِيِّ الخزرجي مات سنة ثمانٍ وستين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنْ) بتخفيف النون بعد الهمزة المكسورة مخففة من المثقلة أي: إنه أي الشأن.

(كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ) بلام التأكيد (فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) هذه الصيغة حكمها الرفع وكذا قوله أمرنا لقوله فيه على عهد النبي ﷺ حتى لو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافياً في كونه مرفوعاً.

(يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ) جملة استئنافية كأنها جواب عن قول القائل كيف كنتم تتكلمون فقال يكلم هو والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه وفي لفظ ويسلم بعضنا على بعض.

حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238] الْآيَةَ «فَأَمْرُنَا بِالسُّكُوتِ»<sup>(1)</sup>.

(حَتَّى) أي: إلى أن (نَزَلَتْ): ﴿حَفِظُوا﴾ أي: واضربوا وداوموا ﴿عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ (الآية) وفي رواية: ﴿عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ أي: الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ولذلك أفردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل والمراد صلاة العصر عند الأكثرين ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ حال في الضمير في قوموا أي: ساكتين لأن لفظ الراوي يشعر به فحمله عليه أولى وأرجح لأن المشاهد للوحي والنزول يعلم سبب النزول وقول الصحابي في الآية نزلت في كذا ينتزل منزلة المسند.

وقال عكرمة: كانوا يتكلمون فيها فنهوا عنه.

وقال ابن بطال: القنوت في هذه الآية بمعنى الطاعة والخشوع لله تعالى أي: خاشعين ذليلين بين يديه وحينئذ فالكلام ينافي الخشوع إلا ما كان من أمر الصلاة، ولفظ القنوت يجيء لمعانٍ كثيرة غيرها كالصلاة والدعاء والعبادة والقيام وطول القيام، والله أعلم بالمram. وانتهت رواية الأصيلي إلى قوله: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾.

(فَأَمْرُنَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول (بِالسُّكُوتِ) أي: عن الكلام المتقدم ذكره وهو ما كانوا يفعلونه من تكلم الرجل صاحبه إلى جنبه لا مُطْلَقًا فإن الصلاة ليست فيها حالة سكوت حقيقية كما يدل عليه قوله ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن».

وزاد مسلم في روايته ونهينا عن الكلام أي: عن الكلام المعهود وهو مخاطبة الآدميين كما عرفت، وحمل ابن دقيق العيد اللام في الكلام على العموم محل نظر ثم إنه استدلل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله ونهينا عن الكلام وأجيب بأن دلالة عليه دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فيه بين الأصوليين فلعله ذكر لكونه أصرح ثم إنه أجمع العلماء على أن الكلام في الصلاة عامداً عالمًا بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة وأما الكلام لمصلحتها فقال أبو حنيفة

(1) طرفه 4534 - تحفة 3661 - 2/79.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة رقم (539).



والشافعي ومالك وأحمد يبطل الصلاة وجوّزه الأوزاعي وبعض أصحاب مالك وطائفة قليلة واعتبرت الشافعية ظهور حرفين وإن لم يكونا مفهيمين وحرف نحوق من الوقاية وكذا مدة بعد حرف لأنها ألف أو واو أو ياء زيدت لأنه يقع الكلام على ذلك كله وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح النحاة وأما الناسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عند الشافعي وبه قال مالك وأحمد والجمهور وعند أصحابنا تبطل فإن كثر كلام الناسي ففيه وجهان مشهوران للشافعية أحدهما أنه يبطل صلاته لأنه نادر.

وأما كلام الجاهل فإذا كان قريب عهد بالإسلام فهو ككلام الناسي فلا تبطل صلاته بقليله بخلاف بعيد العهد به لتقصيره بترك التعلم خلافاً للحنفية أيضاً فإنهم قالوا ببطلانها مُطلقاً.

وكذا الخلاف في أشياء آخر كمن جرى على لسانه بغير قصد أو تعمد صلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه أو لإنقاذ مسلم لئلا يقع في مهلكة أو فتح على إمامه أو سبج لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو تقرب بقربة أعتقت عبدي لله ففي جميع ذلك خلاف، قال النووي دليلنا حديث ذي اليمين وأجاب بعض الحنفية أن حديث قصة ذي اليمين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد ابن أرقم رضي الله عنهما لأن ذا اليمين قتل يوم بدر كذا روي عن الزهري وأن قصته في الصلاة كانت قبل بدر ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رضي الله عنه رواه وهو متأخر الإسلام عن بدر لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو من صحابي آخر.

فإن قيل قال البيهقي: الذي قتل ببدر هو ذو الشمالين وأما ذو اليمين الذي أخبر النبي ﷺ بسهوه فإنه بقي بعد النبي ﷺ كذا ذكره شيخنا أبو عبد الله الحافظ ثم خرج عنه بسنده إلى معدي بن سليمان قال حدثني شعيب بن مطير عن أبيه ومطير حاضر فصّده قال شعيب يا أبتاه أخبرني أن ذا اليمين لقيك بذي خشب فأخبرك أن رسول الله ﷺ الحديث.

فالجواب: أنه قال السمعاني في الأنساب ذو اليمين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل بكلتا يديه جميعاً.

وفي الفاصل للرامهرمزي: ذو اليمين وذو الشمالين قد قيل إنهما واحد.  
وقال ابن حبان في الثقات: ذو اليمين ويقال له ذو الشمالين ابن عبد بن عمرو بن نضلة الخزاعي حليف بني زهرة.  
والحديث الذي استدل به على بقاء ذي اليمين بعد النَّبِيِّ ﷺ ضعيف لأن معدي بن سليمان تكلم فيه قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَاهِي الْحَدِيثَ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ.

وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات والملزومات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وشعيب ما عرفنا حاله ووالده مطير لم يكتب حديثه وقال الذهبي لم يصح حديثه والله أعلم. ويعذر التنحج وإن ظهر به حرفان للغلبة وتعذر قراءة الفاتحة لا الجهر لأنه سنة لا ضرورة إلى التنحج له ولو أكره على الكلام بطلت لندرة الإكراه ولا تبطل بالذكر والدعاء العاري عن المخاطبة فلو خاطب كقوله لعاطس يرحمك الله بطلت بخلاف رحمه الله ولو تكلم بنظم القرآن قاصداً للتفهيم كقوله يا يحيى خذ الكتاب مفهماً به من يستأذن في أخذ شيء إن قصد معه القرآن لم تبطل فإن قصداً للتفهيم فقط بطلت وإن لم يقصد شيئاً ففي التحقيق الجزم بالبطلان كذا ذكره القسطلاني.  
وفي الحديث: الحث على المحافظة على الصلوات والأمر بها وهو للوجوب.

وروى الترمذي قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ أَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ وَصُومُوا شَهْرَكُمْ وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ» ورواه ابن حبان في صحيحه أيضاً.  
وروى الترمذي أيضاً من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ» الحديث. وفي الحديث أيضاً: الأمر بالمحافظة على الصلاة الوسطى وذكر العلماء فيه عشرين قولاً:

الأول: إنها صلاة المغرب قاله قبيصة بن ذئب قَالَ لَا يَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَقْلَاهَا وَلَا بِأَكْثَرِهَا وَلَا تَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُؤْخَرْهَا عَنْ وَقْتِهَا وَلَمْ يَعْجَلْهَا وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ لَا أَعْلَمُهُ قَالَ غَيْرَ قَبِيصَةَ.

الثاني: إنها العشاء الآخرة وهو قول المازري وزعم البغوي في شرح السنة أَنَّ السَّلَفَ ثُمَّ يَنْقُلُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلَ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الثالث: إنها الصبح وهو قول جابر بن عبد الله ومعاذ بن جبل وابن عباس في قول ابن عمر في قول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعُطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ وَعُكْرَمَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ وَمِمَّنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ أَصَحُّ مَا رَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ وَمَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَدْلَجَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ عَرَسَ فَلَمْ يَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ بَعْضُهَا فَلَمْ يَصَلِّ حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَهِيَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى. وَفِي حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْفَجْرِ.

وعن أبي رجاء قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْغَدَاةَ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ فَقُنْتُ بِنَا قَبْلَ الرُّكُوعِ وَقَالَ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ خُولِفَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِيمَ نَزَلَتْ ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ الْمَذْكُورِ فِيمَا مَضَى وَالْمُخَالَفُونَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ وَالشَّعْبِيُّ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ مِنَ التَّابِعِينَ فَإِنَّهُمْ أَخْبَرُوا أَنَّ الْقُنُوتَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] هُوَ السَّكُوتُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فِيهَا وَلَيْسَ هُوَ الْقُنُوتُ الَّذِي كَانَ يَفْعَلُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَا يَسْتَمِي حِينَئِذٍ بِسَبَبِ ذَلِكَ صَلَاةُ الصُّبْحِ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى عَلَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ وَالْأَسُودَ وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَمْرَانُ بْنُ الْحَارِثِ قَالُوا لَمْ يَقُنْتُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْفَجْرِ.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ وَاقدٍ

مولى زيد بن خليفة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهما كانا لا يقتتان في الفجر.

وحدثنا هشيم قال: أنا حصين عن عمران بن الحارث قال: صليت مع ابن عباس رضي الله عنهما في داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده.

الرابع: إنها إحدى الصلوات الخمس ولا تعرف بعينها روي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما من طريق صحيحة قال نافع سألت رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن الصلاة الوسطى فقال هي منهن فحافظوا عليهن كلهن وبنحوه قال الربيع بن خيثم وزيد بن ثابت في رواية وشريح القاضي ونافع وقال النقاش قالت طائفة هي الخمس ولم تميز أي صلاة هي قال أبو عمر كل واحدة من الخمس وسطى لأن قبل كل واحدة صلاتين وبعد صلاتين.

الخامس: إنها هي الخمس إذ هي الوسطى في الدين كما قال ﷺ: «بني الإسلام على خمس» قالوا فهي الوسط من الخمس روي ذلك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. وفي كتاب الحافظ أبي الحسن علي بن المفضل قيل ذلك لأنها وسط الإسلام أي: خياره وكذلك قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

السادس: إنها هي المحافظة على وقتها قاله ابن أبي حاتم في كتاب التفسير ثنا أبو سعيد الأشج ثنا المحازي وابن فضيل عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق أنه قال ذلك.

السابع: إنها مواقيتها وشروطها وأركانها وتلاوة القرآن فيها والتكبير والركوع والسجود والتشهد والصلاة على النبي ﷺ فمن فعل ذلك فقد أتمها وحافظ عليها قاله مقاتل بن حبان ذكره ابن أبي حاتم عنه وذكره أبو الليث السمرقندي عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه.

الثامن: إنها الجمعة خاصة حكاها الماوردي وغيره لما اختصت به دون غيرها وقال ابن سيدة في المحكم لأنها أفضل الصلوات ومن قال خلاف ذلك فقد أخطأ إلا أن يقوله برواية يسندها إلى رسول الله ﷺ.

التاسع: إنها هي الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الأيام حكاها أبو جعفر محمد بن مقسم في تفسيره.

- العاشر: إنها صلاة الصبح والعشاء وعزاه ابن مقسم في تفسيره لأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقوله ﷺ: «لو تعلمون ما في العتمة والصبح» الحديث.
- الحادي عشر: إنها العصر والصبح وهو قول أبي بكر المالكي الأبهري.
- الثاني عشر: إنها الجماعة في جميع الصلوات حكاه الماوردي.
- الثالث عشر: إنها الوتر.
- الرابع عشر: إنها صلاة الضحى.
- الخامس عشر: إنها صلاة العيدين.
- السادس عشر: إنها صلاة عيد الفطر.
- السابع عشر: إنها صلاة الخوف.
- الثامن عشر: إنها صلاة عيد الأضحى.
- التاسع عشرة: إنها المتوسطة بين الطول والقصر.

العشرون: وهو أصح الأقوال فيها للأحاديث الصحيحة التي تأتي إن شاء الله تعالى أنها صلاة العصر. وهو قول أبي هُرَيْرَةَ وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب الأنصاري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو في رواية وسمرة بن جندب وأم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقال ابن حزم ولا يصح عن علي ولا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غير هذا وهو قول الحسن البصري والزهري وإبراهيم النَّخَعِيِّ ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبير وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر ويونس وقتادة والشافعي وأحمد والضحاك بن مزاحم وعبيد بن يريم وزر بن حبيش ومحمد بن السائب الكلبي وآخرين: وقال أبو الحسن الماوردي هو مذهب جمهور التابعين وقال أيضا نص الشافعي أنها الصبح لكن صحت الأحاديث أنها العصر فكان هذا هو مذهبه لقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بمذهبي عرض الحائط انتهى. وقال أبو عمر هو قول أكثر أهل الأثر، وقال ابن عطية هو عليه جمهور الناس، وقال أبو جعفر الطبري الصواب من ذلك ما تظاهرت به الأخبار من أنها العصر، وقال أبو عمر وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب وقال الترمذي هو قول أكثر العلماء من الصحابة ومن

بعدهم، قَالَ الماوردي هذا مذهب الشَّافِعِيِّ لصحة الأحاديث فيه فمن الأحاديث في ذلك حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوم الخندق: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر».

وحديث ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أيضًا: حبس المشركون النَّبِيَّ ﷺ عن صلاة العصر حتى غابت الشمس فقال: «حبسونا عن الصلاة الوسطى»، وحديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التِّرْمِذِيِّ عنه عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ في الصلاة الوسطى: «صلاة العصر»، وعند أحمد أن النَّبِيَّ ﷺ سئل عن الصلاة الوسطى قَالَ: «هي العصر»، وفي لفظ قَالَ: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» وسماها لنا أنها هي العصر، وعند الحاكم محسنًا من حديث حبيب بن سليمان عَنْ أَبِيهِ سليمان بن سمرة عن سمرة يرفعه وأمرنا أن نحافظ على الصلوات كلهن وأوصانا بالصلاة الوسطى ونبأنا أنها صلاة العصر.

وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبراني من حديث ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم وسعيد بن جبيرة عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يوم الخندق: «شغلونا عن الصلاة الوسطى ملأ الله قبورهم وأجوافهم نارًا».

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أبي عبيد الله مُحَمَّد بن يَحْيَى بن منده الأصبهاني حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بن عامر بن إِبْرَاهِيم ثنا أبي ثنا يعقوب القمي عن عنبسة ابن سعيد الرازي عن أبي ليلى وليث عن نافع عنه عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: «الموتور من أهله وماله من وتر من صلاة الوسطى في جماعة وهي صلاة العصر».

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ عند ابن خزيمة في صحيحه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصلاة الوسطى صلاة العصر».

وحديث أبي هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس عند أبي جعفر الطبري من حديث كهيل بن حرملة سئل أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصلاة الوسطى فقال: اختلفنا فيها كما اختلفتم فيها ونحن بفناء بيت رسول الله ﷺ وفيما الرجل الصالح أبو هاشم بن عتبة فقال أنا أعلم لكم ذلك فقام فاستأذن على رسول الله ﷺ فدخل عليه ثم خرج إلينا فقال: أَخْبَرَنَا أنها صلاة العصر، وقال الذهبي أبو هاشم بن عتبة

ابن ربيعة العبشمي أخو أبي حذيفة وأخو مصعب بن عمير لأمه أسلم يوم الفتح وسكن الشام وكان صالحاً توفي في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال أبو موسى المدني في كتاب الصحابة أبو هاشم هذا له حديثان حسنان .

وحديث رجل من الصحابة عند الطبري قَالَ: أرسلني أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأنا غلام صغير إلى النَّبِيِّ ﷺ أسأله عن الصلاة الوسطى فأخذ إصبعي الصغيرة فقال: «هذه الفجر» وقبض التي تليها فقال: «هذه الظهر» ثم قبض الإبهام فقال: «هذه المغرب» ثم قبض التي تليها فقال: «هذه العشاء» ثم قَالَ: «أي أصابعك بقيت؟» فقلت: الوسطى فقال: «أي الصلاة بقيت؟» قلت: العصر قَالَ: «هي العصر» .

وحديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قَالَ: «شغلونا عن الصلاة العصر التي غفل عنها سليمان بن داود عليهما السلام حتى توارت بالحجاب» ذكره إِسْمَاعِيلُ بن زياد الشامي في تفسيره عن أبان عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كتاب المصاحف لابن أبي داود قالت لكاتب يكتب لها مصحفاً: إذا كتبت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فاكتبها العصر، ورواه ابن حزم من طريق وكيع عن داود بن قيس عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن رافع عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند مسلم عن أبي يونس مولى عائشة: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً وقالت إذا بلغت هذه الآية فأذني حافظوا على الصلوات قَالَ فلما بلغت أذنتها فأملت عليّ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقالت سمعتها من رسول الله ﷺ كذا وقع عند مسلم وصلاة العصر بواو العطف ووقع في رواية أبي بكر عبد الله بن أبي داود بسنده إلى قبيصة قَالَ في مصحف عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر يعني بلا واو وفي كتاب ابن حزم روي من طريق ابن مهدي عن أبي سهل مُحَمَّد بن عمرو الأنصاري عن القاسم عنها بغير واو، قَالَ أبو مُحَمَّد فهذه أصح رواية عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

### 3 - بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرَّجَالِ

1201 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ،

وَأَبُو سَهْلٍ ثَقَّةٌ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَفِيهِ رَدٌ لَمَّا قَالَ أَبُو عَمْرٍ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي ثُبُوتِ الْوَاوِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ورجال إسناده الحديث كوفيون إلا شيخه فرازي وقد أخرج منته المؤلف في التفسير وأخرجه مسلم أيضًا في الصلاة وكذا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِيهِ وَفِي التفسير.

### 3 - بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرَّجَالِ

(بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ) أَي: قول سبحان الله.

(وَالْحَمْدِ) أَي: قول الحمد لله (فِي) أَثْنَاءِ (الصَّلَاةِ لِلرَّجَالِ) إِذَا نَابَهُمْ شَيْءٌ فِيهَا كَمَا إِذَا رَأَى الْمُصَلِّي أَنَّ إِمَامَهُ يَفْعَلُ شَيْئًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ سَهْوًا فَيَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ لِيُنَبِّهَ الْإِمَامَ عَلَى ذَلِكَ وَقِيلَ وَكَمَا إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدٌ لِلدُّخُولِ فَيَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَكَمَا إِذَا أَنْذَرَ أَعْمَى أَنْ يَقَعَ فِي بَثْرٍ فَيَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا قِيدَ بِالرَّجَالِ لِأَنَّ النِّسَاءَ إِذَا نَابَهُنَّ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ يَصِفَّقْنَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرَّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدَ بَابٍ مُفْرَدًا وَآتَى بِالْحَمْدِ بَعْدَ التَّسْبِيحِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ يَقُومُ مَقَامَ التَّسْبِيحِ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى عُرُوضِ أَمْرٍ لَا مُجَرَّدَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ وَإِلَّا فَهُمَا وَنَحْوُهُمَا لَا يَضُرُّ صَلَاةَ الْمُصَلِّي إِذَا لَمْ يَقَعَ جَوَابًا. لِأَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللام القعني وقعن أبو مسلمة فهو نسبة إلى جده، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّيِّ وَاسْمُهُ سَلَمَةُ.

(عَنْ أَبِيهِ) سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، (عَنْ سَهْلٍ) بفتح المهملة وإسكان الهاء، وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ» حَالُ كَوْنِهِ (يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو) بِالْوَاوِ (ابْنِ عَوْفٍ) بفتح المهملة وبالفاء وَفِي رِوَايَةٍ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ابْنِ الْحَارِثِ.



وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: حُسِنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَوَّأَ النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتُمْ، فَأَقَامَ بِلَالُ الصَّلَاةِ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى «فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْفُهَا شَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ»، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ - قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَذُرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيقُ - وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا التَّفَتَّ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ

(وَحَانَتْ الصَّلَاةُ) أي: حضرت، (فَجَاءَ بِلَالٌ) المؤذن (أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: حُسِنَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: تأخر ومكث في بني عمرو ولأجل الصلح، (فَتَوَّأَ النَّاسُ؟) بحذف همزة الاستفهام.

(قَالَ) أي: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) أي: أو مهمم (إِنْ شِئْتُمْ) فيه أنه لا يوم أحد جماعة إلا برضاهم وإن كان أفضلهم.

(فَأَقَامَ بِلَالُ الصَّلَاةِ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى) أي: فشرع في الصلاة بالناس، (فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ) من بني عمرو حال كونه (يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ) حال كونه (يَشْفُهَا شَقًّا) أي: يشق الصفوف (حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ) وفي رواية في التصفيح وهو مأخوذ من صفحتي الكف وضرب إحداهما على الأخرى.

(قَالَ سَهْلٌ) وفي رواية: فقال سهل بن سعد المذكور (هَلْ تَذُرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟) أي: تفسيره: (هُوَ التَّصْفِيقُ) بالقاف بدل الحاء وهذا يؤيد قول الخطابي وأبي علي القالي والجوهري وغيرهم إنهما بمعنى واحد وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك وتعقب بما حكاه القاضي عياض في الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى الكفين على الأخرى وفي القاف بباطنها على باطن الأخرى، وقيل بالحاء الضرب بإصبعين للإنذار والتنبيه وبالقاف بجميعها للهو واللعب، وأغرب الداودي فزعم أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ضربوا بأكفهم على أفخاذهم قَالَ القاضي عياض كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم ففيه فجعلوا يضربون بأيديهم أفخاذهم.

(وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا) أي: التصفيح. (التفت فإذا النبي ﷺ) واقف وقائم (فِي الصَّفِّ فَأَشَارَ) ﷺ (إِلَيْهِ) أي:

مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ، «وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى»<sup>(1)</sup>.

إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَكَانَكَ) أي: الزمه وكن الإمام كما كنت ولا تتحول عما أنت فيه، (فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَدَيْهِ) بالثنائية، (فَحَمِدَ اللَّهَ) تعالى حيث رفع النَّبِيُّ ﷺ مرتبته بتفويض الإمامة إليه.

(ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ، وَتَقَدَّمَ) وفي رواية: فتقدم (النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى) بالناس ومطابقة الحديث للترجمة وقد ذكر فيها التسبيح دون الحديث من حيث إنه ذكر هذا الحديث بتمامه في باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول ففيه قوله ﷺ: «من نابه شيء في صلاته فليسبح» فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء فاكتمى به لأن الحديث واحد. والشرح هنا على قسمين: منهم: من لم يتعرض قط لوجه هذه الترجمة ولا لوجه مناسبتها للحديث منهم صاحب التلويح والتوضيح.

ومنها: من ذكر شيئاً لا يساوي سماعه منهم الكرمانى فإنه قَالَ فَإِنْ قُلْتَ ذَكَرَ فِي التَّرْجَمَةِ لَفْظَ التَّسْبِيحِ وَالْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قُلْتَ عِلْمٌ مِنَ الْحَمْدِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ تَمَامِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، انْتَهَى.

ولم يذكر شيئاً تحته طائل قاله العيني، وفيه نظر أن تحته طائلاً عظيماً كما لا يخفى على من تأمل حق التأمل لأنه وإن كان الشق الأول شيئاً من التردد ليس تحته طائل بالنسبة إلى المقصود من الترجمة على ما عرفته لكن الشق الثاني منه ليس لك.

ومنها: من قَالَ أَرَادَ إلْحَاقَ التَّسْبِيحِ بِالْحَمْدِ بِجَمَاعِ الذِّكْرِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ ذَكَرَ التَّحْمِيدَ دُونَ التَّسْبِيحِ قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ.

وتعقبه الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ حَيْثُ قَالَ: بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصراً وقد تقدم في باب من دخل ليؤم الناس من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه فرغ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يديه فحمد الله وفي آخره من نابه شيء في صلاته فليسبح انتهى.

#### 4 - باب مَنْ سَمَّى قَوْمًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ<sup>(1)</sup>

ثم إن حمد أبي بكر رضي الله عنه في الصلاة لم يكن لأمر نابه على ما فهمه أكثر الشراح بل حمده إنما كان على ما أمره به رسول الله ﷺ كما صرح به في الحديث المذكور في باب من دخل ليؤم الناس حيث قال فلما أكثر الناس التصفيق فرأى رسول الله ﷺ فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره رسول الله ﷺ من ذلك على أن ابن الجوزي ادعى أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم، وفي الحديث من الفوائد جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراتب وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها وأن من سبح أو حمد لأمر ينوبه لا يقطع صلاته، وأما لو قصد بذلك تنبيه غيره أو الإشارة إلى شيء فقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ إنه يقطع لا يكون كلامًا خلافًا لمن خالفه كالشافعي وغيره وفيه أيضًا أن الإقامة إلى المؤذن وهو أولى بها وأنه لا بأس بالمشي إلى الصف الأول لمن يصلح أن يلحق الإمام ما تعاين عليه من القراءة ومن يصلح للاستخلاف في الصلاة ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أخرج هذا الحديث في سبعة مواضع من كتابه وترجم في كل منها بما يناسبه.

#### 4 - باب مَنْ سَمَّى قَوْمًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

(باب مَنْ سَمَّى قَوْمًا) أي: ذكر أسماءهم في الصلاة، (أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً) بفتح الجيم نصب على المصدر.  
(وَهُوَ) أي: والحال أنه أي: المسلم (لَا يَعْلَمُ) حكم ذلك بطلانًا وصحة

(1) حكى الحافظ عن ابن رشيد: في معنى الترجمة لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير، مواجهة ومفهومه أنه إذا كان مواجهة تبطل، قال: وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئًا من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون، لكن يرد عليه لا يستوي حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته وبعد أن يكون الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم، بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعًا مقررًا فورد النسخ عليه فيقع الفرق، قال الحافظ: وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه، اهـ.

كذا قاله القسطلاني يعني والله أعلم أن مقصود المؤلف من هذه الترجمة أن شيئاً

قال العيني: إن قلت لم يبين في الترجمة حكم الباب ما هو: جواز أو بطلان؟ قلت: كأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه، قبل الظاهر الجواز وأن شيئاً في ذلك لا يبطل الصلاة لأنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون، وفيه نظر لأن هذا منسوخ وقد كان ذلك مقررًا عندهم ثم منعهم النبي ﷺ عن ذلك وأمرهم بما يقولون فسخ هذا ذاك، اهـ.

واختلف العلماء في جواز الدعاء للمعين، قال الموفق: هل يجوز أن يدعو لإنسان بعينه في صلاته على روايتين: إحداهما يجوز، قال الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول لابن الشافعي: أنا أدعو لقوم منذ سنين في صلاتي أبوك أحدهم، وقد روي ذلك عن علي وأبي الدرداء واختاره ابن المنذر لقوله ﷺ في قنوته: «اللَّهُمَّ أُنِجْ الْوَلِيدَ ابْنَ الْوَلِيدِ وَعِيَاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ» الحديث، ولأنه دعاء لبعض المؤمنين فأشبهه ما قال رب اغفر لي ولوالدي، والأخرى لا يجوز، وكرهه عطاء والنخعي لشبهه بكلام الآدميين، ولأنه دعاء لمعين فلم يجز كتشميت العاطس، وقد دل على المنع من تشميت العاطس حديث معاوية بن حكم السلمي، اهـ.

وقال الدرديري: وحيث جاز له الدعاء دعاء بما أحب من جائز شرعاً وعادة وإن كان لطلب دنيا وسمى جوازاً من أحب أن يدعو له أو عليه، ولو قال في دعائه يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل إن غاب فلان مطلقاً أو حضر ولم يقصد خطابه وإلا بطلت، قال الدسوقي قوله: من جائز شرعاً وعادة احتراز من طلب الممتنع شرعاً كأن: يقول اللهم اجعلني نبياً، والممتنع عادة كاللهم اجعلني سلطاناً، ومن الممتنع عقلاً كاللهم اجعلني أجمع بين الضدين، والدعاء بما ذكر ممنوع وإن صحت الصلاة، اهـ.

وفي شرح الإقناع ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم کیا يحيى خذ الكتاب مفهوماً به من استأذن أن يأخذ شيئاً إن قصد مع التفهيم قراءة لم تبطل وإلا بطلت، ولا تبطل بالذكر والدعاء وإن لم يندب إلا أن يخاطب به كقوله لعاطس رحمك الله، وكذا تبطل بخطاب ما لم يعقل كقوله يا أرضي ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك، أما خطاب الخالق كياك تعبد وخطاب النبي ﷺ كالسلام عليك في التشهد فلا يضر، ومقتضى كلام الرافعي أن خطاب الملائكة وباقي الأنبياء تبطل به، وهو المعتمد والمتجه، قال البجيرمي: قوله والدعاء عبارة المهنح ودعاء غير محرم، أما الدعاء المحرم كقوله اللهم اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم فتبطل، وفي الدر المختار: ودعا بالعربية وحرم بغيرها «نهر» لنفسه وأبويه وأستاذه والمؤمنين، قال ابن عابدين: وكان ينبغي أن يزيد ولجميع المؤمنين والمؤمنات كما في «المنسية» لأن السنة التعميم، ويسط في دلائل التعميم ثم قال: وفي «البحر» عن الحاوي القدسي من سنن القعدة الأخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه وجميع المؤمنين، قال وهو يفيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وأستاذي لا تفسد مع أن الأستاذ ليس في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لزيد، ثم قال صاحب الدر: فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقاً ولو لعلمي أو لعمر، وقال ابن عابدين: قوله مطلقاً أي: سواء كان في القرآن أو لا كاغفر لعلمي أو لعمر ولأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد من يغفر الذنوب =

1202 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ .....

من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون وذلك أن ابن مسعود راوي الحديث رضي الله عنه كان قد هاجر إلى الحبشة وأصحابه والحال أن الكلام في الصلاة جائز فوقع النسخ في غيبتهم ولم يبلغهم فلما قدموا فعلوا العادة السابقة في صلاتهم من مواجهة بعضهم بعضاً ومخاطبتهم فلما سلم نهاهم في المستقبل وعذرهم لغيبتهم وجعلهم بالحكم فلم يلزمهم الإعادة مع إمكان العلم بأن يسألوا قبل الصلاة حدث أمر أم لا، وبهذا يطابق الحديث الترجمة فعلم منه أن من فعل هذا جاهلاً لا يفسد صلاته، لكن ذلك من الخصائص وإلا فلا فرق عند الحنفية بين العالم بالحكم والجاهل به بعد ما ثبت الحكم صحة وبطلاناً والله أعلم وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه كذا قال الحافظ العسقلاني، أقول وقد تقدم في باب ما ينهى من الكلام أنه فرق بين الجاهل القريب العهد بالإسلام وبين البعيد العهد به وأنه فيه خلاف بين الأئمة رحمهم الله ولعله لهذا لم يصرح بشيء من الجواز والبطلان، وقال ابن بطال في قوله وهو لا يعلم أي المسلم عليه لا يسمع السلام انتهى.

وفيه بعد لفظاً ومعنى كما لا يخفى، ثم إن قوله مواجهة ثبتت في رواية الكشميهني والحموي وكريمة وسقطت في رواية أبي الوقت والأصيلي وابن عساكر، وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحموي إسقاط الهاء من غيره قال ويحتمل أن يكون بتنوين غير وفتح الجيم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الأول ويحتمل أن يكون بإضافة الغير إلى مواجهة بفتح الجيم وأيضاً وقال الكرمانى وفي بعض النسخ على غير مواجهة بكسر الجيم على صيغة اسم الفاعل المضاف إلى الضمير وإضافة الغير إليه.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيْسَى) أبو عثمان الضبعي بضم المعجمة الآدمي بالهمزة والمهملة المفتوحتين، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ) العمي بفتح العين المهملة

إلا الله، وما في الظهيرية من الفساد به اتفاقاً مؤول باتفاق من اختار قول الفضلي من اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقاً، أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي أقربائي وأعمامي اختلاف المشايخ وتماه في البحر.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ: التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ، وَنُسَمِّي، وَنُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: « قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ

وتشديد الميم نسبة إلى عمّ قبيلة من بني تميم وفيهم كثرة ومن الرواة زيد العمي وهو لقب له لأنه كلما كان يسأل عن شيء قال حتى أسأل عمي وسقط في رواية لفظ العمي.

(عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ) البصري ذكره أولاً بكنيته ثم باسمه، قَالَ: (حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمزة شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ: التَّحِيَّةُ) بالإنفراد وبالرفع مبتدأ خبره.

(فِي الصَّلَاةِ) قاله الكرمانى وتبعه العيني والقسطلاني وهو غير ظاهر والظاهر أن خبره محذوف أي: قلنا التحية على فلان وفلان وقوله في الصلاة ظرف لقوله نقول ورويت التحية بالنصب مقول نقول وجاز ذلك مع كونه مفرداً لأنه في حكم الجملة فإنه عبارة عن قولهم السلام على فلان فهو كقولهم، قلت قصة أو خبراً.

(وَنُسَمِّي) أي: نقول السلام على جبريل وميكائيل كما في حديث باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، (وَنُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) كما في حديث باب ما ينهى من الكلام وقد سبق آنفاً، (فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: ما ذكر من تسميتهم وتسليمهم.

(فَقَالَ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ) جمع تحية والمراد منها الكلام الذي يحيي به الملك، قَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ لم يكن يحيي إلا الملك خاصة وكان لكل ملك تحية تخصه<sup>(1)</sup> فلذا أجمعت فكان المعنى التحيات التي يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة (لِلَّهِ) تعالى وتقدس وقال الخطابي ثم البغوي: ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله تعالى فلذا أهملت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا التحيات لله أي: أنواع التعظيم له تعالى.

(وَالصَّلَوَاتُ) أي: الصلوات الخمس المفروضة أو ما هو أعم من ذلك من

(1) نحو قولهم أبيت اللعن وقولهم أنعم صباحاً وقول العجم ذي ده هزار سال أي: عش عشرة آلاف سنة.

وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، .....

الفرائض في كل شريعة أو العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل أنواع الرحمة، وقال مُحَمَّد بن الجزري أصل الصلاة التعظيم أي: الأدعية التي يراد بها تعظيم الله تعالى وهو المستحق بها لا تليق لأحد سواه.

(وَالطَّيِّبَاتُ) أي: ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله تعالى دون ما لا يليق بصفاته المقدسة مما كان الملوك يحيون به وقيل المراد الأذكار ولعل تفسيرها بما هو أعم من الأقوال والأفعال والأوصاف الكاملة الخالصة عن الشوائب أولى كما لا يخفى، وقال القرطبي قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادات أي: تلك لا تفعل إلا لله ويحتمل أن يكون المراد الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى، وأظهر الأقوال وأجمعها ما قيل من أن التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية، وقال البيضاوي يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفاً على التحيات ويحتمل أن يكون والصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها فالواو الأولى لعطف الجملة على الجملة والثانية لعطف المفرد على المفرد.

(السَّلَامُ عَلَيْكَ) أي: سلمت من المكاره فهو خبر لفظاً إنشاءً معنى إذ المراد منه الدعاء.

(أَيُّهَا النَّبِيُّ) وفي العدول عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشري يستلزم النبوة لكن التصريح بهما أبلغ، وقيل الحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذلك وجدت في الخارج لنزول قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] قبل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ﴿فَرَأَيْنَاهُ فَانْدِرَارًا﴾ [المدثر: 1-2].

(وَرَحْمَةُ اللَّهِ) المراد بها معناها الغائي أي: إنعامه وإحسانه لأن معناها اللغوي وهو الحنو والعطف لا يجوز في حقه تعالى.

(وَبَرَكَاتُهُ) وجمع بركة وهو الخير الكثير من كل شيء. وقال الطيبي البركة ثبوت الخير في الشيء سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة والمبارك ما فيه ذلك الخير وقيل هي بمعنى الزيادة وقيل بمعنى الكثرة وقيل

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .....

بمعنى الخصب وإضافتها إلى الله تعالى باعتبار أنها بأي معنى كانت ناشئة من الله تعالى وكائنة بإعطائه وجمع باعتبار الأنواع.

(السَّلَامُ عَلَيْنَا) أراد به المصلي نفسه والحاضرين من الإمام والمأموم والملائكة واستدل به استحباب البداء بالنفس في الدعاء وفي الترمذي مصححاً من حديث أبي بن كعب رضي الله أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه وفيه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام في التنزيل: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ [نوح: 28] الآية ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي﴾ [إبراهيم: 41] الآية.

(وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق العباد وقيل الصلاح هو استقامة الشيء على حاله كماله كما أن الفساد ضده ولا يصلح الصلاح الحقيقي إلا في الآخرة لأن الأحوال العاجلة وإن وصفت بالصلاح في بعض الأوقات لكن لا يخلو من شائبة فساد وخلل ولا يصفو ذلك إلا في الآخرة خصوصاً لزمرة الأنبياء عليهم السلام لأن الاستقامة التامة لا تكون إلا لمن فاز بالصرح المعلى ونال المقام الأسنى، ومن ثم كانت هذه المرتبة مطلوبة للأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَكِنَ الصَّالِحِينَ﴾، وحكي عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه دعا بقوله: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: 101]، ومن هذا يعرف أن درجات الصلاح متفاوتة، هذا وقال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق فليكن عبداً صالحاً وإلا حرم هذا الفضل.

وقال الفاكهاني: ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده وقوله وعلى عباد الله الصالحين بعد قوله علينا من باب ذكر العام بعد الخاص قال البيضاوي علمهم أن يفردوه ﷺ بالذكر لشرفه وفريد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم أولاً لأن الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلالاً منه بأن منه بأن الدعاء ينبغي أن يكون شاملاً لهم ثم أتبعه بالشهادة لأنها منبع الخيرات وأساس الكمالات.

(أَشْهَدُ) أي: أعلم وأبين (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) واختار الجملة الفعلية لإفادة



وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

التجدد والمضارع لإفادة الاستمرار واختار صيغة المتكلم إظهاراً لتوحيده، واهتماماً بشأنه ﷺ.

(وَأَشْهَدُ) كَرَّرَ أَشْهَدُ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهُ ﷺ (أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ يُقَالُ رَجُلٌ مُحَمَّدٌ وَمَحْمُودٌ إِذَا كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ.

وقال ابن الفارس: سمي نبينا ﷺ بذلك يعني محمداً لعلم الله تعالى بكثرة خصاله المحمودية والفرق بين محمد وأحمد أن محمداً مفعول للتكثير وأحمد أفعول للتفضيل، والمعنى إذا حمد في أحد فأنت أحمد منهم وإذا حمدت أحداً فأنت مُحَمَّدٌ.

والحاصل: أنه أجل من حمد وأكثر الناس حمداً في الدنيا والآخرة فهو أحمد المحمودين وأحمد الحامدين ومعه لواء الحمد في المحشر يوم القيامة ليتم له كمال الحمد ويشتهر في العرصات بصفة الحمد ويبعث المقام المحمود ويحمده فيه الأولون والآخرين ويفتح فيه عليه من المحامد كما ثبت في الصحيحين ما لم يعط غيره، وسميت أمته في كتب أنبيائه بالحامدين تحقيقاً أن يسمى ﷺ محمداً وأحمد، وفي هذين الاسمين الشريفين من عجائب خصائصه وبدائع آياته فن آخر وهو أن الله عز وجل حمى أن يسمى بهما أحد قبل زمانه أما أحمد الذي ذكر في الكتب وبشر به الأنبياء عليهم السلام فمنع الله بحكمته أن يسمى به أحد غيره ولا يدعى به مدعو قبله حتى لا يدخل اللبس ولا الشك على ضعيف القلب وكذلك مُحَمَّدٌ أَيْضاً لم يسم به أحد من العرب ولا غيرهم إلى أن شاع قبيل وجوده وميلاده أن نبياً يبعث اسمه مُحَمَّدٌ فسمى قوم قليل من العرب أبناءهم بذلك رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته.

ثم حمى الله تعالى كل من يسمى به أن يدعي النبوة أو يدعيها أحد له أو يظهر عليه سبب يشكك أحد في أمره حتى تحققت السمتان له ﷺ ولم ينزع له أحد فيهما، والعبد هو الإنسان حراً كان أو رقاً وكأنه يذهب فيه إلى أنه مربوب لباريه عز وجل ثم إنه لم تختلف الطرق عن ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تقديم عبده على رسوله وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قَالَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ يَعْلَمُ التَّشْهَدَ إِذْ قَالَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَهُ وَعَبْدَهُ فَقَالَ ﷺ: «لَقَدْ كُنْتُ عَبْدًا

فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>(1)</sup>.

قبل أن أكون رسولاً قل عبده ورسوله.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْوَرَّاقُ ذَاتَ يَوْمٍ لِأَهْلِ مَجْلِسِهِ: مَنْ أَهْلُ الْوِفَاقِ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَبْشِرُوا بِالْبَشَارَةِ الْعَظْمَى وَالْكَرَامَةِ الْكُبْرَى وَهِيَ أَنَّهُ ﷺ لَا يَنْسَاكُمْ قَطُّ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَلَا فِي مَقَامٍ مِنَ مَقَامَاتِ الْإِكْرَامِ وَالْإِجْلَالِ فَلَوْ كَانَ يَنْسَاكُمْ سَاعَةً لَنْسِيَكُمْ فِي مَقَامِ الْهَيْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعِزَّةِ وَحَصَلَ لَهُ قَرَبُ الْحَضْرَةِ فَقَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ فَقَالَ: الرَّبُّ تَعَالَى ذَاتُهُ وَتَبَارَكَ صِفَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ الثَّلَاثُ بِالثَّلَاثِ طَبَاقًا جِزَاءً وَفَاقًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اعْتَنَاءَ بِكُمْ أَجْمَعِينَ السَّلَامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، (فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ) أَي: قُلْتُمْ مَا ذَكَرَ (فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ) وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يَفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ لَا يَقَالُ إِنَّهُ جَمَعَ قَلَّةً فَلَا يَزِيدُ عَلَى الْعَشْرَةِ لِأَنَّ الْقَلَّةَ وَالْكَثْرَةَ إِنَّمَا تَعْتَبَرَانِ فِي النِّكَرَةِ لَا الْمَعْرِفَةِ.

(فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْ مَلِكٍ أَوْ مُؤْمِنٍ وَهَذَا مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُوتِيَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

### فائدة:

قَالَ الْقَفَالُ فِي فِتَاوِيهِ: تَرَكَ الصَّلَاةَ يَضُرُّ بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَقُولَ فِي التَّشْهِيدِ السَّلَامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَيَكُونُ مَقْصَرًا بِخِدْمَةِ اللَّهِ وَفِي حَقِّ رَسُولِهِ وَفِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ كَافَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلِذَلِكَ عَظُمَتِ الْمَعْصِيَةُ بِتَرْكِهَا وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ السَّبْكَى أَنَّ فِي الصَّلَاةِ حَقًّا لِلْعِبَادِ مَعَ حَقِّ اللَّهِ وَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ أَخْلَعَ بِحَقِّ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَضَى وَمَنْ يَجِيءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَوْ جُوبَ قَوْلُهُ فِيهَا السَّلَامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، ثُمَّ رَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ وَشَيْخِ الْمُؤَلِّفِ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

## 5 - باب التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ

1203 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(1)</sup>.

## 5 - باب التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ

يجوز في باب الإضافة إلى التصفيق ويجوز فيه التنوين أيضًا فالتقدير على هذا، هذا باب يذكر فيه التصفيق للنساء.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ) (التَّسْبِيحُ) أي: قول سبحان الله (لِلرِّجَالِ) أي: إذا نابهم شيء في الصلاة.

(وَالتَّصْفِيقُ) بالصاد والقاف (لِلنِّسَاءِ) وإذا نابهن شيء في صلاتهن في التوضيح لابن الملقن قد قام الإجماع على أن سنة الرجل إذا نابها شيء في الصلاة التسبيح وإنما اختلفوا في النساء فذهبت طائفة إلى أنها تصفق وهو ظاهر الحديث، وبه قَالَ إِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَهُوَ رَوَاةٌ عَنْ مَالِكٍ حَكَاهَا ابْنُ شُعْبَانَ عَنْهُ وَهُوَ مَذْهَبُ النَّحْجِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

قيل: وهو مذهب الجمهور للأمر به في رواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر فليسبح الرجال وتصفق النساء وإنما كره لها التسبيح لأن صوتها فتنة ولهذا منعت من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة في الصلاة، وذهب بعض إلى أنها تسبح كالرجال وهو قول مالك، وتأول الصحابة قوله التصفيق للنساء بأنه من شأنهن في غير الصلاة فهو على وجه الذم له فلا ينبغي فعله في الصلاة لا لرجل ولا لامرأة.

وقال القرطبي: القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبرًا ونظرًا، وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة.

(1) تحفة 15141 - 80/2. أخرجه مسلم في الصلاة باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة رقم (422).

1204 - حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(1)</sup>.

## 6 - بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ، أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن جعفر البلخي وجوز الكرمانى أن يكون يَحْيَى بن موسى الخثي بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية قَالَ الكلابادي وهما يرويان عن وكيع في الجامع، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالزاي سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ) بالحاء المهملة وفي رواية والتصفيق بالقاف (لِلنِّسَاءِ) وذلك بأن تضرب بطن اليمنى على ظهر اليسرى فأما لو ضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وإن كان قليلاً لمنافاة اللعب للصلاة ولو صفق الرجل جاهلاً بذلك فليس عليه إعادة صلاته لأنه ﷺ لم يأمر من صفق بالإعادة لأنه عمل يسير وبه لا يفسد الصلاة على ما عرف في موضعه وفي بعض النسخ يوجد هنا عقيب هذا الباب باب من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته وليس هذا بموجود في كثير من النسخ ولهذا أنكره الشراح وعلى تقدير وجوده فمعناه ما ذكرناه آنفاً، والله أعلم.

## 6 - بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ، أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ

(بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى) بفتح القافين بينهما ياء ساكن وبفتح الراء مقصوراً. قال ابن الأثير: هو المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه، وقال الجوهرى: هو الرجوع إلى خلف، فإذا قلت: رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم، لأن القهقري ضرب من الرجوع فعلى هذا انتصابه على المصدرية من غير لفظه.

(فِي صَلَاتِهِ) وفي رواية: في الصلاة، (أَوْ تَقَدَّمَ) أي: تقدم المصلي إلى قدام، (بِأَمْرٍ) أي: بسبب أمر (يَنْزِلُ بِهِ) أي: لأجله.

(1) أطرافه 684، 1201، 1218، 1234، 2690، 2693، 7190 - تحفة 4686.

رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

1205 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ يُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ:

أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ .....

(رَوَاهُ) أي: كل واحد من رجوع المصلي القهقري وتقدمه لأمر ينزل به.  
(سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ) المذكور آنفاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وذلك ما أخرجه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في باب الصلاة في المنبر والسطوح في أوائل كتاب الصلاة قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي ابْنَ عِيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيْ شَيْءِ الْمَنْبَرِ فَقَالَ مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ أَعْلَمَ مِنِّي هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ<sup>(1)</sup> عَمَلَهُ فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقام عليه رسول الله ﷺ حين عمل ووضع فاستقبل القبلة كبر وقام الناس خلفه فقرأ وركع وركع الناس ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري فسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض، وما قاله الحافظ العسقلاني من أنه يشير بذلك إلى حديثه الماضي قريباً ففيه فرفع أبو بكر يده فحمد الله ثم رجع القهقري وأما قوله أو تقدم فهو مأخوذ من الحديث أيضاً وذلك أن النَّبِيَّ ﷺ وقف في الصف الأول خلف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على إرادة الائتمام به فامتنع أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ذلك فتقدم النَّبِيُّ ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الإمام إلى موقف المأموم فتعقبه العيني بأن يرده الضمير المنصوب في رواه فيتأمل.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة المروزي وقد مرَّ في باب بدء الوحي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك وقد مر غير مرة، (قَالَ) أي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: (يُونُسُ) هو ابن يزيد، (قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب وفيه أيضاً حذف قَالَ وهو يحذف كثيراً. خطأ لا قطعاً على الاصطلاح.

(أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ الْمُسْلِمِينَ) أي:

(1) الغابة: اسم موضع على تسعة أميال من المدينة وأما الأثل بالتحريك فهو نوع من الشجر يقال له طرفاء من شجر البادية.

بَيْنَا هُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِهِمْ، «فَفَجَأَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ بِضَحْكٍ» فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَرَحًا بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ: «أَنْ أْتِمُّوا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَأَرْخَى السِّتْرَ»، وَتُوَفِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ<sup>(1)</sup>.

الصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (بَيْنَا هُمْ فِي) صلاة (الْفَجْرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) والحديث الذي فيه مروا أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان في صلاة العشاء والذي فيه خرج يهادي بين اثنين كان في صلاة الظهر، (وَأَبُو بَكْرٍ) أي: والحال أنه (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِهِمْ) إماماً لهم، (فَفَجَأَهُمُ) بفتح الجيم وفي رواية بكسرهما وقال ابن التين كذا وقع في الأصل بالألف وحقه أن يكتب بالياء لأن عينه مكسورة كوطئهم أي: فاجأهم وأتاهم بغتة.

(النَّبِيُّ ﷺ) قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كذا في أصل الحافظ شرف الدين الدمياطي بخطه وقال الحافظ القطب الحلبي في سماعنا سقط لفظ: حجرة.

(فَنَظَرَ) ﷺ (إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ بِضَحْكٍ فَتَكَصَّ) بالصاد المهملة وفي رواية فنكس بالسين المهملة أي: رجع بحيث لم يستدبر القبلة وهو الرجوع إلى خلف الفهقري.

(أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ) بالثنية، (وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ) أي: قصدوا وكادوا (أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ) بأن يخرجوا منها (فَرَحًا) نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالاً على تأويل فرحين (بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ: أَنْ أْتِمُّوا) صلاتكم أي: أشار بالإتمام فإن مصدريه كذا قَالَ الشراح وليت شعري لِمَ لم يجوزوا أن تكون تفسيرية مع وقوعها بعد معنى القول فتبصر.

(ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَأَرْخَى السِّتْرَ، وَتُوَفِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ) وفي رواية في ذلك

7 - باب: إِذَا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ<sup>(1)</sup>

اليوم ﷺ، ومطابقة الحديث للترجمة في التقدم يستأنس من قوله ففجأهم النَّبِيُّ ﷺ إذ هذا يدل على أنه ﷺ اتصل بالصف فلولا ذلك لما نكص أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عقبه وأما في التأخر فبقوله فنكص أبو بكر على عقبه وهو ظاهر، وقد مر هذا الحديث بشرحه مفصلاً في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة.

## 7 - باب: إِذَا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ

(باب) بالتنوين (إِذَا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا) وهو (فِي الصَّلَاةِ) وجواب إذا

(1) قال الحافظ قوله: «باب إذا دعت الأم» أي هل تجب إجابتها أم لا؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا؟ وفي المسألتين خلاف، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط، قال ابن بطال: سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام في الصلاة في شرعهم كان مباحاً فلما أثر استمراره في صلاته ومناجاته على إجابتها دعت عليه لتأخيرها حقها، اهـ. قال البجيرمي في شرح الإقناع: تحريم الكلام في الصلاة من خصائص هذه الأمة وليس من الشرائع القديمة كما دل عليه صحيح الأخبار، اهـ. قال الحافظ: والذي يظهر من ترديده في قوله: أمي وصلاتي، أن الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجبه، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو كان جريج عالماً لعلم أن إجابة أمه أولى من عبادة ربه»، ويزيد هذا مجهول، انتهى. وقال الكرمانى فيه: إنه أثر الصلاة على إجابة أمه فدعت عليه واستجاب الله لها، والصواب كان إجابتها لأن الاستمرار في صلاة النفل تطوع وإجابة الأم وبرها واجب، وكان يمكنه أن يخفف ويجيبها، ثم قال الكرمانى: لم يكن الكلام في الصلاة ممنوعاً في شريعته فلما لم يجب استجيب دعاء أمه، وفي شرعنا لا يجوز قطع الصلاة لإجابة الأم «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» وإن الله تعالى عاقب جريجاً على ما ترك من الإجابة بما ابتلاه به ثم تفضل عليه بما أثر من التزام الخشوع بأن جعل له آية في كلام الطفل وخلصه بها، اهـ.

قال العيني: وفي الحديث دلالة على أن الكلام لم يكن ممنوعاً في الصلاة في شريعتهم، فلما لم يجب أمه والحال أن الكلام مباح له استجيب دعوة أمه فيه، وقد كان الكلام مباحاً أيضاً في شريعتنا أولاً حتى نزلت: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَنِينَ﴾ [البقرة: 238]، فأما الآن فلا يجوز للمصلي إذا دعت أمه أو غيرها أن يقطع صلاته لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» وحق الله عز وجل الذي شرع فيه أكمل من حق الأبوين حتى يفرغ منه، لكن العلماء يستحبون أن يخفف صلاته ويجيب أبويه، وقال صاحب التوضيح: صرح أصحابنا وقالوا من خصائص النبي ﷺ أنه =

## 1206 - وَقَالَ اللَّيْثُ :

محذوف تقديره هل تجب إجابتها أو لا وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا وفي المسألتين خلاف سيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى فلذلك لم يذكر الجواب.  
(وَقَالَ اللَّيْثُ): هو ابن سعد المصري، وهذا تعليق من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لأنه لم يدرك عصر اللَّيْث وقد وصله الإسماعيلي قَالَ أبو بكر المروزي ثنا

لو دعا إنساناً وهو في الصلاة وجب عليه الإجابة ولا تبطل صلاته، وحكى الروياني في البحر ثلاثة أوجه في إجابة أحد الوالدين: أحدها: لا تجب الإجابة، وثانيها: تجب وتبطل، وثالثها: تجب ولا تبطل، والظاهر عدم الوجوب إن كانت الصلاة فرضاً وقد ضاق الوقت، وقال عبد الملك بن حبيب: كانت الصلاة نافلة وإجابة أمه أفضل من النافلة وكان الصواب إجابتها لأن الاستمرار في صلاة النفل تطوع وإجابة أمه وبرها واجب، وكان يمكنه أن يخففها ويجيبها، وفي الوجوب في حق الأم حديث مرسل رواه ابن أبي شيبه بسنده إلى محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ قال: «إِذَا دَعَاكَ أُمُّكَ فِي الصَّلَاةِ فَأَجِبْهَا وَإِنْ دَعَاكَ أَبُوكَ فَلَا تَجِبْ»، وقالوا إن مرسل ابن المنكدر الفقهاء على خلافه ولم يعلم به قائل غير مكحول، ويحتمل أن يكون معناه إذا دعت أمه فليجبها يعني بالتسبيح وبما أتيح للمصلي الإجابة به، انتهى مختصراً. وفي شرح الإقناع: ولا تجب إجابة الأبوين في الصلاة بل تحرم في الفرض، وتجوز في النفل والأولى الإجابة فيه إن شق عليهما عدما، اهـ.

وقال الدسوقي المالكي: إذا ناداه أحد أبويه فإن كان أعمى أصم وكان هو يصلي نافلة وجب عليه إجابه وقطع تلك النافلة لأنه قد تعارض معه واجبان فيقدم أوكدهما وهو إجابة الوالدين للإجماع على وجوبها، والخلاف في وجوب إتمام النافلة، وأما إن كان المنادي له من أبويه ليس أعمى ولا أصم أو كان يصلي في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه انظر ح، اهـ. وفي الدر المختار: ويجب أي: قطعها لإغاثة ملهوف لنداء أحد أبويه بلا استغاثة إلا في النفل فإن علم أنه يصلي لا بأس أن لا يجيبه وإن لم يعلم أجابه، قال ابن عابدين: قوله أبويه المراد بهما الأصول وإن علوا، وظاهر سياقه أنه نفى لوجوب الإجابة فيصدق مع بقاء الندب والجواز، قلت: لكن ظاهر الفتح أنه نفى للجواز وبه صرح في الإمداد بقوله: لا يجوز إلا لضرورة، وقال الطحاوي: هذا في الفرض، وإن كان في نافلة إن علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وإن لم يعلم يجيبه، اهـ.

قوله: إلا في النفل أي: فيجب وجوباً وإن لم يستغث لأنه ليم عابد بني إسرائيل على ترك إجابتها، وقال ﷺ: ما معناه لو كان قتيها لأجاب أمه، وهذا إن لم يعلم أنه يصلي، فإن علم لا تجب الإجابة لكنها أولى كما يستفاد من قوله لا بأس، وقد يقال: إنه لا بأس ههنا لدفع ما يتوهم أن عليه بأساً في عدم الإجابة وكونه عقوقاً فلا يفيد أن الإجابة أولى، وقال صاحب الدر المختار في موضع آخر: ولو دعاه أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي النفل فإن علم أنه في الصلاة لا يجيبه وإلا أجابه، قال ابن عابدين: ومقتضاه إن إجابته خارج الصلاة واجبة بالأولى، والظاهر أن محله إذا تأذى منه بترك الإجابة لكونه عقوقاً، اهـ.



حَدَّثَنِي جَعْفَرُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَةٍ، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي،

عاصم بن علي ثنا الليث عن جعفر بن ربيعة الحديث مطولاً وفيه لا أمانك الله حتى تنظر في وجهك زواني المدينة فعرف أن ذاك يصيبه فلما مروا به على بيت الزواني خرجن يضحكن فتبسم فقالوا لم يضحك حتى مر بالزواني، ووصله أبو نعيم أيضًا ثنا أبو بكر بن خلاد ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان ثنا يحيى بن بكير قَالَ ثنا الليث عن جعفر، وأسنده البخاري أيضًا في باب: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْمَ إِذْ أَنْبَذْتُ مِنْ أَهْلِيهَا﴾ [مريم: 16] حَدَّثَنَا مسلم بن إبراهيم جرير بن حازم عن مُحَمَّد ابن سيرين عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى عليه الصلاة والسلام وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج كان يصلي فجاءته أمه فدعته فقال أجيبها أو أصلي فقالت: اللهم لا تمته حتى نريه وجوه المومسات وكان جريج في صومعته ففرضت له امرأة وكلمته فأبى فأتت راعيًا فأمكنته من نفسها فولدت غلامًا فقيل لها: ممن؟ فقالت: من جريج فأتوه فكسروا صومعته وأنزلوه وسبّوه فتوضأ وصلى ثم أتى الغلام فقال: من أبوك؟ قَالَ الراعي: قالوا بنبي صومعتك من ذهب قَالَ: لا إلا من طين» الحديث.

(حَدَّثَنِي جَعْفَرُ) ابْنُ رَبِيعَةَ بن شرحبيل بن حسنة المصري وفي رواية سقط لفظ ابن ربيعة، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ) الأعرج المدني، (قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا) وهو جريج (وَهُوَ) أي: الحال أنه (فِي صَوْمَعَةٍ) على وزن فوعلة من صمعت إذا دقت لأنها دقيقة الرأس وفي رواية: في صومعة بدون الضمير، وكان في صلاته قيل ولم يكن الكلام في الصلاة ممنوعاً في شريعته ولذلك استجيب دعوة أمه فيه ولكن قد كان كرامة الله تعالى لجريج أن ألهم أمه الاقتصاد في الدعوة ولم تقل اللهم امتحنه فلم تورث إلا كدرًا سيرًا بل أعقبت سرورًا كثيرًا.

(قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ) بضم الجيم وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وآخره جيم أيضًا، (قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ بالفاء: (اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي) أي: اجتمع حق إجابة أمي وإتمام صلاتي فوقني لأفضلهما.

قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وُجُوهِ الْمَيَامِيسِ<sup>(1)</sup>،

(قَالَتْ) الثانية: (يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتْ) الثالثة: (يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي) قيل والظاهر من عدم إجابته لها مع تكرير ندائها له أن الكلام عنده يقطع الصلاة لكن قد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو كان جريج عالماً لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادته ربه» ويزيد هذا مجهول وحوشب بمهملة ثم معجمة على وزن جعفر ووهم الدمياطي فزعم أنه ذو ظليم والصواب أنه غيره لأن ذا ظليم لم يسمع من النبي ﷺ وقع التصريح بسماعه كذا ذكره الحافظ العسقلاني، ولما لم يجبها في الثالثة وأثر استمراره في صلاته ومناجاته على إجابتها واختار التزام مراعاة حق الله تعالى على حقها.

(قَالَتْ) داعية عليه بلفظ النفي: (اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وَجْهِهِ) بالافراد وفي رواية: في وجوه (الْمَيَامِيسِ) بميمين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة جمع: مومسة وهي الفاجرة المتجاهرة به.

وفي التلويع المياميس الزواني والفاجرات الواحدة مومسة، وقال ابن الجوزي إثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها لكن صحح بإشباع الكسرة، وقال ابن قرقول وبالياء رويناه وكذا ذكره أصحاب العربية.

(1) قال العيني: المياميس جمع مومسة وهي الفاجرة المتجاهرة به، وفي التلويع المياميس: الزواني والفاجرات، الواحدة مومسة والجمع مومسات ومياميس، وقال ابن الجوزي: إثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها، قال العيني: ليس بغلط لأن العرب يشعون الكسرة فيصير في صورة الياء، وقال ابن قرقول: وبالياء رويناه وكذا ذكره أصحاب العربية، اهـ. فإن قلت: إن أمه دعت أن ينظر في وجوه المياميس هذه الراعية المدعية بالزنا مومسة واحدة، يجاب عنه أن ادعاء الزنا ولو كان من واحدة إلا أن النظر كان إلى الكثيرة كما قال العيني في حديث الباب إذ قال قوله: وقال الليث: هذا تعليق من البخاري لأنه لم يدرك الليث ووصله الإسماعيلي، أخبرنا أبو بكر المروزي نا عاصم بن علي نا الليث عن جعفر بن ربيعة الحديث مطولاً وفيه: لا أمانك الله حتى تنظر في وجهك زواني المدينة، فعرف أن ذلك يصيبه فلما مروا به على بيت الزواني خرجن يضحكن فتبسم، فقالوا: لم يضحك حتى مر بالزواني، الحديث، اهـ.

وَكَاثَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاعِيَّةٌ تَرَعَى الْغَنَمَ، فَوَلَدَتْ، فَقِيلَ لَهَا: مِمَّنْ هَذَا الْوَلَدُ؟  
قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ، نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ، قَالَ جُرَيْجٌ: أَئِنَّ هَذِهِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا  
لِي؟ قَالَ: يَا بَابُوسُ، مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الْغَنَمِ<sup>(1)</sup>.

(وَكَاثَتْ تَأْوِي) أي: تنضم وترجع (إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاعِيَّةٌ) أي: امرأة راعية  
(تَرَعَى الْغَنَمَ) فوقع عليها رجل (فَوَلَدَتْ) منه غلامًا، (فَقِيلَ لَهَا: مِمَّنْ هَذَا الْوَلَدُ؟  
قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ) صاحب الصومعة، (نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ) وأحبلني هذا الولد،  
(قَالَ جُرَيْجٌ) لما بلغه ذلك: (أَئِنَّ هَذِهِ) المرأة (الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا لِي؟) ثم  
(قَالَ: يَا بَابُوسُ) بفتح الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى مضمومة وآخره سين  
مهملة قَالَ الْقَزَازُ هو الصغير ووزنه فاعول فاؤه وعينه من جنس واحدة وهو قليل  
وقيل: هو اسم أعجمي وقيل عربي، وقال الداوودي: هو اسم ذلك الولد بعينه  
وقال ابن بطال: هو الرضيع، وقال الكرمانلي: لو صحت الرواية بكسر السين  
وتنوينها يكون كنية لها ومعناها يا أبا الشدة.

(مَنْ أَبُوكَ؟) أي: من ماء من خلقت فأنطق الله الغلام كرامة لجريج و(قَالَ  
رَاعِي الْغَنَمِ) وسماه أبا مجازًا أو يكون في شرعهم أنه يلحقه وإلا فقد اتفق  
العلماء على أن لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة.

ثم إن في الحديث دلالة على أن الكلام لم يكن ممنوعًا في الصلاة في  
شريعته فلم يجب أمه والحال أن الكلام مباح له استجيب دعوة أمه فيه  
وذلك أنه لما تعارض عند جريج حق الصلاة وحق الصلة لأمه رجح حق الصلاة  
والتزم الخشوع لله تعالى وفضله على الاستجابة لأمه لكن حق الصلة المرجوح  
لم يذهب هدرًا ولذا أجيب فيه الدعوة اعتبارًا لكونه ترك الصلة لأمه ثم أراه الله  
تعالى فضيلة ما أثره من مناجاة ربه والتزام الخشوع له أن جعل له آية معجزة في  
كلام الطفل فحسنت حاله وظهرت كرامته اعتبارًا بحق الصلاة ففيه دليل على أن  
من ابتلي بشيئين يسأل الله تعالى أن يلقي في قلبه الأفضل ويحملة على أولى  
الأمرين فإن جريجًا لما ابتلي بشيئين قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وصلاتي فاختار التزام

(1) أطرافه 2482، 3436، 3466- تحفة 13637. أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب  
تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة رقم (2550).

مراعاة حق الله تعالى على حق أمه هذا وقد كان الكلام مباحاً أيضاً في شريعتنا أولاً حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] فأما الآن فلا يجوز للمصلي إذا دعت أمه أو غيرها أن يقطع صلاته لقوله ﷺ: «لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق» لكن العلماء يستحبون أن يخفف صلاته ويجيب أبويه، وقال صاحب التوضيح وصرح أصحابنا فقالوا من خصائص النبي ﷺ أنه لو دعا إنساناً وهو في الصلاة وجبت عليه الإجابة ولا تبطل صلاته.

وحكى الروياني في البحر ثلاثة أوجه في إجابة أحد الوالدين:

أصحها: لا تجب الإجابة.

ثانيها: تجب وتبطل.

ثالثها: تجب ولا تبطل والظاهر عدم الوجوب إن كانت الصلاة فرضاً وقد ضاق الوقت، وقال عبد الملك بن حبيب كانت صلاته أي صلاة جريج نافلة وإجابة أمه أفضل من النافلة وكان الصواب إجابتها لأن الاستمرار في صلاة النفل تطوع وإجابة الأم وبرها واجب وكان يمكنه أن يخفف ويجيبها قيل لعله خشي أن يدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى الدنيا وتعلقاتها، وفي الوجوب في حق الأم حديث مرسل رواه ابن أبي شيبه عن حفص بن غياث عن أبي ذئب عن مُحَمَّد بن المنكدر عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَاكَ أُمُّكَ فِي الصَّلَاةِ فَأَجِبْهَا وَإِنْ دَعَاكَ أَبُوكَ فَلَا تَجِبْهُ» وقال مكحول: رواه الأوزاعي عنه، وقال العوام: سألت مجاهدًا عن الرجل تدعوه أمه أو أبوه في الصلاة فقال يجيبهما وعن مالك إذا منعت أمه عن شهود صلاة العشاء في جماعة لم يطعها وإن منعت عن الجهاد أطاعها والفرق ظاهر لأن الأمن غالب في الأول دون الثاني.

وفي كتاب البر والصلة لعبد الله بن المبارك عن الحسن في الرجل تقول له أمه: أفطر قال: يفطر وليس عليه قضاؤه وله أجر الصوم وإذا قالت له: لا تخرج إلى الصلاة فليس لها في هذا طاعة لأن هذا فرض، وقالوا: إن مرسل ابن المنكدر الفقهاء على خلافه ولا يعلم به قائل غير مكحول، ويحتمل أن يكون معناه إذا دعت أمه فليجبها بالتسبيح وبما أبيح للمصلي الإجابة به.

وقال ابن حبيب من أتاه أبواه ليكلمه وهو في نافلة فليخفف ويسلم ويتكلم هذا ، وفي الحديث أيضًا الاحتجاج لمن يقول إن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال قَالَ القرطبي وهو رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وفي الموطأ عليه لا يحرم الزنا حلالًا قَالَ ويستدل به أيضًا أن المخلوقة من ماء الزاني لا يحل للزاني أمها وهو المشهور ، وقال ابن الماجشون إنها تحل ووجه التمسك على المسألتين أن النَّبِيَّ ﷺ حكى عن جريج أنه نسب ولد الزنا للزاني وصدق الله نسبته بما خرق له من العادة لكانت تلك النسبة صحيحة فيلزم على هذا أن تجري بينهما أحكام الأبوة والبنوة والولايات وغير ذلك ، والله أعلم.

وفي الحديث أيضًا : دلالة على صحة وقوع الكرامات من الأولياء وهو قول جمهور أهل السنة والعلماء خلافًا للمعتزلة ، وقد نسب إلى بعض العلماء إنكارها والذي يظن بهم أنهم ما أنكروا أصلها لتجويز العقل لها ولما وقع في الكتاب والسنة ولأخبار صالحى هذه الأمة بما يدل على وقوعها وإنما محل الإنكار ادعاء وقوعها ممن ليس موصوفًا بشروطها ولا هو أهل لها ، وفيه أيضًا أن كرامة الولي قد تقع باختياره وطلبه وهو الصحيح عند جماعة المتكلمين ومنهم من قَالَ لا يقع باختياره وطلبه .

وفيه : أن الكرامة قد تقع بخوارق العادات على جميع أنواعها ، ومنعه بعضهم وادعى أنها تختص بمثل إجابة دعاء ونحوه قَالَ بعض العلماء وهذا غلط من قائله وإنكار للحس .

وفيه أيضًا : دلالة على أن من أخذ بالشدة في أمور العبادات كان أفضل إذا علم من نفسه قوة على ذلك لأن جريجًا دعا الله في التزام الخشوع له في صلاته وفضله على الاستجابة لأمه فعاقبه الله تعالى على ترك الاستجابة لها بما ابتلاه الله به من دعوة أمه عليه .

وفيه أيضًا : عظم بر الوالدين وأن دعاءهما مستجاب ، وعن هذا قالت

العلماء إن إكرامهما واجب ولو كانا كافرين حتى روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن له أن يزور قبر والديه ولو كانا كافرين وتجب نفقتهما على الولد مع اختلاف الدين عند أصحابنا .

وقال أبو عبد الملك : وهذا أي أمر جريج من عجائب بني إسرائيل .

وفي صحيح مسلم : لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى ابن مريم عليهما السلام ، وصاحب جريج ، والصبي الذي قالت أمه ورأت رجلاً له شارة : اللَّهُم اجعل ابني مثله فنزع الثدي من أمه وقال اللَّهُم : لا تجعلني مثله ، فإن قلت ظاهر هذا يقتضي الحصر ومع هذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما شاهد يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ كان في المهد قاله القرطبي .

وعن الضحاك : كلم في المهد أيضًا يحيى بن زكريا عليهما السلام .

وفي حديث صهيب : أنه لما خدوا الأخدود تقاعست امرأة عن الأخدود فقال لها صبيها وهو يرتضع منها يا أمي اصبري فإنك على الحق .

فالجواب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أن الثلاثة المذكورين في الصحيح ليس فيها خلاف والباقون مختلف فيهم ، وقال ابن عباس وعكرمة كان صاحب يوسف عليه السلام ذا لحية ، وقال مجاهد الشاهد هو القميص .

والجواب الآخر : أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ أَوَّلًا ثُمَّ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَقَدْ يُقَالُ التَّنْصِيفُ عَلَى الشَّيْءِ بِاسْمِ الْعِلْمِ لَا يَقْتَضِي الْخُصُوصَ سِوَاءَ كَانَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مَقْرُونًا بِاسْمِ الْعَدَدِ أَوْ لَا قُلْتُ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَمَعَ هَذَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ أَدَاةُ حَصْرٍ وَهَذَا فِي الْكَلَامِ أَدَاةُ حَصْرٍ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَرِجَالُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ مِصْرِي وَمِصْرِي وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ : ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ [مريم : 16] وفي ذكر بني إسرائيل وأخرجه مسلم في بر الوالدين ودعاء الوالدة على الولد قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

المغيرة حَدَّثَنَا حميد بن هلال عن أبي رافع عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ جَرِيحٌ يَتَعَبِدُ فِي صَوْمَعَتِهِ فَجَاءَتْ أُمُّهُ فَقَالَتْ: يَا جَرِيحُ أَنَا أُمُّكَ كَلِّمْنِي فَصَادَفْتَهُ يَصْلِي فَقَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي فَاخْتَارَ صَلَاتَهُ فَرَجَعَتْ ثُمَّ عَادَتْ فِي الثَّانِيَةِ فَقَالَتْ: يَا جَرِيحُ أَنَا أُمُّكَ فَكَلِّمْنِي قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي فَاخْتَارَ صَلَاتَهُ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا جَرِيحٌ وَهُوَ ابْنِي وَإِنِّي كَلِمَتُهُ فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي اللَّهُمَّ فَلَا تَمْتَهُ حَتَّى تَرِيَهُ الْمَوْصَاتِ قَالَ: وَلَوْ دَعْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَنَ لَفْتَنَ قَالَ: وَكَانَ رَاعِي ضَأْنٍ يَأْوِي إِلَى دِيرِهِ قَالَ فَخَرَجَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْقَرْيَةِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا الرَّاعِي فَحَمَلَتْ فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَقِيلَ لَهَا مَا هَذَا قَالَتْ مِنْ صَاحِبِ هَذَا الدَّيْرِ قَالَ: فَجَاؤُوا بِفَوْوَسِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ فَنَادَوْهُ وَصَادَفُوهُ وَهُوَ يَصْلِي فَلَمْ يَكَلِّمَهُمْ قَالَ: فَأَخَذُوا يَهْدُمُونَ دِيرَهُ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ نَزَلَ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ سَلْ هَذِهِ فَتَبَسَّمَ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَ الصَّبِيِّ فَقَالَ مِنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: أَبِي رَاعِي الضَّأْنِ فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْهُ قَالُوا نَبِيٌّ مَا هَدَمْنَا مِنْ دِيرِكَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ قَالَ: لَا وَلَكِنْ أُعِيدُوهُ تَرَابًا كَمَا كَانَ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةَ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ وَكَانَتْ امْرَأَةٌ بَغِيٌّ يَتِمُّثَلُ بِحَسَنَتِهَا فَقَالَتْ إِنْ شِئْتُمْ لَا أَفْتَنَنَّ لَكُمْ فَتَعَرَّضْتُ لَهُ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا فَأَتَتْ رَاعِيًّا كَانَ يَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ فَأَمَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَحَمَلَتْ فَلَمَّا وَلَدَتْ قَالَتْ هُوَ مِنْ جَرِيحٍ فَأَتُوهُ فَاسْتَنْزَلُوهُ وَهَدَمُوا صَوْمَعَتَهُ وَجَعَلُوا يَضْرِبُونَهُ فَقَالَ مَا شَأْنُكُمْ قَالُوا زَنَيْتَ بِهَذِهِ الْبَغِيِّ فَوَلَدَتْ مِنْكَ فَقَالَ أَيْنَ الصَّبِيِّ فَجَاؤُوا بِهِ فَقَالَ دَعُونِي حَتَّى أَصْلِي فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى الصَّبِيَّ فَطَعَنَ فِي بَطْنِهِ وَقَالَ: يَا غُلَامُ مِنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: فَلَانِ الرَّاعِي قَالَ: فَأَقْبَلُوا عَلَى جَرِيحٍ يَقْبَلُونَهُ وَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ وَقَالُوا: نَبِيٌّ لَكَ صَوْمَعَتُكَ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: لَا أُعِيدُوهَا مِنْ طِينٍ كَمَا كَانَتْ، فَفَعَلُوا الْحَدِيثَ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ وَقَدْ مَرَّ، وَذَكَرَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ السَّمُرْقَنْدِيُّ فِي كِتَابِهِ تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ كَانَ جَرِيحٌ رَاهِبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يَعْبُدُ اللَّهَ فِي صَوْمَعَتِهِ

فجاءته أمه يوماً وهو قائم في الصلاة فنادته يا جريج فلم يجيبها لاشتغاله بصلاته فقالت ابتلاك الله بالمومسات يعني الزواني وكانت امرأة في تلك البلدة خرجت لحاجتها فأخذها راعي الغنم فواقعها عند صومعة جريج فحبلت منه وكان أهل تلك البلدة يعظمون أمر الزنا فظهر أمر تلك المرأة في البلد فلما وضعت حملها أخبر الملك أن امرأة قد ولدت من الزنا فدعاها فقال من أين لك هذا الولد قالت من جريج الراهب قد واقعني فبعث الملك أعوانه إليه وهو في الصلاة فنادوه فلم يجبهم حتى جاؤوا إليه بالمروود وهدموا صومعته وجعلوا في عنقه حبلاً وجاؤوا به إلى الملك فقال له الملك إنك قد جعلت نفسك عابداً ثم تهتك حريم الناس وتتعاطى ما لا يحل لك قال: أي شيء فعلت؟ قال: إنك زנית بامرأة كذا فقال: لم أفعل فلم يصدقوه وحلف على ذلك فلم يصدقوه فقال: ردوني إلى أمي فردوه إلى أمه فقال لها: يا أماه إنك دعوت الله عليّ فاستجاب الله دعاءك فادعي الله أن يكشف عني بدعائك فقالت: أمه اللهم إن كان جريج إنما أخذته بدعوتي فاكشف عنه فرجع جريج إلى الملك فقال: أين هذه المرأة وأين الصبي فسألوها فقالت: بلى هذا الذي فعل بي فوضع جريج يده على رأس الصبي وقال: بحق الذي خلقتك أن تخبرني من أبوك فتكلم الصبي بإذن الله تعالى وقال: إن أبي فلان الراعي فلما سمعت المرأة بذلك اعترفت، وقالت: كنت كاذبة وإنما فعل به فلان الراعي.

وفي رواية: أن المرأة كانت حاملاً لم تضع بعد فقال لها أين أصبتك قالت تحت شجرة وكانت الشجرة تحت صومعته قال جريج أخرجوا إلي تلك الشجرة ثم قال: يا شجرة أسألك بالذي خلقتك أن تخبريني من زنى بهذه المرأة فقال كل غصن منها راعي الغنم ثم طعن بإصبعه في بطنها وقال: يا غلام من أبوك؟ فنادى من بطنها: أبي راعي الضأن فاعتذر الملك إلى جريج الراهب وقال: ائذن لي أن أبني صومعتك بالذهب قال: لا قال: فبالفضة، قال: لا ولكن بالطين كما كان فبنوه بالطين.

وفي كتاب البر والصلة لعبد الله بن المبارك من حديث الحسن: أن اسمه كان جريجاً وأنهم لما أحاطوا به قال: بالله لما أنظرتموني ليالي أدعو الله عز وجل



## 8 - باب مَسْحِ الْحَصَا فِي الصَّلَاةِ

1207 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ: .....

فأنظروه ليالي الله أعلم كم هي فأتاه آتٍ في منامه فقال له: إذا اجتمع الناس فاطعن في بطن المرأة وقل: أيتها السخلة من أنت ومن أبوك؟ فإنها ستقول: راعي الغنم فلما أصبح طعن في بطنها وقال: أيتها السخلة من أبوك؟ قالت: راعي الغنم.

قَالَ الحسن: ذكر لي أن مولودًا لم يتكلم في بطن أمه إلا هذا وعيسى عليه الصلاة والسلام.

## 8 - باب مَسْحِ الْحَصَا فِي الصَّلَاةِ

(باب مَسْحِ الْحَصَا) وفي بعض النسخ مسح الحصا بدون التاء (فِي الصَّلَاةِ) ولم يبين حكمه هل هو مباح أو مكروه أو غير جائز للاختلاف الواقع فيه على ما سيجيء.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دُكَيْنٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح المعجمة هو ابن عبد الرحمن، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف وفي رواية الترمذي من طريق الأوزاعي عن يحيى حدثني أبو سلمة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مُعَيْقِبٌ) بضم الميم وفتح المهملة وسكون المثناة التحتية وكسر القاف بعدها مثناة تحتية آخره باء موحدة هو ابن أبي فاطمة الدوسي المدني حليف بني عبد شمس أسلم قديمًا كان على خاتم رسول الله ﷺ واستعمله الشيخان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على بيت المال وأصابه الجذام فجمع له عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأطباء فعالجوه فوقف المرض.

وقال ابن التين: وليس في الصحابة أحد أجزم غيره وهو الذي سقط من يده خاتم النَّبِيِّ ﷺ أيام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بئر أريس فلم يوجد فمذ سقط الخاتم اختلفت الكلمة وتوفي في آخر خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: توفي في سنة أربعين في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روي له عن رسول الله ﷺ سبعة أحاديث وليس له في هذا الصحيح إلا هذا الحديث ورجال إسناده حديث الباب

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي الثَّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَأَعْلًا فَوَاحِدَةً»<sup>(1)</sup>.

ما بين بصري وكوفي ويمامي ومدني وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داودَ والتِّرْمِذِيُّ والنسائي وابن ماجة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي) شَأْن (الرَّجُلِ) وذكر الرجل غالباً وإلا فالحكم جار في الذكر والأنثى من المكلفين.

(يُسَوِّي الثَّرَابَ) جملة حالية من الرجل (حَيْثُ) أي: في المكان الذي (يَسْجُدُ) فيه، (قَالَ) ﷺ: (إِنْ كُنْتَ فَأَعْلًا) أي: مسوياً التراب ولفظ الفعل أعم ولهذا استعمل لفظ فاعلون في موضع دون في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: 4].

(فَوَاحِدَةً) بالنصب على إضمار الناصب أي: فامسح واحدة أو فليكن واحدة أو على النعت لمصدر محذوف أي: فافعل فعلة واحدة يعني مرة واحدة وكذا وقع في رواية التِّرْمِذِيِّ إن كنت فاعلاً فمرة واحدة ويجوز رفعها على الابتداء وخبره محذوف أي: ففعلة واحدة تكفيك، أو خبر مبتدأ محذوف أي: فالمشروع فعلة واحدة.

قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن المذكور في الحديث التراب وفي الترجمة الحصا.

وأجاب الكرمانى: بأن الغالب أن في التراب الحصا فيلزم في تسوية التراب مسح الحصا.

وتعقبه العيني: بأن الحصا ربما تكون غريقة في التراب عند كونها فيه فلا يقع عليها المسح انتهى، وفيه تأمل وقال ابن رشيد ترجم بالحصا وفي الحديث التراب لينبه على إلحاق الحصا بالتراب في الاختصار على التسوية مرة وأشار بذلك أيضاً إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحصا كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن معيقب قَالَ ذكر للنبي ﷺ في

(1) تحفة 11485.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب.  
رقم (546).

المسجد يعني الحصا قَالَ إِنْ كُنْتُ لَا بَدَ فَاعْلَا فَوَاحِدَةً قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ وَلَمَّا كَانَ فِي الْحَدِيثِ يَعْنِي وَلَا يَدْرِي أَهْوَقُولُ الصَّحَابِي أَوْ غَيْرِهِ عَدَلَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ إِلَى ذِكْرِ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا التَّرَابُ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ وَالْأَوْجُهَانُ أَنَّ يُقَالُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظُ الْحَصَا وَلَفْظُ التَّرَابِ فَأَشَارَ بِالترجمة إلى الحصا وبالحديث إلى التراب أقول فقد أخرج الترمذي من طريق الأوزاعي عن يَحْيَى بلفظ سألت النَّبِيَّ ﷺ عن مسح الحصا في الصلاة وروى أحمد أيضًا من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى عَنْ مَسْحِ الْحَصَا فَقَالَ وَاحِدَةً أَوْ دَعِ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظٍ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَهَهُ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَا، ثُمَّ إِنْ التَّقْيِيدُ بِالْحَصَا وَبِالتَّرَابِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لِكَوْنِهِ كَانَ الْمَوْجُودُ فِي فَرْشِ الْمَسْجِدِ إِذَا ذَاكَ فَلَا يَدُلُّ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِهِ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّا يَصْلَى عَلَيْهِ مِنَ الرَّمْلِ وَالْقَذَى وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: الرخصة في مسح الحصا وغيرها مرة واحدة لثلاث يتأذى به في سجوده والكرهية في الزيادة على المرة الواحدة لثلاث يلزم العمل الكثير أو للمحافظة على الخشوع أو لثلاث يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلًا كما في حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي تَقْدِمُ فَعَلَى هَذَا حِكْمَةُ النَّهْيِ أَنْ لَا يَشْتَغَلَ خَاطِرُهُ بِشَيْءٍ يَلْهِيهِ عَنِ الرَّحْمَةِ الْمُوَاجَهَةِ لَهُ فِيْفُوتِهِ حَظَّهُ مِنْهَا وَذَلِكَ الْمَذْكُورُ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَفْعَلَانِهِ فِي الصَّلَاةِ وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَأَبُو صَالِحٍ وَحَكِيُّ الْخَطَّابِيِّ فِي الْمَعَالِمِ كِرَاهَتُهُ مُطْلَقًا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِمَّنْ كَرِهَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمِنَ التَّابِعِينَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمْ.

وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته لأنه يتنافى التواضع ويشغل المصلي، وفي حكايته الاتفاق نظر فإن مالكًا لم يره بأسًا وكان يفعله في الصلاة قال القسطلاني ولعله لم يبلغه الخبر وفي التلويح روي عن جماعة من السلف أنهم كانوا يمسحون الحصا لموضع سجودهم مرة واحدة وكرهوا ما زاد عليها وذهب أهل الظاهر إلى تحريم ما زاد على المرة.

## 9 - بَابُ بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلْسُّجُودِ

1208 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، حَدَّثَنَا غَالِبٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وقال ابن حزم فرض عليه أن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة وتركها أفضل لكن يسوي موضع سجوده قبل دخوله في الصلاة فمعنى قوله ﷺ في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا قام أحدكم إلى الصلاة إذا دخل فيها، وفي معنى مسح الحصى مسح الجبهة من التراب والطين والحصى في الصلاة فقد روى ابن أبي شيبه في مصنفه عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ما أحب أن لي حمر النعم وأني مسحت مكان جبيني من الحصى إلا أن يغلبني فامسح مسحة وقال القاضي عياض كره السلف مسح الجبهة في الصلاة وقبل الانصراف يعني من المسجد مما يتعلق بها من تراب ونحوه، وحكى ابن عبد البر عن سعيد بن جبير والشعبي والحسن البصري أنهم كانوا يكرهون أن يمسح الرجل جبهته قبل أن ينصرف ويقولون هو من الجفاء.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أربع من الجفاء أن تصلي إلى غير سترة، وتمسح جبهتك قبل أن تنصرف، وتبول قائماً، وتسمع المنادي ثم لا تجيبه، وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتفق عليه فرأيت النَّبِيَّ ﷺ انصرف من الصلاة وعلى جبهته أثر الماء والطين واللَّهِ تعالى أعلم.

## 9 - بَابُ بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلْسُّجُودِ

(بَابُ بَسْطِ الثَّوْبِ) أي: بسط المصلي ثوبه على الأرض (في الصَّلَاةِ لِلْسُّجُودِ) عليه ولم يبين حكمه طلباً للعموم بأن يفعل ذلك وهي في الصلاة أو يفعله قبل أن يدخل فيها قاله العيني وليت شعري ما معناه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة هو ابن المفضل بالضاد المعجمة المشددة المفتوحة، قَالَ: (حَدَّثَنَا غَالِبٌ) بالمعجمة وكسر اللام وزيد في رواية لفظ القَطَّان، (عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح الموحدة المزني البصري، (عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ»<sup>(1)</sup>.

### 10 - بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

1209 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كُنْتُ أُمُّ رَجُلٍ فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي.....

قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ) من شدة الحر (بَسَطَ ثَوْبَهُ) المتصل به المتحرك بحركته فضلاً عن المنفصل الغير المتحرك بحركته كما ذهب إليه أَبُو حَنِيفَةَ ومالك وأحمد خلافاً للشافعي فإن لم يجوز السجود على الثوب المتصل كما في شرح المذهب.

(فَسَجَدَ عَلَيْهِ) وإنما لم تبطل الصلاة بذلك مع أنه من غير جنسها لأنه عمل يسير، وقد تقدم الحديث بشرحه تفصيلاً في باب السجود على الثوب في شدة الحر في أوائل كتاب الصلاة.

### 10 - بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

أي: غير ما تقدم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبى الحارثى، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بسكون المعجمة سالم بن أبي أمية المدني، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ المدني، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أُمُّ رَجُلٍ) بكسر اللام (فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي) يحتمل أن يكون من غير مماسة بل بحائل من ثوب ونحوه كما قاله الشَّافِعِيُّ فَإِنْ لَمَسَ الْمَرْأَةَ عِنْدَهُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ لَكِنِ الظَّاهِرُ أَنَّ يَكُونُ بَغِيرَ حَائِلٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الرَّجُلِ أَنْ تَكُونَ بَغِيرَ حَائِلٍ وَكَذَلِكَ الْيَدُ.

فَرَفَعْتُهَا ، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا»<sup>(1)</sup>.

1210 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً ، قَالَ : «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي فَشَدَّ عَلَيَّ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ ،

(فَرَفَعْتُهَا ، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا) وفي رواية الكشميهني أمد رجلي ورفعتها ومددتها بالتثنية في الثلاثة ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الغمز عمل يسير لا تبطل الصلاة به ، وقد تقدم الحديث في باب الصلاة على الفراش في أوائل كتاب الصلاة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان ، قَالَ : (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة هو ابن سوار القزاز المدائني الخراساني الأصل وقد مر في آخر كتاب الحيض ، قَالَ : (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية الجمحي أبي الحارث المدني نزيل البصرة وقد مر مع الحديث في باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً ، قَالَ) وفي رواية قَالَ : (إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي) أي : في صفة هرّ كما في رواية ، وفي رواية شُعْبَةَ من وجه آخر أن عفريتاً من الجن تفلّت عليّ وظاهره أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير إبليس كبير الشيطان.

(فَشَدَّ) بفتح المعجمة أي حمل يقال شدّ في الحرب يشد بالكسر وضبطه بعضهم بالمعجمة قال العيني وأظن أنه غلط (عَلَيَّ) حال كونه (لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ) بلام التعليل ، وفي رواية : يقطع فإن قيل قد ثبت أن الشيطان يفر من ظل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنه يسلك فجاً غير فجّه ففراره عنه ﷺ بطريق الأولى .

فالجواب : أن المراد من فراره من ظل عمر ليس على حقيقته بل المراد بيان قوة عمر وصلابته على قهر الشيطان وقد وقع التصريح هنا بأنه ﷺ قهره وطرده كما قَالَ : (فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ) لكونه مستخفّاً في صورة يمكن أخذه معها وهي

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 6276

فَدَعَتْهُ وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا، فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَبِّ ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: 35] فَرَدَّهُ اللَّهُ خَاسِئًا ثُمَّ قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: «فَدَعَتْهُ: بِالذَّالِ أَيْ: خَنَفَتْهُ، وَفَدَعَتْهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ﴾ [الطور: 13]: أَيْ: يُدْفَعُونَ، وَالصَّوَابُ: فَدَعَتْهُ، إِلَّا أَنَّهُ كَذَا قَالَ، بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ»<sup>(1)</sup>.

صورة الهرّ كما في رواية الرزاق أنه كان في صورة هرّ. (فَدَعَتْهُ) بفتح الذال المعجمة والعين المهملة وضم التاء المشددة على أنه فعل ماضٍ للمتكلم وحده من الذّعت وهو الخنق كما سيجيء. (وَلَقَدْ هَمَمْتُ) أي: قصدت (أَنْ أُوثِقَهُ) أي: أربطه (إِلَى سَارِيَةٍ) من سوازي المسجد (حَتَّى تُصْبِحُوا، فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ) وفي رواية: أو تنظروا إليه بالشك، (فَذَكَرْتُ قَوْلَ) أخي (سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَبِّ ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾) فإن قيل مجرد هذا القدر يعني ربطه إلى سارية لا يوجب عدم اختصاص الملك لسليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ إذ المراد بملك لا ينبغي لأحد من بعده مجموع ما كان له من تسخير الرياح والطير والوحوش وغير ذلك.

فالجواب: أنه ﷺ أراد الاحتراز عن الشركة في جنس ذلك الملك. (فَرَدَّهُ اللَّهُ) حال كونه (خَاسِئًا) مطرودًا متحيرًا، وفي رواية كريمة عن الكشميهني وقع هنا قوله.

(ثُمَّ قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: فَدَعَتْهُ بِالذَّالِ) المعجمة، (أَيْ: خَنَفَتْهُ، وَفَدَعَتْهُ) بالذال المهملة وتشديد المهملة أيضًا.

(مِنْ قَوْلِ اللَّهِ) تعالى: (﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ﴾ أَيْ: يُدْفَعُونَ، وَالصَّوَابُ: فَدَعَتْهُ) بتخفيف العين على أن أصله دععت فأدغم العين في التاء قاله العيني. لكن لا وجه لتشديد العين ويقال معنى ذعته بالمعجمة مرغته في التراب، (إِلَّا أَنَّهُ) أي: شُعْبَةٌ، (كَذَا قَالَ، بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الدفع لكونه عملاً يسيراً لا يفسد الصلاة وأخذوا من ذلك جواز أخذ البرغوث والقملة في الصلاة ودفع المارّ بين يديه والإشارة والالتفاف الخفيف والمشي الخفيف

## 11 - بَاب: إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ قَتَادَةُ: «إِنْ أَخَذَ ثَوْبُهُ يَتَّبِعُ السَّارِقَ وَيَدْعُ الصَّلَاةَ».

وقتل الحية والعقرب ونحو ذلك وهذا كله إذا لم يقصد المصلي بذلك العبث في صلاته ولا التهاون بها وممن أجاز أخذ القملة وقتلها في الصلاة الكوفيون والأوزاعي، وقال أبو يوسف قد أساء وصلاته تامة وكره اللئث قتلها في المسجد ولو قتلها لم يكن عليه شيء، وقال مالك لا يقتلها في المسجد ولا يطرحها فيه ولا يدفنها في الصلاة وقال الطحاوي لو حك بدنه لم يكره وكذلك أخذ القملة وطرحها ورخص في قتل العقرب في الصلاة ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحسن والأوزاعي، واختلف قول مالك فمرة كرهه ومرة أجازها، وقال: لا بأس بقتلها إذا آذته وكذا الحية والطير يرميه بحجر يتناوله من الأرض فإن لم يطل ذلك لم تبطل صلاته وأجاز قتل الحية والعقرب في الصلاة الكوفيون والشافعي وأحمد وإسحاق وكره قتل العقرب في الصلاة إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وسئل مالك عمن يمسك عنان فرسه في الصلاة ولا يتمكن من وضع يديه بالأرض قَالَ أَرَجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا وَلَا يَبْعُدُ ذَلِكَ وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الصَّلَاةِ يَخَافُ عَلَى صَبِيِّ بِقَرَبِ نَارٍ فَذَهَبَ إِلَيْهِ قَالَ: إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ ابْتَدَأَ وَإِنْ لَمْ يَنْحَرَفْ بَنَى، وسئل أحمد عن رجل أمامه سترة فسقطت فأخذها وركزها قَالَ أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ فَذَكَرَ لَهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا صَنَعَ ذَلِكَ بِالْإِعَادَةِ قَالَ: لَا أَمْرُهُ بِالْإِعَادَةِ وَأَرَجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا وَأَجَازَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ حَمَلَ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ قُلْتُ عِنْدَنَا يَكْرَهُ حَمَلَ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ لَا يَكْرَهُ.

## 11 - بَاب: إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ

(بَاب) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ فِي) حَالَةِ (الصَّلَاةِ) الْإِنْفِلَاتِ وَالْإِفْلَاتِ وَالتَّفَلَّتِ التَّخْلُصُ مِنَ الشَّيْءِ فَجَاءَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّثٍ وَجَوَابٍ إِذَا مُحْذَوْفٌ تَقْدِيرُهُ إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ مَاذَا يَصْنَعُ.

(وَقَالَ قَتَادَةُ: «إِنْ أَخَذَ» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ.

(ثَوْبُهُ) أَي: ثَوْبُ الْمَصْلِيِّ (يَتَّبِعُ السَّارِقَ وَيَدْعُ الصَّلَاةَ) أَي: يَتْرَكُهَا وَالْعَيْنُ فِيهِمَا مَضْمُومَةٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ بِمَعْنَاهُ وَزَادَ فِيرَى



1211 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: كُنَّا بِالْأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الْحُرُورِيَّةَ، .....

صبيًا على بئر فيتخوف أن يسقط فيها قَالَ ينصرف له ومذهب الشافعية أن من أخذ ماله ظلماً وهو في الصلاة يصلي صلاة شدة الخوف وكذا في كل مباح كهرب من حريق وسيل وسبع لا معدل عنه وغريم له عند إعساره وخوف حبسه بأن لم يصدقه غريمه وهو الدائن في إعساره وهو عاجز عن بيّنة الإعسار.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الزاي الحارثي البصري وهو من أفراد البُخَارِيِّ، (قَالَ: كُنَّا بِالْأَهْوَازِ) بفتح الهمزة وسكون الهاء وبالزاي قَالَ الكرمانى: هي أرض خورستان.

وقال الحافظ العسقلاني: هي بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صاحب العين: الأهواز سبع كور بين البصرة وفارس لكل كورة منها اسم ويجمعها الأهواز ولا ينفرد واحدة منها بهُؤُز وفي المحكم ليس للأهواز واحد من لفظه، وقال ابن خرداد به: هي بلاد واسعة متصلة بالجيل وأصبهان.

(نُقَاتِلُ الْحُرُورِيَّةَ) بفتح المهملة وضم الراء الأولى المخففة نسبة إلى حرورا يمد ويقصر قرية من قرى الكوفة وفيها كان التحكيم والحرورية جماعة من الخوارج ينسبون إلى حرورا اجتمعوا بها فقال لهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما نسبيكم ثم قَالَ أنتم الحرورية لاجتماعكم بحروراء، والنسبة إلى مثل حرورا أن يقال حُرُورَاوِي وكذلك ما كان في آخره ألف التانيث الممدودة ولكنه حذفت الزوائد تخفيفاً فقليل الحروري وكان الذي يقاتلهم إذ ذاك المهلب بن أبي صفرة كما في رواية عمرو بن مرزوق عن شُعْبَةَ عند الإسماعيلي.

وذكر مُحَمَّدُ بن قدامة الجوهري في كتابه أخبار الخوارج: أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن وَلَّى عبد الله بن الزبير الحارث بن عَبْدِ اللَّهِ بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولَّى المهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج.

فَبَيَّنَّا أَنَا عَلَى جُرْفٍ نَهْرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، وَإِذَا لِحَامٌ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا - قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ - .....

وفي الكامل لأبي العباس المبرّد: أن الخوارج تجمعت بالأهواز مع نافع بن الأزرق سنة أربع وستين فلما قتل نافع وابن عبيس رئيس المسلمين من جهة ابن الزبير ثم خرج إليهم حارثة بن بدر ثم أرسل إليهم ابن الزبير عثمان بن عبيد الله ثم توفي القباع فبعث إليهم المهلب وكل من هؤلاء الأمراء يمكنون معهم في القتال حيناً فلعل ذلك انتهى إلى سنة خمس وهو يعكر على من قال إن أبا برزة توفي سنة ستين وأكثر ما قيل سنة أربع، والله أعلم.

(فَبَيَّنَّا أَنَا) مبتدأ خبره (عَلَى جُرْفٍ نَهْرٍ) بضم الجيم والراء وبسكونها أيضاً وفي آخره فاء وهو المكان الذي أكله السيل وفي رواية الكشميهني: على حرف نهى بفتح الحاء المهملة وسكون الراء أي: جانبه وفي رواية حمّاد بن زيد عن الأزرق في الأدب كنا على شاطئ نهر قد نضب عنه الماء أي: زال، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن مُحَمَّد بن قدامة كنت في ظل قصر مهران بالأهواز على شط دجيل، والدجيل بضم الدال المهملة وفتح الجيم وسكون التحتية آخره لام هو نهر ينشق من نهر دجلة بغداد (إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي) كلمة إذا في الموضعين للمفاجأة وهو جواب بينا وفي رواية الحموي والكشميهني إذ جاء رجل والصلاة التي يصليها ذلك الرجل كانت صلاة العصر كما جاء في رواية مهدي بن ميمون، (وَإِذَا لِحَامٌ دَابَّتْهُ) أي: فرسه (بِيَدِهِ، فَجَعَلَتِ) أي: طفقت (الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا، قَالَ شُعْبَةُ) ابن الحجاج: (هُوَ) أي: الرجل المصلي (أَبُو بَرَزَةَ) نضلة بن عبيد (الْأَسْلَمِيُّ) أسلم قديماً ونزل البصرة وروي أنه مات بها، وروي أنه مات بنيسابور، وروي أنه مات في مفازة بين سجستان وهرات، وقال خليفة بن خياط وافى خراسان ومات بها بعد سنة أربع وستين، وقال غيره مات في آخر خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو في أيام ابنه يزيد، ثم الظاهر أن الأزرق بن قيس لم يسم الرجل لشعبة ولكن رواه أَبُو دَاوُدَ والطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ فقال في آخره فإذا هو أبو برزة الأسلمي.

وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي: فجاء أبو برزة، وفي رواية حمّاد في الأدب: فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس فصلى وخلّاه فانطلقت

فَجَعَلَ رَجُلٌ مِّنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ «وَأِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ - أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - وَثَمَانِيًا وَشَهِدْتُ تَبْسِيرَهُ»،

فاتبعها، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس أن أبا برزة الأسلمي مشى إلى دابته وهو في الصلاة الحديث، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي فمضت الدابة في قبلته فانطلق أبو برزة حتى أخذها ثم رجع القهقري، (فَجَعَلَ رَجُلٌ مِّنَ الْخَوَارِجِ) قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا الرجل (يَقُولُ: اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ) دعاء عليه وفي رواية الطيالسي فإذا شيخ يصلي قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنكصت الدابة فنكص معها ومعنا رجل من الخوارج فجعل يسبه، وفي رواية حماد انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس، وفي رواية مهدي أنه قال ألا ترى إلى هذا الحمار، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره فقلت للرجل ما أرى الله إلا مُخْزِيكَ شَتَمْتَ رَجُلًا مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت اسكت فعل الله بك هل تدري من هذا هذا أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ) أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من صلاته، (قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ) الذي قَلَّمُوهُ آنفًا.

(وَأِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ - أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - وَثَمَانِيًا) بغير ألف ولا تنوين قَالَ ابن مالك في شرح التسهيل الأصل أو ثمانين غزوات فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله وحسن الحذف دلالة المتقدم عليه أو أن الإضافة غير مقصودة وترك تنوينه لمشابهة جوارى لفظًا وهو ظاهر معنى لدلالته على جمع أو يكون محمولاً على اللغة الربيعية فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى كتابة الألف انتهى. وفي رواية الكشميهني: أو ثمانيناً وهو ظاهر.

وفي رواية: أو ثمان بغير ياء ولا تنوين فافهم، وقد وراه عمرو بن مرزوق بلفظ سبع غزوات من غير شك.

(وَشَهِدْتُ تَبْسِيرَهُ) أي: تسهيله على أمته في الصلاة وغيرها وأشار به إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ولا يجوز أن

وَأِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ مَأْلَفَهَا فَيَشُقُّ عَلَيَّ<sup>(1)</sup>.

يفعله أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عنده دون أن يشاهده من النَّبِيِّ ﷺ، ثم غالب النسخ هكذا وقال الكرمانى وفي بعض الرواية كل سيره أي: سفره وفي بعضها شهدت سيره بكسر السين وفتح التحتية جمع السيرة، وحكى ابن التين عن الداودي أنه وقع عنده وشهدت تستر بضم المثناة الفوقية وسكون السين المهملة وفتح المثناة الثانية اسم مدينة بخورستان من بلاد العجم ومعناه شهدت فتحها وكانت فتحت أيام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سنة سبع عشرة من الهجرة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أر ذلك في شيء من الأصول والمقصود من ذلك حينئذ أن لا يبقى في القصة شائبة ريب بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن كان من شأن النَّبِيِّ ﷺ تجويز مثله.

(وَأِنِّي) بكسر الهمزة والياء التحتية اسمها وقوله: (إِنْ كُنْتُ) بكسر الهمزة شرطية وقوله: (أَنْ أُرَاجِعَ) بفتح الهمزة وسكون الراء من رجع المتعدي منصوب بأن المصدرية مرفوع المحل على أنه بدل اسم كان الذي هو تاء المتكلم وقوله: دَابَّتِي مفعوله وفي رواية: (مَعَ دَابَّتِي) بزيادة لفظة مع وحينئذ يكون أرجح من الرجوع اللازم وفي رواية أن أراجع دابتي وقوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ) منصوب على أنه خبر كان والمعنى إن كان رجع دابتي أحب إلي (مِنْ أَنْ أَدْعَهَا) أي: أتركها. (تَرْجِعُ إِلَيَّ مَأْلَفَهَا) بفتح اللام أي: إلى الموضع الذي ألفته واعتادته وهو معلقها وهذا بناء على غالب أمرها أو من الجائز أن لا يرجع إلى مألَفها بل يتوجه إلى حيث لا يدري فيكون فيه تضييع المال المنهي عنه.

(فَيَشُقُّ) ذلك (عَلَيَّ) وهو منصوب معطوف على قوله أن أدعها والمعنى أن منزلي بعيد فلو تركتها وصليت لم آت أهلي ومنزلي إلى الليل فيشق عليّ ذلك كما وقع في رواية حماد أن منزلي متراخ أي: متباعد فلو صليت وتركته أي: الفرس لم آت أهلي إلى الليل فعلى هذا جواب الشرط محذوف وفي أي: إن كنت هكذا فهو اللائق بحالي والجملة الشرطية سدت مسد خبر أن هذا، وفي بعض الأصول أن كنت بفتح همزة أن على أنها مصدرية مقدرة بلام العلة وقوله أن أرجع في

تأويل المصدر مبتدأ خبره قوله أحب والجملة الاسمية خبر كان وعلى هذا فخير أن في أني محذوف لدلالة الحال عليه أي: وأني لأجل كوني رجعت دابتي أحب إلي من تركها فعلت ما رأيتموه من الإتيان، وذلك هو ما بذلت جهدي في تحصيله في هذا المقام، والله تعالى أعلم بالمرام.

وفي الحديث: جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر.

وفيه: حجة للفقهاء أن كل شيء يخشى تلفه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله قال ابن بطال لا خلاف بين الفقهاء أن من أفلت دابته وهو في الصلاة أنه يقطع الصلاة ويتبعها، وقال مالك: من خشي على دابته الهلاك أو على صبي رآه في الموت فليقطع صلاته وروى ابن القاسم عنه في مسافر أفلتت دابته وخاف عليها أو على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نار أو ذكر متاعاً يخاف أن يتلف فذلك عذر يسع له أن يقطع صلاته إذا كان فذاً أو مأموماً ويستخلف غيره إذا كان إماماً وعلى قول أشهب إن لم يبعد أحد منهم بني قياساً على قوله إذا أخرج لغسل دم رآه في ثوبه أحب إلي يستأنف وإن بني أجزأه كذا قال ابن سحنون في كتابه وقال ابن التين والصواب أنه إذا كان له شيء له قدر يخشى فواته يقطع وإن كان يسيراً فتماديه على صلاته أولى من صيانة قدر يسير من ماله، ثم ظاهر سياق الحديث أن أبا برزة رضي الله عنه لم يقطع صلاته، ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق فأخذها ثم رجع القهقهري فإنه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة.

وذكر مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ في السير الكبير حديث الأزرق بن قيس: أنه رأى أبا برزة يصلي آخذاً بعنان فرسه حتى صلى ركعتين ثم انسل قياد فرسه من يده فمضى الفرس إلى القبلة فتبعه أبو برزة رضي الله عنه حتى أخذ بقياده ثم رجع ناكضاً على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال مُحَمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ وبهذا نأخذ ونقول الصلاة تجزئ مع ما صنع لا يفسدها الذي صنع لأنه رجع على عقبيه ولم يستدبر القبلة بوجهه حتى لو جعلها خلف ظهره فسدت صلاته، انتهى.

ثم إنه ليس في الحديث فصل بين المشي القليل والكثير فهذا يبين أن المشي

1212 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ سُورَةَ طَوِيلَةً، ثُمَّ

في الصلاة مستقبل القبلة لا يوجب فساد الصلاة وإن كثر، وبعض مشايخنا أولوا هذا الحديث واختلفوا فيما بينهم في التأويل فمنهم من قَالَ تأويله إنه لم يجاوز موضع سجوده فأما إذا جاوز ذلك فإن صلاته تفسد لأن موضع سجوده في الفضاء مصلاه وكذلك موضع الصفوف في المسجد وخطاه في مصلاه عفو ومنهم من قَالَ تأويله إن مشيه لم يكن متلاصقاً بل مشى خطوة فسكن ثم مشى خطوة وذلك قليل: وأنه لا يوجب فساد الصلاة أما إذا كان المشي متلاصقاً تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة لأنه عمل كثير.

ومن المشايخ من أخذ بظاهر الحديث ولم يقل بالفساد قل المشي أو كثر استحساناً والقياس أن تفسد صلاته إذا كثر المشي إلا أنا تركنا القياس بحديث أبي برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنه خص بحالة العذر ففي غير حالة العذر يعمل بقضية القياس. ولكن في رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصد ما لم يكن كثيراً وهو مطابق لثاني حديثي الباب لأنه يدل على أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها فهو عمل يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر وفي مصنف ابن أبي شيبة سئل الحسن عن رجل صلى فاتفق أن يذهب دابته قَالَ: ينصرف قيل له: أفيتم قَالَ إذا ولى ظهره القبلة استأنف قيل وقد أجمع الفقهاء على أن المشي الكثير في الصلاة المفروضة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على القليل ذكره الحافظ العسقلاني فليتأمل.

وقال الكرماني: وفي الحديث أن قطعه للصلاة واتباعه للدابة أفضل من تركها ترجع إلى مكان علفها واصطبلها في داره فكيف إن خشي أن لا يرجع إلى داره فهو أشد لقطعه واتباعه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) بضم الميم وكسر التاء المجاور بمكة، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء والسين.

(فَقَامَ النَّبِيُّ) وفي رواية: فقام رسول الله ﷺ فَقَرَأَ سُورَةَ طَوِيلَةً، ثُمَّ

رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى قَضَاهَا وَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا، حَتَّى يُفْرَجَ عَنْكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وَعِدَّتُهُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي .....

رَكَعَ فَأَطَالَ) الركوع، (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من الركوع، (ثُمَّ اسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى قَضَاهَا) أي: الركعة والقضاء ههنا بمعنى الفراغ والأداء كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فُضِّيتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: 10] أي: أديت وفي رواية حين قضاها أي: السورة أي: فرغ من قراءتها.

(وَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ) المذكور من القيامين والركوعين (في) الركعة (الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُمَا) أي: الشمس وقد جاء صريحاً أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله والشمس هنا مذكور والقمر لما كان كالشمس في ذلك كان كالمذكور والقمر وقال الكرمانى أي: الخسوف والكسوف (آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) الدالة على وحدانيته وعظيم قدرته أو على تخويف عباده من بأسه وسطوته، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59] أو على قرب الساعة أو على عذاب الله أو على كونهما مسخرين لقدرة الله تعالى وتحت حكمه.

(فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ) أي: الخسوف الذي دل عليه قولها خسفت وقد مر في باب الكسوف أن الخسوف يستعمل فيهما.

(فَصَلُّوا، حَتَّى يُفْرَجَ عَنْكُمْ) بضم المثناة التحتية وبالجيم مبنياً للمفعول من الإفراج أي: يكشف عنكم.

(لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا) بفتح الميم (كُلَّ شَيْءٍ وَعِدَّتُهُ) بضم الواو وكسر العين على صيغة المجهول المتكلم وحده ويروى: وعدت بلا ضمير وهي جملة في محل الجر على أنها صفة شيء.

وفي رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم: وعدتم بصيغة الخطاب.

(حَتَّى) لَقَدْ رَأَيْتُ، وفي رواية الكشميهني: لقد رأيت بضمير المفعول وفي رواية مسلم (لَقَدْ رَأَيْتُنِي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وهو أوجه وقال الزركشي قيل وهو الصواب وتعقبه في المصابيح فقال لا نسلم انحصار الصواب فيه بل الأول صواب أيضاً فالضمير المنصوب محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمعنى لقد

أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ، حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أُنْقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ<sup>(1)</sup>.

أبصرت ما أبصرت حال كوني (أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ) بمد الهمزة وكلمة أن مصدرية وفي رواية جابر حتى تناولت منها (قِطْفًا) بكسر القاف ما يقطف أي: يقطع ويجتنى كالذبح بمعنى المذبوح والمراد على ما فسره ابن عباس رضي الله عنهما هو العنقود من عنب.

(مِنَ الْجَنَّةِ، حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ) أي: طفت (أُنْقَدَّمُ) أي: ولم أُنْقَدِّم فلذا قَالَ هُنَا جَعَلْتُ أُنْقَدِّمُ ولم يقل فيما بعد جعلت أتأخر لأن التأخر قد وقع وثبت وأما التقدم فشرع ﷺ فيه ولم يثبت عليه هذا حاصل ما قاله الكرمانى فلا يرد عليه ما أورده الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ من أنه وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعاً في حديث جابر عند مسلم ولفظه حتى جيء بالنار وذلك حين رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ مخافة أن يصيبني من لفحها ثم بالجنة وذلك حين رَأَيْتُمُونِي تَقَدَّمْتُ حتى قمت مقامي وأيضاً لا يلزم أن يكون حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مثل حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كل الوجوه وإن كان الأصل متحدًا.

(وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ) بكسر الطاء المهملة (بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا) أي: في جهنم (عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ) بضم اللام وفتح الحاء المهملة وتشديد المشاة التحتية وسيجيء في قصة خزاعة أنه ﷺ قَالَ رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، (وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ) وفي رواية وكان أول من سيب السوائب. والسوائب جمع سائبة وهي ناقة لا تتركب ولا تحبس عن كلاً وماء ومعناه هو الذي سيب النوق التي تسمى بالسوائب وإلا فلا معنى لقوله سيب السوائب التي هي المسيبة فهو من قبيل قوله تعالى: ﴿أَغْصِرْ خَمْرًا﴾ [يوسف: 36]، قَالَ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: 103] كان يقول الرجل إذا قدمت من سفري أو برئت من مرضي فناقتي سائبة أي: لا تتركب ولا تطرد عن ماء ولا مرعى.

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1067، 1068، 1069، 1070، 1071، 1072، 1073، 1074، 1075، 1076، 1077، 1078، 1079، 1080، 1081، 1082، 1083، 1084، 1085، 1086، 1087، 1088، 1089، 1090، 1091، 1092، 1093، 1094، 1095، 1096، 1097، 1098، 1099، 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105، 1106، 1107، 1108، 1109، 1110، 1111، 1112، 1113، 1114، 1115، 1116، 1117، 1118، 1119، 1120، 1121، 1122، 1123، 1124، 1125، 1126، 1127، 1128، 1129، 1130، 1131، 1132، 1133، 1134، 1135، 1136، 1137، 1138، 1139، 1140، 1141، 1142، 1143، 1144، 1145، 1146، 1147، 1148، 1149، 1150، 1151، 1152، 1153، 1154، 1155، 1156، 1157، 1158، 1159، 1160، 1161، 1162، 1163، 1164، 1165، 1166، 1167، 1168، 1169، 1170، 1171، 1172، 1173، 1174، 1175، 1176، 1177، 1178، 1179، 1180، 1181، 1182، 1183، 1184، 1185، 1186، 1187، 1188، 1189، 1190، 1191، 1192، 1193، 1194، 1195، 1196، 1197، 1198، 1199، 1200، 1201، 1202، 1203، 1204، 1205، 1206، 1207، 1208، 1209، 1210، 1211، 1212، 1213، 1214، 1215، 1216، 1217، 1218، 1219، 1220، 1221، 1222، 1223، 1224، 1225، 1226، 1227، 1228، 1229، 1230، 1231، 1232، 1233، 1234، 1235، 1236، 1237، 1238، 1239، 1240، 1241، 1242، 1243، 1244، 1245، 1246، 1247، 1248، 1249، 1250، 1251، 1252، 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1260، 1261، 1262، 1263، 1264، 1265، 1266، 1267، 1268، 1269، 1270، 1271، 1272، 1273، 1274، 1275، 1276، 1277، 1278، 1279، 1280، 1281، 1282، 1283، 1284، 1285، 1286، 1287، 1288، 1289، 1290، 1291، 1292، 1293، 1294، 1295، 1296، 1297، 1298، 1299، 1300، 1301، 1302، 1303، 1304، 1305، 1306، 1307، 1308، 1309، 1310، 1311، 1312، 1313، 1314، 1315، 1316، 1317، 1318، 1319، 1320، 1321، 1322، 1323، 1324، 1325، 1326، 1327، 1328، 1329، 1330، 1331، 1332، 1333، 1334، 1335، 1336، 1337، 1338، 1339، 1340، 1341، 1342، 1343، 1344، 1345، 1346، 1347، 1348، 1349، 1350، 1351، 1352، 1353، 1354، 1355، 1356، 1357، 1358، 1359، 1360، 1361، 1362، 1363، 1364، 1365، 1366، 1367، 1368، 1369، 1370، 1371، 1372، 1373، 1374، 1375، 1376، 1377، 1378، 1379، 1380، 1381، 1382، 1383، 1384، 1385، 1386، 1387، 1388، 1389، 1390، 1391، 1392، 1393، 1394، 1395، 1396، 1397، 1398، 1399، 1400، 1401، 1402، 1403، 1404، 1405، 1406، 1407، 1408، 1409، 1410، 1411، 1412، 1413، 1414، 1415، 1416، 1417، 1418، 1419، 1420، 1421، 1422، 1423، 1424، 1425، 1426، 1427، 1428، 1429، 1430، 1431، 1432، 1433، 1434، 1435، 1436، 1437، 1438، 1439، 1440، 1441، 1442، 1443، 1444، 1445، 1446، 1447، 1448، 1449، 1450، 1451، 1452، 1453، 1454، 1455، 1456، 1457، 1458، 1459، 1460، 1461، 1462، 1463، 1464، 1465، 1466، 1467، 1468، 1469، 1470، 1471، 1472، 1473، 1474، 1475، 1476، 1477، 1478، 1479، 1480، 1481، 1482، 1483، 1484، 1485، 1486، 1487، 1488، 1489، 1490، 1491، 1492، 1493، 1494، 1495، 1496، 1497، 1498، 1499، 1500، 1501، 1502، 1503، 1504، 1505، 1506، 1507، 1508، 1509، 1510، 1511، 1512، 1513، 1514، 1515، 1516، 1517، 1518، 1519، 1520، 1521، 1522، 1523، 1524، 1525، 1526، 1527، 1528، 1529، 1530، 1531، 1532، 1533، 1534، 1535، 1536، 1537، 1538، 1539، 1540، 1541، 1542، 1543، 1544، 1545، 1546، 1547، 1548، 1549، 1550، 1551، 1552، 1553، 1554، 1555، 1556، 1557، 1558، 1559، 1560، 1561، 1562، 1563، 1564، 1565، 1566، 1567، 1568، 1569، 1570، 1571، 1572، 1573، 1574، 1575، 1576، 1577، 1578، 1579، 1580، 1581، 1582، 1583، 1584، 1585، 1586، 1587، 1588، 1589، 1590، 1591، 1592، 1593، 1594، 1595، 1596، 1597، 1598، 1599، 1600، 1601، 1602، 1603، 1604، 1605، 1606، 1607، 1608، 1609، 1610، 1611، 1612، 1613، 1614، 1615، 1616، 1617، 1618، 1619، 1620، 1621، 1622، 1623، 1624، 1625، 1626، 1627، 1628، 1629، 1630، 1631، 1632، 1633، 1634، 1635، 1636، 1637، 1638، 1639، 1640، 1641، 1642، 1643، 1644، 1645، 1646، 1647، 1648، 1649، 1650، 1651، 1652، 1653، 1654، 1655، 1656، 1657، 1658، 1659، 1660، 1661، 1662، 1663، 1664، 1665، 1666، 1667، 1668، 1669، 1670، 1671، 1672، 1673، 1674، 1675، 1676، 1677، 1678، 1679، 1680، 1681، 1682، 1683، 1684، 1685، 1686، 1687، 1688، 1689، 1690، 1691، 1692، 1693، 1694، 1695، 1696، 1697، 1698، 1699، 1700، 1701، 1702، 1703، 1704، 1705، 1706، 1707، 1708، 1709، 1710، 1711، 1712، 1713، 1714، 1715، 1716، 1717، 1718، 1719، 1720، 1721، 1722، 1723، 1724، 1725، 1726، 1727، 1728، 1729، 1730، 1731، 1732، 1733، 1734، 1735، 1736، 1737، 1738، 1739، 1740، 1741، 1742، 1743، 1744، 1745، 1746، 1747، 1748، 1749، 1750، 1751، 1752، 1753، 1754، 1755، 1756، 1757، 1758، 1759، 1760، 1761، 1762، 1763، 1764، 1765، 1766، 1767، 1768، 1769، 1770، 1771، 1772، 1773، 1774، 1775، 1776، 1777، 1778، 1779، 1780، 1781، 1782، 1783، 1784، 1785، 1786، 1787، 1788، 1789، 1790، 1791، 1792، 1793، 1794، 1795، 1796، 1797، 1798، 1799، 1800، 1801، 1802، 1803، 1804، 1805، 1806، 1807، 1808، 1809، 1810، 1811، 1812، 1813، 1814، 1815، 1816، 1817، 1818، 1819، 1820، 1821، 1822، 1823، 1824، 1825، 1826، 1827، 1828، 1829، 1830، 1831، 1832، 1833، 1834، 1835، 1836، 1837، 1838، 1839، 1840، 1841، 1842، 1843، 1844، 1845، 1846، 1847، 1848، 1849، 1850، 1851، 1852، 1853، 1854، 1855، 1856، 1857، 1858، 1859، 1860، 1861، 1862، 1863، 1864، 1865، 1866، 1867، 1868، 1869، 1870، 1871، 1872، 1873، 1874، 1875، 1876، 1877، 1878، 1879، 1880، 1881، 1882، 1883، 1884، 1885، 1886، 1887، 1888، 1889، 1890، 1891، 1892، 1893، 1894، 1895، 1896، 1897، 1898، 1899، 1900، 1901، 1902، 1903، 1904، 1905، 1906، 1907، 1908، 1909، 1910، 1911، 1912، 1913، 1914، 1915، 1916، 1917، 1918، 1919، 1920، 1921، 1922، 1923، 1924، 1925، 1926، 1927، 1928، 1929، 1930، 1931، 1932، 1933، 1934، 1935، 1936، 1937، 1938، 1939، 1940، 1941، 1942، 1943، 1944، 1945، 1946، 1947، 1948، 1949، 1950، 1951، 1952، 1953، 1954، 1955، 1956، 1957، 1958، 1959، 1960، 1961، 1962، 1963، 1964، 1965، 1966، 1967، 1968، 1969، 1970، 1971، 1972، 1973، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023، 2024، 2025، 2026، 2027، 2028، 2029، 2030، 2031، 2032، 2033، 2034، 2035، 2036، 2037، 2038، 2039، 2040، 2041، 2042، 2043، 2044، 2045، 2046، 2047، 2048، 2049، 2050، 2051، 2052، 2053، 2054، 2055، 2056، 2057، 2058، 2059، 2060، 2061، 2062، 2063، 2064، 2065، 2066، 2067، 2068، 2069، 2070، 2071، 2072، 2073، 2074، 2075، 2076، 2077، 2078، 2079، 2080، 2081، 2082، 2083، 2084، 2085، 2086، 2087، 2088، 2089، 2090، 2091، 2092، 2093، 2094، 2095، 2096، 2097، 2098، 2099، 2100، 2101، 2102، 2103، 2104، 2105، 2106، 2107، 2108، 2109، 2110، 2111، 2112، 2113، 2114، 2115، 2116، 2117، 2118، 2119، 2120، 2121، 2122، 2123، 2124، 2125، 2126، 2127، 2128، 2129، 2130، 2131، 2132، 2133، 2134، 2135، 2136، 2137، 2138، 2139، 2140، 2141، 2142، 2143، 2144، 2145، 2146، 2147، 2148، 2149، 2150، 2151، 2152، 2153، 2154، 2155، 2156، 2157، 2158، 2159، 2160، 2161، 2162، 2163، 2164، 2165، 2166، 2167، 2168، 2169، 2170، 2171، 2172، 2173، 2174، 2175، 2176، 2177، 2178، 2179، 2180، 2181، 2182، 2183، 2184، 2185، 2186، 2187، 2188، 2189، 2190، 2191، 2192، 2193، 2194، 2195، 2196، 2197، 2198، 2199، 2200، 2201، 2202، 2203، 2204، 2205، 2206، 2207، 2208، 2209، 2210، 2211، 2212، 2213، 2214، 2215، 2216، 2217، 2218، 2219، 2220، 2221، 2222، 2223، 2224، 2225، 2226، 2227، 2228، 2229، 2230، 2231، 2232، 2233، 2234، 2235، 2236، 2237، 2238، 2239، 2240، 2241، 2242، 2243، 2244، 2245، 2246، 2247، 2248، 2249، 2250، 2251، 2252، 2253، 2254، 2255، 2256، 2257، 2258، 2259، 2260، 2261، 2262، 2263، 2264، 2265، 2266، 2267، 2268، 2269، 2270، 2271، 2272، 2273، 2274، 2275، 2276، 2277، 2278، 2279، 2280، 2281، 2282، 2283، 2284، 2285، 2286، 2287، 2288، 2289، 2290، 2291، 2292، 2293، 2294، 2295، 2296، 2297، 2298، 2299، 2300، 2301، 2302، 2303، 2304، 2305، 2306، 2307، 2308، 2309، 2310، 2311، 2312، 2313، 2314، 2315، 2316، 2317، 2318، 2319، 2320، 2321، 2322، 2323، 2324، 2325، 2326، 2327، 2328، 2329، 2330، 2331، 2332، 2333، 2334، 2335، 2336، 2337، 2338، 2339، 2340، 2341، 2342، 2343، 2344، 2345، 2346، 2347، 2348، 2349، 2350، 2351، 2352، 2353، 2354، 2355، 2356، 2357، 2358، 2359، 2360، 2361، 2362، 2363، 2364، 2365، 2366، 2367، 2368، 2369، 2370، 2371، 2372، 2373، 2374، 2375، 2376، 2377، 2378، 2379، 2380، 2381، 2382، 2383، 2384، 2385، 2386، 2387، 2388، 2389، 2390، 2391، 2392، 2393، 2394، 2395، 2396، 2397، 2398، 2399، 2400، 2401، 2402، 2403، 2404، 2405، 2406، 2407، 2408، 2409، 2410، 2411، 2412، 2413، 2414، 2415، 2416، 2417، 2418، 2419، 2420، 2421، 2422، 2423، 2424، 2425، 2426، 2427، 2428، 2429، 2430، 2431، 2432، 2433، 2434، 2435، 2436، 2437، 2438، 2439، 2440، 2441، 2442، 2443، 2444، 2445، 2446، 2447، 2448، 2449، 2450، 2451، 2452، 2453، 2454، 2455، 2456، 2457، 2458، 2459، 2460، 2461، 2462، 2463، 2464، 2465، 2466، 2467، 2468، 2469، 2470، 2471، 2472، 2473، 2474، 2475، 2476، 2477، 2478، 2479، 2480، 2481، 2482، 2483، 2484، 2485، 2486، 2487، 2488، 2489، 2490، 2491، 2492، 2493، 2494، 2495، 2496، 2497، 2498، 2499، 2500، 2501، 2502، 2503، 2504، 2505، 2506، 2507، 2508، 2509، 2510، 2511، 2512، 2513، 2514، 2515، 2516، 2517، 2518، 2519، 2520، 2521، 2522، 2523، 2524، 2525، 2526، 2527، 2528، 2529، 2530، 2531، 2532، 2533، 2534، 2535، 2536، 2537، 2538، 2539، 2540، 2541، 2542، 2543، 2544، 2545، 2546، 2547، 2548، 2549، 2550، 2551، 2552، 2553، 2554، 2555، 2556، 2557، 2558، 2559، 2560، 2561، 2562، 2563، 2564، 2565، 2566، 2567، 2568، 2569، 2570، 2571، 2572، 2573، 2574، 2575، 2576، 2577، 2578، 2579، 2580، 2581، 2582، 2583، 2584، 2585، 2586، 2587، 2588، 2589، 2590، 2591، 2592، 2593، 2594، 2595، 2596، 2597، 2598، 2599، 2600، 2601، 2602، 2603، 2604، 2605، 2606، 2607، 2608، 2609، 2610، 2611، 2612، 2613، 2614، 2615، 2616، 2617، 2618، 2619، 2620، 2621، 2622، 2623، 2624، 2625، 2626، 2627، 2628، 2629، 2630، 2631، 2632، 2633، 2634، 2635، 2636، 2637، 2638، 2639، 2640، 2641، 2642، 2643، 2644، 2645، 2646، 2647، 2648، 2649، 2650، 2651، 2652، 2653، 2654، 2655، 2656، 2657، 2658، 2659، 2660، 2661، 2662، 2663، 2664، 2665، 2666، 2667، 2668، 2669، 2670، 2671، 2672، 2673، 2674، 2675، 2676، 2677، 2678، 2679، 2680، 2681، 2682، 2683، 2684، 2685، 2686، 2687، 2688، 2689، 2690، 2691، 2692، 2693، 2694، 2695، 2696، 2697، 2698، 2699، 2700، 2701، 2702، 2703، 2704، 2705، 2706، 2707، 2708، 2709، 2710، 2711، 2712، 2713، 2714، 2715، 2716، 2717، 2718، 2719، 2720، 2721، 2722، 2723، 2724، 2725، 2726، 2727، 2728، 2729، 2730، 2731، 2732، 2733، 2734، 2735، 2736، 2737، 2738، 2739، 2740، 2741، 2742، 2743، 2744، 2745، 2746، 2747، 2748، 2749، 2750، 2751، 2752، 2753، 2754، 2755، 2756، 2757، 2758، 2759، 2760، 2761، 2762، 2763، 2764، 2765، 2766، 2767، 2768، 2769، 2770، 2771، 2772، 2773، 2774، 2775، 2776، 2777، 2778، 2779، 2780، 2781، 2782، 2783، 2784، 2785، 2786، 2787، 2788، 2789، 2790، 2791، 2792، 2793، 2794، 2795، 2796، 2797، 2798، 2799، 2800، 2801، 2802، 2803، 2804، 2805، 2806، 2807، 2808، 2809، 2810، 2811، 2812، 2813، 2814، 2815، 2816، 2817، 2818، 2819، 2820، 2821، 2822، 2823، 2824، 2825، 2826، 2827، 2828، 2829، 2830، 2831، 2832، 2833، 2834، 2835، 2836، 2837، 2838، 2839، 2840، 2841، 2842، 2843، 2844، 2845، 2846، 2847، 2848، 2849، 2850، 2851، 2852، 2853، 2854، 2855، 2856، 2857، 2858، 2859، 2860، 2861، 2862، 2863، 2864، 2865، 2866، 2867، 2868، 2869، 2870، 2871، 2872، 2873، 2874، 2875، 2876، 2877، 2878، 2879، 2880، 2881، 2882، 2883، 2884، 2885، 2886، 2887، 2888، 2889، 2890، 2891، 2892، 2893، 2894، 2895، 2896، 2897، 2898، 2899، 2900، 2901، 2902، 2903، 2904، 2905، 2906، 2907، 2908، 2909، 2910، 2911، 2912، 2913، 2914، 2915، 2916، 2917، 2918، 2919، 2920، 2921، 2922، 2923، 2924، 2925، 2926، 2927، 2928، 2929، 2930، 2931، 2932، 2933، 2934، 2935، 2936، 2937، 2938، 2939، 2940، 2941، 2942، 2943، 2944، 2945، 2946، 2947، 2948، 2949، 2950، 2951، 2952، 2953، 2954، 2955،



## 12 - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ وَالنَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُسُوفٍ».

وفي هذا الحديث: أن المشي القليل لا يبطل الصلاة وكذا العمل اليسير وأن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من الفوائد التي ذكرت مستقصاة في صلاة الكسوف.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير كذا قاله الحافظ العسقلاني والعيني أقول وهذا إنما يتم إذا كان التقدم والتأخر في الصلاة وأما إذا كان خارجها فلا والظاهر هو الأول كما وقع في بعض الروايات عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلاه حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً وإذ رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه، وفي رواية مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما من شيء توعدونه إلا وقد رأيته في صلاتي هذه.

وأما قول الكرمانى وجه تعلقه بالترجمة من حيث إن فيه مذمة تسييب الدواب مُطْلَقًا سواء كان في الصلاة أو لا فأمر غريب جدًا.

## 12 - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ وَالنَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

(باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ) الْبُزَاقُ: أي من رمي البزاق وجاء فيه الزاي والصاد وكلاهما لغة، (وَالنَّفْخِ) أي: وما يجوز من النفخ (فِي الصَّلَاةِ) وجه التسوية بين البصاق والنَّفْخِ أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام وسيأتي فيه الكلام إن شاء الله تعالى.

(وَيُذَكِّرُ) على صيغة المجهول (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أي: ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُسُوفٍ») وفي رواية في الكسوف وهذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو قَالَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ وَقَمْنَا مَعَهُ الْحَدِيثُ وَفِيهِ: جَعَلَ يَنْفَخُ فِي الْأَرْضِ وَيَبْكِي وَهُوَ سَاجِدٌ وَذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

وفي رواية: ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أف. وأخرجه أيضًا الترمذي

والنسائي والحاكم في المستدرک وقال صحيح، وإنما ذكره البُخَارِيُّ بصيغة التعريض لأنه من رواية عطاء بن السائب عَنْ أَبِيهِ وهو مختلف في الاحتجاج به.

وقد اختلط في آخر عمره لكن أورده ابن خزيمة من رواية سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هذا هو من شرط البُخَارِيِّ. واعلم أنه قد فسر النفخ في الحديث بقوله فقال أف أف بتسكين الفاء وأف لا يكون كلامًا حتى يشدد الفاء فيكون على ثلاثة أحرف من التأفيف وهو قولك أف لكذا فأما أف بتخفيف الفاء فليس بكلام والنافخ لا يخرج الفاء مشددة ولا يكاد يخرجها فاء وبهذا استدل أبو يوسف على أن المصلي إذا قَالَ في صلاته أف أو آه أو أخ لا تفسد صلاته.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ ومحمد: تفسد لأنه من كلام الناس وأجابا بأن هذا كان ثم نسخ وما يقال إن نفخه ﷺ محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف مردود بما ذكر من أنه نفخ في آخر سجوده فقال أف أف حيث صرح بظهور الحرفين وما وقع في الحديث أنه ﷺ قال وعرضت علي النار فجعلت أنفخ خشية أن يغشاكم حرها والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد إليه ينبغي أيضًا قول من حمّله على الغلبة والله أعلم، وذكر ابن بطل أن العلماء اختلفوا في النفخ في الصلاة فكرهه طائفة ولم توجب على من نفخ إعادة روي ذلك عن ابْنِ مَسْعُود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن النَّخَعِيِّ أيضًا وهي رواية علي بن زياد عن مالك حيث قَالَ أكره النفخ في الصلاة ولا يقطعها كما يقطع الكلام وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحاق.

وقالت طائفة: هو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة روي ذلك عن سعيد بن جبير وهو قول مالك في المدونة، وفيه قول ثالث وهو أن النفخ إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة وهذا قول الثَّوْرِيِّ وأبي حنيفة ومحمد والقول الأول أولى لحديث عمرو، قَالَ ويدل على صحة هذا أيضًا اتفاقهم على جواز البصاق في الصلاة وليس في النفخ من النطق بالفاء والهمزة أكثر مما في البصاق من النطق بالفاء والتاء ولما اتفقوا على جواز الصلاة في البصاق جاز النفخ فيها أيضًا إذ لا فرق بينهما في أن كل واحد منهما بحرفين ولذلك ذكر البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حديث

البصاق في هذا الباب ليستدل به على جواز النفخ لأنه لم يسند حديث ابن عمرو واعتمد على الاستدلال بحديث النخامة والبصاق وهو استدلال حسن انتهى.

وتعقبه العيني: بأنه يعكر عليه ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بإسناد جيد أنه قَالَ النفخ في الصلاة كلام، وروى عنه أيضًا بإسناد صحيح أنه قَالَ النفخ في الصلاة يقطع الصلاة، وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يخشى أن يكون كلامًا يعني النفخ في الصلاة، وقال الشيخ زين الدين وافر أصحابنا في النفخ بين أن يبين منه حرفان أو لا فإن بان منه حرفان وهو عامد عالم بتحريمه بطلت صلاته وإلا فلا وحكاها ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وقال أبو يوسف لا تبطل إلا أن يريد به التأفيف وهو قول أف، وقال ابن المنذر ثم رجع أبو يوسف فقال لا تبطل صلاته مُطْلَقًا، وحكى ابن العربي وغيره عن مالك خلاف وأنه قَالَ في المختصر النفخ كلام لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أَيْ﴾ [الإسراء: 23] وقال في المجموع لا يقطع الصلاة.

وقال الأبهري من المالكية: ليس له حروف هجاء فلا يقطع الصلاة قَالَ الشيخ زين الدين وما حكيناه عن أصحابنا هو الذي جزم به النووي في الروضة وشرح المذهب ثم إنه حكى الخلاف فيه في المنهاج تبعًا للمحرر فقال فيه والأصح أي: عند الشافعي أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنحنح حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا.

### تنبيه:

نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين وكان الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يهتك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ومن ثم قالت الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الخوف من الله لا يبطل الصلاة مُطْلَقًا.

### تنبيه آخر:

ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرج الترمذي من حديث أم

1213 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ أَحَدِكُمْ، فَإِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ - أَوْ قَالَ: لَا يَتَنَحَّمَنَّ -» ثُمَّ نَزَلَ فَحَتَّهَا بِيَدِهِ.....

سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ غلامًا لنا يقال له: أفلح إذا سجد نفخ، فقال: «يا أفلح ترب وجهك» رواه الثَّرمِذِيُّ وقال: ضعيف الإسناد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْأَزْدِيُّ الْوَاشِحِيُّ بِمَعْجَمِهِ ثُمَّ مَهْمَلَةُ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ دَرْهَمٍ الْجَهْضَمِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيِّ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ) النَّبِيُّ الْمَدْنِيُّ، وَفِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ حَكِّ الْبِزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَلْفِظَ رَأَى بِصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصْلِي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

(فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ) فِيهِ جَوَازُ مَعَاتِبَةِ الْجَمِيعِ عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي يَنْكَرُ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ صَدَرَ مِنْ بَعْضِهِمْ لِأَجْلِ التَّحْذِيرِ مِنْ مَعَاوِدَةِ ذَلِكَ.

(وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ) أَي: رَحْمَتُهُ وَثَوَابُهُ (قَبْلَ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ (أَحَدِكُمْ، فَإِذَا) وَفِي رَوَايَةٍ: إِذَا بَدَوْنَ الْفَاءَ (كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ) بِضَمِّ الزَّايِ وَنُونِ التَّأَكِيدِ الثَّقِيلَةِ وَفِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ.

(أَوْ قَالَ: لَا يَتَنَحَّمَنَّ) بِالْمِيمِ بَعْدَ الْخَاءِ مِنَ النُّحَامَةِ بِضَمِّ النُّونِ وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّدْرِ وَفِي رَوَايَةٍ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ بِالْعَيْنِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ وَقِيلَ بِالْعَيْنِ مِنَ الصَّدْرِ وَبِالْمِيمِ مِنَ الرَّأْسِ.

(ثُمَّ نَزَلَ فَحَتَّهَا) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ فَحَكَهَا بِالْكَافِ وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ وَالضَّمِيرُ لِلنُّحَامَةِ.

(بِيَدِهِ) وَفِي رَوَايَةٍ فَتَنَاولَ حِصَاةً فَحَكَهَا.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا بَرَقَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْزُقْ عَلَى يَسَارِهِ»<sup>(1)</sup>.

1214 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ

أَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»<sup>(2)</sup>.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا بَرَقَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْزُقْ عَلَى يَسَارِهِ») وفي رواية على يساره أي: لا عن يمينه، وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ لا يبرزق أحداكم بين يديه ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه وهذا الموقف عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد روي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن بشار بالموحدة والمعجمة المشددة العبدى بالموحدة البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة مُحَمَّدٌ بن جعفر البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي ثم البصري، (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَنْسٍ) وفي رواية: عن أنس بن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: إِذَا كَانَ) أي: المؤمن (فِي الصَّلَاةِ) وفي رواية: إذا قام أحدكم في الصلاة، (فَإِنَّهُ) أي: المصلي (يُنَاجِي رَبَّهُ) من جهة مسارته بالقرآن والذكر والباري سبحانه يناجيه من جهة لازم ذلك وهو إرادة الخير فهو من باب المجاز فإن القرينة صارفة له عن إرادة الحقيقة إذ لا كلام محسوس إلا من جهة العبد.

(فَلَا يَبْزُقَنَّ) أي: المصلي (بَيْنَ يَدَيْهِ) في جهة القبلة المعظمة، (وَلَا عَنْ يَمِينِهِ) فإن عليه كاتب الحسنات.

(وَلَكِنْ) يبرزق (عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى) أي: في غير المسجد أما فيه فلا يبرزق إلا في ثوبه.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة أكثر وضوحًا من مطابقة الحديث السابق لأن فيه إباحة البزاق في الصلاة عن شماله تحت قدمه اليسرى، وقد سبق مباحث هذين الحديثين في باب حك البزاق باليد وما بعده من الأبواب.

(1) أطرافه 406، 753، 6111 - تحفة 7518.

(2) أطرافه 241، 405، 412، 413، 417، 531، 532، 822 - تحفة 1261.

### 13 - باب: مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ

فِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

### 14 - باب: إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ، أَوْ اُنْتَظِرْ، فَأَنْتَظَرَ، فَلَا بَأْسَ<sup>(1)</sup>

### 13 - باب: مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ

(باب) بالتنوين (مَنْ صَفَّقَ) حال كونه (جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ) بيان لقوله من (فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ) وقيد بالجاهل لأنه إذا صفق عالماً عامداً تفسد صلاته وبالرجال ليخرج النساء، والدليل على عدم الفاسد في حالة الجهل أنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة في حديث سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فِيهِ) أي: فيما ترجم له (سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ) أي: حديث سهل بن سعد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد مر حديث سهل في باب التصفيق للنساء أخرجه عن يَحْيَى عن وكيع عن سُفْيَانَ عن أَبِي حَازِمٍ عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» قاله ﷺ لما أخذ الناس في التصفيح لتنبيه الصديق على مكانه ﷺ كما مر ولم يأمرهم بالإعادة لجهلهم بالحكم وقد مر الكلام فيه.

### 14 - باب: إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ، أَوْ اُنْتَظِرْ، فَأَنْتَظَرَ، فَلَا بَأْسَ

(باب) بالتنوين (إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ) أي: قبل رفيقك، (أَوْ اُنْتَظِرْ) أي: تأخر عنه هكذا فسر ابن بطال وكأنه أخذ ذلك من حديث الباب أو فيه ف قيل للنساء لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً فمقتضاه تقدم الرجال على النساء وتأخرهن عنهم.

(فَأَنْتَظَرَ، فَلَا بَأْسَ) واعترض الإسماعيلي على البخاري بقوله كأنه ظن أي:

(1) قال الكاندهلوي: قال شيخ مشايخنا الدهلوي في تراجمه: استنباط المؤلف مستصعب عند الشراح غاية الصعوبة، لاحتمال أمر النساء قبل شروعاتهن في الصلاة، وحمله عندي أن دأب البخاري أن يستدل بكلا احتماليه على الحكم، وهذا في كتابه كثير، وهو من هذا القبيل، اهـ. قلت: وهذا أصل مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل السادس عشر من أصول التراجم المذكورة قبل، وقال السندي: قوله: «باب إذا قيل إلخ» لا يلزم منه أن يقال له ذلك في =

البُخَارِيُّ أَنَّ الْمُخَاطَبَةَ لِلنِّسَاءِ بِذَلِكَ وَقَعَتْ وَهْنٌ فِي الصَّلَاةِ وَلَيْسَ كَمَا ظَنَ بَلْ هُوَ

الصَّلَاةُ حَتَّى يُقَالَ لَا دَلَالَةَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَوْلِ لَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِرَاعَةَ الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ حَالٌ غَيْرُهُ أَوْ إِطَاعَتُهُ بَعْضُ أَوَامِرِهِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ، اهـ.

وقال الحافظ: قال الإسماعيلي كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة وليس كما ظن، بل هو شيء قيل لهن قبل أن يدخلن في الصلاة، قال الحافظ: والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لهن وهن داخلات في الصلاة، بل مقصوده يحصل بقول ذلك لهن داخل الصلاة أو خارجها، والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة، ليدخلن فيها على علم، ويحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به، فإن فيه انتظارهن للرجال، ومن لازمه تقدم الرجال عليهم، ومحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز، وإلا فلا، قال ابن بطال: قوله تقدم أي: قبل رفيقك، وقوله انتظر أي: تأخر عنه، واستنبط ذلك من قوله للنساء: لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً، فيقتضي امتثال ذلك تقدم الرجال عليهم وتأخرهم عنهم، وفرع ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة، فقال: فيه جواز إصغاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة، انتهى مختصراً. وحكى العيني: اعتراض الإسماعيلي على البخاري المذكور، ثم ذكر جواب الحافظ بقوله أجاب بعضهم عن ذلك نصرة للبخاري بقوله: إن البخاري لم يصرح بكون ذلك إلى آخر ما تقدم في كلام الحافظ، ثم قال: الاعتراض والجواب كلاهما واهيان، أما الاعتراض فليس بوارد، لأن نفيه ظن البخاري بذلك غير صحيح، لأن ظاهر متن الحديث يقتضي ما نسبته إلى البخاري من الظن بل هو أمر ظاهر وليس بظن، لأن قوله ﷺ: «فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ» إلخ بقاء العطف على ما قبله يقتضي أن هذا القول قيل لهن والناس يصلون مع النبي ﷺ، فالظاهر أنهم كن مع الناس في الصلاة، وإن كان يحتمل أن يكون هذا القول لهن عند شروعهن في الصلاة مع الناس، ولا يلتفت إلى الاحتمال إذا كان غير ناشئ عن دليل، وأما الجواب فكذلك هو غير سديد لأن قوله: والذي يظهر إلى آخره غير ظاهر لا من الترجمة ولا من حديث الباب، أما الترجمة فلا شيء فيها من الدلالة على ذلك، وأما متن الحديث فليس فيه إلا لفظ قيل بصيغة المجهول، فمن أين يظهر أنه ﷺ هو الذي وصاهن به بنفسه أو بغيره، ولا فيه شيء يدل على أن ذلك كان قبل دخولهن في الصلاة، بل الذي يظهر من ذلك ما ذكرناه بقضية تركيب متن الحديث، فافهم فإنه بحث دقيق، اهـ.

وفي الكرماني: قال شارح التراجم ما أحسن استنباط هذه الترجمة من الحديث، ووجهه أن النساء قيل لهن ذلك إما في الصلاة أو قبل الصلاة، فإن كان في الصلاة فقد أفاد لمسألتين خطاب المصلي وتربصه بما لا يضر، لأنه قيل لهن وقبلن ولم ينكر عليهن، وإن كان قبلها أفاد جواز الانتظار لأنه ﷺ لم ينكر أمرهن بذلك، ولعله كان هو الأمر به، وإذا كان الانتظار جائزاً فطلبه جائز والإصغاء إليه جائز، ويفيد جواز انتظار الإمام الداخل في الركوع كما هو المختار من مذهب الشافعي، اهـ.

1215 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو أَرْزِهِمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ .....

شيء قيل لهن قبل أن يدخلن في الصلاة وأجاب الحافظ العسقلاني عنه أن البُخاري لم يصرح بكون ذلك قيل لهن وهن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لهن داخل الصلاة أو خارجها والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم.

وتعقبه العيني: بأن الاعتراض المذكور والجواب المذكور كلاهما واهيان أما الاعتراض فليس بوارد لأن نفيه ظن البُخاري بذلك غير صحيح لأن ظاهر متن الحديث يقتضي ما نسبته إلى البُخاري من الظن بل هو أمر ظاهر وليس بظن لأن قوله ﷺ فقيل للنساء إلى آخره بفاء العطف على ما قبله يقتضي أن هذا القول قيل لهن والناس يصلون مع النبي ﷺ فالظاهر أنهم كن مع الناس في الصلاة وإن كان يحتمل أن يكون هذا القول قيل لهن عند شروعهن في الصلاة مع الناس ولا يلتفت إلى الاحتمال إذا كان غير ناشئ عن دليل، وأما الجواب فكذلك غير سديد لأن قوله والذي يظهر إلى آخره غير ظاهر من الترجمة ولا من الحديث أما الترجمة فلا شيء فيها من الدلالة على ذلك وأما متن الحديث فليس فيه إلا لفظ قيل بصيغة المجهول فمن أين ظهر أنه ﷺ هو الذي وصاهن بنفسه أو بغيره، ولا فيه شيء يدل على أن ذلك كان قبل دخولهن في الصلاة بل الذي يظهر من ذلك ما ذكرناه بقضية تركيب الحديث فافهم فإنه بحث دقيق.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ بِالْمِثْلَةِ الْعَبْدِي الْبَصْرِي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ السَّاعِدِي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو) بِالْوَاوِ وَفِي رَوَايَةِ عَاقِدِي بِالْيَاءِ أَيْ وَهُمْ كَانُوا عَاقِدِي (أَرْزِهِمْ) بضمين جمع إزار وهي الملحفة (مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ) وَفِي رَوَايَةِ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْقِدُ إِزَارَهُ عَلَى رِقْبَتِهِ، مِنَ الصَّغَرِ أَيْ: صَغَرِ

= قلت: تقدمت مسألة الانتظار للجائي في الركوع في «باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي» وتقدم هناك أن المسألة خلافة عند الشافعية أيضًا، وتقدم أيضًا البسط في ذلك.



فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ، حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا»<sup>(1)</sup>.

أزرهم وهذا كان في أول الإسلام حين قلة ذات اليد ثم جاء الفتوح. وزيد في رواية: كهيئة الصبيان.

(فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ) إذ كن متأخرات عن صف الرجال: (لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ) من السجود (حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ) حال كونهم (جُلُوسًا) لما عرف من ضيق أزر الرجال لثلا تقع أعينهن على عوراتهم، وفي التوضيح في الحديث: تقدم الرجال على النساء بالسجود لأنهن إذا لم يرفعن رؤوسهن حتى يستوي الرجال جلوسًا فقد تقدموا عليهن وصرن منتظرات لهم.

وفيه: جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام بمدة ويصح ائتمامه كمن زوحم ولم يقدر على الركوع والسجود حتى قام الناس وقال العيني هذا مبني على مذهب إمامه وعندنا إذا لم يشارك المأموم الإمام في ركن من أركان الصلاة ولو في جزء منه لا تصح صلاته.

وفي التوضيح أيضًا: أن فيه جواز سبق المأمومين بعضهم بعضًا في الأفعال ولا يضر ذلك.

وفيه أيضًا: إنصات المصلي لمخبر يخبره.

وفيه: جواز الفتح على المصلي وإن كان الفاتح في غير صلاة قَالَ العيني وهذا عندنا على أربعة أقسام بحسب القسمة العقلية الأول: أن لا يكون الفاتح ولا المفتاح في الصلاة وهذا ليس مما نحن فيه، الثاني: أن يكون كلاهما في الصلاة ثم لا يخلو إما أن تكون الصلاة متحدة بأن يكون المفتاح إمامًا والفاتح مأمومًا أو لا يكون ففي الأول الذي هو القسم، الثالث: لا تفسد صلاة كل منهما، وفي الثاني الذي هو القسم الرابع: تفسد صلاة كل واحد منهما لأنه تعليم وتعلم انتهى.

وفيه: ما لا يخفى.

وقال الحافظ الْعُسْقَلَانِيُّ: وفيه جواز التربص في أثناء الصلاة لحق الغير ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة الأولى وفي التشهد لمن يدرك الجماعة.

## 15 - باب: لَا يَرُدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ

1216 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ وَقَالَ:

وقال العيني: ومذهبنا في هذا على التفصيل وهو أن الإمام إذا كان يعلم الجائي ليس له أن ينتظره إلا إذا خاف شره وإن كان لا يعلم فلا بأس بالانتظار ليدركه، وقد تقدم الكلام على متن الحديث في أوائل كتاب الصلاة مستوفى.

وقال شارح التراجم: ما أحسن استنباط هذه الترجمة من الحديث وجهه أن النساء قيل لهن ذلك إما في الصلاة أو قبل الصلاة فإن كان في الصلاة فقد أفاد المسألتين خطاب المصلي وتربصه بما لا يضر لأنه قيل لهن وتربصن ولم ينكر عليهن وإن كان قبلها أفاد جواز الانتظار لأنه ﷺ لم ينكر أمرهن بذلك ولعله كان هو الأمر فإذا كان الانتظار جائزاً فطلبه أيضاً جائز والإصغاء إليه جائز، والله أعلم.

## 15 - باب: لَا يَرُدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ

(باب) بالتونين (لا يَرُدُّ) في المصلي (السَّلَامُ) على المسلم (في الصَّلَاةِ) أي باللفظ المتعارف لأنه خطاب آدمي واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كأن يقول اللهم اجعل على من سلم علي السلام.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) الكوفي الحافظ أخو عثمان واسم أبي شيبة محمد العباسي الكوفي وعبد الله هذا أحد حفاظ الدنيا مات سنة خمس وثلاثين ومائتين في المحرم، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة مُحَمَّدٌ واسم جده غزوان وقد مر في باب صوم رمضان من كتاب الإيمان، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان ابن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ) ابن قيس النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ) أي: السلام.

(فَلَمَّا رَجَعْنَا) من عند النجاشي ملك الحبشة إلى المدينة (سَلَّمْتُ عَلَيْهِ) وهو في الصلاة، (فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ) السلام كما كان يرده، (وَقَالَ) ﷺ حين فرغ من

«إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»<sup>(1)</sup>.

1217 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ،

الصلاة وفي رواية: قَالَ بدون الواو («إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا») لا يمكن معه الاشتغال بغيرها وفي رواية: لشغلاً بزيادة لام التأكيد وقد سبق الحديث والكلام فيه في باب ما ينهى من الكلام، حكى ابن بطال الإجماع على أنه لا يرد السلام نطقاً واختلفوا هل يرد إشارة أو لا فكرهه طائفة روي ذلك عن ابْنِ عُمَرَ وابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ورخصت فيه طائفة روي ذلك عن سعيد بن المسيب وقتادة والحسن رحمهم الله وعن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ روايتان: في رواية: أجازته، وفي أخرى: كرهه.

وعند طائفة: إذا فرغ من الصلاة يرد، واختلفوا أيضًا في السلام على المصلي فكره ذلك قوم روي ذلك عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لو دخلت على قوم وهم يصلون ما سلمت عليهم، وقال أبو مجلف السلام على المصلي عجز، وكرهه عطاء والشعبي ورواه ابن وهب عن مالك، وبه قَالَ إِسْحَاقُ: ورخصت فيه طائفة روي ذلك عن ابْنِ عُمَرَ وهو قول مالك في المدونة وقال لا يكره السلام عليه في فريضة ولا نافلة وفعله أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون العين بينهما عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ميسرة التميمي المقعد المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد التنوري بفتح المثناة الفوقية وتشديد النون البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا كَثِيرٌ) بالمثلثة ضد القليل (ابْنُ شِنْظِيرٍ) بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة مكسورة بعدها ياء ساكنة آخره راء وهو لغة السيِّء الخلق علم عليه وقيل هو لقبه ولقب كثير أبو قرة، (عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الراء والموحدة آخره حاء مهملة، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ) بين مسلم من طريق

فَانْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي»، وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ<sup>(1)</sup>.

أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ.  
(فَانْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ) السَّلامُ وَفِي رِوَايَةٍ مُسَلَّمٌ فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هَكَذَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ أُخْرَى فَأَشَارَ إِلَيَّ فَيَحْمِلُ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيَّ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَرِدْ عَلَيَّ بِاللَّفْظِ وَكَانَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَعْرِفْ أَوَّلًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِشَارَةِ الرَّدُّ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ قَالَ: (فَوَقَعَ فِي قَلْبِي) مِنَ الْحُزْنِ (مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ) وَكَأَنَّهُ أَبْهَمَ ذَلِكَ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ قَدْرَهُ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْعِبَارَةِ، وَكَلِمَةٌ مَا مَوْصُولَةٌ فَاعِلٌ وَقَعَ وَقَوْلُهُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ صَلَةٌ لَهَا.  
(فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَالْجِيمِ (عَلَيَّ) أَيِ: غَضَبٍ يَقَالُ وَجَدَ عَلَيْهِ يَجِدُ وَجَدًا وَمَوْجِدَةٌ إِذَا غَضِبَ وَوَجَدَ ضَالَتَهُ يَجِدُهَا وَجَدَانًا إِذَا رَأَاهَا وَلَقِيَهَا وَوَجَدَ يَجِدُ جِدَةً أَيِ: اسْتَغْنَى غَنَى لَا فُقِرَ بَعْدَهُ، وَوَجَدَتْ بِفُلَانَةٍ وَجَدًا إِذَا أَحْبَبْتَهَا حُبًّا شَدِيدًا.

(أَنِّي) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَيِ: لِأَنِّي وَفِي رِوَايَةِ بَنُونَ خَفِيفَةٍ.

(أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ) السَّلامُ، (فَوَقَعَ فِي قَلْبِي) مِنَ الْحُزْنِ (أَشَدُّ مِنَ) الَّذِي وَقَعَ فِيهِ فِي (الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ) السَّلامُ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ بَدُونِ الْفَاءِ: (إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ) السَّلامُ (أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، وَكَانَ) ﷺ يَصَلِّي نَفْلًا وَهُوَ رَاكِبٌ (عَلَى رَاحِلَتِهِ) حَالُ كَوْنِهِ (مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ) مُسْتَقْبَلًا صَوْبَ مَقْصِدِهِ.

## 16 - باب رَفَعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ

1218 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقَبَاءٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُضِلُّهُمْ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَسِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُسِبَ، وَقَدْ حَانتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ.....

وفي الحديث: إثبات الكلام النفسي وأن الكبير إذا وقع منه ما يوجب حزناً أظهر سببه ليندفع ذلك وجواز صلاة النفل إلى غير القبلة وعلى الراحلة.  
ورجال إسناده هذا الحديث بصريون، وقد أخرج مثله مسلم في الصلاة أيضاً.

## 16 - باب رَفَعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ

(باب رَفَعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ) أي بالمصلي.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد بن جميل بفتح الجيم الثقفي البغلاني بفتح الموحدة وإسكان المعجمة، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) ابن أبي حازم، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار المدني الأعرج، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) ابن مالك بن خالد الأنصاري الساعدي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقَبَاءٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ) من الخصومة، (فَخَرَجَ) (يُضِلُّهُمْ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَسِبَ) بضم الحاء أي: تعوق هناك (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانتِ الصَّلَاةُ) أي: حضرت والواو للحال وفي رواية الكشميهني وقد حانت الصلاة بزيادة قد.

(فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُسِبَ، وَقَدْ حَانتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ؟ قَالَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) أو مهمم (إِنْ شِئْتَ) أي: بلال وفي رواية: إن شئت أي: أصحاب مُحَمَّد ﷺ، (فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ) لأن المؤذن هو الذي يقيم الصلاة كما أنه هو الذي تقدم للصلاة لأنه خادم أمر الإمامة.

وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْقُهَا شَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ - قَالَ سَهْلٌ: التَّصْفِيحُ: هُوَ التَّصْفِيقُ - قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ يَأْمُرُهُ: «أَنْ يُصَلِّيَ»، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ.....»

(وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ) شارعًا في الصلاة، وفي رواية: وكبر الناس، (وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْقُهَا شَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ) وفي رواية: من الصف وهو بمعناه.  
(فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ) بالحاء.

(قَالَ سَهْلٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ: (التَّصْفِيحُ) بالحاء: (هُوَ التَّصْفِيقُ) بالقاف، (قَالَ) سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ) أي: التصفيح (التَّفَتَ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) واقف في الصف.

(فَأَشَارَ إِلَيْهِ يَأْمُرُهُ: «أَنْ يُصَلِّيَ»)) بالناس، (فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ) بالافراد وفي رواية: يديه بالتثنية، (فَحَمِدَ اللَّهَ) تعالى على ما أنعم عليه من تفويض رسول الله ﷺ أمر الإمامة إليه لما فيه من مزيد رفعة درجته وهذا هو موضع الترجمة واستنبط منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا تبطلها ولو كان في غير موضعه ولذا أقر النبي ﷺ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عليه.

(ثُمَّ رَجَعَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ) وفي نسخة حتى دخل في الصف.

(وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى) بالفاء وفي رواية: وصلى بالواو (لِلنَّاسِ) إمامًا لهم، (فَلَمَّا فَرَغَ) من صلاته (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الكريم، (فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ) أي: نزل بكم (شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ) من الرجال (شَيْءٌ) أي: نزل به أمر

فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ» ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ<sup>(1)</sup> أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(2)</sup>.

## 17 - باب الخُصْر فِي الصَّلَاةِ

1219 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، .....

مِنَ الْأُمُور (فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ ثُمَّ التَفَتَ) ﷺ (إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ) حِينَ أَشَرْتُ عَلَيْكَ؟ وَفِي رَوَايَةٍ: (حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ).

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ) بضم القاف وتخفيف الحاء المهملة واسمه عثمان أسلم يوم الفتح وتوفي في المحرم سنة أربع عشرة وهو ابن سبع وتسعين سنة وكانت وفاة ولده الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبله فورث منه السدس فرده على ولد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما لم يقل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما كان لي أو ما كان لأبي بكر أو كان لعبد الله فإن اسم الصديق رضي الله عنه عبد الله واشتهر بكنيته تحقيراً لنفسه واستصغاراً لمرتبه.

(أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وقد مرت مباحث الحديث في باب من دخل ليؤم الناس من أبواب الإمامة.

## 17 - باب الخُصْر فِي الصَّلَاةِ

(باب) حكم (الخُصْر) بفتح الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة من الخاصة وهو أن يضع الرجل يده على خاصرته أي: شاكلته (فِي الصَّلَاةِ).

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ الْمَلَقَبُ بِعَارِمٍ، قَالَ:

(1) قال الكرمانى: قوله ما كان ينبغي لابن أبي قحافة، فإما أنه كان لاستصغار نفسه لأن الإمامة محل الرياسة وموضع الفضيلة، وإما لأن أمر الصلاة كان في حياة رسول الله ﷺ يختلف ويستحيل من حال إلى حال، ولم يكن يأمن أن يحدث الله تعالى في تلك الحال أمراً من زيادة أو نقصان أو تبديل هيئة منها وهو لا يعلم ذلك، وإما لأنه قد استدل بشق رسول الله ﷺ الصفوف حتى خلص إلى الصف الأول، على أنه لو أراد أن لا يتقدم لثبت من ورائها ولا يشق الصفوف، اهـ.

(2) أطرافه 684، 1201، 1204، 1234، 2690، 2693، 7190 - تحفة 4717 - 84/2.

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نُهِىَ عَنِ الْخَضِرِ فِي الصَّلَاةِ» وَقَالَ هِشَامٌ، وَأَبُو هِلَالٍ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(1)</sup>.

1220 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نُهِىَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا»<sup>(2)</sup>.

(حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) هو ابن أبي تيممة السخثياني، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهِىَ) بضم النون على صيغة المجهول أي: نهى النبي ﷺ كما في رواية هشام والآتية والعرف يدل عليه لأن من طاع أميراً إذا قال مثله فهم منه حكم ذلك الأمير والحديث موقوف على أبي هريرة لكنه في حكم المرفوع.

(عَنِ الْخَضِرِ فِي الصَّلَاةِ) أي: عن وضع اليد على الخاصرة في الصلاة.

(وَقَالَ هِشَامٌ) هو ابن حسان أبو عبد الله القردوسي بضم القاف وسكون الراء وضم الدال المهملة البصري مات سنة سبع وأربعين ومائة.

(وَأَبُو هِلَالٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ الرَّاسِبِيُّ بِالرَّاءِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ مات سنة سبع وستين ومائة وقد وصل رواية أبي هلال الدارقطني في الأفراد من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ عن الاختصار في الصلاة.

وأما رواية هشام فوصلها البُخَارِيُّ في هذا الباب كما سيجيء.

(عَنْ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية: نهى النبي ﷺ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم الصيرفي الفلاس، قَالَ: (حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي رواية بالإفراد (يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) القردوسي المذكور سابقاً، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهِىَ) بضم النون وفي رواية: الكشميهني نهى النبي ﷺ (أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا) وفي رواية الكشميهني: مختصراً

(1) طرفه 1220 - تحفة 14418، 14503، 14576.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الاختصار في الصلاة رقم (545).

(2) طرفه 1219 - تحفة 14551.



بتشديد الصاد المكسورة، وفي رواية النَّسَائِيَّ مختصراً بزيادة المثناة الفوقية .

وفي رواية أبي داود: نهى عن الاختصار، وفي رواية البيهقي: نهى عن التخصر.

وقد ذكر أن الخصر وضع اليد على الخاصرة، وأما قوله مختصراً فمن الاختصار وقد فسرهُ التِّرْمِذِيُّ بقوله الاختصار هو أن يضع الرجل يده على خاصرته في الصلاة، وكأنه أراد الاختصار المنهي عنه وإلا فحقيقة الاختصار لا يتقيد بكونها في الصلاة، وفسره أَبُو دَاوُدَ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال يعني يضع يده على خاصرته وما فسرهُ به التِّرْمِذِيُّ فسرهُ به مُحَمَّدُ بْنُ سَرِينٍ من رواية الحديث فيما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن أبي أسامة عن هشام عن مُحَمَّدٍ وهو أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي، وكذا فسرهُ هشام فيما رواه البيهقي في سننه عنه .

وحكى الخطابي وغيره في تفسير الاختصار قولاً آخر: وهو أن يمسك بيديه مِخْصَرة أي: عصاً يتوكأ عليها وأنكره ابن العربي في شرح التِّرْمِذِيِّ، وعن الهروي في الغريبين وابن الأثير في النهاية أن المراد بالاختصار أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين، وحكى الهروي أيضاً أنه هو أن يحذف الطمأنينة في الصلاة فلا يمد قيامها وركوها وسجودها، وقيل هو أن يحذف الآية التي فيها سجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه الغزالي، والأصح هو القول الأول ويؤيده ما رواه أَبُو دَاوُدَ وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّري عن وكيع عن سعيد بن زياد عن زياد بن صبيح الحنفي قَالَ صليت إلى جنب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فوضعت يدي على خاصرتي فلما صلى قَالَ هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه.

وقوله هذا الصلب أي: شبه الصلب لأن المصلوب يمد باعه على الجذع وهيئة الصلب في الصلاة أن يضع يديه على خاصرته ويجافي بين عضديه في القيام، ثم إنه اختلف في الحكمة في النهي عن الخصر، فقيل لأن إبليس أهبط مختصراً رواه ابن أبي شيبه من طريق حميد بن هلال مَوْقُوفًا، وقيل لأن اليهود تكثر من فعله فنهى عنه كراهة للتشبيه بهم أخرجه البُخَارِيُّ في ذكر بني إسرائيل

من رواية أبي الضحى عن مسروق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تكره أن يضع يده على خاصرته تقول إن اليهود تفعله وزاد ابن أبي شيبه في رواية له في الصلاة.

وفي رواية أخرى: لا تشبهوا باليهود، وقيل لأنه راحة أهل النار كما روى ابن أبي شيبه في مصنفه عن مجاهد قَالَ وضع اليدين على الحقو استراحة أهل النار.

وروى ابن أبي شيبه أَيْضًا من رواية خالد بن معدان عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنها رأت رجلاً واضعاً يده على خاصرته فقال هكذا أهل النار في النار وهذا منقطع.

وقد جاء ذلك من حديث مرفوع رواه البيهقي من رواية عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قَالَ: «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار».

وظاهر هذا الإسناد الصحة إلا أن الطبراني رواه في الأوسط فأدخل بين عيسى بن يونس وبين هشام عبد الله من الأزود وقال تفرد به عن هشام عبد الله ابن الأزود وضعفه الأزدي والله أعلم.

فإن قيل ليس لأهل النار المخلدين فيها راحة.

فالجواب: أنهم يختصرون لقصد الاستراحة وإن لم يحصل الراحة لهم.

وقيل: لأنه فعل المختالين والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة وقيل لأنه فعل أهل المصائب يضعون أيديهم على خواصرهم إذا قاموا في المآثم قاله الخطابي، وقيل لأنه فعل الراجز حين ينشد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس ابن عباد بإسناد حسن.

ثم إنهم اختلفوا في حكم الخصر في الصلاة فكرهه ابن عمر وابن عباس وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ وكذا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ومجاهد وأبو مجلز وآخرون وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ ومالك والشافعي والأوزاعي.

وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الاختصار في الصلاة عملاً بظاهر الحديث.

## 18 - باب تَفَكَّرَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي لَأَجْهَرُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ».

## 18 - باب تَفَكَّرَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ

(باب تَفَكَّرَ الرَّجُلُ) والتفكير بالرجل مفهوم له لأن المكلفين في حكم التفكير سواء والتفكير مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: (الشَّيْءَ) بالنصب مفعوله.

(فِي الصَّلَاةِ) قَالَ المهلب التفكير أمر غالب لا يمكن الاحتراز عنه في الصلاة ولا غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان ولكن يفرق الحال في ذلك فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف مما يكون في أمر الدنيا.

(وَقَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي لَأَجْهَرُ جَيْشِي) لأجل الجهاد، (وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة عن حفص عن عاصم عن أبي عثمان النهدي عنه بلفظ إني لأجهز جيوشي وأنا في الصلاة قَالَ ابن التين إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كأن يقول أجهز فلاناً أقدم فلاناً أخرجه من العدد كذا وكذا فيأتي على ما يريد في أقل شيء من الفكرة فأما إذا تتابع الفكر وكثر حتى لا يدري كم صلى فهذا لاه في صلاته فتجب عليه الإعادة انتهى.

قال الحافظ الْعَسْفَلَانِيُّ وليس هذا الإطلاق على وجهه، وقد جاء عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما ياباه فروى ابن أبي شيبة من طريق عروة بن الزبير قَالَ: قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنِّي لَأَحْسِبُ جزيرة البحرين وأنا في الصلاة، وروى صالح بن أحمد ابن حنبل في كتاب المسائل عَنْ أَبِيهِ من طريق همام بن الحارث أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى المغرب فلم يقرأ فلما انصرف قالوا يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ فقال إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة بغير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ثم أعاد وأعاد القراءة، ومن طريق عياض الأشعري قَالَ صلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المغرب فلم يقرأ فقال له أبو موسى إنك لم تقرأ فأقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال صدق فأعاد فلما فرغ قَالَ لا صلاة ليست فيها قراءة إنما شغلني غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها، وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه مستغرقاً في الفكر ويؤيده ما روى الطحاوي من طريق ضمضم بن جوس عن عبد الرحمن بن حنظلة الراهب أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى المغرب فلم يقرأ في

1221 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجِبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبْرًا عِنْدَنَا، فَكَّرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ - أَوْ يَبْتَ عِنْدَنَا - فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ»<sup>(1)</sup>.

الركعة الأولى فلما كان الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم سجد سجدتي السهو، ورجال هذه الآثار ثقات وهي محمولة على أحوال مختلفة والأخير كأنه مذهب لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج، قَالَ: (حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء هو ابن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي البصري وقد مر في باب اتباع الجنائز من كتاب الإيمان، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ) بضم العين، (هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) المكي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام عبد الله، (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ) بضم العين وسكون القاف وبالثاء المثلثة في الاسم الثاني وقد مر في باب الرحلة في المسألة النازلة.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ) رضي الله عنهن، (ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجِبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ) أي: تفكرت (وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبْرًا عِنْدَنَا) من تبر الصدقة وهو ما كان من الذهب غير مضروب.

(فَكَّرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ، أَوْ) قَالَ: (يَبْتَ عِنْدَنَا) خوفًا من حبس صدقة المسلمين، (فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ) ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ تفكر في أمر

(1) أطرافه 851، 1430، 6275 - تحفة 9906.

قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز العمل على ما يذكر المرء وهو في الصلاة إذا كان فيه صلاح لها وليس بمفسد للصلاة. والكلام عليه من وجوه: منها جواز العزم على عمل طاعة وهو في أخرى لكن محتاج إلى بيان صورة الذكر الذي لا يفسد الصلاة من الذي يفسدها وما بين ذلك والكلام في هذا بأن نذكر أولاً أنواع الخواطر التي ترد على الشخص وهو في الصلاة وهي إما نفسانية وإما شيطانية وإما ملكية وإما ربانية فهي علامة على قبول الصلاة وهي أعلى درجات المصلين وهي حقيقة المناجاة بالنسبة إلى عالمنا وهذه لها أهل يعرفونها حتى إنه كان بعض أهل هذا الشأن إذا قال له بعض أصحابه إنه دعا في الصلاة أو =

ذلك التبر وهو في الصلاة ولم يعدها ، وقد مضى هذا الحديث في باب : من

غيرها بدعاء في وجه ما فيقول هل له سمعت الجواب بالقبول والخطاب في الحضور أم لا فإن قال له نعم عرف أنه قد حصل له قدم ما من أهل الخصوص وإن قال له لم أسمع جعله من العوام ويقول له وكيف يكون دعاء خالص مخلص لا يسمع صاحبه جواب مسألته هذا محال فكان هذا عنده من قبيل المحال لأن هذا كان حاله ولهذا المعنى كان سيدنا ﷺ يقول : « جعلت قرّة عيني في الصلاة » وأرحنا بها يا بلال ، فإنه يبرد ظمأ المجاهدة بعدوبة برد شراب المناجاة فتستريح برحائه عليه السلام بذلك وقال عليه السلام : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثرُوا فيه الدعاء » فقم أن يستجاب لكم. لما فيه من القرب والتداني. وهذا خصص بأربابه في الفهم والحال اللهم إنا نسأل أن تجعلنا من أهلهم وإلا فلا تحرمنا التصديق به. وأما الملكي فهو كل ما يدعو إلى خير وهو مثل ما ذكر في هذا الحديث إما أن تفعله وإما أن يكون لك سبباً إلى الخشوع وهو من أعلى درجات المصلين. وإما أن ينقطع به عنك الوسواس في صلاتك وهو مع ذلك لا يزيد الصلاة إلا حسناً ما لم يطل المحادثة به حتى يقع به الخلل في شيء من الصلاة فإنه إذا ذكّر تعاد الصلاة منه مثل ما فعل عمر رضي الله عنه حين صلى المغرب بالصحابة رضوان الله عليهم ولم يقرأ فيها فذكروا له ذلك بعد فقال كيف كان الركوع والسجود فقالوا حسن قال فلا بأس إذ إنني جهزت جيشاً إلى الشام وأنزلت الناس منازلهم وذكروا أنه أعاد الصلاة وفي إعادة الصلاة خلاف بين العلماء فيكون في إعادة الصلاة إذا أتم ركوعها وسجودها ولم يقرأ خلاف فإن نقص شيء من الركوع والسجود فلا بد من الإعادة لقوله ﷺ : « أرجع فصل فإنك لم تصل ». لما نقص من التمكن في أركانها كما هو مذكور في الحديث وإن كان نفسانياً فإن كان مما ينافي الصلاة مثل التحدث في شهوة من الشهوات المباحة فالإعادة مندوبة لأن المقصود من الصلاة الحضور والخروج من حظوظ النفوس لقوله ﷺ : « إن الله لا يقبل عمل امرئ حتى يكون قلبه مع جوارحه ». فإذا كان القلب مشغولاً بتلك الشهوة فأين هو وأين الصلاة اللهم إلا أن تكون خطرة من النفس فيتركها ولا يلتفت لها فلا تضره إن شاء الله إذا كان عند إحرامه قد أخلص فإنما نحن مكلفون بدفع الخواطر السوء في الصلاة وغيرها إلا أنها في الصلاة أكد للعلّة المتقدمة وقد قال عليه السلام : أحدث الذنب توبة السر بالسر والعلانية بالعلانية وإن كانت الشهوة محرمة فلا صلاة بالأصالة لأنه لا يجتمع فعل طاعة مع معصية فنحن قيل لنا في عدم حضور القلب ما ذكرناه آنفاً فما بالك بهذه الصفة الذميمة وأما إن كان شيطانياً فإن مال إليه واستصحبه وأصغى إليه فالصلاة فاسدة لأن هذا من جنس ما ذكرناه آنفاً عن النفس التي تحدث بالشهوة المحرمة فإنه كلما هو من طريق الشهوات فهو من قبيل النفساني وكلما هو من قبيل المعاصي فهو من قبيل الشيطان فإن لم يلتفت إليه واستغفر وأعرض فيرجى أن لا تفسد صلاته إن شاء الله.

وأما الوجه الذي بين البطلان والجواز على حسب التقسيم أولاً فهو الذي يكثر من الخواطر ويغفل عن دفعها ولا يشتغل بها أيضاً فلا دليل لنا على الفساد ولا على ضده.

فيه دليل على أن عادة النبي ﷺ كانت الإقامة بعد الصلاة في المسجد يؤخذ ذلك من قوله سريعاً وتعجب الصحابة رضي الله عنهم منه لأنه لولا ما كان هذا منه عليه السلام خلاف =

## صلی بالناس فذكر حاجة فتخطاهم.

عادته لم يتعجب منه.

وفي هذا دليل على أن يكون من يدعو إلى خير يغلب ذلك الخير عليه في أكثر عاداته حتى يكون حاله يصدق مقاله لأن سيدنا ﷺ قد أخبر في غير هذا الحديث: إن من قعد في مصلاه بقيت الملائكة تصلي عليه وإن انتظار الصلاة إلى الصلاة رباط فما دل عليه السلام عليه بمقاله كان الغالب على حاله فلما رأوا منه غير ذلك تعجبوا.

فيه دليل على أن مخالفة العادة تقتضي التشويش على الإخوان إذا لم يعرف السبب لذلك يؤخذ ذلك من تعجب الصحابة رضي الله عنهم ويؤخذ منه أن من حق الصحة العمل على زوال التشويش عن صاحب وإن قل أن أمكن ذلك يؤخذ ذلك من رجوع سيدنا ﷺ إليهم وإخبارهم بسبب سرعة رجوعه إلى أهله.

وفيه دليل على العمل بما يظهر من الشخص دون إفصاح ولا سؤال يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لم يخبرهم إلا بعد ما رأى في وجوه القوم التعجب.

فيه دليل على أن كل ما في القلب يظهر على الوجه ولا يخفى ذلك إلا على من لا نور له في قلبه أعني النور من ورث عليه السلام من أمته في ذلك المعنى الخاص وإلا فكل مسلم له نور بحسب حاله في إيمانه والله أعلم يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لما رأى ما في وجوه القوم استدل بذلك على ما كان في قلوبهم ومما يؤيد ذلك قوله عليه السلام: المؤمن ينظر بنور الله. فإذا نظر بنور الله لم يخف عليه من علامات الوجه ما في القلب فإن قوي إيمانه صار من أصحاب المكاشفات الذين يبصرون القلوب بأعين بصائرهم كما يبصرون الوجوه بأعين رؤوسهم.

وفيه دليل على جواز ذكر المعروف إذا كان لضرورة وأنه لا ينقله عن حالة الإخفاء يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام لهم رضوان الله عليهم لما رأى منهم ما ذكرنا المعروف الذي فعله من أجل صلاح خواطهم لأنه قد جاء أن الذي يفعل المعروف سرا ثم يتحدث به ينقل له إلى ديوان العلانية ثم يتحدث به ثانية ينقل له إلى ديوان الرياء فإذا كان مثل هذا للعلنة الموجودة أو ما أشبهها إذا لم يرد بذلك مدحة أو ثناء فيرجى أنه يبقى له على حاله. وقد نص أهل التوفيق على أن من مكائد الشيطان أنه إذا عمل العبد العمل سرا يقول له تحدث به لأن يقتدى بك فيفعل ذلك حتى يخرج به إلى الباب الذي ذكرناه وهو باب الرياء وصاحب العمل لا يشعر بذلك وقد يظن أنه في ذلك مأجور فيكون جهلاً مركباً.

وفيه دليل على أن للرجل أن يترك ماله عند أهله يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «تبراً عندنا» وكان التبر عند بعض أهله كما أخبر أولاً أنه عليه السلام دخل على بعض أزواجه ولم يأت أن سيدنا ﷺ كان له شيء محوز لنفسه المكرمه مغلق عليه دون أهله.

وفيه دليل على جواز النيابة في المعروف يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام فأمرت بقسمته وفيه دليل على جواز إبقاء المال على ملك صاحبه طول يومه ولا يخرج به ذلك عن مقام الزهد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «كرهت أن يمسي عندنا أو يبيت» ولم تقع منه عليه السلام الكراهية في اليوم الواحد.

1222 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدَّنَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرَاظَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ،

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ نسب إلى جده شهرته به المخزومي مولا هم المصري المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائة، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد فقيه مصر، (عَنْ جَعْفَرٍ) هو ابن ربيعة المصري، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ وفي رواية: (قَالَ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ) وفي أخرى عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَدَّنَ) بضم الهمزة وكسر الذال المعجمة على البناء للمفعول (بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ) عن موضع الأذان حال كونه (لَهُ ضَرَاظَ) بضم المعجمة كغراب هو ربح من أسفل الإنسان وغيره وهذا لثقل الأذان عليه كما للحمار من ثقل الحمل.

(حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ) تعليل لإدباره قَالَ الطيبي شبه شغل الشيطان نفسه وإغفاله عن سماع الأذان بالصوت الذي يملأ السمع ويمنعه عن سماع غيره ثم

وفيه دليل على أن الزهد مندوب إليه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (كرهت) فإن المكروه لا إثم على فاعله يؤخذ منه جواز الاقتناء بشرط تأدية الحقوق. ويؤخذ منه أن الزهد لا يكون إلا حالاً حساً ومعنى فاما المعنى فهو أن لا يتعلق القلب به. وأما الحسي فهو الخروج عنه كما فعل سيدنا ﷺ هنا.

وفيه دليل لأهل الصوفية الذين لا يبيتون على معلوم يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام كرهت أن يمسي عندنا وأما قوله أن يمسي أو يبيت الشك هنا من الراوي. وقد رأيت بعض أهل هذا الشأن كان كلما فتح عليه في يومه لا يبيت عنده منه شيء فلما كان في بعض الأيام ورد عليه جمع كبير للزيارة وآتاه فتوح كثير فقال الخادم في نفسه إن أظهرت له جميع الفتوح ما يفضل للقوم يخرج عنه وهذا جمع كبير ويصبحون وليس شيء معهم يفطرون عليه فنترك منه شيئاً جيداً بحيث يكفيهم لغدهم لا يعلم به الشيخ ففعل ذلك وأخرج الباقي فأكل القوم فما فضل منهم أمر الشيخ بإخراجه من المنزل إلى الفقراء والمساكين على عادته فلما أصبح لم يأتهم شيء من الفتوح فقام الخديم ومد السماط وأخرج طعاماً كثيراً فقال له الشيخ من أين هذا فذكر له ما وقع منه ثم قال له يا سيدي لولا ما فعلت كان هذا الجمع اليوم بلا شيء فقال له الشيخ فعلك هذا منعنا من الفتوح في هذا اليوم فمن جد وجد ومن أخلص عومل بحسب إخلاصه فالناقد بصير والمعاملة مع وفي كريم غني رحيم ولذلك قال من قال خذ لنفسك أي: الطرق شئت فقد بان للحق بالحقيقة علم.

فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ، فَلَا يَزَالُ، بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى «قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ»، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

سماء ضراطًا تقبيحًا له انتهى.

وقيل: هذا محمول على الحقيقة لأن الشياطين يأكلون ويشربون كما ورد في الأخبار فلا يمتنع وجود ذلك منهم خوفًا من ذكر الله تعالى أو المراد استخفاف اللعين بذكر الله تعالى من قولهم شرط به فلان إذا استخفه ذكره ابن الملك.

(فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ) بعد الفراغ من التأذين (أَقْبَلَ) أي: الشيطان.

(فَإِذَا ثُوِّبَ) بضم المثلثة وكسر الواو أي: أقيمت الصلاة (أَدْبَرَ) الشيطان.

(فَإِذَا سَكَتَ) بعد الفراغ من الإقامة (أَقْبَلَ، فَلَا يَزَالُ) ملاحقًا (بِالْمَرْءِ) المصلي (يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ) من الذكر بضم الذال (مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ) قبل شروعه في الصلاة من ذكر مال وحسابه وبيع وشراء وغير ذلك (حَتَّى لَا يَدْرِي) المرء وهو في الصلاة (كَمْ صَلَّى) أي: كم ركعة صلاها وهذا لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئًا من أركانها وقد مضى هذا الحديث في باب فضل التأذين وليس فيه قوله:

(قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ) أي: ما ذكر من كونه لا يدري وهو في صلاته كم صلى، (فَلْيَسْجُدْ) ندبًا (سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ) بعد أن يأخذ باليقين ويأتي بالباقي ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعًا.

(وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن (من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ثم هذا التعليق طرف من حديث أخرجه في الباب السادس من أبواب السهو الآتية من رواية يَحْيَى بن كثير عن أبي سلمة وفي الباب السابع منها أيضًا من رواية الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة وسنقف عليه إن شاء الله تعالى.



1223 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَقُولُ النَّاسُ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَلَقِيتُ رَجُلًا، فَقُلْتُ: بِمَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ؟ فَقَالَ: لَا أَذْرِي؟ فَقُلْتُ: لَمْ تَشْهَدْهَا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: لَكِنْ أَنَا أَذْرِي «قَرَأَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا»<sup>(1)</sup>.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبيد أبو موسى المعروف بالزمن العنزي بفتح النون وبالزاي البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ) ابن فارس العبدي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد وفي رواية أَخْبَرَنَا (ابْنُ أَبِي ذئْبٍ) مُحَمَّد بن عبد الرحمن، (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) وفي رواية: عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ النَّاسُ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ) أي: في الرواية عن النَّبِيِّ ﷺ وروى البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ أن الناس قالوا أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ وإني كنت ألزمه لشعب بطني.

(فَلَقِيتُ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على تسميته.

(فَقُلْتُ: ) بِمَا بِإثبات ألف ما الاستفهامية مع دخول الجار عليها كذا في رواية الأكثر وهو قليل، وفي رواية: (بِمَ) بحذف الألف (قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ) نصب على الظرفية وهي أقرب ليلة مضت (فِي الْعَتَمَةِ؟) أي: في صلاة العشاء الأخيرة.

(فَقَالَ: لَا أَذْرِي؟) ما قرأ، (فَقُلْتُ: لَمْ تَشْهَدْهَا؟) بحذف همزة الاستفهام، وفي رواية بإثباتها.

(قَالَ) ذلك الرجل: (بَلَى) شهدتها قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قُلْتُ: لَكِنْ أَنَا أَذْرِي قَرَأَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أقف على تسمية السورة، وفي الحديث: دلالة على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي الصلاة التي قربت وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

وفيه أيضًا: دلالة على ضبط أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإتقانه كأنه شغل فكره بأمر الصلاة حتى ضبطها وأتقنها.

وفيه : إشارة إلى سبب إكثاره وهو أنه كان يضبط أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله بخلاف غيره .  
ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري ومدني وهو من أفراد البخاري .

### خاتمة:

اشتملت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثاً المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيما مضى ثلاثة وعشرون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي برزة في قصة انفلات دابته .  
وحديث عبد الله بن عمرو المعلق في النفخ في السجود .  
وحديث أبي هريرة في التخصر ، وحديثه في القراءة في العتمة ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار والله أعلم .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## 22 - كِتَابُ السَّهْوِ

### 1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَرِيضَةِ

1224 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «صَلَّى لَنَا

## 22 - كِتَابُ السَّهْوِ

### 1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَرِيضَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ) وهو الغفلة عن الشيء وذهاب العقل إلى غيره، وفرق بين السهو والنسيان فإن السهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه ولا يحتاج إلى كسب جديد بخلاف النسيان والمراد منه هنا هو السهو الواقع في الصلاة.

(إِذَا قَامَ) المصلي (مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَرِيضَةِ) ولم يجلس عقيبهما، وفي رواية الكشميهني من ركعتي الفرض وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) إمام دار الهجرة، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن هرمرز (الأعرج) وسقط في رواية غير كريمة لفظ عبد الرحمن ووقع هكذا عن الأعرج، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بضم الموحدة وفتح المهملة وسكون المثناة التحتية وهو اسم أم عبد الله.

وقيل: اسم أم أبيه فينبغي أن يكتب ابن بحينة بألف.

وقد مر في باب: من لم ير التشهد الأول واجباً وأن الحديث أخرجه بقية الجماعة أَيْضًا.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا) أي: إماماً لنا وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ صلى اللهم ويأتي في الأيمان والندور من

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ.....

رواية ابن أبي ذئب من ابن شهاب بلفظ صلى بنا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ) بين ذلك في الحديث الآتي أنها صلاة الظهر.

(ثُمَّ قَامَ) أي: إلى الركعة الثالثة، (فَلَمْ يَجْلِسْ) للتشهد الأول، (فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ) زاد الضحّاك بن عثمان عن الأعرج فسبحوا فمضى حتى فرغ من صلاته، واستنبط من هذا أن من سها عن التشهد الأول واستوى قائماً لا يرجع إلى القعود بل يمضي في صلاته فقد سبحوا به ﷺ فلم يرجع لتلبسه بالفرض فلم يبطله للسنة وإن لم يستو قائماً جلس، روي ذلك عن علقمة وقتادة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وهو قول الأوزاعي وابن القاسم في المدونة والشافعي وقال بعضهم إذا فارقت أليته الأرض وإن لم يعتدل لا يرجع ويتمادي ويسجد قبل السلام رواه ابن القاسم عن مالك في المجموعة، وقالت طائفة يقعد وإن كان استتم قائماً، روي ذلك عن النعمان بن بشر والنخعي والحسن البصري إلا أن النخعي قال يجلس ما لم يستتم القراءة، وقال الحسن ما لم يركع وقد روي عن عمر وابن مسعود ومعاوية وأبي سعيد والمغيرة بن شعبة وعقبة بن عاذر رضي الله عنهم أنهم قاموا من اثنتين فلما ذكروا بعد القيام لم يجلسوا وقالوا إن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وفي قول أكثر العلماء أنه من رجع إلى الجلوس بعد القيام من اثنتين لا يفسد صلاته إلا ما ذكر ابن أبي زيد عن سحنون أنه قال أفسد الصلاة رجوعه، والصواب قول الجماعة.

(فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ) أي: لما فرغ منها ما عدا تسليم التحليل كذا رواه مالك عن شيخه وقد استدل به على أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله وتعقب الحافظ العسقلاني بأن السلام لما كان للتحليل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كمن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه وأزيد من الحافظ الثقة مقبولة فلا دلالة في الحديث على ما استدل به وقال العيني إن أصحابنا رحمهم الله ما اكتفوا بهذا في عدم فرضية

وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(1)</sup>.

1225 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ.....

السلام بل احتجوا أيضًا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد وفي آخره إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد رواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه وإسحاق في مسنده وهذا ينافي فرضية السلام في الصلاة لأنه ﷺ خير المصلي بين القيام والقعود بقوله إن شئت والشافعية تمسكوا بقوله ﷺ وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ومعناه لا يخرج عن الصلاة إلا به ونحن نمنع إثبات الفرضية بخبر الواحد على أن مدار هذا الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل وعلى أبي سفيان طريف بن شهاب الدين وكلاهما ضعيفان والعجب من هذا القائل أنه وإن جوز للراوي حذف شيء من الحديث لوضوحه ولكن يجوز التصرف في كلام النبي ﷺ بالزيادة والنقصان لا سيما في باب الأحكام انتهى .  
وليس المراد القضاء الذي يقابل الأداء.

(وَنَظَرْنَا) أي: انتظرنا (تَسْلِيمَهُ) وتقدم في رواية شُعَيْبٌ بلفظ وانتظر الناس تسليمه (كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو وجوبًا عند الحنفية وندبًا عند غيرهم كما سيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

(وَهُوَ جَالِسٌ) والجملة حالية، (ثُمَّ سَلَّمَ) وزاد في رواية يَحْيَى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية اللَّيْثُ الآتية وسجدهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس وسيأتي ما يتعلق بهذا الحديث في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) القَطَّان، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو ابن هرمز (الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) أي: من ركعتين (مِنْ) صلاة (الظُّهْرِ) وفي مسند السراج من حديث ابن إسحاق

(1) أطرافه 829، 830، 1225، 1230، 6670 - تحفة 9154.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له رقم (570).

لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ»<sup>(1)</sup>.

عن الزهري الظهر أو العصر، ومن حديث أبي معاوية عن يَحْيَى مثله، ومن حديث سُفْيَانَ عن الزُّهْرِيِّ إحدى صلاتي العشي.  
(لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا) أي: بين هاتين اللتين هما الركعتان الأوليان وبين الركعتين الآخرين.

(فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ) أي: فرغ منها حقيقة بأن سلم أو مجازاً بأن فرغ من التشهد المختوم بالصلاة على النَّبِيِّ ﷺ كما هو مذهب الشَّافِعِيِّ وأما عندنا فالفرغ على حقيقته وإن لم يسلم كما سبق فافهم.

(سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو وجوباً أو ندباً كما مر وسجدهما الناس معه، (ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ) وهذا الحديث نحو الحديث الأول غير أن مالكا يروي فيه عن يحيى بن سعيد وههنا يروي عن ابن شهاب وفيه زيادة وفي أكثر النسخ هذا الحديث مذكور قبل الحديث الأول ومما يستفاد من هذين الحديثين المذكورين أن سجود السهو قبل السلام مُطْلَقاً كما في الزيادة والنقصان وهو الصحيح من مذهب الشَّافِعِيِّ وروي ذلك عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن الزُّهْرِيِّ ومكحول وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والسائب القاري والأوزاعي والليث بن سعد وزعم أبو الخطاب أنها رواية عن أحمد بن حنبل، ولهم أحاديث آخر في ذلك:

منها: ما رواه التِّرْمِذِيُّ وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ» وقال التِّرْمِذِيُّ: حديث حسن صحيح.

ومنها: ما رواه مسلم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ الْحَدِيثَ وَفِيهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ».

ومنها: ما رواه النَّسَائِيُّ من طريق ابن عجلان أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ أَنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ مِثْلَ هَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ».

ومنها: ما رواه أَبُو دَاوُدَ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَخْرَجَ عِنْدَ

السته وفيه زيادة: فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم ليسلم .  
ومنها: ما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ» الْحَدِيثُ.

وفيه: فإذا فرغ فلم يبق أي: التسليم فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم .  
وذهب إمامنا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ السَّجْدَ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ وَهُوَ يَرَوِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَمَّارٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزَّبِيرِ وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنْ النَّخَعِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ الْمَخْرُجِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَقَدْ مَرَّ فِيهَا مَضَى .

وفيه: فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم، واحتجوا أَيْضًا بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى مِنْهَا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ قَالَ صَلَّى بَنُو الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهَضَّ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحَ بِهِ الْقَوْمَ وَسَبَّحَ بِهِمْ فَلَمَّا صَلَّى بَقِيَ صَلَاتُهُ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ بِهِمْ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ .

ومنها: ما رواه مسلم من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ فَقَامَ رَجُلٌ يَقُولُ لَهُ الْخُرْبَاقُ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ فَقَالَ: «أَصْدَقَ هَذَا» قَالُوا: نَعَمْ فَصَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ.

ومنها: ما رواه الطبراني من حديث مُحَمَّدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَاةً فَسَهَا فِيهَا فَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ثُمَّ التَفْتُ إِلَيْنَا وَقَالَ أَمَا أَنِي لَمْ أَصْنَعْ إِلَّا كَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ .

ومنها: ما رواه ابن سعد في الطبقات عن عطاء بن أبي رباح قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَغْرِبَ فَسَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ يَسْبِيحُ بِهِ الْقَوْمَ فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَالَ: فَاتَّيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ فُورِي فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: لِلَّهِ أَبُوكَ.



ومنها: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن جعفر أن رسول الله ﷺ قَالَ: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما سلم».

ومنها: ما رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه الطبراني في معجمة من حديث ثوبان عن النبي ﷺ أنه قَالَ: «لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم».

ومنها: ما رواه الطحاوي من حديث قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الرجل يهمل في صلاته لا يدري أزيد أم نقص قَالَ يسجد سجدتين بعد السلام، فإن قيل قَالَ البيهقي في المعرفة روي عن الزُّهْرِيِّ أنه ادعى نسخ السجود بعد السلام وأسنده الشَّافِعِيُّ عنه ثم أكد به حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ سجدهما قبل السلام رواه النَّسَائِيُّ في سننه قَالَ وصحبة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متأخرة، فالجواب أن قول الزُّهْرِيِّ منقطع وهو غير حجة عندهم وقال الطرطوشي هذا لا يصح عن الزُّهْرِيِّ وفي إسناده أيضًا مطرف بن مازن قَالَ يَحْيَى كذاب وقال النَّسَائِيُّ غير ثقة، وقال ابن حبان لا تجوز الرواية عنه إلا للاعتبار والاعتضاد. فإن قيل قالوا المراد بالسلام في الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي ﷺ في التشهد أو يكون تأخيرها على سبيل السهو، فالجواب أن ذلك بعيد جدًا مع أنه معارض بمثله وهو أن يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو، ويحمل حديثهم على السلام المعهود الذي يخرج به عن الصلاة وهو سلام التحلل، ويبطل أيضًا حملهم على السلام الذي في التشهد أن سجود السهو لا يكون إلا بعد التسليمين اتفاقًا.

كذا قَالَ العيني وهو الذي ذكره السرخسي وغيره وهو الصحيح كما في الهداية، وقال صدر الإسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية، وأما الجواب عن أحاديثهم فأما حديث الباب وهو حديث ابن بحنة فهو يخبر عن فعله ﷺ وفي أحاديثنا ما يخبر عن قوله ﷺ فالعمل بقوله أولى، على أنه قد تعارض فعلاه لأن في أحاديثهم أنه ﷺ سجد للسهو قبل السلام وفي أحاديثنا سجد بعد السلام ففي مثل هذا المصير إلى قوله أولى، وقد يقال إن سجوده ﷺ بعد السلام إما كان لبيان الجواز لا لبيان المسنون وقال بعض الشَّافِعِيَّة وللشافعي قول آخر وهو أنه

يتخير إن شاء قبل السلام وإن شاء بعده والخلاف في الإجزاء، وقيل في الأفضل وادعى الماوردي اتفاق الفقهاء يعني جميع العلماء عليه، وقال صاحب الذخيرة للحنفية لو سجد قبل السلام جاز عندنا قَالَ القدوري هذا في رواية الأصول قَالَ وروي عنهم أنه لا يجوز لأنه أذاه قبل وقته، ووجه رواية الأصول أنه فعل حصل في مجتهد فيه فلا يحكم بفساده وهذا لو أمرناه بالإعادة يتكرر عليه السجود ولم يقل به أحد من العلماء، وذكر صاحب الهداية أن هذا الخلاف في الأولوية، وذكر ابن عبد البر كلهم يقولون لو سجد قبل السلام فيما يجب السجود بعده أو بعده فيما يجب قبله لا يضر وهو موافق لنقل الماوردي المذكور أَنفًا قَالَ الحازمي طريق الإنصاف أن يقول أما حديث الزُّهْرِيِّ الذي فيه دلالة على النسخ ففيه انقطاع فلا يقع معارضاً للأحاديث الثابتة، وأما بقية الأحاديث في السجود قبل السلام وبعده قولاً وفعلًا فهي وإن كانت ثابتة صحيحة وفيها نوع تعارض غير أن تقديم بعضها على بعض غير معلوم رواية صحيحة موصولة والأشبه حمل الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين انتهى.

وأما حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن مسلماً أخرجه منفرداً به ورواه مالك مرسلًا، فإن قيل قَالَ الدراقطني: القول لمن وصله، قلت قَالَ البيهقي: الأصل الإرسال، وأما حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن النَّسَائِيَّ أخرجه من حديث ابن عجلان عن مُحَمَّد بن يوسف مولى عثمان عَنْ أَبِيهِ ثُمَّ قَالَ ويوسف ليس بمشهور.

وأما حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو منسوخ.

وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنه من حديث ابن إسحاق عن مكحول عن كريب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه أبو علي الطوسي في الأحكام عن يعقوب بن إِبْرَاهِيم ثنا ابن علية ثنا مُحَمَّد بن إسحاق حدثني مكحول أن رسول الله ﷺ قَالَ فذكره، وقال الدارقطني رواه حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلًا، ورواه ابن علية وعبد الله بن نمير والمحاربي عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلًا ووصله يرجع إلى الحسين بن عبد الله وإسماعيل ابن مسلم وكلاهما ضعيفان، وأما حديث ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن أبا عبيدة

رواه عَنْ أَبِيهِ ولم يسمع منه وهنا ثلاثة مذاهب آخر :

الأول : مذهب المالكية فَإِنْ عندهم إِنْ كَانَ لِلنَّقْصَانِ فَقَبْلَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ فَبَعْدَ السَّلَامِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا.

والثاني : مذهب الحنابلة أَنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَجَدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَ السَّلَامِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَجَدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ السَّلَامِ وَمَا كَانَ مِنَ السُّجُودِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ يَسْجُدُ لَهُ أَبَدًا قَبْلَ السَّلَامِ.

والثالث : مذهب الظاهرية أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَجَدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَطْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فَرْضًا أَتَى بِهِ وَإِنْ كَانَ نَدْبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي سَجَدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةٌ : أَحَدُهَا : قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ بَحِينَةَ ، وَالثَّانِي : سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ ، وَالثَّالِثُ : سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْسُودٍ ، وَالْخَامِسُ : السُّجُودُ عَلَى الشُّكِّ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

ومما يستفاد من الحديثين المذكورين فِي الْبَابِ أَيْضًا سَنِيَّةُ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَالْجُلُوسِ لَهُ إِذْ لَوْ كَانَا وَاجِبَيْنِ لَمَا جَبَرَا بِالسُّجُودِ كَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ كَذَا نَقَلَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ مِنَ السَّنَةِ السَّنَةِ الْمُؤَكَّدَةِ يَصَحُّ النُّقْلُ عَنْهُ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي قُوَّةِ الْوَاجِبِ كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ.

وَفِي الْمَحِيطِ قَالَ الْكَرْخِيُّ وَالطُّحَاوِيُّ وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : الْقَعْدَةُ الْأُولَى وَاجِبَةٌ وَقِرَاءَةُ التَّشْهَدِ فِيهَا سَنَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْمُشَايِخِ وَهُوَ الْأَقْيَسُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ وَاجِبَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِرَاءَةُ التَّشْهَدِ فِي الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ وَاجِبَةٌ بِالِاتِّفَاقِ.

ومما يستفاد أَيْضًا أَنَّ التَّكْبِيرَ مُشْرُوعٌ لِسُجُودِ السُّهُوِّ وَهُوَ بِالِاجْتِمَاعِ وَكَذَا الْجَهْرُ بِهِ وَفِي التَّوْضِيحِ مَذْهَبُنَا أَنَّ تَكْبِيرَاتِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا سَنَةٌ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَهِيَ رُكْنٌ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُسَمِّي تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَاجِبَةً وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ وَالظَّاهِرِيَّةِ أَنَّ كُلِّهَا وَاجِبَةٌ انْتَهَى.

قال العينى : مذهب أبي حنيفة أَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَرْضٌ وَنَحْنُ نَفَرِّقُ بَيْنَ

الفرض والواجب ولكنه شرط عندنا وركن عند الشافعية كما عرف في موضعه وهل يتشهد في سجود السهو أو لا مذهب الحنفية أنه يتشهد. وعند الشافعية في الصحيح لا يتشهد كما في سجود التلاوة والجنابة، وقال ابن قدامة إن كان قبل السلام سلم عقب التكبير وإن كان بعده يتشهد ويسلم قَالَ وبه قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقتادة والنخعي والحكم وحماد والثوري والأوزاعي والشافعي.

وعن النَّخَعِيِّ: يتشهد ولا يسلم، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والشعبي والحسن وعطاء: ليس فيهما تشهد ولا تسليم، وعن سعد بن أبي وقاص وعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وابن أبي لیلی وابن سيرين وابن المنذر: فيهما تسليم بغير تشهد.

وقال ابن المنذر: التسليم فيهما ثابت من غير وجه وفي ثبوت التشهد نظر.

وقال أبو عمر: لا أحفظه مَرْفُوعًا من وجه صحيح إن شاء يتشهد ويسلم وإن شاء لم يفعل وعند الحنفية يسلم اثنتين عن يمينه وشماله كما مر وبه قَالَ الثَّوْرِيُّ وأحمد.

وفي المحيط: ينبغي أن يسلم واحدة عن يمينه وهو قول الكرخي وبه قَالَ النَّخَعِيُّ كالجنابة.

وفي البدائع: يسلم تلقاء وجهه هما روايتان عن مالك، ثم إنه لا يتكرر السجود بتكرر السهو فإنه ﷺ لما ترك التشهد الأول والجلوس له اكتفى بسجدةتين وهو قول أكثر أهل العلم.

وعن الأوزاعي: إذا سها عن شيئين مختلفين تكرر ويسجد أربعًا، وقال ابن أبي لیلی: يتكرر السجود بتكرر السهو، وقال ابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي سلمة: إذا كان عليه سهوان في صلاة واحدة منه ما يسجد له قبل السلام ومنه ما يسجد له بعد السلام فليفعلهما ثم إن سجود السهو في الفرض والتطوع سواء، وقال ابن سيرين وقتادة لا سجود في التطوع وهو قول غريب ضعيف للشافعي، ثم إن متابعة الإمام عند القيام من هذا الجلوس ذكر في التوضيح: أنه واجب وقد وقع كذلك في الحديث ويجوز أن يكونوا علموا حكم هذه الحادثة أو لم يعلموا فسبحوا فأشار إليهم أن يقوموا، ثم إن من سها في سجدةتي السهو لا سجود عليه له قاله النَّخَعِيُّ والحكم وحماد والمغيرة وابن أبي لیلی والحسن.

## 2 - باب: إِذَا صَلَّى خَمْسًا

1226 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ،

ثم إنه واجب عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لوجود الأمر به في غير حديث  
قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتفق عليه فإذا وجد ذلك أحكم  
فليسجد سجدتين، وذهب الشافعي إلى أن سجود السهو سنة يجوز تركه  
والحديث حجة عليه، وقال ابن شبرمة في رجل نسي سجدتي السهو حتى يخرج  
من المسجد قَالَ: يعيد الصلاة، فإن قيل روى الطبراني من حديث ابن عمر  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يسجد يوم ذي اليمين فالجواب أن في إسناده  
عبد الله ابن عمر العمري وهو مختلف في الاحتجاج به ولئن سلمنا صحته فإنه لا  
يقاوم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ومما يستفاد منهما أيضًا أن المشروع في  
سجود السهو سجدتان فلو اقتصر على واحدة ساهيًا أو عامدًا ليس عليه شيء،  
وذكر الحافظ العسقلاني: أنه لو تركها عامدًا بطلت صلاته لأنه تعمد الإتيان  
بسجدة زائدة ليست مشروعة وفيه أنه كيف تبطل الصلاة إذا زاد فيها شيئًا من  
جنسها، ثم إن المأموم يسجد مع الإمام سجدتي السهو إذا سها الإمام وإن سها  
المأموم لا يلزمه ولا الإمام، وفي مبسوط أبي اليسر ويسجد المسبوق مع الإمام  
للسهو سواء أدركه في القعدة أو في وسط الصلاة. ومما يستفاد منهما أيضًا أن  
السهو جائز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيما طريقه التشريع، وأن محل  
سجدتي السهو آخر الصلاة والله أعلم.

## 2 - باب: إِذَا صَلَّى خَمْسًا

(باب: إِذَا صَلَّى) المصلي الرباعية (خَمْسًا) أي: خمس ركعات.

وأشار بهذا إلى التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان وبين ما إذا كان  
بالزيادة ففي الأول كان السجود قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الثاني  
بعد السلام، وبالتفرقة قَالَ مالك كما مر.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن  
الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحين هو ابن عتبة بالمشناة الفوقية ثم بالموحدة مصغراً  
الفقيه الكوفي، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) هو ابن قيس،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ<sup>(1)</sup>.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا) كذا جزم به الحكم وقد مر في باب التوجه إلى القبلة في رواية منصور عن إبراهيم قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ.

(فَقِيلَ لَهُ) ﷺ: (أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟) بهمة الاستفهام على سبيل الاستخبار.  
(فَقَالَ) ﷺ وفي رواية قال: («وَمَا ذَاكَ؟») أي: وما سؤالكم عن الزيادة في الصلاة، (قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا، فَسَجَدَ) ﷺ (سَجْدَتَيْنِ) للسهو (بَعْدَ مَا سَلَّمَ) أي: بعد سلام الصلاة.

وهذا الحديث حجة لأبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله: أن سجدتي السهو بعد السلام وإن كانت للزيادة.

وقال الحافظ العسقلاني: وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله أزيد في الصلاة.

وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبل لعدم علمه بالسهو وإنما تابعه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لتجويزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ.

وأجيب عنه: بما وقع في حديث ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الزيادة وهي قوله ﷺ: «وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين»، وقد تقدم في أبواب القبلة والشك بالسهو غير العلم به.

وأجيب: بأنه معارض بحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم ولفظه إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم وبه تمسك الشافعية.

وأجيب عنه: بأن التعارض إذا كان بين القولين يصار إلى جانب الفعل لسلامته عن المعارض وإذا كان بين القول والفعل يصار إلى جانب القول لقوته

أو يقال كان ذلك منه ﷺ لبيان الجواز والتوسع في الأمرين.

وقال ابن خزيمة: لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنهم خالفوه فقالوا إن جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها .

وأجاب عنه العيني: بأننا لا نسلم أنهم خالفوه فلو وقف هذا المعترض على مدارك هذه الصورة لما قَالَ ذلك.

فمن مداركها أن القعدة الأخيرة فرض عندهم فلو ترك شخص فرضاً من فروض الصلاة تبطل صلاته .

ومنها أيضاً: أنه حين قام إلى السادسة بعد القعود صار شارعاً في صلاة أخرى بناء على التحريمة الأولى لأنها شرط عندهم وليس بركن.

ومنها: أن الصلاة بركعة واحدة منهيّة عندهم كما ثبت ذلك في موضعه فإذا كان كذلك فبالضرورة لا بد من إضافة ركعة أخرى إليها لتخرج عن البتراء .

ومنها: أن التسليم في آخر الصلاة غير فرض عندهم فبتركه لا تبطل الصلاة فإذا وقف أحد على هذه المدارك لا يصدر عنه مثل هذا الاعتراض ويحرم عليه أن ينسب أحداً إلى مخالفة السنة بعد العلم بها .

وقال النووي في قوله أزيد في الصلاة دليل لمذهب مالك الشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلفاء: أن من زاد في صلاته ركعة ناسياً لم تبطل صلاته بل إن علم بعد السلام فقد مضت صلاته صحيحة ويسجد للسهو ويسلم .

وقال أبو حنيفة: إذا زاد ركعة ساهياً بطلت صلاته ولزمه إعادتها، وقال أيضاً إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسة أضاف إليها سادسة تشفعها، وإن لم يكن تشهد بطلت صلاته وهذا الحديث يرد عليه وهو حجة للجمهور وأجاب عنه العيني بأننا لا نسلم صحة النقل عن أبي حنيفة ببطلان صلاته إذا زاد ركعة سادسة

سَاهِيًا وَالظَّاهِرَ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَعَدَ عَلَى الرَّابِعَةِ لِأَنَ حَمَلَ فَعَلَهُ عَلَى الصَّوَابِ أَحْسَنَ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ اللَّاتِقُ بِحَالِهِ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ صَلَّى الظَّهْرَ خَمْسًا وَالظَّهْرَ اسْمًا لِلصَّلَاةِ الْمَعْهُودَةِ فِي وَقْتِهَا بِجَمِيعِ أَرْكَانِهَا ، فَإِنْ قُلْتَ لَمْ يَرْجِعِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخَامِسَةِ وَلَمْ يَشْفَعْهَا .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَضُرُّنَا ذَلِكَ لِأَنَّا لَا نُلْزِمُهُ عَلَى طَرِيقِ الْوَجُوبِ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَلَوْ لَمْ يَضُمْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْبِدَائِعِ : وَالْأَوَّلَى أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهَا رُكْعَةٌ أُخْرَى لِتَصِيرَ نَفْلًا إِلَّا فِي الْعَصْرِ .

ثُمَّ إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذَا وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بَلْفَظٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ خَمْسًا فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ وَمَا ذَاكَ قَالُوا صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَفِي لَفْظٍ لَهُ صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : « وَمَا ذَاكَ » قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا ، قَالَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ » ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَادَ أَوْ نَقَصَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَالْوَهْمُ مِنِّي فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ فَقَالَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ فِإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ » ، ثُمَّ تَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ : قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَأَيُّمَ اللَّهِ مَا جَاءَ ذَاكَ إِلَّا مِنْ قَبْلِي قَالَ : قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ قَالَ : « لَا » قُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ فَقَالَ : « إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » قَالَ : ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ بَلْفَظٍ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : فَلَا أُدْرِي أَزَادَ أَمْ نَقَصَ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ قَالَ : « وَمَا ذَاكَ » قَالُوا : صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا قَالَ : « فَثَنَى رِجْلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ



فسجد بهم سجدتين ثم سلم» فلما انفتل أقبل علينا بوجهه فقال: «إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين».

وفي لفظ له: «فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين» ثم تحول فسجد سجدتين.

وفي لفظ له: قَالَ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بنا رسول الله ﷺ خمساً فلما انفلت توشوش القوم بينهم فقال: «ما شأنكم؟» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هل زيد في الصلاة قَالَ: «لا» قالوا: فإنك قد صليت خمساً فانفتل فسجد سجدتين ثم سلم ثم قَالَ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون» وأخرجه أيضًا الترمذي بلفظ أن النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظهر خمساً فقليل: له أزيد في الصلاة، فسجد سجدتين بعدما سلم.

وفي لفظ له: سجد سجدتين بعد الكلام، وأخرجه أيضًا النَّسَائِيُّ بلفظ قَالَ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى رسول الله ﷺ فزاد أو نقص فقليل: يَا رَسُولَ اللَّهِ هل حدث في الصلاة شيء قَالَ: «لو حدث شيء أنبأتكموه ولكني إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فأبكم ما شك في صلاته فليُنظر أخرى ذلك إلى الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ويسجد سجدتين».

وفي لفظ له: صَلَّى رسول الله ﷺ فزاد فيها أو نقص فلما سلم قلنا: يا نبي الله هل حدث في الصلاة شيء قَالَ: «وما ذاك؟» قَالَ: فذكرنا له الذي فعل فثنى رجله فاستقبل القبلة فسجد سجدتي السهو ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «لو حدث في الصلاة شيء لأنبأتكم به» ثم قَالَ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فأبكم نسي في صلاته شيئاً فليتحرك الذي يرى أنه هو صواب ثم ليسلم ثم يسجد سجدتي السهو».

وفي لفظ له: «إذا وهم أحدكم في صلاته فليتحرك أقرب ذلك من الصواب ثم

ليتم عليه ثم يسجد سجدتين» .

وأخرجه أيضًا ابن ماجه بلفظ قَالَ : عبد الله صلى رسول الله ﷺ صلاة لا يدري أَرَادَ أو نقص فسأل فحدثنا ، فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل علينا بوجهه فقال : «لو حدث في الصلاة شيء لأنبأتكموه وإنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وأيكم ما شك في الصلاة فليتحرك أقرب ذلك فيتم عليه ويسجد سجدتين» .

ثم إنه قد اختلف في المراد بالتحري فقالت الشافعية : هو البناء على لا على الأغلب لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين .

وقال ابن حزم : التحري في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يفسره حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ وإذا لم يدر أصلى ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن .

وروى سُفْيَانُ في جامعه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : «إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم» ، انتهى .

وفي كلام الشَّافِعِيِّ نحوه ولفظه قوله : فليتحرك أي : في الذي يظن أنه ناقصه فيتمه فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه ويبني على ما استيقن وهو كلام عربي مطابق لحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا أن الألفاظ تختلف .

وقيل : التحري الأخذ بغالب الظن وهو ظاهر الروايات التي عند مسلم .

وقال ابن حبان في صحيحه : البناء غير التحري والبناء إن شك في الثلاث والأربع مثلاً فعليه أن يلغي الشك والتحري أن يشك في صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبني على الأغلب عنده .

وقال غيره : التحري لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبني على غلبة ظنه ، وبه قَالَ مالك وأحمد وعن أحمد في المشهور التحري يتعلق بالإمام فهو الذي يبني على ما غلب على ظنه وأما المنفرد فيبني على اليقين دائماً ، وعن أحمد رواية أخرى كالشافعية وأخرى كالحنفية ، وقال أَبُو حَنِيفَةَ إن طرأ الشك أولاً استأنف وإن كثر بنى على غالب ظنه وإلا فعلى اليقين .

## 3 - باب: إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ،

أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ

1227 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ - أَوْ الْعَصْرَ - .....

## 3 - باب: إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ،

أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ

(باب) بالتنوين (إِذَا سَلَّمَ) المصلي (فِي رَكْعَتَيْنِ) أي: من ركعتين أو على ركعتين، (أَوْ) سلم (فِي ثَلَاثٍ) أي على ثلاث ركعات (فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ) منه

وفي رواية: فسجد بالفاء والأول أوجه وعلى الثاني يكون جواب إذا محذوفاً تقديره ما يكون الحكم وهذا اللفظ في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يأتي في الباب الثاني وهو قوله ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول.

ثم إنه ليس في الباب ذكر ما إذا سلم على آخر ثلاث ركعات، نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم فكانه أشار إليه في الترجمة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ) وفي رواية: رسول الله ﷺ (الظُّهْرَ، أَوْ الْعَصْرَ) بالشك وسبق في أبواب الإمامة عن أبي الوليد عن شُعْبَةَ بلفظ: الظهر بغير شك، وكذا عند مسلم من طريق أبي سلمة صلاة الظهر، وعنده من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العصر بغير شك، ثم الشك من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تدل عليه رواية عوف عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عند النَّسَائِيِّ ولفظه قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إحدى صلاتي العشي قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ولكنني نسيت فبين أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الشك منه، وهو يعكر على ما حكاه النووي عن المحققين أنهما قضيتان بل يجمع بأن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه كثيراً على الشك وربما غلب على ظنه

فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .....

أنها الظهر فجزم بها وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها.

(فَسَلَّمَ) يعني على آخر الركعتين وزاد أَبُو دَاوُدَ من طريق معاذ عن شُعْبَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.

(فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ) اسمه الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء وبالموحدة السلمي: (الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) بالرفع مبتدأ وخبره قوله: (أَنْقَضَتْ؟) بهمزة الاستفهام وفتح النون على أن يكون لازماً ويجوز ضم النون على أن يكون متعدياً وقوله يَا رَسُولَ اللَّهِ معترض بين المبتدأ والخبر.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ) الَّذِينَ صَلُّوا مَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: («أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟») ذُو الْيَدَيْنِ فِي إِعْرَابِهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أن يكون أحق خبراً وما يقول مبتدأ.

والثاني: أن يكون لفظ حق مبتدأ دخلت عليه همزة الاستفهام وقوله ما يقول ساد مسد الخبر.

(قَالُوا: نَعَمْ) حق ما يقوله، (فَصَلَّى) ﷺ (رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ) بمثنائين تحتيتين بعد الراء ثنية أخرى ويروى أخراوين بألف ثم واو بعد الراء على خلاف القياس.

(ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو كسجدي الصلاة بذكر السجود الذي هو التسبيح المعهود في الصلاة وعن بعض العلماء أنه يندب له أن يقول سبحان من لا ينال ولا يسهو قَالَ النُّووي والرافعي وهو اللائق بالحال فقال الزركشي: إنما يكون ذلك لائئاً إذا لم يتعمد فإن تعمد فإنما اللائق هو الاستغفار.

وفي هذا الحديث بناء الصلاة على الركعتين بعد الكلام، وفي هذا اختلاف للعلماء فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أن كلام القول في الصلاة لإمامهم لإصلاح الصلاة مباح وكذا الكلام من الإمام لأجل السهو لا يفسدها، وقال أبو عمر ذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الكلام والسلام ساهياً في الصلاة لا يفسدها كقول مالك وأصحابه سواء. وإنما الخلاف بينهما أن مالكا يقول لا

يفسد الصلاة تعتمد الكلام فيها إذا كان في إصلاحها وهو قول ربيعة وابن القاسم إلا ما روي عنه في المنفرد وهو قول أحمد .

وقال القاضي عياض : وقد اختلف قول مالك وأصحابه في التعمد بالكلام لإصلاح الصلاة من الإمام والمأموم ومنع ذلك بالجملة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأهل الظاهر وجعلوه مفسداً للصلاة إلا أن أحمد أباح ذلك للإمام وحده ، وسوى أبو حنيفة بين العمد والسهو فإن قيل كيف تكلم ذو اليمين والقوم وهم بعد في الصلاة قلت أجاب النووي بوجهين أحدهما أنهم لم يكونوا على اليقين من البقاء في الصلاة لأنهم كانوا مجوزين لنسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ، والآخر أن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً وذلك لا يبطل عندنا ولا عند غيرنا .

وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح : أن الجماعة أوموا أي : أشاروا نعم فعلى هذه الرواية لم يتكلموا هذا . والحق أن الكلام والخروج من المسجد ونحو ذلك كله قد نسخ حتى لو فعل أحد مثل ذلك في هذا اليوم بطلت صلاته ، والدليل عليه ما رواه الطحاوي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان مع النبي ﷺ يوم ذي اليمين ثم حدث به تلك الحادثة بعد النبي ﷺ فعمل فيها بخلاف ما عمل ﷺ يومئذ ولم ينكر عليه أحد ممن حضر فعله من الصحابة رضي الله عنهم وذلك لا يصح أن يكون منه ومنهم إلا بعد وقوفهم على نسخ ما كان منه ﷺ يوم ذي اليمين ، ثم إن الظاهر من قول أبي هريرة رضي الله عنه صلى بنا أنه حضر القصة وذو اليمين استشهد ببدر قاله الزهري ومقتضاه أن تكون تلك القصة قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة رضي الله عنه بأكثر من خمس سنين فحمله الطحاوي على المجاز فقال إن المراد به صلى بالمسلمين وهذا نظير ما روي عن النزال بن سبرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إنا وإياكم ندعى بني عبد مناف» الحديث والنزال لم ير رسول الله ﷺ وإنما أراد بذلك قال لقومنا ، وكذا روي عن طاوس قال : قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه فلم يأخذ من الخضروات شيئاً فإنه إنما أراد قدم بلدنا لأن معاذاً رضي الله عنه قدم اليمن في عهد رسول الله ﷺ قبل أن يولد طاوس .

وقال الحافظ العسقلاني : اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزُّهريّ وهم في ذلك وسببه أنه جعل القصة لدى الشماليين وذو الشماليين هو الذي قتل بيدر وهو خزاعي عمرو بن نضلة وأما ذو اليدين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة وهو سلمى واسمه الخرباق وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه فقام رجل من بني سليم فلما وقع عند الزُّهريّ بلفظ فقام ذو الشماليين وهو يعرف أنه قتل بيدر قال : لأجل ذلك إن القصة وقعت قبل بدر.

وقد جوز بعض الأئمة أن يكون القصة وقعت لكل من ذي الشماليين وذو اليدين وأن أبا هريرة رضي الله عنه روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذي الشماليين وشاهد الآخر وهو قصة ذي اليدين وهذا محتمل في طريق الجمع.

وقيل : يحمل على أن ذا الشماليين كان يقال له أيضًا ذو اليدين وبالعكس فكان ذلك سبب الاشتباه، ويدفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم أن ذا الشماليين غير ذي اليدين ونص على ذلك الشافعي في اختلاف الحديث انتهى.

وقال العيني : قد وقع في كتاب النسائي أن ذا اليدين وذا الشماليين واحد كلاهما لقب على الخرباق قال أنا مُحَمَّد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزُّهريّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : صلى النبي ﷺ الظهر والعصر فسلم من ركعتين فانصرف فقال له ذو الشماليين : أنقصت الصلاة أم نسيت؟ قال النبي ﷺ : «ما يقول ذو اليدين» قالوا : صدق يا رسول الله فأتهم الركعتين اللتين نقص وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأن ذا الشماليين هو ذو اليدين .

وروى النسائي أيضًا بسند صحيح صرح فيه أيضًا : أن ذا الشماليين هو ذو اليدين وقد تابع الزُّهريّ على ذلك عمران بن أنس قال النسائي أنا عيسى ابن حماد أنا الليث عن يزيد بن حبيب عن عمران بن أنس عن أبي سلمة عن

قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بِنَ الرُّبَيْرِ صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، فَسَلَّمَ وَتَكَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ،

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمًا فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَدْرَكَهُ ذُو الشَّامِلِينَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «لَمْ تَنْقُصِ الصَّلَاةَ وَلَمْ أَنْسَ» قَالَ: بَلَى وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ» قَالُوا: نَعَمْ فَصَلَّى بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ، وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَخْرِيجِ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَدَمُ صَحَّتِهِ فَنَبَتُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ وَذَا الشَّامِلِينَ وَاحِدٌ وَالْعَجَبُ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ مَعَ إِطْلَاعِهِ عَلَى مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا كَيْفَ اعْتَمَدَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ نَسَبِ الزُّهْرِيِّ إِلَى الْوَهْمِ وَلَكِنْ أَرِيحِيَّةُ الْعَصِيَّةُ يَحْمِلُ الرَّجُلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُ ذَلِكَ الْقَائِلِ: وَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ إِلَى آخِرِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ صَحِيحٍ وَجَعَلَ الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ خِلَافَ الْأَصْلِيِّ وَقَدْ يَلْقَبُ الرَّجُلَ بِلَقَبَيْنِ وَأَكْثَرَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَيُدْفَعُ الْمَجَازُ الَّذِي ارْتَكَبَهُ الطَّحَاوِيُّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ فَلَفْظُهُ فِي طَرِيقَيْنِ: صَلَّى بِنَا، وَفِي طَرِيقٍ صَلَّى لَنَا، وَفِي طَرِيقٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَفِي طَرِيقٍ بَيْنَمَا أَنَا أَصْلِي.

وَفِي ثَلَاثِ طُرُقٍ التَّصْرِيحُ بِلَفْظِ: ذِي الْيَدَيْنِ وَفِي الطَّرِيقَيْنِ: بِلَفْظِ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ غَيْرُ ذِي الْيَدَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ قِصَّتُهُ غَيْرَ قِصَّتِهِ وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَهِدَ هَذَا حَتَّى أَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: بَيْنَمَا أَنَا أَصْلِي وَكَوْنُ ذِي الْيَدَيْنِ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَدْعِي ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرَهُ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.

(قَالَ سَعْدٌ) هُوَ ابْنُ إِثْرَاهِيمَ الْمَذْكُورُ وَهُوَ بِالْإِسْنَادِ الْمَصْدَرِ بِهِ الْحَدِيثُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ مَفْرَدًا.

(وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بِنَ الرُّبَيْرِ) وَهُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ فَالْحَدِيثُ مَرْسَلُ التَّابِعِيِّ.

(صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، فَسَلَّمَ) عَقِبَهُمَا، (وَتَكَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ) مِنْهَا، (وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) لِلْسَّهْوِ.

وَقَالَ: «هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(1)</sup>.

#### 4 - بَاب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ

(وقال هكذا فعل النبي ﷺ) وهذا الأثر يقوي قول من قَالَ إِنْ الْكَلَامُ لمصلحة الصلاة لا يبطلها، ويحتمل أن يكون عروة تكلم ساهياً أو ظاناً أن الصلاة قد تمت، وتحمله الحنفية على أنه لم يبلغه نسخ الكلام في الصلاة ثم إن مرسل عروة هذا مما يقوي طريق أبي سلمة الموصولة، ويحتمل أن يكون عروة حملة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ جَمَاعَةٌ مِنْ رِفْقَةٍ عُرْوَةٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَابْنِ الْمُسَيْبِ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

#### 4 - بَاب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ

(بَاب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ) أَي: بعدهما.

وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَي إِذَا سَجَدَهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَمَّا قَبْلَ السَّلَامِ فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعِيدُ التَّشَهُّدَ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ اللَّيْثِ أَنَّهُ يَعِيدُهُ، وَعَنِ الْبُؤَيْطِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَهُ وَخَطْوُهُ فِي هَذَا النُّقْلِ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ، وَعَنْ عَطَاءٍ يَتَخَيَّرُ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْهُ الْمَالِكِيَّةُ.

وتعقبه العيني: بَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَشِرْ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ أَصْلًا لَا فِي التَّرْجُمَةِ وَلَا فِي الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى بَيَانِ مَنْ لَا يَرَى التَّشَهُّدَ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَعْدٍ وَعِمَارٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى فَإِنَّهُمْ قَالُوا مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ يَسْجُدُ وَيَسْلُمُ وَلَا يَتَشَهُّدُ، وَقَالَ أَنَسٌ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ: لَيْسَ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ تَشَهُّدٌ وَلَا سَلَامٌ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَالْحَكَمُ وَاللَّيْثُ وَحَمَادٌ يَتَشَهُّدُ بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَفِي التَّوْضِيحِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا أَي: مَعِشَرُ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَتَشَهُّدُ وَهُوَ مَا حَكَاهُ الطُّحَاوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَهَذَا قَوْلُ

(1) أطرافه 482، 714، 715، 1228، 1229، 6051، 7250 تحفة 14952، 19008 أ-



وَسَلَّمَ أَنَسٌ، وَالْحَسَنُ وَلَمْ يَتَشَهَّدَا وَقَالَ قَتَادَةُ: «لَا يَتَشَهَّدُ».

1228 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ

أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، .....

رابع إن سجد قبل السلام لا يتشهد وإن سجد بعده يتشهد رواه أشهب عن مالك وهو قول ابن الماجشون وأحمد.

وفي مختصر المزني: سمعت الشافعي يقول إذا سجد بعد السلام تشهد وإذا سجد قبل السلام أجزاه التشهد، والله أعلم.

(وَسَلَّمَ أَنَسٌ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَالْحَسَنُ) أي: البصري عقيب سجدي السهو (وَلَمْ يَتَشَهَّدَا) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وقال ثنا ابن علي عن عبد العزيز بن صهيب أن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قعد في الركعة الثانية فسبحوا به فقام وأتمهن أربعاً فلما سلم سجد سجديتين ثم أقبل على القوم بوجهه وقال افعلوا هكذا، وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وأنس أنهما سجدا للسهو بعد السلام ثم قاما ولم يتشهدا (وَقَالَ قَتَادَةُ: «لَا يَتَشَهَّدُ» ) لأنه روى عن شيخه أنس والحسن أنهما لم يتشهدا فذهب فيه إلى ما ذهب إليه.

وقال الحافظ العسقلاني كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قَالَ يتشهد في سجدي السهو ويسلم فلعل لا في الترجمة زائدة أو يكون قتادة اختلف عليه في ذلك.

وقال العيني وفي نظره نظر لجواز أن يكون عن قتادة روايتان فإذا قيل بزيادة لا فيما ذكره البخاري فلغائل أن يقول لعلها سقطت فيما رواه عبد الرزاق هذا فليتأمل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الأصبحي الإمام وفي رواية سقط لفظ أنس، (عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيَّ) بفتح السين وكسر التاء، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) أي: ركعتين.

فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟» فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ <sup>(1)</sup> .

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ ،

(فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ) الخرباق بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة آخره قاف وكان في يديه طول : (أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ) بفتح القاف وضم الصاد ، (أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ) وفي رواية وقال : (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) للناس الذي صلوا معه : («أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟») فيما قَالَ .

(فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ) صدق ، (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائماً وأجيب بأن المراد بقوله فقام أي : اعتدل لأنه كان مستنداً إلى الخشبة كما سيأتي ، أو هنا كناية عن الدخول في الصلاة .

(فَصَلَّى) ﷺ (اثْنَتَيْنِ) أي : ركعتين (أُخْرَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ) أي : ثم كبر فرفع ثم كبر فسجد وكان سجوده فيهما (مِثْلَ سُجُودِهِ) في الصلاة ، (أَوْ أَطْوَلَ) منه ، (ثُمَّ رَفَعَ) رأسه من سجوده يعني ولم يتشهد ، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه لم يذكر التشهد فيه ، لكن ادعى ابن المهلب أنه ليس في الحديث تشهد ولا تسليم فيحتمل أن يكون ﷺ تشهد فيهما وسلم ولم ينقلهما الراوي ، ويحتمل أنه ﷺ لم يتشهد فيهما ولم يسلم ، ومتى ثبت الاحتمال سقط الاستدلال وقال ابن المنذر في التسليم فيهما أنه ثابت عن رسول الله ﷺ من غير وجه وفي ثبوت التشهد عنه نظر ، والله أعلم .

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء آخره موحدة ، قَالَ : (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد ، (عَنْ) أَبِي بَشْرٍ (سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ) بفتح اللام التميمي البصري ، وربما اشتبه بمسلمة بن علقمة المزني وكنيته أبو مُحَمَّد لكونهما بصريين متقاربين في الطبقة لكن الثاني بزيادة الميم في أوله ولم يخرج له الْبُخَارِيُّ شَيْئًا .

قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ تَشَهُدٌ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup>.

### 5 - باب: مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

(قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين وفي رواية أبي نعيم في المستخرج سألت مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ (فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ تَشَهُدٌ؟ قَالَ) وفي رواية فقال: (لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني ليس فيه تشهد.

وفي رواية أبي نعيم فقال: لم أحفظ فيه عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا وأحب إلي أن يتشهد، وقد ورد التشهد في حديث غيره من ذلك ما رواه أَبُو دَاوُدَ من رواية أبي المهلب عن عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### 5 - باب: مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

(باب) بالتنوين، أي: هذا باب يذكر فيه أن الساهي في صلاته يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ وفي بعض النسخ باب (مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ) واختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة الإحرام أو يكتفى بتكبيرة السجود فجمهور العلماء على الاكتفاء وبذلك يشهد غالب الأحاديث، وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدتي السهو قَالَ: وما يتحلل منه بسلام لا بد له من تكبيرة إحرام، ويؤيده ما رواه أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَكْبِيرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْأُخْرَى تَكْبِيرَةُ السَّجْدَةِ وَلَكِنْ أَشَارَ أَبُو دَاوُدَ إِلَى شَذُوذِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ حَيْثُ قَالَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَيْضًا إِنَّ قَوْلَهُ يَعْنِي فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ الْمَاضِيَةِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَةَ لِلْإِحْرَامِ لِأَنَّهُ أَتَى بِثَمِّ الْمَقْتَضِيَةِ لِلتَّرَاخِي فَلَوْ كَانَ التَّكْبِيرُ لِلْسَّجْدَةِ لَكَانَ مَعَهُ.

1229 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْثَرُ ظَنِّي الْعَصْرَ - رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، .....

وتعقب بأن ذلك من تصرف الرواة ففي طريق ابن عون عن ابن سيرين بلفظ فصلي ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد فأتى بواو المصاحبة التي تقتضي المعية كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث بن سخيرة الحوزي قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) التستري، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ) بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء يعني الظهر والعصر.

(قَالَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين بالإسناد المذكور: (وَأَكْثَرُ) بالمثلثة ويروى بالموحدة (ظَنِّي) أنها (الْعَصْرُ) وفي حديث عمران الجزم بأنها العصر وفي رواية يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم الجزم بأنها الظهر وقد تقدم ما يتعلق بهذا المبحث.

(رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ) في حديث عمران بن حصين المروي في مسلم أنه سلم في ثلاث ركعات وليس باختلاف في الرواية بل هما قضيتان على ما حكاه النووي في الخلاصة عن المحققين.

(ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ) بتشديد الدال المفتوحة أي: في جهة القبلة، (فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا) وفي رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ فقام إلى خشبة معروضة في المسجد أي: موضوعة بالعرض، ومسلم من طريق ابن عيينة عن أيوب ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع كان ممتداً بالعرض وكأنه الجذع الذي كان ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر وبذلك جزم بعض الشراح.

(وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ) وفي رواية ابن عون فهاباه بزيادة الضمير والمعنى أنه غلب عليهما احترام النبي ﷺ وتعظيمه عن

وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ فَقَالُوا: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتْ؟

الاعتراض عليه مع علمها بأنه سيبين أمر ما وقع، وأما ذو اليدين فغلب عليه وحرصه على تعلم العلم فلذا قَالَ مَا قَالَ كما سيجيء.

(وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ) بالمهملات المفتوحة أي: أوائلهم المستبقون إلى الأمر المستعجلون منهم. وقال ابن الأسير السرعة بفتح النـاس والراء أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه بسرعة ويجوز تسكين الراء والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد وهم أصحاب الحاجات غالباً وكذا نقل القاضي عن بعضهم لكن الصواب هو الأول الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة وهكذا ضبطه المتقنون، وضبطها الأصيلي في البُخَارِيِّ بضم السين وإسكان الراء على أنه جمع سريع كقفيز وقفزان وكثيب وكثبان، ومن قَالَ سرعان بكسر السين فقد أخطأ هكذا قيل، ويقال إنه يمكن أن يكون جمع سريع كرعيل ورعلان، وأما قولهم سرعان ما فعلت ففيه ثلاث لغات الضم والكسر والفتح مع إسكان الراء والنون مفتوحة أبداً.

(فَقَالُوا) فيما بينهم: (أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟) بهمزة الاستفهام، وفي رواية ابن عون بحذفها وقصرت على البناء للمفعول أي: إن الله قصرها ويروى على البناء للمفاعل أي: صارت قصيرة فإن القصر جاء متعدياً وقاصراً وقال النووي للثاني هذا أكثر.

(وَرَجُلٌ) أي: وهناك رجل بتقدير الخبر المقدم (يَدْعُوهُ) أي: يسميه (النَّبِيُّ ﷺ ذُو الْيَدَيْنِ) ويروى ذا اليدين بالنصب وفي رواية ابن عون وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليدين وهو يحتمل الحقيقة ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبذل قاله القرطبي، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وحكي عن بعض الشراح أنه قَالَ كَانَ فَقِيرَ الْيَدَيْنِ فكأنه ظن أنه حميد الطويل.

(فَقَالَ) للنبي ﷺ لما غلب عليه من الحرص على تعلم العلم: (أَنْسَيْتَ أَمْ) بالواو وفي رواية: (أَوْ قَصُرَتْ؟) أي: الصلاة بفتح القاف وضم الصاد ويروى على البناء للمفاعل ولم ينفرد ذو اليدين بالسؤال فعند أبي داود والنسائي بإسناد

فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ، قَالَ: «بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ»<sup>(1)</sup>.

صحيح من حديث معاوية بن خديج أنه سأله عن ذلك طلحة بن عبيد الله ولكنه ذكر فيه أنه كان بقيت من الصلاة ركعة ويجوز أن تكون العصر فيوافق حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيكون سأله طلحة مع الخرباق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَمْ أَنْسَ) أي: في اعتقادي لا في نفس الأمر.

(وَلَمْ تُقْصِرْ) روي مجهولاً ومعلومًا كذا في أكثر الطرق وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر وفيه تفسير للمراد بقوله في رواية أبي سُفْيَانَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ عند مسلم كل ذلك لم يكن وتأيد لما قاله أصحاب المعاني أن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفيًا لكل فرد للمجموع بخلاف ما إذا تأخر كان يقال لم يكن كل ذلك وهكذا أجاب ذو اليمين في رواية أبي سُفْيَانَ بقوله قد كان بعض ذلك وأجابه في هذه الرواية حيث (قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ) لأنه لما نفى الأمرين وكان مقررًا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا القصر، وفائدة جواز السهو في مثل هذا بيان الحكم الشرعي.

(فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ) بانيًا على ما سبق بعد أن تذكر أنه لم يتمها كما رواه أبو داود في بعض طرقه قَالَ ولم يسجد سجدي السهو حتى يقنه الله ذلك فلم يقلدهم في ذلك وقد سبق فيما سبق وجه بناءه ﷺ من غير أن يستأنف.

(ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ) للسهو (مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ) منه، (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من السجود، (فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ) وظاهر هذا الحديث الاكتفاء بتكبيرة السجود عن تكبيرة الإحرام وقد سبق تفصيله.

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون وقد سبق مثنه في باب تشبيك الأصابع في المسجد وسبق ما يحتاج إليه من الأشياء المتعلقة به فيه.

1230 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ، حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ» تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ (1).

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعد الإمام ويروى اللَّيْثُ معرُفًا باللام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بنت الحارث بن عبد المطلب وهي أم عبد الله أو أم أبيه وحينئذ يكتب «ابن بُحَيْنَةَ» بألف، واسم أبيه مالك بن القشْب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة ثم بالموحدة وهو لقب واسمه جندب (الْأَسَدِيُّ) بسكون المهملة وأصله الأزدي نسبته إلى أزد فأبدلت الزاي سينًا ومنهم من يقول بالأصل (حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) الصواب إسقاط لفظ بني لأن جده حالف عبد المطلب ابن عبد مناف.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ) مع التشهد فيه وقام الناس معه إلى الثالثة، (فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ) ولم يسلم (سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو، (فَكَبَّرَ) بالفاء وفي رواية: يكبر على صيغة المضارع المعلوم. (فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ) لأن سهو الإمام الغير المحدث يلحق المأموم بخلاف ما إذا كان إمامه محدثًا فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل هو عنه إذ لا قدوة حقيقة حال السهو.

(مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ) المستلزم تركه لترك التشهد وقد مضى هذا الحديث عن قريب في باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ومضى أيضًا ما يتعلق به.

(تَابَعَهُ) أي: اللَّيْثُ (ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد العزيز بن عبد الملك بن جرير، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (فِي التَّكْبِيرِ) أي: في الإتيان بلفظ التكبير في سجدتي السهو

6 - باب: إِذَا لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا  
أَوْ أَرْبَعًا، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

1231 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ الدَّسْتَوَائِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ.....

وقد وصله عبد الرزاق عن ابن جريج وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج بلفظ: فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم.

6 - باب: إِذَا لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا  
أَوْ أَرْبَعًا، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

(باب) بالتونين أي: هذا باب ترجمته (إِذَا لَمْ يَدْرِ) المصلي (كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا) أي: ثلاث ركعات أو أربع ركعات فإنه (سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ) جملة حالية.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء الزهراني، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ الدَّسْتَوَائِي) بفتح الدال والمثناة الفوقية وبالهمز بعد الألف وقد مر ذكره في باب زيادة الإيمان، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ) أي: عن موضع الأذان.

(وَلَهُ) وفي رواية: له بدون الواو (ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ) أي: إلى غاية لا يسمع فيها الأذان ويحتمل أن يكون حتى ليست بغاية للإدبار بل غاية للزيادة في الضراط أي: أنه يقصد بما يفعله من ذلك تصميم أذنه عن سماع صوت المؤذن لكن يدل على الأول ما في صحيح مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً أن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أدبر حتى يكون بالروحاء قَالَ سليمان يعني الأعمش فسألته عن الروحاء فقال هي من المدينة ستة وثلاثون ميلاً.

(فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ) على البناء للمفعول ويروى على البناء للفاعل أي:



أَقْبَلَ، فَإِذَا تُوبَ بِهَا أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ، أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ<sup>(1)</sup>.

إذا قضى المؤذن الأذان أي: فرغ منه (أَقْبَلَ، فَإِذَا تُوبَ بِهَا) بضم المثلثة على البناء للمفعول أي: أقيم بالصلاة (أَذْبَرَ) الشيطان، (فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ) أي: فرغ من الإقامة (أَقْبَلَ) الشيطان (حَتَّى يَخْطُرَ) أكثر الرواة على ضم الطاء والمتقنون على أنه بالكسر أي: يدنو فيمر (بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ) أي: يوسوس ويذهله عما فيه.

(يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ) قبل الشروع في الصلاة (حَتَّى يَظَلَّ) بفتح الظاء أي: يصير (الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي) بكسر الهمزة لأنها نافية أي: ما يذري (كَمْ صَلَّى) قَالَ المهلب وإنما يهرب الشيطان من سماع الأذان ويجيء عند الصلاة لاتفاق الكل على الإعلان بشهادة التوحيد وإقامة الشريعة فيئأس أن يردهم عما أعلنوا به من التوحيد ويوقن بالخيبة مما تفضل الله تعالى به عليهم من ثواب ذلك فيهرب لثلا يسمعه ويذكر عصيانه لله تعالى ومضادته لأمره فلا يملك الحدث لما حصل له من الخوف انتهى.

وقيل: لثلا يسمع الأذان فيضطر إلى أن يشهد له يوم القيامة لقوله ﷺ: «لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة». أو إبقاء لنفسه على مخالفة أمر الله تعالى واستمراراً على معصيته وعدم الانقياد له تعالى فإذا دعا داعي الله فر منه وأعرض عنه فإذا حضرت الصلاة حضر مع المصلين غير مشارك لهم في الصلاة بل ساعياً في إبطالها عليهم وهذا أبلغ في المعصية مما غاب عن الصلاة بالكلية فصار حضوره عند الصلاة من جنس هربه عند الأذان كذا في شرح التقريب.

(فَإِذَا لَمْ يَذْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ) ليس فيه تعيين محل السجود وقد رواه الدارقطني من طريق عكرمة عن حماد عن

(1) أطرافه 608، 1222، 1232، 3285 - تحفة 15423.

أخرجه مسلم في الصلاة باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه وفي المساجد ومواضع الصلاة باب السجود في الصلاة والسجود له رقم (389).

يَحْيَى بن أَبِي كثير بهذا الإسناد مَرْفُوعًا إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرْ أَزَادَ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ يَسْلَمْ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ نَحْوَهُ بِلَفْظٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.

وروي أيضًا: من طريق ابن إسحاق قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ فِيهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمْ ثُمَّ يَسْلَمْ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ رَوَايَاتِ الْفِعْلِ مُتَعَارِضَةٌ فَنَعْمَلُ بِرَوَايَةِ الْقَوْلِ وَهُوَ حَدِيثُ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يَسْلَمْ مِنْ غَيْرِ فَصَلِّ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ سَالِمًا مِنَ الْمَعَارِضِ، ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ بَظَاهَرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا إِذَا شَكَ الْمَصْلِيُّ فَلَمْ يَدْرْ أَزَادَ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ عَلَيْهِ إِلَّا سَجْدَتَانِ وَهُوَ جَالِسٌ.

وقال الشَّعْبِيُّ والأَوْزَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ السَّلَفِ: إِذَا لَمْ يَدْرْ كَمْ صَلَّى لَزِمَهُ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَسْتَيْقِنَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَعِيدُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فَإِذَا شَكَ فِي الرَّابِعَةِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

وقال مالك والشافعي وأحمد وآخرون: متى شك في صلاته هل صلى ثلاثًا أو أربعًا لزمه البناء على اليقين فيجب أن يأتي برابعة وليسجد للسهو عملاً بحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ فَلَفْظُ مُسْلِمٍ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرْ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشُّرْكَ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقِنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمْ فَإِنْ صَلَّى خَمْسًا شَفَعَتْ لَهُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

ولفظ أبي داود: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَلِيقِ الشُّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ فَإِذَا اسْتَيْقِنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتْ الرُّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسَّجْدَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ الرُّكْعَةُ تِمَامًا لِلصَّلَاةِ وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مَرْغَمَتِي الشَّيْطَانِ» أَي: مَغِيْظَتَيْنِ لَهُ وَمَذَلَّتَيْنِ لَهُ مَاخُوذٌ مِنَ الرِّغَامِ وَهُوَ التَّرَابُ وَمِنْهُ أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ إِرْغَامًا لِأَنَّهُ يَبْغِضُ السَّجْدَةَ لِأَنَّهُ مَا لَعَنَ إِلَّا مَنْ أَبَاثَهُ عَنْ سَجُودِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قالت الشافعية فحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا مفسر لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ المذكور فيحمل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عليه ، وقال أصحابنا الحنفية إن كان الشك عرض له أول مرة يستقبل وإن كان يعرض له كثيراً بنى على أكبر رأيه لما روى البُخَارِيُّ ومسلم إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه وإن لم يكن له رأي بنى على اليقين لقوله ﷺ : «إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليبن على واحدة فإن لم يدر اثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على اثنتين فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم» رواه الترميذِيُّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «إذا سها أحدكم» إلى آخره وقال حديث حسن صحيح ، ورواه ابن ماجه أيضاً ولفظه إذا سها أحدكم في صلاته لم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليجعلها واحدة وإذا شك في الثنتين والثلاث فليجعلها ثنتين وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون الوهم في الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم وأخرجه الحاكم في المستدرك أيضاً ولفظه فلم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليتم قَالَ الزيادة خير من التقصان وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الذهبي في مختصر فيه عمار بن مطر الرهاوي وقد تركوه وعمار ليس في السنن هذا وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا فيما إذا شك ثم تحرى الصواب فإنه يبني على أكبر رأيه كما قلنا وتبويب أبي داود يدل على هذا حيث قَالَ باب من قَالَ يتم على أكبر ظنه ، وذكر الطبري عن بعض أهل العلم أنه يأخذ بأيهما أحب لعدم التاريخ قَالَ ومنهم من رجح حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقياس لأن من شك أنه فعل والركعة في ذمته يبين لا يبرأ بالشك .

وفي التوضيح : قَالَ أبو عبد الملك حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحمل على ما يجبر به الساهي صلاته ويرجع في بيان حكم المصلي فيما يشك فيه وفي موضع سجوده من صلاته إلى سائر الأحاديث المفسرة وهو قول أنس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحسن وربيعه ومالك والثوري والشافعي وأبي ثور وإسحاق ، وما حملة عليه أبو عبد الملك هو ما فسرهُ اللَّيْثُ بن سعد وقاله مالك وابن

القاسم ، وعن مالك قول آخر لا يسجد له حكاه ابن نافع عنه .

وقال ابن عبد الحاكم : لو سجد بعد السلام كان أحب إلي وقال آخرون إذا لم يدر كم صلى أعادها أبداً حتى حفظ روي هذا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وعن الشعبي وشريح وعطاء وميمون بن مهران وسعيد بن جبير ، وهنا قول آخر أنهم إذا شكوا في الصلاة أعادوها ثلاث مرات فإذا كان الرابعة لم يعيدها والقولان مخالفان للآثار ولا معنى لمن حد ثلاث مرات .

وقال النووي قال أبو حنيفة رحمه الله : إن حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته وإن صار عادة له اجتهد وعمل بغالب ظنه وإن لم يظن شيئاً عمل بالأقل ثم قال : قال أبو حامد قال الشافعي في القديم ما رأيت قولاً أقبح من قول أبي حنيفة هذا أو لا أبعد من السنة انتهى .

وقال العيني : النقل عن إمام بما ليس بقوله والتشنيع عليه بغير وجه أقبح من هذا فكيف رأى النووي نقل هذا التشنيع الباطل عن من فيه ميل إلى التعصب الفاحش عن مثل الإمام الشافعي الذي شهد لأبي حنيفة رحمه الله بأن الناس عيال له في الفقه ، وهذا الذي نقله عن أبي حنيفة رحمه الله ليس بصحيح ولا هو بموجود في أمهات كتب أصحابنا المشهورة بل المشهور فيها أنهم قالوا يستقبل ليقع صلاته على وصف الصحة بيقين حتى .

وقال أبو مضر البغدادي المشهور بالأقطع : الاستئناف أولى لأنه يسقط به الشك بيقين ، ومع هذا فأبو حنيفة رحمه الله عمل في كل واحدة من الأحوال الثلاث بحديث مع أنه قال ابن عمر رضي الله عنهما مثله فروى ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث ابن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال أما أنا فإذا لم أدر كم صليت فإني أعيد وروي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما في الذي لا يدري ثلاثاً صلى أو أربعاً قال يعيد حتى يحفظ وعن جرير بن منصور قال سألت ابن جبير عن الشك في الصلاة فقال أما أنا فإذا كان في المكتوبة فإني أعيد وعن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال يعيد ، وكان شريح يقول يعيد وعن ليث عن طاوس قال إذا صليت فلم تدر كم صليت فأعدها مرة فإن التبتت عليك مرة أخرى فلا تعدها وقال عطاء يعيدها مرة روى ذلك عنه مالك والله أعلم .

## 7 - باب السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالْتَطَوُّعِ

وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَتْرِهِ».

1232 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَذَرِيكُمْ صَلًى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»<sup>(1)</sup>.

## 7 - باب السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالْتَطَوُّعِ

(باب السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالْتَطَوُّعِ) هل هو سواء فيهما ويفترق حكمهما فالجمهور على أن حكمه فيهما سواء خلافاً لابن سيرين وقتادة فإنهما قالا لا سجود في النفل ونقل ذلك عن عطاء أيضاً.

(وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَتْرِهِ») ومطابقته للترجمة من حيث إن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يرى أن الوتر غير واجب ومع هذا سجد فيه فدل على أن حكمه في النفل مثل حكمه في الفرض وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي العالية قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَجَدَ بَعْدَ وَتْرِهِ سَجْدَتَيْنِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ) بتخفيف الموحدة المفتوحة على الصحيح ومنهم من يثقلها أي: خلط عليه أمر صلاته (حَتَّى لَا يَذَرِيكُمْ صَلًى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ) ومطابقته للترجمة من حيث إن قوله ﷺ يصلي أعم من الفرض والتطوع، وقد اختلف في إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك المعنوي أو اللفظي فذهب جمهور الأصوليين إلى الأول لجامع ما بينهما من الشروط التي لا تنفك ومال الفخر الرازي إلى الثاني لما بينهما من

## 8 - باب: إِذَا كُتِّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَآشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ

1233 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا.....

التحالف في بعض الشروط، فإن قيل إن قوله في الرواية السابقة إذا نودي في الصلاة قرينة في أن المراد الفريضة وكذا قوله إذا ثوب، فالجواب أن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الإتيان بها حينئذ مطلوب لقوله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة».

## 8 - باب: إِذَا كُتِّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَآشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ

(باب) بالتونين (إِذَا كُتِّمَ) بضم الكاف وكسر اللام على البناء للمفعول أي: كلم المصلي (وَهُوَ يُصَلِّي فَآشَارَ بِيَدِهِ) يُعَلِّمُهُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ (وَاسْتَمَعَ) لَمْ تَفْسِدْ صَلَاتَهُ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) ابْنُ يَحْيَى أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفِيُّ مَاتَ بِمِصْرَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَيَقَالُ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَه الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو) هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، (عَنْ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة على صيغة التصغير هو ابن عبد الله بن الأشج، (عَنْ كُرَيْبٍ) بضم الكاف مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء الزُّهْرِيُّ الصَّحَابِيُّ، (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ) على وزن أفعَل القرشي الزُّهْرِيُّ الصَّحَابِيُّ عم عبد الرحمن بن عوف مات قبل الحرة وشهد حينئذ مع النَّبِيِّ ﷺ.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَرْسَلُوهُ) بِالْهَاءِ وَفِي نَسْخَةٍ أَرْسَلُوا بِدُونِ الْهَاءِ أَي: أَرْسَلُوا كَرِيبًا (إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّهَا) أَصْلُهُ اسْأَلْهَا (عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ) أَي: عَنْ صَلَاتِهِمَا (بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا

أَخْبَرَنَا عَنْكَ أَنْتَ تُصَلِّيْنَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، .....

أَخْبَرْنَا) بضم الهمزة على صيغة المجهول أَنْتَ وفي رواية: (عَنْكَ أَنْتَ تُصَلِّيْنَهُمَا) بنون قبل الهاء وفي رواية تصليهما بحذف النون، وفي رواية تصليها بحذفها مع الإفراد أي: الصلاة.

(وَقَدْ بَلَّغْنَا) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه ﷺ فأما ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقد سمى الوساطة وهو عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم في المواقيت من قوله شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الحديث.

وأما المسور وابن أزهري فقد قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف عنهما على تسمية الوساطة، وكذا لم أقف على تسمية المخبر في قوله السابق إنا أَخْبَرْنَا وكأنه عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فسيأتي في الحج من روايته عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما يشهد لذلك، وروى ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن الحارث قَالَ دخلت مع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأجلسه معاوية على السرير ثم قَالَ ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر قَالَ ذلك ما يفتي به الناس ابن الزبير فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال أَخْبَرْتَنِي بِذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأرسل إلى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقالت أَخْبَرْتَنِي أُم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأرسل إلى أُم سلمة فانطلقت مع الرسول فذكر القصة واسم الرسول كثير بن الصلت سماه الطحاوي بإسناد صحيح إلى أَبِي سلمة بن معاوية قَالَ وهو على المنبر لكثير بن الصلت اذهب إلى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسلها قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فقمتم معه وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعبد الله بن الحارث اذهب معه فجنناها فسلناها فقالت لا أدري سلوا أُم سلمة قَالَ فسلناها فقالت دخل عليَّ رسول الله ﷺ ذات يوم بعد العصر فصلى ركعتين فقلت يَا رَسُولَ اللَّهِ ما كنت تصلي هاتين الركعتين فقال قدم عليَّ وفد من بني تميم أو جاءني صدقة فشغلوني عن ركعتين كنت أصليهما بعد الظهر وهما هاتان، وكثير بن الصلت بن معدي كرب الكندي أبو عبد الله المدني قيل إنه أدرك النَّبِيَّ ﷺ وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وكان كاتبًا لعبد الملك بن مروان وهو أخو زبيد بن الصلت.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا) أي: عن الصلاة وفي رواية عنه أي: عن الفعل.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا، فَقَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ، فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَّةَ،

(وَقَالَ) أَي: وبالإسناد السابق قَالَ: (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَكُنْتُ أَضْرِبُ) من الضرب بالصاد المعجمة وهو الصحيح لأنه جاء في الموطأ كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب الناس عليها وروى السائب بن يزيد أنه رأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر، وروي اصرف الناس من الصرف بالصاد المهملة والفاء.

(النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْهَا) أَي: عن الصلاة أَي: لأجلها وفي رواية عنهما بالثنية أَي: عن الركعتين. ويروى عنه أَي: عن الفعل، وفي نسخة عليها.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (كُرَيْبٌ) بالإسناد السابق، (فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ) أصله اسأل (أُمَّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَخَرَجْتُ) بضم التاء (إِلَيْهِمْ)، فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا) أَي: عن الصلاة بعد العصر، (ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا) أَي: الركعتين (حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ) فصلاهما حينئذ بعد الدخول.

(وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ) بحاء وراء مهملتين مفتوحتين.

(مِنَ الْأَنْصَارِ) لا من غيرهم فإن العرب عدة بطون يقال لهم بنو حرام بطن في تميم وبطن في جذام وبطن في بكر بن وائل وبطن في خزاعة وبطن في عذرة. (فَأَرْسَلْتُ) بضم التاء (إِلَيْهِ) (الْجَارِيَّةَ) وفي رواية الْبُخَارِيَّ في المغازي فأرسلت إليه الخادم ولم يعلم اسمها.



فَقُلْتُ: قُومِي بِحَنْبِهِ قُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَسَعَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ»<sup>(1)</sup>.

وقيل: يحتمل أن تكون بنتها زينب ويؤيده قوله في رواية يا ابنة أبي أمية كما سيجيء.

(فَقُلْتُ: قُومِي بِحَنْبِهِ قُولِي) وفي رواية: فقولني بالفاء (لَهُ) ﷺ: (تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ) وفي رواية: عن هاتين الركعتين أي: اللتين بعد العصر.

(وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ) ما أمرت به من القيام والقول.

(فَأَشَارَ) ﷺ (بِيَدِهِ، فَاسْتَخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ) أي: فرغ من الصلاة. (قَالَ: يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ) هو والد أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسمه سهل أو حذيفة بن المغيرة المخزومي وفي رواية يا بنت ابنة أبي أمية فيكون خطاباً للجارية المرسلة على تقدير كونها بنتها زينب فتأمل.

(سَأَلْتُ) بكسر التاء على خطاب المؤنث (عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ) اللتين (بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ) وفي رواية: أناس بالهمزة (مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ) وزاد المؤلف في المغازي بالإسلام من قومهم.

(فَسَعَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ) أي: الركعتان

(1) طرفه 4370 - تحفة 17571، 9685، 18207، 11279 ل - 88/2. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما رقم (834).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز الركوع بعد العصر لأجل فوات ما كان بعد الظهر من التنفل. والكلام عليه من وجوه:

منها: هل هذا جائز لغيره عليه السلام مع وجود فوات ما كان له من عادة بعد الظهر مطلقاً بأي وجه فات أو ليس إلا بذلك الوجه الخاص وهو الشغل بمن يدخل في الإسلام لحرمة أو ذلك خاص به ﷺ أو ذلك مطلق لغيره بغير علة تحتمل والأخير هو مذهب الشافعي ومن تبعه =

اللتان سألتهما يا بنت أبي أمية هاتان الركعتان اللتان كنت أصليهما بعد

= ولا حجة له في ذلك من وجهين أحدهما أنه ليس النافلة منه ﷺ كما هي من غيره فإنه قد صح عنه عليه السلام أنه كان إذا عمل عملاً أثبتته فأشبهت النافلة منه عليه السلام النذر من غيره. الوجه الثاني وهو نص الحديث لما استفهمت الجارية بأمر أم سلمة رضي الله عنها قال لها شغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر كما هو مذكور آخر الحديث وقوة الكلام عند أهل الكلام كالنص سواء العمل به واجب وقوة الكلام هنا تعطى أنه عليه السلام ما فعلها نقضاً لما نهى عنه من الصلاة بعد العصر ولا نسحاً للحكم بذلك وإنما هو من أجل علة ما فاته وهو عليه السلام قد ألزم نفسه المكرومة إثباتها والنهي باق كما كان والحكم به مستمر هذا لا يقدر أحد ممن يتناصف في البحث على طريقه أن ينكره وأما مذهب مالك رحمه الله فيرى أن ذلك خاص به ﷺ لما ألزم نفسه المكرومة وأن غيره لا يفعله تمسكاً بقاعدة النهي واستمرار الحكم بها. وأما البحث على لفظ الحديث فإنه إن كان يقع ممن يتبعه عليه السلام في أنه كلما يفعله من النوافل يلزمه نفسه اقتداء به ﷺ فإذا جاءه عذر يشغله عن ما كان يفعله بعد الظهر واتصل شغله به حتى خرج وقت الظهر فإنه يجوز له أن يفعله بعد العصر كما فعل هو ﷺ لأن الله عز وجل يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] لكن بقي هنا بحث هل هو كما قدمنا أنه كلما كان عذر من أي وجه كان من أنواع الأعذار يجوز معه هذا الفعل وهو الركوع بعد العصر لما فات بعد الظهر ولا يكون ذلك إلا بمثل العذر الذي وقع له ﷺ وهو شغله عليه السلام بإسلام هؤلاء وتقعيد أصول الشريعة لهم الذي هو الأصل لأنه من أجل ذلك بعث ﷺ محتمل لهم معاً فإن قلنا بالعموم فنقول بالجواز ويكون هذا أعلى الأعذار. وإن قصرناه على ما فعل ﷺ فمنع إلا أن يقع لأحد مثل ذلك العذر فحينئذ نجيز له ذلك وهذا نادر أن يقع لغيره عليه السلام لا سيما في هذا الوقت لأن النادر من الناس من يقع له ذلك وقد يجد البديل منه كثيراً اللهم إلا أن نفرض أنه لا يكون له في الوقت من يقوم مقامه في ذلك فهذا نادر جداً والنادر لا حكم له وهذا الوجه والله أعلم حمل الإمام مالك رضي الله عنه أن يقول هو خاص به عليه السلام وفيه دليل على جواز استفهام المفضول على الفاضل إذا رأى منه ما يعرف من عاداته المستمر يؤخذ ذلك من استفهام أم سلمة رضي الله عنها له ﷺ فإن كل الناس في زمانه عليه السلام وغير زمانه بالنسبة إليه عليه السلام مفضولون. وفيه دليل على أن الاستفهام لا يكون إلا بعد التحقيق بالأمر الموجب له يؤخذ ذلك من قولها له عليه السلام: (وأراك تصليهما) خوفاً أن يكون هناك أمر يخالف الظاهر كما كان.

وفيه دليل على أن تأخير السؤال لا يتغير والمبادرة به هو الأولى يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها لما رأت ما تغير من عاداته عليه السلام وهي مشغولة وهو ﷺ كذلك أيضاً لم تؤخر السؤال حتى يفرغ عليه السلام من صلاته بل سارعت تسأل عن ذلك ولم ينكر هو عليه السلام عليها بعد.

وفيه دليل على جواز النيابة في السؤال عن مسائل العلم عند الشغل يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنهم لما لم تقدر هي أن تمضي إليه وجهت الجارية واستنابتها في السؤال عن =

الظهر فشغلت عنهما، وفي رواية للطحاوي أن معاوية رضي الله عنه أرسل

مسائل العلم الذي هو السؤال.

وفيه دليل على استنابة الفاضل المفضول في السؤال عن العلم وفي تغيير المنكر يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها استنابت الجارية وهي حيث هي من أم سلمة وأقر فيه دليل على هو ﷺ.

وفيه دليل على جواز السؤال لمن هو في الصلاة لأجل أمر يفوته يؤخذ ذلك من سؤالها له عليه السلام وهو في الصلاة لأنها لو تركته حتى يفرغ فات الأمر ولا فائدة إذ ذاك.

وفيه دليل على جواز الإشارة في الصلاة عن الشيء الذي يسأل عنه ولا يفسد الصلاة إلا أنه بشرط أن يكون يسيراً يؤخذ ذلك من أنه ﷺ أشار بيده المبادرة إلى الجارية حين كلمته وهو في الصلاة ويؤخذ منه جواز استنابة من لا يعرف الأحكام في حكم خاص إلا أنه بشرط أن يعلمه حكم الله في ذلك الأمر يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها لما وجهت الجارية علمتها ما تقول وما تفعل.

وفيه دليل على أن للضيف حرمة يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنهم لم يمنعها من المشي إلى رسول الله ﷺ إلا شغلها مع النسوة اللاتي أتيتها للزيارة ويؤخذ منه جواز زيارة النساء بعضهم لبعض لكن بشرط أن لا يكون في أثناء ذلك محرم ولا مكروه بدليل قول عائشة رضي الله عنها لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد فإذا المساجد ممنع فمن باب الأحرى غيرها.

وفيه دليل على جواز التنفل بين الأهل وهم ينظرون يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها لو لم يكن النبي ﷺ من حيث تراه ما علمت به.

فيه دليل على كراهة القرب من المصلي لغير ضرورة يؤخذ ذلك من إشارة النبي ﷺ إلى الجارية أن تتأخر عنه ومعلوم أنه يحصل من ذلك تشويش ما.

وفيه دليل على أن أدب من يسأل من هو في الصلاة أن يقوم إلى جنبه يؤخذ ذلك من قول أم سلمة رضي الله عنها للجارية قومي إلى جنبه. وفي هذا من طريق النظر أنه إذا كان السائل عن جنب المصلي رمقه بطرف عينه فيعرفه وتكون الإشارة إليه خفيفة فإذا كان قبله يحتاج المصلي أن يدفعه فإنه مار بين يديه وإن كان خلفه أو بالبعد منه قليلاً قد لا يعرفه وإن عرفه فقد لا يتأنى له أن يصغي إليه لبعده فيكون سبباً لتشويشه وقد لا تمكن الإشارة إليه إلا بمشقة.

فيه دليل على تواضعه عليه السلام وحسن خلقه لكونه خاطب الجارية بقوله يا بنية.

فيه دليل على أن الحكم للظاهر من الأمور ما لم يتبين ضده يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها لما رأت ما ظاهره يوجب السؤال سألت عنه.

وفيه دليل على أن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به يؤخذ ذلك من أن أم سلمة رضي الله عنها لما رأت سيدنا ﷺ ضد ما قد اشتهر في منع الصلاة بعد العصر وإن كان الأمر عندهم أنهم يتبعونه في أفعاله عليه السلام كما يتبعونه في أقواله لكن لما رأت كان فعله عليه السلام هنا محتملاً للنسخ والنسيان لم تقتد به في زوال حكم قد ثبت مقطوع به حتى =

إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يسألها عن السجدين بعد العصر فقالت ليس عندي صلاهما ولكن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حدثني أنه صلاهما عندها فأرسل إلى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقالت صلاهما رسول الله ﷺ عندي لم أره صلاهما قبل ولا بعد فقلت يَا رَسُولَ اللَّهِ ما سجدتان رأيتك صليتهما بعد العصر ما صليتهما قبل ولا بعد فقال هما سجدتان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم عليّ قلائص<sup>(1)</sup> من الصدقة فنسيتهما حتى صليت العصر ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرونني فصليتهما عندك، وقد مر في رواية للطحاوي قدم علي وفد من بني تميم أو جاءني صدقة، وقال الحافظ العسقلاني قوله من بني تميم وهم وإنما هو من عبد القيس وعند الطحاوي من رواية الأسود ومسروق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت ما كان اليوم الذي يكون عندي فيه رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين بعد العصر ومن طريق عروة عنها ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط وعند مسلم عن أبي سلمة سأل عائشة رضي الله عنها فقالت كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتها أي: داوم عليها واحتج بذلك قوم وقالوا لا بأس إن يصلي الرجل بعد العصر ركعتين، والجمهور على أنه من خصائصه ﷺ ودليلهم في ذلك ما جاء في رواية أخرى عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ أفنقضيهما إذا فاتتا قَالَ لا وبهذا سقط ما قاله بعض الشافعية أن الأصل هو الاقتداء به ﷺ وعدم التخصيص حتى يقوم دليل التخصيص وهو دليل هو أعظم وأقوى من هذا، ويلزمهم أنه ﷺ كان يداوم عليها وهم لا يقولون به في الصحيح الأشهر، فإن عورضوا بذلك يقولون هذا من

تعرف حقيقة الأمر في ذلك.

وفيه دليل على جواز أخذ العلم من النساء يؤخذ ذلك من سؤال هذا الراوي أم سلمة رضي الله عنها وتحويله عليها لكن بشرط أن يكون فيها لذلك أهلية كما كان في هذه السيدة. وفيه دليل على اهتمامهم رضي الله عنهم بالدين يؤخذ ذلك من أن هذا الراوي سأل عن أم سلمة لما لم يكن له بهذا علم وكذلك كانوا جميعاً رضي الله عنهم يرحلون في الحديث الواحد الأيام العديدة ولذلك قال من قال إذا كان لك بالدين اهتمام ففي المعالي لكل قدر وإن أضعته فما خطرك في الوجود به خطر.

(1) والقلائص: جمع قلوص وهي من النوق الشابة فهي بمنزلة الجارية من النساء.

خصائصه ﷺ فهم في ذلك كما يقال فلان مثل الظليم يستجمل عند الاستطارة ويستطير عند الاستجمال، ويقال أيضًا أنه ﷺ صلى بعد العصر تبيينًا لأُمَّته أن نهيه ﷺ عن الصلاة بعد العصر على وجه الكراهة لا على التحريم، ويقال إنه صلاهما يومًا قضاء لفائت ركعتي الظهر وكان ﷺ إذا فعل فعلًا واطب عليه ولم يقطعه فيما بعد، ثم إن الروايات عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذلك مضطربة كما لا يخفى على من لاحظها فليتأمل.

ثم من فوائد حديث الباب: جواز استماع المصلي إلى كلام غيره وفهمه له ولا يضر ذلك صلاته.

ومنها: أن إشارة المصلي بيده ونحوها من الأفعال الخفية لا تبطل الصلاة.  
ومنها: أنه يستحب للعالم إذا طلب منه تحقيق أمر ويعلم أن غيره أعلم بذلك الأمر أن يرسل إليه إذا أمكنه.

ومنها: الاعتراف لأهل الفضل بمرتبتهم.

ومنه: أن من أدب الرسول أن لا يستقل بتصرف شيء لم يؤذن له فيه فإن كريبًا لم يستقل بالذهاب إلى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حتى رجع إليهم.

ومنها: قبول خبر الواحد والمرأة مع القدرة على اليقين بالسمع.

ومنها: أنه لا بأس للإنسان أن يذكر نفسه بالكنية إذا لم يعرف إلا بها.

ومنها: أنه ينبغي للتابع إذا رأى من متبوعه شيئًا يخالف المعروف من طريقته والمعتاد من حاله أن يسأله بلطف عنه فإن كان ناسيًا يرجع عنه وإن كان عامدًا وله معنى مخصص عرفه للتابع.

ومنها: إثبات سنة الظهر بعدها.

ومنها: أنه إذا تعارضت المصالح والمهمات بُدئ بأهمها ولهذا بدأ النَّبِيُّ ﷺ بحديث القوم في الإسلام وترك سنة الظهر حتى فات وقتها لأن الاشتغال بإرشادهم وهدايتهم إلى الإسلام أهم.

ومنها: أن الأدب إذا سأل المصلي عن شيء أن يقوم إلى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا يمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة ولئلا يلزم المرور بين يديه.

9 - باب الإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ<sup>(1)</sup>

قَالَ كُرَيْبٌ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومنها: الدلالة على فطنة أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وحسن تأتيها بملاطفة سؤالها واهتمامها بأمر الدين.

ومنها: إكرام الضيف حيث لم تأمر أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا امرأة من النسوة اللاتي كن عندها ولم تذهب بنفسها بأن تتركهن.

ومنها: جواز زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها.

ومنها: جواز التنفل في البيت.

ومنها: كراهة القرب من المصلي لغير ضرورة.

ومنها: المبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فراراً من الوسوسة.

ومنها: جواز النسيان على النَّبِيِّ ﷺ.

## 9 - باب الإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

(باب) حكم (الإِشَارَةِ) الواقعة (في الصَّلَاةِ) والفرق بين البابين أن الإِشارة في الباب الأول أخص وفي هذا الباب أعم.

(قَالَ) أَي: قَالَ ما ذكر من الإِشارة (كُرَيْبٌ): عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد مر في حديث الباب السابق.

(1) قال الحافظ: شاهد الترجمة قوله: «فأخذ الناس في التصفيق» فإنه ﷺ وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة: وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإِشارة وأخذه من جهة الالتفات والإِصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإِشارة، وأما قوله: «يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس حين أشرت إليك» فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة، كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة، ويحتمل أن يكون فهم من قوله قام في الصف الدخول في الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإِشارة ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإِشارة المذكورة ولأنه دخل بنية الائتتمام بأبي بكر ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي: حالة وجده لقوله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا»، اهـ.

قلت: الموضع الذي أشار إليه الحافظ من أبواب الإمامة هو باب «من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول إلخ» وبسط الحافظ هنالك الكلام على حديث سهل هذا، لكنني لم أر فيه التصريح بأنه ﷺ أشار قبل الإحرام بالصلاة، وقد رأيت أن مختار الشيخ في ذلك هو الذي =

1234 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، كَانُوا بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مَعَهُ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ، وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ .....

ورجال إسناده الحديث ما بين كوفي ومصري ومدني وقد أخرج منته المؤلف في المغازي أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثقفى مولا هم البغلاني البلخي، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن مُحَمَّد بن عبد الله القاري بتشديد الياء المدني نزيل الإسكندرية، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، كَانُوا بَيْنَهُمْ شَيْءٌ) وهو أن أهل قباء اقتتلوا حين تراموا بالحجارة فأخبر رسول الله ﷺ.

(فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مَعَهُ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ) صلاة الظهر، (فَجَاءَ بِلَالٌ) المؤذن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وكان ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «إِنْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ آتِكَ فَأَمْرُ أَبِي بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، (فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ، وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَّ النَّاسَ؟ قَالَ) أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) أَوْمَهُمْ (إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصلاة.

(وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَبَّرَ) إِمَامًا (لِلنَّاسِ) أَي: تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ. (وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ

ذكره الحافظ بقوله «ويحتمل» وقد عرفت أيضًا أن الحافظ رجح هذا الاحتمال بقرائن عديدة، وبهذا جزم في تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي إذ قال: قوله «فأشار» وكانت الإشارة في الصلاة لأنه عليه السلام اقتدى بأبي بكر ودخل في الصلاة وهو الغرض، اهـ.

النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُهُ: «أَنْ يُصَلِّيَ» فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ، أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفَتَ، يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لَابْنِ أَبِي قُحَافَةَ .....

النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ) أي: شرعوا فيه، (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ) لعلمه بالنهي عنه، (فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ) أي: التصفيق (التَّفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قائم في الصف.

(فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُهُ: «أَنْ يُصَلِّيَ») بالناس، (فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ) باللفظ صريحاً شكرياً لما أنعمه الله تعالى به حيث فوض رسول الله ﷺ أمر الإمامة إليه.

(وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ) وفهم الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الأمر للتكريم لا للإيجاب وإلا لم تجز له المخالفة.

(فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ) وفي رواية: أيها الناس بحذف كلمة يا.

(مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ) أي: نزل بكم وأصابكم (شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ، أَخَذْتُمْ) أي: شرعتم (فِي التَّصْفِيقِ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفَتَ، يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟) فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لَابْنِ أَبِي قُحَافَةَ) بضم القاف وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف فاء اسمه عثمان بن عامر ولم يقل ما لي ولا ما لأبي بكر هضمًا لنفسه لأن الإمامة محل الرياسة وموضع الفضيلة.



أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(1)</sup>.

1235 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ تُصَلِّيُ قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ «فَأَشَارَتْ.....

(أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله فأخذ الناس في التصفيق لأن التصفيق يكون باليد وحركتها كحركاتها بالإشارة يعني أنه لا يفسد به الصلاة إلا يرى أنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإن نهى عن التصفيق، ويمكن أن تؤخذ من قوله التفت أي: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن الالتفات في معنى الإشارة، ولا يمكن أن تؤخذ من قوله حين أشرت إليك لأن هذه الإشارة منه ﷺ وقعت قبل أن يحرم بالصلاة، وهذا الحديث قد مضى في باب من دخل ليؤم الناس وفي باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر نزل به وقد مر ما يتعلق به.

وقال الخطابي في هذا الحديث: أن الصحابة بادروا إلى إقامة الصلاة في أول وقتها ولم ينكر ﷺ عدم انتظارهم له.

وقال العيني: لا يفهم من لفظ الحديث مبادرتهم وإنما كانت المبادرة من بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأجل أن الأفضل أداؤها في أول وقتها وإنما بادر لأن الجماعة قد حضروا وربما كانوا يتضررون بالتأخير والانتظار إلى مجيء رسول الله ﷺ لما لهم من الأمور الشاغلة.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الجعفي الكوفي نزيل مصر، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، قَالَ: (حَدَّثَنَا) سُفْيَانُ هُوَ (الثَّوْرِيُّ)، عَنْ هِشَامٍ هُوَ ابن عروة بن الزبير، (عَنْ فَاطِمَةَ) بنت المنذر أي: ابن الزبير، (عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ تُصَلِّيُ قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ «فَأَشَارَتْ

بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ»، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: «أَيَّ نَعَم»<sup>(1)</sup>.

1236 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا»<sup>(2)</sup>.

بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ»، فَقُلْتُ) وفي رواية: قلت بدون الفاء (آيَةٌ؟) بحذف همزة الاستفهام أي أهي علامة لعذاب الناس، (فَقَالَتْ) أي: فأشارت كما في رواية (بِرَأْسِهَا: «أَيَّ نَعَم») تفسير لقولها فأشارت برأسها، وهذا الحديث قطعة من حديث سبق في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس من كتاب العلم. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) وفي رواية الأصيلي: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ عَلَى وَزْنِ قَاضٍ أَيِ يَشْكُو عَنْ مَزَاجِهِ لَانْحِرَافِهِ عَنِ الصَّحَةِ. (جَالِسًا) نصب على الحال.

(وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ) حال كونهم (قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) بيده (أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ من الصلاة (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أي: يقتدى به ويتبع ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يتقدم في موقفه.

(فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا) رؤوسكم، وقد سبق الحديث في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به وقد مضى شرحه مستوفى فيه والله أعلم.

(1) أطرافه 86، 184، 922، 1053، 1054، 1061، 1373، 2519، 2520، 7287 - تحفة 15750.

(2) أطرافه 688، 1113، 5658 - تحفة 17156.

## خاتمة:

قد اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثًا :  
 منها : اثنان معلقان بمقتضى عدا حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس ،  
 وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أربعة أحاديث لقولهم فيه سوى أم  
 سلمة بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء إلا  
 أنه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن أم سلمة سوى حديث أبي هريرة  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فليسجد سجدين وهو جالس وقد وافقه مسلم على تخريجها  
 جميعًا .

وفيه : من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار منها أثر عروة الموصول  
 في آخر الباب ومنها أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ضربه على الصلاة بعد العصر .

## فهرس المحتويات

17 - كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

- 3 1 - مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُتِّهَا
- 12 2 - بَابُ سَجْدَةِ ﴿تَزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ .....
- 12 3 - بَابُ سَجْدَةِ ﴿صَّ﴾ .....
- 15 4 - بَابُ سَجْدَةِ النَّجْمِ .....
- 16 5 - بَابُ سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ ، وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ ....
- 24 6 - بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ .....
- 28 7 - بَابُ سَجْدَةِ ﴿إِذَا أَلْمَأْأَ أَنْشَقَّتْ﴾ (١) .....
- 31 8 - بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ .....
- 34 9 - بَابُ اِزْدِحَامِ النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ .....

- 10 - باب مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ ..... 35
- 11 - باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا ..... 43
- 12 - باب مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الزَّحَامِ ..... 47
- 18 - كِتَابُ التَّقْصِيرِ ..... 49
- 1 - باب مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْضَرَ ..... 51
- 2 - باب الصَّلَاةِ بِمَنْى ..... 59
- 3 - باب: كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ؟ ..... 67
- 4 - باب: فِي كَمْ يَقْضَرُ الصَّلَاةُ ..... 70
- 5 - باب: يَقْضَرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ ..... 84
- 6 - باب: يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ ..... 96
- 7 - باب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّابَّةِ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ..... 101
- 8 - باب الْإِيمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ ..... 106
- 9 - باب: يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ ..... 107
- 10 - باب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ ..... 111
- 11 - باب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبُرَ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا ..... 115
- 12 - باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ، فِي غَيْرِ دُبُرِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا ..... 120

- 13 - باب الْجَمْع فِي السَّعْرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ..... 129
- 14 - باب: هَلْ يُؤَدَّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؟ ..... 139
- 15 - باب: يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيعَ الشَّمْسُ ..... 141
- 16 - باب: إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَمَا زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ ..... 144
- 17 - باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ ..... 148
- 18 - باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِيمَاءِ ..... 156
- 19 - باب: إِذَا لَمْ يُطِقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ ..... 157
- 20 - باب: إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ، أَوْ وَجَدَ خِفَةً، تَمَّمَ مَا بَقِيَ ..... 161
- 19 - كِتَابُ التَّهَجُّدِ ..... 169
- 1 - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ ..... 171
- 2 - باب فَضْلُ قِيَامِ اللَّيْلِ ..... 181
- 3 - باب طُولُ السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ ..... 187
- 4 - باب تَرْكُ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ ..... 188
- 5 - باب تَخْرِيطِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالتَّوَاتُلِ مِنْ غَيْرِ إِجَابٍ ..... 201
- 6 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلِ حَتَّى تَرَمَ قَدَمَاهُ ..... 215
- 7 - باب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ ..... 219

- 8 - باب مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ ..... 226
- 9 - باب طُول الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ..... 227
- 10 - باب: كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟ ... 232
- 11 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَنَوْمِهِ، وَمَا نُسِخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ ..... 237
- 12 - باب عَقْدُ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ ..... 249
- 13 - باب: إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ ..... 259
- 14 - باب الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ..... 261
- 15 - باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ ..... 272
- 16 - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ..... 274
- 17 - باب فَضْلُ الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَضْلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .. 281
- 18 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ ..... 286
- 19 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ ..... 290
- 20 - باب ..... 293
- 21 - باب فَضْلُ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى ..... 297
- 22 - باب الْمُدَاوَمَةِ عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ..... 306
- 23 - باب الضُّجْجَةِ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ..... 309

- 24 - باب مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ ..... 313
- 25 - باب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مِثْنَى مِثْنَى ..... 317
- 26 - باب الْحَدِيثُ يَعْنِي بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ..... 335
- 27 - باب تَعَاهُدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَمَنْ سَمَاهُمَا تَطَوُّعًا ..... 336
- 28 - باب مَا يُقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ..... 337
- 29 - باب التَّطَوُّعُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ..... 348
- 30 - باب مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ..... 356
- 31 - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ ..... 357
- 32 - باب مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَهُ وَاسِعًا ..... 365
- 33 - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ ..... 367
- 34 - باب الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ..... 372
- 35 - باب الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ..... 375
- 36 - باب صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً ..... 379
- 37 - باب التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ ..... 387
- 20 - كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ..... 389
- 1 - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ..... 389



- 2 - باب مَسْجِدِ قُبَاءٍ ..... 403
- 3 - باب مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ ..... 408
- 4 - باب إِيْتَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا ..... 409
- 5 - باب فَضْلُ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ ..... 409
- 6 - باب مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ..... 415
- 21 - كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ..... 421
- 1 - باب اسْتِعَانَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ ..... 422
- 2 - باب مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ..... 427
- 3 - باب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرِّجَالِ ..... 443
- 4 - باب مَنْ سَمَّى قَوْمًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ..... 446
- 5 - باب التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ ..... 454
- 6 - باب مَنْ رَجَعَ الْفَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ، أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرِ يُنْزَلُ بِهِ ..... 455
- 7 - باب: إِذَا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ ..... 458
- 8 - باب مَسْحِ الْحَصَا فِي الصَّلَاةِ ..... 468
- 9 - باب بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلسُّجُودِ ..... 471

- 10 - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ..... 472
- 11 - باب: إِذَا انْقَلَبَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ ..... 475
- 12 - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ وَالتَّفْنِخِ فِي الصَّلَاةِ ..... 484
- 13 - باب: مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ ..... 489
- 14 - باب: إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ، أَوْ انْتَظِرْ، فَانْتَظِرْ، فَلَا بَأْسَ ..... 489
- 15 - باب: لَا يَرُدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ ..... 493
- 16 - باب رَفْعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ ..... 496
- 17 - باب الْخَضَرُ فِي الصَّلَاةِ ..... 498
- 18 - باب تَفَكُّرَ الرَّجُلِ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ..... 502
- 22 - كِتَابُ السَّهْوِ ..... 511
- 1 - باب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكَعَتَيِ الْفَرِيضَةِ ..... 511
- 2 - باب: إِذَا صَلَّى خَمْسًا ..... 520
- 3 - باب: إِذَا سَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ ..... 526
- 4 - باب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ ..... 531
- 5 - باب: مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ ..... 534

- 6 - باب: إِذَا لَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ..... 539
- 7 - باب السَّهْوِ فِي الْفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ ..... 544
- 8 - باب: إِذَا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ ..... 545
- 9 - باب الإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ..... 553
- فهرس المحتويات ..... 559

